الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمـة



الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية

مخبر التوطين: الدراسات القانونية البيئية

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: حقوق وعلوم سياسية الشعبة: علوم سياسية

الاختصاص: علاقات دولية وتعاون

من إعداد:

حسان أولاد ضياف

بعنوان

إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة

بتاريخ: 19 أكتوبر 2023 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد: رابح زغوني	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيدة: وداد غزلاني	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
السيد: لزهر وناسي	أستاذ التعليم العالي	بجامعة باتنة 01 الحاج لخضر	ممتحنا
السيد: طلال لموشي	أستاذ التعليم العالي	بجامعة باتنة 01 الحاج لخضر	ممتحنا
السيد: سليم حميداني	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا
السيد: توفيق بوستي	أستاذ محاضر –أ–	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ نُورُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ
كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ
فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ
يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ
لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ
وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي
اللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ
الْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾

سُورَةُ النُّور



الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ... الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لانجاز هذه الأطروحة

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة

الدكتورة: **وداد غزلاني**

نظير توجيهاتها السديدة ورؤيتها الثاقبة

بارك الله مسعاها وحقق مبتغاها

الشكر والتقدير موصول لكل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

كل باسمه وبمقامه ودرجته العلمية

الشكر والتقدير موصول لكافة أعضاء الأسرة الجامعية

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

الشكر موصول لكافة أعضاء الأسرة الجامعية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الشكر موصول لكافة أعضاء الأسرة الجامعية

قسم العلوم السياسية

تحية خاصة وخالصة لأساتذتي الأفاضل بالجامعة

تحية احترام وتقدير وتبجيل

الشكر موصول لكل زملائي في الدراسة والجامعة

الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

في إنجاز هذا العمل

الشكر للجميع

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما، وأمدهما الله بالصحة والعافية والهناء والسعادة، بارك الله فيهما؛

إلى زوجتي الغالية وأم أبنائي التي كانت لي نعم السند والداعم، بارك الله فيها وجزاها الله كل خير؛

إلى أبنائي وفلذات أكبادي: "**أماني**"، "**أحمد الحبيب**"، "**تقوى**"، "**محمد طه**" حفظهم الله ورعاهم ورزقهم كل خير؛

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء وأبنائهم وعائلاتهم بارك الله فيهم وأمدهم الله بكل خير؛

إلى الأستاذة المشرفة وعميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية أستاذة التعليم العالي الدكتورة: وداد غزلاني حفظها الله وأدام عزها ورفع مقامها، فقد كانت لي عونا وسندا كبيرا في انجاز الأطروحة؛

إلى أساتذتي الأفاضل – أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة-كل باسمه ومقامه ودرجته العلمية، نورهم الله ورعاهم، وجعلهم كالنجوم المتلألئة في السماء، وكالشموع المضيئة تضيء درب الطلبة في كل مكان وزمان؛

إلى رفقاء دربي وزملائي في الجامعة، نعم الرفاق والأصدقاء، وأخص بالذكر "**تغري فاروق**"، "**توفيق بوراس**"، "**لعمامرة حسين**"، "**أسامة بوريو**"، "**العياشي سنوسي**" وغيرهم؛

إلى هؤلاء جميعا وغيرهم لهم منا كل الاحترام والتقدير والتبجيل المفعم بالتحية والموصول بالسلام والمملوء بالعطر والياسمين.

ملخـــص:

تعتبر الأزمات الدولية من أهم الظواهر في العلاقات الدولية، ذلك أنها تؤثر تأثيرا مباشرا على النظام الدولي، وأنساقه الفرعية، ومخرجاته القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي بصفة عامة، والأمم المتحدة بصفة خاصة، ايلاء أهمية قصوى لإدارة الأزمات الدولية، على نحو يؤدي إلى تحقيق ما يصبو إليه المجتمع الدولي من أمن وسلام مستدام، بعيدا عن العنف والحروب والنزاعات، ذلك أن إدارة الأزمات الدولية تتطلب توحيد وتضافر الجهود الدولية والأممية، بما يتلاءم مع قواعد القانون الدولي العام، وبما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ووفقا للشرعية الدولية، حيث سعت الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية إلى تبني مقاربات واستخدام آليات وانتهاج أساليب واستراتيجيات معينة.

وذلك حتى تتمكن من الحد أو التخفيف من تلك الأزمات الدولية، أو إيجاد مخارج عملية لها، لاسيما في ظل المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، لاسيما مع بروز مسائل وقضايا عالمية جديدة، وإفرازات العولمة، إضافة إلى الهيمنة الأمريكية، هذا ما زاد من حجم التحديات للأمم المتحدة، وجعل وجودها وأداء مهامها على المحك، وأهم ما ميز تلك المرحلة هو أن الأمم المتحدة اتسم أداؤها بالازدواجية والانتقائية، والتي تجلت بوضوح في تلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في تكييفه لمختلف الأزمات الدولية، هذا إضافة إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض واقعيتها على الهيئة الأممية من خلال التأثير المباشر في قرارات مجلس الأمن، وجعلها تتماشى وما يوافق مصلحتها ويحقق رغبتها، ويبقي على زعامتها للعالم.

ولقد شكلت الأزمة السورية تحديا كبيرا للإرادة الدولية بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة، ذلك أنه وعلى الرغم من الجهود والمساعي الدولية والأممية لحل وتسوية الأزمة، وما أعقبها من مبادرات ومؤتمرات وقرارات إلا أنها باءت بالفشل، وذلك نظرا لما شهدته الأزمة السورية من تجاذبات إقليمية ودولية، لاسيما في ظل تصلب المواقف الداخلية للأطراف المتنازعة، وفي ظل الفيتو الروسي–الصيني، وهو ما جعل الأزمة تطول وتتعقد أكثر فأكثر، وينجر عنها تداعيات داخلية وخارجية، وهو ما يجعل الأمن الإنساني في سوريا على المحك.

فمستقبل إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية متوقف إلى حد بعيد بما سيكون عليه النظام الدولي من توازنات أو توافقات، وتوزيع للقوة والسلطة والنفوذ ما بين القوى الكبرى، وهو ما سيحدد ما إذا كان سيستمر على نحو يحقق السيناريو الخطي، أو إدخال تعديلات وإصلاحات على الهيئة

الأممية، أم ستتجه الأمور نحو التغيير الجذري، لكن وعلى الأرجح أو على المدى المنظور لا تبدو ملامح للتغيير في بنية وهيكل النظام الدولي، وهو ما يؤسس لبقاء الأمور على حالها، وبالتالي استمرار نفس المتغيرات الرئيسة المتحكمة في مسار وصيرورة وبنية النظام الدولي، وبالتالي استمرار الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية على نفس النهج وبنفس المقاربات والآليات.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، إدارة الأزمات الدولية، الإدارة الدولية، الأزمة السورية، فترة ما بعد الحرب الباردة.

Abstract:

international relations, as they directly affect the international system, its sub-formats, and its legal, political, economic, social, environmental, and other outputs, which requires the international community in general, and the United Nations in particular, to give utmost importance to managing international crises. In a way that leads to achieving the aspirations of the international community in terms of security and sustainable peace, away from violence, wars and conflicts, because the management of international crises requires unification and concerted international and international efforts, in accordance with the rules of public international law, and as stipulated in the Charter of the United Nations, and in accordance with International legitimacy, as the United Nations sought in the management of international crises to adopt approaches and the use of mechanisms and the adoption of certain methods and strategies.

This is so that it can reduce or mitigate those international crises, or find practical ways out for them, especially in light of the changes that took place in the international arena after the end of the Cold War, especially with the emergence of new global issues and issues, and the consequences of globalization, in addition to American hegemony. The magnitude of the challenges of the United Nations, and put its existence and the performance of its tasks at stake, and the most important thing that distinguished that stage is that the performance of the United Nations was characterized by duplicity and selectivity, which was clearly evident in those decisions issued by the Security Council in its adaptation to various international crises, in addition to the dominance of the United States of America , and imposing its realism on the UN body through direct influence on the decisions of the Security Council, making it compatible with what is in accordance with its interest, fulfilling its desire, and maintaining its leadership in the world.

The Syrian crisis has constituted a major challenge to the international will in general and the United Nations in particular. This is because, despite the international and international efforts and endeavors to resolve and settle the crisis, and the initiatives, conferences and decisions that followed, they have failed, due to the regional and international tensions that the Syrian crisis has

witnessed, especially In light of the hardening of the internal positions of the conflicting parties, and in light of the Russian-Chinese veto, which has made the crisis protracted and more and more complicated, and has internal and external repercussions, which puts human security in Syria at stake

The future of the United Nations' management of international crises depends to a large extent on what the international system will be like in terms of balances or consensuses, and the distribution of power, authority and influence among the major powers, which will determine whether it will continue in a way that achieves the linear scenario, or whether it will introduce amendments and reforms to the international body, Or will things move towards radical change, but most likely or in the foreseeable future, there are no signs of change in the structure and structure of the international system, which is what establishes the survival of things as they are, and thus the continuation of the same main variables controlling the course, process and structure of the international system, and thus the continuation of the United Nations in Managing international crises on the same approach and with the same approaches and mechanisms.

Keywords: United Nations, international crisis management, international administration, Syrian crisis, post-Cold War period.

خطة الدراسة

مقدمــة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الأزمة

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمة الدولية

المطلب الثالث: الأزمات الدولية: الأنواع، الأسباب، الأبعاد

المبحث الثاني: الأمم المتحدة في فترة الحرب الباردة

المطلب الأول: الأساس القانوني لإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية

المطلب الثاني: طبيعة الأزمات الدولية في فترة الحرب الباردة

المطلب الثالث: تموقع الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة: الدور والأداء

المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: النظريات المفسرة لإدارة الأزمات الدولية

المطلب الثاني: أساليب ووسائل واستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية

المطلب الثالث: إدارة المنظمات الدولية للأزمات الدولية: دراسة في المفهوم والمداخل

الفصل الثاني: تداعيات ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية

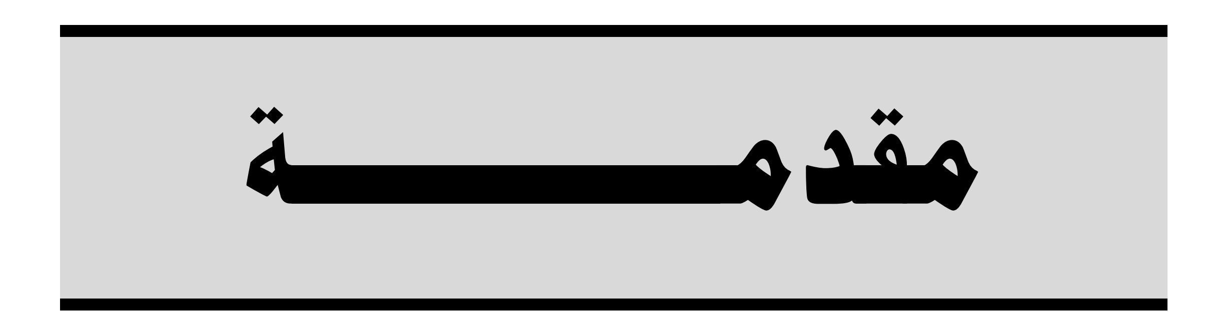
المبحث الأول: تأثير البيئة الدولية على الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: التغيرات الجيوسياسية وبروز متغير التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية وتأثيرها على الأمم المتحدة

المطلب الثالث: تأثير العولمة على السيادة الوطنية والتهديدات الأمنية الجديدة وأدوار الأمم المتحدة

المبحث الثاني: إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية من منظور إنساني


مقدمـــــــــة

تقديم:

عرفت نهاية الحرب الباردة تحولات جيوسياسية واستراتيجيه واقتصادية وقيمية، أدت إلى تغيير في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والجماعات، لاسيما مع بروز العولمة كظاهرة عبر قومية، وهو ما أدى بالانتقال من الشؤون السياسية الدولية إلى شؤون السياسة العالمية.

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة عالم من دون معالم واضحة، حيث برزت العديد من التهديدات الأمنية، ذات طابع مختلف عما كانت عليه في السابق، ولم تعد الدولة لوحدها قادرة على مجابهتها أو التحكم فيها، وهو ما فسح المجال واسعا لمختلف الفواعل على المستوى الدولي، بما فيها الأمم المتحدة من إعادة النظر في الكثير من الأمور، تماشيا مع الرهانات والتحديات الجديدة.

لقد أضحت الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، تشكل تهديدا فعليا على أمن الإنسان ووجوده، حيث زادت كثافة وحجما، وتعقيدا وتفرعا وتشابكا، مما حتم على المنظمات الدولية بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة، أن تغير من آلياتها وإستراتيجيتها ووسائلها من أجل مجاراة هذه المتغيرات، والتي أضحت تهدد الكيان البشري على نطاق واسع عبر ربوع العالم، وتستنزف الموارد المادية والبشرية، في صورة ما حدث في العديد من الدول على غرار رواندا الصومال ويوغسلافيا سابقا وغيرها.

هذا ما أدى بالأمم المتحدة إلى تبني العديد من المقاربات، على غرار مقاربة الأمن الإنساني ومقاربة حماية حقوق الإنسان، وإلى استخدام العديد من الآليات للتصدي لتلك الأزمات الدولية، على غرار الدبلوماسية الوقائية، والتدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان والأقليات في أية منطقة في العالم، بالإضافة إلى ذلك الدور الذي كانت تضطلع به بعثات السلام الأممية عبر حفظ السلام، صنع السلام، بناء السلام وفرض السلام، بالإضافة إلى دور الفواعل المحلية في إعادة الاستقرار، وتعزيز السلام، ونشر قيم الديمقراطية، والحكم الراشد وغيرها.

إن الاستراتيجيات التي سادت أثناء الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والاتحاد السوفيتي من جهة ثانية، لم تساعد الأمم المتحدة على أداء وظائفها ومهامها المنوطة بها، وقد واجهت العديد من الصعوبات في سبيل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، لاسيما في ظل ذلك التنافس وبروز مظاهر الاستقطاب الشديد ما بين القوتين العظمتين.

لقد شهدت العلاقات الدولية في تلك المرحلة تنافسا محموما، ما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حول قيادة العالم، وتجسد في السباق نحو التسلح، كما عرفت تلك الفترة الاستخدام المفرط لحق النقض من طرف القوتين العظمتين، لاسيما من طرف الاتحاد

السوفيتي، وذلك حفاظا على المصالح الحيوية والإستراتيجية في ظل الثنائية القطبية، حيث كانت كل دولة من الدولتين تسعى بكل الطرق والوسائل للتفوق على الأخرى.

لكن بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية، بدأت تبرز ملامح نظام دولي جديد بدأ ينحو باتجاه الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انفردت بالعالم في صورة مغايرة تماما لما كانت عليه العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة، إن تغير السياقات الدولية الناجمة على التحولات الجيوسياسية والإستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وبروز متغيرات جديدة أدى بالأمم المتحدة إلى ضرورة تبني استراتيجيات، وانتهاج مقاربات، واستحداث آليات للتكيف والتأقلم مع الواقع الجديد، بما يمكنها من أداء أدوارها المنوطة بها، حفاظا على بقائها واستمرارها في عالم معولم ومتغير.

كما أن الأمم المتحدة ومنذ نشأتها تكفلت بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وفقا للميثاق المنشأ، لكن في الوقت نفسه كانت في كثير من الأحيان، تواجه العديد من العقبات والتحديات في سبيل تحقيق السلم العالمي، جراء ما تقوم به القوى الكبرى من ضغوطات وممارسات، بحيث تعمل هذه القوى على إصدار قرارات تتماشى مع رغبتها أو مصلحتها، بعيدا عما يصبو إليه المجتمع الدولي، وما ترغب فيه الأمم المتحدة، وبالتالي أبان على ما يعرف بازدواجية المعايير أو سياسة الكيل بمكيالين، وهو ما أثر بشكل كبير على أداء وأدوار الهيئة الأممية في أدارتها للأزمات الدولية، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن الأمم المتحدة تسعى جاهدة للوفاء بمبادئها والعمل على تحقيق أهدافها، والتي تصطدم في الغالب بواقعية الدول ضمن منظور مصلحي عقلاني، قائم على المصلحة القومية، ومنطق القوة في العلاقات الدولية.

ولعل الأزمة السورية قد أبانت عن واقع دولي يتسم بالتعقيد وعدم الوضوح، ذلك أنه وبالرغم من مختلف الجهود الدولية والأممية، والمساعي الحثيثة للمبعوثين الأممين، منذ اندلاع الأزمة عام 2011، بهدف التوصل إلى حل سياسي سلمي يرضي كافة الأطراف المتنازعة، إلا أنه لا المبعوثين الأممين، ولا قرارات مجلس الأمن، ولا المبادرات العربية –الأممية، ولا المؤتمرات الدولية، استطاعت أن تنهي الأزمة، أو إيجاد صيغة توافقية ترضي الجميع.

كما أن التدخلات والتجاذبات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية زادتها تعقيدا، لاسيما في ظل استخدام كل من روسيا والصين لحق النقض، وهو ما حذا بالأمم المتحدة إلى عدم التوصل إلى حلول سلمية للأزمة، والتي لا تزال مستمرة، ومع استمرارها تزيد تداعياتها على المستويين الوطني والإقليمي وحتى الدولي، لاسيما فيما يتعلق بالأزمات الإنسانية سواء بالنسبة للنازحين أو

اللاجئين في دول الجوار، ناهيك عن تلك التحديات المتعلقة بتوفير مختلف الحاجيات، والمساعدات الإنسانية، وجهود الإغاثة للمتضررين، أو أولئك الذين هم بحاجة ماسة لها.

❖ **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة في التطرق إلى أهم الآليات والوسائل والإستراتيجيات المستخدمة من طرف الأمم المتحدة، بصفتها منظمة دولية تعنى بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، مستندة في ذلك على مبادئ و أهداف وغايات نبيلة وسامية، وهو ما يتطلب منا فحص مدى قدرتها على إدارة الأزمات الدولية، في فترة ما بعد الحرب الباردة كمرحلة حاسمة ومفصلية في العلاقات الدولية، خاصة بعد زوال نظام يالطا الثنائي، وبروز العديد من الأزمات الدولية، وتحول طبيعة النزاع من نزاعات ما بين الدول إلى نزاعات داخل الدولة نفسها، في شكل حروب أهلية، أو نزاعات عرقية مدمرة، والتي أصبحت تهدد العنصر البشري بصفة مباشرة.

أ-الأهمية العلمية للدراسة:

وتكمن في دراسة أهم التغيرات والتحولات الدولية، التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة، ومحاولة فهم وتحليل الأزمات الدولية، والتطرق إلى الكيفية التي استخدمتها الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، وأهم الآليات التي اتبعتها الأمم المتحدة في سبيل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، مركزين على أداء وأدوار الأمم المتحدة في مواجهة تلك الأزمات الدولية، خاصة في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية، التي وضعت الأمم المتحدة في تحديات كبرى على غرار الأزمة السورية.

ب-الأهمية العملية للدراسة:

تتجلى في دراسة تحولات وسياقات ما بعد الحرب الباردة، والتي أدت إلى تغيير الأمم المتحدة إستراتيجيتها وآلياتها للتعامل مع الواقع الدولي الجديد، هذا ما جعلنا نحن كطلبة باحثين نحاول تسليط الضوء على مرحلة هامة ومفصلية في مسيرة الأمم المتحدة، وهو ما جعل مبادئها وأهدافها على المحك في ظل ظروف دولية سادت فيها علاقات القوة والهيمنة من طرف القوى الكبرى، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

إن موضوع إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، من المواضيع التي تحفزني كطالب للبحث فيها، وذلك في محاولة تتبعنا لصيرورة ومسار إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية، وذلك باستعراضنا لأهم المقاربات والآليات التشريعية والقانونية التي

استحدثتها الأمم المتحدة في سبل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وإحلال السلام العالمي كبديل عن الحروب والنزاعات والعنف، تفاديا لمزيد من مآسي ومعاناة البشرية التي تتطلع لحياة أفضل.

أ-الأسباب الذاتية:

هناك استعداد ورغبة منا لدراسة هذا الموضوع، وذلك لأنه موضوع يتعلق بمنظمة دولية وعالمية، تأسست لغرض تحقيق السلم والأمن الدوليين، انطلاقا مما ورد في ميثاقها المنشأ، لكن في الوقت نفسه يجعلنا نتساءل ونبحث في مدى قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها، ومدى نجاحها من عدمه.

ب-الأسباب الموضوعية:

إن التحول في القضايا والمسائل الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وما انجر عنها من بروز إشكاليات عالمية، حفزنا نحن كطلبة باحثين على الاهتمام بهذا النوع من الدراسات، وذلك بتتبع الصيرورة والدينامكية التي أضحت الأمم المتحدة تتعامل بها أو تستخدمها لإدارة الأزمات الدولية.

❖ **وصف أهداف البحث:** تتجلى أهداف الدراسة في الوقوف على النقاط التالية:

- ✓ الوقوف على أهم التحولات في فترة ما بعد الحرب الباردة والتحديات التي برزت على الصعيد الدولي.
- ✓ التعرف على أهم العوائق والصعوبات التي واجهتها الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، ودور القوى الكبرى.
- ✓ التطرق إلى مدى قدرة الأمم المتحدة على إدارة الأزمات الدولية ومدى فعاليتها في ظل التحولات الإستراتيجية وبروز متغيرات وتهديدات أمنية جديدة.
- ✓ التطرق إلى أهم المقاربات والآليات المستخدمة في إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. التطرق إلى أهم العوامل والأسباب والظروف التي أدت لاندلاع الأزمة السورية.
- ✓ التطرق إلى أهم الجهود والمساعي الأممية في إدارة الأزمة السورية.
- ✓ التطرق إلى أهم المقاربات والآليات التي استخدمتها، أو لم تستخدمها الأمم المتحدة في إدارة الأزمة السورية.

- ✓ التطرق إلى أهم التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة في إدارتها للأزمات الدولية في ظل تعدد وتنوع تلك الأزمات.
- ✓ التطرق إلى مستقبل إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية، انطلاقا من استعراضنا لأهم السيناريوهات الممكنة أو المتحملة لبنية النظام الدولي.

❖ **مجال وحدود الدراسة:**

أ-الإطار الزمني للدراسة:

لقد ركزنا في هذه الدراسة على الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، ذلك أنها تميزت بتحولات جيوسياسية وإستراتيجية هامة، أدت إلى بروز فواعل ما فوق الدولة، وما تحت الدولة، أو عبر قومية، وبروز تهديدات أمنية ذات طبيعة مختلفة عما كانت عليه في السابق، وتحول في طبيعة النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام أحادي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي محاولتنا تتبع انعكاسات وتداعيات هذا التحول على الأمم المتحدة، وكيفية تعاملها مع هذه المستجدات.

ب-الإطار المكاني للدراسة:

ركزنا في دراساتنا هذه على أهم المناطق والأقاليم التي حدثت فيها أزمات دولية، وذلك بالتطرق إلى كيفية تعامل وإدارة الأمم المتحدة لتلك الأزمات، مركزين خاصة على تلك الأزمات التي أخذت طابعا دوليا أو عبر قومي، وأدت إلى استخدام الأمم المتحدة لآلية من الآليات سواء ما تعلق بالدبلوماسية الوقائية أو التدخل الإنساني أو بعثات السلام الأممية.

إشكالية الدراسة:

نظرا للتحولات التي شهدها العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، وما أفرزته من بروز تهديدات أمنية واسعة، وما رافقها من تعدد وتنوع وتشابك الأزمات الدولية، وهو ما جعل الأمم المتحدة في وضع غير مرغوب فيه ، وغير مألوف عما كانت عليه خلال الحرب الباردة، والتي شهدت استراتيجيات واضحة ومعلومة، لكن التحول في طبيعة ونمط الصراعات، وتزايد المخاطر والأزمات الدولية كما ونوعا، والتي أضحت تشكل تهديدا مباشرا على حياة الإنسان وعلى نطاق واسع، لاسيما مع بروز العولمة بتجلياتها وتمظهراتها، هذا ما جعل الأمم المتحدة تتبنى مقاربات وآليات جديدة، تماشيا مع الواقع الدولي المفروض، وذلك سعيا منها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبالتالي إدارة الأزمات على نحو يحقق ما يروم له المجتمع الدولي برمته، أو بالأحرى شعوب العالم، فلا مندوحة أن تسعى الأمم المتحدة لأن تكون في مستوى تلك التطلعات

والطموحات، وهو ما يقودنا لطرح الإشكالية التالية: **ما مدى نجاح الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟.**

ويتفرع عن هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية والتي نصوغها على النحو التالي:

- ✓ ما مفهوم الأزمة؟
- ✓ فيم تتمثل إدارة الأزمات الدولية؟
- ✓ ما هي أهم المداخل النظرية المفسرة للإدارة الأزمات الدولية؟
- ✓ ما هي أهم التحولات والمتغيرات التي تلت نهاية الحرب الباردة؟
- ✓ كيف كان تموقع الأمم المتحدة فيها؟ وما دور القوى الكبرى؟ وكيف أثرت على أداء الأمم المتحدة؟
- ✓ فيم تتمثل أهم المقاربات النظرية والآليات التي اعتمدتها الأمم المتحدة لإدارة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟
- ✓ فيم تتمثل الأسباب والعوامل التي أدت لاندلاع الأزمة السورية؟
- ✓ فيم تتمثل أهم الجهود والمساعي الأممية في إدارة الأزمة السورية؟
- ✓ فيم تتمثل أهم المقاربات والآليات التي استخدمتها الأمم المتحدة في إدارة الأزمة السورية؟
- ✓ ما هي أهم التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، في فترة ما بعد الحرب الباردة؟
- ✓ إلى أي مدى استطاعت الأمم المتحدة من إدارة الأزمات في فترة ما بعد الحرب الباردة؟
- ✓ ما مستقبل إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في ظل النظام الدولي الحالي؟

❖ **الفرضيات:** للإجابة عن الإشكالية محل الدراسة نختبر الفرضيات التالية:

- ✓ كلما كان هناك تدخل من طرف القوى الكبرى في إدارة الأزمات الدولية، كلما انعكس ذلك مباشرة على أداء وفعالية الأمم المتحدة، وأضعف جهودها ومساعيها الدبلوماسية.
- ✓ كلما كانت هناك تحولات في طبيعة ونمط الأزمات الدولية، كلما قامت الأمم المتحدة بتغيير آلياتها ومقاربتها استجابة للقضايا والأوضاع الجديدة.

❖ **مناهج الدراسة:** لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- ✓ **المنهج التاريخي:** باعتباره منهج مناسب وذلك بتتبع الصيرورة التاريخية، وأهم المحطات والمراحل التي مرت بها الأزمات الدولية في فترة الحرب الباردة.
- ✓ **منهج تحليل المضمون:** وقد اعتمدنا على هذا المنهج، وذلك لمعرفة مدى فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على إدارة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مع التطرق بالشرح والتحليل لأهم المواد المتعلقة بميثاق الأمم المتحدة أو بقواعد القانون الدولي، أو تلك الواردة في تقارير ومنشورات الأمم المتحدة وغيرها.

✓ **المنـهج المقارن:** والذي تم استخدامه لإبراز أوجه المقارنة فيما يتعلق بإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية، خلال فترة الحرب الباردة، وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي اتسمتا بالتباين والتمايز.

✓ **منـهج دراسة الحالة:** هو منهج يستخدم لدراسة ظاهرة معينة، بالتطرق إليها بالشرح والتحليل والتفسير والتعمق فيها، بهدف توضيحها والإلمام بها من مختلف الجوانب ما يؤدي إلى فهمها، ويكون ذلك عبر تتبع مسارها وسيرورتها وسياقاتها والمتغيرات المتحكمة فيها.

❖ **الإطار النظري للدراسة:** لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على العديد من النظريات والمقاربات وذلك بغرض الإحاطة بالموضوع على اعتبار أن كل نظرية أو مقاربة تنظر إلى الموضوع من زاوية نظرة مختلفة عن الأخرى ومن أبرز هذه النظريات نذكر:

أ- الواقعية:

الواقعيون يركزون على الطرح الدولاتي التمركز على اعتبار إن الدول فواعل عقلانية تتبع المصلحة حيثما كانت وحيثما وجدت، بحيث تسود مصطلحات ومفاهيم مركزية على غرار السيادة الوطنية، والأمن القومي، والحدود الوطنية، وبالتالي فالمصلحة هي المحدد الرئيس بالنسبة للدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، والذي يتسم بالفوضى نظرا لغياب سلطة عليا فوق سلطة الدول، وهو ما يدفع بالدول لزيادة قوتها والتموقع في نظام دولي تسوده حالة الشك والريب وعدم اليقين، وبالتالي تصبح القوة والمصلحة متغيران رئيسيان في العلاقات الدولية[1].

فالواقعيون ينظرون إلى المنظمات الدولية على أنها في خدمة الدول لاسيما القوى الكبرى، ويركزون على الطرح الدولاتي، وبالتالي فلا يعطون أهمية كبيرة للمنظمات الدولية، فالواقعية تعتبر من أهم المنظورات والعدسات التي يتم يستخدمها الباحثين في تحليل وتفسير الظواهر في العلاقات الدولية، سواء ما تعلق بالواقعية الكلاسيكية أو البنيوية أو الواقعية الهجومية والدفاعية، حيث يؤدي ذلك إلى تزويد صانع القرار والقادة بقاعدة بيانات ومعلومات واسعة عن الأزمات الدولية، وذلك بناء على تقديرات وحقائق ومعلومات أمنية، وهو ما يمكن صانع القرار من اتخاذ القرار المناسب، والذي يتخذ في الغالب بعد مروره عبر العديد من المسارات والبيروقراطيات، فالقرار المتخذ ما هو إلا نتاج تفاعل لمجموعة من العوامل والعناصر الداخلية والخارجية، كما تلعب مراكز التفكير لاسيما في الدول الكبرى، وبالتحديد في الولايات المتحدة

[1] – عبادة محمد تامر، *سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سوريا، لبنان أنموذجا* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015): د.ص.

الأمريكية دورا كبيرا في تزويد صناع القرار بالمعلومات الكافية، حول الأزمات سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.[1]

فالواقعيون يركزون على الدولة كوحدة تحليل، فالدول بذلك هي فواعل عقلانية تسعى لتعظيم المكاسب النسبية، كما تسعى للحصول على القوة واستخدامها، فهي تسعى للحفاظ على البقاء والاعتماد على الذات، حيث يرى الواقعيون الهجوميون بأن: "القوة العظمى تعزز الأمن لأقصى حد عبر تعزيز قوتها النسبية للحد الأقصى لتحقيق الهدف الأسمى وهو أن تصبح المهيمن العالمي".[2]

فالواقعيون يرون بأن العلاقات الدولية تسود فيها العديد من المفاهيم والمصطلحات المركزية على غرار المصالح، والقوة، وتوازن القوى وغيرها، والقوة بذلك تعني القدرة على التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها مع بعضها البعض، كما أن القوة ليست المعيار الوحيد المحدد للعلاقات بين الدول، فهي متعلقة بحسابات أخرى كحجم الدولة وقدراتها المادية والبشرية، في حين أن المصلحة تقترن بالقوة بهدف التأثير في الدول الأخرى، وبالتالي فالواقعيون يرون بأن الدول في حالة صراع مستمر ودائم من أجل الحفاظ على البقاء، وزيادة قوتها ومصالحها.[3]

ب-الليبرالية المؤسساتية:

يركز أصحاب هذه النظرية على مبادئ الحرية والعقلانية و الفردانية، كما أنهم يركزون على دور المؤسسات الدولية في تحقيق السلام، والتعاون والتكامل كبديل عن الفوضى الدولية، وهم بذلك يتحدثون على المنظومات الدولية، ونظرية المساقات ونظرية السلام الديمقراطي، حيث ينطلقون من طروحات مفادها بأن الدول الديمقراطية لا تتصارع مع بعضها، ونادرا ما تدخل الدول الديمقراطية في صراع مع الدول غير الديمقراطية، فالدول بذلك تتجه نحو المأسسة وعقد المؤتمرات واللقاءات، وهو ما يؤدي إلى القضاء على ما يعرف بالدبلوماسية السرية والثنائية.

ج-نظرية الإعتماد المتبادل:

وتنسب إلى كل من "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" R.keohan , Joseph.s.Ney في كتابهما "القوة والاعتماد المتبادل" لعم 1997، حيث رأى بأن هناك تغيرات سادت العالم، منذ

---

[1]- تامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية.

[2]- مازن جبور، "الواقعية الهجومية في تفسير المتغيرات الدولية،" مركز دمشق للأبحاث والدراسات، نشر بتاريخ 28أيار، 2017، أطلع عليه بتاريخ 18 ماي، 2020، https://bit.ly/2GnICUF.

[3]- عبد الغفار عفيفي الدويك، "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية – الشرق الأوسط نموذجا-،" أطلع عليه بتاريخ 10 أكتوبر، 2020، https://bit.ly/42MDXRH.

منتصف الألفية الثانية ناتجة عن التفاعلات لمجموعة من العناصر والفواعل على الساحة الدولية، والتي برزت في التطور الشبكي للعالم، واستقلالية الفاعلين غير الدوليين، والتحولات الاقتصادية، مع تزايد وتنامي الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي، وتوسيع الميادين الأمنية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية وغيرها)، وتتمحور هذه النظرية حول معطى مفاده أن الدول تعمل بمنطق التقارب والتعاون، وذلك عبر تحقيق الاتصال وتبادل المعلومات للقضاء على أزمة الثقة والتخوف بينها، وبالتالي فان الاتصال بين الدول عن طريق المؤسسات والمنظمات يعتبر مهم وضروري لتحقيق الأمن.[1]

د–البنائية:

لقد برزت البنائية مع نهاية الحرب الباردة، ومن أبرز روادها "بيتر كاتزنشتاين" Peter Kazenstein، "وفريديريك كراتشويل" Friedirck Kartochwil "واكسندر ونتد" Alexandr Wendt، ويعتبر "نيكولاس أونيف" Nicolas Onuf أول من استخدم مصطلح "البنائية" في كتابه: "عالم من صنعنا" World of Making ، حيث وجه انتقادا للواقعية البنيوية، ذلك أنها لم تستطع التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بطريقة سلمية، حيث تركز البنائية على إبراز تلك التفاعلات التي تتم بين الوحدات والفواعل داخل النظام الدولي، استناد إلى الدور الذي تلعبه الأفكار وأهميتها في تحديد طبيعة الواقع، ويستدل البنائيون بالتغير الذي حدث داخل الاتحاد السوفيتي، حيث يرجعونه إلى تغير أفكار وقيم النخب الحاكمة[2].

وتركز البنائية على متغير "الهوية" Identity وهو معطى لم يبرز في النظريات التفسيرية، وهو ما أدى إلى بروز الهوية كمسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وارتباطها بالعوامل الثقافية والتي توليها أهمية كبيرة، كما تم تحديد العلاقة ما بين متغير الهوية ومعطى المصلحة، على اعتبار أن الهوية هي التي تحدد المصالح، وأن مصالح الدول تبنى من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الأخر[3].

[1] – وسيلة قنوفي، "حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي" (أطروحة دكتوراء، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، 2016)، 18، 19.

[2]– توفيق بوستي، "مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية،" المعهد المصري للدراسات دراسات استراتيجية، (2019): 1، 2.

[3] – نفس المرجع.

د–نظريات إدارة الأزمات: من بين أهم النظريات التي يمكن الإشارة إليها:

- ✓ **نظرية الاتصال الأزموي:** تعتمد النظرية على تلك الإستراتيجيات التي تتعلق بالاستجابة للأزمة، وذلك بتزويد الجمهور بما يلزم من المعلومات حول الأزمة، وذلك بهدف الحد من الأضرار أو الخسائر التي قد تلحق بالمنظمة في مرحلة ما بعد الأزمة.[1]
- ✓ **نظرية انتشار المبتكرات:** وتعتمد على تبادل المعلومات والآراء والخبرات والأفكار، بين فريق إدارة الأزمة والموظفين من جهة، والجمهور الخارجي من جهة ثانية، سواء كانوا مشاركين، أو زبائن أو وسائل إعلام واتصال أو حكومة، معتمدين على مختلف وسائل الاتصال الحديثة، على غرار شبكة التواصل الاجتماعي، والإنترنيت والهواتف الذكية وغيرها.[2]
- ✓ **نظرية الاتصال في الموقف الأزموي:** وهو ما يطلق عليها "بنموذج أستاذ الاتصال"، والتي تتعلق ب:" استعادة الصورة الذهنية للمؤسسة في مرحلة ما بعد الأزمة"، وذلك باستخدام استراتيجيات اتصالية – إعلامية، حيث تعتمد الإستراتيجية الأولى على إنكار وقوع الأزمة، وذلك بهدف التمويه والتغطية عن وجود الأزمة، وتتمثل الإستراتيجية الثانية في إعادة بناء الصورة الذهنية، ويكون بتحمل تام للمسؤولية عما حدث والاعتذار للآخرين، وذلك بهدف حماية كيان ووجود المؤسسة وسمعتها، وإعادة بناء صورتها الذهنية من جديد بما يمكن من أداء أدوارها ومهامها المنوطة بها، والمحافظة على وجودها واستمرارها في العمل بطريقة عادية، من دون أن يكون تأثير لتلك الأحداث عليها.[3]

كما اعتمدنا على بعض المقاربات بصفتها مكملة لما ورد سابقا من النظريات ومن هذه المقاربات نذكر:

أ–مقاربة الأمن الإنساني:

وهي مقاربة تقوم بالأساس على حماية النواة الحيوية للإنسان بالتركيز على إستراتيجية الحماية والتمكين، وقد تم اعتمادها كمقاربة محورية لحماية الإنسان من كل التهديدات والمخاطر، وجعله في صلب اهتمامات المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وقد برزت هذه المقاربة على خلفية النزاعات التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي، وما خلفته من مجازر إبادة جماعية وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وهو ما جعل المجتمع الدولي والأمم المتحدة يدق ناقوس

[1] – ابراهيم أحمد أبو عرقوب، "دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات،" *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية* 02 (2020): 558.

[2] – عرقوب، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات، 558.

[3] – نفس المرجع.

الخطر، ومن ثم كان لزاما من إحداث مقاربات وآليات كفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها وحماية الإنسان وجعله يعيش حياة كريمة بعيدا عن كل ما يهدد وجوده.

ب-مقاربة حقوق الإنسان:

والتي تعتبر من أهم المقاربات التي ارتبطت بتحولات ما بعد الحرب الباردة، وما رافقها من تهديدات أمنية وأزمات دولية، والتي أضحت على علاقة مباشرة بحياة وأمن الإنسان، مما جعل من حقوق الإنسان في محور الاهتمامات، وفي سلم الأولويات الدولية والأممية.

ج -مقاربة الدور:

وذلك بالتركيز على دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، انطلاقا من أهدافها التي تقوم بالأساس على الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، كما تم استخدامه لإبراز دور السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الريادة والهيمنة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومدى تأثير ذلك على أدوار ووظائف الأمم المتحدة في إدارتها للأزمات الدولية.

د-المقاربة القانونية:

وذلك بالتطرق إلى مختلف الوسائل والآليات القانونية، على غرار ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة أو تلك القرارات أو التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، والمتعلقة بإدارة الأزمات الدولية.

هـ-المقاربة المؤسساتية:

وذلك بالتركيز على دور المؤسسات والمنظمات الدولية، على غرار الأمم المتحدة في إرساء الأمن والسلم الدوليين، وذلك عبر ما تقوم به مختلف الأجهزة الأممية، على غرار مجلس الأمن والجمعية العامة، أو الوكالات المتخصصة وغيرها.

و-مقاربة العولمة:

تم التركيز على الظاهرة لارتباطها بعدة قضايا ومسائل دولية، والتي أدت إلى بروز العديد من المفاهيم، على غرار عولمة السيادة، وعولمة حقوق الإنسان، وعولمة الأزمات الدولية، لاسيما في فترة ما بعد الحرب الباردة.

❖ **أدبيات الدراسة:**

لقد تم الاطلاع على العديد من المراجع ذات الصلة بالموضوع قيد الدراسة ومن هذه المراجع نذكر:

أ. "طارق صالح عبد النبي" و"منى رمضان بوبكر المطردي"، إدارة الأزمات في العلاقات الدولية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،2010 لقد تطرقا الباحثان في الفصل الأول إلى دراسة تتعلق بالجانب المفاهيمي والنظري للدراسة ليعرجا في الفصل الثاني إلى أزمة

الخليج الثانية متطرقين إلى أسباب نشوئها ومواقف الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية مركزين في الفصل الثالث على كيفية إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة بكل حيثياتها وتداعياتها.

ب. "عبد السلام جمعة زاقود"، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2012 وقد تميزت الدراسة بالتطرق إلى العديد من المفاهيم المتعلقة بإدارة الأزمات الدولية، ماهية الأزمات مع التمييز بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات، مع إبراز الدور الذي يلعبه الإعلام خلال الأزمات الدولية، واستعراض الباحث نماذج عن إدارة الأزمات، وفي الأخير تطرق الباحث إلى أهم الآليات والوسائل التي يتم من خلالها إنهاء الأزمات الدولية.

ج. "سهيل حسين الفتلاوي"، الأمم المتحدة الانجازات والإخفاقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ركز الباحث على الدور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان، وذلك من خلال تطوير أداء الأمم المتحدة في مجال العلاقات الاجتماعية الدولية، ومكافحة الإرهاب الدولي، وهو ما يعزز من جهود الأمم المتحدة في إطار الجمعية العامة، لكن مع ذلك هناك إخفاقات لمجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويتجلى ذلك في الانتقائية وازدواجية المعايير، كما ركزت الدراسة على مدى إخفاق الأمم المتحدة في حماية المدنيين من أثار النزاعات المسلحة، لتخلص الدراسة إلى مدى مساهمة الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، من خلال الدور والمهام التي تقوم بها قوات حفظ السلام الأممية.

د. "زياد العرجا"، دور منظمة الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014، لقد ركز المؤلف على منظمة الأمم المتحدة كتنظيم دولي يقع على عاتقه مسؤوليات دولية، انطلاقا من الدور الذي تلعبه مختلف أجهزتها في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مركزا على تلك الجهود الأممية والتحديات التي تواجهها في عمليات حفظ السلام، لاسيما في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومعرجا في الأخير تقييمه لدور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية انطلاقا من التطرق إلى سلبياتها وايجابيتها.

هـ. "جمال منصر"، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة– أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، حيث تطرق الباحث في أطروحته إلى تحولات ما بعد الحرب الباردة، وما رافقها من تداعيات على غرار عولمة حقوق الإنسان، والتحول في مفهوم الأمن، وبروز مقاربة الأمن الإنساني، كما ركز الباحث على مفهوم التدخل العسكري الإنساني باستعراض مختلف الجوانب المتعلقة بهذا المفهوم، ثم تطرق إلى أهم الممارسات

المتعلقة بالتدخل العسكري الإنساني من حيث الإشكالات والضوابط ، في حين أن دراسة الحالة فقد جعلها الباحث لدراسة مقارنة للتدخل العسكري الإنساني في كوسوفو وتيمور الشرقية.

❖ **تقسيم الدراسة:** تم تقسيم الدراسة على ثلاث فصول:

ركزنا في **الفصل الأول** على العديد من المفاهيم المتعلقة بإدارة الأزمات الدولية من طرف الأمم المتحدة، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث خصصنا المبحث الأول لدراسة مفاهمية حول الأزمة، وبعض المفاهيم المشابهة لها بغرض التمييز بينها، مع التطرق بإسهاب إلى أهم خصائص ومراحل وأبعاد ومستويات الأزمة، كما تم التطرق إلى الإدارة الدولية باستعراض لأهم التعاريف مع ذكرنا لأنواعها وأسبابها، في حين ركزنا في المبحث الثاني على توصيف المشهد الدولي في فترة الحرب الباردة، وذلك بالتطرق إلى طبيعة المرحلة وخصوصيتها، ومدى تأثير ذلك على أداء وأدوار الأمم المتحدة في ظل التنافس الشديد ما بين الإتحاد السوفيتي من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، أما في المبحث الثالث فقد ركزنا على أهم النظريات المفسرة لإدارة الأزمات الدولية، والتي يتم توظيفها فيما بعد لتحليل وتفسير كيفية إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مع استعراضنا لأهم الأساليب والوسائل والإستراتيجيات المستخدمة في إدارة الأزمات الدولية .

وفي **الفصل الثاني** ركزنا فيه على تداعيات ما بعد الحرب الباردة على أدوار وأداء الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الأول لتوصيف البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مركزين على أهم التحولات التي تلت تلك الفترة، وبروز متغيرين هامين على الساحة الدولية واللذان يتمثلان في الهيمنة الأمريكية والعولمة، وهو ما ساهم في رسم معالم سياسة دولية بمعايير أمريكية خالصة، وهو ما أدى إلى التأثير على وظائف الأمم المتحدة وأدوارها الأساسية، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة أهم المقاربات التي تم استخدامها من طرف الأمم المتحدة في أدارة الأزمات الدولية، على غرار مقاربة الأمن الإنساني، وحقوق الإنسان كمقاربات أساسية اعتمدتها الأمم المتحدة، والقوى الكبرى كذريعة للتدخل.

في حين أن المبحث الثالث تم تخصيصه لدراسة أهم الآليات المتبعة من طرف الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، حيث ركزنا على ثلاث آليات أساسية، والمتمثلة في بعثات السلام الأممية والدبلوماسية الوقائية، والتدخل الإنساني على الرغم ما شاب هذه الآليات أثناء استخدامها من توظيف سياسي في كثير من الأحيان، أو ما يعرف بسياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير على غرار عمليات التدخل الإنساني، والتي لاقت العديد من الانتقادات لأنها تمس مباشرة

بسيادة الدول من جهة، وتناقض مبدأ عدم التدخل من جهة ثانية، كما أنها تتسم في الغالب بالانتقائية، في ظل عدم وجود معايير واضحة تحدد التدخل من عدمه، كما أنها تخضع للسلطة التقديرية لمجلس الأمن في اتخاذ القرارات بشأن تكييف ما إذا كان النزاع يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين من عدمه.

أما **الفصل الثالث** فقد تم تخصيصه لدراسة إدارة الأمم المتحدة للأزمة السورية، وذلك من خلال مبحثين، حيث ركزنا في المبحث الأول على أهم الأسباب والعوامل والظروف التي أدت لاندلاع الأزمة السورية، والتي عرفت تجاذبات وتدخلات إقليمية ودولية، والتي أثرت بشكل أساسي على مسار وسياقات الأزمة السورية ومخرجاتها، لاسيما في ظل تصلب المواقف الداخلية للأطراف المتنازعة، وفي ظل الفيتو الروسي – الصيني، أما في المبحث الثاني فقد ركزنا على تلك الجهود والمساعي الأممية في إدارتها للأزمة السورية، حيث باءت كل المحاولات والمبادرات التي قام بها المبعوثين الأممين بالفشل، بدءا من كوفي عنان وصولا إلى غير بيدرسون، كما أن الأمم المتحدة سعت جاهدة لحل وتسوية الأزمة، لاسيما تلك الجهود والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، إلا أنها كانت في كل مرة تقابل بالفيتو الروسي الصيني ، ورغم المعاناة والمآسي التي يعيشها الشعب السوري، إلا أن الأمم المتحدة لم تتمكن من تفعيل آلية التدخل العسكري الإنساني، ولم تتمكن من تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في سوريا، حيث تركزت أهم الجهود الأممية في مقاربة الأمن الإنساني، وجهود الإغاثة، وإيصال المساعدات الإنسانية، وهو ما أثر كثيرا على أداء ودور الأمم المتحدة في إداراتها للأزمة السورية.

أما **الفصل الرابع** فقد تم تخصيصه لدراسة مستقبل إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية، وذلك من خلال مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لدراسة أهم التحديات والصعوبات والعوائق التي واجهتها الأمم المتحدة في إدارة الأزمات في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على دور الأمم المتحدة في أداء مهامها ووظائفها المنوطة بها، ذلك أن تعدد وتنوع الأزمات وتشابكها وتداخلها وتفرعها ما زاد من صعوبة إيجاد حل لها، لاسيما في ظل الدور الذي كانت تلعبه القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى بروز الانتقائية أو الانفعالية، أو بما يعرف بازدواجية المعايير، والتي تجلت بوضوح في كثير من قرارات مجلس الأمن وأثرت كثيرا على أداء الهيئة الأممية.

في حين أن المبحث الثاني تم تخصيصه لدراسة مستقبل الأمم المتحدة انطلاقا مما سيكون عليه النظام الدولي مستقبلا، وذلك باستعراضنا لأهم السيناريوهات الممكنة أو المحتملة، وذلك من خلال إبراز مجموعة من المؤشرات أو المتغيرات، سواء تلك التي تتعلق ببقاء الوضع الحالي كما

هو عليه مستقبلا، أو تلك التي تتعلق بإدخال تعديلات واصطلاحات على الأمم المتحدة، بما يضفي نوع من العدالة والشفافية في أداء الأمم المتحدة، والابتعاد عن كل ما يسيء للهيئة الأممية، أو تلك التي تتعلق ببروز متغيرات قد تؤدي إلى حدوث تغيرات جذرية وعميقة، ينتج عنها تغيير في بنية النظام الدولي وأنساقه الفرعية، وبالتالي التأسيس لنظام دولي جديد بمعايير وقيم دولية جديدة.

❖ **مصطلحات الدراسة:**

- ✓ **الأمم المتحدة:** هيئة دولية، ومنظمة عالمية تعنى بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، نشأت عام 1945، بعد العديد من اللقاءات والمؤتمرات الدولية، والتي أسفرت عن ميلاد الهيئة الأممية، والتي يقع على عاتقها العديد من المهام والمسؤوليات من أجل تحقيق السلام والرفاه العالمي، في عالم يسوده العدالة والمساواة بما يصبو إليه المجتمع الدولي
- ✓ **إدارة الأزمات الدولية:** وتتمثل في مختلف الجهود الدولية والأممية التي تضطلع بها المجتمع الدولي، أو المنظمات الدولية والإقليمية لإرساء السلم العالمي أو إعادة الأمور إلى نصابها، وذلك عبر آليات ووسائل قانونية أو بتبني مقاربات واستراتيجيات ومبادرات دولية، وفقا للشرعية الدولية، وبما يتماشى والقانون الدولي العام.
- ✓ **الإدارة الدولية:** وتعنى بادرة الشؤون على المستوى الدولي، وهو ما يجعلها إدارة مرتبطة بتحقيق أهداف محددة، وتعمل وفق استراتيجيات محكمة، سمتها التخطيط الدقيق والتنظيم المحكم، وتعمل على توجيه الموظفين الدوليين، وتنسق جهودها، للوصول إلى تحقيق الانسجام ضمن البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، وذلك وفق إرساء ثقافة تنظيمية مناسبة داخل المنظمة، بما يؤسس لبقائها ويحقق قدرتها على المنافسة.
- ✓ **الأزمة السورية:** اندلعت عام 2011 في سياق الثورات العربية، وقد عرفت تجاذبات وتدخلات إقليمية ودولية، وهو ما أعاق الجهود والمساعي الدولية والأممية في التوصل لتسوية سلمية للأزمة، لاسيما في ظل تصلب المواقف للأطراف الداخلية المتنازعة، بالإضافة إلى استخدام روسيا والصين لحق النقض.
- ✓ **فترة ما بعد الحرب الباردة:** هي الفترة التي جاءت عقب انهيار الإتحاد السوفيتي، حيث شهدت تحولات على جميع الأصعدة والمستويات، وبالتالي بروز متغيرات دولية ساهمت في رسم معالم سياسة دولية، على نحو عزز من مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وأسس لبروز نظام دولي بمعايير دولية جديدة، وهو ما أدى إلى رواج الفكر الغربي بقيادة أمريكية خالصة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الأزمة

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمة الدولية

المطلب الثالث: الأزمات الدولية: الأنواع، الأسباب، الأبعاد

المبحث الثاني: الأمم المتحدة في فترة الحرب الباردة

المطلب الأول: الأساس القانوني لإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية

المطلب الثاني: طبيعة الأزمات الدولية في فترة الحرب الباردة

المطلب الثالث: تموقع الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة: الدور والأداء

المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: النظريات المفسرة لإدارة الأزمات الدولية

المطلب الثاني: أساليب ووسائل واستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية

المطلب الثالث: إدارة المنظمات الدولية للأزمات الدولية: دراسة في المفهوم والمداخل

تعتبر الأزمات سمة طابعة للعلاقات الدولية على مر العصور والأزمنة، فلا يكاد يخلو عصر من العصور أو منطقة من المناطق من وجود أزمات، والتي قد تتعدى الحدود القطرية للدولة لتصبح ذات أبعاد دولية، مما يجعل من أمر إدارتها ومعالجتها يأخذ بعدا دوليا أو أمميا.

فالأزمات الدولية مهما كانت طبيعتها أو نوعيتها والأسباب المؤدية لها، فهي تشكل تحديات سواء بالنسبة للدول والحكومات أو المنظمات الدولية أو المجتمع الدولي برمته، لذلك تسعى هذه الفواعل بكل الطرق والوسائل والأساليب لإدارتها على غرار ما قامت به الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة على خلفية الحرب الباردة والصراع المحموم ما بين الاتحاد السوفيتي من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق سنتطرق في دراستنا إلى ماهية الأزمات الدولية مركزين على تلك الأساليب والوسائل والاستراتيجيات المستخدمة من طرف الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، خاصة في فترة الحرب الباردة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي للدراسة

تتطلب الإحاطة بموضوع الدراسة المتمثل في إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية، تفصيل العديد من المفاهيم المتصلة بمفهوم الأزمة، خصائصها، أنواعها، ومفهوم إدارة الأزمات الدولية، مع التركيز على الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تعنى بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك بالتطرق إلى مبادئها وأهدافها وأهم أدوارها وتموقعها في فترة الحرب الباردة، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لإدارة الأزمات الدولية، ووسائل واستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة

يعيش العالم أزمات متنوعة ومتعددة، وتلك الأزمات قد تؤثر في النسق الدولي، وتؤدي إلى حدوث تغييرات أو تحولات في النظام الدولي، أو في توزيع عناصر القوة ما بين القوى الكبرى، لذلك تعمل الدول والمنظمات الدولية على تتبع صيرورة الأزمات ومسارها، بغرض التحكم فيها والحد من مخاطرها، وهو ما يتطلب التعامل معها وفقا لرؤية معينة، وفي هذا المطلب سنركز على المفاهيم المتعلقة بالأزمة، والأزمة الدولية، وأهم المفاهيم المشابهة لها، مع التطرق إلى خصائص ومراحل ومستويات الأزمة.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة

أولا: التعريف اللغوي:

يعرف لسان العرب الأزمة: الأزم: شدة العض بالفم كله، وقيل بالأنياب، والأنياب هي الأوازم، وقيل: هو أن يعضه ثم يكرر عليه ولا يرسله، وقيل: هو أن يقبض عليه بفيه، أزمه، وأزم عليه يأزم أزما وأزوما، فهو آزم وأزوم، وأزمت يد الرجل آزمها أزما، وهي أشد العض، قال الأصمعي: قال عيسى بن عمر كانت لنا بطة تأزم أي تعض، ومنه قيل للسنة أزمة وأزوم وأزام، بكسر الميم.[1]

الأزم: القطع بالناب والسكين وغيرهما، والأوازم والأزم هي الأنياب.[2]

والأوازم والأزم والأزم: الأنياب، فواحدة الأوزام آزمة، وواحدة الأزم آزم، وواحدة الأزم أزوم. والأزم: الجدب والمحل[3].

أَزَمَ على الشيءِ ـِ أَزْماً: عضَّ بالفم كله عضًّا شديداً. يقال: أَزم الفرسُ على اللِّجام، وأَزَم فلانٌ على كذا: لزمه وواظب عليه. وَأَزَمَتْ عليهمُ السنة: اشتد قحطُها، والشيءَ: قطعه، والحبلَ وغيره: أحكم فتله،

---

[1]- إبن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر، 2010)، 16.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- ابن منظور، لسان العرب،16.

والبابَ: أغلقه، أَزِمَ عليه أَزَماً: أَزَمَ، تأَزَّمَ: أصابته أزمة، الآزِم: النابُ، أُزَّمٌ، الآزِمَة: الشِّدَّة والقحطْ، أوازم، الأزْمة، الأَزَمة: الضّيق والشِّدة، يقال: أزمة مالية، وأزمةٌ سياسيةٌ، وأزمة مَرَضيّة، والقحط.[1]

إن الشدة إذا تتابعت انفرجت وإذا توالت تولت، وفي حديث مجاهد: أن قريشا أصابتهم أزمة شديدة وكان أبو طالب ذا عيال[2].

والأوزام: السنون الشدائد، وأزم عليهم العام والدهر يأزم أزما وأزوما: اشتد قحطه، وقيل: اشتد وقل خيره، وسنة أزمة وأزمة وأزوم وآزمة، قال زهير :إذا أزمت بهم سنة أزوم.[3]

قال ابن سيده: "الأزمة الشدّة والقحط وجمعهما إزم"[4].

وأزم بصاحبه يأزم أزما: لزق، وفي الصحاح: أزم الرجل بصاحبه إذا لزمه، وأزمه أيضا أي عضه وأزم عن الشئ: أمسك عنه[5].

وأزم بالمكان أزما: لزمه، وأزمت الحبل والعنان والخيط وغيره آزمه أزما :أحكمت فتله وضفره، بالراء والزاي جميعا، والراء أعرف، وهو مأزوم، والأزم :ضرب من الضفر وهو الفتل، وأزم أزما وأزم أزما، كلاهما: تقبض[6].

فالأزمة: "حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة (الفرد) الأفراد أو المنظمات على البقاء"[7].

وقد عرفها "ستيف ألبرت"Steve Albert بأنها: "ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أيا كانت درجة استعداد المنظمة"[8].

وفي قاموس أكسفورد تعرف بأنها: "نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة وغالبا ما ينتج عنها تغيير كبير ويتم فيها اتخاذ قرارات صعبة".[9]

---

[1]– "قاموس المعجم الوسيط،" أطلع عليه بتارخ 12 مارس، 2020، https://www.maajim.com/dictionary.
[2]– ابن منظور، لسان العرب،16.
[3]– نفس المرجع.
[4]– نفس المرجع.
[5]– نفس المرجع
[6]– نفس المرجع.
[7]– محمود جاد الله، *إدارة الأزمات*(الأردن: دار أسامة، 2015)، 7.
[8]– جاد الله،إدارة الأزمات، 7.
[9]– نداء محمد باقر الياسري، *إدارة الأزمات* (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014)، 26.

ويعرفها قاموس راندوم Rondom بأنها: "ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير".[1]

فالأزمة بذلك تشكل موقف شديد الخطورة غير معتاد وغير مألوف، ما يؤدي إلى اختلاط الأمور، وقد يترتب عنه أحداث سريعة ومتلاحقة تهدد بقاء الفرد أو المنظمة أو المجتمع، كما تمثل أوقات صعبة وعصيبة نظرا لصعوبة اتخاذ القرار في ظل غياب المعلومات وعدم التأكد وعدم وضوح الرؤية[2].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

أما أصل كلمة الأزمة فيعود إلى الكلمة اليونانية Kipvew أي بمعنى لتقرر To Dicide، أما في اللغة الصينية Wet-ji، حيث تعبر الأولى عن الخطر، في حين تعبر الثانية عن الفرصة التي يمكن استثمارها، على اعتبار أن الأزمة لا ترتبط في كل الأحوال بوجود خطر، فقد تمثل فرصة سانحة لإعادة اكتشاف المنظمة لذاتها، وقدرتها على مجابهة الأخطار، ما يفسح المجال للمنظمة لإبراز قدراتها الإبداعية الكامنة وإيجاد الحلول المناسبة لها[3].

فالأزمة تمثل نقطة تحول جوهرية أو موقفا مفاجئا ينجر عنه حالة من التوتر وعدم الاستقرار، وقد يترتب عنها نتائج غير مرغوب فيها، وهو ما يستوجب اتخاذ إجراءات وتدابير معينة لمواجهة الأزمة، لكن الأمر الذي لابد من أخذه بعين الاعتبار، وهو في حالة ما إذا كانت الأطراف المعنية بالأزمة غير مستعدة أو غير قادرة على المواجهة، وهو معطى ما من شأنه أن يزيد من تفاقم الأزمة.[4]

وقد عرفها "كورال بال" Coral Bill بأنها: "ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية"[5]، لقد ركز بال على متغير الصراعات كتهديد أساسي في العلاقات الدولية، من دون التركيز على باقي التهديدات والأزمات الأخرى على اختلاف أنواعها.

---

[1]– سارة إبراهيم عقيل،"التعامل مع الأزمات،" مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسة المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، (2015)، 06، https://bit.ly/3GOWYdp.

[2]– إيثار عبد الهادي محمد، "إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي،" *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية* 64، (2017): 49.

[3]– الياسري، إدارة الأزمات، 26.

[4]–الموسوعة السياسية، "مفهوم الأزمة الدولية،" اطلع عليه بتاريخ 21 أوت،2020،https://bit.ly/2Qh32my.

[5]– الموسوعة السياسية، مفهوم الأزمة.

ولقد لاقى هذا التعريف انتقادات واسعة لعل أبرزها يتعلق بمدى قدرة التغيرات التدريجية على إحداث تحول في العلاقات الدولية بشكل أكثر وضوحا من "الأزمات المفاجئة" Sudden Crisis [1].

وقد عرفها "جبر" بأنها: "تهديداً خطيراً متوقعا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار"[2]، في هذا التعريف تم الربط بين تلك التهديدات الخطيرة، والتي تجعل من عملية اتخاذ القرار غاية في الصعوبة.

ويعرفها قاموس رندام بأنها: "ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير"[3]، بحسب هذا التعريف فإن الأزمة تحدث خلل واضطراب، ما يؤدي إلى عدم الاستقرار، والذي قد ينجر عنه تحولات عميقة مستقبلا جراء تلك التغيرات.

ويعرفها معجم ويبستر بأنها: "نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ وفي لحظة حاسمة أو وقت عصيب أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة"[4]، يركز هذا التعريف على تلك اللحظة التي يصل فيها الوضع إلى حالة صعبة، والتي قد تؤدي إلى حدوث أمور غير مرغوب فيها.

فالأزمة بذلك هي تلك المرحلة التي تسبق مباشرة مرحلة عدم التحكم فيها، لذلك يسارع صناع القرار إلى إيجاد حلول للأزمة قبل تفاقمها، فالأزمة في المنظمة تشكل لحظة حرجة وحاسمة، قد تهدد كيان ومصير المنظمة، وتضع صانع القرار في وضع صعب، ما يترتب عنه حالة من الشك والريب وعدم التأكد، في ظل عدم توفر معلومات كافية، نتيجة للأحداث السريعة والمتلاحقة، ما يفقد القائد القدرة على التنبؤ بما سيحدث لاحقا، وما سيكون مستقبلا[5].

وقد عرفها مجمع سلوك الأزمات الدولية بأنها: "موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئتين الخارجية والداخلية للقرار السياسي، يتسم بثلاث خصائص رئيسة في تصور السلطة العليا لصنع القرار السياسي".[6]

وتتضمن:

- وجود تهديد للقيم والمصالح الأساسية للمجتمع أو الدولة؛
- إمكانية الدخول في مواجهة عسكرية؛

---

[1]–خليل عرنوس سليمان، "الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، (2011)، https://bit.ly/40SobUh.

[2]– الموسوعة السياسية، مفهوم الأزمة.

[3]–نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

[5]_ أحمد مداس ومصطفى داسة، "إدارة الأزمات في المنظمات مدخل تنظيمي،" *مجلة التمكين الاجتماعي* 01 (2021): 279.

[6]_ عبادة محمد التامر، *سياسة الولايات المتحدة لإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سوريا، لبنان أنموذجا* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 40.

– إدراك محدودية الوقت في الرد.[1]

فهذا التعريف يرجح فرضية حدوث المواجهة العسكرية كنتيجة للتهديد الشديد للقيم والمصالح الحيوية للدولة، لكن مع توفر إمكانية لعدم حدوث المواجهة العسكرية.

التعريف الإجرائي للأزمة:

الأزمة هي حالة حرجة أو وضعية صعبة ومعقدة، تصبح فيها الأوضاع السائدة غير مريحة ومربكة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير ذات طابع استعجالي للخروج منها، وذلك وفقا لإستراتيجية أو خطة عمل مدروسة وهادفة، من أجل العودة إلى الوضع المرغوب فيه، بعيدا عن كل ما يهدد القيم الحيوية للأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو الدول، والذي قد يؤثر فيها تأثيرا يجعلها محل تهديد شديد.

الفرع الثاني: الأزمة وبعض المفاهيم المشابهة لها

نظرا لتداخل بعض المفاهيم وتشابهها مع مفهوم الأزمة يمكن أن نوضح ونعطي بعض التعريفات للمصطلحات القريبة منها أو المشابهة لها على غرار:

1–المشكلة:

فالمشكلة تمثل مرحلة من مراحل مواجهة الأزمة، وهي انحراف عن الوضع المرغوب ولكن ليس بالقدر الذي قد يشكل تهديدا، ولا يحمل في طياته خطرا، خاصة في ظل توفر ودقة المعلومات، وهو ما يؤدي إلى سهولة فهمها وإدراكها، كما تمنح الوقت الكافي لصانع القرار لاتخاذ القرار المناسب.[2]

2–التهديد:

يعبر عن وجود خطر محتمل الحدوث أو وشيك، كما أنه يمثل مواقف أو تغيرات بالبيئة الخارجية للمنظمة، بما يؤشر أو ينذر بوجود خطرا قائما أو محتملا، وهو ما قد يجعل من المنظمة تعاني ضعفا ما يقلل من قدرتها على تحقيق الأهداف والاستراتيجيات المحددة من طرفها[3].

3–الواقعة:

حدث قد انتهى ولم يترتب عنه أي خسائر وقد تم تداركه وعلاجه.[4]

---

[1]– التامر، سياسة الولايات المتحدة لإدارة الأزمات الدولية، 40.

[2]– ممدوح رفاعين وماجدة جبريل، *إدارة الأزمات* (مصر: كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2007)، 22.

[3]– نفس المرجع.

[4]– رفاعين وجبريل، إدارة الأزمات، 23.

4-الحادث:

خلل في النظام ويمكن أن يكون فرعيا، ونظرا لعدم تداركه نجم عنه حدوث تأثيرات سلبية على النظام أو المنظمة كلها أو جزء منها.[1]

5 الصراع:

هو تقابل سلبي بين الأفراد والمنظمات أو الجماعات أو الدول يحصل كنتيجة لعدم الاتفاق حول القيم أو الأهداف والمصالح،[2] فالصراع في الغالب يكون طويل الأمد كما أن أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه غالبا ما تكون معلومة بعكس الأزمة فهي تتسم بعنصر المفاجأة وغالبا ما يكون أمدها قصيرا[3].

6-الكارثة:

أحداث مأساوية تحصل نتيجة لعوامل طبيعية على غرار الزلازل والفيضانات والأعاصير والبراكين وغيرها، أو تكون نتيجة لعوامل بشرية مثل الحوادث الكبيرة والتي تسبب دمارا كبيرا، وبذلك قد ينجر عنها خسائر فادحة سواء في الأرواح والبنى التحتية، كما أنها قد تهدد استمرارية المجتمع وكينونته ومختلف منظماته، كما أنها قد تضعف الروح المعنوية للأفراد والجماعات، لاسيما في ظل انتشار الخوف والرعب، وهو ما يتطلب تضافر الجهود سواء من طرف الدولة أو المنظمات الإقليمية والدولية، لمجابهة الكارثة والحد من أخطارها[4].

7-الصدمة:

شعور حاد مزيج ما بين الغضب والذهول أو الخوف والرعب، ناتج عن وقوع حادث غير متوقع تماما أو عارض هام لم يكن في الحسبان، فالصدمة بهذا تكون هي إحدى عوارض الأزمة أو إحدى نتائجها[5].

8-الخلاف:

يعبر عن وجود تناقض أو تعارض في وجهات النظر أو الرؤى أو في الأهداف والمصالح، ولكن لا يؤدي بالضرورة إلى الأزمة، لكن في حالة ما إذا تطور الخلاف فقد تزداد معه احتمالية وقوع الأزمة[6].

---

[1]- رفاعين وجبريل، إدارة الأزمات، 23.

[2]- نفس المرجع، 24.

[3]- العيد حيتامة وأمينة زناندة، "إدارة الأزمة من منظور العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية نظرية،" *المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية* 01 (2020):103.

[4]- رفاعين وجبريل، إدارة الأزمات، 25.

[5]- حيتامة وزناند، إدارة الأزمة من منظور العلاقات الدولية، 103.

[6]- نفس المرجع، 104.

ويمكن تلخيص الفرق بين مفهوم الأزمة وبعض المفاهيم الأخرى المشابهة لها أو القريبة منها والتي لها علاقة وثيقة بها وذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم01: التمييز بين الأزمة والمفاهيم المشابهة لها

المفهوم	التشخيص	دليل الاختلاف
1-الأزمة Crisis	موقف يحدث خللا فيؤثر تأثيرا على سير العلميات الحيوية أو سلوك الأعمال، ويتسم بالتهديد الشديد للمصالح والأهداف والافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام والمفاجأة في توقيت الحدوث ويتطلب استجابة فورية ورد فعل سريع وخارج إطار العمل المعتاد.	- أحد أسباب الكارثة
2-الكارثة Disaster	حالة مدمرة ينجم عنها خسائر في الأرواح والممتلكات قد تكون طبيعية أو من صنع الإنسان ويتطلب لمواجهتها جهد الدولة أو الجهود الإقليمية أو الدولية وفقا لحجم الكارثة ومدى الخسائر تنجم عنها.	- أحد أسباب الأزمة
3-الحادث Accide nt	شيء مفاجئ غير متوقع تم بشكل سريع وانقضى أثرهفور وقوعه.	- الأزمة أحد نتائجه
4-القوة القاهرة Force Major	ظرف يصعب التنبؤ به أو التحكم فيه والتي تحول دون قيام شخص معين بعمل متفق عليه مع شخص آخر.	يشترك مع مفهوم الأزمة من حيث أن كلاهما يخرج عن سيطرة متخذ القرار إلا أنها لا تعبر عن الأزمة
5-المشكلة Problem	حالة غير مرغوب فيها مثل سؤال يحتاج إلى إجابة أو اتخاذ قرار.	قد تكون سببا للأزمة أو تمثل مرحلة من مراحل مواجهة الأزمة وهي عملية اتخاذ القرار
6-الصراع Conflict	تصادم إرادتين وتعارض مصالحهما وله أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه.	الصراع يستمر عكس الأزمة
7- الخلافDispute	المعارضة أو التضاد وعدم التطابق سواء في الشكل أو الظرف أو المضمون.	يعتبر أحد مظاهر الأزمة
8-الصدمة Chock	شعور فجائي حاد نتيجة تحقق حادث ما والتعامل معها يتم بأسلوب الامتصاص للتغلب على عنصر المفاجأة.	أحد عوارض الأزمة أو أحد مسبباتها أو نتائجها
9-التهديد Threat	علامة أو إنذار للمتاعب أو الخطر الممكن حدوثه.	مرحلة الإنذار قبل حدوث الأزمة
10-الواقعة Incident	خلل في مكون أو نظام فرعي تم تداركه ولم يسفر عنه نتائج سلبية.	لا يعبر عن الأزمة

المصدر: زاهد محمد ديري، *إدارة الأزمات الدولية* (عمان، دار الابتكار للنشر والتوزيع: 2018)،22-23.

الفرع الثالث: خصائص وأبعاد الأزمة

أولا: خصائص الأزمة: تتسم الأزمة بالعديد من الخصائص والميزات نذكر منها:

1-عنصر المفاجأة:

فالأزمة تتسم بعنصر المفاجأة، لذلك تعمل الدول أو المنظمات على تبني أو إعادة وضع استراتيجيات لمجابهتها والحد منها، وذلك بهدف التحكم فيها، والرجوع في أقرب وقت ممكن إلى الوضع العادي والمرغوب فيه.[1]

2-نقص المعلومات:

يشكل نقص المعلومات أو عدم توفرها بالشكل الكافي حول ماهية الأزمة أو المتسبب فيها، وكذلك كيفية التصرف معها أمرا غاية في الصعوبة، لاسيما إذا لم تتوفر لدى الدول أو المنظمات الخبرة الكافية واللازمة للتعامل معها، لاسيما إذا حدثت لأول مرة، مما يتوجب على الدول أو المنظمات إعادة التأقلم مع هذه المستجدات.[2]

3-تصاعد الأحداث:

إن تصاعد وتيرة الأحداث يجعل المنظمة أمام وضع صعب وحرج وغير مألوف، وهو ما يجعل المنظمة مطالبة بإيجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب، حيث أن تصاعد الأحداث قد يؤدي إلى حدوث كارثة أكبر وينجر عنه خسائر أكثر[3].

4-حالة الذعر:

فالأزمة قد يرافقها مظاهر الخوف والهلع والارتباك، وهو ما يستوجب على المنظمات أو الدول العمل على إيجاد وسائل بغرض تحقيق الأمن وإرساء الطمأنينة.[4]

5-غياب الحل الجذري السريع:

في ظل عدم وجود حل جذري وسريع للأزمة فإن المنظمة تلجأ لوضع مجموعة من الحلول الممكنة أو البدائل والخيارات المتاحة، والتي تعمل على اختيار الحلول والبدائل للمفاضلة بينها من أجل التوصل إلى حلول عملية للأزمة[5].

---

[1]- الياسري، إدارة الأزمات، 27.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفس المرجع.
[4]- نفس المرجع.
[5]- نفس المرجع.

ثانيا: أبعاد الأزمة:

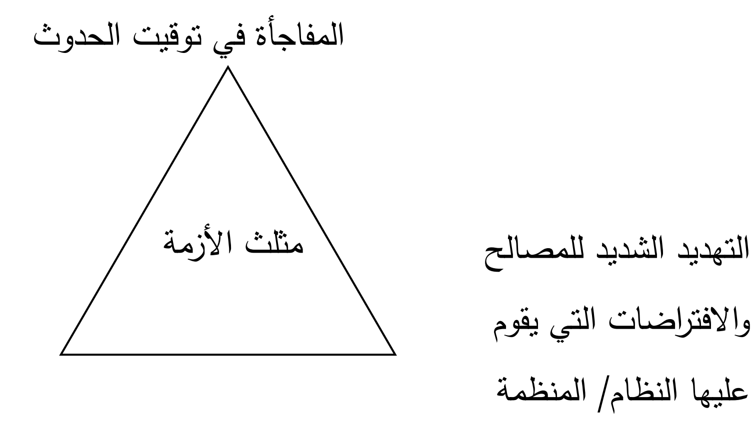
فالأزمة مهما كان نوعها وشدتها أو شكلها فإنها تتخذ ثلاث أبعاد أساسية:

1-البعد الأول: وجود عنصر المفاجأة؛

2-البعد الثاني: الرعب الذي ينجم عن وجود تهديد شديد للمصالح والأهداف الحيوية للمنظمة أو الدولة أو الفرد؛

3-البعد الثالث: يتمثل في إشكالية ضيق ومحدودية الوقت بالنسبة لصانع القرار بغرض اتخاذ القرار السريع والعقلاني.[1]

الشكل 01: الأبعاد الأساسية للأزمة أو ما يعرف بمثلث الأزمة



المصدر: ممدوح رفاعين وماجدة جبريل، *إدارة الأزمات* (مصر: جامعة عين الشمس، 2007)، 21.

والجدول الموالي يوضح الأبعاد الأساسية للأزمة، حيث أن الأزمة تتسم بعنصر المفاجأة خاصة فيما يتعلق بتوقيت حدوثها، مما يتطلب باتخاذ إجراءات سريعة على اعتبار أنها تحمل تهديدات شديدة للمصالح، مع الأخذ في الحسبان عامل الوقت من حيث الأهمية والمحدودية، والذي يجعل المنظمة في حالة غير عادية.

الفرع الرابع: مراحل الأزمة

تمر الأزمة بمراحل عدة حيث أن مراحل تطور الأزمة يختلف باختلاف طبيعتها، فمعرفة مراحل تطور الأزمة، يسهل في معالجتها في الوقت المناسب، وتمر الأزمة بالمراحل التالية:

1- حيتامة وزناندة، إدارة الأزمة من منظور العلاقات الدولية، 102.

1-مرحلة الميلاد:

تبدأ الأزمة في شكل إحساس بأن هناك شيء معين سيحدث، وقد يؤشر لوقوع خطر ما فالأزمة تحدث نتيجة لمشكلة معينة، وهو ما يتطلب من صناع القرار العمل على تنفيس الأزمة، بغرض عدم التطور والوصول إلى مرحلة متقدمة ما يصعب من التعامل معها[1].

2-مرحلة التمدد والاتساع:

فقد تتسع الأزمة نتيجة لعوامل ذاتية تعمل على تغذيتها أو عوامل خارجية تحفزها، لذلك لابد من العمل على معالجة الأزمة في بدايتها وقبل تفاقمها، وفي الوقت المناسب.[2]

3-مرحلة النضج:

وتبلغ فيه الأزمة مرحلة خطيرة، لاسيما في حالة ما إذا لم يعطي أو يلقي لها صانع أو متخذ القرار بالا، وهي مرحلة يصبح فيه الصدام أمرا مفروضا وحتميا[3].

4-مرحلة الانحسار والتقلص:

تتسم هذه المرحلة بتراجع الأزمة وانحسارها بعد الصدام العنيف، الذي يفقد الأزمة جزء كبيرا من شدتها، لاسيما بعد استنفاذها لكثير من عناصرها قوتها المادية والبشرية، لكن في الوقت نفسه على صانع القرار الأخذ في الحسبان إمكانية تجدد الأزمة، لذلك لابد من تتبع الموقف المؤدي للأزمة بهدف العمل على عدم تجددها مرة أخرى، لاسيما إذا ما توفرت عوامل وأسباب نشوئها مرة أخرى[4].

5-مرحلة الانتفاء:

عندما تفقد الأزمة تلك العناصر المؤدية لحدوثها، حيث تتلاشى مظاهرها، وينعدم الاهتمام بها وتفقد قوتها، وهذا ما يعطي فرصة للمنظمة لإعادة ترتيب الأمور، ومعالجة الآثار الناتجة عن الأزمة[5].

ويلخص الشكل الموالي المراحل الأساسية للازمة:

---

[1]- فهد بن أحمد الشعلان، *إدارة الأزمات الأسس- المراحل - الآليات* (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية 2012)، 63.

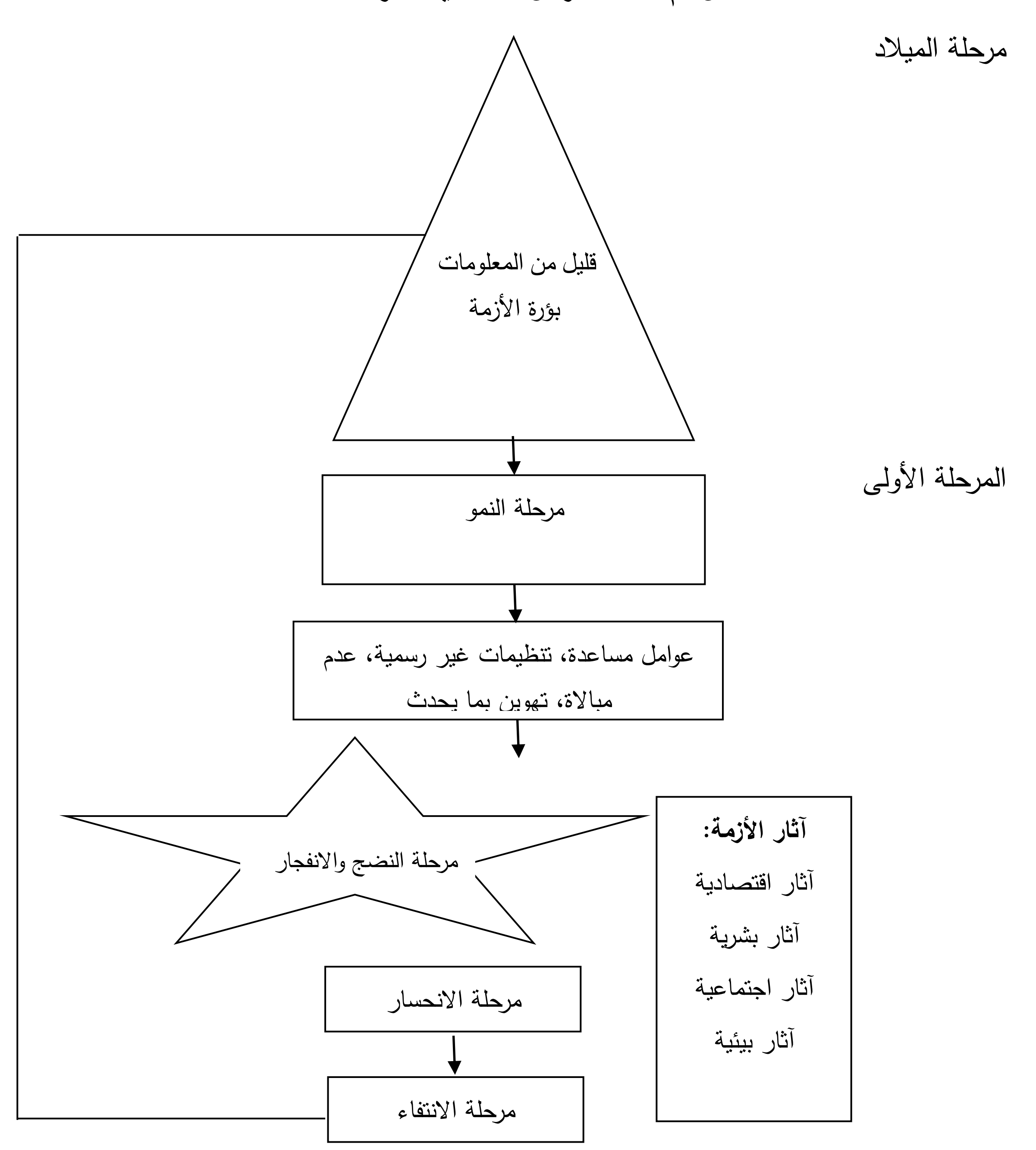
[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- محمد بن عبد الله بن عثمان المرعول، *الأزمات مفهومها- أسبابها وآثارها ودورها في تحقيق الوحدة الوطنية* (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد،2014)، 52.

[5]- نفس المرجع.

الشكل قم 02: المراحل الأساسية للازمة



المصدر: محمد بن عبد الله بن عثمان المرعول، *الأزمات مفهومها- أسبابها وآثارها ودورها في تحقيق الوحدة الوطنية* (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد،2014)، 54.

الفرع الخامس: مستويات الأزمة

ويمكن تحديد مستوياتها من خلال عاملين أساسين يتمثلان في شدة ومحصلة الخطر والتهديد، ودرجة وقدرة التحكم في الأزمة وفيما يلي نستعرض هذه المستويات:

1-الأزمة من الدرجة الأولى: وتكون فيها المخاطر التي تتعرض فيها المنظمة عالية في ظل قدرة منخفضة على التحكم بها؛

2-الأزمة من الدرجة الثانية: تكون المخاطر التي تتعرض لها المنظمة عالية في ظل قدرة منخفضة على التحكم بها؛

3-الأزمة من الدرجة الثالثة: تكون المخاطر التي تتعرض لها المنظمة منخفضة مع قدرة منخفضة على التحكم بها؛

4-الأزمة من الدرجة الرابعة: تكون المخاطر التي تتعرض لها المنظمة منخفضة مع قدرة عالية غلى التحكم بها؛

وبحسب كل مستوى وما يحمله من مخاطر أو تهديد، ومدى قدرة المنظمة على التحكم به، تحدد المنظمة الإستراتيجية المناسبة للتعامل مع الأزمة.[1]

وقد قام عزالدين بوضع منحنى قسم فيه مراحل الأزمة إلى خمس مستويات:

1-مرحلة الحضانة:

وهي التي تكون فيه الأزمة في مراحلها الأولى، وهو ما يستوجب من الإدارة استيعاب وفهم الأزمة على مستوى المعرفة النظرية، وذلك حتى تتمكن من السيطرة عليها[2].

2-مرحلة الاجتياح:

وفيها تبرز الأزمة إلى العلن، ما يجعلها على درجة عالية من الخطر، ويتوقف عليها الكثير من النتائج، لذلك يتوجب على الإدارة العمل بروح المسؤولية، والابتعاد عن السرعة والاستعجال، حتى يتم اتخاذ قرارات صائبة.[3]

3-مرحلة الاستقرار:

وهي المرحلة التي تستغرقها عمر الأزمة، ويتم فيها اختيار الطرائق والوسائل المناسبة لمواجهة الأزمة، ويتوقف ذلك على مدى فعالية وكفاءة الإدارة[4].

4-مرحلة الانسحاب:

وهي المرحلة التي تتلاشى فيها الأزمة، وقد تتسم بطول المدة مقارنة بمرحلة الاجتياح[5].

---

[1]– أية رياض العبد القادر بورزان، "إدارة الأزمات لسوريا،" الجامعة السورية الافتراضية، أطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبرن 2021، 63، 64، .https://bit.ly/42Fhwh2

[2]– المرعول، الأزمات مفهومها–أسبابها وآثارها، 56.

[3]– نفس المرجع.

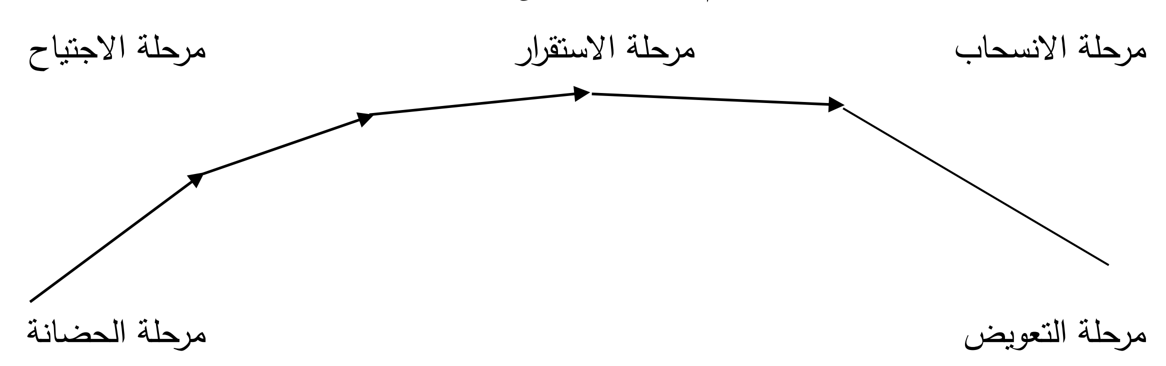
[4]– نفس المرجع.

[5]– نفس المرجع.

5-مرحلة التعويض:

وتشكل المرحلة الأخيرة من عمر الأزمة، حيث تقوم الإدارة بالعمل على محو الآثار الناجمة عن الأزمة بغرض إعادة الأمور إلى سابق عهدها[1].

الشكل رقم 03: يبين منحنى تطورات الأزمة



المصدر: محمد بن عبد الله بن عثمان المرعول، *الأزمات مفهومها-أسبابها وآثارها ودورها في تحقيق الوحدة الوطنية* (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد،2014)، 57.

فالأزمة قد تتطور وتصبح مؤثرة، ومعها تزداد صعوبة إيجاد حلول لها أو إيجاد مخرج لها، وقد تتوجه الأمور إلى التصعيد، في حالة عدم إداراتها بطريقة صحيحة[2].

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمة الدولية

الفرع الأول: مفهوم الأزمة الدولية

عرفها "معجم سلوك الأزمة الدولية" International Crisis Behavion بأنها: "موقف ناجم عن تغيير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي، يتسم بخصائص رئيسية في تصور السلطة السياسية العليا، ويتمثل في تهديد قيم المجتمع الأساسية، يواكبه أو يعقبه ترجيح المواجهة العسكرية، مع الإدراك الكامل بأنه يوجد توقيت محدد للرد على ذلك التهديد"[3].

حيث ركز هذا التعريف على تلك التهديدات المتعلقة بالقيم الأساسية للمجتمع، والتي وهي غير قابلة للتنازل عنها أو المساومة بشأنها، وتستدعي المواجهة العسكرية، والتي تكون نتيجتها الحرب لا محالة مع تحديد الوقت المناسب لذلك.

---

[1]- المرعول، الأزمات مفهومها-أسبابها وآثارها، 56.

[2]- رفاعي وجبريل، إدارة الأزمات، 22.

[3]- سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي، 9.

ويعرّفها "كورال بيل" Corell Bell بأنها: "المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة"[1].

يركز هذا التعريف على تلك النزاعات التي تتعدى النطاق الدولي والتي قد تؤدي إلى إحداث تغيير في النسق أو النظام الدولي.

أما "أوران يونك" Oran Young فيعرفها بأنها: "مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة، محدثة بذلك إخلالا في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي، أو أيّا من نظمهم الفرعية بصورة أساسية وبدرجة تفوق في الدرجات الاعتبارية، مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله"[2].

بحسب هذا التعريف فإن الأزمة الدولية ينجر عنها إحداث تغيير في ميزان القوى سواء ما تعلق بالنظام الدولي أو أنساقه الفرعية والتي قد تؤدي إلى الوصول إلى العنف.

في حين يرى "شارلس هيرمان" Charles Herman بأن الأزمة الدولية تتضمن العديد من العناصر على صانع القرار أن يدركها، وتتمثل في:

- إدراك أو تصور وجود تهديد؛
- أعمال متوقعة من طرف الخصم؛
- إدراك العواقب المهلكة لعدم الرد؛
- إدراك الوقت المحدد لصنع القرار أو الرد عليه[3].

يركز شارل هيرمان في تعريفه على عنصر الإدراك بالنسبة لصانع أو متخذ القرار، سواء ما تعلق بوجود التهديد أو الأعمال التي يمكن حدوثها، والوقت المناسب لاتخاذ القرار أو الرد عنه، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك العواقب التي تنجر عن ذلك في حالة عدم الرد.

في حين يركز "ميخائيل بريشر" Michel Brecher على المستويات العليا لصانع القرار، ولخصها فيما يلي:

- البيئة الداخلية والخارجية؛
- هناك تهديد للقيم الأساسية الحالية والمستقبلية؛
- احتمال حدوث أعمال عنف عسكرية؛

[1] - طارق صالح عبد النبي المغربي ومنى رمضان بو بكر المطردي، *إدارة الأزمات الدولية في العلاقات الدولية* (مصر: المكتب العربي الحديث، 2010)، 19.

[2] - نفس المرجع.

[3] - نفس المرجع.

– فرض وقت محدد يكون قصيرا للتعامل مع كل هذه المستجدات والتهديدات[1].

بريشر يعطي أهمية للمستويات العليا لصانع القرار ولم يركز على عنصر الإدراك حيث ركز على تلك المتغيرات الداخلية والخارجية والتي تؤثر في صانع القرار خاصة في ظل وجود تهديد للقيم الحيوية والتي قد تؤدي لاندلاع أعمال عنف، مع إعطاء أهمية لعامل الوقت للتعامل مع هذه المستجدات والحالات الطارئة.

ويعرفها "كال هولستي Cal Holsti" بأنها: "تغيير مهم في كمية ونوعية أو شدة تفاعلية الأمم"[2].

فالأزمة عنده تنشأ بطريقة مفاجئة، مما يؤدي إلى زيادة حدّة التوتر والتهديد بين الطرفين، ما قد يفرض على صانع القرار بديلين لا ثالث لهما إما الحرب أو الاستسلام.

ويرى "كينيث بولدينغ Kenethe Boulding" أن: "الأزمة الدولية هي أزمات النظام السياسي"[3].

لكن بولدينغ يرى بأن الأزمة الدولية هي تلك الأزمات المتعلقة بالنظام السياسي والتي قد تؤدي إلى زيادة الصراعات والتي قد تؤدي بدورها إلى عدم الاستقرار في العلاقات الدولية.

ويعتمد هذا التعريف على معيارين أساسيين في نشوء أزمة دولية.

–**المعيار الأول:** يتعلق بزيادة وكثافة الاتجاه نحو الصراع؛

– **المعيار الثاني:** يتعلق في مدى تسبب تلك التغييرات في حدوث خلل في العلاقات أو الممارسات ما بين الدول[4].

ويرى"روبرت نورث Robert North" أن الأزمة تعبر عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل تؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه، على اعتبار أن الأزمات غالبا ما تسبق الحروب ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب، على غرار الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد السوفيتي سابقا من جهة ثانية[5].

لقد ربط نورث بين الأزمات والحروب، حيث أن الأزمات في الغالب تمهد أو يتولد عنها الحروب، لكن بعض الأزمات يتم السيطرة عنها والاتجاه بها نحو الاحتواء أو الانفراج، كما هو الحال

---

[1]– المغربي والمطردي، إدارة الأزمات الدولية، 20.

[2]– الموسوعة السياسية، مفهوم الأزمة.

[3]– نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

[5]–علي هلهول الرويلي، *إدارة الأزمات: إستراتيجية المواجهة* (السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، د.س.ن)، 10.

بالنسبة للحرب الباردة، فعلى الرغم من تأزم الوضع وطول الوقت–عامل الوقت–إلا أنها لم تصل إلى درجة الحرب وانتهت الحرب الباردة من دون حرب خلافا لما كان سائدا من ذي قبل.

وقد عرفها "جون سبانير" John Spanier بأنها: "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب"[1].

فالأزمة الدولية وفقا لهذا المعطى تعتبر نتيجة، حيث أن هناك دولة ما تعمل على المطالبة بتغيير النظام الدولي القائم، لكهنا تصطدم بوجود دولة أخرى تعمل على بقاء الوضع الحالي كما هو، وفي ظل تصلب المواقف ما بين الدولتين قد تتجه الأمور نحو التصعيد واحتمال وقوع الحرب، وبالتالي الصراع هنا يكون من أجل تحقيق الريادة.

ويعرفها "هافر بيتر" Haver Peter بقوله:" إنها احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستعبد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع"[2]، فهذا التعريف يركز على إجراءات وتدابير التهدئة بدلا من التصعيد وبذلك تتجه الأمور نحو التسوية ويجاد الحلول والمخارج للأزمة بوسائل وطرق سلمية بعيدا عن الضغوط والتدابير العسكرية.

فالأزمة الدولية بحسب مدرسة النسق هي نقطة تحول في تطور النظام الدولي سواء كان عاما أم فرعيا، كما أن الأزمة قد ينجم عنها احتمال وقوع الحرب، أو احتمالية حصول تغيير في النظام الدولي ويعود ذلك إلى العوامل الآتية:

– إن عدم الاستقرار في النظام الدولي قبل حدوث الأزمة، يزيد من احتمال حدوث التغيير في ذلك النظام متأثرا بالأزمات التي تحدث داخله؛

– أهمية متغيرات النظام الدولي التي تتأثر بالأزمة الدولية، فإذا كانت تلك المتغيرات هامة وبارزة، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في النظام الدولي في حد ذاته؛

– تكون الأزمة الدولية للقوى الكبرى أكثر تأثيرا في النظام الدولي من أزمات الدول الصغرى؛

–إن امتلاك النظام أساليب فعّالة لتسوية الأزمات يجعله قادرا على التعامل معها؛

– تأثير الأزمة الدولية قد يتجه للتأثير على الأنظمة الإقليمية الفرعية دون النظام الدولي العام[3].

ويركز أنصار مدرسة صنع القرار على تحليلات طريقة صنع القرار، فالأزمة بذلك تشتمل على عدة عناصر تتطلب إدراكها من طرف صانع القرار والتي تتمثل في:

---

[1]– الرويلي، *إدارة الأزمات*، 10.

[2]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، *إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة* (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2009)، 34.

[3]– سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي،9.

- حصول أعمال لا يمكن توقعها من الخصم؛
- تصور بأن هناك تهديد كبير للمصلحة العليا؛
- الأخذ بعين الاعتبار أهمية الوقت، لأخذ القرار المناسب مع الأخذ في الحسبان العواقب المترتبة عنه في حالة اتخاذه أو عدم اتخاذه؛

ومن ثمة فإن الأزمة الدولية وفقا لمدرسة صنع القرار، هي موقف بين دولتين أو أكثر، حيث يتسم الموقف بالخصائص التالية:

- وجود موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح، مع إدراك لصناع القرار لذلك؛
- إدراك صناع القرار بمحدودية الوقت؛
- عنصر المفاجأة بالنسبة لصناع القرار[1].

فالأزمة الدولية بذلك تتضمن تهديدات خطيرة، وهو ما يستدعي من صانع القرار صنع قرارات سريعة، ويتوقف ذلك على مدى إدراك صانع القرار لمعطى الوقت، من حيث الأهمية والمحدودية في اتخاذ القرار المناسب، لاسيما وأن الأزمة تتسم بعنصر المفاجأة، وهو ما يصعب من مأمورية صانع القرار أكثر[2].

في حين أن المدرسة التوفيقية حاولت المزج ما بين مدرسة النسق ومدرسة صنع القرار، بحسب هؤلاء فإن الأزمة هي: "موقف ينشأ عن احتدام الصراع بين دولتين أو أكثر وذلك راجع إلى عمل أحد الأطراف على تغيير التوازن الاستراتيجي القائم لمصلحته، ما يشكل تهديدا كبيرا ومباشرا لقيم ومصالح وأهداف الخصم ويتسم هذا الموقف بالمحدودية وتستمر إلى وقت قصير مع احتمالية لجوء الأطراف لاستخدام القوة العسكرية، وتنتهي الأزمة في الكثير من الأحيان إلى التوصل إلى إقرار نتائج هامة تؤثر في النظام الدولي العام أو أحد النظم الفرعية"[3].

فالأزمة الدولية تحدث نتيجة حدوث موقف صعب ينجر عنه حدوث الصراع وذلك بغرض تغيير موازين القوى ما يؤدي إلى بروز تهديدات خطيرة قد تكون مرفوقة باستخدام للقوة العسكرية، وهي معطيات ما من شأنها التأثير في النسق الدولي.

ويحتاج التعامل مع الأزمة الدولية إلى توافر عدة عوامل أبرزها:

---

[1]- عبد السلام جمعة زاقود، *إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد* (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، 50.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

–إعطاء الوقت اللازم لأطراف الأزمة لتبادل الاتصالات، بغرض تدبير الموقف والاستجابة للمقترحات؛

– لا بد من إحداث التوافق والتنسيق بين المساعي الدبلوماسية من جهة، والتحركات العسكرية وفق إستراتيجية وتخطيط محكم؛

– منح الطرف الأخر مجموعة من الخيارات والبدائل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، لإمكانية الخروج من الأزمة أو مواجهتها، أو على الأقل الخروج بأقل قدر من الخسائر.[1]

فحل الأزمة يكون بحاجة لتفعيل دور الدبلوماسية بغرض التوصل إلى حلول توافقية ما بين الأطراف المتنازعة، وإحداث التقارب في وجهات النظر مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الوقت، وذلك للمزاوجة ما بين الدور الذي تلعبه الدبلوماسية من جهة، والدور العسكري من جهة ثانية، مع إعطاء الطرف الآخر فرصة للخيار ما بينهما بغرض الخروج من الأزمة.

الفرع الثاني: مفهوم إدارة الأزمات الدولية

بحسب "ألكسندر جورج"Alescander George فإن مفهوم إدارة الأزمة يعني القيود التي ترد على عملية ممارسة القهر والجبر والضغط الإكراهي في العلاقات الدولية، أي بمعنى السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف مدتها حتى لا تصل إلى حد تنفجر فيه أعمال العنف الشامل أو الحرب[2].

يركز هذا التعريف على القيود المفروضة على الدولة، والتي تبنى على الإكراه والإجبار لإدارة الأزمات الدولية، لكن ما يجب الإشارة إليه، وهو في حالة ما إذا كانت هناك دولة ما خرجت عن هذا النطاق، كما أنه لم يركز على الوسائل السلمية لتسوية الأزمات، على غرار التفاوض والدبلوماسية وغيرها.

وقد عرفها "سيجلي أوتي وجيسون" CigliOtti et Jasonعلى أنها: "قدرة المنظمة على التعامل مع المواقف الطارئة بسرعة وفعالية وكفاءة بهدف التقليل من التهديدات والخسائر والأرواح والممتلكات والآثار السلبية على استمرار أنشطتها وعملياتها[3].

ركز الباحثان في هذا التعريف على السرعة والفعالية والكفاءة كمعايير أساسية، تبرز مدى قدرة المنظمة في التعامل مع الحالات الطارئة والشديدة الخطورة، لكن السؤال الوجيه الذي يمكن طرحه في هذا

[1]– محمد الطاهر جرمون، "الاستعجال الدولي في حالة الأزمات،" *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 06، ع.02، (2015):82.

[2]– إياد ضاري محمد الجبوري، *إدارة الأزمات الدولية* (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، 42.

[3]– الياسري، إدارة الأزمات، 43.

السياق هو في حالة ما إذا لم تتوفر المنظمة على هذه المعايير، كيف يكون الوضع؟ وكيف تكون الاستجابة الفورية؟ وكيف تكون النتائج النهائية للأزمة؟

وقد عرفها "عبد الحميد عزمي" :"بأنها كافة الوسائل والإجراءات والأنشطة التي تنفذها المنظمة باستمرار في كل مراحل الأزمة، وذلك بغرض مواجهة الأزمة بكفاءة وفعالية وللتقليل من آثار الأزمة وحجم الخسائر"[1].

يركز هذا التعريف على معايير الكفاءة والفعالية في مواجهة المنظمة للأزمة، مستخدمة في ذلك على ما تتوفر عليه المنظمة من إمكانيات وآليات بغرض التحكم في الأزمة.

في حين عرفها "ب.ويليامز" B. Williams بأنها: "سلسلة الإجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحدّ من تفاقمها حتى لا تصل إلى مستوى نشوب الحرب"[2].

وبحسب "هانز بيتر نيوهولو" Hans Peter Newhollow فإن إدارة الأزمات الدولية تعني احتواء الأزمة الدولية والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع[3].

يركز نيوهولو على أن إدارة الأزمات الدولية تعتمد على الاحتواء، وبالتالي فهو يركز على الوسائل السلمية في إدارة الأزمات الدولية، وهو بذلك لا يحبذ وسائل الإجبار والإكراه والضغط.

ويعرف "سنايدر" Snyder إدارة الأزمة الدولية على أنها: "سعي أطراف أزمة ما إما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف أو سعيهم إلى التعايش والتوافق من دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر مرتفعة"[4].

فإدارة الأزمة بهذا المفهوم تعتمد على المرونة والحكمة، حتى في ظل تلك الممارسات التي يشوبها نوع من الضغوط من أجل الوصول إلى حلول توافقية مرضية، وبالتالي استبعاد الحرب أو تفادي الخسائر المرتفعة والمكلفة.

الفرع الثالث: التمييز بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة:

إن الحديث عن إدارة الأزمات Crisis Management يؤدي بنا للحديث عن الإدارة بالأزمة Management By Crisis وذلك بغرض التمييز ما بين المفهومين، ويعرف "جيمس ريتشاردسون"James Richardson الإدارة بالأزمة على أنها: "إن الدراسات الخاصة بإدارة الأزمات

---

[1]– رفاعي وجبريل، إدارة الأزمات، 30.

[2]– الجبوري، إدارة الأزمات الدولية،42.

[3]– نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع، 43.

يجب ألا تفترض أن تجنب الأزمة أو الحد من تصاعدها هو الهدف الذي تسعى إليه كل أطرافها، حيث تلجأ بعض الدول في سعيها لتحقيق مصالحها القومية إلى افتعال الأزمة والتخطيط لها وتصعيدها"[1].

وعليه فإن مصطلح الإدارة بالأزمة يقوم على افتعال الأزمات بغرض تحقيق مكاسب أومصالح معينة أو تغيير وضع معين غير مرغوب فيه، ويكون ذلك بإحداث خلل في النظام وزعزعة الأوضاع[2].

فالإدارة بالأزمة يتم اللجوء إليها بهدف التغطية على بعض المشاكل الداخلية، وهو ما يؤدي بها إلى اللجوء إلى افتعال الأزمات، وهو ما يعرف بعلم صناعة الأزمة، وذلك بهدف فرض الهيمنة والسيطرة على الآخرين، ويكون ذلك عبر تخطيط محكم، مع الاستغلال الجيد لكافة الوسائل والإمكانيات في تنفيذها، ما يتطلب التوزيع المحكم والجيد للمهام والمسؤوليات، وتحديد الآجال والوقت المناسب، وفي الغالب يكون هذا العمل مرتبطا بتسويق حجج ومبررات معينة، بغرض إضفاء الشرعية عليه أو في محاولة لإيجاد مبررات مقنعة له، مع وضع النتائج المتوقعة بعين الاعتبار[3]، وتستخدمه طرف القوى الكبرى كأسلوب وإستراتيجية لفرض سيطرتها وهيمنتها على العالم، وتأكيد تفوقها على الآخرين[4].

الفرع الرابع: أهداف إدارة الأزمات الدولية:

تهدف إدارة الأزمات الدولية إلى محاولة التوصل إلى حلول سريعة وفعالة للأزمة، وذلك وفق خطط عملية مدروسة، ويمكن تلخيص أهداف إدارة الأزمة إلى:

- تحديد مراكز لقيادة العمليات والاستعداد لمواجهة الأزمة، والأجهزة المعنية بإدارة الأزمة؛
- الاستغلال الجيد للموارد والإمكانيات المتاحة لمواجهة الأزمة؛
- وضع خطط واستراتيجيات مناسبة؛
- تكاثف جهود الجميع والتنسيق التام لمجابهة الأزمة؛
- التقليل من الآثار السلبية للأزمة؛

ولمواجهة الأزمة بكفاءة وفعالية لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات:

- توفير المرونة بين جميع الأجهزة لتشكيل تنظيمات معينة تضطلع بمهمّة إدارة الأزمة؛

---

[1]– مسعود شوية، "إدارة الأزمات الدولية من منظور كمي، فحص أداء الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث" (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2018)، 47.

[2]– نفس المرجع.

[3]– مبروكة عمر محيريق، "ملف شامل حول ماهية علم إدارة الأزمات والأزمات النظرية والتطبيق،" الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، أطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر، 2020، https://bit.ly/3KNi7ae.

[4]– عدنان زهران، *إدارة الأزمات والصراعات* الدولية (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، 58.

– بناء شبكة من الاتصالات بغرض توفير المعلومات في الوقت المناسب[1].

وهناك من يرى بأن الهدف من إدارة الأزمات الدولية، هو تجنب ما يعرف بالحرب العفوية Inadvertent War، والتي تقع بسبب الفشل الدبلوماسي، ومن الأمثلة على ذلك الحرب الكوريتين سنة 1950 والحرب الأمريكية الصينية نتيجة لحرب الكوريتين، وبالتالي فإن إدارة الأزمات تهدف بشكل أساس التحكم في الأزمة والحيلولة دون تفاقمها أو خروجها عن السيطرة، وتلعب الدبلوماسية دورا كبيرا وفعالا من أجل التوصل إلى حلول سلمية للأزمة، ولقد برز ذلك واضحا خلال الحرب الباردة، حيث تم تجنيب العالم حرب عالمية ثالثة، كانت قد تكون وبالا على البشرية قاطبة، لاسيما في ظل توفر الأسلحة النووية[2].

وتعتبر أزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا 1962، نقطة تحول جوهرية في إدارة الأزمات الدولية[3]، فعلم إدارة الأزمات الدولية يركز على احتواء الأزمات، على النقيض من ذلك فأن علوم الصراع فهي تتجه نحو التصعيد وافتعال الأزمات، وذلك عبر أساليب واستراتيجيات متنوعة[4].

فالتعامل مع الأزمات غالبا ما ينجم عنه نوعا من التوتر والقلق لدى صانع القرار، على اعتبار أنه يتعامل مع أوضاع مستجدة وواقع جديد، وهو ما يتطلب منه اتخاذ قرارات مناسبة لمعالجة الأزمة وتجاوز الخسائر والتكاليف الناجمة عنها، وتحويل الأزمة إلى فرصة لاستثمارها بهدف بناء واقع جديد يتسم بالهدوء والاستقرار[5].

وهو ما يتطلب من صانع القرار أن يكون على دراية تامة وإدراك واع بكل جوانب الأزمة وتفاعلاتها وأطرافها وأبعادها، فالمعيار الحقيقي لنجاح وفاعلية إدارة الأزمات الدولية، يهدف بالأساس إلى العمل على منع نشوب الحرب[6].

وتتجلى أهمية إدارة الأزمات الدولية من خلال النظر إليها من زاويتين أساسيتين:

1–الزاوية الأولى: وجود وتعدد الأزمات الدولية يدل على الفوضى وعدم الانسجام ما بين الدول، والذي قد يتطور لتصل إلى حالة حرب؛

---

[1]– حامد الحدراوي، "أسباب نشوء الأزمة وإدارتها،" *مجلة الكوفة* 05 (2000): 200.

[2]– عبد النبي المطردي، إدارة الأزمات الدولية، 44–45.

[3]– علاء عبد الحفيظ، "الأزمات السياسية الدولية: المفهوم–الأنواع–الإدارة،" المعهد المصري للدراسات، اطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر، 2020، https://bit.ly/3Upzhxu.

[4]– نصير مطر الزبيدي، *إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية* (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011)، 15.

[5]– نفس المرجع

[6]– المغربي والمطردي، إدارة الأزمات الدولية، 46.

2-الزاوية الثانية: دور الدبلوماسية في احتواء الأزمات وحلها بطرق سلمية قبل أن تتحول إلى حرب[1].

وانطلاقا من هذا المعطى فقد ذهب بعض المختصين إلى مقولة مفادها أن: "الأزمة الدولية هي السياسة الدولية في عالم مصغر"[2].

ومن خلال كل هذا يمكننا أن نفهم ما يحدث من متغيرات وسياقات في النظام الدولي، والتي تساهم في رسم السياسة الدولية والسياسة الخارجية للدول على نحو معين، ما يجعله يؤثر على منحى ومسار وصيرورة العلاقات الدولية، وقد يؤدي إلى بروز موضوعات تحظى بالأهمية والأولية في السياسة الدولية، على غرار المفاهيم المتعلقة بالقوة، القيم، السياسة، المصالح، الأهداف، مستوى المخاطر، مواقف مراكز القوى، ميزان القوى، التهديدات الأمنية المحتملة وغيرها[3].

وللسيطرة على الأزمة الدولية دون الوصول إلى حالات متطورة قد يصعب التعامل معها لا بد من:

- إدراك أطراف الأزمة بأن مكاسب طرف هي خسائر للطرف الآخر؛
- تفعيل دبلوماسية الأزمات بالاعتماد على أسس ومعايير تضمن التزام الأطراف بقواعد اللعبة، وهو ما يتطلب منهم أن يتمتعوا بقدر كبير من المرونة والعقلانية من جهة، وحماية القيم والمصالح الوطنية من جهة أخرى، على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول الأهداف والمصالح؛
- تحقيق الاتصال عبر قنوات رسمية، وإحداث التقارب، حتى يتمكن الأطراف تجنب الصراع الذي قد ينجم عن سوء فهم، أو خطأ في التقدير والقضاء على الشك وعدم اليقين[4].

وللتحكم في الأزمات والسيطرة عليها لابد من توظيف دبلوماسية الأزمات، والتي تقوم على الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرارات دون التفريط في القيم والمصالح الوطنية، والرضى بالمكاسب النسبية دون المكاسب المطلقة، وذلك عبر تحقيق الاتصال الرسمي تفاديا لأي قرار من أحد الأطراف قد تكون عواقبه وخيمة، على اعتبار أن الاتصال معطى هام ما من شأنه أن يزيل الشك والريبة، ويزيد من عوامل بناء الثقة، وهي معطيات جد هامة للأطراف محل الأزمة أو النزاع.

[1]- المغربي والمطردي، إدارة الأزمات الدولية، 46.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 51.

[4]- تامر كامل محمد الخزرجي، *العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات* (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2005)، 383.

المطلب الثالث: الأزمات الدولية: الأنواع، الأسباب، الأبعاد

تتعدد وتتنوع الأزمات الدولية كما أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات الدولية، والتي قد ينجر عنها تداعيات على الصعيد الدولي، والتي قد تؤثر على النظام الدولي.

الفرع الأول: أسباب الأزمات الدولية:

توجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات يمكن أن نذكر من هذه الأسباب:

1-سوء الفهم: يجعل صانع القرار قد يتخذ قرارات غير صائبة وغير دقيقة، نتيجة لعدم توفر المعلومات بشكل كاف أو تعارضها وتناقضها، أو نتيجة لاتصال سيئ وغير واضح وغير مفهوم[1].

2-سوء الإدراك: ينتج عن تلك التصورات أو المعتقدات التي يمتلكها صانع القرار في ذهنه بعيدا عن الواقع، فسوء الإدراك يرجع إلى تقدير خاطئ للموقف أو إلى تلك المعلومات المتناقضة، أو إلى عدم فهمها واستيعابها، ما يؤدي في الأخير إلى اتخاذ قرار غير مناسب[2].

3-سوء التقدير والتقييم للموقف: في حالة ما إذا كان هناك ثقة زائدة بالنفس، أو يتم التقليل من قدرات أو ما يمتلك الآخرين من قوة أو موارد، ما قد ينتج عنه سوء تقدير للموقف، في الوقت الذي تزداد فيه قوة الآخرين ويتعاظم خطرهم[3].

4-الإدارة العشوائية: وتعتمد على إدارة الأزمات بشكل سطحي وبسيط، من دون معالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث الأزمة، ومن دون الاستناد على معايير واقعية وعقلانية، وهي معطيات تعبر عن وجود قصور وضعف في الإدارة، وقد يفسح المجال لوقوع أزمات أخرى[4].

5-الرغبة في الابتزاز: حيث يتم استغلال الخطأ الذي قد يقع فيه الطرف الأخر أو الخصم لإجباره على الوقوع في الخطيئة[5].

6-اليأس والإحباط: هناك العديد من الأزمات قد ينجر عنها بروز مشاعر اليأس والإحباط، على غرار الاعتصام وإضراب العمال احتجاجا على غلاء المعيشة، وتدهور القدرة الشرائية أو انخفاض الأجور وغيرها[6].

---

[1]-زاهد محمد ديري، *إدارة الأزمات الإدارية* (عمان: الابتكار للنشر والتوزيع، 2018)، 28.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

[5]- نفس المرجع، 29.

[6]- نفس المرجع.

7-الإشاعات المغرضة: فالإشاعة عبارة عن خبر ينشر بين العامة، ويكون بعيدا عن الصحة وذلك بهدف التأثير في سلوك الآخرين، أو العمل على تغيير أفكارهم أو قيادتهم بطريقة خاطئة، مما يساهم في انفجار الأزمة وعدم السيطرة عليها[1].

8-استعراض القوة: يتسبب استعراض القوة في وقوع العديد من الأزمات[2].

9-الأخطاء البشرية: قد تتسبب الأخطاء البشرية في كثير من المنظمات في وقوع أزمات، حيث يكون سبب وقوع الأزمات إلى العنصر البشري[3].

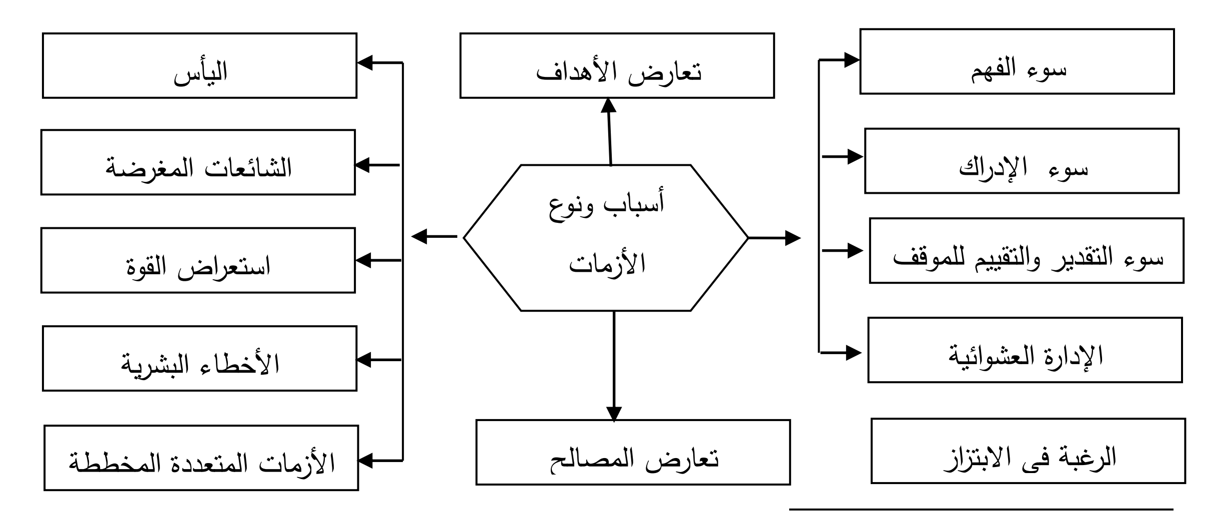
10-الأزمات المتعددة المخططة: بعض منظمات الأعمال المنافسة قد تستغل عناصر أو مقومات الضعف في منظمات أخرى، لإحداث أزمة في أنظمتها الداخلية أو في منتجاتها[4].

11-تعارض الأهداف: هناك في بعض الأحيان قد تتعارض أهداف صناع أو متخذي القرار مع أصحاب وجماعات المصالح، ما ينتج عنه تعارض أو صراع[5].

12-تعارض المصالح: يحدث هذا التعارض في حالة ما إن كان بعض العناصر في المنظمة يقومون بأعمال تضر بالمنظمة أو بإخفاء معلومات أو إشارات الإنذار المبكر التي تنذر بقرب موعد حدوث أزمة، وذلك بغرض إلحاق الضرر بالمنظمة، وذلك نتيجة لتعارض أو تناقض المصالح بين الأطراف داخل المنظمة[6].

ويمكن عرض الأسباب التي تؤدي لوقوع الأزمات داخل المنظمات كما يلي:

الشكل 04: يوضح أسباب وقوع الأزمات



[1]- ديري، إدارة الأزمات الإدارية، 29.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفس المرجع، 30.
[4]- نفس المرجع.
[5]- نفس المرجع.
[6]- نفس المرجع، 30.

المصدر: زاهد محمد ديري، *إدارة الأزمات الإدارية* (عمان: الابتكار للنشر والتوزيع، 2018)، 28.

بالإضافة إلى أن هناك أزمات قد تعود إلى صراعات داخلية تتعلق بالتنظيم في حد ذاته، ويمكن أن نتطرق إلى الأسباب التالية وهي كالآتي:

1-مشكل الاتصال الإداري: هناك العديد من المشكلات التي قد ينتج عنها صراعات داخل المنظمة، كما هو الحال بالنسبة للاتصال السيء، الذي قد يؤدي إلى ضعف الروح المعنوية لدى الأفراد، ويضعف إحساسهم بالانتماء إلى المنظمة، وعدم مشاركتهم في اتخاذ القرارات، فالاتصال الفعال والايجابي معطى ما من شأنه أن يقلل من المخاطر، ويجنب المنظمة النتائج السلبية[1].

2-مشكلات يسببها التنظيم: إن ضعف الهياكل التنظيمية للمنظمة، وعدم وضوح الاختصاص، وعدم تحديد المسؤوليات، وعدم وجود إدارة للمعلومات، كل هذه المعطيات قد تكون سببا في حدوث أزمات[2].

وبحسب الدكتور أحمد سعيد مصطفى هناك مسببات فردية وأخرى تنظيمية:

1-الأسباب الفردية: وترتبط أساسا بشخصية الفرد وبما يمتلكه من قيم وأخلاق ومعتقدات وتصورات، وهو ما قد يؤدي إلى التعارض أو التناقض في وجهات النظر، وقد يؤدي إلى التعارض في الأهداف والمصالح[3].

2-الأسباب التنظيمية: قد تكون الموارد المحدودة سببا لحدوث الصراع على مستوى التنظيم على غرار المكافآت والحوافز، والترقية، زيادة على هذا فهناك من يسعى لتحقيق أهدافه الشخصية على حساب ما تصبو إليه المنظمة[4].

ويضيف محمد معن عياصرة إلى هذه الأسباب أسباب أخرى تتعلق بالأسباب الثقافية، حيث أن هناك اختلافات في ثقافة العاملين داخل المنظمة، تعود إلى اختلافاتهم في القيم والاتجاهات والمعتقدات، والعادات والتقاليد، سواء تلك التي نشأ عليها الفرد داخل المجتمع، أو تلك التي تعتنقها المنظمة[5]، فالمتغير الثقافي يعد عاملا مهما داخل المنظمة، كما قد يترتب عنه نجاح أو فشل المنظمة في تحقيق أهدافها، وقد يكون عاملا مساعدا على تحقيق النجاح، كما قد يؤدي لحدوث مشكلات أو أزمات.

---

[1]- مليكة مرباح وناصر قاسمي، *إستراتيجية إدارة الأزمات وفعالية التسيير دراسة نظرية تطبيقية* (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012) 143.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 144.

[4]- نفس المرجع.

[5]-نفس المرجع، 145.

الفرع الثاني: أنواع الأزمات:

لا يوجد تصنيف موحد لأنواع الأزمات حيث تتعدد أنواعها وتختلف تصنيفاتها، حيث يمكن تصنيفها بالاعتماد على عدة أسس ومعايير، ويمكن تقسيم الأزمات بحسب درجة شدتها، موضوعها، معدل تكرارها –طبيعة الحدوث –المستهدف بالاعتداء –محيط وقوعها.

أولا: أنواع الأزمات حسب درجة شدتها:

1-الأزمات الخفيفة: تتسم بتأثيرها الضعيف، لاسيما، بالنسبة للرأي العام على الرغم من أنها قد تكون عنيفة نوعا ما[1].

2-الأزمات العنيفة:

وهي أزمات شديدة وعنيفة قد تؤثر في كل مكونات المنظمة بكل مستوياتها، ما قد يعرضها لمشاكل كبيرة، والتعامل مع هذا النوع من الأزمات يكون باستخدام استراتيجيات وسياسات قائمة على تجزئة وتفتيت الأزمة بغرض التشتيت وإضعاف الأزمة[2].

ثانيا-أنواع الأزمات حسب موضوعها:

1-الأزمات المادية الملموسة: ويتم من خلالها دراسة وتحليل الأزمة، والتعامل معها بشكل حيادي، على غرار أزمة السيولة، أزمة الغذاء، أزمة اليد العاملة.[3]

2-الأزمات المعنوية: وتتعلق بالأشخاص المحيطين بالأزمة أنفسهم على غرار أزمة الثقة، أزمة المصداقية وأزمة الولاء وغيرها[4].

3-الأزمات المختلطة (المادية المعنوية): وتتضمن جانبين مادي وآخر معنوي، ونلاحظ هذا النوع من الأزمات على المنتجات الوطنية والدولية على غرار أزمة الرهائن وأزمة السلوك الإرهابي وغيرها[5].

---

[1]- زاقود، إدارة الأزمات الدولية، 38.

[2]-نفس المرجع، 39.

[3]- نفس المرجع، 40.

[4]- نفس المرجع.

[5]- نفس المرجع، 41.

ثالثا–أنواع الأزمات وفقا لمعدل تكرارها:

ويمكن التعامل معها والوقاية منها وذلك بمعالجة مسبباتها وأسبابها أو العوامل المساعدة على ظهورها أو بواسطة العمل الوقائي للمنظمة، أو الكيان الذي أصيب سواء كانت دولة، مؤسسة أو فردا على غرار فيروس الأنفلونزا الموسمية[1].

ويمكن هنا أن نجد نوعين من الأزمات:

1–**الأزمات الدورية:** وتحدث في الغالب نتيجة لأسباب خارجية، كما هو الحال بالنسبة لتلك الأزمات الاقتصادية المرتبطة بالقدرة الشرائية، وهو ما يستوجب العمل على الإحاطة بحيثيات وجوانب الأزمة[2].

2–الأزمات غير الدورية: هي أزمات تتسم بعنصري المفاجأة والعشوائية وبأنها غير متكررة، وغير مرتبطة بأسباب دورية متكررة، على غرار الأزمات المرتبطة بالدورة الاقتصادية، أو الزراعية أو النشاط الدراسي وغيرها[3].

الفرع الثالث: أبعاد الأزمات الدولية:

تشكل الأزمات أبعاد تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والأمنية، وقد تشكل تهديدا للدولة أو المنظمة والفرد، وينجر عنها تداعيات وأثار سلبية، ما ينعكس على الوضع العام ومن هذه الأبعاد:

1–البعد السياسي:

وتعتبر من أخطر الأزمات لأنها قد تهدد أمن واستقرار الدولة، لاسيما إذا كان له تداعيات إقليمية ودولية، وهي معطيات قد تؤدي لبروز جماعات المعارضة، أو نشاط الحركات الانفصالية، ما قد ينجم عنه عدم الاستقرار أو حدوث الفوضى داخل المجتمع، وقد يكون مصحوبا باحتجاجات أو مظاهرات وغيرها، وقد تكون عواقبه وخيمة في حال خروجه عن السيطرة، ما قد يؤدي إلى تدخلات إقليمية ودولية، وهو ما يزيد الوضع تعقيدا[4].

2– البعد الاقتصادي للأزمة: مهما كان نوع أو مستوى أي أزمة، فإن تأثيرها سينعكس على الاقتصاد لا محالة، وأحسن مثال يمكن أن نسوقه هنا هو ما حدث ما بين عامي 2008 و2009، وما

---

[1]– زاقود، إدارة الأزمات الدولية، 42.

[2]–نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع، 43.

[4]- الرويلي، إدارة الأزمة –إستراتيجية المواجهة، 16.

انجر عنه من أزمات اقتصادية عالمية، كان من أهم مخرجاتها انهيار أسواق الأسهم العالمية، وأدت إلى إفلاس 200 بنك ومصرف في العالم، منها 127 بنك ومصرف في الولايات المتحدة الأمريكية، ونجم عنها انخفاض العمالة، وانتشار البطالة، وبروز ظاهرة التضخم، وارتفاع معدل نمو الصادرات، وارتفاع أسعار الذهب ، وتفاقم أزمة النقد الدولية، وتجاوز سعر البرميل 80 دولار للبرميل الواحد[1].

3-الأبعاد الاجتماعية: فالأزمات مهما كان نوعها أو شكلها، فإنها تؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمع، لاسيما تلك التي تتعلق بالنزاعات المسلحة، وينجم عنها مخاطر متعددة، وقد يمتد تأثيرها لسنوات طويلة، على اعتبار أنها تشتمل على العناصر التالية:

- القتل والتشريد؛
- الفوضى وعدم الاستقرار ؛
- تعود إلى أزمات أخرى على غرار أزمة السكن – أزمة غذاء – أزمة صحة وعلاج – أزمة نقل – أزمة أمن؛
- الآثار النفسية المترتبة عنها[2].

كما قد ينتج عنها بعض الظواهر الاجتماعية الضارة، على غرار انتشار السرقة، الاغتصاب، الفساد والمخدرات الجريمة، البطالة وانتشار الفقر[3].

4-الأبعاد الأمنية للأزمات: فقد ينجر عن الأزمات تداعيات أمنية:

أ-العنف السياسي: ويحدث عندما تستغل بعض القوى السياسية الأزمة، والظروف المرافقة لها فتعمل على استغلالها، مما يؤدي إلى تهديد الأمن الوطني للدول[4].

ب-العنف الاجتماعي: ويحدث عندما تستغل الأزمة من بعض الأطراف لإثارة الفتن، والصراعات الطائفية أو العرقية القائمة على التفرقة العنصرية[5].

ج-الجريمة المنظمة:

تعتبر الأزمات بيئة ملائمة في انتشار الجريمة، وتوسيع تلك الشبكات لنشاطاتها الإجرامية، فتتحول بذلك إلى عوامل تهديد للأمن الوطني.[6]

[1]- الرويلي، إدارة الأزمة –إستراتيجية المواجهة، 16.

[1]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع،17.

[4]- نفس المرجع، 18.

[5]- نفس المرجع.

[6]- نفس المرجع، 19.

د-الفساد المالي والإداري:

ففي الأزمة قد تنتشر بعض المظاهر والسلوكيات السلبية، على غرار الرشوة، وغسل الأموال والمخدرات والاتجار بالبشر وغيرها[1].

هـ-الإرهاب: قد تستغل الأزمة من طرف الجماعات الإرهابية، ليقوموا بتنشيط خلاياهم النائمة في ممارسة نشاطاتهم الإرهابية، مستغلين بذلك انشغال أجهزة الدولة بالأزمة[2].

الفرع الرابع: مفهوم إدارة الأزمات الدولية من منظار الأمم المتحدة:

تسعى الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدولي، انطلاقا مما ورد في ميثاقها المنشأ، حيث تعتمد على نظام الأمن الجماعي، ونبذ العنف والحرب كوسيلة لحل الأزمات الدولية*، حيث أن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن مجموعة من المبادئ والأهداف، ما يجعله يشكل نظاما متكاملا لإدارة الأزمات الدولية [3]، وذلك بالعمل على تسوية النزاعات بالطرق السلمية، والابتعاد عن استخدام القوة في العلاقات الدولية، حيث نص الفصل السادس من الميثاق على تلك الإجراءات المتعلقة بحل النزاعات سلميا[4]، ونصت المادة 33 الفقرة الأولى من الميثاق على أنه:" يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر، أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق وتحكيم التسوية القضائية، وأن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها"[5].

في حين نصت الفقرة الثالثة من نفس المادة على:" دعوة مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك"[6]، أما في حالة التهديد والإخلال بالسلم والأمن الدوليين، فقد خولت الأمم المتحدة مجلس الأمن بفحص النزاع، واتخاذ ما يراه مناسبا، حيث نصت المادة 41 من الميثاق على مجموعة من الإجراءات، والتي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة، كوقف الصلات

---

[1]- الرويلي، إدارة الأزمة –إستراتيجية المواجهة، 19.

[2]- نفس المرجع، 20

* للمزيد من التفاصيل أنظر: مدلل الحفناوي، "جهود المنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 01 (2015): 62.

[3]- جرمون محمد الطاهر، "الاستعجال الدولي في حالة الأزمات،" *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 02 (2015): 84.

[4]- الحفناوي، جهود المنظمات الدولية، 84.

[5]- المادة 33 / 1 للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

[6]- المادة 2/33 الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

الاقتصادية، والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها، توقيف جزئي أو كلي، بالإضافة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية[1].

في حين نصت المادة 42 على تلك الإجراءات المتعلقة بما يجب القيام به، في حالة ما إذا لم تحقق المادة 41 الغرض المطلوب، حيث نصت المادة 42 من الميثاق على أنه:" إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريقة القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء " الأمم المتحدة".[2]

وبالتالي فإن السلم الدولي يتحقق من خلال توفر العناصر التالية:

– يتحقق السلم العالمي بفضل التعاون الدولي، وذلك عن طريق الالتزام بعدم التهديد باستخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام القانون الدولي، وتعزيز علاقات التعاون والصداقة ما بين الدول؛

– العمل على التسوية السلمية للمنازعات الدولية باعتماد عدة آليات؛

– تفويض مجلس الأمن بالتدخل باستخدام التدابير المناسبة، لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما، وقمع أعمال العدوان.[3]

وبذلك فإن الأمم المتحدة تعمل جاهدة لتحقيق أهدافها، وذلك باتخاذ إجراءات ذات طابع جماعي، تتسم بالفعالية لكل ما يهدد السلم والأمن الدوليين وقمع أي عدوان، وذلك عبر استخدام وسائل سلمية تتماشى مع مبادئ العدالة والقانون الدولي العام والشرعية الدولية، لكن في حالة ما إذا كان هناك إخلال بالسلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة المخولة له باتخاذ التدابير التي يراها مناسبة، لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما[4].

وفيما يلي نبرز أهم الوسائل المستخدمة من طرف الأمم المتحدة في تسوية المنازعات الدولية:

---

[1]– ميثاق الأمم المتحدة، المادة 41 الفصل السابع.

[2]– ميثاق الأمم المتحدة، المادة 42.

[3]– جرمون، الاستعجال الدولي في حالة الأزمات، 84.

[4]– محمد سعادي، *قانون المنظمات الدولية، منظمة الأمم المتحدة أنموذجا* (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، 260.

1- **المفاوضات:** وقد ازداد دورها في العصر الحالي، فهي تعتبر من أهم الوسائل التي تستخدم لحل وتسوية المنازعات الدولية، لاسيما في ظل بروز التكتلات الدولية، وما يشهده العالم من تعقيدات وتشابكات في شتى المجالات.[1]

2- **الوساطة والمساعي الحميدة:** ويتم اللجوء إليها عندما لا تستطيع أطراف النزاع، إقامة جسور التواصل لتسوية النزاع الحاصل بينها، وهنا يبرز الدور الذي يمكن أن يلعبه الطرف الثالث في تقريب وجهات النظر وتقديم مقترحات، بغرض إيجاد حلول أو تسوية للنزاع ، بهدف التوصل إلى اتفاق يرضي كافة الأطراف محل النزاع[2].

3- التحقيق والتوفيق: ويهدف التحقيق للاطلاع على الوقائع والأحداث والوقوف على الأسباب التي أدت إلى حدوث النزاع، في حين أن التوفيق يهدف إلى التوصل إلى تسوية سلمية وتوافقية للنزاع، ويكون غالبا من طرف محايد تماما، حتى لا يؤثر على مخرجات النزاع[3].

4- **التحكيم الدولي:** هو النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يتم اللجوء إليها، مع ضرورة التزام الأطراف المتنازعة بتنفيذ القرار الصادر حول النزاع.[4]

5- **القضاء الدولي:** وتعتبر محكمة العدل الدولية الأداة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة، وذلك بمقتضى المادة 92 من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تضطلع بمهام قضائية وأخرى استشارية[5].

لكن في حالة ما إذا كانت هناك ضرورة ملحة لاستخدام القوة العسكرية، فإن ذلك الأمر يقع على عاتق مجلس الأمن مع تزويده بالوسائل، ومنحه كافة الصلاحيات في اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا، حيث أنه وبمقتضى المادة 34 من الميثاق، تلزم الدول الأعضاء بناء على طلب منه أن يضعوا تحت تصرفه ما يلزم من القوات المسلحة، والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين.[6]

---

[1]- الحفناوي، جهود المنظمات الدولية، 77.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 78.

[4]- نفس المرجع، 79.

[5]- نفس المرجع، 80.

[6]- حيدر حاج حسن الصديق، *دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد* (الجزائر: دار هومة، 2007)، 18.

المبحث الثاني: الأمم المتحدة في فترة الحرب الباردة

لقد تميزت البيئة الدولية قبل ميلاد الأمم المتحدة بالعديد من المحطات الهامة والبارزة، والتي ألقت بظلالها على السياسة الدولية، خاصة إذا ما ذكرنا الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها، أو تلك التي تتعلق بالحرب العالمية الثانية وإفرازاتها، وما انجر عنها من تغير في هيكل النظام الدولي وموازين القوى

إن كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة قد نشأتا في ظروف دولية استثنائية فإن لم تعمر الأولى طويلا حتى فشلت على إثر قيام حرب عالمية ثانية فإن الثانية تكون قد تكيفت واستطاعت أن تستمر في ظل مختلف الظروف التي مر بها العالم.

المطلب الأول: الأساس القانوني لإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية

نشأت الأمم المتحدة في ظروف دولية صعبة ومعقدة، نظرا لما اتسم به المناخ الدولي بعد الحرب العالمية الثانية التي تميزت بإفرازات ومعطيات جديدة، وإعادة توزيع القوة في صورة مغايرة تماما لما كانت عليه العلاقات الدولية قبيل الحرب العالمية الثانية، ووفقا للهدف الرئيس التي أنشأت من أجله المنظمة والذي يتعلق بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وانطلاقا مما ورد في ميثاقها المنشئ فان الأمم المتحدة تضطلع بمهامها وفقا لرؤية قانونية.

الفرع الأول: السياق الدولي وظروف نشأة الأمم المتحدة

باندلاع الحرب العالمية الثانية تكون عصبة الأمم قد فشلت في حل المنازعات الدولية ما عجل بانهيارها، وهو ما أدى بالمجتمع الدولي إلى التفكير في إنشاء تنظيم دولي جديد، يضطلع بمهام دولية بالارتكاز على مبدأ الأمن الجماعي والتعايش السلمي ونبذ الحروب، وقد تم التأسيس لذلك عبر العديد من المؤتمرات والتصريحات والإعلانات بدء باجتماع الأطلنطي عام 1941، إلى مؤتمر فرانسيسكو عام 1945، وقد تفادى المؤسسون للأمم المتحدة هذه المرة تلك الأسباب التي أدت أو كانت سببا لفشل العصبة، وذلك باتخاذ عدة تدابير تتعلق بحل المنازعات بالطرق السلمية، والابتعاد عن الحرب أو التهديد بها إلا في حالة الدفاع الشرعي، أو عن طريق مجلس الأمن، والاعتماد على الأمن الجماعي[1].

الفرع الأول: ميثاق الأمم المتحدة: بداية التأسيس القانوني لمرحلة جديدة

لقد أنشأت الأمم المتحدة بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين ضمن مرحلة جديدة في مسيرة ومسار التنظيم الدولي، وفي ظروف دولية مختلفة تماما عما كانت عليه قبل الحرب الباردة، تلك المرحلة التي أسست فيها الأمم المتحدة لإدارة الأزمات وفقا منظور جديد يتوافق مع متغيرات المرحلة، معتمدة في

---

[1]- الصديق، دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، 08، 09.

ذلك على ما ورد في ميثاقها المنشأ والذي يسمح لها بأداء أدوارها المنوطة بها قانونا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة في فصليه السادس والسابع على مجموعة من الإجراءات القانونية والتي يتم إتباعها في إدارة الأزمات بطابعيها السلمي أو تلك التي يعقبها أو تشوبها أعمال عدوانية أو تخل أو تهدد السلم والأمن الدوليين:

1-حل المنازعات سلميا: وتمثلت في مجموعة من النصوص القانونية التي وضعت الإطار القانوني لعمل الأمم المتحدة، حيث نصت المادة الثالثة والتسعون من ميثاق الأمم المتحدة في فقرته الأولى على أنه:" يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق وتحكيم التسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها"[1].

وفي هذا إشارة صريحة إلى مختلف الإجراءات الواجب إتباعها في حالة ما إذا كان هناك ما يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وهي إجراءات سلمية بعيدا عن استخدام وسائل الإكراه أو الضغط والإجبار.

2-عدم استخدام القوة: تؤكد الأمم المتحدة في ميثاقها على عدم اللجوء أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وفي الوقت نفسه تدعو إلى تطوير العلاقات الودية مابين الدول على أساس مبدأ المساواة، وبذلك ركزت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتخاذ مختلف التدابير لمنع أو قمع أي عمل عدواني قد يؤثر على السلم العالمي، وذلك باستخدام وسائل سلمية في إطار مبادئ القانون الدولي، ويمكن لمجلس الأمن بصفته السلطة المخولة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين من اتخاذ إجراءات عقابية في حالة الإخلال بالسلم والأمن الدوليين[2].

3-قضايا الإرهاب: فالجمعية العامة تدين الإرهاب بكل أشكاله باعتباره يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، كما تتبنى الأمم المتحدة إستراتيجية لمحاربة الإرهاب على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية[3].

[1]- المادة 93 من ميثاق الأمم المتحدة.
[2]- سعادي، قانون المنظمات الدولية، 260.
[3]- نفس المرجع، 261.

4-**قضايا حقوق الإنسان:** لقد ركزت الأمم المتحدة في ميثاقها على تعزيز وترقية حقوق الإنسان وجعلها من مقاصدها الأساسية[1]، حيث نصت المادة الأولى الفقرة الثالثة على: "تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبدون تفرقة بين الرجال والنساء".[2]

وقد تضمنت المواد 13 و55 و56 و62 و68 و76 العديد من النصوص لتعزيز حقوق الإنسان، وقد أعطى المجتمع الدولي أهمية بالغة واهتماما كبيرا بقضايا حقوق الإنسان بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة مع تلك التحولات التي أدت بانتقال الصراع إلى داخل حدود الدولة نفسها في شكل صراعات عرقية أو حروب أهلية، وما رافقها من تجاوزات وانتهاكات خطيرة، وهو ما اعتبر مدخلا هاما لشرعنة التدخل الدولي الإنساني موظفة القوة بموجب الفصل السابع.[3]

وبذلك أصبحت المسائل المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الانسان، تعد أحد المبادئ الأساسية المؤسسة للتنظيم الدولي، وأصبحت بذلك الضمانة المتمثلة في إمكانية تدخل الأمم المتحدة، لكفالة الالتزام بمبدأ احترام هذه الحقوق والحريات، وبانتهاء الحرب الباردة زاد الاهتمام العالمي بمفهوم حقوق الانسان نظرا لتحولات العميقة التي طرأت على النظام الدولي، وهو ما أدى لبروز تحديات كبيرة للأمم المتحدة[4].

الفرع الثاني: دور مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين

بموجب ميثاق الأمم المتحدة فقد أوكلت مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن، حيث نصت المادة 39 من الميثاق على أنه:" يقرر مجلس الأمن إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو كان ما وقع من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه".[5]

واستنادا إلى نص هذه المادة فأن مجلس الأمن يقوم بفحص النزاع أو الأعمال العدوانية، ويقرر ما إذا كانت تهدد أو تخل بالسلم والأمن الدوليين مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة، وبالرجوع إلى نص

---

[1]- للمزيد من التفاصيل أنظر: معمر فيصل خولي، *الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني* (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2010)، 139.

[2]- ميثاق الأمم المتحدة المادة 1 الفقرة 3.

[3]- خولي، الأمم المتحدة، 140.

[4]- نفس المرجع.

[5]- ميثاق الأمم المتحدة، المادة 39.

المادة 24 من الميثاق في فقرته الأولى، فإن الدول فقد وافقت الدول على تفويض مجلس الأمن بالعمل نيابة عنهم في القيام بواجباته التي تفرضها هذه التبعات[1].

في حين نصت المادة 42 من الميثاق على تلك التدابير الواجب اتخاذها في حالة الإخلال بالسلم والأمن الدوليين حيث نصت على أنه :" إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات البرية أو البحرية أو الجوية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه..."[2] وبالتالي فالمادة 42 تشير بصراحة إلى جواز استخدام مجلس الأمن لإجراءات ذات طبيعة عسكرية سواء أخذت شكل أعمال عسكرية برية أو عن طريق البحر أو ضربات جوية بغرض إرجاع الأمور إلى نصابها الأول.

وبموجب المادة 25 من الميثاق فقد تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق.[3]

لكن مع الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن للنظر في كل ما يؤدي للإخلال أو التهديد للسلم والأمن الدوليين إلا أنه وفي المقابل وضعت عليه بعض القيود في ممارسته لمهامه[4]، فقد نصت المادة 24 في فقرتها الثانية على أنه:" يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول 6 و7 و8 و12".[5]

ومن مقاصد الأمم المتحدة هو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وفقا لأهدافها ومبادئها، والتي تؤكد على عدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها مع التأكيد على مبادئ هامة لرسم العلاقات الدولية، بما يضمن سلامة الدول كما هو الحال بالنسبة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساواة في السيادة وضرورة التعاون الدولي وغيرها.[6]

لكن ما أثار الجدل هي تلك الإشكالية المتعلقة بتحديد مفهوم تهديد الأمن والسلم الدوليين، وفي هذا الصدد يشير "سوريل"Sorel إلى ذلك بقوله: "إن مفهوم تهديد الأمن والسلم هو مفهوم غير معروف"[7]

---

[1]– ميثاق الأمم المتحدة، المادة 24.
[2]– ميثاق الأمم المتحدة، المادة 42.
[3]– ميثاق الأمم المتحدة، المادة 25.
[4]– أنس أكرم العزاوي، *التدخل الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي – دراسة مقارنة* (عمان: دار الجنان، 2009)، 314.
[5]– ميثاق الأمم المتحدة، المادة 24.
[6]– العزاوي، التدخل الإنساني، 314.
[7]–نفس المرجع، 315.

ليردف قائلا: "وإن وضع فكرة تهديد الأمن والسلم تهدف إلى توسيع المجالات التي يمكن أن يتدخل فيها مجلس الأمن"[1].

ونظرا لما تحمله عبارة تهديد السلم والإخلال به من مرونة وقد يساء فهمها أو حتى استخدامها، وذلك لعدم وجود تعريف محدد لها بالإضافة إلى تلك الممارسات المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بفرض هيمنتها على قرارات مجلس الأمن، وقد برز ذلك واضحا وجليا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أنه وخلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية عدة قرارات أدت بموجبها إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة حماية حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، معتبرة أن حقوق الإنسان قضايا جوهرية لا يمكن المساس بها مما تمنح وتجيز لمجلس الأمن التدخل لدواعي إنسانية.[2]

لكن ما يمكن الإشارة إليه هنا هو عدم وجود جهة أخرى يمكنها رقابة مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن، في حين أن هذا الأخير يحوز على مختلف الصلاحيات والسلطات، والذي بمكانه أن يصدر قرارات ملزمة مع وجوب تنفيذها بخلاف الجمعية العامة التي تعتبر هيئة استشارية.

وما يلاحظ في نصوص مواد ميثاق الأمم المتحدة هو غياب معايير واضحة للتمييز بين النزاع أو الموقف، وهو ما يمنح مجلس الأمن السلطة التقديرية في تحديد ذلك.[3]

والإشكالية القانونية والتي تطرح هو أن الدول وبموجب المادة 25 من الميثاق تكون ملزمة بتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه لا يمكنها أن تقر بعدم قانونية تلك القرارات ما يمنح لمجلس الأمن الانتقائية في اتخاذ القرارات في إطار سلطته التقديرية وهو ما يعرف بازدواجية المعايير[4].

وبما أن مجلس الأمن يقع على عاتقه حماية السلم والأمن الدوليين، لاسيما وأن قراراته ذات أهمية بالغة باعتبارها ملزمة للدول، يفترض أن كل قضية تهدد السلم والأمن الدولي لابد من طرحها ومناقشتها، فلا يمكن طرح قضايا وإهمال أو إغفال أخرى أو التركيز على قضايا بحسب ما تقتضيه مصالح الدول الكبرى، وهو ما برز واضحا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، مما أدى إلى الاهتمام بقضايا دون أخرى فهذه القضايا لا تناقش على أساس أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين لكنها تناقش تبعا لمصالح الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن[5].

---

[1]- العزاوي، التدخل الإنساني، 315.

[2]- نفس المرجع، 315-316.

[3]- نردين نجاة رشيد، *الأمم المتحدة بين التفعيل والتعطيل* (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2015)،90-91.

[4]- نفس المرجع، 92.

[5]- سهيل حسين الفتلاوي، *الأمم المتحدة الإنجازات والإخفاقات* (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، 224.

لقد برزت الانتقائية أو بما يعرف بازدواجية المعايير في تعامل مجلس الأمن مع مختلف القضايا في العالم، حيث أن أغلب القرارات التي كانت ذات طابع اقتصادي أو عسكري كانت صوب دول العالم الثالث وبخاصة الدول العربية، كما هو الحال بالنسبة لتلك العقوبات التي تعرضت لها كل من ليبيا والعراق والسودان، هذا على سبيل المثال لا للحصر فيما أن هناك دول أخرى تعامل بطريقة خاصة.[1]

الفرع الثالث: دور الجمعية العامة في الحفاظ على السلم والأمن الدولي

بمقتضى المواد 11 و12 و14 المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة فقد أوكلت للجمعية العامة العديد من المهام فلها أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، كما يمكنها من تقديم توصيات بهذا الخصوص سواء إلى الدول الأعضاء أو إلى مجلس الأمن[2].

كما يمكن للجمعية العامة أن تناقش أي مسألة تكون ذات صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين مقتصرا دورها على تقديم توصيات لكن يتوقف دور الجمعية في تقديم أي توصية بخصوص أي نزاع في حالة ما إذا نظر فيه مجلس الأمن إلا بطلب من مجلس الأمن.[3]

وفيما يخص المساعدات الإنسانية فبمقتضى القرار رقم 131/43 في 8 ديسمبر 1988 و القرار رقم 145/100 في 14 ديسمبر 1990 فقد منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق المساعدة و في حالة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ مع تأكيدها على سيادة الدول المعنية، وذلك بموجب المواد 3/1- 55- 56 -62 من ميثاق الأمم المتحدة، وهناك من يرى بأن هذين القرارين قد وضعا ليؤسسا مستقبلا للتدخل الدولي الإنساني، لاسيما وأن ربط المساعدات الإنسانية بحقوق الإنسان، قد لاقت جدلا واسعا خاصة من دول الجنوب.[4]

وبالرجوع إلى المواد السالفة الذكر فهي تركز على تحقيق التعاون الدولي بالتركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيق مستوى أعلى المعيشة، بمقتضى المادة 11 الفقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة يمنح للجمعية العامة" مناقشة أي مسألة لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن..."[5].

---

[1]- رشيد، الأمم المتحدة، 34.

[2]- نفس المرجع، 73.

[3]- نفس المرجع، 74.

[4]- خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، 153-155.

[5]- ميثاق الأمم المتحدة المادة 11 الفقرة 2.

الفرع الرابع: الأمم المتحدة والتوجه نحو السلام من منظور مبادئها المؤسسة للسلم

لقد اعتمدت الأمم المتحدة جملة من المبادئ الهامة، والتي أسست من خلالها للاضطلاع بدورها المنوط بها من أجل تحقيق السلام العالمي وفقا لمبادئ وغايات نبيلة وسامية، وفيما يلي نستعرض تلك المبادئ والتي تتمثل في:

1-مبدأ المساواة ما بين الدول:

لقد نصت المادة الأولى في فقرتها الثانية على أن تنمية العلاقات الدولية بين الأمم يكون على أساس احترام هذا المبدأ أي المساواة في الحقوق بين الشعوب، وهو معطى يؤسس للمساواة ما بين الدول في حين أن المادة الثانية في فقرتها الأولى، نصت بصراحة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة[1].

وبحسب اللجنة التي تفرعت عن مؤتمر "سان فرانسيسكو"، فإن مبدأ "المساواة في السيادة" يعني: "أن كل دولة تتمتع بالحقوق المترتبة على سيادتها، وأن شخصية الدول مضمونة وكذلك سلامة إقليمها واستقلالها السياسي، وأن احترام هذه الحقوق رهن بتنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية"[2].

كما قامت لجنة تابعة للجمعية العامة بصياغة تعريف واضح حول مفهوم المساواة في السيادة، والذي جاء على النحو التالي: "كل دولة تتمتع بالمساواة في السيادة وأنها بذلك تتمتع بحقوق والتزامات متساوية، كما أنها تصبح أعضاء متساوية في الجماعة الدولية بغض النظر عن الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو أي ظروف من طبيعة أخرى"[3].

2-مبدأ حسن النية في الوفاء بالالتزامات الدولية: لقد نصت المادة الثانية في فقرتها الثانية على التزام الدول الأعضاء بحسن النية،وذلك طبقا لما ورد في الميثاق المنشأ، ويقضي هذا المبدأ بأن لا يتم استخدامه على نحو يضر بالمصالح المشروعة للغير، وبالتالي فهو يعتبر الضمانة الحقيقية للمسار السليم للعلاقات الدولية[4].

3-مبدأ حق تقرير المصير:

يعتبر إعلان "ويلسن" عام 1917 بداية لإقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها، ذلك أنه أعطى الحق لحل المشاكل الإقليمية وفقا لإرادة سكان كل إقليم، ومع مرور الوقت لقي هذا الأمر القبول بصورة

---

[1]- هشام محمود الأقداحي، *الأمم المتحدة واستراتيجيات القوى الكبرى* (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، 31-32.

[2]- محمد السعيد الرقاق ومصطفى سلامة حسن، *المنظمات الدولية المعاصرة: منظمة الأمم المتحدة -جامعة الدول العربية-منظمة التجارة العالمية-آليات إدارة اتفاقية الغابات* (الإسكندرية: منشأة المعارف،د.س.ن)، 79.

[3]- نفس المرجع، 80.

[4]- الأقداحي، الأمم المتحدة واستراتيجيات القوى الكبرى، 33.

متزايدة، وقد وفي 14 ديسمبر 1970 صدر عن الجمعية العامة قرارا يمنح الاستقلال إلى الأقاليم والشعوب المضطهدة والمستعمرة، وهو ما اعتبر نقطة تحول جوهرية في تاريخ الشعوب والأمم، وتعمل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنمية العلاقات الودية بين الدول ومنح الشعوب المستعمرة حقها في تقرير مصيرها[1].

4-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

ويعتبر من أهم المبادئ في ميثاق الأمم المتحدة حيث نصت المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما وليس فيه ما يقتضي للأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع"[2].

وتولي الأمم المتحدة أهمية كبرى لهذا المبدأ، وذلك من خلال تلك القرارات المتخذة من طرفها، لاسيما القرار رقم 26/25 والمتعلق بإعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية بين الدول، والذي يؤكد على عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما لا يجوز كذلك استخدام الإكراه والضغوط السياسة أو الاقتصادية لإجبار الدول للتنازل عن حقوقها السيادية أو الحصول على أية مزايا، وبالتالي فلا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية للدول،لكن مع ذلك هناك اختلافات ما بين فقهاء القانون الدولي بهذا الخصوص، لاسيما في حالة المساس بحقوق الإنسان، وحماية الأقليات في الدول التي تعاني من نزاعات داخلية مدمرة أو لغرض حماية الرعايا[3].

5-مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية:

بمقتضى المادة 2/3 من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت على التزام الدول بحل المنازعات بالطرق السلمية، حيث وردت المادة على النحو التالي: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر"[4].

---

[1]- الأقداحي، الأمم المتحدة واستراتيجيات القوى الكبرى، 33.

[2]- رحيمة لدغش، "مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة،" *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية* 03، ع.02، (2018): 743.

[3]- نفس المرجع، 745.

[4]- زياد العرجا، *دور منظمة الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية* (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع 2014)، 84.

ومن هذا المنطلق فإن الأمم المتحدة لا تجيز اللجوء إلى الوسائل العسكرية في حل المنازعات الدولية، في حين نصت المادة 33/1 من الميثاق على الدول أن تلجأ في حل نزاعاتها إلى الوسائل السلمية على غرار المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية"[1].

6-مبدأ منع اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية:

لقد نصت المادة 2/4 من الميثاق على منع الدول إلى اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة في علاقاتهم الدولية، أو باستخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة أخرى، فهذه المادة تنص صراحة على منع الأعمال العسكرية الانتقامية التي تتخذ زمن السلم أو الحصار البحري حتى ولو كان سلميا باستخدام السفن الحربية، وقد أقر نص الفقرة السابعة من الميثاق على عدم جواز استخدام القوة المسلمة في غير المصلحة المشتركة[2].

الفرع الخامس: الأمم المتحدة والحفاظ على الأمن السلم الدوليين: دراسة في الأهداف

لقد قامت الأمم المتحدة على أهداف ومقاصد وغايات نبيلة تجد صداها فيما ورد في ميثاقها المنشأ، والتي تتجلى في العمل على إنقاذ الأجيال من ويلات الحرب،وتمتع الإنسان بكرامته وحقوقه الإنسانية في ظل الشرعية الدولية ووفقا القوانين والأعراف الدولية ويكون ذلك عبر أهداف ومبادئ نبيلة وسامية، والتي تتمثل في:

1-حفظ السلم والأمن الدوليين:

تضطلع الأمم المتحدة بتحقيق مقاصد وغايات سامية ونبيلة قوامها حفظ السلم والأمن الدوليين، وعملت على انتهاج مقاربات عملية واستخدام آليات لتحقيق ذلك، والتي تدخل في لب مهامها ضمن ما ورد في ديباجة الميثاق، وما عانته البشرية من ويلات الحروب لاسيما ما خلفته الحربين العالميتين الأولى والثانية من دمار على نطاق واسع[3].

لذلك فإن من أهم مقاصد الأمم المتحدة هو العمل على صون كرامة وحقوق الإنسان، وبالتالي الابتعاد عن الحروب والنزاعات، وإزالة كل الأسباب التي تؤدي إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين وقمع أعمال العدوان وغيرها، وذلك في إطار مبادئ العدل والقانون الدولي[4].

لذلك تركز الأمم المتحدة على استخدام الوسائل والتدابير السلمية بغرض التوصل إلى حلول وتسوية سلمية للنزاع طبقا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تدخل في إطار الأمن الجماعي، والذي

[1]- العرجا، دور منظمة الأمم المتحدة، 84.

[2]- نفس المرجع، 86، 87.

[2]- الصديق، دور منظمة الأمم المتحدة، 17 .

[4]- نفس المرجع.

يقوم على دعامتين أساسيتين، تتمثل الأولى في اتخاذ كافة الإجراءات المشتركة لمنع الأسباب التي تؤدي إلى العدوان أو المساس بالسلم والأمن الدوليين، وأما الركيزة الثانية فتتمثل في تفويض مجلس الأمن ومنحه صلاحيات واسعة في إصدار القرارات التي يراها بأنها تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين[1].

2-تنمية العلاقات الدولية بين الدول:

مما ورد في المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة ما يلي: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الدول والشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ الأخرى لتقرير السلم العام"[2]، ولقد نصت المادة الأولى في فقرتها الثانية على أن تعمل الأمم المتحدة على إنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وحقها في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان[3].

ومن مقاصد الأمم المتحدة ما توضحه الفقرة الثالثة من المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة، حيث ورد فيها: "تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وبدون تفرقة بين الرجال والنساء"[4].

وقد طلب الميثاق من الدول الأعضاء في الفقرة الرابعة من المادة الأولى أن تكون الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة، حيث تضطلع الأمم المتحدة بتوفير أفضل الظروف للتفاهم والتنسيق والتوفيق بين السياسات المختلفة للدول الأعضاء[5].

الحالة الأولى:

وتتعلق بحق الدول الأعضاء في استخدام القوة ضد الدول المعادية لها أثناء الحرب العالمية الثانية، ودون أن تأخذ الإذن من مجلس الأمن، ومن الناحية النظرية لم يعد له أثر قانوني لأنه انتهى أثره؛

---

[1]- الصديق، دور منظمة الأمم المتحدة،16.

[2]- نفس المرجع.

[3]- الرقاق، المنظمات الدولية المعاصرة،74 .

[4]- الصديق، دور منظمة الأمم المتحدة، 16.

[5]- الرقاق، المنظمات الدولية المعاصرة، 76.

الحالة الثانية:

في حالة الدفاع الشرعي بمقتضى المادة 51 من الميثاق، والذي نص على حق الدول والأفراد والجماعات في الدفاع على أنفسهم في حالة العدوان[1].

3-تعاون الدول مع الأمم المتحدة:

نصت المادة 2/5 على مبدأ معاونة الدول الأعضاء للأمم المتحدة في الأعمال التي تقوم بها طبقا للميثاق، حيث ورد في المادة: "أن يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزائها عملا من أعمال المنع أو القسر"[2].

ومن هنا فإنه يقع على عاتق الدول الأعضاء التزام إيجابي تجاه الأمم المتحدة في سبيل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وهو ما تحدده الفقرة الأولى من المادة 43، كما يتوجب على الدول أن تتعاون فيما بينها والذي نلتمسه من قرار الجمعية العامة رقم (25) 2625 الصادر في 1 أكتوبر 1970[3].

4-تنسيق الأنشطة الدولية وتوجيهها لخدمة المنظمة:

لقد نصت الفقرة الرابعة من المادة الأولى على: "جعل المنظمة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة"[4].

المطلب الثاني: طبيعة الأزمات الدولية في فترة الحرب الباردة

الفرع الأول: مفهوم الحرب الباردة:

بالنسبة لاستخدامات هذا المصطلح فإنه يعود إلى "جورج أورويل"George Orwell، في مقال تم نشره في 19 أكتوبر 1945 بعنوان "أنت والقنبلة الذرية" You and the Otomic Bomb، حيث أشار إلى أن العالم أصبح يعيش في ظل تهديد "الحرب النووية"، محذرا بما أسماه "سلام لا سلام"Peace Not Peace، وأطلق عليه مصطلح "برد دائم"، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا المصطلح يطلق على ذلك الصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي[5].

---

[1]- العرجا، دور منظمة الأمم المتحدة، 86.

[2]- المادة 5 الفقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3]- العرجا، دور منظمة الأمم المتحدة، 88.

[4]- حسن نافعة، *الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي سنة 1945* (مصر: عالم المعرفة، 1995)، 79.

[5]-Sofia Petker, “Cold war what is a cold war, what’s the definition and where does the phrase com from,” the Sun, accessed in 14apr, 2020,https://bit.ly/2AqUkIZ.

لكن أهم ما ميز فترة الحرب الباردة، هو ذلك الاستخدام المفرط لحق النقض من طرف القوى الكبرى في العالم، لاسيما من طرف القوتين العظمتين، والجدول الموالي يبرز استخدام الفيتو من طرف الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن.

الجدول رقم 02: استخدام حق الفيتو في فترة الحرب الباردة: دلالات ومؤشرات الصراع ما بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

الدولة	1955-1946	1965-1956	1975-1966	1985-1976	المجموع
الصين	1	صفر	2	صفر	3
فرنسا	2	2	2	9	15
المملكة المتحدة	صفر	3	8	11	22
الولايات المتحدة	صفر	صفر	12	34	46
الاتحاد السوفيتي	75	26	7	6	114
المجموع	78	31	31	60	200

المصدر: حسن نافعة، *الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي سنة 1945* (مصر: عالم المعرفة، 1995)، 122، 123.

ومن خلال ما ورد في الجدول أعلاه يتضح أن الاتحاد السوفيتي، قد استخدم حق الفيتو بشكل مفرط خاصة في السنوات العشر الأولى من بداية الحرب الباردة، في الوقت الذي لم تستخدم فيه الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ولو لمرة واحدة، لأنها لم تكن بحاجة إلى ذلك على اعتبار أن القرارات المتخذة من طرف الأمم المتحدة كانت تسير في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، ويتماشى مع رغبتها ويحقق مصالحها[1].

لكن مع مرور الوقت تراجع الاتحاد السوفيتي في استخدام حق النقض، هذا في الوقت الذي تضاعف فيه استخدامه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[2]، حيث أصبحت هذه الأخيرة تواجه مشكلات تتعارض مع مصالحها لاسيما تلك المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط، وتحديدا تلك القرارات التي تدين إسرائيل[3]، حيث بلغ 34 قرارا في الفترة الممتدة ما بين 1976 و1985[4]، وهو ما يعكس طبيعة الصراع مابين المعسكرين وهو ما أثر سلبا على أداء وأدوار الأمم المتحدة.[5]

---

[1]– رابح نهائلي، "التعسف في استخدام حق النقض"الفيتو،" *مجلة الواحات للبحوث والدراسات* 01 (2017):233.

[2]– نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، 124.

[3]– نهائلي، التعسف في استخدام حق النقض،233.

[4]– نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، 124.

[5]– نهائلي، التعسف في استخدام حق النقض" الفيتو" ،233

وخلال الثمانينات بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تستعيد سيطرتها ومكانتها على الساحة الدولية، حيث أصبحت تلعب دورا بارزا في أروقة الأمم المتحدة، ويعود ذلك أساسا إلى تلك الأزمات التي شهدتها كل من آسيا وإفريقيا آنذاك لاسيما من الناحية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه عملت الولايات المتحدة الأمريكية بكل الوسائل للضغط وفرض قيود اقتصادية على دول الجنوب، والتي كانت تعاني من مشاكل كبيرة في مجال التنمية[1].

وقد شهدت تلك الفترة تهميش دور الأمم المتحدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدم تسديدها لالتزاماتها المالية، حيث دفعت 24 دولة عضو مساهماتها المالية من أصل 185 دولة عضو في الأمم المتحدة[2]، ومن الأسباب التي أدت إلى تراجع دور الأمم المتحدة في ذلك الوقت، يعود بالأساس إلى سياسة التعايش السلمي والانفراج التي سادتا بين القوتين آنذاك، ففي عام 1986 تم التوصل إلى اتفاق ينص على الحد من السباق نحو التسلح[3].

ويمكن إجمالا أن نورد الأسباب التي حالت دون تمكن مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة من ممارسة دورها خلال الحرب الباردة إلى[4]:

- تجاوز مبدأ الأمن الجماعي لصالح مناطق النفوذ، نتيجة للتنافس والاستقطاب الشديد ما بين القوتين الكبرتين؛
- الإسراف في استخدام حق النقض من طرف القوتين الكبيرتين؛
- عدم تفعيل المادة 43 من الميثاق، والتي تنص على إنشاء آلية عسكرية دائمة، ووضعها تحت تصرف مجلس الأمن، وفشل لجنة أركان الحرب في تشكيل هذه القوة أدى إلى تجميدها.

وفيما يلي نسوق بعض الأمثلة والتي تبرز بوضوح مدى قصور الأمم المتحدة في أداء أدوارها أثناء فترة الحرب الباردة، والتي تميزت بكثرة الحروب والاعتداءات، نذكر منها العدوان الثلاثي على مصر 1956، وغزو الدومنيكان سنة 1956، وعملية خليج الخنازير 1961، والتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا 1968، والغزو السوفيتي لأفغانستان 1989، والغزو الإسرائيلي للبنان 1982[5].

---

[1]– صابرين عبد الحق القريناوي، "دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث 11 أيول 2001، ومن أحداث 11 أيول 2001 حتى عام 2007" (مذكرة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2008)، 44.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع، 45.

[5]- نفس المرجع.

الفرع الثاني: الأمم المتحدة في ظل الصراع الثنائي: الواقع المفروض والدور المحدود

لقد بدأت معالم الحرب الباردة تتجلى واضحة ما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر بوتسدام، على إثر بروز خلافات واضحة ما بين الطرفين، وهوما أطلق عليه "براند باروتش" Brand Baruch بالحرب الباردة، والتي تقوم على إستراتيجية التدمير والدعاية Propaganda، والاستخدام المحدود للأسلحة، لاسيما في ظل بروز أسلحة الدمار الشامل، في حين شكلت أزمة "حصار برلين" 1948 بداية تراجع دور التحالفات الدولية في النظام الدولي آنذاك، حيث برزت إلى السطح خلافات واضحة ما بين الدول الغربية، وأدت إلى تشكل وعي لدى الدول الأوروبية بعدم قدرتها في التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تغير من إستراتيجيتها، عبر انتهاج سياسات واستراتيجيات جديدة تتماشى والمتغيرات الجديدة، والتي ترتكز على سياسة عدم التمييز، وسياسة الباب المفتوح، تحديد المصير والديمقراطية، هذا ما جعلها تصطدم مع توجهات الاتحاد السوفيتي[1].

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية بشتى الوسائل وكل الطرق من أجل بسط سيطرتها ونفوذها على العالم وهيمنتها على قرارات مجلس الأمن، وذلك بإفشال أي مشروع أو قرار يتعارض أو يتناقض مع رغبته أو مصلحتها، لكن أهم ما يمكن ملاحظته أنه خلال الفترة ما بين 1945 إلى غاية 1961 لم تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ولو لمرة واحدة، في حين تم استخدامه من طرف الاتحاد السوفيتي 97 مرة من أصل 101، واستخدمته الصين 3 مرات ضد انضمام منغوليا للأمم المتحدة، وفرنسا على خلفية النزاع مع إندونيسيا وهولندا خلال أزمة السويس[2].

حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة للحيلولة دون انضمام أية دولة إلى الأمم المتحدة تكون على توافق مع الاتحاد السوفيتي، وعلى نفس المسعى والنهج سار الاتحاد السوفيتي وفي إستراتيجية مضادة، للعمل وبكل الطرق لمنع انضمام دول جديدة إلى الأمم المتحدة تكون على توافق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن الاتحاد السوفيتي كان يستخدم حق النقض كرد فعل على الإستراتيجية الأمريكية[3].

---

[1]– عمار أحمد المكوطر، "بحث إدارة الأزمة الدولية،" الموقع الشخصي للباحث، أطلع عليه بتاريخ 01 نوفمبر، 2020، https://bit.ly/3KNAImp.

[2]– فؤاد البطانية، *الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل* (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2003)، 100.

[3]– نفس المرجع، 101.

وما يلاحظ على أنه وبعد عام 1961 بدأت العلاقات الأمريكية السوفيتية تشهد نوعا من الانفراج، يعود أساسا لبروز متغيرات عديدة على الساحة الدولية، حيث تم تأسيس حركة عدم الانحياز ومجموعة 77 المؤيدتين للكتلة الشرقية، هذا إضافة إلى بروز حركات التحرر، والتي أدت إلى تحرر العديد من الدول واسترجاع سيادتها ونيل استقلالها، وهي معطيات ساهمت في إحداث نوع من التوازن على الصعيد الدولي، لكن في الوقت نفسه رفعت من حدة وشدة الصراع بين المعسكرين، وجعلته ينتقل إلى أروقة الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة[1].

وإجمالا يمكن أن نبرز أهم السمات التي مر بها النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة في:

– بروز العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي أصبحت تؤثر في البيئة الدولية؛

– زيادة عدد الدول الأطراف في النظام الدولي، وذلك راجع لتحرر العديد من الدول، وحصولها على الاستقلال السياسي، وأصبح لهذه الدول تأثيرات متزايدة داخل النظام الدولي؛

– تطور سلطة كيان ومسؤوليات التنظيم الدولي متمثلا في الأمم المتحدة ومختلف وكالتها المتخصصة؛

– امتدت الحدود الجغرافية للنظام الدولي لتشمل العالم كله، حيث أصبح ما يحدث في منطقة معينة، له تأثيرات وردود فعل في مختلف مناطق العالم؛

– لم تعد الدولة تمثل المصدر الوحيد للسلطة في النظام الدولي، فالمنظمات الدولية والإقليمية تعتبر مصادر جديدة للسلطة في هذا النظام؛

– بدأت المفاهيم المتعلقة بالسيادة وعدم التدخل والولاء القومي تفقد أهميتها وتأثيرها بصورة واضحة؛

– تزايد تأثير الرأي العام على حركة السياسة الخارجية؛

– بروز أهمية الإيديولوجيات، كعوامل لها قدرة على التأثير في السياسة الدولية؛

–الصراعات والنزاعات الدولية أصبحت لها دلالات دولية، أي أصبح لها نطاق تأثير، وامتدادات وتداعيات إقليمية ودولية، وتصاعد اتجاه الدول إلى محاولة التدخل في هذه النزاعات الداخلية، واستغلالها في خدمة سياستها ومصالحها

– تنوع أدوات التأثير الدولي المتبادل، وخاصة في مجال التأثير الداخلي، وانحسارها في النطاقين الدبلوماسي والعسكري، واتخذت طابع الضغط الخارجي فقط؛

---

[1]– البطانية، الأمم المتحدة، 102.

– لم يعد ينظر إلى القوة والتأثير والنفوذ في المجتمع الدولي، على أنها مجرد التفوق في إمكانات العنف المسلح كما كان من قبل، لكن أصبحت مرتبطة بعوامل أخرى على غرار القوة الاقتصادية، والتطور الصناعي، وكفاءة الأجهزة الدبلوماسية، وكفاءة التنظيم السياسي والدعاية والحروب النفسية؛

– تغير خصائص وطبيعة الصراعات المسلحة عما كانت عليه سابقا[1].

المطلب الثالث: **تموقع الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة**: **الدور والأداء**

لقد ساهم الصراع والتنافس ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي في التأثير المباشر على أدوار وأداء الأمم المتحدة، نتيجة الاستخدام المفرط لحق النقض، ما أثر سلبا على مخرجات وقرارات الأمم المتحدة.

الفرع الأول: مظاهر الاستقطاب الثنائي: من نظام الأحلاف إلى مناطق النفوذ

نتيجة للاستقطاب الشديد الذي ساد خلال الحرب الباردة ما بين القوتين العظمتين، لم تستطع الأمم المتحدة من تحقيق نظام الأمن الجماعي، ولم تتمكن من صياغة تعريف واضح لمفهوم العدوان، كما لم تتمكن الدول هي أيضا من أن تتوصل إلى تحقيق إجماع أو توافق حول الاستخدام المشروع للقوة[2].

وعلى الرغم من محاولات لجان الأمم المتحدة لإعطاء تعريف للعدوان يكون متفق بشأنه ويحقق الإجماع لكنها لم تتوصل إلى نتيجة واضحة، فأوكلت تلك المهمة إلى مجلس الأمن بصفته الجهاز المخول له السهر على تحقيق السلم العالمي، وقد تم وضع قائمة تتضمن مجموعة من الممارسات التي يتحدد من خلالها العدوان، لكنها في الواقع اتسمت بالضبابية والغموض على اعتبار أنها تخضع للسلطة التقديرية لمجلس الأمن[3].

فهذا الأخير قد تكون له وجهة نظر أو رأي يختلف عما يراه الآخرون، فقد تستخدم بعض الأطراف القوة، ويكون في تقديرات مجلس الأمن بأنه لا يشكل ذلك عدوانا، وهو أمر لا يترتب عنه أي تدخل أو اتخاذ قرارات من طرف مجلس الأمن، هذا ما ساهم في عدم وجود توافق أو تحقيق الإجماع داخل مجلس الأمن خلال تلك الفترة[4].

---

[1]– الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية،172 –173.

[2]- جوزيف ناي، *المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد الأمين الجمل ومجدي كامل* (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، 1997)، 45.

[2]– نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

إن أهم ما طبع العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة، هو ذلك التنافس الشديد الذي ساد آنذاك ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وبين الاتحاد السوفيتي من جهة ثانية، لكنه لم يصل إلى المواجهة المباشرة ما بين الطرفين، ولقد شكل حق النقض أهم وسيلة وآلية تم استخدامها من طرف القوتين العظمتين لتأمين مصالحهم وتحقيق أهدافهم وحماية نفوذهم[1].

لكنه في الوقت نفسه انعكس ذلك سلبا على وظائف ومهام مجلس الأمن، وأدواره المنوطة به في إطار ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما مجلس الأمن نتيجة الاستخدام المفرط لحق النقض ما بين الطرفين، وإحلال مناطق النفوذ مكان نظام الأمن الجماعي[2].

لقد سعت القوى الكبرى في العالم لانتهاج ترتيبات جماعية لتأمين نفسها خارج نظام الأمن الجماعي على خلفية فشل نظام الأمن الجماعي، حيث تم إنشاء حلف شمال الأطلنطي عام 1949 ثم حلف وارسو 1955، مما أثر ذلك كثيرا على أدوار وأداء الأمم المتحدة، إن إنشاء هذين الحلفين أدى إلى زيادة التنافس خلال الحرب الباردة، ليعوض "نظام مناطق النفوذ" "نظام الأمن الجماعي" على الرغم من الاختلاف الكبير بين النظامين، على اعتبار أن نظام الأمن الجماعي يترتب عنه مسؤولية جماعية لمنع العدوان من طرف كل الدول[3].

في حين أن نظام مناطق النفوذ أدى إلى تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ لدولة معينة، يقع على عاتقها حمايتها، دون أن يكون للطرف الآخر دورا فيها، وهو ما أثر سلبا على دور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، حيث لم تتمكن من القيام بأي دور داخل مناطق النفوذ المباشر لكلا القوتين[4].

هذا ما أدى بالجمعية العامة لإصدار قرار في 3 نوفمبر 1950 "الاتحاد من أجل السلام"، وعدم قدرة مجلس الأمن على إصدار قرار بشأن الأزمة الكورية، وهو ما جعل الجمعية العامة تعمل جاهدة من أجل إيجاد نظام بديل يكون أكثر نجاعة، ويمنحها صلاحيات واسعة للتعامل مع الأزمات الدولية، إذا ما يستطع مجلس الأمن إصدار قرارات في حالة استخدام حق الفيتو، وقد تم استخدام "نظام الاتحاد من أجل

[1]- بسام محمد خضور، "صيانة السلم والأمن الدوليين ضمن إطار الأمم المتحدة في ظل سيطرة القوى الكبرى،" *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 40*، ع.6، (2018): 397.

[2]– نفس المرجع.

[3]– حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد 11 سبتمبر هل ما تزال قادرة على التكيف مع تحولات النظام الدولي؟،" *أمتي في العالم* 05 (2004): 778.

[4]- نفس المرجع.

السلام" مرتين عام 1956 أثناء تدخل الاتحاد السوفيتي لقمع ثورة المجر باستخدام السلاح، والثانية خلال أزمة السويس نتيجة العدوان الثلاثي على مصر[1].

الفرع الثاني: الأمم المتحدة وإدارة الأزمات الدولية في مناطق النفوذ:

وقد استخدم هذا النظام كحل بديل لما تقوم به الأمم المتحدة في الأزمات التي تقع خارج نطاق مناطق النفوذ المباشرة، لكنه اتسم بالمحدودية وغياب الفعالية لاسيما إذا ما تحدثنا عن الأزمات التي تقع داخل مناطق النفوذ، لإحدى القوتين العظمتين أو تكون طرفا مباشرا فيه[2]، أما بالنسبة لدور وفاعلية الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية خلال الحرب الباردة، فقد اختلفت باختلاف طبيعة هذه الأزمات، والتي يمكن من خلالها أن نميز بين ثلاثة أنماط هي:

1-**الأزمات داخل مناطق النفوذ المباشرة لإحدى الدولتين العظمتين:** لم تستطع الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن أو الجمعية العامة، أن تلعب دورا فاعلا في إدارة تلك الأزمات، على اعتبار أن هذه المناطق كانت تقع تحت هيمنة كل من القوتين العظمتين (حلف وارسو في مقابل الحلف الأطلسي)؛

2-**الأزمات التي انخرطت فيها إحدى القوتين العظمتين كطرف مباشر:** (فيتنام أو أفغانستان) في مثل هاتين الحالتين لم تستطع الأمم المتحدة إدارة الأزمتين لارتباطهما بالقوتين العظمتين؛

3-**الأزمات خارج مناطق النفوذ المباشر**:وهي مناطق غير خاضعة لهيمنة كلا القوتين ولم تكن إحدى القوتين طرفا فيها، وهنا نجد أن الأمم المتحدة قد لعبت دورا بارزا حيث تباينت واختلفت طرق ووسائل إدارة تلك الأزمات ما بين وساطة، لجان توفيق، مساعي حميدة، لجان بحث وتقصي، قوات طوارئ وغيرها[3].

الفرع الثالث: الأمم المتحدة ومهمات السلام: تحديات ورهانات

لقد قامت الأمم المتحدة بعدة مهمات في مجال حفظ السلام خلال الحرب الباردة، لكنه وبحسب"أنتونيما كديرمت" Antonima Kdermet فأنه يؤكد على عدم وجود لعصر ذهبي لعمليات حفظ السلام، حيث أن تلك العمليات كانت قليلة ومحدودة زمانا ومكانا، وقد شملت منطقة الشرق الأوسط وبعض المناطق فقط، ومن هذه العمليات نذكر مهمات حفظ السلام الأممية لعام 1956، حيث أنشأت الهيئة العامة للأمم المتحدة أول قوة طوارئ دولية على إثر أزمة السويس، تولت مهمة الإشراف على

---

[1]- نافعة، الأمم المتحدة بعد 11 سبتمبر، 778.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 779.

انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية والإسرائيلية من الأراضي المصرية، بالإضافة لإنشاء دوريات للمراقبة في شبة جزيرة سيناء وقطاع غزة[1].

كما تم القيام بمهمة استرجاع السلام والاستقرار في الكونغو في ما بين 1960 و1964، كما شكلت سنة 1964 قوة أخرى في جزيرة قبرص، وفي عام 1973 تم إرسال بعثة أخرى إلى كل من سوريا ومصر لمراقبة وقف إطلاق النار بين الدولتين وإسرائيل عقب قرار وقف إطلاق النار، كما كلفت نفس القوى فيما بعد بالإشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام1978، ومنذ ذلك الوقت بدأت الأمم المتحدة تكتسب نوع من الخبرة في إدارة الأزمات الدولية[2].

لكن الإشكالية التي وقعت فيها بعثات السلام الأممية هو بقاؤها لفترة طويلة في بعض الدول، وهو معطى ما من شأنه أن يجعلها طرفا مؤثرا وفاعلا في رسم السياسات الداخلية لتلك الدول، ويمكنها من العمل على توجيهها وفقا لمسار أو منحى معين بحسب رغبتها أو مصلحتها، وما يمكن ملاحظته أن عمليات السلام التي نفذتها الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة، قد شملت عمليات لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية المناطق العازلة، وعدم السماح للأطراف المتنازعة من الاقتراب من خطوط وقف إطلاق النار، وذلك بهدف إعطاء الفرصة لصناع القرار من التفاوض، بغرض الوصول إلى حلول لتسوية سلمية للأزمة.[3]

وبالرغم من ضعف أداء الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية في تلك الفترة، إلا أنه ساد نوع من التوازن النسبي في النظام الدولي، وذلك يعود إلى أن الأمم المتحدة لم تكن أداة في يد أي من القوتين، على الرغم من أن موازين القوى آنذاك كانت تميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية[4].

وهو ما أدى بدول العالم الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للمطالبة "بنظام اقتصادي عالمي جديد"، وفي اليونسكو "بنظام إعلامي عالمي جديد"، وهو ما شكل ضغطا مباشرا على الأمم المتحدة من جهة، وبصفة غير مباشرة على الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، حيث اعتبرت تلك المطالب تلعب لصالح الاتحاد السوفيتي[5].

وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تغير من إستراتيجيتها اتجاه الأمم المتحدة، وذلك بامتناعها عن تسديد جانب كبير من التزاماتها المالية للأمم المتحدة، هذا ما ساهم في عدم قدرة الأمم

---

[1]- العرجا، دور منظمة الأمم المتحدة، 117.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 118.

[4]- نافعة، الأمم المتحدة بعد 11 سبتمبر، 780.

[5]- نفس المرجع.

المتحدة عن تسديد رواتب الموظفين، وقد شهدت السنوات ما بين 1986و1990 انفراج في العلاقات السوفيتية–الأمريكية، أدت إلى حدوث تقارب ملحوظ ما بين الدولتين[1].

وهو معطى ذا أهمية حيث ساهم ذلك التقارب في تسوية العديد من الأزمات الدولية، كما هو الحال بالنسبة للأزمة الأفغانية، الحرب العراقية الإيرانية، الأزمة الكمبودية وأزمة جنوب إفريقيا وغيرها، وقد حدث ذلك على خلفية تغيير الاتحاد السوفيتي لمواقفه المتصلبة والمعارضة للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في ظل الظروف الداخلية التي كان يعيشها[2].

في حين أن الأزمة الكويتية لعام 1990 مكنت من بروز رؤية جديدة لإدارة الأزمات الدولية من طرف مجلس الأمن، حيث قام بإصدار عدة قرارات بخصوص الأزمة الكويتية آنذاك، وذلك عبر عقده للعديد من الاجتماعات بخصوص هذه الأزمة، وأشار في مختلف قراراته إلى نص الفصل السابع، بدءا بتطبيق نظام العقوبات المنصوص عليها في الميثاق، لكن في واقع الأمور كانت مؤشرات واضحة لبداية معالم جديدة لعهد جديد، ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله من رسم وإرساء سياسة دولية وفقا لرؤية وإستراتيجية تجعلها طرفا فاعلا ولاعبا مهيمنا ومهما على الساحة الدولية[3].

المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات والمدارس المفسرة لإدارة الأزمات الدولية، على اعتبار أن لكل نظرية أو مدرسة منطلقات فكرية، ورؤية تختلف عن الأخرى في تحليلها لإدارة الأزمات الدولية، كما أن الأزمات الدولية لها مجموعة من الوسائل والأساليب التي تدار بها من أجل مجاراتها ومجابهتها والحد من خطورتها وإنهائها، ثم نعرج على إدارة المنظمات الدولية للأزمات الدولية.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لإدارة الأزمات الدولية:

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المنظورات المفسرة لإدارة الأزمات الدولية، حيث يركز الواقعيون على الدولة كفاعل أساسي مرتبط بالمصلحة، في حين يركز الليبراليون على السلام العالمي من منطلقات فكرية معينة، في حين يركز أصحاب نظرية المباريات على تلك الحسابات العقلانية لصناع القرار أو اللاعبين في اتخاذ قرارات صائبة، وفقا لمعطيات وحسابات منطقية ورياضية، تهدف لتحقيق الربح والتخفيف من الخسائر أو تفادي الأسوأ في بعض الحالات.

---

[1] – نافعة، الأمم المتحدة بعد 11 سبتمبر، 780.

[2] – نفس المرجع.

[3] – نفس المرجع.

الفرع الأول: المنظار الواقعي والطرح الدولاتي: مركزية الدولة

يعتبر المنظار الواقعي من أهم المنظورات التي يمكن توظيفها لفهم ودراسة الظواهر في العلاقات الدولية، سواء ما تعلق بالواقعية الكلاسيكية، البنيوية أو الواقعية الهجومية والدفاعية باعتبارها إحدى نظريات التحليل الكمي للظاهرة الدولية، ونظريتي صنع القرار والمباريات واللتان تستخدمان في التحليل الجزئي للأزمات الدولية، ما يؤدي إلى تزويد صناع القرار بقاعدة بيانات واسعة عن الأزمات الدولية بناء على تقديرات وحقائق ومعلومات أمنية[1].

وهو ما يساهم في صنع قرار أو قرارات لكن بعد تتبعها لمسار وصيرورة، مرورا بالعديد من المراحل والمحطات الهامة حتى يصبح القرار جاهزا، فالقرار في الأخير هو محصلة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، سواء ما تعلق بالبيئة الداخلية أو الخارجية لصانع القرار، فالدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، تركز في صنع القرارات على دور مراكز التفكير "Think– Thanks"، والتي تساهم في تزويد صناع القرار بالمعلومات اللازمة حول الأزمات، سواء كانت على المستوى الوطني أو الدولي[2].

فالواقعيون يركزون في تفسيرهم للظواهر في العلاقات الدولية على النزعة الأنانية والطبيعة البشرية، وبذلك فهم يعتبرون بأن العلاقات الدولية تقوم على الصراع بدلا عن السلام والتعاون، بهدف الحصول على القوة والنفوذ والموارد من منظور مصلحي عقلاني، حيث تلجأ الدول للاعتماد على الذات -Self Helf- حتى تحافظ على بقائها واستمرارها في ظل فوضوية النظام الدولي، وبالتالي فالحروب والنزاعات تعتبر حالة طبيعية لا مفر منها، وبحسبهم فإن السلم يتحقق في ظل نظام توازن القوى، معتبرين أن العلاقات الدولية لا تقوم على أسس ومعايير أخلاقية[3].

ويركز الواقعيون على الدولة كوحدة تحليل، ويقرون بأنها فاعل أساسي في النظام الدولي، وهي فواعل عقلانية تسعى لتعظيم المكاسب النسبية، وامتلاك أكبر قدر من القوة، وبحسب الواقعيون الهجوميين: "فإن القوة العظمى تعزز الأمن لأقصى حد، عبر تعزيز قوتها النسبية للحد الأقصى، لتحقيق

---

[1]– تامر، *سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات*، د.ص

[2]– نفس المرجع.

[3]– معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني (مصر: دار العربي للنشر والتوزيع، 2011)، 41–42.

الهدف الأسمى وهو أن تصبح المهيمن العالمي"[1]. وبحسب هؤلاء فإنه وفي حالة حدوث المواجهة أو الصدام فإنه يتم اللجوء إلى المفاضلة ما بين تحقيق التوازن وتجنب تحمل المسؤولية[2].

وبحسب هؤلاء فإن هناك علاقة ارتباط وثيق بين معطى القوة ومتغير الأمن، حيث يقرون بوجود علاقة مباشرة وترابط وثيق بينهما، حيث تعمل الدولة على تعزيز قدراتها وإمكانيتها بهدف تحقيق التفوق على الآخرين، وتتحقق قوة الدولة بحسب هؤلاء عندما تصبح في وضع يسمح لها بالهيمنة في النظام الدولي أو الإقليمي[3].

الفرع الثاني: المنظار الليبرالي وطروحات السلام العالمي

ينطلق الليبراليون من الطبيعة الخيرة للإنسان، فالإنسان بذلك خير بطبعه، يعيش في سلام دائم في إطار القانون الطبيعي، وبحسب "امانويل كانط" Immanuel Kant فإن سلوك الإنساني يمكن ضبطه، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه القوانين والدساتير والمؤسسات، أما فيما يخص الحرب فإنها فكرة لا توجد إلا في ذهن الإنسان والذي يمكن تغييره[4].

ويثمن الليبراليون ما جاء به كانط من أفكار وطروحات ويعتبرونها معطيات هامة، ما من شأنها أن تؤسس لقيام مجتمع دولي ينزع إلى السلام وليس الحرب، فعلى الرغم من إقرارهم بعدم وجود سلطة مركزية، لكن ليس بالضرورة أن يؤدي ذلك إلى صراع[5].

فالليبراليون يركزون على دور المعطى الاقتصادي، وذلك بالتركيز على التجارة الحرة والملكية الخاصة، وتحرير السوق وغيرها، وبالرغم من اقرارهم بأن الحرب صفة أساسية في العلاقات الدولية، لكنها تتسم بعدم الاستمرارية، ويمكن أن تكون قابلة أو خاضعة للتغيير انطلاقا من تغيير أفكار البشر، وبالتالي فهم يركزون على الفرد كوحدة تحليل مركزية، فالسلام العالمي، بحسبهم يمكن أن حلا بديلا للحروب ويضع حدا للصراعات والنزاعات، ويسهم في تحقيق السلام الدائم، ويكون ذلك بالتأسيس لحكومة عالمية، تعمل على تعزيز التعاون الدولي، وتقوم على التجارة الحرة، وضمان حقوق الإنسان ، والعمل على ترسيخ

---

[1]– مازن جبور، "الواقعية الهجومية في تفسير المتغيرات الدولية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات،" أطلع بتاريخ 18 ماي، 2020، https://bit.ly/3KNAImp.

[2]– نفس المرجع.

[4]–جمال سلامة علي، *تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي* (القاهرة: دار النهضة العربية،2013)،340.

[5]–وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة،" *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية* 01 (2015): 99-118.

[5]– نفس المرجع، 105.

المساواة وسيادة القانون والقيم الأخلاقية، وهي معطيات هامة من من شأنها أن مما تضفي نوعا من المرونة في العلاقات الدولية[1].

الفرع الثالث: نظرية اللعبة: المباريات وعالم الصراع والتنافس:

تعتبر من أهم النظريات التي يتم استخدامها في إدارة الأزمات الدولية، حيث ترتكز على العقلانية في اتخاذ القرارات، وذلك بحساب التكاليف واختيار البديل الأفضل لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، والتقليل من الخسائر، ويعتبر كل من "جون فون نيومان" John von Neumann و"أوسكار مورجينسترون" Oscar Morgenstron، عام 1944 أولا من قاما بصياغة رياضية عامة لنظرية الألعاب أو المباريات، وقد تم تزويد خبراء الاقتصاد وعلماء الاجتماع وعلماء الأحياء بها، وقد اتسم استخدامها في بداية ظهورها على نطاق ضيق وفي ظروف خاصة، لكن مع مرور الوقت أصبحت الأكثر انتشارا ورواجا[2].

وهناك جملة من التعريفات لنظرية المباريات "الألعاب" حيث يعرفها "جون فون نيوهان" John Von Neuhan بأنها: "مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا أن يضمن لنفسه حد أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة رغم أن أفعاله وأسلوبه لا يستطيعان تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وإنما مجرد التأثر فيه"[3].

لقد ركز نيوهان على أن النظرية تقوم على ضمان الفرد أو اللاعب للحد الأدنى من النجاح، معتمدا على أسلوبه الخاص، لكن ومع ذلك لا يمكن الجزم أو تحديد نتيجة اللعبة مسبقا، وبالتالي فهو يحاول التأثير فيها فقط، لان النتيجة في النهاية هي محصلة لما يقوم به ويفعله الأخر أو الآخرون.

كما تعرف بأنها: "طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع"[4]، فنظرية اللعبة تقوم على حسابات دقيقة تضع في الحسبان طرفي أو أطراف الصراع، وكل ما يريده طرف في مقابل الأخر، فهذا العريف ركز على دراسة متغير صناعة القرار خلال الصراع، كماأنها تتطلب من اللاعبين إتباع استراتيجيات معينة، واتخاذ خيارات عقلانية بغرض تعظيم المكاسب والتقليل من الخسائر.

[1]– عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية، 106.

[2] - Don Ross,"Game Theory," Stanford Encyclopedia of philosophy, accessed in 01 November, 2020, https://stanford.io/2z6sbW1.

[3]– عمر يحي، "نظرية المباريات وإمكانية تطبيقها على الصراعات الداخلية دار فور دراسة حالة،" الحوار المتمدن، أطلع عليه بتاريخ 11جويلية، 2020، https://bit.ly/3mzdmHI.

[4]– نفس المرجع.

ولقد عرفها "مارتن شوبيك Martin Shubik" أنها: "طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات ولاسيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع أو التعاون"[1].

ومن الألعاب الشهيرة "لعبة معضلة السجين" Prisoner Dilmma، والتي تم استخدامها فيما بعد على نطاق واسع، وقد تم استخدامها في العديد من المسائل الصعبة والمعقدة، لاسيما تلك المتعلقة بالإستراتيجيات الدفاعية والتحليل الاقتصادي وغيرها، فمعضلة السجين ترتكز بالأساس على وضع سجينين بعيدين عن بعضهما، ولا يوجد تواصل بينهما، ثم يتم إعلامهما بالعقوبة، في مقابل شروط معينة تتعلق بالاعتراف، وهناك أربعة حالات مختلفة إذا اعترف كلاهما يسجن 5 سنوات، إذا لم يعترف أي أحد منهما سيسجنان سنة واحدة، وإذا اعترف الأول وسكت الثاني فسوف يطلق سراح الأول، ويسجن الثاني 15 سنة ،وهنا تكون المعضلة خاصة أن كل طرف لا يعرف كيف يفكر الطرف الآخر وكيف يتصرف، لكن التصرف هو الذي يفضي إلى التعاون ما بين الاثنين، أي لا يعترفا كلاهما فتكون مدة سجنهما سنة واحدة، لكن التفكير العقلاني الهادف إلى الربح ، يدفع كلا منهما إلى الاعتراف، على أن يصمت الطرف الآخر فيفوز ويكسب[2].

ومن الألعاب الشهيرة أيضا هناك ما يعرف "بلعبة الكتكوت"، وبتطبيق هذه النظرية على الأزمات نكون أمام ثلاث خيارات جد صعبة، إما أن تنتهي بالانتحار الكلي أو الخسارة الكلية، أو التعادل في نسب الربح والخسارة، لكن الأطراف المتنافسة تقوم بحسابات عقلانية، فتتوجه للاقتناع بأن الخيار الأفضل لهم والذي يؤمن البقاء بدلا من الموت المحقق أو الخسارة الكلية، هو ذلك الخيار الذي يحقق ربحا أقل لكنه الأكثر أمانا أو الأقل خسارة والأكثر أمانا، حيث أن قيادة الطرفان لسيارتهما في طريق منفردة في اتجاه بعضهما البعض، وبسرعة فائقة، وفي حالة ما إذا تفادى أحدهما للأخر فإنه يطلق علية تسمية: " كتكوت" ويعتبر بذلك مهزوما، في حين أن الأخر وهو الأكثر تهورا والذي واصل يعتبر بطلا، وهي لعبة تتضمن مخاطر جمة ومحدقة وتقوم على العديد من الاحتمالات الواردة والحسابات المعقدة والصعبة[3].

أي أنها تخضع لحسابات رياضية منطقية وعقلانية في حساب التكاليف، في حالة الربح أو الخسارة، سواء ما تعلق بحالة الصراع أو في حالة التعاون، وبالنسبة "لكارل دويتش Karl Deutsch

[1]– "نظرية المباريات في العلاقات الدولية،" الباحثون السوريون، أطلع عليه بتاريخ 11 جويلية، 2020، https://bit.ly/3o6k74r.

[2]– مي خلف، "الدجاجة ومعضلة السجين، لعبتان لتعلم إدارة الصراعات،" أطلع عليه بتاريخ 31 أكتوبر، 2020، https://alkaleejonline.net.

[3]– لمزيد من التفاصيل أنظر: تامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، 57-58.

فإن أشكال الصراع والتفاعل سواء ما بين الدول والأفراد فإنها لا تخرج عن ثلاث حالات: القتال والمباريات بأنواعها المختلفة والمناظرات أو الندوات[1].

ومن بين هذه المباريات توجد العديد من النماذج نذكر منها:

1-مباريات الحظ:

تعتمد بنسبة كبيرة على الحظ، ولا تعطي أهمية للدور الذي يمكن أن تلعبه المهارة، كما أنها تخضع لقوانين تقوم بالأساس على متغير الاحتمالات فقط[2].

2-مباريات الإستراتيجية:

وتمزج ما بين معطى المهارة ومتغير الحظ، وتقوم على حسابات دقيقة وسريعة ومدروسة لخطوات الطرف الأخر، وتستخدم في المفاوضات والمعارك والمنافسات[3].

3-مباريات المجموع الثابت:

أو ما يعرف بالمباريات الصفرية، وهي التي يكون فيها الصراع مطلقا، بحيث أن مكاسب طرف على حساب خسائر الطرف الآخر[4].

4-مباريات التعاون (المجموع المتغير):

وهي مباريات يسودها التعاون أحيانا والتنافس أحيانا أخر، وهو ما يحقق مكاسب لكلا الطرفين عن طريق المساومة ما يحقق المصلحة المشتركة[5].

وتتضمن نظرية المباريات على خمس مخاطر أساسية:

1-الخيارات والبدائل المتاحة:

وتفترض بأن اللاعب عقلاني في اختيار البدائل، وذلك بافتراض وجود عدة خيارات للاعب، ما يمكنه للمفاضلة بينها، وهو ما يجعله يختار البديل الذي يحقق له أكبر المكاسب، وأقل والخسائر[6].

6-الأهداف: وتقوم على اختيار اللاعب للبديل الأفضل، لتحقيق الأفضل وتجنب الأسوأ[7].

[1]- نصير مطر كاظم الزبيدي، "الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية: دراسة تحليلية تطبيقية" (أطروحة دكتوراه، جامعة St.Clements، 2010)، 66.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

[5]- نفس المرجع.

[6]-الباحثون السوريون، نظرية المباريات في العلاقات الدولية.

[7]- نفس المرجع.

7-العقلانية: وتقوم على معطيات يتم على أساسها حساب الأرباح في مقابل التكاليف لكل البدائل المطروحة أو الخيارات المتاحة، بغرض تعظيم المكاسب وتجنب الخسائر، وبالتالي يبتعد كل لاعب عن السرعة في اختيار البديل الأفضل، ما يجعل من إمكانية تحقيق الربح والتقليل من الخسائر أمر وارد[1].

8-المنفعة: يتجه كل لاعب إلى تحقيق المنفعة انطلاقا من اختيار البديل الذي يحقق له مكاسب، والأهداف المرجوة بطريقة عقلانية، على اعتبار أن الهدف هو تحقيق المنفعة[2].

9-المعلومات: تلعب المعلومات المتوفرة عن الطرف الأخر أو الخصم دورا هاما حيث تجعل اللاعب يتبع إستراتيجية معينة بدقة للوصول إلى الهدف المراد[3].

إن اللجوء إلى نظرية المباريات في العلاقات الدولية، مفاده أن الدول في الغالب تتجنب الحروب والصراعات، وغالبا ما يلجأ القادة إلى اللعبة الصفرية، لأنها أكثر فاعلية في تجنب الحروب، والتي تقوم على إستراتيجية المساومة مع دول أخرى، بغرض تحقيق أهداف مشتركة على حساب أهداف أطراف أخرى[4].

الفرع الرابع: المدارس المفسرة لإدارة الأزمات الدولية

أولا-مدرسة صنع القرار:

تركز هذه المدرسة على تحديد سمات الأزمة الدولية وسلوك صانع القرار، ومن أبرز رواد هذه المدرسة نذكر "تشارلز هيرمان" Charles Hermann و"هولستي" Holsty، فبالنسبة لهما فالأزمة هي: "موقف أو حدث يكمن في عنصر المباغتة والمفاجأة، ينطوي على توتر شديد وحاد في العلاقة بين دولتين أو أكثر أو وحدة أو أكثر من وحدات المجتمع الدولي، ويشكل جزءا حاسما من الصراع الدولي، الذي تتصاعد وتيرته لمساسه بالأهداف والقيم والمصالح الحيوية العليا للدولة ومدى إدراك صانع القرار لذلك"[5]، وتتميز الأزمة بالعناصر التالية: المفاجأة، التهديد والوقت المتاح لرد الفعل[6].

---

1 - الباحثون السوريون، نظرية المباريات في العلاقات الدولية.

2- نفس المرجع.

3- نفس المرجع.

4- نفس المرجع.

5- مروان سالم العلي،" إستراتيجية إدارة الأزمات الدولية: أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجا،" *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية* 19 (2018): 37.

6- نفس المرجع.

ويعرفها "حسين الجزراوي" بأنها: "الموقف الذي يهدد الغاية لوحدة صنع القرار وتتسم بضيق الوقت المتيسر للرد ويحدد ما تحمل عنصر المفاجأة لوحدة صانع القرار"[1]، فالأزمة تشكل موقف حاد لفترة زمنية معينة وهذا يعني أنها محكومة بعنصر زمني.

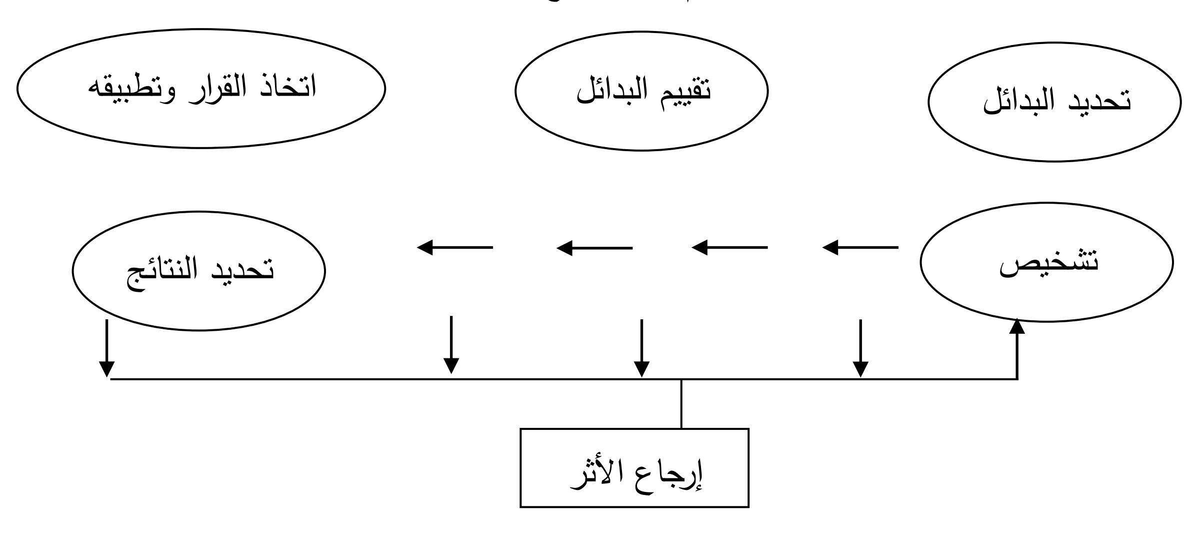
فالأزمة بذلك يختلف مسارها وفقا لطبيعة النظام[2]، فصنع القرار في الأنظمة الديمقراطية يمر عبر مراحل ومؤسسات بما فيها وسائل الإعلام، وحتى الرأي العام على عكس الأنظمة الديكتاتورية.

ولقد اعتبرها "تشارلز هيرمان" بأنها موقف يعتمد على الإدراك "Perception" صانع القرار لها وتتميز بوجود ثلاث عوامل أساسية تتحكم فيها، تهديد لأهداف حيوية وإستراتيجية ووقت محدد ومفاجأ لصناع القرار[3].

أما بالنسبة لهولستي فإنه يرى بأنها: "إحدى مراحل الصراع وأبرز مظاهرها وجود أحداث مفاجئة غير متوقعة سببها صراع مسبق، قد يصل إلى درجة التوتر والتهديد، بحيث ترغم صانعي القرار على اختيار أحد البديلين الحرب أو الاستسلام"[4].

يركز التعريفين الأخيرين على عنصر التهديد لأهداف حيوية وعنصر المفاجأة، وارتفاع زيادة التوتر ما يضع صانع القرار بين بديلين لا ثالث لهما، وهي مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد في حالة المفاضلة ما بين البديلين، وذلك بتحديد الأرباح والخسائر في كلا الحالتين، كما أن متخذ أو صانع القرار يتبع العديد من المراحل والمحطات الهامة في اتخاذ القرار.

الشكل رقم05: يوضح مراحل اتخاذ القرار



[1]– رجب ضو خليفة المريض وعبد الرحمان الصالحي، *إدارة الأزمات الدولية: أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي دراسة مقارنة* (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، 22–44.

[2]– نفس المرجع، 41.

[3]- مالك محسن العيساوي، *إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية* (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ،2014)، 23.

[4]– نفس المرجع.

المصدر: عبد الغفار عفيفي الدويك، *إدارة الأزمات والكوارث واتخاذ القرار* (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، 237.

ومن خلال الشكل أعلاه فان صانع أو متخذ القرار في حالة وجود موقف يستدعي النظر، فإنه يلجأ إلى تشخيص دقيق للوضع الجديد، معتمدا على المعلومات المتوفرة لديه، حيث يقوم بوضع مجموعة من البدائل والخيارات المتاحة، والمفاضلة ما بين هذه البدائل والنتائج المترتبة عن كل بديل من هذه البدائل، وفي الأخير يتم اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا.

فالأزمة الدولية قد يصاحبها تهديدات خطيرة للمصالح الوطنية، والتي يقع على صناع القرار حمايتها والدفاع عنها، وهو ما يتطلب اتخاذ قرارات مناسبة، وهو الأمر الذي يكسبه الثقة بالنفس، ويكسبه الاحترام من طرف الآخرين، والإشكالية التي تطرح في مثل هذه المواقف هو عنصر المفاجأة، التي تتسم به الأزمات غالبا، والذي قد ينجم عنه ما يعرف بالصدمة، لذلك على صانع القرار أن يتسم بقدر كبير من الرزانة والهدوء في معالجة الموقف، حيث يجد نفسه مطالب باتخاذ قرارات سريعة وفي وقت محدد، وهو ما يزيد من حجم الضغط النفسي على صانع القرار، حيث أن إدراكه للتهديد الحاصل يجعله في حالة من القلق والتوتر، ويجعله على درجة عالية من اليقظة والتأهب، وذلك لمواجهة الوضع الجديد غير المرغوب فيه، ما يجعله يعمل جاهدا للبحث عن المعلومات بغرض اتخاذ قرارات صائبة[1].

وتعتبر أزمة بالنسبة للمنظمات إذا توافرت على العناصر التالية:

- عنصر التهديد للمنظمة؛
- عنصر المفاجأة؛
- عامل الوقت[2].

ثانيا: مدرسة النسق:

يركز أنصار مدرسة النسق على الهيكل التنظيمي كمنهج لدراسة السياسة الدولية، فالأزمة الدولية حسبهم هي نتيجة حتمية للتفاعلات الموجودة بين الدول، ويعتبر كل من "كينيث بولدنغ"KennethBoulding، "أورانيونغ"Oranyung، "كورال بيرل"CoralPearl، "تشارلز ماكيلاند" Charles McClelland من رواد هذه المدرسة، وقد اهتم هؤلاء بدراسة الأزمة وأثارها على تطور النظام الدولي القائم[3].

---

[1] -Alexander.L.George, "The Impact of Crisis' Induced stress on Decision Making," National Library of Medicine, accessed in01 November, 2020, https://bit.ly/3KP8bNk.

[2] -Mario Coccia,"Critrical Decision in Crisisis Management : RationalStrategies of dicision making," *journal of Economics Library* 08 (2020): P 03.

[1]– غيث سفاح متعب الربيعي، "ماهية الأزمة الدولية، دراسة في الإطار النظري،" *مجلة العلوم السياسية* 42 (2011): 05–06.

وقد عرفها قاموس أكسفورد بأنها: "نقطة تحول في تطور المرض في تطور الحياة في تطور التاريخ..."[1].

كما عرفها بولدينغ بأنها: "نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي أي أن الأزمة الدولية إنما هي أزمات النظام السياسي"[2].

يركز بولدينغ على أزمات النظام السياسي دون غيرها من الأزمات الأخرى على غرار الأزمات المتعلقة بالبيئة مثلا.

ويعرفها يونغ بأنها: "مجموعة من الأحداث السريعة التلاحق التي تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار بالنظام الدولي أو في أي منظمة فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ بحيث تزيد من إمكانات وقوع العنف داخل النظام الدولي"[3]، يركز التعريف على تلك الأحداث التي تؤثر على استقرار النظام الدولي والتي قد تؤدي إلى حدوث العنف.

بحسب مدرسة النسق فأن الأزمة الدولية تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، والذي قد يؤدي إلى إحداث اختلال في ميزان القوى، ما قد يؤدي إلى استخدام العنف، والذي قد ينجم عنه تغيير في طبيعة النظام الدولي القائم[4].

وتتسم الأزمة بحسب مدرسة صنع القرار بالخصائص التالية:

- بوجود موقف يكون على درجة عالية من التهديد للقيم والأهداف والمصالح الحيوية لأطراف الأزمة؛

- تعبر عن موقف يدرك فيه صناع القرار أن الوقت اللازم لصنع القرار محدود[5].

وقد ركزت مدرسة صنع القرار على متغير صنع القرار، ومن دون أن تهتم بتلك التفاعلات التي تحدث بين الأطراف المعنية بالأزمة ودراسة علاقات التنافس والصراع الموجودة فيما بينها، كما يؤكدون على وجود تأثير متبادل بين النظام السياسي الدولي والأزمة.[6]

---

[1]- الربيعي، ماهية الأزمة الدولية، 05-06.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[5]- نفس المرجع.

[5]- المريض والصالحي، إدارة الأزمات الدولية، 42.

[6]- نفس المرجع.

ومن هنا فإن الأزمة الدولية من وجهة نظر أنصار مدرسة النسق، هي نقطة تحول هامة في تطور النظام الدولي العام أو أحد أنظمته الفرعية، مما قد يتولد عنه اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، واحتمال حدوث الحرب من قبل أطراف الأزمة[1].

وبحسب مدرسة النسق فإن هناك علاقة ارتباط ما بين الأزمة الدولية والحرب، ذلك أن الحرب تعبيرا ودليلا واضحا عن وجود تلك الأزمة، مع ربطهم ما بين الأزمة الدولية والمعطيات والأحداث التي تسبق حدوثها، ما يمكن أطراف الأزمة من اتخاذ قرارات حتى قبل اندلاع الحرب، وذلك عن طريق القيام بدراسات مسبقة يتم من خلالها تقييم دقيق للوضع، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح والأهداف والبدائل المتاحة، وفقا لمعطيات عقلانية ومدروسة، بعيدا عن الارتجال أو العشوائية في اتخاذ القرارات، وفي حالة ما إذا اندلعت الأزمة فإنه يتم تنفيذ قرار الحرب، وبالتالي فهم يعتبرون بأن التنافس والصراع الموجود قبل الأزمة، هو السبب في اتخاذ قرار الحرب[2].

بحسب هؤلاء فإن الأزمات الدولية تحدث عندما تكون القوى الكبرى أطرافا مباشرة فيها أو غير مباشرة، وهو ما يؤدي إلى تزايد قوى عدم الاستقرار وزيادة عوامل الصراع في النظام الدولي، وهذا ما قد يكون عاملا مساهما تستغله الدول الكبرى في إظهار قوتها المادية أو استخدامها[3].

ويربط رواد هذه المدرسة بين الأزمة الدولية والنظام الدولي، فهناك علاقة وطيدة لتفاعل ما بين مجموعة من المتغيرات والعوامل والتي تؤدي إلى حدوث الأزمة ونذكر منها:

– أهمية متغيرات النظام الدولي والتي تتعرض للتعديل وفقا لتأثير الأزمة الدولية؛

– وجود عوامل عدم الاستقرار في النظام الدولي قبل الأزمة يقوي احتمال حدوث التغير في النظام الدولي؛

– مدى فاعلية الأساليب داخل النظام الدولي لتسوية الأزمات الكبرى؛

– تأثير أزمات القوى الكبرى يكون أكثر قوة من أزمات الدول الصغرى؛

– قد تؤثر الأزمة الدولية على النظام الإقليمي الفرعي دون النظام الدولي العام[4].

[1]– زاقود، إدارة الأزمات الدولية، 49.

[2]–خليل عرنوس سليمان، "الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2011)، 09، https://bit.ly/3KR352Z.

[3]– نفس المرجع، 10.

[4]– نفس المرجع، 09.

ثالثا–المدرسة التوفيقية:

وهي مدرسة تعمل على التوفيق ما بين مدرستي صنع القرار والنسق، وقد ظهرت على خلفية تلك الانتقادات التي واجهتها كلا المدرستين، ومن أبرز روادها "مايكل برشير" Michael Brachier الذي يعرف الأزمة الدولية انطلاقا من الظروف المصاحبة لها، حيث ركز على أربعة ظروف تكون مرافقة للأزمة وتتمثل في:

1–التغير في الظروف الداخلية؛

2–التغير في الظروف الخارجية؛

3–احتمالية عالية للقيام بأعمال عنف عسكرية؛

4–محدودية الوقت[1].

فالأزمة الدولية وفقا لهذا التعريف فإنها تعبر عن حدوث خللا وتغيرا واضحا في العلاقات الدولية بين أطراف الأزمة، ما ينجر عنه تغير في البيئة الداخلية أو الخارجية، ما يفسح المجال لصانع القرار بإدراك أن هناك تهديد خارجي للقيم والمصالح الحيوية، مع الأخذ في الحسبان محدودية الوقت في الرد، وهو ما يضع صانع القرار أمام تحديات كبيرة لمواجهة التهديد القائم[2].

يعرف "أري أوفري" Ari Overyالأزمة بأنها: "حالة التغير في المحيط الخارجي تدرك في إطار وقت محدود وتستوجب اتخاذ وضع لمواجهة القيم والمصالح القومية"[3].

ويركز كل من "برشير" و"أري أفوري" على وجود أربعة عناصر للأزمة:

– تهديد قيم ومصالح النظم السياسية؛

–إمكانية تغيير العلاقات في المستقبل بين أطراف الأزمة؛

– الوقت محدود جدا؛

– صعوبة اتخاذ القرار.[4]

المطلب الثاني: أساليب ووسائل واستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية

هناك العديد من الأساليب والوسائل والاستراتيجيات التي يتم إتباعها في إدارة الأزمات الدولية بغرض التحكم فيها، حيث تتنوع وتتعدد هذه الأساليب والوسائل والاستراتيجيات، بحسب نوع وطبيعة

---

[1]– الزبيدي، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

الأزمة والأسباب والعوامل المؤدية لها، كما أنها قد تتعلق بصانع القرار في حد ذاته انطلاقا من تصوراته وإدراكه للأزمة، وطريقته في التعامل معها.

الفرع الأول: أساليب إدارة الأزمات الدولية:

هناك نوعان من الأساليب التي يمكن ذكرها وتتمثل في:

أولا: الأساليب التقليدية لإدارة الأزمة:

توجد العديد من الأساليب التي تستخدمها المنظمات لإدارة الأزمات، ومن بين هذه الأساليب:

1-أسلوب إنكار الأزمة: حيث تعمل المنظمة على إنكار الأزمة تماما وعدم الاعتراف بوجودها، مع إقرارها بأنها توجد في وضع عادي، مركزة على ما تم انجازه وتحقيقه ولا يمكن لأحد نكرانه، وذلك مستخدمة في ذلك التعتيم الإعلامي كأسلوب لإنكار الأزمة وأسبابها ونتائجها وتداعياتها وانعكاساتها على المنظمة[1].

2-أسلوب كبت الأزمة: من خلال هذا الأسلوب تقوم المنظمة بالتضييق على قوى الأزمة، في محاولة منها للحيلولة دون تفاقمها، بالإضافة إلى العمل على إضعاف الأزمة، بهدف التخلص منها بشكل نهائي ودائم[2].

3-أسلوب بخس الأزمة: حيث تلجأ المنظمة للتقليل من الأزمة وتداعياتها، فعلى الرغم من اعتراف المنظمة بوجودها لكنها لا تعطي لها أهمية بالغة، وتعتبرها مجرد حدث عارض لا يؤثر على سير المنظمة[3].

4-أسلوب تنفيس الأزمة: يكون التنفيس على الأزمة من خلال العمل على إثارة قضايا فرعية أو جزئية، بغرض إشغال الآخرين ولفت الأنظار عن الأزمة الحقيقية[4].

5-أسلوب تشكيل لجنة لبحث الأزمة: تعمل المنظمة على تشكيل لجنة بغرض الحصول على المعلومات الكافية حول الأزمة، بغرض معرفة حقيقتها[5].

---

[1]- ندى علي، "أساليب إدارة الأزمات ونماذجها،" شبكة النبأ المعلوماتية، أطلع عليه بتاريخ 12 ماي، 2020، https://bit.ly/409aX4A.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

[5]- نفس المرجع.

6-أسلوب إخماد الأزمة: تتخذه المنظمة في حالة ما إذا أحست بأن هناك درجة كبيرة من الخطر، والذي قد يؤدي بها إلى الانهيار التام، هذا ما يجعل المنظمة قد تلجأ لاستخدام العنف الشديد اتجاه قوى الأزمة، وبذلك تبتعد المنظمة على الجوانب الإنسانية في معالجة الأزمة[1].

7-أسلوب تفريغ الأزمة: تقوم المنظمة بإضعاف الأزمة وإفراغها من محتواها، وذلك باللجوء إلى تقسيم وتجزئة الأزمة إلى أزمات فرعية، بغرض الحد منها وإزالة قوتها وحدتها، معتمدة على التفاوض ويكون ذلك عبر تحديد أهداف ومصالح كل طرف وأخذها في الحسبان[2].

8-أسلوب عزل قوى الأزمة: تقوم المنظمة على عزل كلي أو شبه كلي لقوى الأزمة، من خلال وضع عراقيل وعوائق في طريق الأزمة، وقد تكون هذه العوائق إدارية، مالية، اقتصادية أو قانونية ما يؤثر في قوى الأزمة، وبالتالي انحسارها وتراجعها وأفولها[3].

9-أسلوب النعامة (الهروب): تتسم الأزمة بالصعوبة والتعقيد لأنها تكون متطورة وديناميكية، مما يؤدي إلى الغموض الشديد، وهو ما يجعل صانع القرار في حيرة من أمره، ويكون غير قادر على التعامل معها بشكل صحيح[4].

ويأخذ الهروب عدة أشكال:

أ-**الهروب المباشر:** ويتم عند الاعتراف بعدم القدرة على مواجهة الأزمة مع الاستعداد لتحمل تبعات ونتائج هذا الهروب؛

ب-**الهروب غير المباشر:** ويتم من خلاله اصطناع مواقف بغرض إبعاد القائد أو صانع القرار عن مسرح الأحداث أثناء الأزمة؛

ج-**التنصل من الأزمة:** وذلك بإلقاء المسؤولية على الآخرين، والتوجه نحو تبرير المواقف التي أدت إلى حدوث الأزمة؛

د-**التركيز على جانب آخر:** حيث يتم التركيز على جانب آخر من الموضوع، وليس على صميم الأزمة؛

هـ-**الإسقاط:** ويتم من خلالها التركيز على ما يوجد في الآخرين من عيوب أو تقصير في القيام بأعمالهم؛

---

[1]- علي، "أساليب إدارة الأزمات ونماذجها.

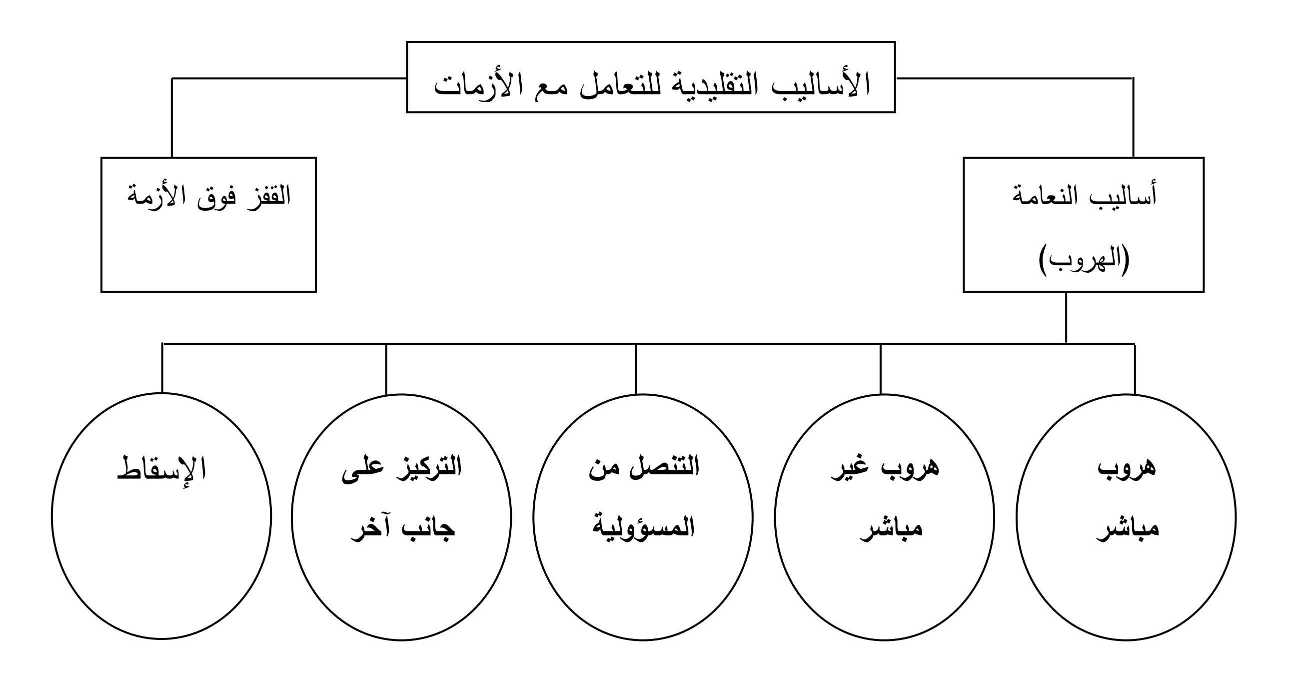
[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- سليم بطرس جلدة، *الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات* (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)، 84.

و-**القفز على الأزمة:** ويتم من خلالها التظاهر بأنه قد تم السيطرة على الأزمة، وذلك عن طريق تجاهل العوامل الجديدة والأكثر غموضا[1].

شكل رقم 06: الأساليب التقليدية للتعامل مع الأزمة



المصدر: سليم بطرس جلدة، *الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات* (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)،86.

ثانيا-الأسلوب العلمي لمواجهة الأزمات:

وتستخدم هذه الأساليب للتعامل مع الأزمات بطريقة علمية وبفعالية وكفاءة، وذلك عبر الخطوات التالية:

1- دراسة لأبعاد وتداعيات الأزمة وتقدير الموقف وذلك من خلال تحديد القوى التي أدت إلى الأزمة وما يترتب عنها من نتائج وأثار؛

2- دراسة الأزمة وتحليل الموقف من مختلف الجوانب، وذلك للتعرف على المصالح والأهداف الكامنة وغير الظاهرة، وذلك بغرض التوصل إلى حلول مناسبة للأزمة، مع القيام بدراسة وتحليل لنقاط القوة والضعف للأزمة، والوقوف على أثار وتداعيات الأزمة في حالة استمرارها؛

3-التخطيط العلمي المدروس والمتكامل للأزمة، يتم من خلالها وضع البرامج والإجراءات الكفيلة لمعالجة الأزمة، وذلك بتجنيد كافة الموارد المادية والبشرية والطاقات والقوى، مع تحديد التوقيت المناسب لبدء تنفيذ تلك الخطة؛

[1]- جلدة، الاستراتيجيات الحديثة، 84-85.

4-التدخل العقلاني لمعالجة الأزمة ويكون عبر اتخاذ إجراءات سريعة ذات طابع استعجالي، وذلك بهدف التحكم في الأزمة منذ البداية، والتي تستدعي اتخاذ قرارات فورية وناجعة، ويكون ذلك عبر فهم الأزمة وما يترتب عنها، وبالتالي التصرف بعقلانية معها[1].

فالأسلوب العلمي لمواجهة الأزمات يعتمد على ثلاثة أنواع من الدراسات:

1-الدراسات المبدئية لأبعاد الأزمة:

وتهدف الدراسة إلى:

- تحديد الأسباب التي أدت إلى الموقف؛
- تحديد القوى المؤيدة والمعارضة؛
- ترتيب العوامل المشتركة والمؤثرة حسب درجة خطورتها؛
- تحديد المدى الذي وصل إليه الموقف؛
- تحديد نقطة البداية للمواجهة[2].

2-الدراسة التحليلية للأزمة:

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التمييز ما بين الظواهر والأسباب؛
- التأكد التام من الأسباب؛
- دور المكون البشري في ظهور الأزمة؛
- دور المكون الطبيعي (العوامل الطبيعية)؛
- دور المكون الصناعي أو التكنولوجي؛
- عدد العناصر المشتركة في صناعة الأزمة؛
- المرحلة التي بلغتها دورة حياة الأزمة[3].

3-التخطيط للمواجهة والتفاعل مع الأزمة:

وتحدد خطة المواجهة ما يلي:

أ-الاستعداد للمواجهة:

وتتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات:

---

[1]- الرويلي، إدارة الأزمات، 34-35.

[2]- جلدة، الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات، 87.

[3] - نفس المرجع.

- ضبط وترتيب الإجراءات الواجب القيام بها بهدف التقليل من الخسائر؛
- ضبط نوع المساعدات التي تحتاجها من الآخرين؛
- إسداء التوصيات والتحذيرات اللازمة للأفراد المشاركين في المواجهة؛
- إعادة هيكلة الموارد البشرية والفنية المتوفرة بهدف تحديد المهام والمسؤوليات؛
- تنظيم عمليات الاتصال داخليا وخارجيا[1].

ب-التخطيط للتعامل مع الأزمة:

وتهدف إلى:

- السيطرة على الموقف؛
- تقليل الخسائر؛
- معالجة الآثار الناجمة عن الأزمة؛
- تطوير الأداء العملي بشكل أفضل؛
- توجيه الموقف إلى المسار الصحيح؛
- استخدام أنظمة وقاية للتصدي الأزمات[2].

فالطرق الحديثة تعتمد على:

- احتواء الأزمة؛
- تشكيل فريق عمل من الخبراء والمتخصصين؛
- التعامل بطريقة ديمقراطية مع الأزمات؛
- تفريغ الأزمة[3].

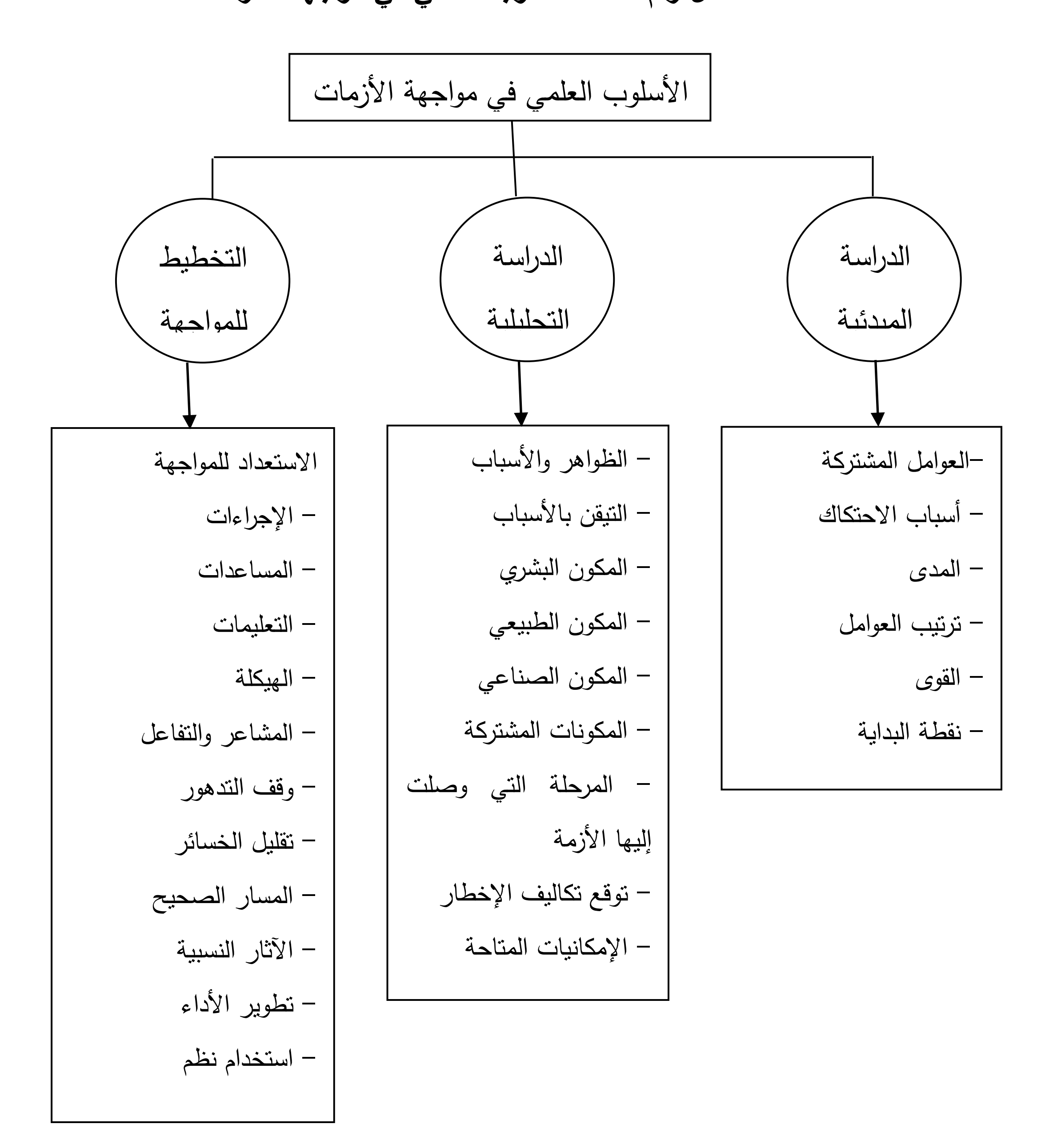
[1]- جلدة، الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات، 88.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

ويمكن تمثيل الأسلوب العلمي في مواجهة الأزمات وفقا للشكل الموالي:

شكل رقم 07: الأسلوب العلمي في مواجهة الأزمات



المصدر: سليم بطرس جلدة، *الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات* (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)، 91.

الفرع الثاني: وسائل إدارة الأزمات الدولية

توجد العديد من الأدوات والوسائل لإدارة الأزمات الدولية نذكر منها:

1-الوسائل الضاغطة:

وتستخدم للضغط على الطرف على غرار الحصار البحري، أو توجيه ضربات عسكرية محدودة ضد بعض أهداف الخصم، كما يمكن أن تكون على شكل مواقف متصلبة وغيرها[1].

2-الأدوات الاتصالية:

وتكون في شكل رسائل للطرف الأخر، قد تأخذ شكل تهديد فعلي، لكن من دون تصعيد[2].

وتوجد العديد من الوسائل والأساليب التي تستخدم لإدارة الأزمات الدولية، فهناك الوسائل السياسية على غرار الوساطة والمفاوضات والمساعي الحميدة والتوفيق والتحقيق، كما يمكن في بعض الحالات عرض النزاع على المنظمات الدولية أو الإقليمية، أو تلك المتمثلة في الوسائل القانونية على غرار التحكيم والقضاء الدولي، بالإضافة إلى الوسائل القهرية التي تقوم على الإكراه والإجبار كما هو الحال بالنسبة للضغوط الاقتصادية والسياسية والأعمال عسكرية[3].

فالمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تقضي بأن: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".[4] ولقد نصت المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق على ما يجب على أطراف النزاع: "أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارهم".[5]

كما نص الميثاق على وجوب عرض النزاع إذا استعصى حله بإحدى الوسائل التي تم ذكرها سابقا على الأمم المتحدة[6].

ومن أهم الاتفاقيات اتفاقية "لاهاي" الأولى سنة 1907لإقرار السلام، التي تضمنت الوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتحكيم، في حين أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ركز على

[1]– الزبيدي، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية.

[2]– نفس المرجع.

[3]–ادريس لكريني، *إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات* (عمان: المركز العربي للدراسات السياسية، 2010)، 09.

[4]–نفس المرجع.

[5] –نفس المرجع، 27.

[6]– نفس المرجع.

الجوانب القضائية، وكذلك تناولت معاهد التحكيم العامة المبرمة في "جينيف" سنة 1928 موضوع التوفيق وتطرقت للقضاء والتحكيم[1].

3-الوسائل الدبلوماسية:

وتعتبر من أهم الوسائل في إدارة الأزمات الدولية، حيث تمنح صانع القرار مجموعة من البدائل والخيارات، بهدف الوصول إلى حلول سلمية أو توافقية للأزمة، وبالتالي تجنب المواجهة العسكرية، وتتمثل تلك الوسائل في المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق والتوفيق، كما يمكن عرض الأزمة على المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية[2].

فالدبلوماسية من أهم الوسائل المستخدمة في حالة السلم، وتعرف بأنها: "عملية التمثيل والتفاوض بين الأطراف من خلال إدارتهم لعلاقاتهم البينية، كما يعتبر التفاوض أفضل الطرق الدبلوماسية لتقريب وجهات النظر والتخفيف من وطأة الأزمة، للتوصل إلى تفاهمات وترتيبات تؤدي الغرض المطلوب على اعتبار أن عدم اللجوء إلى التفاوض من شأنه أن يؤدي إلى الاحتقان، وقد تلجأ الأطراف المتنازعة إلى استخدام وسائل القوة والعنف"[3]، ومن خلال هذا التعريف فان الدبلوماسية تركز على التفاوض كوسيلة هامة، لإحداث التقارب في وجهات النظر، ما يؤدي في الأخير إلى التوصل إلى تفاهمات بينية ترضي طرفي أو أطراف الأزمة.

ومن التعريفات التي تحقق التوافق والإجماع بين مجموعة من الباحثين تتمثل في أن عملية التفاوض هي: " العملية التي من خلالها تنحو التوجهات والأفكار والآراء المتعارضة لأطراف الصراع، إلى التغيير في اتجاه التقارب، بما يهيئ لزيادة احتمالات الوصول إلى نتائج ترضي جميع الأطراف"[4].

لقد ركز التعريف على عملية التفاوض التي تعتمد بالأساس على إحداث التغيير في الآراء والأفكار ووجهات النظر ما يؤدي إلى تحقيق التوافق والرضى بين مختلف الأطراف.

فعملية التفاوض تمر بمراحل هامة بدءا بمرحلة الاستكشاف Explorartion مرورا بمرحلة تقديم العروض والاقتراحات Bidding، ثم مرحلة المساومة Bargaining والتوصل إلى اتفاق أو تسوية Setting وصولا إلى مرحلة إقرار الاتفاق Retifiging[5].

---

[1]– لكريني، *إدارة الأزمات في عالم متغير*، 09.

[2]– زاقود، إدارة الأزمات الدولية، 130-131.

[3]– نهاد مكرم، "الأزمات بين الماهية والإدارة،" أطلع عليه بتاريخ 31 أكتوبر، 2020، https://bit.ly/43kTfhj.

[4]– نفس المرجع.

[5] – مكرم، الأزمات بين الماهية والإدارة.

فالتفاوض يرتكز بالأساس على المساومة، والقائمة على عدة متغيرات التي ترتبط بالقوة والمصالح والقيم والخطر والقدرة على الفهم والإدراك، مع استخدام تكتيكات معينة، بغرض إحداث تغيير في البدائل والخيارات والحوافز بالنسبة للأطراف المتنازعة، كما قد يعقبها لتلويح بإمكانية استخدام القوة في حالة ما إذا لم تسر الأمور على نحو مقبول، وذلك كدعم لموقف المفاوض بغرض تحقيق الهدف من عملية التفاوض[1].

وتعتبر الدبلوماسية الوقائية من أهم الوسائل، باعتبارها وسيلة فعالة للوقاية والإنذار المبكر، يتم من خلالها التصدي للأزمات بفعالية ونجاعة، وبحسب الدكتور " قدري حنفي" فإن: "الدبلوماسية الوقائية Preventive تقتضي تطوير ثقافة الوقاية Culture of Prevention والتي تعتبر من مواصفات الدبلوماسي المعاصر والذي يتوجب عليه أن يكون على دراية كبيرة بها، إضافة إلى اتصافه باليقظة والحس الدبلوماسي للتوصل إلى استشعار ما ينذر بحدوث الأزمة"[2].

وهناك عدة أمور يتوجب على المفاوض مراعاتها خاصة في المواقف الصعبة وتتمثل في:

- استخدام تكتيكات واستراتيجيات، للكشف عن المصالح غير المعلنة؛
- تبني دور المفاوض كوسيط؛
- الابتعاد عن تهديد القيم التي يعتنقها المفاوض الآخر؛
- البحث والتعرف على القيم الدافعة للطرف الآخر؛
- لا تتجاهل دور المصالح في توليد المطالب الجديدة؛
- تفهم قيم الطرف الآخر كسبب لدوافعه (لمصالحه)؛
- حاول البحث عن خيارات جديدة؛
- حاول الوصول إلى اتفاقية بخصوص القضايا المحورية، باستخدام الخيارات الجيدة، التي تتوافق ومصالح كل طرف؛
- لا تهاجم قيم المفاوض الآخر
- لا تفضل الرضا بالفشل المتبادل على النهاية الناجحة لكل النزاع؛
- عدم الرفض الفوري للمحاولات التي من شأنها الكشف الخيارات والبدائل الجديدة[3].

---

[1]– مكرم، الأزمات بين الماهية والإدارة.

[2]– نفس المرجع.

[3]– جلدة، الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات، 144.

وهي نقاط هامة إذا ما أحسن المفاوض استخدامها والإلمام بها، حيث أن نجاحه يتوقف على مدى قدرته على استخدام استراتيجيات وتكتيكات معينة إضافة إلى ما يمتلكه من تجارب وخبرات وسعة الاطلاع بالإضافة إلى المعلومات هامة ومعرفته بخبايا الأمور والقدرة على التكيف مع المستجدات والمواقف الصعبة.

ومن صفات المفاوض الناجح هو أن يتوفر على ثلاث قدرات:

- **القدرات الفكرية:** وتتمثل في القدرة على التفكير والتحليل العقلاني للأمور؛
- **القدرة الإنسانية:** وتتمثل في حسن التعامل مع الأخرين، والقدرة على معرفة طبائع ومزاج المفاوضين وغيرها؛
- **القدرات الفنية:** وتتعلق بفهم وإدراك هدف واستراتيجية التفاوض[1].

وعلى هذا الأساس يخضع المفاوضين قبل مباشرة مهامهم إلى مجموعة من الاختبارات النفسية (السيكولوجية)، وذلك بغرض الكشف عن قدراتهم وإمكانياتهم ومؤهلاتهم، التي تجعلهم قادرين على التوفيق في أداء مهامهم، وتتجلى في اختبار الذكاء والقدرات والمهارات والميولات والاستعدادات، كما يتعرضون لاختبارات تخص القيم والمفاهيم الشخصية التي يعتنقونها ويؤمنون بها[2].

4–الوسائل العسكرية:

وتستخدم هذه الوسائل للردع عبر الأساليب التالية:

- التعبئة الداخلية والشاملة للجيش؛
- حشد القوات العسكرية على الحدود؛
- عقد تحالفات عسكرية؛
- فرض أنواع متعددة من الحصار؛
- عقد صفقات للتسلح العسكري؛
- المناورات العسكرية؛
- إنتاج أسلحة جديدة[3].

---

[1]– كمال حماد، "إدارة الأزمات (الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للأزمات نموذجا) ،" الدفاع الوطني اللبناني أطلع عليه بتاريخ، 01 نوفمبر،2020، https://bit.ly/41gB9eZ.

[2]– نفس المرجع.

[3]– الزبيدي، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية.

5-الوسائل الاقتصادية:

ويجب أن تكون معقولة وغير مكلفة، حتى لا تعود بالضرر الكبير على اقتصاديات الدول وعلى معيشة الأفراد، ومن بين هذه الوسائل:

- احتكار الأسواق؛
- المقاطعة الاقتصادية للسلع؛
- إلغاء الاستثمارات وسحب الأرصدة البنكية؛
- طرد العمال ورعايا الدولة الخصم؛
- تجميد الديون أو المطالبة بها؛
- وقف المساعدات الاقتصادية؛
- تقديم المساعدات الاقتصادية؛
- تقديم مساعدات للطرف الآخر[1].

6-الوسائل الاستخباراتية:

تقوم على مبدأ السرية، وفي الأمور التي يصعب تحقيقها، عن طريق أدوات أخرى، وقد تشتمل على الأدوار التالية:

- التأثير في الاتجاهات أو التيارات المعارضة؛
- إضعاف قدرات الخصم اقتصاديا، معنويا، عسكريا وغيرها؛
- تخريب أو تدمير لأهداف ومنشآت حيوية للطرف المضاد؛
- تحقيق الاتصال مع دولة أو منظمة أو جماعة، مع تقديم معلومات استخباراتية مطلقة أو مبالغ فيها[2].

7-الوسائل النفسية:

من خلالها يتم التأثير في معنويات واتجاهات وعقائد وعواطف الآخرين، بهدف تحقيق أهداف سياسية، وهو ما يطلق عليه بالحرب النفسية، والذي تلعب فيه القنوات الإعلامية والدعاية دورا كبيرا، لاسيما مع التطور العلمي والتكنولوجي، وتطور وسائل الإعلام والاتصال، والتي يتم استخدامها بهدف توجيه الرأي العام نحو مسألة معنية أو أبعاده عنها.[3]

---

[1]- الزبيدي، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية.

[2]- نفس المرجع

[3]- نفس المرجع.

إن الأساليب غير المباشرة تسمح بالتدرج والتي تتسم بالشمولية والتنوع، والتي يتم من خلالها استخدام مبادئ التعامل مع الأزمات ميدانيا، ومن هذه المبادئ:

1- **التدرجية:** وتعتمد على مبدأ التدرج في التعامل مع الأزمات، وذلك من دون لفت انتباه الطرف الأخر، حيث يتم العمل على الامتصاص التدريجي لتفاعلات الأزمة[1].

2- **التلازم والتتابع:** يتم معالجة الأزمة بشكل متلازم ومتتابع بفعالية وسرعة، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل والأدوات، وذلك لمواجهة الأزمة والحيلولة دون تطورها أو تفاقمها[2].

3- **التناسق والاتساق:** يتطلب هذا النوع من الأزمات التناسق والاتساق، حيث يستخدم فيه صانع القرار القدرة على استخدام مجموعة متكاملة من الأدوات، حيث تشكل كتلة قوية ومتينة يصعب على صانعي الأزمة اختراقها[3].

4- **التغطية والخداع:** عندما تكون المعلومات غير متوفرة بشكل كاف، يلجأ صانع القرار إلى ربح الوقت أكثر، ريثما تتوفر لديه المعلومات الكافية، والتي تمكنه من المعالجة الصحيحة للأزمة، وتتبع مسارها ما يجعله يسيطر عليها في النهاية[4].

الفرع الثالث: استراتيجيات إدارة الأزمات

هناك العديد من الاستراتيجيات التي يتم استخدامها لإدارة الأزمات الدولية، وفي هذا الخصوص اقترح "تشارلز أوسجود" Charles Osgood إستراتيجية معينة لتهدئة الصراعات القوية، حيث يتوجب على أي حكومة ترغب في تهدئة صراع ما أن تقدم تنازلات معينة، وهو ما قد يفسح المجال لأن تسود علاقات التسامح والتعاون المتبادل، وقد يؤدي في النهاية إلى حصول الصداقة، وبالتالي زوال عوامل الصراع نهائيا[5].

وبحسب طبيعة وشدة الأزمة الدولية، يتحدد نوع الإستراتيجيات المستخدمة، أو التي يتم اعتمادها من طرف أعضاء المجتمع الدولي، وفيما يلي نستعرض تلك الإستراتيجيات والمتمثلة في:

1- إستراتيجية التجزئة:

وتعتمد هذه الإستراتيجية على دراسة معمقة للعوامل والقوى المؤثرة في الأزمة، والعلاقات الموجودة بينها، وتركز هذه الإستراتيجية على:

---

[1]- عدنان زهران، *إدارة الأزمات والصراعات الدولية* (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، 89.

[2] – نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع، 90.

[5]- زقود، إدارة الأزمات الدولية، 98.

–ضرب وتجزئة الروابط والعلاقات المجمعة للأزمة؛

– تحويل العناصر المتحدة إلى عناصر متعارضة، وذلك عبر تكتيكات معينة بهدف خلق نوع من التعارض في المصالح بين القوى المؤثرة في الأزمة[1].

2–إستراتيجية إجهاض الفكر الصانع للأزمة:

وذلك بالتأثير في الفكر المؤدي للأزمة وإضعافه عبر تكتيكات معينة على نحو يؤدي إلى:

– التقرب من بعض الفئات المرتبطة بشكل ضعيف بالفكر والتحالف معها؛

–التشكيك في العناصر المكونة للفكر؛

– التضامن مع الفكر الذي يقود إلى الأزمة، ثم التخلي عنه وإحداث الانقسام[2].

3–إستراتيجية دفع الأزمة إلى الأمام:

وذلك من خلال دفع القوى المشاركة في صناعة الأزمة، إلى **إبراز** الخلافات بينهم وذلك عبر تكتيكات تقوم على ما يلي:

– تسريب معلومات خاطئة عن انهيارات حدثت نتيجة لحدوث الأزمة؛

–التظاهر بعدم القدرة على المقاومة؛

–– تقديم تنازلات تكتيكية، لتكون مصدرا للصراع[3].

4–إستراتيجية تغيير المسار:

وتستخدم في التعامل مع الأزمات القوية والحادة التي يصعب الوقوف أمامها، ويتم مسايرتها ومجاراتها ومن ثم تغيير مسارها الطبيعي، وتحويلها إلى مسارات بعيدة عن اتجاه الأزمة، أما التكتيك المستخدم في إستراتيجية تغيير مسار الأزمة فيشتمل على ما يلي:

– محاولة إبطاء سرعة العاصفة؛

–الانحناء للعاصفة؛

– أحكام السيطرة على اتجاه الأزمة؛

– التوجه بالأزمة الناتجة إلى مسارات فرعية؛

– تصدير الأزمة لخارج المجال الأزموي؛

– استثمار نتائج الأزمة بشكلها الجديد لتعويض الخسائر السابقة[4].

---

[1]– جلدة، الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات، 95.

[2]– نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

5-إستراتيجية التنظيم:

وتعتمد هذه الإستراتيجية على العديد من الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمة حسب طبيعة الموقف والظروف التي تعيشها المنظمة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **إستراتيجية إبقاء الوضع على ما هو عليه:** وتعرف بإستراتيجية الاستقرار، حيث تتسم بيئة عمل المنظمة بالاستقرار النسبي، حيث أن المنظمة يتسم أداءها بعنصري الرضى والتنافس بدرجة كافية، ما يساعدها على الاستمرار[1].

ب-**إستراتيجية النمو البطيء:** تعمل المنظمة على التطور لكن بوتيرة بطيئة نوعا ما،هذا ما يساعدها على المحافظة على توازنها واستمرارها، أخذة بعين الاعتبار تلك التغيرات التي تحدث سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة[2].

ج- **الإستراتيجية الانكماشية:** وتركز على الرفع من الكفاءة الداخلية للمنظمة، لاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية[3].

د-**إستراتيجية المنظمة الأسيرة:** وتتخذها المنظمة في حالة ما إذا أرادت تخفيض حجم أعمالها أو تخفيض تكلفة العمالة لديها[4].

هـ-**إستراتيجية التخلص:** فالمنظمة وفقا لهذه الإستراتيجية تستبعد جزء من أنشطتها، وذلك بغرض زيادة فعالية أداء أحد وحدات الأعمال الإستراتيجية التابعة للمنظمة[5].

و-**إستراتيجية التصفية:** ويحدث ذلك عند غلق المنظمة وبيع أصولها ويدل على الفشل في إدارة المنظمة[6].

ويمكن إجمالا أن نميز ما بين إستراتيجيتين أساسيتين يتم استخدامهما في إدارة الأزمات الدولية:

1- **الاستراتيجيات الهجومية:** ويتم اللجوء لاستخدام هذا النوع بغرض تغيير الوضع القائم، وتستخدم فيها أساليب تهديدية، ويندرج تحت هذه الاستراتيجيات:

-إستراتيجية الابتزاز التهديدي؛

- إستراتيجية الضغط المحكوم؛

---

[1]-مليكة مرباح وناصر قاسيمي، *استراتيجيه إدارة الأزمات وفعالية التسيير دراسة نظرية وتطبيقية* (مصر: دار الكتاب الحديث، 2011)، 129.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع، 30.

[5]- نفس المرجع.

[6]- نفس المرجع.

– إستراتيجية جس النبض المحدود؛

– استراتيجيات الإشكالات البطيئة أو الاستنزاف البطيء[1].

وهناك من هذه الإستراتيجية ما يطلق عليه "ميشال كروزيه" Michel Crozier و"فيدبرك" VidPools بالإستراتيجية الاستثمارية، كما هو الحال بالنسبة للترقيات، أو الحصول على مكافآت، كالحصول على ترقيات مهنية للإطارات مثلا[2].

2- الاستراتيجيات الدفاعية:

وهي استراتيجيات تستخدم في حالة الدفاع ومقاومة الطرف الأخر أو المهاجم، الذي يحاول تغيير الوضع القائم بوضع أخر يريده هو، ويمكن أن نستعرض سبع استراتيجيات فرعية تشمل هذا النوع وتتمثل في:

– إستراتيجية التصعد المحدود؛

–إستراتيجية دبلوماسية القهر والإجبار؛

– إستراتيجية اختبار القدرات؛

– إستراتيجية الخطوة خطوة؛

– إستراتيجيةنقل التعهد والحزم؛

– إستراتيجية رسم الخط؛

– إستراتيجية شراء الوقت[3].

المطلب الثالث: إدارة المنظمات الدولية للأزمات الدولية: دراسة في المفهوم والمداخل

تعمل المنظمات الدولية على إدارة الأزمات الدولية التحكم فيها وعدم تفاقمها، انطلاقا من تتبع سيرورتها ومسارها، وذلك في محاولة منها لفهمها وتحليلها، انطلاقا من معرفة أسبابها والعوامل المؤدية لها.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الدولية:

الإدارة الدولية تقوم على مجموعة من الأسس والقواعد والمرتكزات، التي تجعلها تقوم بوظائفها وتؤدي مهامها، وذلك بحسب الأهداف المرسومة والقوانين المعمول بها والتوجهات المبدئية للمنظمة الدولية.

---

[1]– زاقود، إدارة الأزمات الدولية، 98–99.

[2]– مرباح وقاسمي، إستراتيجية إدارة الأزمات، 132.

[3]– زاقود، إدارة الأزمات الدولية، 98–101.

أولا: مفهوم الإدارة:

كلمة الإدارة Administration مشتقة من أصل لاتيني to ministeraret وتعني "الخدمة" to serve ذلك أن الذي يعمل بالإدارة يقوم على خدمة الآخرين، وتعبر كلمة Administration في التطبيق الأمريكي عن الإدارة العليا، وكلمة Management عن الإدارة التنفيذية في المستويات الوسطى والدنيا، في حين تعبر كلمة Administration في التطبيق البريطاني والأوروبي عن الإدارة في المستويات الدنيا[1].

فالعملية الإدارية تتضمن تلك الجهود الجماعية أو الجهود المشتركة، والتي تتحقق في منظمة من المنظمات، ويكون ذلك عن طريق تنسيق وتوجيه الجهود داخل المنظمة، لتحقيق الأهداف المرجوة، بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمتوفرة التي تحوزها المنظمة[2].

ويوجد هناك اختلاف ما بين منظري الإدارة في تحديد مفهومها، فالبعض يرى بأن العملية الإدارية تقوم على العديد من المرتكزات، التي تتعلق بالتنظيم والتخطيط والتوجيه والرقابة، ويضيف إليها البعض الأخر تنمية قدرات الإداريين وتدريبهم والعلاقات العامة والاتصالات وشؤون إدارة[3].

وفي هذا الصدد فإن "الوتر جيلك" قد جمع مفهوم الإدارة في الكلمة POSDCORB والتي تعني التخطيط lannig والتنظيم Organization والأفراد Staffing والتوجيه Directing والتنسيق Co-Ordnating والتقرير Reporting والميزانية Budging[4] .

ومن التعاريف الشاملة للإدارة هي: "التنسيق الفعال للموارد المتاحة من خلال العلميات المتكاملة التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وذلك لتحقيق أهداف العمل الجماعي".[5]

وتقوم المنظمة على مجموعة من الأسس نذكر منها:

1-الهيكل التنظيمي:

وهي الطريقة التي يتم من خلالها توزيع المهام والمسؤوليات على الموظف، للقيام بالمهام المسندة إليه، مع توزيع سلطة اتخاذ القرار داخل المنظمة، وذلك بغرض تنسيق الجهود من أجل تحقيق وإنجاز

---

[1]- محمد نصر مهنا، الإدارة العامة الحديثة، *تحليل لخبرات مجموعة مختارة من الدول* (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998)، 25.

[2]- نفس المرجع، 27

[3]- نفس المرجع، 34

[4]- نفس المرجع، 34، 35.

[5]- محمد سرور الحريري، *الإدارية العالمية للمنظمات* (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع الأردن، 2016)، 20.

المهمات المطلوبة والمراد تحقيقها ولها أشكال مختلفة: الهيكل التنظيمي البسيط، الهيكل التنظيمي حسب الوظائف، الهيكل التنظيمي متعدد الأقسام، هيكل المصفوفة[1].

2-الثقافة التنظيمية:

وتتمثل في مجموعة القيم والأعراف والمعتقدات، السائدة داخل المنظمة، وهذه الثقافة هي التي توجه سلوكيات وقرارات أعضاء المنظمة، ويتحدد من خلالها مدى نجاح المنظمة من عدمه، على اعتبار أن ثقافة المنظمة يمكن أن تكون عامل قوة ودفع، نحو تحقيق الأهداف المرجوة أو الجودة في الأداء، كما يمكن أن تكون عامل ضعف، يساهم في عرقلة أداء المنظمة يمنع تطورها وتقدمها وازدهارها[2].

3-الموارد المتاحة:

وهي مختلف الموارد التي تتوفر عليها المنظمة أو تحوز عليها من موارد مالية وبشرية وتكنولوجية والأنظمة الإدارية المختلفة وغيرها[3].

فالإدارة بذلك هي عملية التنسيق بين جميع عوامل الإنتاج البشرية وغير البشرية، وتعتمد على التخطيط، التنظيم والقيادة، الإشراف والرقابة، حتى يتم تحقيق الهدف المنشود، فالإدارة بذلك هي وظيفة تنفيذ الأشياء عن طريق الأشخاص.[4]

التعريف الإجرائي لمفهوم الإدارة:

الإدارة هي ذلك العمل المنظم والهادف الذي تسعى من خلاله المؤسسة، أو المنظمة، العمل بفعالية وكفاءة لبلوغ أهداف محددة، وفقا للإمكانيات المتوفرة، بغرض الحصول على الموارد المتاحة معتمدة في ذلك على أساليب ووسائل معينة.

ثانيا: تعريف الإدارة الدولية: ويقصد بالإدارة الدولية إدارة المنظمات ذات الصفة الدولية، والتي لا تتبع أيا من الحكومات التي تعمل بها، على غرار الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها، وغيرها، وتستخدم المنظمات الدولية إمكانيات متعددة، بغرض تحقيق الأهداف المنشودة والواردة في مواثيقها، وذلك من أجل خدمة المجتمع العالمي، والعمل على تطوره واستقراره، وذلك بالاعتماد على ما تمتلكه من موارد وإمكانيات مادية وبشرية، وبالتالي تكون بحاجة إلى تخطيط وتنظيم وإشراف ورقابة وغيرها، وما يميز عن الإدارة العامة هو اتساع رقعة نشاط هذا النوع من المنظمات، ما يمنحها طابعا

---

[1]- سوما علي سليظين، "الإدارة الإستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال -دراسة ميدانية على المنظمات الصناعية العامة في الساحل السوري-" (مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، 2007)، 46.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- الحريري، الإدارية العالمية للمنظمات، 20.

مميزا يجعلها مختلفة تماما عن باقي الإدارات الأخرى، لاسيما من ناحية المعايير التي تعمل بها ومن أجل تحقيقها على نطاق واسع[1].

فدراسة الإدارة الدولية هي بداية عملية تسعى لتطوير وتنمية مهارات المديرين الدوليين، ومدهم بالخبرة والمعرفة اللازمة والضرورية لإدارة المنظمات والشركات العالمية، ذلك أنه وفي غالب الأحيان ما تكون الدراسات الأكاديمية الجامعية غير كافية للحصول على تلك المعارف والخبرات، لفهم الإدارة الدولية للأعمال[2].

وما يجعل الإدارة الدولية مختلف عن باقي الإدارات العامة الأخرى، هو ذلك الاختلاف ما بين الموظفين الدوليين، والذين يأتون من بلدان مختلفة، ويتمايزون في الخبرات والثقافات واللغات ويعملون في مناطق متعددة بعيدا عن أوطانهم، وهو ما يتطلب من الموظف الدولي التكيف مع الواقع الجديد، والتي تستدعي ضرورة التكفل بهم وبعائلتهم، بغرض توفير كل الظروف المواتية للموظف الدولي[3].

كما أن هناك العديد من الإشكالات التي قد تترتب عن ذلك، لاسيما فيما يتعلق في شؤون الموظفين الدوليين وتنظيمهم، لتعدد ثقافاتهم وتفاوت خبراتهم، ومسألة الولاء الوظيفي للهيئة الدولية التي يعمل بها هؤلاء الموظفين، بالإضافة إلى المسألة التي تتعلق بانتقاء واختيار الموظفين الدوليين، ومشكلة الحصانة الدولية وغيرها[4].

وبالتالي فإن الإدارة الدولية أصبحت مجالا من المعرفة، له أهمية كبيرة في العالم المعاصر، وهو ما يتطلب المعرفة الجيدة بسير العلاقات الخارجية، ومشكلات التنظيم، والإدارة التي نشأت عنها، وما يميز الإدارة الدولية، هو تزايد منظماتها وتنوعها، واتساع نشاطاتها[5].

ونظرا للتمايز بين الموظفين وتعدد ثقافتهم ولغاتهم وغيرها، ما قد ينجر عنها بروز العديد من الإشكاليات، هذا ما يقودنا للتعريف ببعض المصطلحات ذات الدلالة:

1- الإدارة عبر الثقافة: فالتحولات الحاصلة في مجال الصناعة مثلا، وما نتج عنها من تحولات جغرافية وثقافية وغيرها، وانتقالها من البلدان المتقدمة إلى البلدان الناشئة، هذه التغيرات تولد

[1]- مهنا، الإدارة العامة الحديثة، 194.

[2]- عبد اللطيف عبد اللطيف، *الإدارة الدولية* (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018)، 33.

[3]- مهنا، الإدارة العامة الحديثة، 195.

[4]- نفس المرجع، 195-196.

[5]-- نفس المرجع، 197.

تحديات كبيرة لدى المديرين والموظفين الدوليين، ذلك أنه يتطلب فهم الممارسات الثقافية للدول الأخرى، وبالتالي اكتشاف التمايز والتشابه عبر هذه الثقافات، واستخدامها في الإدارة الدولية.[1]

2- **الثقافة التنظيمية للإدارة الدولية:** وتمثل الثقافة المؤثرة في حياة المنظمة، والتي تحدد قواعد العمل اللازم، والتي بإمكانها أن تؤسس لانجاز منظومة معنوية للأمم الأخلاقية، منظومة قادرة على تحديد الأفعال والسلوكيات تتسم بالقبول وينجم عنها فائدة أكبر، أو الأقل ضررا، وأخذ هذه المعطيات بعين الإعتبار قبل مباشرة عملية التنفيذ، ولتحقيق التجانس داخل المنظمة لابد من ارساء ثقافية تنظيمية، قائمة على تقاليد عميقة في العمل، وعقلانية متميزة في السلوك، وشعور كبير بالانتماء للمنظمة[2].

وترتبط قوة الثقافة التنظيمية بمدى استجابة أعضاء المنظمة للثقافة السائدة، ومدى ممارساتهم لأعمالهم اليومية بفعالية ونشاط، وهو ما يؤشر على درجة قوة الثقافة ومدى انعكاسها وتأثيرها في حياة المنظمة، فدرجة قوة الثقافة التنظيمية[3]، وتقوم على ثلاث خصائص أساسية:

أ – **كثافة الثقافة التنظيمية:** وهي ما تمتلكه المنظمة من افتراضات مشتركة قائمة على مجموعة من القيم والتقاليد والقواعد؛

ب–**نطاق المشاركة:** ويتعلق بمدى تأثير هذه الافتراضات والتي تكون واسعة، ويشترك في الإعتقاد بها عدد كبير من العاملين؛

ج–**وضوح الترتيب:** هو صفة للثقافة التنظيمية القوية، التي تتسم بقواعد وتقاليد راسخة وعريقة، واضحة المعالم ومعروفة النتائج[4].

3- **الإدارة الإستراتيجية:** وتتضمن تحديد رسالة المنظمة، ووضع الأهداف الإستراتيجية، والمعلومات الكافية، مع تحليل لنقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، وتحديد الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وبالتالي تعمل على اختيار البديل الأفضل لتنفيذ الاستراتيجية، ويفيد هذا النموذج في ربح الوقت، والاستفادة من الموارد المتوفرة، والاستغلال

---

[1]- عبد اللطيف، الإدارة الدولية، 89.

[2]- سعد غالب ياسين، *الإدارة الإستراتيجية* (الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2010)، 88

[3]- نفس المرجع، 88.

[4]- نفس المرجع، 89.

الأمثل للإمكانيات المتاحة، مع توفر التغذية العكسية، بالاعتماد على تدفق المعلومات المتعلقة بعمليات ونتائج التنفيذ[1].

فالإدارة الإستراتيجية يمكنها استخدام وتوظيف أسلوب السيناريو كتقنية، لمساعدة الإدارة في رؤية المستقبل القريب والبعيد، وبالتالي يمكنها من تحديد البدائل المحتملة أو الممكنة، والتي تتعلق بسير الأحداث والاتجاهات، أو التطورات الحاصلة في بيئة المنظمة، وذلك بهدف التحكم والسيطرة على متغيرات البيئة الخارجية، واتخاذ الإجراءات والحلول المناسبة لحل المشاكل من خلال الفعل الإستراتيجي المؤثر[2].

4- **الإدارة بالأهداف:** هو نظام إداري شامل ومتكامل بغرض تحقيق أهداف المنظمة بفعالية وكفاءة، ويتضمن القيام بعدة عمليات إدارية تعتمد على تصميم الهياكل التنظيمية، تنمية وتطوير الثقافة التنظيمية، تحليل البرامج والسياسات الإدارية المختلفة، وذلك بتنفيذ المهام التالية:

- تحديد رسالة المنظمة؛
- تحديد الأهداف الإستراتيجية على مستوى الإدارة العليا؛
- تحديد الهيكل التنظيمي وتحديد المهام والمسؤوليات؛
- تحديد الأهداف التنظيمية في مستوى الإدارات الوظيفية؛
- تحديد الأهداف الفرعية والأهداف المطلوب انجازها؛
- اعتماد التغذية العكسية[3].

ومن المقاربات التي تستخدم في الإدارة الدولية نذكر:

1-المقاربة الاتصالية في الإدارة الدولية: فالاتصال يتمثل في نقل المعلومات من المرسل إلى المستقبل، وذلك باستخدام وسائل وتقنيات متعددة، لكن على المستوى الدولي قد تظهر عوائق وصعوبات كثيرة، ما قد ينتج عنه فشل في نقل المعلومات بطريقة صحيحة، قد تؤدي إلى عدم القدرة على إقامة علاقات مع الأفراد الآخرين، هو ما يصعب من مأموريتهم.[4]

ولتحقيق الاتصال الفعال لابد من العمل على تحسين التغذية الراجعة، وذلك بجعل النظام مفتوحا بين الشركة الأم، وباقي فروعها عبر العالم، كما يتوجب على المنظمة الدولية أن تعمل على تدريب وتأهيل

---

[1]- غالب ياسين، الإدارة الإستراتيجية، 38-39.

[2]- نفس المرجع، 97.

[3]- نفس المرجع، 61، 62.

[4]- عبد اللطيف، الإدارة الدولية، 242.

المديرين الدوليين لاسيما في تعلم اللغات ومهارات التواصل الفعال، والتدريب الثقافي لفهم الأخر والقدرة على التواصل معه، بالإضافة إلى التعاون والمرونة في التعامل والتواصل مع الآخرين[1].

2-المقاربة التفاوضية في الإدارة الدولية: يعتبر التفاوض عبر الثقافي من أهم الأساليب للإدارة الدولية، على اعتبار أن الأعمال لا تتم إلا من خلال عملية التفاوض، وبالتالي لابد من الأخذ في الحسبان عند التفاوض، مختلف العوائق والصعوبات التي يمكن أن تقع عبر تقاطع الثقافات، والتي تكون مرتبطة بأهداف كل طرف، وفي التفاوض الدولي يتم لجوء المتفاوضون إلى بعض التكتيكات أو استخدام منهجيات معينة واستراتيجيات بغرض تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك عبر مراحل عدة، تتعلق ببناء الثقة، وتبادل المعلومات، والإقناع، وتقديم تنازلات، بغرض التوصل إلى اتفاق نهائي[2].

التعريف الإجرائي للإدارة الدولية: الإدارة الدولية، تتسم بالتنظيم والتخطيط والتوجيه والتنسيق والرقابة، ولها ميزانية خاصة بها، وتضطلع بمهام وأدوار عالمية، تجعلها متميزة ومختلفة عن باقي الإدارات العامة الحكومية، ذلك أنها تجمع موظفين دوليين يتمايزون ثقافة ولغة وغيرها، حيث يضطلع هؤلاء الموظفين بمهامهم، ويسعون لتحقيق أهداف المنظمة الدولية، وهو ما يتطلب منهم أن يكونوا منسجمين مع بعضهم البعض، وبالتالي تطرح العديد من المسائل في توظيف هؤلاء الموظفين الدوليين، وهو ما يستدعي انتقائهم بعناية فائقة، والعمل على تدريبهم وتنمية مهاراتهم للتكيف مع ظروف وطبيعة المهام الموكلة لهم.

الفرع الثاني: مفهوم المنظمات الدولية

المنظمة الدولية هيئة تشترك فيها مجموعة من الدول على وجه الدوام، حيث تنشأ من اتحاد إدارات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، وتتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع، دون مواجهة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وفي مواجهة الدول الأعضاء نفسها، أو شخص معنوي من أشخاص القانون العام، فهي تخضع لقواعد القانون الدولي، فهي تعتبر شخصا من أشخاص القانون الدولي[3].

وفي إطار مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، عرف مصطلح المنظمة الدولي بأنها: "منظمة منشأة بموجب معاهدة، أو صك آخر يحكم القانون الدولي، وتملك شخصية

---

[1]- عبد اللطيف، الإدارة الدولية، 250-251.

[2]- نفس المرجع، 251-254.

[3]- عمار سعيد الطائي، "المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية،" *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية* 1 (2019): 136.

قانونية دولية خاصة بها، ويمكن أن تشمل العضوية في المنظمات الدولية بالإضافة إلى الدول كيانات أخرى"[1].

ويعرفها " اميل روبرت بيرين" Emile Robert Perrin بأنها: "المنظمة الدولية هي مجموعة دول مؤسسة بواسطة اتفاق مزود بدستور وأجهزة مشتركة وتملك شخصية قانونية متميزة عن شخصية الدول الأعضاء"[2].

ويعرّفها "إبراهيم أحمد شلبي" بأنها: "هيئة دائمة وذات إرادة ذاتية، تتفق الدول على إقامتها لممارسة اختصاصات معينة، يتضمنها الميثاق المنشأ لها"[3].

وعرفها "هوفمان" Hoffman بأنها: "جميع أشكال التعاون بين الدول التي تريد أن تجعل من تعاونها نوعا من النظام يسود في الوسط الدولي، على أن تكون أشكال التعاون قد نشأت بإرادتها، وتعمل في وسط تكون فيه الدول أشخاص قانونية"[4].

أما الدكتور "محمد سامي عبد الحميد" فقد عرفها بأنها: "كل هيئة تتمتع بإرادة ذاتية وبالشخصية القانونية الدولية تتفق مجموعة من الدول على إنشائها كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة"[5].

بينما يعرّفها "محمد المجذوب" على أنها: "تنظيم دولي يتمتع بموجب ميثاق أو اتفاقية على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات النظر في المجتمع الدولي"[6].

ويعرفها "الدكتور الغنيمي" بأنها: "عبارة عن مؤتمر دولي الأصل فيه أن يكون على مستوى الحكومات مزودا بأجهزة لها هيئة الدوام وتتمتع بالإرادة الذاتية"[7].

---

[1]– الطائي، المسؤولية الدولية،137.

[2]– سعادي، قانون المنظمات الدولية، 3.

[3]– نفس المرجع.

[4]– خلف رمضان محمد الجبوري، *دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات* (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013)، 16.

[5]– نفس المرجع.

[6]– سعادي، قانون المنظمات الدولية، 3.

[7]– غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، *دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته: عصبة الأمم، الأمم المتحدة* (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، 13.

في حين عرفها "عبد الله العريان" بأنها: "هيئة من الدول تأسست بمعاهدة وتمتلك دستورا وأجهزة عامة ولها شخصية قانونية متميزة عن شخصية الأعضاء"[1]، ولقد ركزت هذه التعريفات على عناصر وأركان المنظمة الدولية، والتي تتميز بالصفة الدولية، الإرادة الذاتية والاستمرارية، وفي هذا الصدد فقد لخص "الدكتور شلبي" هذه العناصر في تعريفه للمنظمة الدولية، حيث عرفها على النحو التالي: "هيئة دائمة ذات إرادة مستقلة تتفق الدول على إنشائها لمباشرة الاختصاصات التي يتضمنها الميثاق"[2]،

وهي حسبه تقوم على عناصر أساسية تتمثل في: مبدأ الدولية والدوام والرضى ومبدأ الإرادة الذاتية[3].

الفرع الثالث: إدارة المنظمات الدولية للأزمات الدولية:

فالمنظمات الدولية تعمل على معالجة الأزمات والتصدي لها باستخدام آليات ومقاربات متنوعة، كما تسعى للقضاء على الأسباب المؤدية إليها، لكن في حالة ما إذا تجاهلت المنظمة تلك الأحداث، فقد تتحول إلى أزمة حقيقية قد تهدد وجود المنظمة واستمرارها[4].

وتتعدد وتتنوع الأزمات في عالمنا المعاصر، فهناك الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية على غرار الزلازل والبراكين وغيرها، كما أن هناك أزمات تحدث في البيئة العامة والبيئة الخاصة للمنظمات، وخير دليل على ذلك هو ما يشهده العالم في السنوات الأخيرة من أزمات متعددة ومتنوعة على غرار أنفلونزا الطيور والخنازير، وارتفاع أسعار النفط، والأزمة المالية العالمية وغيرها، والتي زادت العولمة من سرعتها وكثافتها وامتدادها واتساع نطاقها، وحتى خطورتها وقدرتها على الانتشار والتمدد عبر ربوع العالم[5].

وبحسب الليبراليين فإن المنظمات الدولية تضطلع بعدة وظائف أساسية تتمثل فيما يلي:

– المنظمات الدولية تلعب دورا كبيرا في حل المشاكل وإحداث التقارب، لكن في المقابل يستخدم الواقعيون معضلة السجين، من أجل تفسير المعضلة الأمنية، في ظل فوضوية للنظام الدولي؛

– تساهم المنظمات الدولية في ظل المشكلات الدولية بتحقيق التعاون كما هو الحال بالنسبة لمعضلة السجين، ففي حالة التعاون وبقائهما صامتين، فإنهما يستطيعان تحقيق الحد الأدنى من النجاح[6].

---

[1]– مبروك، التنظيم الدولي، 13.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع، 20.

[4]– أحمد يوسف عريقات، "دور التمكين في إدارة الأزمات في منظمات الأعمال" (المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الزرقاء الأردن، د. س. ن)، 02.

[5]– نفس المرجع، 03.

[6]– حسين طلال مقلد، "المنظمات ونظريات العلاقات الدولية،" أطلع عليه بتاريخ 09 نوفمبر 2020، https://bit.ly/41kG6CR.

وبحسب الليبراليين فإن العوامل المرتبطة بالنفوذ والمصلحة والاعتماد على الذات كلها عوامل تؤسس لاندلاع الحروب، وبذلك فهي تلعب دورا أساسيا في معالجة مختلف المشكلات الاقتصادية، البيئية، الصحية وغيرها، ومن وظائف المنظمات الدولية أنها:

– تعمل على تحقيق التطور والرفاهية، وذلك من خلال التسهيلات والاجراءات التي تقدمها الدول، كإزالة الحواجز الجمركية، والتركيز على المشاريع التنموية، والمساهمة في تقديم الدعم والتمويل للبلدان الفقيرة، على غرار ما يقوم به صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى أهمية الاعتماد المتبادل ما بين الدول؛

– تساعد المنظمات الدولية على اعتماد القيم والمعايير المشتركة، والعمل على سيادة القانون، وحل النزاعات بشكل سلمي، وترقية حقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، والتقليل من الفقر وغيرها؛

– تلعب الشركات المتعدد الجنسيات على تعزيز المبادلات التجارية بين الدول، وخلق فرص العمل والتقليل من البطالة؛

– تلعب المنظمات دورا كبيرا في معالجة الاختلاف التي تخلفها السياسات، من أجل حماية اللاجئين والفقراء والمتضررين من المجاعات والأوبئة والمخاطر البيئية والكوارث وغيرها[1].

هناك نوعان من المنظمات في مفهوم إدارة الأزمات:

1–المنظمات المستهدفة للأزمات:

وهي منظمات تحمل بداخلها عوامل قد تؤدي إلى زيادة احتمال تعرضها للأزمات، كما أنها تفتقد لمنهج إدارة الأزمات، وغالبا ما تقوم بمعالجة الأزمة والتعامل معها بطريقة عشوائية، وذلك عن طريق إصدار قرارات غير مدروسة، لعدم امتلاكها قيادة رشيدة تكون لها القدرة على تحديد المشكلات ورصد المخاطر الموجودة أو وشيكة الحدوث، كما أنها تعاني من ضعف الهيكل التنظيمي، وعدم توفر المعلومات اللازمة التي تساهم في اتخاذ القرار المناسب[2].

2–المنظمات المستعدة لمواجهة الأزمات:

وهي منظمات تتسم بالكفاءة والفعالية في إدارة الأزمات، هذا ما يجعلها قادرة على الحد من الأضرار والخسائر، كما أنها تتسم بالتطور والتقدم والتغير، وتتوفر في الغالب على نظام يعتمد على معايير الأمان والسلامة، وتوفر نظام معلوماتي واتصالي داخلي وخارجي جيد، مع تحليل وتقييم الأزمات

---

[1]– مقلد، المنظمات ونظريات العلاقات الدولية.

[2]– زاهد محمد ديري، *إدارة الأزمات الدولية* (عمان: الابتكار للنشر والتوزيع، 2018)،30.

السابقة، للاستفادة منها في حالة حدوث أزمات مماثلة مستقبلا، كما أنها تتميز بتحديد دقيق للأهداف والأولويات والموارد المتاحة والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة[1].

ويتطلب التعامل مع الموقف الأزموي وإدارة الأزمة، استخدام عدة أساليب إدارية، ومن هذه الأساليب:

1- تبسيط الإجراءات وتسهيلها Simplifacation:

فالأزمات غالبا ما تتسم بعنصر المفاجأة، ولا تعطي الوقت الكافي لاتخاذ القرار المناسب، لذلك لا بد من عدم تجاهل معطى الوقت، لاسيما في حالة ما إذا كانت الأزمة تنذر بالكارثة أو قد تؤدي إلى انهيار كلي لكيان المنظمة، وهو ما يستدعي التدخل العاجل والحاسم، وبالتالي فالتعامل مع مثل هكذا أزمات، يكون بشكل تلقائي بهدف ربح الوقت للسيطرة على الأزمة ووقف تصاعدها[2].

2- إخضاع التعامل مع الأزمة للمنهجية العلمية Scientific Theory:

فالتعامل مع الأزمات يكون بإتباع المنهج العلمي والإداري، بعيدا عن التسرع والعشوائية في إدارة الأزمة أو في اتخاذ القرارات، والابتعاد أيضا عن إستراتيجية الفعل ورد الفعل، ويقوم هذا المنهج على أربع وظائف أساسية هي:

أ-**التخطيط:** ويكون بمعرفة الأزمة ووضع تصورات مستقبلية لها، مع توقع الأحداث والإعداد للطوارئ، مع وضع خطط ورسم السيناريوهات الممكنة والمحتملة للأزمة؛

ب-**التنظيم:** يحتاج لتضافر جهود الجميع، لاسيما في ظل التعارض والتناقض، والازدواجية في التعامل مع الأزمات؛

ج-**التوجيه:** فإدارة الأزمة تكون بحاجة إلى التوجيه الصحيح، ويكون ذلك بتحديد طبيعة المهمة ووصف العمل، ونطاق التدخل والسلطة المفوضة، والأساليب المتاحة أمامهم، وذلك من خلال الخرائط والصور والمخططات، لإبراز كيفية توزيع المهام والأدوار؛

د-**المتابعة:** تسير إدارة الأزمة عبر مراحل، ونتائجها تكون مرحلية، لذلك لا بد من تتبع صيرورتها ومسارها، ورصد تغيراتها بغرض التحكم فيها[3].

الفرع الرابع: مدخل التخطيط لإدارة الأزمات:

---

[1]- ديري، إدارة الأزمات الدولية، 31.

[2]- زهران، إدارة الأزمات، 103.

[3]- نفس المرجع، 104.

وقد اقترحه "بوتشورك" Pochork عام 1993، وذلك بعد دراسته لنماذج افتراضية للأزمات، بالإضافة إلى المعلومات التي جمعها الخبراء وتتمثل في:

1-مدخل رسالة المنظمة:

ويتضمن العناصر التالية:

- ضبط وتحديد الأهداف بدقة؛
- تحديد وضبط المعايير والقيم السائدة داخل المنظمة؛
- تحليل ودراسة رسالة المنظمة بهدف وضع خطة ناجعة للأزمة؛
- إعداد نموذج افتراضي للأزمة للتدرب عليها؛
- شرح الموقف كاملا وتوضيح الخطط؛
- إعداد قائمة مختصرة للأزمات السابقة[1].

2-المدخل التاريخي:

يتضمن دراسة تاريخ الأزمات السابقة أو المتوقعة مع تحليل الأزمات السابقة وتحديد الأزمات المتوقعة أو الممكنة[2].

3-نتائج الدراسة الميدانية أو المسح

4-تعريف محدد للأزمة والمستويات المختلفة لرد الفعل:

تحديد نوعها – درجة خطورتها – احتمالية الحدوث – ردود الفعل – درجة حدة الأزمة – الآثار المتوقعة – الأطراف[3].

5-مرحلة الأزمة:

تتبع مراحل الأزمة ومن المهم تحديد الأزمة مبكرا حتى تتمكن المنظمة من إدارتها والتعامل معها[4].

6-المدخل الإداري والسلوكي:

ويركز هذا المدخل على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات، ذلك أن الأزمات هي بمثابة تعبير عن وجود خلل معين، يتطلب المعالجة الفورية، وبحسب هذا المدخل فإن أسباب أزمات يعود إلى:

---

[1]- ديري، إدارة الأزمات الدولية،41.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع،42.

[4]- نفس المرجع.

أ-المعلومات الخاطئة:

فعدم توفر المعلومات أو توفرها بطريقة غير كافية أو توفرها بطريقة خاطئة، كل ذلك ينتج عنه فهم وتقييم خاطئ للأزمة، ما يؤدي إلى إصدار قرارات خاطئة، قد تؤدي إلى بروز قوى داعمة أو معارضة، ما قد يزيد الأزمة اشتعالا[1].

ب-التفسير الخاطئ للأمور:

وذلك بتغليب الجوانب الوجدانية أو العاطفية في تفسير الأزمة على الجوانب العقلية، هذا إضافة إلى الاعتماد على مصادر غير دقيقة للمعلومات، لاسيما في ظل وجود تشويش مقصود على عملية الاتصال والتزويد بالمعلومات، مما ينتج عن ذلك إصدار قرارات غير صائبة، وغير مطابقة للواقع الموجود[2].

ج-الضغوط

يوجد نوعان من الضغوط، فهناك الضغوط الخارجية مقابل الضغوط الداخلية ، وهذه الضغوط قد تؤثر مباشرة على المدير أو صانع القرار فيجد نفسه في قلب النزاع.[3]

د-الجمود والتكرار:

بعض المدراء يعتمدون طريقة الجمود والتكرار في أداء مهامهم، ما قد يؤدي إلى تزايد أو تراكم المشكلات، والتي قد تكون سببا لحدوث الأزمة[4].

هـ-البحث عن الحلول السهلة:

فحل المشكلات والأزمات لا يتأتى بالحلول السهلة والبسيطة، بل يتطلب بذل المزيد من الجهد والتفكير والوقت، فالبحث عن الحلول السهلة والبسيطة قد يزيد من صعوبة وتعقيد المشكلات، وقدي حولها إلى أزمات[5].

[1]- جلدة، الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات،31-37.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 37

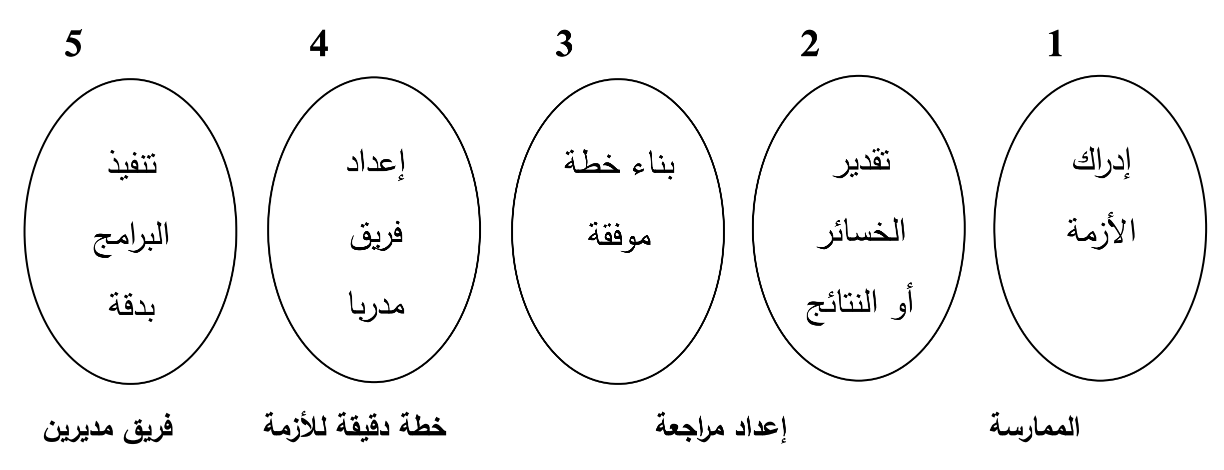
[4]- ديري، إدارة الأزمات الدولية، 39.

[5]- نفس المرجع.

و–الشائعات:

تلعب الشائعات دورا كبيرا في التأثير على الروح المعنوية للأفراد والجماعات، كما يترتب عنها الشك والريبة وعدم الثقة، وهو ما يستدعي إدارة الأزمة وفقا لبرنامج هادف ومدروس[1].

شكل رقم 09: يوضح عناصر برنامج إدارة الأزمة



المصدر: زاهد محمد ديري، *إدارة الأزمات الإدارية* (عمان: دار الابتكار للنشر والتوزيع، 2018)، 39.

وتوجد العديد من النماذج التي تستخدم في إدارة الأزمات، وقد تم تحديد عدة مراحل أو مستويات للتعامل مع الأزمات، فبحسب "كمفورت" Confort فهناك 4 مراحل أساسية للتعامل مع الأزمة هي: التلطيف، الاستعداد، الاستجابة، استعادة نشاط والبناء[2].

وهناك من الباحثين من اختصر هذه المراحل في ثلاث مراحل: كدراسة "اليهجان وابن طالب": حيث تم تقسيمها إلى: مرحلة ما قبل وقوع الكارثة، مرحلة التعامل مع الكارثة، مرحلة ما بعد الكارثة[3].

ويرى "الدكتور الحملاوي" أنها خمس مراحل بدءا من اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والرقابة، احتواء الضرر، استعادة النشاط، التعلم[4].

في حين تحدث "نورمان أوجستين" Norman Augustine عن ست مراحل هي: تجنب الأزمة، الإعداد لإدارة الأزمة، الاعتراف بوجود الأزمة، احتواء الأزمة، حل الأزمة، الاستفادة من الأزمة[5].

ويرى " الخضيري" بأن مراحل المنهج المتكامل للتعامل مع الأزمات هي: الاختراق، التمركز، التوسيع، الانتشار، التحكم والسيطرة، التوجيه[6].

[1]– ديري، إدارة الأزمات الدولية، 39.

[2]– الشعلان، إدارة الأزمات، 198.

[3]– نفس المرجع.

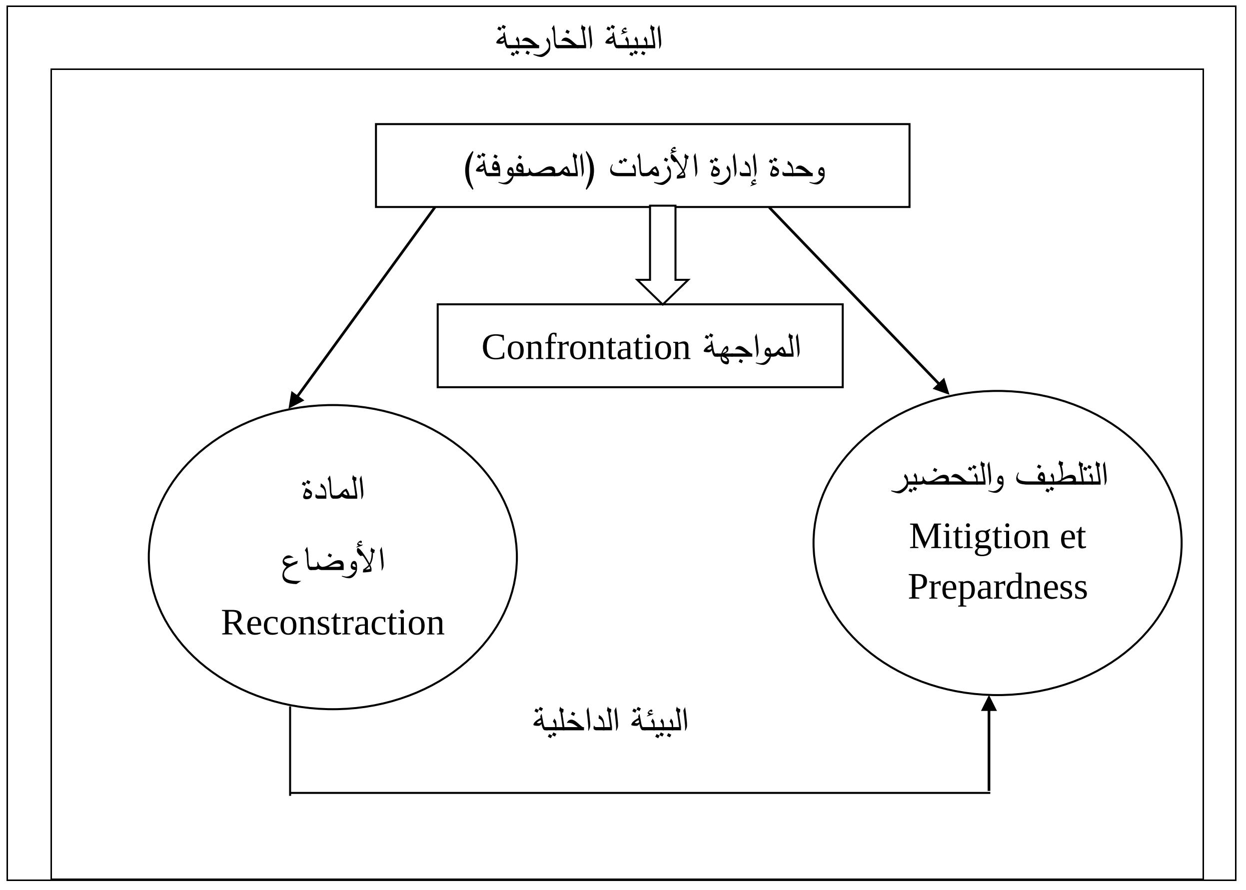
[4]– نفس المرجع.

[5]– نفس المرجع.

[6]– نفس المرجع.

وفيما يلي نستعرض نموذج لإدارة الأزمات في الشكل الموالي:

شكل رقم 10: نموذج مقترح لإدارة الأزمات



المصدر: فهد بن أحمد الشعلان، *إدارة الأزمات الأسس–المراحل – الآليات* (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية2012)، 200.

من خلال النموذج المقترح فإن هناك عدة مراحل لابد من إتباعها في إدارة الأزمات وتتعلق بالتلطيف والتحضير – معرفة واكتشاف الأوضاع السائدة – المواجهة، مع الأخذ في الحسبان البيئة الداخلية والخارجية.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق ذكره في الفصل الأول، فقد عملنا على توضيح لأهم المفاهيم والمصطلحات المركزية المتعلقة بالدراسة، على غرار مفهوم الأزمة الدولية وإدارة الأزمات الدولية، ذلك أن الأزمات الدولية تختلف عن الأزمات الداخلية، ذلك أنها تأخذ أبعادا ومخاطر دولية ما يتطلب من المجتمع الدولي، وتحديدا الأمم المتحدة من العمل على إدارتها، والتصدي لها بإتباع أساليب واستراتيجيات معينة، بهدف إيجاد حل لها أو على الأقل الحد من أثارها، والتقليل من حجم الخسائر والتكاليف التي قد تلحقها لاسيما بالعنصر البشري.

كما ركزنا على الأمم المتحدة كمنظمة عالمية، يقع على عاتقها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين،لاسيما أنها قد قامت على مبادئ وأهداف وغايات نبيلة وسامية، لكن بين التنظير والتطبيق أي ما هو موجود في ميثاق الأمم المتحدة وما تقوم به شيء أخر، حيث نجد أنها كانت تتأثر في العديد من المرات بتدخل القوى الكبرى، لاسيما في ظل التنافس المحموم ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء فترة الحرب الباردة.

وفي الجانب النظري تم التركيز على أهم المداخل النظرية والمنظورات التي يتم من خلالها فهم وتحليل وتفسير كيفية إدارة الأزمات الدولية، ورؤية كل نظرية للواقع الدولي على غرار الطرح الواقعي، وتركيزه على الدولة كوحدة تحليل وموضوع مرجعي للأمن، والطرح الليبرالي الذي يؤسس للسلام العالمي، وذلك بتركيزه على محورية الفرد في تفسيره لمختلف الظواهر في العلاقات الدولية، ونظرية المباريات التي ترى بمنظار أن العالم يسوده التنافس ما بين الدول، والتي تتسم بالعقلانية في اتخاذ القرارات تفاديا للأسوأ أو تحقيقا للأفضل.

كما عملنا على إبراز مختلف الأساليب والوسائل والاستراتيجيات التي يتم استخدامها في إدارة الأزمات الدولية، والتي اتسمت بالتعدد والتنوع بحسب نمط وطبيعة الأزمات الدولية، ذلك أن هذه الأساليب والاستراتيجيات تعتبر عاملا مهما في إدارة الأزمات، وأدوات منهجية مساعدة، وقد تكون فعالة لإدارة الأزمات، حيث لا يمكن مواجهة الأزمات من دون إتباع منهجية أو أسلوب أو إستراتيجية معينة.

الفصل الثاني

تداعيات ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية

المبحث الأول: تأثير البيئة الدولية على الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: التغيرات الجيوسياسية وبروز متغير التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية وتأثيرها على الأمم المتحدة

المطلب الثالث: تأثير العولمة على السيادة الوطنية والتهديدات الأمنية الجديدة وأدوار الأمم المتحدة

المبحث الثاني: إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية من منظور إنساني

المطلب الأول: الأمن الإنساني كمقاربة للحماية والتمكين: دراسة في المفهوم، الأبعاد، الآليات

المطلب الثاني: مبادرات واستراتيجيات الأمن الإنساني

المبحث الثالث: آليات إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية كآلية لإدارة الأمم المتحدة للازمات الدولي

المطلب الثاني: التدخل الإنساني كآلية لإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية

المطلب الثالث: بعثات السلام الأممية كآلية لإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية

لقد شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة وجذرية، أثرت على النسق الدولي وبنية النظام الدولي، ما أدى إلى بروز فواعل ما فوق الدولة وما تحت الدولة، وبروز متغير التهديدات الأمنية الجديدة في صورة الحروب اللاتماثلية، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، النزاعات الاثنية، الإرهاب الدولي، التغيرات المناخية وغيرها، وما أعقبها من تعدد وتنوع في الأزمات الدولية.

وهو ما جعل الأمم المتحدة تسعى جاهدة لإعادة التموقع، والتكيف مع هذه المستجدات من أجل إدارة الأزمات الدولية، التي اختلفت شكلا ومضمونا عما كانت عليه إبان الحرب الباردة، حيث ساد نظام الثنائية القطبية مابين الإتحاد السوفيتي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، حيث سادت إستراتيجيات محددة وواضحة المعالم في التعامل مع الأزمات الدولية، التي تعددت وتنوعت بعد نهاية الحرب الباردة، مما حذا بالأمم المتحدة من استحداث آليات وميكانيزمات جديدة تتماشى والمتغيرات الجديدة، والتي قد ترهن أو تقوض جهود الأمم المتحدة، لاسيما مع التحول الاستراتيجي التي عرفته البيئة الدولية على خلفية أحداث 11 سبتمبر 2011، وبروز متغير القوة بشكل لافت في العلاقات الدولية.

لقد ساهمت تلك الأحداث بالإضافة إلى بروز متغير العولمة، والإشكاليات المرتبطة بها أو المنبثقة عنها في عولمة التهديدات الأمنية والأزمات الدولية، بصورة مكنت الولايات المتحدة من إبراز هيمنتها على العالم، وبذلك نستطيع القول أنها كانت تمهيدا لبداية عهد جديد قائم بالأساس على تحقيق الريادة والقيادة الأمريكية، وفقا للتصورات والإستراتيجية الأمريكية، على نحو تصبح فيه الأمم المتحدة بكل أجهزتها ووكالتها المتخصصة أداة ووسيلة لتنفيذ الرؤية الأمريكية، وفقا للمنطق والفكر السياسي الأمريكي وبما يخدم مصالحها.

المبحث الأول: تأثير البيئة الدولية على الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة

لقد شهد العالم تحولات عميقة أثرت على النظام الدولي، بشكل أدى إلى التحول من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية، وما رافقه من تحولات على جميع الأصعدة والمستويات، لاسيما في ظل بروز التهديدات الأمنية الجديدة، وتلك التحولات التي أفرزتها العولمة كظاهرة عالمية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو ما أثر بشكل واضح وجلي على أدوار ومهام الأمم المتحدة.

المطلب الأول: التغيرات الجيوسياسية وبروز متغير التهديدات الأمنية الجديدة:

لقد شهدت البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تحولات جيوسياسية واستراتيجية، أثرت على النسق الدولي ومخرجات السياسة الدولية، حيث برزت العديد من المتغيرات الدولية، التي لم تكن في الحسبان، وأصبح لها تأثير واضح في العلاقات الدولية.

الفرع الأول: تحولات ما بعد الحرب الباردة: لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى بروز معطيات جديدة على الساحة الدولية، أدت إلى إعادة توزيع القوة بين أطراف النظام الدولي على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وتوسيع الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، وهو ما نجم عنه بروز قضايا ومسائل جديدة تتعلق بالحدود القومية للدول[1].

أولا: التغيرات الجيو سياسية:

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تحول في طبيعة ونمط الصراعات، وقد انعكست هذه التحولات بدورها على نمط وطبيعة العلاقات الدولية، حيث أخذت في الاتجاه نحو الأحادية القطبية بزعامة أمريكية فيما أطلق عليه بـ: "النظام الدولي الجديد"،[2] وهو ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش دبليوبوش" George W. Bush (1989–1993) معتبرا أن تلك التحولات التي شهدها العالم بأنها: "ولادة نظام عالمي جديد"، وهو ما يؤسس لإمكانية بناء نظام دولي وفق الرؤية الأمريكية، حيث صرح بأن هناك: "إمكانية غير عادية... لبناء نظام دولي جديد وفقا لقيمنا ومثلنا كنماذج قديمة واليقينيات تنهار من حولنا".[3]

وقد عكست إستراتيجية الأمن القومي 1993 تلك الرؤية والنظرة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: "هو عالم من التعاون والتقدم وليس المواجهة، عالم لم يعد منقسما بل مجتمعا من الدول مستقلة ومترابطة تجمعها قيم مشتركة، وهو ما أطلق عليه "عصر السلام الديمقراطي"[4].

---

[1]– مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي،" *مجلة الحقيقية* 11 (2008):31.

[2]– وهيبة دالع، "تأثير التحولات الدولية الجديد على إدارة النزاعات،" *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 01 (2019): 1668.

[3] –أنظر:

Nataliya Gorodnia, "Transformation of the post-Cold War international system: trends and prospects," Univ Kiev, accessed in 02 January, 2021, https://bit.ly/3LB1E9i, 03.

[4]- Gorodnia, Transformation of the post-Cold War international system,03.

أما بالنسبة للتحولات التي مست البيئة الدولية فيمكن أن نبرزها فيما ما يلي:

1-التحولات الاقتصادية: لقد ساهمت العولمة في عولمة الاقتصاد، وسرعة تدفق حركة رؤوس الأموال وبروز نظام عالمي اقتصادي مبني على اقتصاد السوق، وبروز أقطاب وتكتلات تجارية واقتصادية كبرى، وبروز العامل الاقتصادي والمتمثل في زيادة المنافسة الاقتصادية بين الدول، وذلك عبر استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات[1].

2-التحولات القيمية وتراجع الايدولوجيا: هناك نظريتان بارزتان حاولتا تفسير الواقع الدولي، وما حدث فيه من تحولات تتعلق بانهيار الاتحاد السوفيتي، ومن أبرز هذه النظريات هناك نظرية نهاية التاريخ "لفوكوياما" Fukuyama، والذي أكد فيها على انتصار الديمقراطية الغربية في الوقت الذي تراجعت فيه الشيوعية، في حين أن نظرية صدام الحضارات لـ: "صامويل هنتغتون" Samuel Huntington أكد من خلالها عن محاولة الغرب إيجاد عدو جديد، وذلك بتحول الصراع عما كان عليه خلال الحرب الباردة، من صراع إيديولوجي إلى صراع الحضارات والثقافات[2].

3-التحول في طبيعة وهيكل النظام الدولي: فقد أدى سقوط الإتحاد السوفيتي، وتفكك حلف وارسو للتأسيس لواقع دولي جديد، فهناك من رأى بأن النظام الدولي الجديد، يتجه نحو الأحادية القطبية، وهناك من رأى بخلاف ذلك، بأنه يتجه نحو التعددية القطبية في ظل وجود خمس قوى متنافسة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوربي، اليابان، روسيا الاتحادية والصين، لكن بصرف النظر عن هذين الاتجاهين، فإن الواقع الدولي يبرز بوضوح بأن النظام العالمي الحالي، نظام أحادي القطبية في ظل الهيمنة الأمريكية[3].

4-بروز قضايا ومسائل أمنية جديدة: فالدولة في ظل تلك التحولات أصبحت تواجه تهديدات من طبيعة مختلفة عما كان سابقا، من قبيل تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي، الفقر والأوبئة، التلوث البيئي والجرائم العالمية، والاتجار بالبشر وغيرها، فالقوة العسكرية لوحدها لم تعد قادرة على مواجهة هذه التهديدات، هذا ما جعل اتحاد العلماء الأمريكيين يصدرون بيانا جاء فيه:" ... إن العالم لم يعد يدار بالأسلحة بعد الآن أو الطاقة أو المال، إنه يدار بالأرقام والأصفار الصغيرة... إن هناك حرب تحدث الآن... إنها ليست لمن يملك رصاصا أكثر، إنها حول من يسيطر على المعلومات، ماذا نسمع أو نرى؟ كيف نقوم بعملنا؟ كيف نفكر؟ إنها حرب المعلومات"[4].

---

[1] – بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية، 31.

[2] – نفس المرجع.

[3] – جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة– (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2011)، 56.

[4] – نفس المرجع، 71.

5-التحول من النموذج الصراعي إلى النموذج التنافسي: ويتمثل في تحول طبيعة العلاقات ما بين الدول من طبيعة صراعية إلى طبيعة تنافسية، وبالتالي الابتعاد عن استخدام الأدوات والوسائل العسكرية، والتوجه لتوظيف الأدوات والوسائل الاقتصادية، وذلك بالتركيز على القروض، المساعدات، والتبادل التجاري وغيرها[1].

6-التحول **في طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الحدود:** إن أبرز ما نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي هو اندلاع تلك النزاعات المسلحة داخل العديد من الدول في العالم، كما حدث في روندا، الصومال، هايتي، الكونغو الديمقراطية، والبوسنة والهرسك وغيرها، وأهم ما ميز تلك النزاعات أنها كانت ذات طابع اثني أو عرقي، وأنها كانت تستهدف العنصر البشري وعلى نطاق واسع ما وضع الأمن الإنساني على المحك[2].

7-حماية الأقليات: نتيجة لما كانت تتعرض له الأقليات في الحروب والنزاعات الداخلية، والحروب الأهلية، جعل المجتمع الدولي يؤكد على الالتزام بضرورة حماية الأقليات، على اعتبار أن المواثيق الدولية تلزم الدول صراحة باحترام حقوق الجماعات العرقية أو الدينية وغيرها. [3]

ثانيا: التحول في مفهوم السيادة: من المفهوم الصلب الى المفهوم المرن:

لقد أدت تحولات ما بعد الحرب الباردة، وما أفرزته العولمة من تداعيات إلى تراجع مفهوم السيادة، فقد عبر عن ذلك الياباني "كنشي أوهيمي" Kenechi Ohimi في مؤلفين مشهورين "نهاية الدولة القومية"، "وعالم بلا حدود"، كما عبر عن ذلك "ريتشارد أوبرن" Richard Obrien في كتابه "نهاية الجغرافيا" "واندرو ماسي" Anddrew Masey في عبارة "سوقنة الدولة" The Marketization of States، وفي نفس المنحى والاتجاه حول تراجع دور الدولة وتأكل نفوذها سار كل من هنتغتون وفوكوياما و"بنيامين بربار" Benjamin Barber ، في حين أن "روبرت كابلان" Robert Kaplan فقد أورد تعريف كارثي حول مفهوم السيادة بقوله: "إن التغيرات الديمغرافية والبيئية سوف تؤدي إلى نهاية الدولة وبداية الفوضى الشاملة"[4]. وهناك من المفكرين من تحدث عن مفاهيم جديدة للسيادة، على غرار السيادة الجزئية أو المقيدة أو المشتركة، وهناك من تحدث عن الانتقال إلى مفهوم الحكم في مرحلة ما بعد السيادة[5].

لقد أدت العولمة إلى بروز العديد من المتغيرات على الساحة الدولية، كما أدت إلى إعادة تعريف لمفهوم السيادة، بما يتماشى والمعطيات الجديدة، ذلك أن المفاهيم السابقة المتعلقة بالسيادة، أصبحت لا

---

[1] – دالع، تأثير التحولات الدولية الجديدة، 1669.

[2] – نفس المرجع.

[3] – قداش حكيمة، "التدخل الدولي الإنساني كآلية لحماية حقوق الإنسان،" *مجلة القانون والمجتمع* 02 (2016): 201، 202.

[4] – منصر، التدخل العسكري الإنساني، 50، 51.

[5] – نفس المرجع، 51.

تتناسب مع الوضع الدولي الحالي، فمفهوم السيادة بالمعطى القديم، لم تعد تلقى القبول، بل تغيرت في زمن العولمة، وبذلك أصبح الاقتصاد والتكنولوجيا، من المحددات الرئيسة في رسم معالم السياسة الدولية وفق معايير جديدة.

ثالثا: انتشار وتعدد الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية: لقد أفرزت فترة ما بعد الحرب الباردة إلى انتشار الفواعل من غير طبيعة الدول Les Acteurs N'appartenant pas aux états ، وقد لعبت العولمة دورا كبير في رواجها و زيادة تأثيرها، في صورة الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية (OI)، والمنظمات الدولية غير الحكومية (ONGI)، والمنظمات غير الحكومية (ONG)، ووسائل الإعلام والاتصال، وفعاليات المجتمع الدولي وغيرها، وبحسب تقرير التسلح الدولي لعام 2003، والذي يعده معهد سيبري بخصوص تلك المنظمات، فانه وفي عام 1960 بلغ عددها 1255 منظمة غير حكومية، لكن مع بداية التسعينات بلغت 2000 منظمة، وفي عام 1999 ازداد عددها ليصل الى 26000 منظمة غير حكومية[1].

لقد تزايد بروز الفواعل من غير الدول أو الفواعل غير الدولاتية، والأدوار التي أصبحت تقوم بها، وهو ما جعل "جون روجيه" Jhon Roger يقول: "أننا لا نملك قاموسا تكفي مفرداته لوصف القوى الجديدة، التي تحدث التصور الحالي في السياسة العالمية المعاصرة"[2]. وبذلك لم تصبح الدول لوحدها هي من يصنع ويرسم شؤون السياسة الدولية، بل هناك فواعل أخرى من غير الدول أصبح بإمكانها أن تساهم في رسم وصنع السياسة الدولية، وبإمكانها فرض واقعا مغايرا تماما عما كان سائدا من ذي قبل[3].

لقد أفرز عالم ما بعد الحرب الباردة واقعا دوليا جديدا، سمته تعدد وتنوع الفواعل الدولية، فعلى المستوى الدولي برزت المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المالية الكبرى، كما هو الحال بالنسبة لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والتي أصبح لها دورا مهما في العلاقات الدولية [4]، أما على الصعيد الوطني فقد بدأ يبرز دور المجتمع المدني، والأقليات، والجماعات الإثنية، والتي أخذت تطالب بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا ما جعل عالم الاجتماع الأمريكي "دانييل بل" Danial Bell يعبر عن ذلك الواقع الدولي السائد بعبارته الشهيرة: "الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى"[5].

---

[1] – منصر، التدخل العسكري الإنساني، 38.

[2] – وسيلة قنوفي، "حق الإنسان في الأمن بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي" (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين، 2017)، 47.

[3] – نفس المرجع.

[4] – دالع، تأثير التحولات الدولية الجديدة، 1669.

[5] – منصر، التدخل العسكري الإنساني، 70.

الفرع الثاني: بروز متغير التهديدات الأمنية الجديدة:

لعل أهم ما ميز فترة ما بعد الحرب الباردة، هو بروز تهديدات أمنية جديدة في صورة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والنزاعات الداخلية، والتهديدات اللاتماثلية وغيرها، وهي متغيرات أسست لواقع دولي جديد، جعل الدول والحكومات والمنظمات الدولية، تعمل جاهدة من أجل التكيف والتأقلم مع هذه المستجدات، وذلك عبر استحداث آليات عملية للتصدي لها ومواجهتها.

1–التهديد: لغة هو: ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر[1]"، فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا[2]، أما التهديد بالمعنى الاستراتيجي فيعني: "بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة الى اللجوء الى استخدام القوة العسكرية معرضة الأطراف الأخرى للتهديد". [3]

فدراسة التهديدات تتطلب منا معرفة مستوياتها، فهناك تهديدات على المستوى الفردي أو الجماعي أو القومي أو الإقليمي أو العالمي، مع تحديد مصادرها سواء كانت داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى إبراز أهم الاستراتيجيات والمقاربات الأمنية للتعامل معها[4]، أما عن مستويات التهديد فهناك من الباحثين من قسمه الى ثلاث مستويات:

أ–تهديد فعلي: ويتمثل في الحصول الفعلي للتهديد كاختراق العدو للحدود أو الإعلان عن بداية الحرب؛

ب–تهديدات ممكنة: وتتمثل في تصعيد التهديدات لتصل إلى حالة حرب، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة ذات طابع عسكري على غرار الحشد العسكري وغيرها؛

ج–تهديدات محتملة: وتتعلق أساسا بادراك صانع القرار للتهديد الموجود[5].

وهناك من يصنفها إلى نوعين فقط:

أ–تهديدات موضوعية: وهي التهديدات التي تقع فعلا، ولا تتعلق بتصورات صانع القرار على غرار وقوع اعتداء مسلح؛

ب–تهديدات ذاتية: تكون مرتبطة بتوقع حصول تهديد معين على غرار توقع هجوم إرهابي مثلا[6].

---

[1] – ليندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين الدول شمال وجنوب المتوسط" (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010)، 23.

[2] – نفس المرجع.

[3] – نفس المرجع.

[4] – نفس المرجع.

[5] – فايزة غنام، "التعاون الأمني الأورو–مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5 (2001–2011)" (مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012)، 27.

[6] – غنام، التعاون الأمني الأورو–مغاربي، 27.

كما أن هناك علاقة وطيدة وترابط وثيق بين التهديد والخطر، فالخطر حسب قاموس Le Petit Robert بأنه: "تهديد محتمل الوقوع وإمكانية التنبؤية تتأرجح بين الزيادة والنقصان"[1].

2-المفاهيم المشابهة للتهديد: هناك بعض المفاهيم القريبة والمشابهة للتهديد وتتمثل في:

أ-**التحدي:** يعبر عن أمر صعب، يختبر مهارات ومؤهلات الآخرين، وقدراتهم في رفض أو قبول ذلك التحدي، أو دعوتهم للمنافسة، كما يمكن للتحدي أن يقصد به تلك المشكلات والظواهر التي تستدعي التكفل بها، أو التصدي لها ومواجهتها، كما هو الحال بالنسبة لظاهرة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والاتجار بالبشر وغيره[2].

ب-**الخطر:** فبحسب "تيري ديبيل" Terry. L. Debel فإن الخطر هو مصلحة التهديد، إضافة إلى قابلية التعرض للخطر، ويعني وجود شيء ما قد يلحق الضرر بسلامة الأراضي أو المياه الإقليمية للدولة، أو بسلامة الشعب أو البنى التحتية، والخدمات الأساسية، أو الإضرار بالمؤسسات والمنظومات الاقتصادية، أو الموارد الطبيعية للدولة،[3].

في حين أن "ألريش بيك " Alrich Bek في كتابه مجتمع المخاطر يرى بأن الخطر هو كل ما يهدد أمن الأفراد والبيئة، والجماعات البشرية، مرجعا ذلك إلى إفرازات العولمة والتطور التكنولوجي[4].

[1] – غنام، التعاون الأمني الأورو–مغاربي، 27.

[2] – أسماء رسولي، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر" (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2018)، 66.

[3] – نفس المرجع

[4] –نفس المرجع، 68.

الجدول رقم 03: يوضح الفرق ما بين التحديات والتهديدات والمخاطر:

	التحديات لأمنية Challenge	التهديدات الأمنية Threats	المخاطر الأمنية RISKS
من حيث الطبيعة	المشكلات الداخلية للدولة وأهدافها العليا، أو مناقشتها من قبل دولة أخرى، او المواجهة مع دولة أخرى.	اعلان صريح أو ضمني بوجود النية لإيذاء دولة أخرى أو اشخاص أو إلحاق الضرر بها.	التهديد يكون على وشك الحدوث أو حدث فعلا
من حيث الهدف	اختبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها ومنافسة الاخرين	إيصال رسالة سياسية لدولة أو أطراف بهدف تغيير سلوكها	إلحاق الضرر والأذى بالدولة أو الأطراف الأخرى
من حيث المصدر	دول أخرى أو منظمات أو مشكلات داخلية	دولة لأخرى أو منظمات أو جماعات داخلية أو كوارث .	دول أخرى او منظمات أو جماعات أو كوارث طبيعية .

المصدر: أسماء رسولي، "التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر " (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2018)، 68.

3-مفهوم التهديدات اللاتماثلية: وهي تهديدات ما بين قوى أو فواعل يغيب عنها التكافؤ والتناظر، سواء ما تعلق بعناصر القوة أو بالمؤهلات والقدرات، ونظيرا لذلك فإن الطرف الأضعف قد يسعى لاستخدام التهديد أو التلويح باستخدامه، وذلك باللجوء إلى استخدام بعض الوسائل والأساليب لإلحاق الضرر بالطرف الأخر، وذلك كتعويض منه على عدم قدرته على المنافسة المباشرة معه، ومثال ذلك تلك التهديدات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، وحيث يطلق على التهديدات اللاتماثلية "بحروب العصر"، ذلك أن الأطراف المتنازعة لا تكون على نفس القدر من حيث امتلاكها للقوة والوسائل والتنظيم، بالإضافة إلى أن هذه التهديدات قد تتخذ عدة أشكال، وتكون على عدة مستويات[1].

الفرع الثالث: طبيعة وأنواع التهديدات الأمنية الجديدة كمتغير هام في العلاقات الدولية:

لقد تعددت وتنوعت التهديدات الأمنية، وأضحت تتقاطع فيما بينها، أو تتفرع إلى تهديدات مماثلة أو أقل أو أكثر خطورة من التهديد الأصلي، وأضحت الدول والمنظمات الدولية تسعى لإدارتها بغرض التحكم فيها، والحد من مخاطرها وتداعياتها سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

[1] – عادل جارش، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة،" *مجلة العلوم السياسية والقانون* 01 (2017): د.ص.

أولا: طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة:

لقد أدت تحولات ما بعد الحرب الباردة إلى بروز متغيرات هامة على الساحة الدولية، وهو ما أطلق عليه بحالة "الفوضى المعممة"، ذلك أن التهديدات الأمنية أخذت منحى وأبعادا أخرى، واتسعت دائرتها وزادت انتشارا وكثافة وقوة، وهو ما أطلق عليه بريجنسكي بنهاية "عصر الأمن المطلق"، فالأمن بذلك أصبح نسبي ومحدود، وبذلك وجدت الدول نفسها في تحديات كبرى، في مدى قدرتها على حماية نفسها من هذه التهديدات الجديدة[1]، والتي أصبحت لها أبعادا وتداعيات على جميع الأصعدة والمستويات، وأدت إلى بروز العديد من النقاشات والطروحات، وطرح العديد من الإشكاليات على مختلف المنظمات والهيئات الدولية والعالمية على غرار منظمة الأمم المتحدة، والتي عملت على وضع استراتيجيات وتبني مقاربات واستخدام آليات لتتبع ورصد هذه التهديدات، والتي باتت تهدد حياة البشرية على نطاق واسع واسعة النطاق[2].

فالإنسانية اليوم أصبحت تواجه تحديات متعددة الاتجاهات Multi Directiononal كنتيجة ومحصلة للتغير الحاصل في طبيعة ونمط الصراع، أي الانتقال من الصراعات التقليدية إلى صراعات من نوع أخر، صراعات موسومة بالعولمة، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بالتهديدات عبر قومية التي تقوم بها فواعل من غير الدول، وهي تهديدات لا يمكن التنبؤ بها أو معرفة زمان ومكان حدوثها أو حتى منفذيها، كما لا يمكن التعاطي معها أو الضغط عليها، وبالتالي بروز معطى جديد يتمثل في الخوف من المجهول وعدو غير معلوم[3].

فتحول الصراعات من صراعات ذات طبيعة عسكرية الى صراعات من نوع جديد، وتهديدات عابرة للحدود وتنامي التهديدات الجديدة إلى إطلاق بوث عبارته الشهيرة أن هذا العصر هو: "عصر علامات الاستفهام" وذلك نتيجة لارتفاع وزيادة القلق لـ: "الأمن في بعده العالمي"، وهو ما أطلق عليه "سمير أمين" بـ: "إمبراطورية الفوضى" أو "حالة الفوضى المعممة"، والتي جعلت العالم برمته خاضعا لمنطق توزيع المخاطر، والتي أصبحت متعددة ومتنوعة[4].

فالعالم لم يعد يواجه تهديدات من طبيعة واحدة، لكنه أصبح يواجه تهديدات من طبيعة مختلفة، تماما عما كان عليه سابقا، كما أن البشرية أصبحت مهددة بإستراتيجيات مبتكرة وخطرة لفواعل من غير طبيعة دولاتية وليست من طبيعة عسكرية[5].

---

[1] – أحمد فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم الحرب الباردة،" أطلع عليه بتاريخ 21 جانفي، 2021، https://bit.ly/3LZNbUI.

[2] – نفس المرجع.

[3] – نفس المرجع.

[4] – أحمد فريجة ولدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة،" *دفاتر السياسة والقانون* 14 (2016): 166، 167.

[5] – نفس المرجع، 167.

ثانيا: أنواع التهديدات الأمنية الجديدة:

تتسم التهديدات الأمنية الجديدة بالتعقيد والتشابك والترابط فيما بينها، ومحصلتها هو ذلك الخطر أو الضرر الذي تلحقه بالآخرين، سواء كانوا أفراد أو جماعات أو دول، وفي هذا الصدد نبرز بعضا من هذه التهديدات:

1-الإرهاب الدولي: تعتبر أحداث 11سبتمبر 2001 نقطة تحول جوهرية في العلاقات الدولية، وذلك ببروز خطر الجماعات الإرهابية، والتي أصبحت تهدد استقرار وأمن الدول مباشرة، حيث أن تلك الأحداث كانت لها تداعيات كبيرة على، والتي كان لها الأثر البالغ على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فاقت تلك الأحداث التي وقعت في أوكلاهوما عام 1995، وتفجير قطار طوكيو في نفس العام[1].

لقد أدت تلك الأحداث إلى بروز متغيرات جديدة على الساحة الدولية، وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية تغير من رؤيتها، بتبني استراتيجيات جديدة تتناسب والواقع الدولي الجديد، وذلك بقيادة تحالف دولي فيما يسمى بالحرب على الإرهاب، في مواجهة ما اعتبر في محور الشر حسب الرؤية الأمريكية.[2]

وقد شهدت أحداث 11 سبتمبر 2001 صدور العديد من القرارات حول الإرهاب الدولي، حيث بلغت 20 قرارا بنهاية عام 2007[3]، ويمكن أن نبرز أهم تلك القرارات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم04: قرارات مجلس الامن بخصوص الإرهاب الدولي بعد سبتمبر 2001

العام	عدد القرارات حول الارهاب	ملاحظات
2001	2	تركزت القرارات المتعلقة بالإرهاب بمجملها على ادانة هجمات إرهابية في العديد من الدول، والدعوة الصريحة للدول لملائمة تشريعاتها الداخلية، وسبل مكافحة الإرهاب، ودعوة الدول للتعاون مع اللجنة الخاصة التي أنشأتها الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب.
2002	4	
2003	4	
2004	4	
2005	4	
2006	1	
2007	1	
المجموع	20	

[1] – بلال العيساني، "التهديدات الأمنية الجديدة ومأزق الدولة الوطنية في افريقيا،" *مجلة البحوث السياسية والإدارية* 02 (2016): 11.

[2] – نفس المرجع.

[3] – صابرين عبر الرحمان القريناوي، "دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من إنهاء الحرب الباردة من أحداث 11 أيلول 2001، ومن أحداث 11 أيلول2001 من عام 2007" (مذكرة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2008)، 62.

المصدر: صابرين عبر الرحمان القريناوي، "دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من إنهاء الحرب الباردة من أحداث 11 أيلول 2001، ومن أحداث 11 أيلول2001 من عام 2007" (مذكرة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2008)، 62.

ولقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2001/1328 مباشرة بعد تلك الأحداث، معتبرا أن تلك الهجمات تهدد الأمن والسلم الدوليين، وقد أبدى مجلس الأمن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات التي يراها مناسبة لمحاربة الإرهاب بكل أشكاله، كما تم إصدار قرار مجلس الأمن رقم 1373 لعام 2001 وذلك استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث دعا بمقتضاه الدول لمكافحة الإرهاب عبر تبني العديد من الإجراءات[1].

وفيما يلي نستعرض دور كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب:

أ–دور مجلس الأمن: بهدف مكافحة الإرهاب الدولي والتصدي له، أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات منذ سبتمبر 1970، والمتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها الأفراد بسبب خطف الطائرات، ومنذ عام 1972 كثفت الأمم المتحدة جهودها في إدانة الأعمال الإرهابية، وفي 20 جوان 1976 حث مجلس الأمن الدول على ردع ومنع الأعمال الإرهابية[2].

وبموجب القرار رقم 631 لعام 1989أقر مجلس الأمن بوضع العلامات على المتفجرات المخفية بغرض اكتشافها، وقرارات أخرى على غرار القرار رقم 1404 لعام 1998، والقرار رقم 1054 والذي يتعلق بتسليم الأشخاص المشتبه فيهم في محاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر عام 1995، والقرار رقم 1269 الصادر بتاريخ 19 جوان 1999 والمتعلقة بالتنديد بالإرهاب ومكافحته[3]، بالإضافة إلى القرارات التي تم ذكرها في الجدول أعلاه، والتي تركزت بالأساس حول مكافحة الإرهاب الدولي، والتي بلغت 20 قرار منذ 2001 إلى غاية 2007[4].

ب– دور الجمعية العامة : منذ 1972 تصدت الجمعية للإرهاب عبر عدة قرارات، ومن بين اهم القرارات القرار رقم 3034 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 1972، والتي أدانت بموجبه الجمعية العامة أعمال الإرهاب التي تستخدمها الأنظمة العنصرية والأجنبية لحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير، وبقرارات أخرى مماثلة على غرار القرار رقم 102 لعام 1976، والقرار رقم 147 لعام 19767، والقرار 145 لعام 1979، والقرارات رقم 109 ورقم 130 والقرار 159 و61 لعام 1985،

---

[1] – القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي، 63.

[2] – للاستزادة أكثر أنظر: أمال صويلح، "إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي،" *المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية* 02 (2017): 31.

[3] – نفس المرجع.

[4] –القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي، 62.

وهي قرارات تدين الإرهاب الدولي، وتدعو الدول إلى التعاون والتنسيق فيما بينها، بهدف مكافحة الأعمال الإرهابية ومعاقبة منفذيه[1].

2-الفشل الدولاتي: الدول الفاشلة Feeled States: "هي دول غير قادرة أو عاجزة على تلبية الحاجيات الضرورية والمطالب الشعبية، وغير قادرة على القيام بالخدمات الأساسية، كما أنها غير قادرة على حماية نفسها كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد تلجأ لاستخدام وسائل القهر والإكراه ضد مواطنيها، وهو ما يجعلها تلقى التأييد والقبول لدى غالبية السكان[2].

وبالرجوع إلى مفهوم الدول الفاشلة فإننا نجده في العديد من الطروحات، أبرزها ما جاء في أعمال "جيرالد هيلمان" Gerald B.Helman، و"ستيفن راتنر" Steven R.Ratner بعنوان الدولة الفاشلة – Failed States عام 1993، ودراسة لـ:"وليام زارتمان" William Zartman بعنوان الدولة المنهارة Collapse States تم نشرها عام 1995، حيث ركزت هذه الدراسات على تلك الدول التي تتسم بضعف في أداء وظائفها الأساسية وفي تحقيق حاجيات مواطنيها كما تتسم بهشاشة سياسية ومؤسساتية[3].

وقد تم التأكيد على العديد من الافتراضات والطروحات حول الدول الفاشلة ، والتي برزت بشكل لافت مطلع التسعينات من القرن العشرين، وذلك من خلال دراسة الظاهرة الصراعية في عالم ما بعد الحرب الباردة، على غرار تلك الدراسة التي قام بها "كالغي هوليستي" Kaleri .J. Holsti في كتابه "الدولة والحرب ودولة الحرب" The States,War, and the States War عام 1996، حيث تم التأكيد على عامل الدولة الضعيفة في الاستقرار العالمي[4]، كما طرح "نعوم تشومسكي" Noem Chomsky مفهوم الدولة الفاشلة في كتابه لعام 2006، مبرزا من خلاله توافر مجموعة من المعايير التي تبين الشروط التي تصنف من خلالها الدول بأنها أصبحت فاشلة، ومن هذه المؤشرات عجز وعدم قدرة أو رغبة الدولة على حماية مواطنيها، وغياب الديمقراطية، وتهديد الدولة للأمن الوطني[5]، كما قدم "كاتي كليمنت" Caty Clement ثلاث نماذج واضحة عن مدى قدرة الدولة سواء في حماية مواطنيها، أو القدرة على توفير الخدمات الأساسية من عدمه، والتي نبرزها من خلال الجدول الموالي [6].

---

[1] – صويلح، إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة، 35.

[2] –خلفة نصيرة، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،" *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية* 02 (2018): 486، 487.

[3] – رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، 108.

[4] – نفس المرجع.

[5] – نفس المرجع.

[6] – نفس المرجع.

جدول رقم 05: التمييز بين الدولة القوية نسبيا، والدولة في أزمة، والدولة المنهارة

الدولة قوية نسبيا	الدولة في أزمة	الدولة المنهارة
-قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن. -قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفر البنى التحتية الأساسية. -مسيطرة على جزء كبير من إقليمها ولفترة زمنية دائمة.	-غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن. -غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية. -غير مسيطرة على أجزاء متعددة من أقاليمها ولفترة قصيرة من الزمن.	-غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن. -غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفر البنى التحتية الأساسية. -عاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها ولفترة زمنية طويلة.

المصدر: أسماء رسولي، "التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر" (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2018)، 110.

3-الجريمة المنظمة: وهي من الظواهر المستجدة، والتي باتت تهدد أمن واستقرار الدول والحكومات، وتؤرق القادة وصناع القرار، حيث أخذت في الاتساع والانتشار أكثر، لاسيما مع بداية التسعينيات، وما شهده العالم أنداك من نزاعات، وتحولات ما بعد الحرب الباردة، لاسيما تلك المتعلقة بغسيل الأموال ونقل وتهريب المخدرات والسلاح وغيرها[1].

وأهم ما يميز الجريمة المنظمة عن الجرائم الأخرى نذكر مايلي:

- البناء الهرمي، حيث يترأس قائد واحد تنظيم الجريمة المنظمة مع وجود تباين في هرم السلطة بين القيادة والفروع؛

-الاستمرار التنظيمي حتى في حالات سجن أحد قادتها أو موته؛

- القوة والعنف والإجرام واستخدام الرشوة؛

- القيام بأعمال شرعية بغرض التغطية على الأموال غير الشرعية مثل غسيل الأموال غير المشروعة أو المسروقة أو العائدة من تجارة المخدرات؛

- العضوية المحدودة التي تتحدد بالعرق والخلفية الاجتماعية والالتزام بولاء؛

- استخدام المختصين كالطيارين والكيميائيين وغيرهم[2].

وتتسم الجريمة المنظمة بالعديد من الخصائص والميزات والتي تتمثل في:

أ-التنظيم: وهو عنصر ملازم للجريمة المنظمة حيث يتم من خلاله تقسيم الأدوار، وتحديد العلاقات بين افراد الجماعة الإجرامية وعلاقاتهم بالمنظمة؛

[1] – الصادق جراية، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة،" *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 08 (2014):11.

[2] – نفس المرجع.

ب-التخطيط الجماعي: ويكون عبر التخطيط المحكم والدقيق، وذلك لتحقيق أهداف الجماعات الإجرامية، إذ يتمتع عناصرها بقدر كبير من الذكاء والخبرة والكفاءة العالية؛

ج-الاستمرارية: تستمر المنظمة الإجرامية في نشاطاتها وتحقيق أهداف بغض النظر عن فقدان أو موت أي عضو أو عنصر من عناصرها؛

د-النطاق العابر للحدود الوطنية: لقد استغلت المنظمات الإجرامية التطور العلمي والتكنولوجي، وتوفر وسائل الاتصال في توسيع نشاطاتها الإجرامية على نحو أدى بها إلى أن تتعدى الحدود الوطنية للدول، وأن تكون عابرة للحدود والأوطان، وبذلك أصبحنا نتحدث عن جريمة منظمة عالمية أو دولية، والتي تستدعي تضافر جهود الجميع من أحد الحد منها ومكافحتها؛

ه-استخدام الوسائل غير المشروعة: بهدف تحقيق أهدافها تستخدم الجريمة المنظمة وسائل غير مشروعة على غرار العنف والفساد والتهديد والابتزاز، الرشوة، والإنذار والخطف وغيرها؛

ز-يهدف الى الربح وتجميع الأموال: تستهدف المنظمة الاجرامية للحصول على الأموال بأي طريقة وبأي وسيلة ممكنة ومن دون أي وجه شرعي[1].

4-الهجرة غير الشرعية: ويقصد بها اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل أو الدولة المستقبلة، وبالتالي من الناحية القانونية، فإن المهاجر الأجنبي لا يمكنه ولا يجوز له الدخول إلى أراضي أي دولة، إلا وفقا للقوانين التي يفرضها وطنه الأصلي، وقوانين البلد المراد الدخول إليه، وذلك بقيامه بجميع الإجراءات القانونية اللازمة للهجرة، وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي، فالهجرة غير الشرعية بذلك تعتبر تهديدا أمنيا عابر للحدود، حيث تصبح الدولة أو الدول مهددة من طرف جماعات أخرى[2].

وبحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غير الشرعية تعني: "عبور الحدود دون تقييد بالشروط اللازمة للدخول المشروع الى الدول المستقبلة[3]."

وقد اعتبرت منظمة الهجرة الدولية بأن المهاجر غير الشرعي هو ذلك: "المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة الدخول الإقامة أو العمل في بلد ما"[4].

فالهجرة غير الشرعية تعتبر مصدرا ومنبعا للعديد من التهديدات على اعتبار أنها قد تجمع بين المهاجرين وعناصر أخرى قد ترتبط بالجريمة المنظمة، وبحسب العالم الديمغرافي الغربي "ألفريد صوتي"

---

[1] – روابحي، التهديدات الأمنية الجديدة، 37.

[2] –فايزة بركان،"أليات التصدي للهجرة غير الشرعية"، (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 01، 2011)، 16.

[3] – فريجة لدمية، "إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية أنموذجا" (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2010)، 56.

[4] – نفس المرجع، 57.

Alfred Sonic فإن من أهم أسباب الهجرة هو مشكلة الثروات حيث قال: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما يرحل البشر حيث توجد الثروات"[1].

وقد أصبحت الهجرة غير الشرعية مع مرور الوقت ظاهرة مقلقة للدول والحكومات، سواء بالنسبة للدول المصدر أو دول العبور أو الدول المستقبلة، ذلك لما قد تحمل الظاهرة من مخاطر على غرار انتقال وهجرة عناصر إجرامية وإرهابية، وقد يقوم هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين بجرائم أو أعمال عنف وحتى أعمال إرهابية، وقد يتم استغلالهم من طرف الجماعات المسلحة،ناهيك على أن توافد المهاجرين غير الشرعيين ودخولهم بأعداد كبيرة، قد يؤثر في البناء الديموغرافي، السوسيو ثقافي للدولة المستقبلة، وهو ما قد يخل بالأمن الاجتماعي والثقافي للدول المستقبلة،هذا إضافة إلى الأعباء الاقتصادية التي يشكلها المهاجرين غير الشرعيين على الدولة المستقبلة، والتي تتمثل في زيادة البطالة والتنافس على العمل، وهو ما قد يؤدي الى حدوث اضطرابات داخل الدولة[2].

5- التغيرات المناخية والتدهور البيئي: يعتبر من أهم التهديدات، والتي تساهم في حدوث تغيرات خطيرة على النظم البيئية والجيولوجية والبيولوجية، ومن المخاطر البيئية فقدان التنوع الحيوي وتأكل طبقة الأوزون، ونقص الغذاء وانتشار الأمراض المعدية بشكل واسع، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وبحسب منظمة الصحة العالمية، فقد أحصت 160 ألف حالة وفاة منذ عام 1995 ارتبطت مباشرة بالتغيرات المناخية، وبحسب دراسة قام بها معهد هوفر فقد توصل "توماس مور" Tomas Moore إلى أن الاحتباس الحراري سينجم عنه ارتفاع معدلات الوفيات في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

ولقد صدر عن المنتدى الإنساني العالمي لعام 2009 تقريرا حول تغير المناخ، حيث أن الدول النامية تعاني بـ 99 % من الخسائر بسبب تغير المناخ، لذلك تعمل العديد من المنظمات في هذا المجال على غرار منظمة أوكسفام Oxfam، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وغيرها[4].

فالتغير المناخي قد يؤدي إلى حدوث صراعات، وقد يتولد عنه خلق توترات جديدة في العالم، مما قد يصبح مصدرا لتهديد الأمن العالمي، مما أدى بمجلس الأمن إلى عقد مناقشته الأولى حول التغيرات

---

[1] – زهيرة مزارة، "الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل (دراسة حالة: الجزائر نموذجا)" (أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2018)، 150.

[2] – مطالبي، طبيعة التهديدات اللاتماثلية، 144، 145.

[3] – جهاد عودة، *السياسة الدولية والإستراتيجية: علم الإدارة الدولية البناء التحتي للعلاقات الدولية* (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013)، 133.

[4] – نفس المرجع، 134، 135.

المناخية عام 2008، وذلك لارتباط موضوع التغير المناخي والأمن[1]، وهو ما جعل العالم يدق ناقوس الخطر، ويستشعر ذلك.

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية وتأثيرها على الأمم المتحدة.

لقد أدى انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية إلى إعادة رسم معالم دولية وفقا للإستراتيجية الأمريكية، والقائمة بالأساس على فرض هيمنتها وبسط نفوذها لتحقيق مصالحها، وهي معطيات ستجعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة للتواجد في أي منطقة من العالم، والاقتراب أكثر من المناطق التي تعتبرها معادية لها.

الفرع الأول: الهيمنة الأمريكية: لقد سعت الأمم المتحدة لفرض هيمنتها على العالم بأسره، مستغلة بذلك تفوقها في شتى المجالات، ولاسيما مقوماتها التكنولوجية وقدراتها العسكرية والاقتصادية، وبالتالي استطاعت أن تنفذ إستراتيجيتها وأجندتها لانفرادها بقيادة العالم.

1- **الهيمنة:** لم يحقق مفهوم الهيمنة الاتفاق أو الإجماع بشأنه، فقد عرف المفهوم اختلاف في الرؤى والتعاريف في ما بين المنظرين والمفكرين، فقد عرف "روبرت كيوهان" Robert Keohane الدولة المهيمنة بأنها: "دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الرئيسية التي تحكم العلاقات بين الدول ولديها الرغبة في ذلك[2]، في حين يرى "وليام ويلفورث" William Wellforth أن: "لتحقيق الهيمنة يجب أن تتركز السلطة بما فيه الكفاية في دولة واحدة، لتتمكن من وضع القوانين لآخرين"[3]، فهذان التعريفان يلتقيان في نقطة مشتركة هو وجود مهيمن واحد، تكون له القدرة والقوة في تحديد وإرساء معالم دولية وفق ما يرغب فيه.

أما بالنسبة إلى "كريستوفر لاين" Christopher Lane فيرى بأن الهيمنة مرتبطة بمفهوم القوة الصلبة، والتي تتعلق بما تحوزه الدولة من قدرات عسكرية واقتصادية وموارد، وما يتوفر لديها من رغبة وطموح في تحقيق الهيمنة ما يجعلها قادرة على أن تكون قوة عظمى وأحادية[4].

ويجد مفهوم الهيمنة تطبيقاته في تصورات ورؤية الولايات المتحدة الأمريكية من منظور جيوبولتيكي حيوي، وذلك لمعرفة وتحديد طبيعة التهديدات، حيث أوكلت تلك المهمة للقيادات العسكرية المحلية للقيام بها في حالة الضرورة، على غرار القيادة العسكرية الداخلية، والتي تشمل كل من الولايات المتحدة، كندا والمكسيك[5].

---

[1] – عودة، *السياسة الدولية والإستراتيجية*، 144.

[2] – لورد حبشى، "الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية،" *سياسات عربية* 04 (2011): 24.

[3] – نفس المرجع.

[4] – عزت السيد أحمد، *كيف ستواجه أمريكا العالم؟ الهيمنة الأمريكية والنظام العالمي الجديد* (دمشق، دار السلامة للطباعة، 1992)،75.

[5] – نفس المرجع، 76.

ويعتبر كل من الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، الممتد من باكستان إلى وادي النيل والقرن الافريقي، مجالا حيويا واستراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حتى تتمكن من بسط سيطرتها على أهم المضايق والممرات الإستراتيجية، على غرار قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز[1].

أما بالنسبة للنظريات المفسرة للهيمنة فهناك أربعة أربع نظريات رئيسة، وتتعلق بنظرية استقرار الهيمنة والواقعية والليبرالية والغرامشية الجديدة، حيث أن نظرية استقرار الهيمنة تنطلق من افتراض أساسي مؤداه أن الاستقرار لا يتحقق إلا في ظل وجود قوة واحدة مهيمنة، تضطلع تحقيق ضمان الاستقرار على الصعيد الدولي، وذلك عبر وضع جملة من القواعد الدولية.[2]

2-الهيمنة في فكر جوزيف ناي: وتختلف عن تلك المفاهيم المتعلقة بالقوة الصلبة، حيث اعتمد "جوزيف ناي" Joseph Nye على مقاربة "القوة الناعمة" Soft Power، والتي ترتكز على قوة الجذب بدلا من "القوة الصلبة"، وفي كتابه "مستقبل القوة" The Future of Power، تم تصنيف القوة الناعمة كقوة ذكية Smart Power وفي كتابه "الحكم في عالم يتجه نحو العولمة" تحدث فيه على أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتمد على فواعل أخرى لفرض سيطرتها ،على غرار ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تساهم في نشر وتسويق القيم والثقافة الأمريكية عبر العالم[3].

3-الهيمنة عند فرانسيس فوكوياما: لقد تحدث فوكوياما عن مفهوم جديد يتعلق بما يعرف "بالحرب الوقائية" Preventive War عقب تلك الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، وفي كتابه: "النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين" أكد على إضفاء العقلانية على أنظمة الحكم، وذلك بتطبيق النظرية المؤسسية، مما يسهل التحكم في الدول الضعيفة، مؤكدا على سيادة القيم الأمريكية على العالم[4].

4-**الهيمنة عند بريجنسكي:** بحسب بريجنسكي في كتابه بعنوان "رؤية إستراتيجية" أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مخاوف من احتمال صعود اليابان والهند والصين وكوريا الجنوبية، أو مجموعة الآسيان أو بروز قوى دولية أخرى، والتي قد تعمل على تراجع القوة العالمية الأمريكية، لكن بريجنسكي لا يزال مصرا في طرحه على قوة النموذج الأمريكي حيث يقول: "تبقى أمريكا مركز الاهتمام العالمي شاء المرء أم أبى"[5]، حيث ينصح القادة وصناع القرار الأمريكيين لإتباع سياسة قائمة تجعل الآخرين يعجبون وينبهرون بالنموذج الأمريكي، وذلك بتوظيف السياسة الخارجية الأمريكية، وفي مؤلفه: "رقعة الشطرنج

---

[1] – أحمد، كيف ستواجه أمريكا العالم، 76.

[2] – نفس المرجع.

[3] – عصام بن الشيخ، "الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الامريكية... ودراسة في أدبيات جوزيف ناي – فرنسيس فوكوياما، زبيغنيو بريجنسكي أنموذجا"، *دفاتر السياسة والقانون* 15 (2016): 291.

[4] – نفس المرجع.

[5] – نفس المرجع.

الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيو استراتيجيا" والتي تعتمد على القوة الامبريالية المثلى، عبر الترويج لقيم من قبيل الحداثة والثقافة والديمقراطية"[1].

الفرع الثاني: الهيمنة الأمريكية: السياسة الخارجية الامريكية ونظرية الدور:

1-**مفهوم الدور:** بحسب "جون ديوي" John Dewey فالدور الاجتماعي يكون نتيجة للتفاعل بين الحاجات النفسية، وتعريفات الآخرين، وطبيعة الوضع الاجتماعي[2]، في حين أن "جورج هربرت" George Herbert، فقد تحدث عن فكرة مفادها أن سلوك الآخرين يؤثر على تعريف الشخص لدوره الفردي، وهو ما أسس لفكرة الذات والآخر، ما أدى إلى بروز تلك الدراسات التي تحول معرفة تأثير توقعات الآخرين على سلوك الأفراد[3].

وبالنسبة لـ: "ويهلك" Wahlk فالدور هو: "النسق المعياري للسلوك بناءا على اعتقادات الأشخاص المتفاعلة داخل نفس الوسط الاجتماعي"[4]، وبالتالي القدرة علة التمييز ما بين المعايير التي تشكل الدور، والأفعال أو المحاولات التي يقوم بها الأفراد للتفاعل مع هذه المعايير، وهذا ما يجعلنا نميز بين الحالة Status أو المركز Position والدور والسلوك والدور[5].

2-مفهوم الدور في السياسة الخارجية:

يعرف الدور في السياسة الخارجية على أنه: "الوظيفة أو الوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج إن كان على المستوى الدولي أو الإقليمي، والتي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها، مع مراعاة ما تملكه الدولة من إمكانيات مادية وغير مادية في ذلك"[6]، ويعرفه الدكتور إسماعيل صبري مقلد بأنه: "محصلة ما تقوم به الدولة من أفعال وممارسات على الصعيد الدولي، والتي تهدف منها الى تحقيق ما تحدده لسياساتها الخارجية من أهداف، أو لما تحاول الدفاع عنه من قيم ومصالح عاليا"[7]، في حين عرفه كال هولستي بأنه: "تعريفات صناع القرار للأنواع العامية للقرارات، والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي"[8].أما "ستيفن والكر" Stephen Walker فقد عرفه بأنه: "تصدر واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي"[9].

---

[1] – بن الشيخ، الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الامريكية، 293.

[2] – جهاد عبد الملك عودة، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية،" *المجلة العلمية للبحوث العلمية والدراسات التجارية* 03 (2017): 583.

[3] – نفس المرجع، 584.

[4] – نفس المرجع.

[5] – نفس المرجع.

[6] –حبيبة زلاتي، "نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي،" *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 17 (2018): 780.

[7] –نفس المرجع.

[8] –الموسوعة السياسية، "نظرية الدور في العلاقات الدولية،" أطلع عليه بتاريخ 27 ديسمبر 2021، https://bit.ly/3nB2dGY.

[9] –نفس المرجع.

فالدور هو أحد مكونات السياسة الخارجية للدولة، وعلى أساسه تقوم الدولة بممارسة دورها الإقليمي أو الدولي[1].

فالدور بذلك يرتبط أساسا بالبيئة الموضوعية لصانع القرار، ويرتبط بمدى توافر وكفاءة القدرات والإمكانيات الموجودة، لذلك فإن الدول التي تسعى لتحقيق دور ما سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، يتوجب عليها أن تكون على دراية وإطلاع تام، وإدراك للبيئة الإقليمية أو الدولية التي تتفاعل معها، مع الأخذ في الحسبان ما تتوفر عليه من قدرات وإمكانيات، وتوقعات الأطراف والفواعل الدولية الأخرى لمدى قبول أو رفض ذلك الدور، وبذلك يتحدد الدور وفق قاعدة أساسية قائمة على تحديد دورها في مقابل أدوار الآخرين.[2]

وتبرز نظرية الدور فيما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية عند التدخل في كل من أفغانستان والعراق، انطلاقا من الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر نفسها بأنها هي المسؤولة عن تحقيق السلم العالمي، ومن منطلق دورها المتعلق بالحرب على الإرهاب، ويمكن أن تحدد الدولة دورها القومي من خلال المراحل التالية:

– مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء التوجهات السياسة الخارجية؛

– مرحلة استكشاف الدور؛

–مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات الموجودة بالبيئة المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعة للدولة[3].

ويمكن التطرق إلى ثلاثة أشكال رئيسة لدور الدولة، وتتمثل في الأنماط التالية: "تغيير الدور" Role Evolution، "صراع الدور" Role Conflict، وهناك من يتحدث عن الدور المفرط The Role Overload، حيث يعمل صناع القرار على عدم إعطاء أي فرصة للقيام بأدوار عقلانية للحفاظ على المصالح المتبادلة، ويغلب عليها الطابع الراديكالي بشكل يصعب معه تحقيق التعاون، وهناك ما يعرف "بغموض الدور" The Role Amdignity، وبالتالي يستحيل معه فهم سلوك أو تصرف أو ما سيفعله ذلك الطرف[4].

كما يمكن الحديث عن "تشوش الدور" The Role Confusion، وهو يعبر عن مرحلة جد متقدمة من الغموض، وهو ما قد ينجم عنه إمكانية كبيرة للوقوع في الخطأ، وباستخدام نظرية الدور يمكن توقع الأدوار التي تضطلع بها الدول، انطلاقا من تحليل المعلومات والبيانات المتوفرة، واستنادا إلى المحددات المتوفرة، والتي تعرف بما يسمى مصادر الدور ما يؤدي إلى تحديد وتوصيف ذلك الدور[5].

---

[1] – زلاتي، نظرية الدور، 780.

[2] – نفس المرجع.

[3] – نفس المرجع، 781.

[4] – بشير النجاب، "نظرية الدور مفهومها،" *الحوار المتمدن* 5518 (2017): د.ص.

[5] – نفس المرجع.

ويمكن أن نتطرق إلى مستويين من التحليل فيما يخص نظرية الدور واستخداماته في علم السياسة المعاصر:

– المستوى الأول: ويكون عن طريق القيام بمعرفة الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل، ومعرفة هيكل الأدوار، وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية، أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي العام؛

– المستوى الثاني: ويكون ذلك بمعرفة الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي، مع التركيز على تلك الأدوار التي يقوم بها الأشخاص المؤثرين في السياسة العالمية، مهما كان هؤلاء الأشخاص رؤساء للدول أم لا[1].

الفرع الثالث: تطبيقات نظرية الدور في السياسة الخارجية الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة تهدف إلى تحقيق الهيمنة، لكن لم تكن لديها القدرة الكاملة على الجهر بذلك، نظرا للمنافسة التي كانت يبديها الاتحاد السوفيتي آنذاك، لكن بانهيار الأخير تم الإعلان عنها بكل صراحة، ففي عام 1978 كتب كسنجر: "إن أهم واجبات السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق الأمن القومي، وأن الأمن القومي يقوم على دعائم أهمها، بأن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى بين الأمم في العالم"[2]، وبانهيار الاتحاد السوفيتي أعلن بوش الأب على أن الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى إلى إقامة نظام دولي جديد بزعامة أمريكا، وهو ما بدا جليا في السياسة الخارجية التي انتهجها "بيل كلينتون" Bill Klinton، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت في العديد من النزاعات في العالم، على الرغم من أنها لا تشكل أي تهديد على أمنها القومي، ولا على مصالحها الإستراتيجية[3].

والمتتبع للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، يلحظ بأنها تتبع منطق المصلحة كمحدد رئيس، حيث تسعى إلى تحقيق المنفعة، وبالتالي تعتمد على المزاوجة ما بين ثنائية القوة الصلبة والقوة الناعمة، في التعاطي مع مختلف القضايا الدولية، وذلك وفق منظور عقلاني واقعي بحت، في حين أنها تنتهج مضامين الفكر الليبرالي، على غرار نظرية السلام الديمقراطي، فيما يتعلق بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي استخدمتها كمبرر وذريعة للتدخل العسكري، هذا إضافة لاعتمادها الدبلوماسية الاقتصادية، وذلك بتقديم مساعدات مالية وفق شروط بالنسبة للدول غير الديمقراطية[4].

وقد تحدث بريجنسكي عام 1998 في كتابه "القوة الكبرى الوحيدة" بأن السياسة الخارجية الأمريكية، تهدف إلى منع أي تطور أو قيام أي قوة أخرى قد تهيمن على العالم، أو تحمل العداء للولايات

[1] – الموسوعة السياسية، نظرية الدور بالعلاقات الدولية.

[2] – نديم خليل محمد، "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية،" *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع* 63 (2021): 101.

[3] – نفس المرجع.

[4] – رقولي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، 302.

المتحدة الأمريكية[1]، وبحسب مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون "ساندي بيرغر" Sandy Berger، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تهدف إلى:

– السعي للحصول على اعتراف دولي للدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية؛
– احتواء البؤر المهيمنة لإثارة النزاعات التي تؤثر على الأمن والسلم العالميين؛
–توسيع حلف شمال الأطلسي؛
–إقامة شراكة إستراتيجية مع روسيا؛
– إقامة أوروبا ديمقراطية وموحدة؛
–تقوية الروابط مع دول جنوب شرق أسيا؛
– الدفاع عن المصالح النفطية في الشرق الأوسط؛
–السيطرة على تجارة المخدرات والإرهاب الدولي[2].

ولقد ربط "نيكولاس سبيكمان" Nicholas Speakman ما بين معطى القوة وتحقيق البقاء والاستمرار، فالقوة هي القدرة على تحريك الآخرين بالاتجاه الذي ترغب فيه الدولة التي تمتلك القوة، وفي نفس السياق ذهب "فريديريك شومان" Fredirick Schuman إلى قوله بأن المبادئ والقيم الأخلاقية لا معنى لها إذا لم تكون مقترنة بالقوة[3].

فالإستراتيجية الأمريكية تعتمد بالأساس على القوة، وتجد لها تطبيقات في السياسة الخارجية، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط، حيث تولي لها الولايات المتحدة الأمريكية أهمية بالغة وتسعى جاهدة لفرض سيطرتها على هذا المجال الحيوي والاستراتيجي، بغرض تأكيد هيمنتها على العالم[4]، وبمنظور جيوبولتيكي يمكننا صياغة العبارة التالية: من يسيطر على الشرق الأوسط فإنه سيسيطر على العالم.

فالسياسة الخارجية الأمريكية ترتكز على معطى المصلحة القومية، والتي تعتمد بالأساس على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في القيم، القوة، التجارة، أو بتعبير أخر بثلاث مقومات أساسية، تتمثل في الدين والقوة والثروة في تحالف ما بين الساسة، ورجال الدين، ورجال المال والأعمال، وتفاعل هذه العناصر يؤدي إلى تحقيق المصلحة القومية، وهكذا تصبح مهمة الولايات المتحدة الأمريكية، هي من يقود ويسير العالم، وبالتالي تحقيق الرسالة الأمريكية[5].

---

[1] – خليل، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، 101.

[2] – نفس المرجع.

[3] – علاء فواز أحمد القضاة، *السياسة الخارجية الأمريكية في ظل المحافظين الجدد* (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2021)، 41.

[4] – نفس المرجع، 42.

[5] – مداني دليلة، "البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية،" *المجلة الجزائرية للسياسات العامة* 04 (2014): 180.

فالسياسة الخارجية الأمريكية بذلك تحمل أبعاد سياسة عالمية، في إطار الرسالة التي وجب على أمريكا حملها للعالم، وفي هذا الصدد كتب الإنجليزي ك.ج تشترتون K.J.Teshstorton أن أمريكا "بلد له روح الكنيسة"[1]، ولقد ركزت السياسة الخارجية الأمريكية على مبدأ القوة، لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أكد هنري كسنجر على ضرورة الرجوع إلى المبادئ الكلاسيكية للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك عبر إيجاد أو خلق عدو إيديولوجي[2].

ويتفق أغلب الباحثين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة على أنها القوة الوحيدة التي بإمكانها السيطرة و الهيمنة على العالم، وهو ما دفع بمجلة "الاكونوميست" The Economist، وهي مجلة تعنى بشؤون المال والاقتصاد إلى القول: "أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد تركيب العالم كما تريد "[3]، معتمدة في ذلك على ما تمتلكه من مقومات القوة والتي تعكس مكونات ما يسمى بـ "القوة اللينة"، والتي يصفها بريجنسكي بـ: "الأبعاد الحاسمة للقوة"، والتي ترتكز بالأساس على العناصر والمكونات التالية :الحيوية السياسية، المرونة الأيديولوجية، الدينامية الاقتصادية والجاذبية الثقافية"[4]، فالولايات المتحدة تعمل على تحقيق مصلحتها، وفرض هيمنتها على العالم، بالاعتماد على ثنائية القوة الصلبة والقوة الناعمة، ما يجعل حضورها بارزا ومميزا على الساحة الدولية، لما تمتلكه من مقومات وإمكانيات هائلة [5].

لعل التدخلات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، تبرز بوضوح اعتمادها على منطق القوة، فمنذ عام 1945 الى غاية 2006 بلغ 29 تدخلا ما بين تدخلات مباشرة وغير مباشر، وهذا ما يعطينا نظرة واضحة حول القدرات والمؤهلات العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وغالبا ما تقوم بتلك التدخلات بعيد عن الإرادة الدولية والأممية، وهو ما اعتبر بأنه تحديا للإرادة الدولية، والمجتمع الدولي، على غرار ما حدث أثناء احتلال العراق سنة 2003.[6]

ولعل تواجد القواعد العسكرية الأمريكية عبر العالم، تعبر بوضوح عن مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التواجد في مناطق عدة من العالم، حيث بلغ عدد القواعد والمواقع العسكرية 4488 قاعدة داخل التراب الأمريكي، و823 قاعدة عبر 29 بلدان العالم، بالإضافة إلى تلك القواعد العسكرية المتحركة، والمتمثلة في الغواصات والبرامج والأساطيل البحرية الأمريكية، والمتواجدة في مختلف المياه والمحيطات في العالم[7].

[1] – مداني، البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية، 181.
[2] – أعمر، التنظير في الدراسات الأمنية، 507.
[3] – نفس المرجع، 507
[4] – نفس المرجع، 508.
[5] – نفس المرجع.
[6] – نفس المرجع، 530.
[7] – نفس المرجع، 526، 527.

الفرع الرابع: أحداث 11 سبتمبر 2001 والتحول الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية:

أولا: السياسة الخارجية الأمريكية: واقعية السياسة الأمريكية والتحول الاستراتيجي

لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في إيجاد عدو جديد الولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثل في الإرهاب الدولي International Terrorism، بدلا من الاتحاد السوفيتي سابقا، وهو ما تم استغلاله من طرف القادة الأمريكيين، واتخاذه كفرصة لتبني إستراتيجية جديدة للتحالف الدولي ضد الإرهاب، وذلك من أجل التأسيس المفهوماتي والنظري والتفسيري للانتقال من إستراتيجية "الحرب الباردة إلى إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب"، والتي أصبحت تشكل التوجهات الأساسية، والمحورية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية[1].

إن هذا التحول في العقيدة الإستراتيجية الأمريكية، أدى إلى إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى وفق لهذا المعطى، وهو ما أدى إلى إعادة تعريف للأدوار التي تقع على عاتق هذه القوى، لاسيما فيما يتعلق بالأدوار العسكرية الواجب القيام بها وفقا لهذه الإستراتيجية الجديدة، وبذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية محاربتها للإرهاب كهدف استراتيجي، وبالتالي معاقبة الدول التي ترعاه[2].

ولقد نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001 بروز ثلاث اتجاهات رئيسة، حيث يرى أصحاب الاتجاه الأول بأن تلك الأحداث تؤسس لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم، عبر المحافظة على الأيديولوجية والتفوق العسكري، والأصولية الدينية، والنيوليبرالية الاقتصادية، في حين ركز أصحاب الاتجاه الثاني، والمتمثل في أطروحة صدام الحضارات لهنتغتون كمقاربة نظرية لتفسير نمط النزاعات التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة، مركزين على دور العامل الثقافي والعامل الديني في تأجيج النزاعات والصراعات الدولية، في حين اعتبر أصحاب الاتجاه الثالث بأن تلك الأحداث بمثابة ردة فعل من طرف العالم الثالث على ما وصلت إليه الحداثة، والقيم الغربية، وما نتج عن العولمة، ما أدى إلى حدوث هوة كبيرة ما بين عالم الشمال والجنوب[3].

ولقد استغل القادة الأمريكيين تلك الأحداث لاعتماد إستراتيجية محكمة وهادفة، بهدف إرساء وتعزيز التفوق الأمريكي، ما أدى إلى الانتقال من إستراتيجية الردع إلى تبني إستراتيجية جديدة، أسست لبروز مفاهيم جديدة تتعلق بنوع جديد من الحروب، والتي عرفت بالحروب الاستباقية والوقائية، وما نتج عنه إعادة تعريف مفهوم السيادة وفقا للمعطيات الجديدة، بما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية من

---

[1] – لزهر وناس، "الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" (مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2009)، 52.

[2] – شيباني، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، 60.

[3] – وناس، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، 51، 52.

مكافحة الإرهاب في أي منطقة من العالم، وهذا ما أدى بالقادة الأمريكيين من تجاوز الفكر الاستراتيجي الذي ساد أثناء الحرب الباردة إلى تبني مقاربات أمنية جديدة[1].

وذلك من خلال تبني رؤية جديدة لنظام عالمي تحدد من خلاله الدور الأمريكي، وقد تطرق بريجنسكي إلى أبعاد التحول الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في سبع نقاط:

- أن الحرب ضد الإرهاب ليست حرب دينية ضد الإسلام؛
- للغوص في أعماق أي حرب شاملة وطويلة في أفغانستان أثارها السلبية بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية؛
- على الولايات المتحدة ألا تحصر تعريفها للعدو في شخص أسامة بن لادن أو تنظيمه وألا تجعل أمر القبض عليه قضيتها المحورية؛
- إن الحرب على الإرهاب هي حرب متعددة الوجوه وسوف تؤدي إلى فتح أكثر من جبهة؛
- لابد من التمييز بين الدول التي يرى أهل القرار بأنها تأوي الإرهاب، فمنها من يأويه ومنها من يتجاهله، فإذا عاديناها جميعا اتسع نطاق أعداء الولايات المتحدة وتعذر على هذه الأخيرة أمر إدارة المعركة؛
- على المجتمع الأمريكي أن يعيد تنظيمه من أجل الاستعداد لتحمل ضربات جديدة؛
- لابد من إعادة النظر في الرؤية السياسية للولايات المتحدة، يتم من خلالها تفهم متطلبات المجتمع الدولي والبحث في أسباب الخطأ[2].

وبحسب الإستراتيجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بإتباع استراتيجيات ذات طبيعة توسعية، بغرض تأمين أمنها القومي واقتصادها الوطني، ولكي يتحقق ذلك نادى شايمر إلى شن حروب استباقية للقضاء على أية دولة تحاول ضرب مصالح الولايات المتحدة في الخارج، أو أنها تريد منافستها على مناطق نفوذها ومجالها الاستراتيجي[3].

لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السياسة الخارجية وإستراتيجية الأمن القومي، للحفاظ على قوتها وتفوقها، ما جعلها تنخرط في الكثير من المسائل والقضايا الدولية، وهو ما أدى بها إلى التواجد في مختلف مناطق العالم، وذلك بفضل ما تمتلكه من قدرات وإمكانيات تجعلها قادرة على التطلع للقيام بدور المهيمن على النظام الدولي[4].

---

[1] – محمد حسن علي لعفيفي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي الغربي" (مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، 2012)، 68.

[2] – شيباني، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، 61.

[3] – رياض حمدوش، "تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" (أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2012)، 105.

[4] – نفس المرجع، 105.

وقد عمل المحافظون الجدد إلى توجيه البرنامج السياسي لإدارة بوش الابن، نحو تبني مشروع استراتيجي، يهدف إلى لتحقيق التوسع العسكري وفرض المشروع الأمريكي القائم على الهيمنة على العالم، وذلك عبر نشر قيم الديمقراطية[1]، وفقا لطروحات "الهيمنة المستديمة لأمريكا"، والتي تؤسس إلى الهيمنة الأمريكية، كما برزت طروحات أخرى تحذر من إمكانية السقوط الأمريكي، حيث تحدث "بول كينيدي" Paul Kennedy في مؤلفه "نشوء وهبوط القوى العظمي"، وذلك نتيجة لما أسماه بالتوسع الإمبراطوري المفرط "[2].

وفي هذا الصدد يشير "ماكس بووت" Max Boot إلى: "أن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام 2002، التي دعت الى الأفضلية الأمريكية ولتفوق الإرهاب الدولي كلها مبادئ أساسية ورئيسية للمحافظين الجدد ..."[3]، ووفقا لما ورد في كتاب "أمريكا متفردة المحافظون الجدد والنظام العالمي" للباحثين "ستيفن هالبر" Stephen Halper و"جوناثان كلارك" Jonathan Clark فإن هناك ثلاث مبادئ أساسية للمحافظين الجدد وهي:

- اعتبار منطقة الشرق الأوسط مصدر اهتمام وتركيز، واعتبار الإسلام خطر يهدد المصالح الأمريكية،
- الاعتماد على مبدأ القوة العسكرية في علاقات الدول ببعضها البعض وتحقيق المصلحة الوطنية؛
- تقسيم العالم إلى قسمين الأول هو خير مطلق والثاني شر مطلق؛

وبحسب فوكوياما فإنه يرى بأن مبادئ المحافظين الجدد لا تتوقف عند إطار تقسيم العالم إلى قسمين، بل تتعداه إلى:

- الرغبة بالسيطرة والحل العسكري لإبراز القوة، وتعزيز شعور قوة السلطة السياسية في إفريقيا؛
- الاعتدال في السياسات الداخلية للولايات المتحدة أمر ضروري، وذلك لكسب التأكيد الشعبي للقرارات الخارجية؛
- اهتمام المحافظين الجدد وسيعيهم للبناء في الوضع الحالي[4].

ثانيا: مقومات وأدوات الهيمنة الأمريكية على العالم:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الوسائل والأدوات التي جعلتها تفرض هيمنتها على العالم ومن هذه الوسائل نذكر:

1-**التطور العلمي والتفوق التكنولوجي والصناعي:** لقد استفادت أمريكا كثيرا من التطور الصناعي، لاسيما في مجال الاتصال والمعلوماتية والوسائط الإعلامية وغيرها، وهو ما أدى الى بروز

---

[1] – سليم عبد الله مطر،"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين ثوابت الاستمرارية ومتطلبات التغيير، دراسة مقارنة لإدارتي (بوش الابن وباراك أوباما) ،" *مجلة الأزمات والأبحاث السياسية* 01 (2017): 92.

[2] – مداني، البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية، 189.

[3] – القضاة، السياسة الخارجية الأمريكية، 35.

[4] – نفس المرجع.

مظاهر الهيمنة الامريكية على العالم، ونقل تلك الصورة الايجابية المتعلقة بنمط الحياة الغربية، والتي انتقلت مع مرور الوقت إلى العالم بأسره، كما هو الحال بالنسبة للباس أو المشروبات أو حتى الأفلام والأغاني، على غرار "الجينز"، "الكوكاكولا" والمكدونالد وأفلام "هوليود" و"ولت ديزني" إلى أغاني "البوب" وغيرها[1].

وبالتالي شكلت التكنولوجية معيارا هاما من معايير القوة في صناعة المستقبل، تمثلت في صناعات المادة الرمادية على غرار المايكرو، إلكترونيك، تكنولوجيات، برامج الكومبيوتر، الرقائق المعلوماتية والروبوتات والاتصالات وغيرها، وهو ما مكن الولايات المتحدة الأمريكية من امتلاك مقومات تكنولوجية هائلة، حيث تحتل المرتبة الأولى عالميا في هذا المجال، وذلك من خلال امتلاكها نظام للعلوم والتكنولوجيا والبحوث، ويتجلى ذلك من خلال ما تخصصه الولايات المتحدة الأمريكية[2].

فهي تخصص ما يفوق عن 290 مليار دولار سنويا، وهو مجموع تنفقه الدول الصناعية السبع مجتمعة، حيث تشكل 40% من النفقات العالمية للبحث والتطوير، و50% من براءات الاختراع المودعة في العالم، أما في مجال الالكترونيات فتمثل الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الأولى بنسبة قدرها 40% مقابل 27% لليابان، كما تمثل الصدارة من 10 مليون حاسوب بنسبة قدرها 45% من حواسيب العالم، كما عملت الولايات المتحدة الامريكية على تطوير وسائل الاعلام والدعاية، بقصد التحكم في دول العالم الثالث، باعتمادها على وسائل التواصل الاجتماعي، ومواقع الانترنيت في الترويج للقيم الغربية[3].

2-الأسواق المفتوحة ونشر الديموقراطية: لقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية على عاملين أساسيين، يتمثلان في المحافظة والدفاع عن الحلفاء والشركاء من جهة، واحتواء الأعداء من جهة ثانية، مع التركيز بشكل أساسي على تحقيق الأهداف الاقتصادية، والتي ترتبط أساسا بالأسواق المفتوحة، وذلك من خلال امتلاك القدرة للسيطرة على الموارد الطبيعية، على غرار الغاز والنفط، أو تلك المتعلقة بتأمين السيطرة على الأسواق، بغرض الاستثمار والتصدير، وتأمين حماية الاستثمارات الكبرى والشركات الأجنبية[4].

3-المؤسسات المالية العالمية : تدور هذه المؤسسات في فلك الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعمل على خدمة مصالحها وبما يحقق هيمنتها وسيطرتها على العالم، وقد أبرز "جوزيف سيجلز" Joseph Salgitiz في مؤلفه بعنوان: العولمة وعدم الرضا عنها" Globalition and its Discontent بأن العولمة لا تعمل لصالح الشعوب الفقيرة، لكنه تراجع عن هذا القول في مؤلف آخر بعنوان "من أجل تفعيل

[1] – حسن محمد سليم، *الهيمنة الأمريكية مستقبل القوى الكبرى* (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2013)، 106.

[2] – عادل علي سليمان موسى العقيبي، "مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1990–2017 (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)" (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2018)، 104.

[3] – نفس المرجع، 105.

[4] – ديفيد سيلفان وستيفن ماجيسكي، *آليات الهيمنة الأمريكية*، تر. وائل شري (واشنطن: مركز التحاد للأبحاث والتطوير، 2020).

العولمة" Globalition Work Haking "الخطوات التالية من أجل عالم عادل" The Next Steps To Global Justice، حيث تحدث على أن العولمة تعمل لصالح الشعوب الفقيرة، لكن في ظل شروط معينة، وذلك من خلال جعل المؤسسات المالية العالمية، على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسسات فاعلة وقوية لمصلحة هذه الشعوب، لكن الواقع يؤكد عكس ذلك تماما.[1]

ويعد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بمثابة الآليات الدولية التي تتحكم وتوجه الاقتصاد العالمي عبر سياسات المشروطية، السياسة والتعديل الهيكلي للدول النامية، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي وغيرها[2].

أول من استخدم هذه التسمية هي الشركة الأمريكية (I.B.M) INTERNATIONAL BUSINESS MACHINE، والتي كانت تقوم بصناعة الالكترونيات الكمبيوتر على الصعيد العالمي[3]، كما أن هذه الشركات يمكنها أن تساهم في تأجيج الصراعات أو النزاعات داخل الدول، لاسيما بالنسبة لدول العالم الثالث، بما يمكنها من المحافظة على مصالحها وامتيازاتها في هذه الدول، وهو ما يثير التساؤلات حول تأثير هذه الشركات على النظام الدولي، حيث أصبحت هذه الشركات تلعب دورا بارزا في عدم استقرار النظام الدولي، وتشجيع الاضطرابات داخل الدول[4].

وما يؤكد على الدور الذي أضحت تلعبه هذه الشركات، وما تتمتع به من موارد مالية ضخمة، ففي عام 1996 بلغت إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات نحو 11000 مليار دولار، أي ما يعادل 44% من الناتج المحلي العالمي، الذي بلغ نحو 23000 مليار دولار، ما جعل تلك الشركات تسيطر على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات[5]، كما تتواجد في أكثر من 190 دولة، كما توجد 37000 شركة لها 170000 فرع منتشرة عبر العالم، وبحسب تقرير صادر عن البنك الدولي، أن هناك 482 شركة لها مقرات في الدول السبع الكبرى في العالم، تمارس نشاطات مختلفة تتنوع ما بين الشركات المختصة في السيارات والأسلحة والاثاث والكهرباء واستخراج النفط وغيرها[6].

الفرع الرابع: تأثير الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة: دور الأمم المتحدة في ظل الهيمنة الأمريكية

ومما يبرز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، والتي كانت تعمل على شرعنتها عن طريق الأمم المتحدة يعود إلى:

---

[1] – سليم، الهيمنة الأمريكية، 105.

[2] –حفيظة عياشي، "أثر العولمة على السيادة في الوطن العربي –دراسة حالة الجزائر–" (أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2015)، 117.

[3] – سميرة ناصري، "تداعيات العولمة الاقتصادية ومؤسساتها على دول العالم الثالث،" *مجلة الدراسات القانونية* 02 (2017): 09.

[4] – نفس المرجع، 16.

[5] – عياشي، أثر العولمة على السيادة، 118.

[6] –جنات بن مقورة، "آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة،" *مجلة العلوم الإنسانية* 47 (2017): 397.

- تراجع وضعف الانضباط الدولي في إدارة الأزمات الدولية، لاسيما وأن الدول أصبحت تستخدم الحرب كوسيلة لإدارة الأزمات الدولية؛

- تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في مسار القرارات الدولية من خلال تحكمها في مجلس الأمن، واتخاذه كأداة ووسيلة لإضفاء الشرعية على تدخلاتها على غرار ما حدث في العراق؛

- التغيرات التي مست المفاهيم السياسية والبنية السياسية الدولية، جعل الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها سلوك موقف الحياد في أي أزمة أو موقف؛

- تحول الصراع من شرق غرب إلى صراع شمال جنوب، وبروز منطقة الشرق الأوسط كمنطقة حيوية وإستراتيجية، حيث أصبحت بؤرة للأزمات، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تركز على المنطقة، وتضعها ضمن أولوياتها في السياسة الخارجية، خاصة فيما تعلق بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل[1].

وبحسب ريتشارد ليتل فإن نهاية الحرب الباردة لم تضمن استقلالية الأمم المتحدة عن مصالح القوى الكبرى، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان مجلس الأمن يتأثر كثيرا بقرارات أعضائه الدائمين عن طريق استخدام حق النقض، في ظل الازدواجية التي كان يتعامل بها مجلس الأمن، حيث أنه كان يكيف بعض القضايا على أساس أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، في حين كان يعتبر قضايا أخرى بعكس ذلك، ومن أمثلة ذلك سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع مجلس الأمن على اعتبار أن حكومة هايتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهو ما سمح لها بغزوها في عام 1994، كم تجاهل حلف الناتو مجلس الأمن أثناء تدخله في يوغسلافيا سابقا، لكنه تغاضى عن الحرب الأهلية الدائرة في سيراليون منتصف التسعينات، ولم يرسل قوات لحفظ السلام إلى نهاية عام 1999[2].

المطلب الثالث: تأثير العولمة على السيادة الوطنية والتهديدات الأمنية الجديدة وأدوار الأمم المتحدة.

الفرع الأول: مفهوم العولمة: ولقد عرفها "رونالد روبر شون" Ronald Roper Chawn بأنها: "اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والجماعات بهذا الانكماش"[3]، وقد اعتبرها "مالكوم واترز" Malcolm Warters بأنها: "كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون

---

[1] - زاقود، إدارة الأزمات الدولية، 110، 111.

[2] - حسين بلخيرات، *النظرية السياسية للمجتمع الدولي: دراسة في اتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة* (القاهرة: دار الكتاب الأكاديمي، 2017)، 153.

[3] -خالد التومي، السيادة الوطنية وتحولات العلاقات الدولية الراهنة، المعهد المصري للدراسات (2019): 15.

قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد"[1]، في حين تمثل عند إسماعيل صبري مقلد عبد الله: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتبار يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن معين، أو دولة ما دون الحاجة إلى إجراءات حكومية"[2].

فالعولمة في نظر بعض المفكرين هي: "العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب، تلك العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة الفرقة والتحيز، إلى حالة الاقتراب والتوحد ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا تشكل قيم عالمية موحدة، ويتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة"[3].

فالعولمة تشير إلى ذلك زيادة وكثافة وتسارع الاعتماد المتبادل والمتزايد عبر أنحاء العالم، فالعولمة تشكل مختلف الروابط التي تجعل الشعوب العالم على ارتباط واتصال وثيق ببعضها البعض، في كل مجالات ومناحي الحياة، فالعولمة بتجلياتها وتداعياتها، وما يرتبط بها من تحولات وتمظهرات ومشكلات عبر قومية، ما ينجم عنها خلق أنماط وحقائق تتضمن بعض القيود التي تحد من قدرة الدول على ممارسة السيادة بالمفهوم التقليدي، كما أصبحت تفرض تحديات كبيرة على الدول والمجتمعات على غرار الاختراق والغزو الثقافي[4].

وبحسب الباحث "نعيم الظاهر" فالعولمة هي عملية تاريخية ناجمة عن التطور التكنولوجي، تدفع باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول العالم من خلال تدفق رؤوس الأموال والتجارة وتحرير السوق وغيرها، بالإضافة إلى ما تحمله من أبعاد ثقافية وسياسية وبيئية عالمية وشاملة[5].

ويعرفها الدكتور صادق جلال العظمة رفقة الدكتور حسن حنفي في كتابهما بعنوان: "ما العولمة؟" بأنها: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وتحت سيطرتها، في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ"[6].

أما بالنسبة لـ"جيمس روزنو" James Rosenow فيعرف العولمة على النحو التالي: "وإن كان يبدو مبكرا وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع القديم لهذه الظواهر المتعدد، فعلى سبيل المثال يقيم

---

[1] – التومي، السيادة الوطنية، 15.

[2] –نفس المرجع.

[3] –غربي محمد، "تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي،" *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* 06 (2009): 24.

[4] – عياشي، أثر العولمة على السيادة، 107.

[5] –أشرف غالب أبو صالحة، "تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي (1991–2011)" (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، 38.

[6] – سمية أوشن، "الدولة المعاصرة الثقافية بين توظيف الثقافة العالمية وعولمة قيم الثقافات المحلية بين توظيف قيم الثقافات المحلية" (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، الحاج لخضر،2019)، 29.

مفهوم العولمة علاقة بين المستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديولوجية، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج داخل صناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، تنازع الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة"[1].

الفرع الثاني: أهداف العولمة: وهناك العديد من الأهداف للعولمة وتتجلى في:

أ-**اقتصاديا:** وتهدف إلى:

- تجاوز الحدود الوطنية وإنهاء الاقتصاد المحلي؛
- تحرير النظام المالي والمصرفي؛
-تصفية أنماط الإنتاج الغير الرأسمالي وسيادة نمط الإنتاج الرأسمالي لوحده؛
-توسيع أفاق التقدم والرقي والتنمية المتواصلة؛
- إنشاء سوق عالمي واحد مفتوح دون حدود أو حواجز؛
-التخفيض من الإجراءات والعقود الرسمية بالمعاملات التجارية[2].

ب-**سياسيا:** تسعى العولمة إلى:

- حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها عالميا؛
- محاربة كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وعلى حق الإنسان في الحياة الكريمة، بعيدا عن كل مظاهر القهر والإكراه والتعذيب؛
-احترام حقوق الإنسان في العالم؛
-حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيزها عالميا؛
-حماية حقوق الأقليات[3].

ج-ثقافيا:

تدعو العولمة إلى الدعوى إلى فكرة الثقافة العالمية والاشتراك الثقافي للإنسانية، خاصة في ظل التفاعل والاتصال العالمي إلى الحالي؛

-تحقيق هيمنة الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عن طريق التكتلات الاقتصادية والشركات العالمية الكبرى على غرار الشركات متعددة الجنسيات؛

- استغلال المؤسسات الدولية للتحكم في صناعة القرار السياسي الدولي على الصعيد العالمي، كما هو الحال بالنسبة لصندوق النقد الدولي وغيرها؛

- التدخل في شؤون الدول والحد من سيادتها الداخلية[4].

---

[1] – أوشن، الدولة المعاصرة الثقافية، 29.

[2] – نجوى عميروش، "العولمة وتأثيرها على منظومة القيم،" *مجلة العلوم الإنسانية* 47 (2017): 36، 37.

[3] – نفس المرجع، 37.

[4] – نفس المرجع.

الفرع الثالث: مستويات العولمة: ويرى الأستاذ "صالح سالم زرتوت" بأنه يجب النظر إلى العولمة من ثلاث زوايا أساسية، العولمة كمنهجية وكأيديولوجية أو إطار نظري مجرد، والعولمة كظاهرة تقوم على مجموعة من الإجراءات والسياسات والممارسات المتعددة، والعولمة كعملية أي أنها مرحلة تاريخية[1].

وهناك من يرى بأن العولمة تتمثل في القوى التي لا يمكن السيطرة عليها على غرار الأسواق الدولية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها، فالعولمة كظاهرة متعددة المجالات ترتبط بالعديد من الظواهر والمشكلات العابرة للحدود وعبر قومية، وهو معطى ما من شانه أن يخلق بعض القيود على ممارسات الدول وسيادتها المطلقة بالمفهوم التقليدي، كما انها تطرح تحديات كبرى تتمثل في الهيمنة بكل تجلياتها[2].

الفرع الرابع: دور الأمم المتحدة في ظل عولمة الأزمات الدولية والتهديدات الأمنية

لقد أشار "انطوني جينكز" Anthony Jenkins في كتابه "عالم جامع" عن الشكل الجديد للعولمة وقد أطلق عليه "الريخ بيك" Ulrich Beck بعولمة المخاطر أو "مجتمع المخاطر" Risk Society، فالعولمة تشير بذلك إلى تزايد المخاطر إلى درجة كبيرة، ما يزيدها سرعة وكثافة وقدرة على الانتشار، وهو ما أسس لبروز العديد من المفاهيم والمقاربات الجديدة، على غرار الأمن الإنساني والحكم الراشد وغيرها، وبحسب بعض الدراسات النقدية فإنها ذلك يعود لما يعرف بأزمة الحداثة، في حين يربطها البعض الأخر بالظلم الاجتماعي، واتساع الفرق بين الشمال والجنوب[3].

ويمكن الإشارة الى أن هناك العديد من المشاكل والأزمات الدولية التي برزت في القرن الواحد والعشرين، على غرار التغيرات المناخية والإرهاب الدولي، والأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، وجائحة كورونا وغيرها من المشكلات والقضايا العالمية[4].

وبالنسبة للأمم المتحدة فقد حدد "كوفي عنان" Kofi Annan الأمين العام السابق للأمم المتحدة العديد من التهديدات والأخطار التي تهدد البشرية، وذلك في إطار مبادئه لإصلاح هيئة الأمم المتحدة، وقد تمثلت تلك التهديدات في الحروب الدولية، والعنف، والجريمة المنظمة، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والفقر، والأمراض المعدية، والتدهور البيئي وغيرها، مع التركيز على بعض التهديدات نظرا لخطورتها، ووجوب التصدي لها ومكافحتها والتي تتمثل في:

–الإرهاب والعمل على منع تحوله الى حقيقة، وذلك بتطوير معاهدة شاملة ضد الإرهاب، وإعطائه تعريف واضح وتعزيز قدرة الدول للوفاء بالتزاماتها في هذا المجال؛

–إدارة الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وذلك بتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

---

[1] – غربي، تحديات العولمة، 05.

[2] – التومي، السيادة الوطنية، 16.

[3] – رضى الفلاح، "مستقبل النظام العالمي في ظل عولمة الأزمة،" أطلع عليه بتاريخ 04 فيفري، 2022، https://bit.ly/41zSAGn.

[4] –نفس المرجع.

-إحلال السلام الدائم في البلدان، وذلك بإنشاء هيئة جديدة تسمى لجنة بناء السلام يقع على عاتقها إحلال السلام[1].

وفي ظل التهديدات الأمنية الجديدة وتداعياتها، فقد قدم "روبرت كابلات" R.Kaplan طروحات هامة ضمن براديمات الفوضى، والتي لاقت رواجا كبيرا في فترة ما بعد الحرب الباردة، ففي مقال نشر له بمجلة الأطلس The Atlantic تحت عنوان "الفوضى الآتية" أو "القادمة" The Coming Anarchy، أن هناك مجموعة من التهديدات والتي أضحت تشكل تهديدا على حياة الإنسانية على غرار مشكل الندرة في الموارد وتناقصها، الجريمة، الزيادة السكانية، العشائري ، الأمراض والأوبئة وغيرها[2].

وهو ما يشكل تهديدا مباشر للأمن العالمي، وينجم عنه مشاكل كبيرة لكوكب الأرض، ويعرض حياة البشرية إلى الخطر، وهو في هذا الصدد تعتبر إفريقيا من أبرز القارات المعرضة لتلك التهديدات، ويعتبرها "رمزا للإجهاد" من كل النواحي، كما أنها تعاني من مشاكل جمة وفي مختلف المجلات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، طبيعة أو مناخية وبيئية، كما تنخرها نزاعات وصراعات لاسيما تلك الصراعات حول الموارد، وذلك نتيجة لما أسماه بتناقص موارد الطبيعية، وبحسبه فإن الصراعات والعنف في أفريقيا يعود لأسباب عرقية أو دينية، لكن السبب الرئيسي حسبه يعود للصراع حول الموارد[3].

فالتحولات التي تلت فترة ما بعد الحرب الباردة أدخلت العالم في حالة "الفوضى المعممة"، حيث أصبحت التهديدات الأمنية أكثر حجما وكثافة، مما دفع بريجنسكي للقول "بنهاية عصر الأمن المطلق"، فلم تعد أي دولة باستطاعتها حماية نفسها من التهديدات الأمنية الجديدة، بل أصبح هذا الأمر يطرح العديد من الإشكالات على مختلف الهيئات الدولية والعالمية، على غرار هيئة الأمم المتحدة، وهو ما يحتم على مثل هذه الدول، تتبع ورصد مختلف التهديدات الأمنية الجديدة واسعة النطاق، والتي باتت تهدد وتعرض أمن الإنسانية إلى مختلف المخاطر[4].

وقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية خمسة أنواع من التهديدات وهي:

-**المخاطر الفردية (Individual Risk):** وتتمثل في التهديدات التي تتعلق بالأفراد كالجرائم والأمراض؛

---

[1] – صابرين عبر الرحمان القريناوي، "دور الأمم المتحدة في النظام الدولي، دراسة مقارنة من إنهاء الحرب الباردة من أحداث 11 أيلول 2001، ومن أحداث 11 أيلول2001 من عام 2007" (مذكرة ماجستير، بيرزيت، فلسطين، 2008)، 83.

[2] – أحمد فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة،" ملتقى الباحثين السياسيين العرب، أطلع عليه بتاريخ 21 جانفي، 2021، https://bit.ly/44UNqaW.

[3] – نفس المرجع.

[4] – نفس المرجع.

-**المخاطر المجتمعية (Community Risk):** وتتمثل في التهديدات التي تتعلق بشرائح واسعة من المجتمع، على غرار الأوبئة ومشاكل البيئة والتغيرات المناخية؛

-**تهديدات عابرة للحدود (Cross Border Threats):** على غرار الهجرة غير الشرعية واللجوء؛

-**الأزمات الزاحفة (Ceeping Crises):** وتتمثل في المشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية؛

-**الكوارث المحتملة:** تحول الأزمات الزاحفة (Potential Catastrophes): تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر كبيرة تمتد إلى عدة أقاليم، على غرار الأعاصير والمشاكل البيئية الكبرى[1].

لقد أدت العولمة إلى بروز أدوار ووظائف أمنية للدولة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي والتي تتمثل في:

- التصدي للجرائم والمهددات الخارجية على غرار الجرائم الالكترونية، والجريمة الدولية وتجارة المخدرات وغيرها؛

- محاربة التطرف والإرهاب بكل الطرق وإتباع أساليب ومقاربات أمنية واقتصادية واجتماعية وتقنية ومحاربة الفقر ودعم التنمية وغيرها؛

- تعمل الدول على تحديد تلك المهددات الأمنية الداخلية، سواء ما تعلق بالجرائم الاقتصادية على غرار غسيل أو الفساد المالي والإداري وغيرها؛

- تعمل الدولة على حماية أمنها الخارجي، ومنع تعرضها للعدوان الخارجي، وتوفير القدرة اللازمة، للتصدي لكل ما يهدد أمنها الوطني[2].

فحروب المستقبل أصبحت تدار بالإعلام أو الأسلحة الذكية، وذلك بحسب كل من "جوه أركيلا" Joho Rquilla و"دافيد رونفلد" David Ronfeldt في مؤلفهما "انبثاق سياسة المعروفة"، حيث يركزان على الإعلام وانطلاقا من بناء مفهومها ما أطلقا عليه تسمية "الحرب الافتراضية" Cyber War، حيث يتحول الإعلام إلى بعد استراتيجي كبديل للبعد العسكري في حل الصراعات، وذلك من خلال تجسيده لأفكار والقيم والمعايير والقوانين بالصورة الملائمة[3].

الفرع الخامس: عولمة حقوق الإنسان والدور البارز للأمم المتحدة:

لقد طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة عنان مفهوما جديدا "سيادة الأفراد"، في ميثاق الجمعية العامة، في دورتها 54 والذي يرتكز على "ضرورة حماية الوجود الإنساني"، وبالتالي أصبح التركيز على أمن الأفراد على اعتبار أن الإنسان هو المكون الحيوي لحياة الدولة، ولأجل حمايته شرع التدخل الإنساني، والذي أصبح يمارس تحت مبررات عدة ، ويتم استغلالها من طرف القوى

---

[1] – لدمية، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي، 47.

[2] – منصر، التدخل العسكري الإنساني، 71.

[3] – أوشن، الدولة المعاصرة، 130.

الكبرى، ولكن ومع ذلك تبقى حماية وتعزيز حقوق الإنسان هدفا مشروعا، لكن يتوجب على هذه القوى الابتعاد عن ما يعرف بـ: "التدخلات الانتقائية" Intervention Sélectiv[1].

ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لائحة عام 1989، تدعو بمقتضاها لتنظيم مؤتمر عالمي ثان حول حقوق الإنسان، وذلك بغرض الوصول إلى تحقيق توافق عالمي، فيما يخص تلك المعضلات المتعلقة بالنسبية والتكامل من جهة، والالزامية والمسؤولية من جهة ثانية، ودعت اللائحة لتنظيم مؤتمرات ذات طابع جهوي، كتحضير لتقديم بدائل لتسهيل عملية بناء الاجماع في المؤتمر العالمي الثاني، وفي هذا الصدد فقد عقدت مؤتمرات جهوية في كل من تونس عام 1992 خاصة بالقارة الإفريقية، أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي فقد عقدت في ""سان جوزي SAN JOZE في جانفي1993، في حين أن الدول الأسيوية نظمت مؤتمرها في باركوك في شهري مارس وأفريل عام 1993[2].

وقد تمت خلال هذه المؤتمرات الخروج بتصورات متباينة، حول طبيعة البناء القيمي لكل جهة جيو سياسيا و أولوياتها التنموية، ومدى اندماجها في سيرورة العولمة، أما بالنسبة للمؤتمر الجامع فقد عقد في فيينا عام 1993 في شهر جوان، وقد ركزت الوثيقة النهائية على مبادئ التنوع الثقافي، وإعطاء الأولية للقيم الحقوقية الهادفة لترقية المستويات المعيشية للإنسان، والكرامة الإنسانية، والتمكين المجتمعي للسكان في ظل الاحترام الدولي المتبادل، فيما يخص السيادة الوطنية للدول، ولقد عمدت الأمم المتحدة من خلال وكالتها لاستخدام عدة آليات، لإعادة تشكيل الهيكلة المعيارية المؤسسة للقانون الدولي الحديث، فيما يخص سيادة الدول ومبدأ المساواة القانونية بين الدول ومبدأ عدم التدخل[3].

وقد استعملت هذه الآليات على:

–الربط بين المساعدات المالية والإصلاحات الاقتصادية والسيادة؛

–التركيز على مبدأ عالمية حقوق الانسان وقاعدة القواعد القانونية المطلقة لحقوق الإنسان؛

تطوير قواعد التدخل الإنساني؛

حماية الأقليات؛

–ترقية فلسفة حقوق الإنسان؛

–نشر المعلومات الخاصة بالانتهاك السافر لحقوق الإنسان؛

–انشاء المحافظة السامية لحقوق الإنسان 1994؛

–تطوير أطر تجريمية لمنتهكي حقوق الإنسان؛

---

[1] – سمير حمياز، "اشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة،" *مجلة العلوم الاجتماعية* 24 (2017): 20.

[2] – محند برقوق، "عولمة حقوق الإنسان والسيادة،" *مجلة الحقيقة* 01 (2004): 36.

[3] – نفس المرجع.

-مبدأ المتابعة القضائية لمرتكبي الجرائم ضد الانسان[1].

لقد أصبحت قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كمحدد رئيس ومرجعية لتعامل الدول الكبرى مع دول العالم الثالث، ووضعها كشروط ومعايير بغرض الحصول على مساعدات أو منح أو قروض، وترتكز الولايات المتحدة الأمريكية على قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجعلها في سلم الأولويات في سياستها الخارجية[2]، حيث أن أغلب دول العالم أصبحت تتبنى النهج الديمقراطي والتعددية السياسية كنظام حكم، فاسحة المجال للمشاركة السياسية والحريات الفردية والجماعية، كما عمدت إلى تغيير دساتيرها وقوانينها الداخلية، وأنظمتها السياسية تحت ضغوطات خارجية أو داخلية، كما أن الدول أصبحت مخترقة بفضل سريان المعلومات وتسربها ، من دون أن تكون للدول قدرة على منعها، وهذا بفضل الأقمار الصناعية والفضائيات والانترنيت، ما جعل العالم وكأنه قرية إلكترونية، وبذلك أصبحت تلك الممارسات التي تسيء لحقوق الإنسان واضحة ومكشوفة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال حجبها عن وسائل الاعلام والاتصال ، فالأنترنيت ساهمت في إنشاء شبكات دوليات خاصة بالنسبة للجمعيات النشطة في مجال حقوق الإنسان، ساهم في القدرة على التحرك في الحالات التي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، كما تعمل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية دورا هاما، في رصد تلك الانتهاكات والتبليغ عنها، أو وضع تقارير بشأنها إلى الجمعيات المعنية، إضافة إلى أن هذه المنظمات لها القدرة على تعبئة الرأي العام الوطني والمحلي[3].

في نفس السياق تعمل الأمم المتحدة كمنظمة عالمية على إشاعة حقوق الإنسان، حيث أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان عام 2004، والذي يهدف إلى دعم المبادرات الفعالة في مجال تعليم حقوق الإنسان، وبناء على مبادرة مكتب المؤسسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قررت المنظمات الأربع، مكتب مفوض الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وضع خطة ومنهجية عمل، وإرشادات لجميع المشاركين بغرض التثقيف في مجال حقوق الإنسان ووضعها في البرامج الدراسية[4].

فقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق "بطرس بطرس غالي" في تقرير الأمم المتحدة المتضمن خطة السلام لعام 1992، على ضرورة احترام ومراعاة حقوق الإنسان، ومما ورد فيه: "وليس بوسع الأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي، أو باللامبالاة في وجه ما تزخر به أنباء وسائل الاعلام اليوم من تصرفات وحشية، وسوف تعتمد ثقة منظمتنا ككل في الأجل الطويل من نجاح استجابتنا لهذه

---

[1] – محند برقوق، "عولمة حقوق الإنسان والسيادة،" *مجلة الحقيقة* 01 (2004): 36.

[2] – منصر، التدخل العسكري الإنساني، 58، 59.

[3] –مسعود شعنان، "حقوق الإنسان بين عالمية القيم وخصوصية التعاون وعلاقة ذلك بالعولمة،" *مجلة المفكر* 08، (2018): 473.

[4] – خميسي حزام والي، " تعزيز وتنمية الوعي لحقوق الإنسان، أفاق وتصورات جديدة،" *مجلة بابل للعلوم الإنسانية* 03 (2013): 484، 501.

التحدي، وأنني أقترح أن نستطلع السبل الكفيلة بتخويل الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الخبرة في مجال حقوق الإنسان، صلاحية عرض انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة على مجلس الأمن مع التوصية باتخاذ إجراءات بهذا الخصوص"[1].

المبحث الثاني: إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية من منظور إنساني

لقد أدت تلك التحولات التي مست البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، إلى بروز متغير التهديدات الأمنية، والذي انعكس مباشرة على أمن الأفراد، والذين أصبحوا يتعرضون لانتهاكات جسيمة وعلى نطاق واسع، وهو ما أدى إلى بروز آليات ومقاربات جديدة تتمحور حول الإنسان، وتهدف إلى حمايته وتمكينه ووقايته من مختلف التهديدات والمخاطر، كما عملت العديد من الدول والحكومات على تبني مبادرات عملية من أجل إدراج، وإدماج الأمن الإنساني في الحياة اليومية للأفراد، بما يمكنهم من عيش حياة أفضل، بعيدا عن كل مظاهر الفقر والجوع والخوف وغيرها.

وفي هذا المبحث سنتطرق لتلك المقاربات التي تم استخدامها من طرف الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي لترقية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما يمكن للإنسان من حياة أفضل، في عالم تحترم فيه الحقوق الأساسية، الكرامة الإنسانية، سيادة القانون والحكم الراشد، وبالتالي التأسيس لرواج مقاربات ومفاهيم جديدة على غرار مقاربة الأمن الإنساني وقضايا حقوق الإنسان وغيرها.

المطلب الأول الأمن الإنساني كمقاربة للحماية والتمكين: دراسة في المفهوم، الأبعاد، الآليات

تعتبر مقاربة الأمن الإنساني من أهم المقاربات التي تم استحداثها، كمحصلة أو نتيجة لتلك الانتهاكات الجسيمة التي تعرضت إليها البشرية على نطاق واسع، وبروز التهديدات الأمنية الجديدة، والتي أصبحت تهدد الإنسان في أي منطقة في العالم وفي أي زمن، ما أدى إلى الاهتمام بالفرد وحاجياته، وجعله موضوعا مرجعيا للأمن ووحدة تحليل رئيسة في تفسير مختلف الظواهر في العلاقات الدولية.

الفرع الأول: الأمن الإنساني: ايتمولوجيا المصطلح:

يعود ظهور مصطلح الأمن الإنساني إلى تقرير التنمية البشرية لعام 1994، حيث تم طرح مفهوما جديدا للأمن يتمثل في "الأمن الإنساني" Human Security، وقد تم طرحه من قبل خلال فترة الحرب الباردة، حيث تم استخدام بعض اللجان لمصطلح "الأمن الإنساني" كما وردت في بعض الكتابات "الأمن الفردي"[2].

والذي يعني التنمية بمفهومها الشامل، وذلك من خلال محاولة دراسة تلك المشاكل والقضايا ذات الأبعاد الإنسانية، حيث طرح "دبلليو.أي. بلاتز" w.e.blatz فكرة بخصوص الأمن الفردي عام Individual Security Theory1966، في كتاب له بعنوان الأمن الإنساني: بعض التأملات

---

[1] – مراد بن صغير، " أهداف العولمة وأثرها على حقوق الإنسان والسلام العالمي،" *مجلة البحوث والدراسات العليا* 01 (2011):28.

[2] – خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني،" *مفاهيم* 13 (2006): 09.

Human Security Some Reflections، والذي يتمحور حول فرضية أساسية مؤداها أن مفهوم الأمن هو مفهوم يشمل كافة العلاقات الاجتماعية، وذلك بالتأكيد على أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة تحقيق أمن الأفراد، وهذا ما مثل أول تحدي على المستوى النظري للفكر التقليدي القائم على محورية ومركزية أمن الدولة[1].

ولقد سادت العديد من النقاشات خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بخصوص مفهوم أمن الأفراد أو الأمن الإنساني، حيث تمحورت تلك النقاشات حول مصادر التهديد، وذلك من خلال الأعمال والتقارير لبعض اللجان المستقلة، وكذلك أعمال المؤتمرات الدولية عبر محورين، حيث يركز المحور الأول على إبراز العلاقة ما بين إشكالية تحقيق أمن الأفراد والإنفاق على التسلح، في حين أن المحور الثاني يركز على الربط بين تحقيق الأمن الإنساني وتحديات التنمية بمفهومها الشامل[2].

ومن منطلق طروحات "توماس كوهن" Thomas Kuhn في كتابه "بنية الثورات العلمية 1962"، والذي أبرز من خلاله الطريقة التي تؤدي إلى بروز منظورات جديدة، تتحدى تلك المنظورات القديمة والسائدة، مما يؤدي إلى إحداث تغيير أفكار وأراء كانت سائدة، وهو ما يجعلنا نستطيع القول أن الأمن الإنساني جاء لإحداث القطعية الأخلاقية والمنهجية لتلك التصورات التقليدية السائدة منذ مدة، والتي تركز حول محورية ومركزية الدولة، ذلك أن الأمن الإنساني منظور يهدف لتحقيق التنمية الشاملة مع التركيز على الأمن بمختلف أبعاده[3].

1-القطيعة الأخلاقية: وذلك بالتركيز على معايير وقيم جديدة لعالم السياسة، يرتكز حول الكيفية المثلى لتحقيق أمن الأفراد، والتي تشتمل على ثلاثة تحولات رئيسة:

- التحول الأول: يركز على التحول من أمن الدولة إلى أمن الأفراد، مع منح الأولوية والأهمية لأمن الأفراد؛
- التحول الثاني: ويتم من خلاله ربط الفرد بالاستقرار العالمي، وذلك باقتراح مجتمع إنساني فوق مجتمع الدول، بالاعتماد المتبادل بين جميع الفواعل على الساحة الدولية؛
- التحول الثالث: يرتكز على التحول من القيم الوطنية إلى القيم العالمية، عالم تسود فيه الحقوق الأساسية، الكرامة، سيادة القانون، والحكم الراشد؛ ما يؤدي إلى التحرر من الحاجة والخوف.

2-القطيعة المنهجية: وتقوم على افتراض رئيس مؤداه أن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن هو تأمين الأفراد، حيث أن مقاربة الأمن الإنساني تركز على إبراز تلك الروابط والعلاقات ما بين أمن الأفراد والأمن العالمي في النظام الدولي الجديد.[4]

---

[1]- عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، 09.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 10.

[4]- صفية ادري، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني" (مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012)، 37.

الفرع الثاني :مفهوم الأمن الإنساني:

تعتبر مقاربة الأمن الإنساني الأفراد والجماعات وحدة التحليل الرئيسية بدلا من الدولة، وتتمحور حول فكرة حماية الإنسان من العنف والنزاعات، ومن الحاجة والتمتع بالكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

ويعرف "تيلور أوين" Owen Taylor الأمن الإنساني بأنه: "حماية النواة الحية للبشر كلهم من المخاطر المحرجة والمضرة سواء كانت بيئية أو اقتصادية، غذائية، صحية، شخصية، أو سياسية"[1].

فالأمن الإنساني وفقا لهذا المنظور شامل ومتعدد الأبعاد، يشمل الأمن البيئي والاقتصادي والغذائي والصحي والشخصي والسياسي، وذلك حتى يتحقق أمن الفرد ويعيش في مأمن من كل المخاطر.

وقد تم تعريفه من طرف اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول في2001 بأنه: "أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم واستحقاقاتهم ككائنات بشرية وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية، فالأمن لم يعد في الإقليم وبواسطة التسلح، وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول إلى الغذاء والعمل في الأمن الايكولوجي.[2]

يركز هذا التعريف على أن الأمن يتحقق بالتنمية، والحصول على التغذية الكافية والصحية، حيث أن الأمن أصبح لا يركز على البعد العسكري بالمفهوم التقليدي، بل يتعداه إلى تحقيق الرفاه وحماية حقوق الإنسان.

أما بالنسبة إلى "للويد أكسفورد" Lloyd Axword وزير الخارجية الكندي السابق فالأمن الإنساني هو: "حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بعنف، هي حالة تتميز بانعدام الخروقات للحقوق الأساسية للأفراد المتعلقة بأمنهم وحمايتهم"[3].

وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994: "الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف والأمن ومن الحاجة"[4]، فهذا التعريف يربط بين الأمن والتنمية الإنسانية المستدامة، والتي تتضمن تنمية اقتصادية دائمة ومستمرة، احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون، الصداقة الاجتماعية والحكم الراشد[5].

ولقد عرف الأمين السابق للأمم المتحدة عنان الأمن الإنساني بأنه يعني: "ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الراشد، والحق في الحصول على فرص التعليم، والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع

---

[1]– دخان ودراجي، خطاب الأمننة، 43.

[2]– نفس المرجع.

[3]– خالد بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي" (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011)، 35.

[4]– قنوفي وسيلة، "حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنسان ومبادئ القانون الدولي" (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف02،2017)، 61.

[5]– نفس المرجع.

النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة ،والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه من الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي"[1].

فهذا التعريف يركز على تلك العلاقة مابين الأمن الإنساني والأمن القومي، وهما يشكلان علاقة متكاملة وفي ترابط وتداخل دائم، حيث يؤديان إلى تحقيق الأمن الإنساني.

ولقد عرفته مفوضية الأمن الإنساني على أنه: "حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الطارئة الحرجة والعامة، وبناء قوامهم وطموحاتهم، كما يعني أيضا خلق النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، التي تتيح للناس بناء بقائهم وكرامتهم ومعيشتهم"[2].

التعريف الإجرائي للأمن الإنساني: الأمن الإنساني يتمحور حول أمن الأفراد في كل الأماكن والمناطق، حيث يصبح فيه الإنسان يتمتع بكل مظاهر الرفاهية والحياة الرغدة، بعيدا عن كل المخاطر والتهديدات والنزاعات، التي قد تودي بحياته أو تشكل خطرا على بقائه، وهو منظور شامل يعطي أولوية بالغة لحياة الإنسان، ويركز على التنمية الشاملة.

وفيما يلي نستعرض:

1-المفهوم الموسع للأمن الإنساني: لقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنساني في تقريره لعام 1994 مقاربة شاملة، قائمة على ثنائية الأمن الإنساني من جهة والتنمية من جهة ثانية، وذلك بالتطرق إلى النقاط التالية:

-الأمن الإنساني يسعى للتقليل من كل ما يؤدي إلى اختلال وسلامة الإنسان؛

- أمن الأفراد يقضي تحسين كافة الفضاءات والمواقع التي يحتلها؛

- إدراج الفرد بدلا من الدولة والأقاليم في صميم المسائل الأمنية؛

- التركيز على الكرامة الإنسانية مع وضع قائمة لمختلف التهديدات والأخطار المحتملة على الأمن الإنساني على غرار التدهور البيئي، تجارة المخدرات، الإرهاب الدولي، عدم الاستقرار المالي وغيرها، فالأمن الإنساني مفهوم شامل ودقيق ومتعدد التخصصات، يركز على التنمية بكل أشكالها وأبعادها، والذي عبر عنه التقرير بعبارة "التحرر من الحاجة "[3].

2-المفهوم الضيق للأمن الإنساني: ركز كل من "ماكفولان وكراوز" McFaulan and Crouse، والحكومة الكندية في تعريفهم للأمن الإنساني على أهمية الأبعاد العسكرية أو المادية للأمن

---

[1]- عادل عبد الحمزة ثجيل، "الأمن القومي والأمن الإنساني، دراسة في المفاهيم،" *مجلة العلوم السياسية* 51(2016): 338.

[2]- نفس المرجع.

[3]- بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية،31، 32.

الإنساني، ويقتصر أبعاده على مظاهر العنف ضد الأفراد"أي التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق الإنسان وسلامة حماية الأفراد"[1].

فأصحاب هذا المفهوم ركزوا في طروحاتهم وتصوراتهم على حماية الفرد من كافة مظاهر العنف، وجعلها أولوية لمواجهة مختلف التحديات التي تستوجب على الأمن الإنساني تجاوزها، لكن في الوقت نفسه وجهت العديد من الانتقادات لأصحاب هذا المفهوم، على اعتبار أنهم لم يعطوا أهمية للترابط الموجود بين مختلف عناصره ومكوناته، وعدم القدرة على الفصل بينهما، لهذا لا يمكن مواجهة عنصر تهديد واحد بمعزل عن العناصر الأخرى، وهو ما يصعب من ترتيبها حسب الأولوية والأهمية[2].

ونظرا لتلك الصعوبات عمل بعض الأكاديميين على محاولة إيجاد تصورات توفيقية مابين التصورات الموسعة والمضيقة للأمن الإنساني، ومن بين هؤلاء نذكر "كينغ وموراي" King Murray حيث وضعا تعريف للأمن الإنسان، يتعلق "بعدد السنوات المستقبلية التي يقضيها الفرد خارج الفقر العام"[3].

بحسب "كينغ وموراي" King and Murray فإن مفهوم الأمن الإنساني مفهوم دقيق وبسيط، كما أنه قابل للقياس فهو يشير إلى: "عدد السنوات المستقبلية التي يقضيها الأفراد خارج حالة الفقر العام"*، فالفقر العام يحدث عندما يقع الفرد تحت عتبة أي مجال أساسي من مجالات رخاء الإنسان[4].

فقد وضع الباحثان مؤشرات قابلة للقياس يمكن من خلالها معرفة المستويات، التي يصبح فيها الأفراد في وضعية آمنة، فالأمن بهذا المفهوم يتضمن عنصرين: حيث يتعلق العنصر الأول بالتعرف على مختلف المخاطر المستقبلية، ويتعلق العنصر الثاني بالتركيز على تلك المخاطر التي تؤدي إلى الحرمان، وقد حدد كينغ وموراي ثلاث مكونات أساسية للأمن الإنساني قابلة للقياس وتتمثل في:

- وجود إحساس مستدام بالكرامة الإنسانية؛
- وجود شبكات عائلية واجتماعية بناءة؛
- اعتبار موضوع سلامة الإنسان جزء لا يتجزأ من تحقيق السلام والأمن العالميين[5].

فالكرامة الإنسانية الدائمة والمستمرة والعلاقات العائلية الاجتماعية، هي مؤشرات قابلة للقياس ويمكن دراستها، في حين اقترح "روبرت" Roberts قياس كمي لانعدام الأمن الإنساني ويتعلق بعدد

---

[1]- قنوفي، حق الإنسان في الأمن، 59.

[2]- نفس المرجع، 60

[3]- نفس المرجع.

*- الفقر العام: يفسر بمدى وقوع الفرد تحت عتبة أي مجال أساسي من مجالا رخاء الإنسان لأنه يجعل من الأمن الإنساني مضمونا قابلا للقياس، ولأنه يضع مؤشرات يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقيق الهدف المرغوب من وراء اعتماد هذا المفهوم، أنظر: قنوفي، حق الإنسان في الأمن، 60.

[4]- إدري، دور المنظمات الدولية غير الحكومية، 44.

[5]- نفس المرجع، 44.

القتلى المدنيين الذي يمكن تجنبه، في حين أن "تاجبخش وتشينوي" Tadjbakhsh وChenoy فقد أكدا على أن الأمن الإنساني مجموعة يتضمن مجموعة واسعة من التهديدات، على أساس العلاقة الترابطية التي تجمع هذه الأخيرة[1].

الفرع الثالث: خصائص وأبعاد الأمن الإنساني:

يتميز الأمن الإنساني بالعديد من الخصائص والمميزات، والتي تجعله مختلف عن المفاهيم الأخرى، والتي قد تكون على علاقة بها أو في ترابط وثيق معها، على غرار مفهوم الأمن الوطني.

أولا–خصائص الأمن الإنساني:

– الأمن الإنساني مفهوم شامل وعالمي؛

–الأمن الإنساني يتمحور حول الإنسان، ومحور للتحليل، لذلك لابد من حمايته من مختلف التهديدات التي تهدد سلامته وحياته ووجوده؛

– الأمن الإنساني شامل يرتبط مع مقاربات أخرى على غرار مقاربة حقوق الإنسان ومقاربة التنمية الإنسانية؛

– هناك تهديدات مشتركة عابرة للحدود، على غرار الكوارث البيئية والجريمة المنظمة الإرهاب وغيرها، والتي تمس بحقوق الإنسان وبأمن الدولة ذاتها؛

– مكونات الأمن الإنساني متكاملة ومعقدة، فانعدام الأمن يشمل كل ما يهدد بقاء الإنسان؛

– شامل لكل التهديدات التي تمس أمن وسلامة الإنسان؛

– يتطلب تحقيق الأمن الإنساني توفر رؤية عالمية، وذلك لمواجهة مختلف القضايا ذات الطبيعة المعقدة، والتي لها امتدادات عالمية[2].

ثانيا–أبعاد الأمن الإنساني:

لقد قدم تقرير لجنة الأمن الإنساني لعام 2003 وأعمال شبكة الأمن الإنساني تصورات موسعة للأمن، حيث يشمل كافة أبعاد ومناحي ومجالات الحياة الإنسانية (اقتصادية، جغرافية، سياسية، مجتمعية، شخصية، بيئية، ثقافية)، حيث يتم من خلاله مواجهة كافة التهديدات مهما كانت طبيعتها ومصدرها ومسبباتها، كالحماية من الفقر والمرض والجوع والبطالة والجرائم والاضطهاد السياسي، وتدهور البيئة ومشاكل الهوية وغيرها، فالغاية من الأمن الإنساني هي: "خلق أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية، تمنح في مجموعها للأفراد العناصر الضرورية، لبقائهم ووسائل لتحقيق العيش الآمن وبكرامة إنسانية"[3].

وتتمثل أبعاد الأمن الإنساني في:

---

[1]– إدري، دور المنظمات الدولية غير الحكومية، 44.

[2] – رمضاني، دور التنمية الإنسانية، 83.

[3]– نفس المرجع.

1-الأمن الشخصي: ويركز على الأمن ضد العنف الجسدي، فبمقتضى المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والتي نصت على أن: "لكل فرد حق في الحياة والحرية وسلامة شخصه[1]"، في حين أن المادة 119 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية نصت على أن: "لكل إنسان حق في الحرية وفي الأمن على شخصهم"[2].

2-الأمن الصحي: ويرتبط بالحق في الصحة، كما نصت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، كما هو الحال بالنسبة للمادة 1/12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تؤكد على أنه: "... حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن من الصحة الجسمية والعقلية"[3].

3-الأمن البيئي: هناك ثلاث عناصر أساسية للأمن الإنساني بحسب "ميشال فريديريك" Michael Frederick، والتي تتمثل في استغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة بشكل مستدام، حماية عناصر الهواء والماء والتربة، حتى لا يتسبب التلوث في عرقلة عملية التجدد الطبيعي، تقليل أخطار الأنشطة الصناعية إلى أقصى حد[4].

4-الأمن الغذائي: لقد أورد مؤتمر القمة العالمي للغذاء لعام 1996 تعريفا للأمن الغذائي، يرتكز على ثلاث عناصر أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وتتمثل في توفر الغذاء كما ونوعا، ويمكن لكافة الناس الوصول إليه ماديا واقتصاديا، ولابد أن يكون آمنا ومغذيا[5]، وبحسب الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما: "يتمكن البشر وفي جميع الأوقات من الوصول اقتصاديا واجتماعيا وماديا إلى أغذية كافية آمنة ومغذية، تستجيب لحاجياتهم ورغباتهم الغذائية، والتي تمكنهم من أن يعيشوا حياة نشطة وصحية"[6].

5-الأمن الاقتصادي: ويتعلق بامتلاك الناس للوسائل المادية، التي تجعلهم يعيشون حياة آمنة ومستقرة، والتي تتحقق عندما يعمل الفرد على تحقيق وإشباع حاجياته الأساسية، والتي تعتبر كمؤشرات على الشعور بالأمن الاقتصادي[7].

6-الأمن المجتمعي: هو شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع الذي يعيش فيه، سواء أكانت أسرة أو مجتمعا محليا أو منظمة أو جماعة قومية أو عرقية[8]؛

---

[1] – محمد عبيدي، "الأمن الإنساني في ظل مبدأ المسؤولية" (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017)، 28.

[2] – نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

[4] – نفس المرجع.

[5] – نفس المرجع، 31.

[6]– نفس المرجع.

[7] – نفس المرجع، 28.

[8] – محمد أحمد علي عدوي، "الأمن الإنساني والأمن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الأمنية العربية،" *المجلة العربية للدراسات الأمنية* 285 (2017): 289.

7-الأمن السياسي: يركز على احترام حقوق الإنسان الأساسية، وحرية الممارسة السياسية للمواطنين، وتعريف المواطنين بالحقوق والحريات العامة، حيث يتم التكفل بها من خلال الدساتير والقوانين والممارسة.[1]

جدول رقم 06: يبرز أنواع التهديدات المحتملة للأمن الإنساني:

الأمن	أمثلة عن التهديدات الرئيسية.
الأمن الاقتصادي	استمرار الفقر والبطالة.
الأمن الغذائي	الجوع والمجاعة.
الأمن الصحي	الأمراض المميتة المعدية، والأغذية غير السليمة، وسوء التغذية، وعدم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية.
الأمن البيئي	التدهور البيئي، واستنزاف الموارد، والكوارث الطبيعية والتلوث.
الأمن الشخصي	العنف الجسدي، والجريمة، والإرهاب، والعنف الأسري وتشغيل الأطفال.
الأمن المجتمعي	التوترات القائمة على أساس الهوية الإثنية والدينية .
الأمن السياسي	القمع السياسي انتهاكات حقوق الإنسان.

المصدر: حسين باسم عبد الأمير، " الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان،" *مجلة أهل البيت عليهم السلام* 24(2021):539،538.

الفرع الرابع: علاقة الأمن الإنساني ببعض المفاهيم:

هناك العديد من المفاهيم المتداخلة أو القريبة من مفهوم الأمن الإنساني، لذلك سنحاول أن نبرز تلك المفاهيم وعلاقتها بمفهوم الأمن الإنساني:

أولا-علاقة الأمن الإنساني بالتنمية الإنسانية المستدامة:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية الإنسانية بأنها:"توسيع الخيارات المتاحة للأفراد عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية الأساسية الثلاث، وهي أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق[2]، ويركز هذا المفهوم على توفر العمل المرتبط بالكفاءة البشرية، وتحقيق العيش الكريم من أجل حياة طويلة، يتمتع فيها الأفراد بالسلامة والصحة بمفهومها الواسع، والذي يشمل السلامة البدنية والنفسية والعقلية.

وبحسب تقرير "برونتلاند" Bruntland فإن التنمية هي: "استجابة لمتطلبات الحاضر دون الإضرار بإمكانية الأجيال القادمة من إتباع حاجاتهم"[3]، فالتنمية لا تعني استغلال كل الموارد من دون التفكير في حقوق الأجيال القادمة، وحقها في التمتع بتلك الموارد، وبالتالي الرشادة والعقلانية في التسيير واستغلال تلك الموارد، ومن هنا فإن الأمن الإنساني يعني تحرر الأفراد من كل ما يهدد أمنهم وحريتهم

---

[1]- عدوي، "الأمن الإنساني والأمن التعاوني، 289.

[2]- بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية، 39.

[3]- نفس المرجع، 39.

وكرامتهم، ويعتبر ركيزة أساسية للتنمية البشرية، فهناك علاقة متكاملة بينهما بما يحقق أكبر قدر من الحاجات الإنسانية[1]، كما يوجد تكامل وترابط بين مفهوم الأمن الإنساني، ومفهوم التنمية الإنسانية، حيث يهدفان إلى محاربة الفقر، وتأمين الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، ويعملان على تحرير الأفراد من الحاجة، فالأمن الإنساني يكمل التنمية البشرية، حيث يركز على إبراز تلك المخاطر والظروف المصاحبة للأزمات الإنسانية، والتي قد تهدد بقاء العنصر البشري، وتهدد استمرار الحياة اليومية وتهدد الكرامة الإنسانية، فالتنمية الإنسانية مقاربة تعمل على توسيع خيارات الناس، في حين أن الأمن الإنساني يركز على مختلف المخاطر التي تشكل تهديدا على حياة الإنسان وبقائه[2].

لقد صاغ تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن البرنامج الإنساني للأمم المتحدة، مفهوما واضحا للتنمية، حيث ورد في مقدمة الفصل الأول، والتي تتعلق بتحديد وقياس التنمية البشرية: "الناس هم الثروة الحقيقية للأمة، والهدف الأساسي من التنمية هو تهيئة بيئة موافقة للناس، ليعيشوا حياة طويلة وصحية وخلاقة، فالإنتاج والثروة ليس سوى وسيلة، ويجب أن يكون الهدف النهائي للتنمية هو تحقيق الرفاه البشري"[3]، فالتنمية وفقا لهذا التعريف لا تعتبر الإنتاجية وخلق الثروة هما الهدف المنشودان في حد ذاتهما، بل تتعداه لتحقيق رفاهية الإنسانية، باعتبارها الثروة الحقيقية بما يحقق الحياة الكريمة والآمنة.

ثانيا–علاقة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان:

فبحسب ما ورد في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لعام 1999، فإن حقوق الإنسان تضمن بصورة غير مباشرة الأمن الإنساني، والتي وردت على النحو التالي:"حقوق الإنسان هي ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال التي تعيق الحريات الأساسية وكرامة الإنسان[4]، ويعتبرها آخرون بأنها الحقوق المضمونة لكل فرد المتضمنة الحق في الحرية من الاضطهاد والحق في الاختيار..."[5].

فهذه التعاريف تعطي لنا صورة واضحة حول مدى الترابط بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني، حيث أن حقوق الإنسان تعتبر مؤشر ودلالة واضحة لمعرفة مدى فاعلية منظومة حقوق الإنسان، والتي تشكل وحدة متكاملة غير قابلة للتجزئة، في حين أن انتهاكات حقوق الإنسان تؤشر عن وجود ضعف وهشاشة في مستوى من مستويات الأمن الإنساني، على غرار العنف أو الصراع، كما أن توفير الأمن يؤدي إلى تحقيق أمن الإنسان من كل النواحي وفي شتى المجالات، فحقوق الإنسان تهدف

---

[1]– بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية، 40.

[2]– سلام سميرة، "الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان" (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة،2016)، 63.

[3]– رمضاني، دور التنمية الإنسانية، 3.

[4] – مشري سلمى، "الأمن الإنساني وحقوق الإنسان: من الإقصاء والتهميش إلى التمكين،" *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* 10(2018)، 54.

[5]– نفس المرجع.

لحماية الأفراد ومصالحهم الأساسية من مختلف التهديدات، ذلك أن حقوق الإنسان شاملة وعالمية، والتي تتعلق بتوفر معايير الديمقراطية والعدالة والحرية[1].

الفرع الخامس: آليات تحقيق الأمن الإنساني:

إن مفهوم الأمن الإنساني بحسب التقرير السنوي، والذي جاء تحت عنوان Security Human Now فهو: "يركز على الفرد والمجتمع ويؤكد الاستراتيجيات التي تحمي وتمكن الناس وتعطيهم إمكانية البقاء والحياة الرغدة والهوية، وتمكن المواطنة الناس من تجديد بناء هياكل الدولة والحكومة، وبالتالي تمكنهم من ترسيخ واختيار أولوياتهم، والسياسيات الخاصة بهم وتنمية حرياتهم الأساسية، فالمواطنة تمثل حائط صد أساسي وبناء مهما من أجل تحقيق أمن البشر"[2].

فالتقرير السنوي بذلك يؤكد على إستراتيجيات حماية وتمكين الإنسان، وذلك حفاظا على بقائه وتحقيق رفاهيته، والتمتع بحقوق المواطنة عبر الدور الذي تلعبه مؤسسات الدولة في ترسيخ وتنمية الحريات الأساسية للأفراد، ما يمكنهم من تحقيق أمنهم وسلامتهم، فهناك آليتان أساسيتان لتحقيق الأمن الإنساني من "الحماية" Protection و"التمكين" Empowerment[3].

أولا: الحماية: استراتيجية وقائية تستخدم لمواجهة مختلف التهديدات، على غرار تلك الأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة والأعمال الإرهابية، والأمراض وتدني مستوى الخدمات، وذلك من خلال وضع معايير محددة، وإنشاء مؤسسات على الصعيد الوطني والدولي، تعمل بشكل وقائي لحماية الأفراد؛

ثانيا: التمكين: هو إكساب الأفراد القدرة على المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم، والتصدي للمشكلات وإيجاد الحلول لها، وهو ما يتطلب النهوض بكل ما من شأنه أن يعزز هذه القدرات.[4]

فالحماية بذلك تهدف إلى إتاحة الفرصة لكل فئات المجتمع، بما في ذلك المؤسسات بغرض اكتساب الحقوق، مع التركيز بشكل أساسي على الفئات الهشة والمهمشة، بغرض منحهم الأولوية في الحماية، على غرار المرأة والأطفال والفقراء والمرض وغيرهم[5].

فالأمن الإنساني يتعلق بالحماية والتمكين، وذلك عبر تمكين الناس من القيام بدور فعال، وذلك بجعل حياتهم أكثر أمنا، فهو مفهوم شامل ومتكامل يساهم فيه جميع الشركاء، على غرار الحكومة ووكالات الأمم المتحدة ومختلف المانحين والمجتمع المدني والسكان، ويكون ذلك بتحديد حاجياتهم ووضع أهداف مشتركة، وتمكين المجتمعات المحلية من إنشاء آليات أكثر فعالية، ولقد صرح الأمين العام الأسبق "بان

---

[1]– فارس محمد العمارات، "إشكالية حقوق الإنسان وضمان الأمن الإنساني في ظل الفقر،" المركز العربي للبحوث والدراسات، أطلع عليه بتاريخ 25 جويلية، 2021، https://bit.ly/42BWnEH.

[2] – عدوي، الأمن الإنساني والأمن التعاوني، 290.

[3] – نفس المرجع.

[4]– خولة محي الدين يوسف، "الأمن الإنساني في القانون الدولي العام،" *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* 02(2012): 534.

[5] –مشري، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، 58.

كي مون" في يناير 2015 أمام الجمعية العامة :"يجب أن تكون الأمم المتحدة دوما أكثر استعدادا لتحقيق أغراضها من التنمية إلى السلام إلى حقوق الإنسان"[1].

فنهج الأمن البشري يدعم استجابة الأمم المتحدة بصورة أكثر شمولية ووقائية، وبطريقة شاملة لعدة قطاعات، وذلك عبر إقامة شراكات للمساعدة على الحياة الكريمة، ويشكل إطار فعال للتحليل والتخطيط، وهو يساعد على إيجاد حلول ملائمة[2].

فالأمن البشري يعتمد على الوقاية وذلك بالتصدي ومعالجة الأسباب الجذرية لمختلف أشكال العنف، وذلك بالتركيز على تلك المخاطر الناشئة، مع إيلاء أهمية بالغة لاتخاذ إجراءات مبكرة قبل تفاقم الأوضاع وخروجها عن السيطرة، وذلك بالعمل على تعزيز القدرات المحلية على الصمود، وتعزيز المبادرات التي تؤدي إلى التماسك الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان وكرامته[3].

وتعد لجنة الأمن الانساني The Commission on Human Security التي تم إنشاؤها في 2001 محاولة أساسية لبداية تحديد المسؤوليات الجديدة للدول، والمجتمعات في عملية التنمية فهي تعمل على:

- تطوير مفهوم الأمن الإنساني كأداة عملية لصياغة السياسات وتنفيذها؛
- نشر الوعي من أجل دعم الأمن الإنساني ومتطلباته؛
- حماية الأفراد وتتطلب تضافر جهود المؤسسات لمعالجة المشاكل المتعلقة بانعدام الأمن، وذلك بوضع المعايير والعمليات التي تحمي بشكل منهجي كامل الأفراد من كل أشكال العنف والتهديد؛
- تقديم برنامج عمل أساسي لمواجهة التهديدات الخطيرة للأمن الإنساني[4].
- تدعيم دور الأفراد وتمكينهم للمشاركة بشكل كامل في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم[5].

المطلب الثاني: مبادرات واستراتيجيات الأمن الإنساني:

هناك العديد من المبادرات والرؤى التي تتعلق بمفهوم الأمن الإنساني ومن هذه المبادرات نذكر:

الفرع الأول: الرؤية الكندية للأمن الإنساني:

تركز على فكرة التحرر من الخوف، والحد من استخدام القوة والعنف، وذلك بالاعتماد على العديد من الآليات، ومن ذلك مكافحة انتشار الألغام الأرضية، وعدم تجنيد الأطفال، وتشجيع دور القانون الدولي الإنساني ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وإصلاح القطاعات الأمنية، حيث تم إنشاء شبكة الأمن الإنساني Human Security Network، عام 1993، والتي تضم مجموعة من الدول بقيادة

---

[1] – ساداكار أوغاتا، "الاجتهاد من أجل تحقيق الأمن البشري،" أطلع عليه بتاريخ 09 جويلية، 2021، https://bit.ly/42zowMF.

[2] – "صندوق الأمم المتحدة الائتماني للأمن البشري،" أطلع عليه بتاريخ 09 جويلية، 2021، https://bit.ly/42zowMF.

[3] – نفس المرجع.

[4] – ادري، دور المنظمات الدولية غير الحكومية، 130.

[5] –نفس المرجع، 131.

كندا والنرويج وسويسرا، التشيلي والأردن والنمسا ومالي وايرلندا واليونان وسلوفاكيا وتيلاندا وجنوب إفريقيا وهولندا، وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق رؤية مشتركة عن الأمن الإنساني[1].

وتقوم الشبكة باجتماعات دورية سنويا، وذلك لمناقشة مختلف المسائل التي تهدد الأمن الإنساني، حيث تعمل على اتخاذ بعض الإجراءات العملية لمواجهة تلك القضايا وذلك بالتركيز على:

– حماية المدنيين وذلك بإعطاء أولوية لبناء إرادة دولية، وتطوير معايير قانونية وتدابير عملية للحد من استهداف العنصر البشري في الصراعات المسلحة؛

– زيادة فاعلية عمليات حفظ السلام، وتطوير قدرات الأمم المتحدة لمقابلة الحاجات المتزايدة لنشر قوات حفظ السلام[2].

ويعتبر ما جاء على لسان وزير خارجية كندا "ليود أكسورتي" Lioyd Axworthy بأنه ترجمة فعلية لمفهوم للأمن الإنساني حسب السياسة الكندية، حيث صرح قائلا بأن :" أمن الإنسان هو أكثر بكثير من عدم وجود تهديد عسكري، يشمل الأمن غياب الحرمان الاقتصادي ونوعية مقبولة من الحياة، وضمان حقوق الإنسان الأساسية، كما يقبل قوات التدخل من أجل الأمن الإنساني، فهي مترابطة ويعزز بعضها البعض"[3]، معتبرا ذلك بأنه طريقة بديلة لرؤية العالم على نحو يجعل الأفراد محور الاهتمام، بدلا من التركيز فقط على أمن الحدود الوطنية للدول، وذلك بتعزيز إجراءات الحماية والوقاية [4].

الفرع الثاني: الرؤية اليابانية للأمن الإنساني:

اتسمت الرؤية اليابانية بالشمولية والاتساع، وقامت على فكرة أساسية قائمة على التحرر من الفقر، وهي رؤية تكاد تكون متوافقة وقريبة مع ما تم طرحه من قبل الأمم المتحدة في البرنامج الإنمائي لعام 1994، والتي تقوم على تأمين الحاجات الأساسية للإنسان الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والغذائية، فالأمن الإنساني وفقا لهذا الطرح، يؤسس لحماية الأفراد والحفاظ على كرامتهم، وقد أسفرت تلك المبادرة على إنشاء لجنة الأمن الإنساني لعام 1999[5].

فالرؤية اليابانية تركز على تقوية المساعي التي تؤدي لمواجهة مختلف التهديدات، التي ما من شأنها أن تهدد البشر سواء ما تعلق بحياتهم وأرزاقهم وكرامتهم، على غرار الفقر والتدهور البيئي والمخدرات والجريمة المنظمة والأمراض المعدية مثل الايدز، وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة والألغام الأرضية المضادة للأفراد[6].

---

[1]– محي الدين، الأمن الإنساني في القانون الدولي العام، 529، 530.

[2]– إنعام عبد الكريم مور، "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية" (مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر غزة،2013)، 59، 60.

[3]– بكار مصطفى، "دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني" (مذكرة ماجستير، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02)، 100.

[4]– نفس المرجع.

[5]– محي الدين، الأمن الإنساني في القانون الدولي العام، 529.

[6]– منظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، الصحة والأمن الإنساني، الدورة الثالثة والأربعون، البند 9 من جدول الأول، أغسطس 03،2002.

فالأمن الإنساني وفقا للرؤية اليابانية يتحقق في حالة واحدة، وهي عندما يعيش الأفراد حياتهم متحررين من كل ما يعرض حياتهم للخطر والحاجة والخوف، وبذلك فالأمن الإنساني مفهوم شامل يتضمن كافة العناصر التي تهدد وجود العنصر البشري، وحياة الأفراد اليومية وكرامتهم، ومن ذلك التهديدات البيئية[1].

أما بالنسبة لبداية ظهور مفهوم الأمن الإنساني، فيعود إلى رئيس الوزراء الأسبق "كيوزي أوباتش" Kyosei Obach، عام1998، حيث قام بجولة إلى بعض الدول الآسيوية تايلاندا وماليزيا وسنغافورة، وذلك بعد الأزمة المالية التي أصابت دول المنطقة، حيث بلورت اليابان مفهوم للأمن الإنساني، وذلك بالتأكيد على: "أنه في ظل المخاطر التي تهدد البقاء البشري في القرن الحادي والعشرين، بأنه هناك حاجة لتبني اقتراب جديد يتحول معه القرن الحادي والعشرين إلى قرن "محوره الفرد" Human Center Century، ومن أهم الجهود المنبثقة على الرؤية اليابانية في إطار الأمم المتحدة هو إنشاء كل من لجنة الأمن الإنساني وصندوق الأمن الإنساني[2].

الفرع الثالث: الاتحاد الأوروبي والرؤية المعدلة للتدخل الدولي الإنساني:

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي الأمن الإنساني قاعدة أساسية للإستراتيجية الأمنية الأوربية، حيث وافق المجلس الأوروبي في ديسمبر عام2003 على "الإستراتيجية الأمنية الأوروبية " The European Security Startegy، حيث حددت تلك الإستراتيجية الدور الذي يجب أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن العالمي، وذلك بتحديد خمس أنواع من المخاطر والتهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في انتشار الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراعات الإقليمية، والدول الفاشلة والجريمة المنظمة[3].

وحتى يتم تحقيق ذلك تم تبني مفهوم الأمن الإنساني، حيث يضطلع الاتحاد الأوروبي بموجب تلك الإستراتيجية بالعمل على خلق عالم أكثر أمنا، محوره الإنسان وتحقيق أمن الأفراد في مختلف أنحاء العالم، ولتحقيق ذلك تم تشكيل لجنة من الخبراء السياسيين في دول الاتحاد الأوروبي، لدراسة طبيعة الدور الواجب القيام به، وقد تم التوصل لصياغة تقرير لها بعنوان إستراتيجية أوروبية لتحقيق الأمن الإنساني Human Security Doctrin for Europe، وقد تم تقديمه من طرف "خافيير سولانا" Javier Solana مفوض السياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2003، وتم نشره في ماي2005[4].

---

[1]- انظر: سوزي محمد رشاد، "الأمن البيئي في اليابان، مدخل لتحقيق الأمن الإنساني،" *آفاق أسيوية* 02 (2017)،224.

[2]- خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة،" المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (13) 2006، 34.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

الفرع الرابع: رؤية الأمم المتحدة للأمن الإنساني:

ولقد جاء أول إعلان للأمم المتحدة حول مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994، حيث اتسمت الرؤية الأمم المتحدة بالشمولية والاتساع، حيث شملت كل ما يهدد أمن الأفراد وقد ساقت الأمم المتحدة بعضا من المبررات التي تشكل الهدف الأساسي، من وراء طرح هذا المفهوم والتي تمثلت في أن:

- تحقيق الأمن الإنساني هو شأن عالمي، حيث أنه وفي حالة ما إذا تعرض أمن الأفراد لأي خطر في أي مكان في العالم، فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث تأثيرات خارج حدود الدولة، وهو ما يستوجب تفعيل الوقاية المبكرة حتى لا تتفاقم الأوضاع ويؤدي فيما بعد للتدخل؛
- الأمن الإنساني محوره الفرد حيث يركز على حماية حرياته وحقوقه[1].

وفي هذا الصدد نجد أن هناك العديد من الهيئات العاملة في مجال الأمن الإنساني ضمن هيكلة الأمم المتحدة ومنها:

1-وحدة الأمن الإنساني Human Security Unit: وقد تأسست عام 2004 ضمن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والتي تقوم بدعم نشاطات الأمن الإنساني في الأمم المتحدة، مع إدماج هذا المفهوم في هذه النشاطات؛

2-صندوق **الأمم المتحدة الاستئماني للأمن الإنساني:** وقد تأسست عام 1999 بمبادرة مشتركة مع الأمين العام للأمم المتحدة وحكومة اليابان وتهدف إلى تمويل المشاريع التي تقوم بها الهيئات التابعة للأمم المتحدة، وفي بعض الأحيان هيئات خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التمكين والحماية للأفراد؛

3-المجلس الاستشاري الخاص بالأمن الإنساني Advisory Board On Human Security (ABHS): ويتكون من ثماني أشخاص لهم خبرة في مجال الأمن الإنساني، وتم عقد أول جلسة في عام

2003، حيث يقوم بتقديم النصح والإرشاد للأمين العام للأمم المتحدة حول إدارة الصندوق.[2]

ومن بين أبرز المبادرين والمساهمين في مجال تكريس مفهوم الأمن الإنساني نذكر محبوب الحق، حيث اقترح إنشاء مجلس أمن إنساني تقع على عاتقه مواجهة تحديات الأمن الإنساني، وذلك برصد الأخطار المحتملة، وإصدار تحذيرات مبكرة حول النزاعات، مع دعم منظمة الأمم المتحدة في مجال التنمية[3].

[1]- مور، مفهوم الأمن الإنساني، 55.

[2]- نفس المرجع.

[3]- محي الدين، الأمن الإنساني في القانون الدولي العام، 538.

وبالحديث عن الأمن الإنساني فقد سعى تقرير 1994 للتأثير على المؤتمر العالمي حول التنمية الاجتماعية لعام 1995 المنعقد في كوبنهاغن، وقد تم تطويره عام 1997 حيث أصبح يركز على التنمية الإنسانية، وذلك بمحاربة مختلف أشكال الفقر، فتقرير 1997 رسم حدود فاصلة مابين فقر الدخل من جهة والفقر الإنساني (الأمية، عدم الرعاية الصحية، قصر العمر التوقع) وغيرها من جهة ثانية، حيث أن فقر الدخل والفقر الإنساني غالبا ما يكون مرتبطين ببعضهما البعض، وبالتالي فق ميز هذا التقرير بين ما كان يعتبر سابقا الأبعاد الكمية والنوعية للأمن الإنسان[1].

المبحث الثالث: آليات إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة

لقد عمدت الأمم المتحدة لمواجهة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، لاستخدام العديد من المقاربات والآليات والاستراتيجيات العملية، لاسيما في ظل بروز تهديدات أمنية جديدة، وتحول الصراع إلى داخل حدود الدولة في صورة صراعات اثنية وعرقية ودينية، وما نتج عنه من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، هذا ما جعل الهيئة الدولية الأولى التي تعنى بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، تجابه تلك التحولات عبر استحداث العديد من الآليات والميكانيزمات.

المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية كآلية لإدارة الأمم المتحدة للازمات الدولية:

تعتبر الدبلوماسية الوقائية من أهم الوسائل التي تستخدمها الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، كمحاولة منها لإبراز دورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين من منظور سلمي، بعيدا عن النزاعات والصراعات التي تزيد الوضع سوء، وبالتالي الابتعاد قدر الإمكان عن الخيارات ذات الطابع العسكري، إلا إذا اقتضت الضرورة الملحة لذلك.

الفرع الأول: الدبلوماسية الوقائية: دراسة مفاهمية

ويعرف بطرس غالي الدبلوماسية الوقائية بأنها تعني مجمل الإجراءات والترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب المنازعات أصلا، أو منع تصاعدها وتحولها إلى صراعات مسلحة، أو وقف انتشارها إلى أطراف أخرى والعمل على حصرها في حدود أطرافها الأصلية.[2]

ومن التعاريف أيضا للدبلوماسية الوقائية نذكر تعريف معهد "كارنيجي للسلم" حيث يعتبرها بأنها هدف لإجراءات وقائية، أو وسيلة وقائية لمنع ظهور الصراعات العنيفة أو الصراعات الجارية من انتشارها، أو منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات[3]، فالدبلوماسية الوقائية بذلك تتضمن العديد من المساعي التي من شأنها أن تمنع حدوث النزاعات أو زيادة حدتها وبذلك فهي تعتمد على الوقاية.

---

[1]–علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني(ج1)،" *مجلة العلوم الإنسانية* 04 (2023): 7.

[2]–حسن نافعة، *إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي* (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرين، مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، 171.

[3] – مدلل حفناوي، "الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين" (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012)، 89.

وقد عرفها المعهد القومي لبحوث التقدم الياباني (NIRA) Japan National Research Institute for Progress بأنها: "عمل غير قسري تتخذه جميع الفواعل لمنع كل الصراعات بين الأطراف المعنية من أن تصبح عنيفة، ومن ثم تتدهور وتنتشر، ومنها من أن تصبح صراعات مسلحة من المرجح أن تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر"[1]، فالدبلوماسية بهذا تعتبر وسيلة لمنع وتفاقم النزاعات، ما قد يؤثر على السلم والأمن الدوليين.

في حين عرفها المنتدى الإقليمي للأسيان (ARF) Asean Regional Forum بأنها: "عمل سياسي ودبلوماسي توافقي يباشر من قبل دول ذات سيادة، بموافقة الأطراف المعنية، لمنع ظهور النزاعات والصراعات بين الدول، أو الحيلولة دون تصاعدها، حين ظهورها، نحو المواجهة المسلحة، ومنعها من الانتشار"[2]، فالدبلوماسية تعتبر ضرورية حيث تلجأ إليها الدول بغرض تهدئة الأوضاع والحيلولة دون تأجج الصراع وتفاقمه.

التعريف الإجرائي: الدبلوماسية الوقائية هي مختلف الإجراءات والتدابير ذات الطابع الوقائي، والتي تساهم في التصدي للنزاعات والحيلولة دون وقوعها أو تفاقمها، وذلك عبر توظيف واستخدام العديد من الوسائل والأدوات ذات الطابع السلمي.

الفرع الثاني: أنواع الدبلوماسية الوقائية: يمكن أن نميز بين نوعين من الدبلوماسية الوقائية:

1-الدبلوماسية الوقائية المباشرة: وتستخدم في الغالب عند بداية النزاع، والهدف منها هو العمل على منع الصراع على المدى القصير، وبالتالي العمل على منع التصعيد وتزايد حدة الصراع، وفي مثل هذه الحالات قد يتم إلى اللجوء لتفعيل دور طرف ثالث أو وسيط؛

2-الدبلوماسية الوقائية غير المباشرة: ويتم من خلالها استخدام التدابير الوقائية البنيوية للصراعات الكامنة على المدى البعيد، وهو ما يطلق عليه بالمنع الوقائي العميق أو البنيوي، على غرار تخفيف حدة الفقر، مكافحة مظاهر الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان[3].

وفي هذا الصدد فقد تضمنت خطة السلام للأمين العام للأمم المتحدة غالي خمس محاور أساسية، والتي تبرز بوضوح دور الدبلوماسية الوقائية والتي تتمثل في أن:

- الدبلوماسية الوقائية تسعى بشكل مبكر إلى تحديد الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب صراعات، وبالتالي تعمل على إزالة مصادر الخطر قبل نشوب العنف؛
- الشروع في عمليات صنع السلام بهدف حل القضايا التي أدت إلى نشوب الصراع؛

---

[1] – إيناس عبد السادة علي ويسرى مهدي صالح، "الدبلوماسية الوقائية بين مثالية النظرية وواقعية المتطلبات الأمنية،" *قضايا سياسية* 01 (2013): 170.

[2] – نفس المرجع.

[3] – مدلل، الدبلوماسية الوقائية، 100.

– التصدي للأسباب العميقة للصراع كالعجز الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقهر السياسي والالتزام بحقوق الإنسان.[1]

ولتطوير الدبلوماسية الوقائية قام بطرس غالي بوضع مجموعة من التدابير والتي تتمثل في:

أ–بناء الثقة: والتي تقوم على تبادل المعلومات العسكرية بصورة دائمة ومنتظمة، مع وضع نظم أو مراكز لتبادل المعلومات، لضمان التقليل من المخاطر والاحتمالات الواردة لحدوث الاحتكاك وغيرها، وفي هذا المجال اقترح بطرس غالي إنشاء الأمم المتحدة مراكز إقليمية فرعية، تتولى مهمة دراسة وتحليل واقتراح سبل تقليل المخاطر في الأقاليم والمناطق التي تشهد نزاعات؛

ب–تقصي الحقائق: وذلك بهدف التعرف على وجهات النظر بدقة، وتحديد المخاطر قبل تفاقم الأزمة وتصاعدها، ويمكن في حالات استثنائية عقد مجلس الأمن لاجتماعاته خارج مقره الخاص، والتي تعتبر كإحدى وسائل الدبلوماسية الوقائية لإعمال سلطة الأمم المتحدة في حالات محددة قبل تفاقم الأزمة؛

ج–الإنذار المبكر: وتقوم على تطوير الأمم المتحدة قدراتها وإمكاناتها، وذلك بالعمل على انتشار مكاتبها وخبرائها عبر العالم لتطوير شبكة من الأجهزة، والتي يتم من خلالها رصد وتحليل المعلومات المتوفرة للتنبؤ بالمخاطر المحتملة، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابر اللازمة لمواجهتها؛

د–النشر الوقائي للقوات: يمكن القيام بنشر قوات دولية لأغراض وقائية، وفي هذا الصدد فإن الأمين العام الأسبق بطرس غالي لم يستبعد استخدام القوة العسكرية تماما، وذلك بناءا على طلب من كافة الأطراف المعنية؛

هـ–إنشاء مناطق منزوعة السلاح: ويستخدم هذا الإجراء في إطار حل الأزمة أو تسوية الصراع.[2]

فالدبلوماسية الوقائية تمنح فرصا لمنع حدوث العنف أو الحد منه، وفي هذا الصدد يمكن أن نسوق ما حدث في رواند مثلا، نلاحظ توفر فرصتان على الأقل للمجتمع الدولي، والتي كان بإمكانه العمل على ممارسة دوره المؤثر لمنع حدوث الكارثة، فقد توفرت الفرصة الأولى خلال الأشهر التي سبقت مجازر الإبادة الجماعية، وذلك بعد استئناف الحكومة الرواندية التفاوض مع الجبهة الرواندية في أروشا بنتزانيا، حيث أعرب العديد من الرؤساء الأفارقة عن قلقهم حيال ما يحدث في المنطقة، مع إصدار تحذيرات متكررة لكن تلك التحذيرات لم تلق الصدى من طرف المجتمع الدولي[3].

في حين أن الفرصة الثانية توفرت عندما بدأت المجازر في العاصمة كيغالي، والتي كانت تنذر بحدوث أزمة حقيقية، لكن المجتمع الدولي لم يعرها أي اهتمام، وهو ما أدى إلى زيادة اتساع دائرة العنف

[1]– مدلل، الدبلوماسية الوقائية، 101.

[2]– نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، 171، 172.

[3] – سليم حميداني، "الدبلوماسية الوقائية كآلية أممية في التعامل مع نزاعات ما بعد الحرب الباردة،" أطلع عليه بتاريخ، 21 أفريل، 2021، https://bit.ly/3lcjjlI.

لتشمل كل البلاد، على الرغم من مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة، والتي دعا فيها مجلس الأمن لنشر قوات وقائية لوقف عمليات الإبادة العرقية.[1]

وتهدف إستراتيجية "الوقاية العملية" إلى وقف تصعيد النزاع، في حين تهدف إستراتيجية "الوقاية العميقة" إلى معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، وهو ما يكاد أن يتوافق مع إستراتيجية "الوقاية الخفيفة"، فالهدف من الوقاية الخفيفة والعملية هو وقف التصعيد، وبذلك فهما إستراتيجيتان يتم استخدامهما في إطار صنع السلام Peacemaking، وهي مرحلة تسبق النزاع في حين أن الوقاية العميقة أو الهيكلية فيهدفان إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وبالتالي فهما يستخدمان في إطار بناء السلام Peace Building، وهي مرحلة تعقب النزاع ولا تعني التسوية أو الحل[2] .

وتعتمد الوقاية العملية على التزام الطرف الثالث طواعية، بهدف توفير الظروف المناسبة التي تمكن صناع القرار، من تجاوز أسباب المشكلة وذلك بالاعتماد على ما يلي:

– وجود طرف ثالث، قد يكون منظمة أو دولة أو شخصا محددا، يتمتع بدرجة من المصداقية لدى أطراف النزاع؛

– وجود نهج سياسي وعسكري، يهدف إلى وقف العنف وتلبية الاحتياجات الإنسانية؛

– توفير الموارد الكافية لتغطية التزامات الطرف الثالث الخارجي، بدعم العملية الوقائية خاصة في حالات النزاعات الداخلية؛

– وجود منهجية واضحة لاستعادة السلطة في الدولة المعنية بالنزاع الداخلي بعد تسويته.[3]

الفرع الثالث: دور وجهود الأمم المتحدة في إطار الدبلوماسية الوقائية

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى بروز متغيرات جديدة أدت إلى تحول الصراع والنزاع إلى داخل حدود الدولة الوطنية، وما انجر عنه من مجازر، وجرائم حرب واسعة النطاق، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في العديد من الدول، هذا ما حذا بالأمم المتحدة لاستحداث مقاربات وميكانيزمات جديدة، تعتمد على إدارة ورصد وتحليل المعلومات مع التركيز على الإنذار المبكر، وفي هذا الصدد قامت الأمم المتحدة بإعداد تقريرين بخصوص تقييم أدائها فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في رواندا (انظر s /1999/1257) وسبرينتشا (a /54/549)، ففي حالة رواندا أثارت لجنة التحقيق المشكلة والتي تكمن في أنه: "لم يكن هناك تركيز كاف أو موارد مؤسسية للإنذار المبكر وتحليل المخاطر"[4].

---

[1]– حميداني، الدبلوماسية الوقائية.

[2] – محمد أحمد عبد الغفار، *فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام* (مصر: دار هومة، 2004)، 275.

[3]– نفس المرجع.

[4] – انظر: تقرير الأمين العام الجمعية العامة الأمم المتحدة: A/64/884، الدورة 64، "الإنذار المبكر والتقييم والمسؤولية عن الحماية"، البندان 47 و114 من جدول الأعمال، 14 جويلية 2010.

وهذا اعتراف صريح بفشل آلية الإنذار المبكر، وعدم القدرة على رصد الحقائق وتتبع مسار النزاع من بدايته، وهو ما يفسر عدم قدرة الأمم المتحدة على التنبؤ بمجريات النزاع ومساره الحرج، ولتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر، دعا التقرير لإدخال تعديلات وتحسينات في: "قدرتها على تحليل المعلومات والاستجابة لها"، ولقد اعترف تقرير الأمين العام بخصوص "سبرينتشا" بعدم فعالية الإنذار المبكر، لكن لو قدمت تقارير في الوقت المناسب، لربما اضطر المجتمع الدولي إلى الاستجابة بمزيد من القوة والرغبة، وربما أنقذت حينها بعض الأرواح[1].

لكن مع مرور الوقت ومع تزايد قدرات الأمم المتحدة، أصبح لها نظام خاص بالإنذار المبكر، وارتبط ذلك بتزايد قدراتها وإمكانياتها وانتشار مكاتبها عبر العالم، بالإضافة إلى الدور الذي أصبحت تضطلع به المنظمات الدولية في تتبع النزاع ورصد بؤر التوتر، فالميثاق يتوخى في المادتين 1/33 و2/52 عالما تبدأ فيه الدبلوماسية الوقائية بمبادرات محلية وإقليمية، تعقبها جهود عالمية من طرف الأمم المتحدة، وتتضمن الرؤية للشراكة الإقليمية العالمية في الأزمات المتتالية[2]، ووفقا لما ورد في الفصل السادس وفي نص المادة 33 من الميثاق، والتي تنص على مختلف الإجراءات التي يمكن تتبعها في حل المنازعات بطريقة سلمية عن طريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، وذلك باللجوء إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية وذلك بغرض تسوية النزاعات سلميا[3].

كما ورد في الفصل الثامن المتعلق بالتنظيمات الإقليمية في الفقرة الثانية من المادة 52 على أنه: "يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات، أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات، كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية، عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية، أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن"[4].

في حين أن الفقرة الثالثة منه قد ركزت على الاستخدام المكثف للحلول السلمية للمنازعات العملية بتشجيع من مجلس الأمن[5]، ولقد تطرقت الفقرة 4 من المادة 52 على أنه: "لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال بتطبيق المادتين 34 و35 من الميثاق[6]، وقد تضمنت المادة 34 على أن "المجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي، أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف، من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين"[7].

---

[1]- تقرير الأمين العام الجمعية العامة الأمم المتحدة: A/64/884.

[2]- نفس المرجع.

[3]- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السادس، المادة 33.

[4]- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثامن، المادة 52.

[5]- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثامن، المادة 52.

[6]- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثامن، المادة 52.

[7]- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السادس، المادة 34.

لكن الإشكالية التي تثور هنا هو أن ذلك الأمر خاضع للسلطة التقديرية لمجلس الأمن، ولعدة اعتبارات تتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وطبيعة النزاع وأطرافه وتداعياته، وما إذا كان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين من عدمه، وقد أشارت المادة 35 في فقرتها الأولى إلى أن: "لكل عضو من الأمم المتحدة" أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة 34"[1].

هذه المادة تشير صراحة إلى الدور الذي يجب أن تلعبه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في إخطار مجلس الأمن بكل ما يهدد الأمن والسلم الدوليين أو يعرضه للخطر، ويقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تحديد وفحص طبيعة النزاع، واتخاذ التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة، حفاظا على السلم والأمن الدوليين ومن هذه التدابير:

1-التدابير المؤقتة: نصت المادة 40 من الميثاق على أن: "مجلس الأمن بإمكانه تقديم توصيات أو اتخاذ التدابير" وفقا للمادة التاسعة والثلاثون وذلك تبعا لتفاقم الموقف؛

ويقصد بالتدابير المؤقتة تلك الإجراءات التي تحول دون تفاقم الوضع وتصاعد النزاع، لكن بشرط أن لا تخل بحقوق المتنازعين أو التأثير على مطالبهم، ومن أمثلة على ذلك حالة النزاع بين العراق وإيران عام 1980؛

2- التدابير غير العسكرية: حيث نصت المادة 41 من الميثاق على أنه : "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب من الأعضاء في الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والسلكية واللاسلكية وغيرها من المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية [2]"، وهي تدابير لها صفة الإلزام يتطلب تنفيذها إلا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 50، حيث تستثني الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية، كما أن مجلس الأمن يتمتع بسلطة تقديرية في اتخاذ التدابير التي يراها مناسبة[3].

الفرع الرابع: دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال الدبلوماسية الوقائية:

تقوم المنظمات الحكومية وغير الحكومية بالعديد من الأنشطة، وتنسق أعمالها وجهودها فيما يخص الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية على المستوى العالمي[4]، ويوجد في هذا الصدد العديد من

---

[1]- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السادس، المادة 34 والمادة 35.

[2]- المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3]- سناء شعيلي بن عربي، *الدبلوماسية الوقائية وأثرها على فاعلية الأمم المتحدة (الأزمة اللبنانية نموذجا)* (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2017)، 65، 66.

[4]- مارتينا فيش، ترجمة يوسف حجازي، "المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات،" مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات (2009): 07.

المؤسسات والمنظمات والمراكز والمعاهد التي تشتغل في مجال تطوير وتحسين أنظمة الإنذار المبكر، على غرار الإنذار الدولي النووي (المملكة المتحدة)، ومعهد علوم الشعوب في روسيا، والمحلي الأمريكي للعلاقات الخارجية، وجامعة يوروك في كندا، ومركز كارتر (الولايات المتحدة)، ومعهد البحوث السويسري –سويس بيس–الذي أنشأ منتدى للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة Fewer، كما أسس معايير عبر برنامج الإنذار المبكر Fast، والذي يعنى بتطوير منهجية الإنذار المبكر، ومراقبة برنامج الأمريكيتين وإفريقيا وآسيا، ومؤسسة Pioom الهولندية والأكاديمية الروسية للعلوم، وشبكة عمل غرب إفريقيا لبناء السلام Wanep، والتي تقوم بالإعداد لمبادرة مجتمع مدني تحت اسم "شبكة عمل الإنذار والاستجابة" Warn [1].

وتعمل المنظمات الحكومية على تحسين العلاقات والحفاظ عليها خلال النزاعات والحروب، حيث تعمل على تكثيف الأنشطة المتعددة لخطوط النزاعات والتقسيمات العرقية، وتعمل المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في النزاعات، وما بعد النزاع، وفي عمليات بناء السلام، كما تعمل على نشر أهم نشاطات ومساهمات منظمات المجتمع المدني في بناء السلام من قبل: "المنتدى الأوروبي للوقاية من النزاعات ومعالجته".[2]

وتقوم هذه المنظمات بالعديد من الوظائف والنشاطات:

– مراجعة حقوق الإنسان؛

– إعادة إدماج العائدين من اللجوء وبناء المجتمعات؛

–حماية الأفراد المهددين وضمان أمن الأقليات واللاجئين؛

– التعامل مع الصدمات والدعم الاجتماعي لضحايا الحروب واللاجئين؛

توثيق جرائم الحرب وتقصي الحقائق ودعم تحديد المفقودين؛

–إقامة مبادرات تتعلق بالمصالحة.[3]

– العمل السكاني (السياسات الاجتماعية، خلق مصادر الدخل، التعليم والتكوين)؛

–إنشاء وسائل إعلام بديلة وتقارير عن الحرب والسلام؛

–مراقبة الانتخابات والمؤسسات والأنشطة الحكومية في مجال الديمقراطية؛

– ترسيخ ثقافات السلام؛

–دعم الإصلاحات في قطاع التعليم ومبادرات التثقيف؛

– إقامة مبادرات من أجل حوار الأديان؛

– تعزيز الدوائر الانتخابية السلمية "المحلية"؛

---

[1] – فيش، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات، 07.

[2] – نفس المرجع، 09.

[3]– نفس المرجع.

-تمكين المرأة؛

-مبادرات من أجل تشريع الجنود ونزع السلاح[1].

وفي هذا الصدد توجد العديد من الهيئات والتنظيمات الفاعلة التي تقوم بدور بارز في مجال الدبلوماسية الوقائية، على غرار المنظمات الإقليمية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والأفراد، ناهيك عن الدور البارز الذي تلعبه أجهزة الأمم المتحدة.[2]

المطلب الثاني: **التدخل الإنساني كآلية لإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية**.

إن التدخل الإنساني يتعارض ويتناقض مع مبدأ هام في ميثاق الأمم المتحدة والعلاقات الدولية، والذي يتمثل في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ السيادة الوطنية.

الفرع الأول: مبدأ عدم التدخل ومسألة السيادة الوطنية: تعتبر مسألة السيادة الوطنية مسألة في غاية الأهمية، لذلك أولى لها الفقه والقانون الدولي والأمم المتحدة أهمية بالغة لها، ذلك أنها تتعلق بأمن واستقرار الدول واستقلالها الوطني.

أولا: مبدأ عدم التدخل:

يعتبر من أهم المبادئ في العلاقات الدولية، حيث أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد على هذا المبدأ، وانطلاقا من مبدأ المساواة فإنه ولا يحق لأية دولة أخرى أن تتعدى على دولة أخرى، وأن لا تتدخل في شؤونها الداخلية على اعتبار أنه يدخل في صميم الاختصاص الداخلي[3]، حيث نصت المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: "ليس في هذا الميثاق ما يسمح للأمم أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي للأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع"[4].

لكن ما يلاحظ على فكرة الاختصاص الداخلي أنها غير واضحة وتتسم بالغموض، وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ وتأكيد ميثاق الأمم المتحدة عليه، إلا أنه وفي الوقت نفسه نجده من أكثر المبادئ انتهاكا في العلاقات الدولية لاسيما في ظل الأحادية القطبية، ونظرا لما هذا المبدأ من أهمية بالغة خاصة في تنظيم العلاقات الدولية، فقد حرصت العديد من المواثيق الدولية والاتفاقيات على احترام هذا المبدأ، خاصة فيما يتعلق بالشرعية الدولية وما يصبو إليه المجتمع الدولي، وذلك بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة والامتناع عن استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستغلال السياسي لأية دولة، باعتباره أنه يتنافى مع المقاصد والغايات النبيلة للأمم المتحدة[5].

---

[1] -j.odada opio, “the challenge of preventive diplomacy: The united nations poste cold war escperiense in Africa”, Africa union, African Journal on Conflict Resolution 01 (2012): 68.

[2]-Ibid.

[3]- لدغش، مبدأ عدم التدخل، 745.

[4]- ميثاق الأمم المتحدة، المادة 7/2.

[5]- زاقود، إدارة الأزمات الدولية، 193.

ثانيا: مسألة السيادة الوطنية والسلطان الداخلي للدول:

هناك اختلاف مابين فقهاء القانون الدولي في مسألة تحديد مفهوم السلطان الداخلي، ولكن توجد هناك العديد من التعاريف التي تتفق على أن السلطان الداخلي، يقصد به المجال أو النطاق الذي تتمتع فيه الدولة بحرية الاختيار، ففي هذا الإطار لا يمكن لأي منظمة دولية أو دولة، أن تحاسب دولة أخرى بخصوص المسائل المتعلقة بالاختصاص الداخلي[1]، وبحسب معهد القانون الدولي فقد تبنى في اجتماعه لعام 1954 تعريفا لمفهوم سلطان الإرادة الداخلي بأنه: "المجال الذي تمارس فيه الدولة أنشطتها، ولا تتقيد سلطاتها بأي شأن بقواعد القانون الدولي"[2].

وإذا كان القانون الدولي يحضر أية تدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويعطي لها كامل الحرية والصلاحيات في تطوير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى منحها الحرية في إبرام الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية، لكن في الوقت نفسه وفي ظل ظروف استثنائية فإن معطى السيادة يتقلص ويتراجع، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بقضايا حقوق الإنسان، أو في حالات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ذلك أن الدولة ليس لها الحق المطلق للتصرف في السلطان الداخلي، وهي تخضع للقانون الدولي الذي يفرض عليها قيودا معينة، سواء ما تعلق بعلاقاتها مع الدول الأخرى أو مع المنظمات الدولية[3].

إن أهم ما أصبح يميز مفهوم السيادة الوطنية في ظل المعطيات والمتغيرات الدولية الراهنة، هو التحول من مبدأ السيادة المطلقة إلى مفهوم السيادة المرنة، فلم يعد معطى السيادة من الثوابت المتعارف عليها كما عهدناها من قبل، لاسيما في ظل بروز العديد من التهديدات الأمنية، وما رافقها من بروز مظاهر الاختراق التي أصبحت من أهم أدوات وآليات القوى الكبرى، ولقد مست تلك التحولات العديد من الدول، والتي أصبحت مع مرور الزمن أكثر المتضررين، حيث أصبحت الدول الكبرى تمارس الهيمنة عبر غطاء التدخل، والذي اتخذته كوسيلة وذريعة لتنفيذ ما تصبو إليه وبما يحقق أهدافها ويكرس ريادتها للعالم[4].

الفرع الثاني: مفهوم التدخل الإنساني:

التدخل الإنساني مفهوم جديد، ارتبط ظهوره بتلك التحولات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أثرت كثيرا في النسق الدولي، لاسيما مع بروز التهديدات الأمنية الجديدة، وتحول الصراع إلى داخل حدود الدولة، ما انجر عنه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما جعل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يدق ناقوس الخطر.

---

[1]- بن نولي زرزور، *الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة* (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017)، 167.

[2]- نفس المرجع.

[3]- التومي خالد، *السيادة الوطنية وتحولات العلاقات الدولية الراهنة* (مصر: المعهد العربي للدراسات، 2019)، 14.

[4]-الخرزجي، العلاقات السياسية الدولية، 303.

أولا: تعريف التدخل الإنساني:

هناك اختلاف كبير بين فقهاء القانون الدولي العام، حول مفهوم التدخل الإنساني والمقصود منه، حيث تحدث بعضهم عن التدخل الإنساني، والتدخل من أجل الإنسانية، وهناك من يرى بأن هناك فرق ما بين التدخل الإنساني Intervention Humanitaire، والتدخل الإنساني Ingérence Humanitaire، في حين ميز آخرون بين الحق والواجب والمساعدات الإنسانية، وهناك من تحدث عن ما اصطلح عليه ب" الدبلوماسية الإنسانية" أو " الدبلوماسية الوقائية"، ولقد أقره الفقهاء في القرن 19 تحت مسمى " حماية الإنسان"، وذلك في حال ما إذا وقع نزاع ما بين أحد الأطراف، واختراقه المبادئ الأولية للقانون الدولي، وللحقوق الأساسية للإنسان، حيث تقوم دولة ما بالتدخل لحماية رعاياها، ويرى كريستوفر كرين وود بأن مفهوم التدخل من أجل الإنسانية، صار يعني في الوقت الحالي: "مبادرة دولة واحدة أو مجموعة دول متحالفة تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة."[1]

وفي هذا الشأن قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا لسنة 2002 بخصوص نشاط الأمم المتحدة حيث يرى بأنه: "يجب أن توفر الأمم المتحدة الوسائل الكافية للتدخل الإنساني في "الأزمات الإنسانية" الملحة المربوطة بالنزاعات الدولية والإقليمية المتواصلة والعنيفة، وكذا الكوارث الطبيعية وغيرها من الأمراض المعدية ،فتتدخل المنظمة في الحالات الإنسانية الاستعجالية"[2]، لقد ربط الأمين العام تدخل الأمم المتحدة بالأزمات الإنسانية، والنزاعات الدولية، والكوارث الطبيعية، والأمراض المعدية، وفي كل الحالات ذات الطبيعة الاستثنائية.

ويعرفه سان ميردي بأنه: "التهديد باستخدام أو الاستخدام الفعلي للقوة بواسطة دول أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية بصفة أساسية بغرض حماية مواطني الدولة المستهدفة من الحرمان الواسع لحقوق الإنسان المعرفة دوليا"[3].

---

[1]– محمد سعادي، "التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد" (أطروحة الدكتوراه، جامعة ووهران، 2011)، 26،27.

[2]– نفس المرجع، 25.

[3] – عبد العزيز داودي، "التدخل الإنساني في ضوء ميثاق منظمة الأمم المتحدة – دراسة حالة إقليم كوسوفو – نموذجا"(مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2012)، 16.

ثانيا: التدخل الإنساني بين التأييد والمعارضة: هناك اختلاف ما بين فقهاء القانون الدولي فيما يتعلق بالتدخل الإنساني، حيث يجيزه بعض الفقهاء، في حين يراه البعض الأخر على نقيض ذلك، حيث أن كل طرف يسعى لتقديم مبررات ومسوغات لذلك.

1- الاتجاه المؤيد للتدخل الإنساني:

هناك عدم اتفاق ما بين فقهاء القانون الدولي حول مسألة التدخل، فهناك من يرى بجواز التدخل الإنساني في الحالات التي يتم فيها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، ويستند هذا أصحاب هذا الاتجاه على مجموعة من الحجج والمبررات:

- لا يتعارض التدخل الإنساني مع حفظ السلم والأمن الدوليين، لاسيما عندما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان؛

- التدخل الإنساني لا يتعارض مع المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على امتناع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة؛

- بنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت صراحة على حق الدفاع الشرعي للدول في حال العدوان سواء بصفة فردية أو جماعية للدفاع عن نفسها؛

- يهدف التدخل العسكري الإنساني بالدرجة الأولى إلى توفير الحماية الإنسانية، لأولئك الذين يتعرضون لأعمال عنف، أو اضطهاد على نطاق واسع[1].

2-الاتجاه الرافض للتدخل الإنساني:

يستند أصحاب هذا الاتجاه إلى ما ورد في القانون الدولي من قبيل عدم جواز اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الذي يتعارض مع مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وذلك طبقا للمادة 10 من عصبة الأمم، والمادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الإقليمية، كما أن مختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية لم تشر بصراحة أو ضمنيا للتدخل الخارجي، والذي يمكن اتخاذها كذريعة لتبرير التدخل لاسيما التدخل العسكري، حيث يسوق هؤلاء وجهات نظرهم بالاعتماد على العديد من الحجج والمبررات نذكر منها:

- التدخل العسكري الإنساني يتعارض مع القاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة؛

- يحرص ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق المنظمات الدولية العالمية، على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات عن طريق المفاوضات، والمساعي الحميدة أو الوساطة؛

---

[1] – جمال منصر، "التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة،" (أطروحة دكتوراة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011)، 149، 151.

– تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة على موقفها الذي عبرت عنه في الإعلان لعام 1965، وذلك في الدورة 25 لعام 1970 تحت عنوان: "إعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول" وفقا لميثاق الأمم المتحدة[1].

ثالثا: التمييز بين مفهوم التدخل الإنساني وبعض المفاهيم المشابهة له:

هناك العديد من المفاهيم القريبة والمشابهة لمفهوم التدخل الإنساني نذكر منها:

1–بعثات حفظ السلام: آلية دولية تتم بموافقة أطراف النزاع، وتتشكل من أفراد دوليين وعسكريين، أو مدنيين برعاية الأمم المتحدة، تضطلع بمهمة مساعدة الأطراف المتنازعة على تجاوز النزاع، ولإبراز الاختلاف ما بين المفهومين، فالتدخل الإنساني يختلف عن بعثات حفظ السلام ذلك أنه يتم ضد إرادة الدولة المعنية بالتدخل، ويستند في مشروعيته إلى تفويض من مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من الميثاق؛

2–عملية الإغاثة الإنسانية: فاتفاقية جنيف لعام 1949 تعترف لهذه المنظمات بحق تقديم الإغاثة، وفقا لما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 131/43 لعام 1988، يشترط حصول هذه المنظمات على موافقة الدولة وأطراف النزاع، وبشرط أن تلتزم بالحياد وعدم التحيز، وبذلك فإن التدخل الإنساني الذي يكون ضد إرادة الدولة المعنية مختلفا تماما عن أعمال الإغاثة الإنسانية؛ ويعرفها الأستاذ موريس توريللي بأنها:"الخدمات الصحية أو المواد الغذائية أو المساعدات المقدمة من الخارج لضحايا أي نزاع دولي أو داخلي"[2].

3–بعثات الإنقاذ لحماية رعايا الدولة بالخارج: ويتعلق الأمر باستخدام القوة العسكرية بواسطة دولة معينة لإنقاذ رعاياها في دولة أخرى من خطر فعلي، أو وشيك يهدد أو يعرض حياتهم للخطر[3].

رابعا: شروط التدخل الإنساني: ما يلاحظ على التدخل الإنساني أنه يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية والاختصاص الداخلي للدول، ويتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحتى لا يساء استخدامه أو الإفراط في استخدامه من دون مبرر ولا هدف إنساني، فقد حدد الفقه جملة من الشروط لإضفاء الشرعية الدولية للتدخل ويمكن إجمالها في:

– لابد أن يكون العمل العسكري مقرونا ومرتبطا بالهدف الإنساني وإلا تحول إلى عدوان غير مبرر من الناحية القانونية، وبالتالي فإن التدخل مرتبط أساسا بحماية حقوق الإنسان، ووقف الانتهاكات الجسيمة والمتكررة، فالقانون الدولي الإنساني يجيز التدخل في الحالات التي يوجد بها انتهاكا واضحا للمبادئ الإنسانية؛

[1] – منصر، التدخل العسكري الإنساني، 153–155.

[2]– العربي وهيبة، "مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية" (أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2014)، 22،21.

[3] – نفس المرجع، 22.

– لابد على الهيئات والمنظمات الإنسانية أو حتى الدول، أن تأخذ بعين الاعتبار موافقة الدولة المعنية بالتدخل، وذلك في إطار حماية واحترام سيادة الدول كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، حيث يعد كل تعدي على هذا الأمر، خرقا صارخا للمعاهدات والمواثيق الدولية[1].

الفرع الثالث: التدخل الإنساني مابين الإشكاليات القانونية والانتقائية ومسألة التوظيف السياسي:

من الناحية النظرية هناك اختلاف فيما يخص نظريات العلاقات الدولية بشأن التدخل الإنساني، حيث يقر الليبراليون بشرعية التدخل لحماية حقوق الإنسان، إذا ما تعلق الأمر بانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما وسعت مفهوم الحرب العادلة، من تبرير استخدام القوة للدفاع عن النفس إلى مشروعية استخدام القوة للدفاع وحماية الآخرين، وهنا برز اتجاهان أساسيان داخل المدرسة الليبرالية، فهناك من يرى بضرورة التدخل الإنساني بشرط أن يتمتع بالشرعية الدولية، وأن يتم في إطار الأمم المتحدة، في حين يرى أنصار الاتجاه الثاني بضرورة التدخل الإنساني من دون الأمم المتحدة[2].

في حين يرفض الواقعيون مبدأ التدخل الإنساني رفضا جازما من منظور مصلحي عقلاني، بعيدا عن القيم والمبادئ الأخلاقية المطلقة، فحسب الواقعيين فإن التدخل يسبب الفوضى في النظام الدولي، ويرجعون ذلك إلى أن الدول تخفي الأهداف الحقيقية للتدخل والتي تحركها في الغالب المصلحة الوطنية، في حين دعا النقديون إلى إعادة توزيع السلطة والموارد، ذلك أن النظرية اللبرالية التقليدية لحقوق الإنسان تركز على الحقوق المدنية، وتتجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافة التي ينشأ عنها ما يعرف بالظلم الاجتماعي[3].

ولقد استقر رأي غالبية الفقهاء على إقرارهم بالحق في التدخل الإنساني مع نهاية القرن التاسع عشر، ومن هؤلاء أوبنهايم حيث يرى بأنه وفي حالة ما إذا تعرض مواطنو دولة معينة إلى معاملة غير لائقة، تكون مخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، فإن المجتمع الدولي والدول الكبرى يمكن لها التدخل، بهدف إرغام الدولة المعنية على إقامة نظام قانوني يحمي مواطنيها، يتفق مع مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية[4].

لقد استقرت نظرية التدخل الإنساني على ما هي عليه حاليا مع بداية القرن العشرين، على يد "أنطوان روجيه" Roujier Antoine، حيث أكد على ذلك الترابط الوثيق مابين الدول، حيث أن الدول أصبحت تدرك ذلك جيدا، وأنها ليست بمعزل عن بعضها البعض، وأنها من أعضاء المجتمع الدولي، وهي تتمتع بالسيادة داخل حدودها الوطنية، لكن ومع ذلك فإنه يقع على عاتقها التزامات مثلها

---

[1]– وهيبة، مبدأ التدخل الدولي الإنساني، 53.

[2]– أحمد مولانا، "جدلية سيادة الدولة والتدخل الإنساني،" موقع البوصلة، 06 يونيو 2020، أطلع عليه بتاريخ 06 أكتوبر، 2020، https://bit.ly/42UCEzG.

[3]– نفس المرجع.

[4]– هاني مفلح الزبون، *الأبعاد السياسية في التدخل الدولي الإنساني* (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2019)، 31.

مثل الأفراد تماما، وهو ما يعطي الحق للمجتمع الدولي بأن يتدخل في حالة ما إذا كانت هناك ممارسات لا إنسانية، تمس بحقوق الإنسان وكرامته وحياته، والتي قد تصدر عن أية دولة، فعالم اليوم بحسب روجيه محكوم بضوابط قائمة على العدالة والقانون، وعلى الجميع احترامه والعمل وفق ما جاء فيه والالتزام به[1].

ومن الناحية العملية فإن التدخل الإنساني جاء كرد فعل ونتيجة للانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان، والتي تكون على نطاق واسع، وهو ما حذا بالأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على تدخلاتها، وذلك عبر اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير لمواكبة هذه المتغيرات، وهو ما جاء على لسان الأمين العام السابق للأمم المتحدة غالي في رسالته التي تم تقديمها في الملتقى الدولي حول القانون الأساسي الدولي لعام 1995 أن: "الحرب لم تعد تفرق بين العسكري والمدني، وأنها أصبحت تشكل تهديدا كبيرا على حياة الجميع بما فيها الأطفال والنساء"[2].

لقد منح ميثاق الأمم المتحدة سلطات واسعة لمجلس الأمن، لفحص النزاع والتقدير ما إذا كان يهدد الأمن والسلم الدوليين، أو يشكل عملا عدوانيا، وبالتالي فهو يتمتع بصلاحيات واسعة في اتخاذ كافة التدابير والقرارات التي يراها مناسبة، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، لكن فيما يخص السلطة التقديرية لمجلس الأمن، فإنها لا تخضع إلى معايير محددة، ويكتنفها الغموض وعدم الوضوح، وهو ما يفسح المجال لبروز الانتقائية والازدواجية في اتخاذ القرارات، لاسيما في ظل هيمنة الدول الكبرى[3].

لكن التطور الذي طرأ على مفهوم الأمن والسلم الدوليين في فترة ما بعد الحرب الباردة، جعلت مجلس الأمن يكيف الحالات حسب سلطته التقديرية الممنوحة له، لاسيما مع بروز تهديدات جديدة في صورة الإرهاب الدولي، فلم يعد بذلك مفهوم السلم والأمن الدوليين محصورا في العدوان بل تعداه إلى مواضيع أخرى، وهو ما عبر عنه رئيس مجلس الأمن في الجلسة المنعقدة بتاريخ 31 جانفي 1992 في إطار الإعداد لمفكرة السلام بقوله:"إن السلم والأمن لا ينبثقان فقط من غيبة الحروب والمنازعات المسلحة، فثمة تهديدات أخرى للسلم والأمن ذات طبيعة غير عسكرية، تجد مصدرها في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والبيئي، إن هذا الوضع يستدعي من جميع أعضاء الأمم المتحدة العمل ضمن نطاق الأجهزة المختصة لإعطاء الأولوية لحل هذه المشاكل"[4]، وتعتبر هذه النظرة شاملة وواسعة، تبرز بوضوح على التغير في نمط وطبيعة التهديدات، والتي تعددت وتنوعت، ولم تعد كما كانت عليه في السابق، أي لم تعد من طبيعة عسكرية فقط، وهو ما يتطلب من الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات جديدة لمجابهتها والتصدي لها عبر آليات معينة.

---

[1]– الزبون، الأبعاد السياسية في التدخل الدولي الإنساني، 31.

[2]– سعادي، التدخل الإنساني ،871.

[3]– حاج أمحمد صالح وشعبان صوفيان، "السلم والأمن الدوليين، دراسة على ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة،" *مجلة الواحات للبحوث والدراسات* 01 (2018)، 185.

[4]– نفس المرجع، 186.

ويمكن إجمالا يمكننا أن نورد الإشكاليات المتعلقة بالتدخل الإنساني على النحو التالي:

أ-طبيعة ونطاق انتهاكات حقوق الانسان: بحسب "بيتر باهر" Eter.R.Baehr فإن المقصود بانتهاكات حقوق الإنسان: "هي تلك التي ترتكب كوسيلة لإنجاز سياسات حكومية، سواء من حيث الحجم أو السلوك، من أجل خلق وضع أو موقف تكون فيه هذه الحقوق للسكان ككل أو قطاع منهم أو أكثر مهددة ومخترقة باستمرار"[1]، وأهم ما يميز هذه الانتهاكات أنها تحدث على نطاق واسع، وأن تكون ممنهجة، وفقا لخطة أو هدف سياسي يقف وراءها.

ب-طبيعة التهديدات باستخدام القوة والاستخدام القسري لها والمشروعية للتدخلات الإنسانية الأحادية:

لقد تم وضع العديد من القيود أو الشروط التي تستوجب على الدول المتدخلة مراعاتها في حالة شروعها بالتفكير في التدخل الإنساني، ذلك أنه وباستثناء حالتي الدفاع الشرعي وتدابير القمع الواردة في الفصل السابع من الميثاق، فإن أي استخدام آخر للقوة خلافا لذلك حتى ولو كان لأغراض إنسانية يعتبر عملا غير مشروع، ومخالف لميثاق الأمم المتحدة، حتى ولو كان هذا التدخل من قبل مجلس الأمن، ومن هذه الشروط:[2]

- عدم تجاوز العمليات العسكرية الهدف الإنساني، وإلا تحولت إلى عدوان غير مبرر؛
- وجود ضرورة ملحة تستدعي حقا التدخل لحماية الأفراد؛
- وجود انتهاكا لحقوق الإنسان من قبل إحدى الدول انتهاكا جسيما متكررا؛
- ضرورة الحصول على موافقة الدول التي تتم فيها التدخل الإنساني؛
- بلوغ حقوق الإنسان درجة من الخطورة، حيث يجعل من قرار التدخل العسكري بمثابة الحل الأخير لوقف تلك التجاوزات والانتهاكات؛
- أن لا يؤدي هذا التدخل العسكري إلى وقوع أضرار أكبر[3].

ج-قضية جهة الاختصاص بالموافقة في حالات التدخل الإنساني:

يقر الفقه الإنساني بأن التدخل الإنساني قد يشكل خطرا على السيادة، كما أنه قد يؤدي إلى زيادة النزاعات، ولكن في الوقت نفسه فهو يجيزه في الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى المساس بحقوق الإنسان، لكن بشرط أن يتم تقييده بالطابع الإنساني، وأن يكون وفق معايير وشروط التدخل، بشرط أن لا يتعدى على القيم الأخرى للمجموعة الدولية[4].

---

[1]- العربي، مبدأ التدخل الدولي الإنساني، 17.

[2]- نفس المرجع.

[3]- رياض حمدوش، "تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل العولمة حقوق الإنسان – دراسات في تحول المفاهيم –،" *مجلة العلوم الإنسانية* 41 (2014): 390.

[4]-العربي، مبدأ التدخل الدولي الإنساني، 20.

وقد وضع "جيمس كورث" James Kurth في دراسة له نشرها معهد بحوث السياسة الخارجية الأمريكية عام 2008 أربع نماذج للتدخل لأغراض إنسانية، وهي:

أ-النموذج الامتناعي The Abstention Model: لقد تم إحصاء حوالي ثمانية حالات لكوارث إنسانية، خلفت أكثر من 10 ألاف ضحية عنف، وأكثر من مليون لاجئ، لكن ومع ذلك لم تقم الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة الأمريكية بأي تدخل عسكري لوقف الكارثة، على غرار ما حدث في رواندا عام 1994 من مجازر وإبادة جماعية، والحال نفسه بالنسبة لبورندي والكونغو وأنغولا والشيشان وكولومبيا؛

ب-نموذج الإغاثة The Relif Model: ويعمل على تقديم، وتأمين الإغاثة الفورية في الكوارث الإنسانية على غرار المجاعة؛

ج-نموذج الإغاثة الإضافية The Relif Plus Model: يتطلب الاستمرار في الإغاثة استعادة شكل النظام السياسي، وهو ما يستدعي اختيار القيادة السياسة المحلية الحليفة ووضعها على رأس السلطة، وهو نموذج الإغاثة الإضافية الذي طبقته الولايات المتحدة الأمريكية في هايتي عام 1994، ومن أمثلة ذلك التدخلات في هايتي وجمهورية الدومنيك عام 1995 وغرينادا عام 1983 وبنما عام 1989؛

د-**نموذج إعادة البناء The Recontruction Model:** ويهدف من خلاله إلى تنظيم كامل للنظام السياسي للدولة المتدخل فيها، وذلك عبر إرساء قيم الديمقراطية، أو حتى نظام متعدد الثقافات، أو ما يعرف بنموذج "أبناء الأمة"، أو "نموذج إعادة الإعمار"، على غرار ما قام في حلف شمال الأطلس والأمم المتحدة في تيمور الشرقية[1].

لكن على أرض الواقع فقد تميز تدخل الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن بالازدواجية والانتقائية، ويمكن أن نستدل على ذلك بتلك التجاوزات التي قامت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد العراق في الفترة مابين 17 ديسمبر 1998 إلى غاية 20ديسمبر 1998، فيما عرف بعملية ثعلب الصحراء، وما نتج عنها من أثار وخيمة على الشعب العراقي[2].

الفرع الرابع: التدخل الإنساني لتقديم المساعدات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان:

لقد ارتبطت المساعدات الإنسانية بالحالات الاستثنائية أو الكوارث الطبيعية التي تمر بها الإنسانية، وعلى المستوى الدولي لا يوجد تعريف محدد يمكن من خلاله تحديد متى تصل الأزمة إلى درجة الكارثة Disuster، أما بالنسبة للمعايير فهناك من يعتمد على معدل الوفيات المرتفع، وهناك من

---

[1]- جمال منصر، "التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية، دراسة في المفهوم والظاهرة" (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة ،2011)، 162 -164.

[2]- الفتلاوي، الأمم المتحدة الإنجازات والإخفاقات، 196.

يعتمد معيار الخطورة المحتملة، وهناك من يعتمد معيار ما تخلفه الكارثة من المنكوبين، في حين أن البعض يعتمد على معيار ما تخلفه الكارثة من خسائر اقتصادية[1].

لكن المسألة الفقهية التي تثور هنا وتتعلق بمدى مطابقة المساعدات الإنسانية لقواعد القانون الدولي من عدمه، وفي هذا الصدد يرى أنصار فكرة الحق بالتدخل في القرارين11/43(1988)، 100/45(1990)الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذين يتضمنان المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ المماثلة الدعم الكافي لهذه الفكرة، ذلك أن هذين القرارين يقران بشرعية المساعدة الإنسانية المقدمة لضحايا الكوارث الطبيعية، حيث أكدت الجمعية العامة على ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية، ذلك أن المساس بها يعتبر انتهاكا للحق في الحياة الذي أكدت عليه العديد من المواثيق الدولية[2].

وانطلاقا من مبدأ عدم انتهاك الحق، الذي يقره كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يمكن أن ينشأ هناك حق للسكان المدنيين في الحصول على المساعدات الإنسانية، وبذلك فإن الدول تكون مطالبة باحترام وصون الحق في الحياة لجميع الأفراد، وبالتالي يستوجب على العمل على ضمان عدم انتهاك هذا الحق، وأن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة في حالة حدوث الكوارث الطبيعية والاستعداد لمجابهتها، ذلك أنه وفي حالة ما إذا نجم عنها خسائر مادية أو بشرية نتيجة الإهمال، قد ينجر عنه تحمل الدولة المسؤولية المباشرة عن تلك الخسائر البشرية، كما تتحمل تضطلع الدولة بمسؤوليتها في توفير الحاجيات والسلع والخدمات الضرورية للسكان المتضررين أو المنكوبين، حفاظا على حياتهم وضمان بقائهم على قيد الحياة ، وفي حالة ما إذا كان غير قادرة على ذلك فلا بد من السماح لأي طرف أخر بتوفير المساعدات الضرورية[3].

وفي حالة النزاعات الدولية فقد نصت اتفاقية جنيف الرابعة صراحة بضرورة حماية المدنيين في أوقات الحروب، وعلى ضرورة تقديم الدول للمساعدات الإنسانية إلى المدنيين الخاضعين لسيطرتها، وفي حالة عدم قدرتها، فإنها تكون ملزمة بقبول عرض أية طرف ثالث بتقديم المساعدات اللازمة، وبحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية عبر العالم بلغ135.7 مليون حتى نهاية 2017، كما تلقى 90.9 مليون شخصا لإغاثة في مناطق مختلفة من العالم في كل من جنوب السودان، اليمن، سوريا، شمال شرق نيجيريا، الصومال، بالإضافة إلى

[1]– أنس أكرم محمد الصبحي العزاوي، *التدخل الدولي الإنساني بين هيئات الأمم المتحدة والتطبيق العلمي، دراسات مقارنة* (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015)، 225.

[2]– نفس المرجع، 226.

[3]– روث أبريل ستوفلز، "التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة، الإنجازات والفجوات،" أطلع عليه بتاريخ 23 مارس،2021، https://bit.ly/3Mtffjt.

مساعدة اللاجئين الفارين من أعمال العنف، ناهيك عن تقديم المساعدات لمواجهة مخلفات الكوارث الطبيعة كالأعاصير[1].

ولقد رصد دليل إدارة المخاطر لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بأن هناك العديد من الدول التي تعاني من مخاطر عالية جدا شبه مؤكدة من الاحتياجات الإنسانية الشديدة المستمرة في عام 2018، وهي: الصومال، جمهورية إفريقيا الوسطى، جنوب السودان، تشاد، النيجر، الكونغو الديمقراطية، أفغانستان، اليمن، السودان ، سوريا والعراق، في حين رصد الدليل بأن الدول المعرضة لخطر كبير أو احتمال الخطر الكبير هي مينمار، باكستان، هايتي، إثيوبيا، نيجيريا، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيا، مالي، موزمبيق، أوغندا، كينيا، بنغلادش، بوردي، تنزايا، ايرتيريا، مورتانيا، بابوا غينيا الجديدة ، كولومبيا، الهند، أوكرانيا، بوركينافاسو، غواتيمالا، غينيا بياسو، أنغولا، الكونغو، جيبوتي، الفليبين، سيراليون، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نيبال، ليبيريا، زيمبابوي وغينيا وإيران، مدغشقر، رواندا وتركيا[2].

وفي هذا الصدد فقد اعتمد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 19 خطة للاستجابة الإنسانية، والتي وتتعلق بالأزمات الإنسانية التي استمرت لمدة 05 سنوات أو أكثر، كما تم رصد ثلاث حالات تطلبت إصدار خطط إنسانية كل عام لمدة 18 عاما على الأقل، كما هو الحال بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية السودان والصومال[3].

الفرع الخامس: مسؤولية الحماية

هو مبدأ مهم تم استحداثه كرد فعل، أو نتيجة للانتهاكات الجسيمة التي تعرضت لها البشرية في مناطق معينة، وعلى نطاق واسع، ما جعل المجتمع الدولي يتحرك لوقف تلك الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي العام.

أولا: مفهوم مسؤولية الحماية: لقد أنشأت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل و سيادة الدول من قبل حكومة كندا في عام 2000، وذلك على إثر ما حدث في كوسوفو، حيث تساءل عنان عن تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بقوله: "كيف لنا أن نفعل ذلك الرد على الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، التي تؤثر على كل مبدأ من مبادئنا الإنسانية المشتركة[4]؟"، وقد أصدرت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة، تقريرا في 01 ديسمبر 2001 بشأن المشاورات التي

---

[1]– لبنى جصاص ومراد شحماط، "المنظمات الدولية والمساعدات الإنسانية بين تقديم الإعانات وتسييس المساعدات،" *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني* 01 (2019): 186.

[2]– نفس المرجع، 108.

[3] – نفس المرجع، 108.

[4]– ايف ماسنغام، "التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية،" *المجلة الدولية للصليب الأحمد* 876 (2009): 160.

أجرتها، حيث توصلت إلى نتيجة مفادها، أنه من واجب المجتمع الدولي أن يضطلع بمهمة حماية السكان من الانتهاكات الجسيمة والخطيرة، والتطهير العرقي على نطاق واسع[1].

ويعرف "كينيسي هاماساكي" Kinissi Hamassakie مبدأ مسؤولية الحماية بأنه: "مبدأ مستجد يتمثل في إعمال المسؤولية الدولية الجماعية عن الحماية، عندما تكون الحكومات ذات السيادة غير راغبة أو غير قادرة على حماية مواطنيها من كوارث القتل الجماعي، الاغتصاب،التطهير العرقي عن طريق الإكراه والتجويع والتعريض للأمراض، والتي ترتكز على ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في المنع، الارتكاس والبناء[2].

ويؤسس هذا المبدأ إلى مسؤولية حماية أي جماعة من السكان ضمن أي نطاق وفي أي مكان في العالم، ففي حالة ما إذا كانت الدولة غير قادرة أو غير راغبة في حماية سكانها، أو قد تكون هي ذاتها السبب في ذلك، ففي هذه الحالة يتوجب على المجتمع الدولي، تحمل مسؤوليته في حماية هؤلاء السكان ضد المجازر والإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، ويتضمن هذا المبدأ مسؤولية المنع ومسؤولية الرد ومسؤولية إعادة البناء، وبالتالي ضمان سلام مستدام لكل سكان العالم[3].

حيث نصت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 على معيار جديد، والذي تمثل في مسؤولية الحماية، وقد حظي بموافقة واسعة، وإجماع كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكن الإشكالية التي برزت أثناء النقاش تمثلت في عدم تحقيق إجماع فيما يتعلق بنطاق وحدود المسؤولية عن الحماية[4]، فمسؤولية الحماية تقوم على فكرة أساسية ترتكز على إنقاذ وحماية الشعوب التي تواجه مخاطر محدقة، وذلك بالعمل على تقديم مساعدات، سواء عن طريق الدول أو المنظمات الدولية غير الحكومية.

ويمكن أن نورد في هذا الصدد الرؤية الكندية واليابانية، والتي تركز على عمليات دعم السلام، والوقاية من النزاعات وحماية المدنيين عبر جملة من الإجراءات والتدابير نلخصها في:

أ–معالجة الأسباب المباشرة للصراع الداخلي، وذلك عبر اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية وقانونية، مرتكزة على الديمقراطية وسيادة القانون؛

ب–مسؤولية الرد العسكري عن طريق اتخاذ تدابير قسرية، ودون اللجوء إلى القوة العسكرية، أو اللجوء إلى المحكمة الجنائية، وعدم التعاون العسكري مع الدول؛

---

[1]-"The responsibility of to protect (R2P): Moving the camping forward, human rights center religion, politics and globalization program international human rights law clinic university of California," Human Rights Center, accessed in 02 January,2022, https://bit.ly/3BvUWf3.

[2]– قرزان مصطفى، "مبدأ الحماية وتطبيقاتها في ظل مبادئ وأحكام القانون الدولي العام" (أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان،2015)، 85 .

[3]- The responsibility of to protect (R2P) :Moving the camping forward, human rights center religion.

[4]- Brian Barbour and Brian Gorlick, Embracing the 'responsibility to protect': a repertoire of measures including asylum for potential victims, New issues in refugee research 159 (2008):159.

ج–مسؤولية المتابعة وإعادة البناء بعد التدخل، وتكون عن طريق إعادة الاعمار، وإعادة بناء النظام العام[1].

تعريف إجرائي: مسؤولية الحماية هو مبدأ تمت صياغته من قبل المجتمع الدولي، بغرض التأسيس لحماية البشرية من تلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، لاسيما في تلك الحالات التي تعقبها ارتكاب مجازر إبادة جماعية، أو أعمال عنف واسعة النطاق، تجعل أمن الأفراد والجماعات على المحك.

ثانيا: التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية:

مسؤولية الحماية تتجه إلى العمل الوقائي لمنع الجرائم والمجازر الجماعية، حيث يرجع هذا المبدأ إلى اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، التي تم إنشاؤها من قبل حكومة كندا في عام2000، والتي جاءت عقب تلك الأحداث الأليمة التي وقعت في كوسوفو، ولقد شكل السؤال الذي طرحه "الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، حافزا حول كيفية الرد الذي ينبغي أن يقوم به المجتمع الدولي، على تلك الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، التي تؤثر على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة"[2].

وفي ديسمبر 2001 أصدرت اللجنة تقريرا يتعلق بما تم التوصل إليه من خلال المشاورات والنقاشات، والتي دعت بموجبها المجتمع الدولي إلى قبول مسؤولية حماية السكان، الذين يتعرضون لانتهاكات جسيمة واسعة النطاق، وقد أقر مجلس الأمن وبالإجماع القرار رقم 1674 في 28 أفريل عام 2006 حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، حيث تضمن القرار إشارة واضحة من قبل مجلس الأمن إلى مسؤولية الحماية، حيث أكد القرار على أحكام الفقرتين 138و139 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، والذي أكد بموجبه على استعداد مجلس الأمن للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في حالة ما إذا شكلت تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولأجل ذلك تم تعيين مستشار خاصا للتركيز على مسؤولية الحماية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في فبراير 2008، وفي يناير 2009 أصدر الأمين العام بان كي مون تقريرا بعنوان: "تنفيذ مسؤولية الحماية"، حيث تطرق التقرير لتحديد مختلف السبل الكفيلة بوقاية وحماية الناس من الأعمال الوحشية"[3].

فالحماية تعني إتباع نهج "من الأعلى إلى الأسفل" Top-Down، تجعل الناس يدركون بأنهم يواجهون تهديدات خارجة عن إرادتهم، على غرار الكوارث الطبيعية والنزاعات، والأزمات المالية وغيرها، وهو ما يستدعي حماية الناس بشكل وقائي وممنهج وشامل، وبمساهمة المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة غير الحكومية، بالإضافة إلى القطاع الخاص، وتتحمل الدولة في ذلك المسؤولية في توفير هذا الهيكل الوقائي[4].

---

[1]– حمدوش، تطور مفهوم التدخل الدولي، 392.

[2]– ماسينغهام، التدخل العسكري لأغراض إنسانية، 163.

[3]– نفس المرجع.

[4]-United Nation,"human security in theory and practice ,Application of the human security concept and the united nations trust fund for human security," accessed in 03 october,2021, https://bit.ly/2C5AMKm.

الفرع السادس: مسؤولية الحماية والتدخل الإنساني: ما بين الطرح النظري والواقع الميداني

في 14 جويلية 2010 قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره الثاني، والذي يتعلق بآلية الإنذار المبكر وتقييم مسؤولية الحماية ، والتي يتم من خلالها اتخاذ بعض الإجراءات ذات الطابع الاستعجالي، في حالة ما إذا وقع هناك تهديدات خطيرة على غرار الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية ، وفي جوان 2011 عرض باكي مون تقريره الثالث على الجمعية العامة حول "دور الاتفاقيات الإقليمية في تنفيذ مسؤولية الحماية"، مقترحا في هذا الصدد عدة تدابير لتعزيز وتقوية التعاون الدولي عبر آلية الإنذار المبكر، وذلك للقيام برد فعل وقائي، يتسم بالفعالية والسرعة في التحرك، تفاديا لوقوع مجازر وجرائم فظيعة[1].

وفي 25 جويلية 2012 تم تقديم تقريرا أخر، بعنوان "مسؤولية الحماية، الاستجابة بطريقة سريعة وحاسمة"، وذلك على خلفية النزاع المسلح الدائر في سوريا، وعدم قدرة الدولة عن حماية شعبها من جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية[2].

وتقوم مسؤولية الحماية على ثلاث عناصر أساسية:

أ–مسؤولية الوقاية: وتتمثل في اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية، لمعالجة الأسباب الجذرية والمباشرة للصراعات الداخلية وغيرها من الأزمات، التي ينجم عنها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛

ب–مسؤولية الرد: وتكون فيه الإنسانية بحاجة ماسة إلى الحماية، ما يستدعي القيام برد فعل إنساني، وذلك نتيجة لأوضاع صعبة تصل حد المأساة، ما يتطلب الرد وذلك باتخاذ التدابير الوقائية، بغرض تسوية النزاع أو العمل على احتوائه، كما يمكن أن يحدث في حالة ما إذا كانت الدولة، غير راغبة أو غير قادرة على معالجة الوضع، وهو ما قد يفسح المجال للرد عبر التدخل العسكري، والذي يفترض أن يكون خاضعا للعديد من المعايير حتى لا يساء استخدامه؛

ج–مسؤولية إعادة البناء: ويقوم بها الطرف المتدخل، حيث يعمل بكل الطرق والوسائل المتاحة على توفير الأمن، وبناء السلام، وتحقيق العدل، والمصالحة والتنمية المستدامة[3].

فالتدخل العسكري في إطار مسؤولية الحماية، يخضع للعديد من المعايير والضوابط والتي تتمثل في:

أ– **الإذن:** ويتخذ وجوبا من طرف مجلس الأمن للقيام بتدخل عسكري، أو أن يشير إليه الأمين العام بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة؛

ب–عدالة القضية: التدخل العسكري يعتبر إجراء استثنائي، وبالتالي يجب تبريره على أساس وجود خطر حقيقي يواجهه المدنيين، والذي ينتج عنه انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والذي قد يؤدي إلى:

[1] – فايزة مدافر، "مسؤولية الحماية: بديل لحق التدخل الإنساني،" *حوليات جامعة الجزائر* 1 33 (2019): 108.

[2] – نفس المرجع، 108.

[3] – نفس المرجع، 109.

-خسائر جسيمة في الأرواح على غرار الإبادة الجماعية؛

-عمليات تطهير عرقي واسعة النطاق؛

- حدوث جرائم إنسانية، وانتهاكات قوانين الحرب؛

-حالات انهيار الدولة، وما يترتب عنه من تعرض السكان للمجاعة أو الحروب الأهلية؛

-كوارث طبيعية لعدم قدرة أو رغبة الدولة على مواجهتها، ما قد ينجم عنه خسائر كبيرة في الأرواح؛

ج-النية الصحيحة: وذلك بعد استنفاذ كل الخيارات غير العسكرية لمنع وقوع الأزمة، مع وجود أسباب معقولة للتدخل؛

ج-**التناسب:** فالتدخل يهدف لضمان الحماية الإنسانية.[1]

فالتدخل العسكري يتخذ عبر صياغة مبررات وتسويق حجج لإضفاء الشرعية عليه، والذي يتخذ في حالات معينة، كما هو الحال بالنسبة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو في حالة الفشل الدولاتي، أو انهيار الدولة أو تصاعد النزاع الداخلي، مما يستوجب على المجتمع الدولي التحرك بغرض إحلال الأمن والسلم

تعهدت الدول من خلال الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 بالعمل مع بعضها والتعاون، لتفادي الجرائم الفظيعة التي شهدتها سربننتشا، وهو ما أدى بالأمم المتحدة للتركيز بشكل أساسي على آلية الإنذار المبكر، ولقد ورد في الفقرة 40 من تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول، أن قدرات الإنذار المبكر تقوم على ما يلي:

- العمل على جمع المعلومات والبيانات المتوفرة داخل الأمم المتحدة سواء ما تعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي قد ينجر عنها ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية إن لم يتم توقيفها أو منعها؛

- تقديم توصيات إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام، بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع أو وقف الإبادة الجماعية؛

-التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع الإبادة الجماعية، والعمل على تعزيز قدراتها في تحليل المعلومات والبيانات ذات الصلة بمنع الإبادة الجماعية[2].

فنظرية التدخل الإنساني أو "التدخل باسم الإنسانية " تستند إلى افتراض مؤداه وجود قاعدة قانونية تسمو فوق التشريعات الوطنية والدولية، وبأنها ملزمة لكل الدول والأفراد، وهو ما أطلق عليه:"القانون المشترك للإنسانية"، وفي ذلك يقول "أنطوان روجيه" أستاذ القانون الدولي في جامعة بوردو الفرنسية:"عندما تكون الحقوق الإنسانية لشعب ما موضوع تجاهل من حكامه، يحق لدولة أو مجموعة من

---

[1]– أنظر: عائشة سالمي، "مسؤولية الحماية الدولية وازدواجية المعايير ليبيا نموذجا،" *مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية* 02 (2019): 34.

[2] – سالمي، مسؤولية الحماية الدولية، 34.

الدول باسم الأسرة الدولية، مراقبة هؤلاء الحكام ووقف أعمالهم أو منع تجددها في المستقبل... فتحل بذلك سيادتها مؤقتا،محل سيادة الدول المتدخلة في شأنها"[1].

لكن على أرض الواقع فقد جسد مجلس الأمن مسؤولية الحماية في ستة وأربعين قرارا، بدءا من القرار رقم 1653 في 27 يناير 2006 المتعلق ببورندي، والقرارين 2011/1970 و1973(2011) المتعلقين بليبيا، والقرار رقم 2216 (2015) المتعلق بالصين، والقرارين 2249(2015) و2258(2015) بخصوص العناية الصحية في النزاعات المسلحة"، على خلفية الوضع الصحي المأساوي في مدينة حلب السورية، والناجم عن استهداف مستشفى القدس فيها، أما القرارات من النوع الثاني، فتتعلق بتلك الجرائم الجماعية على غرار ما حدث في السودان (دارفور)، وليبيا وساحل العاج، واليمن، ومالي والكونغو الديمقراطية[2].

المطلب الثالث: بعثات السلام الأممية كآلية لإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية:

تعتبر بعثات السلام آلية هامة من آليات الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، لاسيما في المناطق أو الدول التي شهدت نزاعات داخلية مدمرة، أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو في تلك المناطق التي تشهد نزاعات بينية حدودية ما بين الدول، حيث تتواجد في المناطق الفاصلة ما بين الدولتين المتنازعتين تفاديا لحدوث الصدام، كما تضطلع بمهمات إعادة بناء السلام.

الفرع الأول: بعثات السلام الأممية

تضطلع بعثات السلام الأممية بالعديد من المهمات في مجال حفظ وبناء وإنفاذ السلام، مستندة على أسس قانونية لتواجدها في تلك المناطق التي تديرها أو الخاضعة لها، والتي تشكل في الغالب بؤر توتر أو تشهد نزاعات مدمرة، قد تصل إلى حد ارتكاب أحد الأطراف المتنازعة جرائم حرب أو مجازر إبادة جماعية، ما يؤدي إلى نزوح أو هجرات جماعية خارج حدود الدولة التي تشهد هذا النزاع.

أولا: تعريف عمليات حفظ السلام: يعرفها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي بأنها :"تواجد وانتشار للأمم المتحدة في المنطقة مع ضرورة قبول الأطراف المعنية."[3]أما الأستاذ "فيرالي" Virally الفرنسي فهو يرى:"بأن عمليات حفظ السلام هي عمليات تحفظية وليست قمعية، تقوم بها الأمم المتحدة بموافقة الأطراف المعنية.[4]"

وتقوم عمليات حفظ السلام على مجموعة من المبادئ التي تم وضعها سنة 1956 نوردها على النحو التالي:

---

[1] – محمد علوان، "مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني،" أطلع عليه بتاريخ 04 أكتوبر،2021، https://bit.ly/3MsDHRX.

[2]– نفس المرجع.

[3]– خيرة لكمين، "إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ: العراق،2003–2016 نموذجا" (أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018)، 45.

[4] – نفس المرجع.

1-**موافقة الأطراف:** انطلاقا من مبدأ احترام السيادة فإنه من الضروري أخذ موافقة أطراف النزاع قبل نشر قوات حفظ السلام، مثل تدخل القوات الأممية في "ليوبولد فيل" Léopold Ville بالكونغو، وإنشاء القوات الأممية في لبنان بموجب قرار مجلس الأمن لعام 1978، استجابة لطلب الحكومة اللبنانية على اثر الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان؛

2-**عدم التحيز**: التأكيد على مبدأ الحياد لضمان الموافقة وتعاون أطراف النزاع؛

3-عدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.[1]

ثانيا: مفهوم بعثات السلام الأممية:

تتعدد وتتنوع التعريف المتعلقة بعمليات حفظ السلام ومن بين هذه التعريفات:

عرفها الأستاذ "فلوري" fluorescent بأنها: "كل العمليات العسكرية وشبه العسكرية التي يتم تنظيمها في حالة الضرورة لتنفيذ الآليات المنصوص عليها في المادة 43، وأحيانا بسبب عدم القدرة على الاعتماد على قرارات مجلس الأمن[2]، أما الأستاذ "شارل شومون" Charles Shomon فقد تحدث عنها في كونها: "آلية سلمية لتسوية المنازعات، وأن استخدامها يتم بإعمال للمادتين 14 و36 من ميثاق الأمم المتحدة."[3]

في حين عرفها "وليام ج" William.J بأنها: "نظام تكميلي لنظام المساعدة الذاتية للعلاقات الدولية، من خلال عنصر المساعدة الخارجية غير ذات المصلحة، والتي يمكن للأطراف المتورطة في الصراع، والتي تعاني منه أن تحصل عليها، لكن بعد أن تبعد نفسها عن الصراع نفسه، ولكن تعاود التفاعل مع بعضها البعض في سلام نسبي"[4].

ويرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي بأنها: "مهمات غير عسكرية يقوم بها أشخاص عسكريون وتعتبر خطوة في عملية حل الصراعات بالطرق السلمية[5]، وذلك من خلال نشر قوات أممية في الميدان بموافقة جميع الأطراف المعنية ويشمل اشتراك أفراد عسكريين وأفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة"، وفي هذا الصدد أدرج بطرس غالي بعض المصطلحات الجديدة على غرار الدبلوماسية الوقائية، وفرض السلام وبناء السلام، هذا بالإضافة إلى مهام تكفلت بها قوات حفظ السلام، والتي وردت في تقرير بعنوان "خطة من أجل السلام"[6].

---

[1]- لكمين، إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام، 47.

[2]- بلهواري سمية، "دور قوات حفظ السلام في حفظ السلام والأمن الدوليين،" *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية* 04 (2018): 195.

[3] – نفس المرجع.

[4] – نفس المرجع، 195.

[5] –نفس المرجع.

[6] –نفس المرجع، 196.

التعريف الإجرائي: بعثات السلام الأممية هي بعثات تابعة للأمم المتحدة، تضطلع بمهمات محددة في مناطق معينة يسودها عدم الاستقرار، أو بيئة أمنية هشة، ما يستدعي التواجد بغرض إحلال السلام وإعادة بناء السلام من جديد، مع خضوع هذه القوات لقوانين معينة يستوجب عليها الاستجابة لها، كما أنها تتواجد أو تنسحب من تلك المناطق بقرارات أممية.

ثانيا: الأساس القانوني لعمليات حفظ السلام:

عند فحصنا واطلاعنا على ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، بشأن عمليات حفظ السلام، لم نجد ما يدل أو يؤكد صراحة على ذلك، لكن واستنادا إلى ما ورد في الأهداف التي تضمنها الميثاق، والتي تتحدث عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فإنه يتعين على الأمم المتحدة إنشاء الآليات التي تراها كفيلة بتحقيق هذا الغرض، وفيما يلي نستعرض ذلك الدور، الذي يقوم به كل من مجلس الأمن والجمعية العامة[1]:

1-سلطة مجلس الأمن في إنشاء عمليات السلام: يقع على عاتق الأمم المتحدة مهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين والموكلة تحديدا إلى مجلس الأمن، وذلك بموجب المادة 42 من الميثاق ومنحته في الوقت نفسه صلاحيات واسعة، تمكنه من اتخاذ العديد من التدابير ذات طابع السلمي والقسري، وذلك ضمن تدابير الفصل السابع، والذي بمقتضاه يحدد مجلس الأمن، ما إذا كان النزاع يهدد السلم والأمن الدوليين من عدمه.[2]

وما يمكن الإشارة إليه هنا هو عدم وجود نصوص صريحة بهذا الخصوص، ما جعل المهمة توكل إلى فقهاء القانون الدولي، لتحديد الأساس القانوني لهذه العمليات، لاسيما أن عمليات السلام تختلف من حالة إلى أخرى، وهو ما أكدته اللجنة الخاصة بدراسة السلام، حيث ورد في تقريرها: "أن كل وضع يستدعي قيام حفظ قوات السلام تابعة للأمم المتحدة، ويكون مختلفا عن الآخر تماما، إما في أسبابه أو في العوامل المحيطة به"[3].

2- سلطة الجمعية العامة في إنشاء عمليات السلام: هناك اختلاف ما بين فقهاء القانون الدولي وحتى الدول، فهناك من يرى بأن إنشاء قوات أو بعثات أممية من مهام مجلس الأمن دون سواه، ولا يمكن للجمعية العامة أن تقوم بذلك، وبالتالي فإن مجلس الأمن هو الهيئة التي تضطلع بمهمة تشكيل عمليات

---

[1] – بلهواري، دور قوات حفظ السلام، 205.
[2] – نفس المرجع.
[3] – نفس المرجع، 206.

حفظ السلام، في حين يرى غالبية فقهاء القانون الدولي، وحتى الدول خلاف ذلك، حيث يحق للجمعية العامة إنشاء تلك العمليات، مرجعين ذلك إلى نوعية وطبيعة تلك القوات أو البعثات، والتي تكون ذات طابع سلمي، وبالتالي فهي تختلف في طبيعتها وتشكيلتها عن تلك القوات العسكرية، التي تنشأ وفقا لما ورد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1].

وقد أرجع جانب من الفقه سلطة الجمعية العامة في إنشاء تلك القوات، إلى المواد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة 10، 11، 12، 14[2]، والتي تمنحها سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، في حين ذهب آخرون إلى ما ورد في المادة 22 من الميثاق، والتي تنص على تلك الصلاحيات المخولة للجمعية العامة في إنشاء من الأجهزة الثانوية ما تراه ضروريا، للقيام بالمهام المنوطة بها[3].

الفرع الثاني: دور ومهمات بعثات السلام الأممية.

تقوم الأمم المتحدة بنشر قوات دولية، تحت ما يسمى بعمليات حفظ السلام Operation Peace Keeping، وتتميز هذه القوات بأنها:

- لا تملك استخدام القوة المسلحة، ولا تقوم بمهمات عسكرية، بل أنها تحتفظ بمعدات عسكرية، تستخدمها للفصل بين المتحاربين أو في حالة الضرورة عند الدفاع عن النفس؛
- يكون نشر تلك القوات بموافقة الدول المعنية[4].

فعمليات حفظ السلام الأممية بدأت تأخذ أبعادا ومناحي جديدة، حيث لم يعد دورها محصورا في الفصل ما بين المتحاربين أو المتنازعين، بل أصبحت تقوم بمهمات متعددة، وذلك بناء على تفويض من مجلس الأمن.[5]

ومن بين تلك المهمات التي تقوم بها تلك البعثات نذكر ما يلي:

- تعمل على نزع الألغام؛
- تعمل على معالجة مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- تعمل على إصلاح القطاعات الأمنية المساعدة في تعزيز نشر سلطات الدولة؛

---

[1] – بلهواري، دور قوات حفظ السلام، 207.

[2] – انظر: المواد 10، 11، 12 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] – بلهواري، دور قوات حفظ السلام، 208.

[4] – خولة محي الدين يوسف، "دور الأمم المتحدة في بناء السلام،" *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* 03 (2011): 495.

[5] – نفس المرجع.

– تعمل على المساعدة في تسيير العمليات الانتخابية[1].

فالأمم المتحدة لها من الوسائل والآليات التي تؤهلها للقيام بمهمات متعددة، تتعلق أساسا بإحلال السلم والأمن الدوليين، وذلك في إطار التسوية السلمية للنزاعات والابتعاد عن استخدام القوة.[2]

واستنادا إلى الفصل السادس من الميثاق، والذي يؤكد على ضرورة إيجاد تسوية سلمية للنزاعات، وذلك بموجب نص المادة 33 الفقرة الأولى[3]، حيث نصت على ما يلي: "يجب على أطراف أي نزاع دولي، من شأنه استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر، أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء، بطريق المفاوضات والتحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، و للوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم "[4]، ولقد نصت هذه المادة صراحة عن أهم الوسائل والآليات والتدابير الواجب اتخاذها للحد من النزاعات الدولية بالطرق السلمية[5].

الفرع الثالث: إدارة عمليات حفظ السلام الدولية:

وتقوم على عمليات حفظ السلام الدولية بمنظمة الأمم المتحدة DPKO، وتعمل تحت إشراف مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بعكس إدارة الشؤون الإنسانية DHA، وإدارة الشؤون السياسية DPA اللتان تعمل بصفة مباشرة تحت سلطة الأمين العام للأمم المتحدة[6].

وتضطلع هذه البعثات الأممية للقيام بأربع مهمات أساسية وهي:

1–صنع السلام Peace Making: وتهدف هذه العمليات لإيجاد تسوية سلمية للأطراف المتنازعة، ودفعهم نحو تحقيق السلام، وفقا لما ورد في نص الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية، على غرار التفاوض لإقناع الأطراف محل النزاع،بغرض توقيف الأعمال العدوانية والتوصل لتسوية النزاع سلميا[7].

2–حفظ السلام peace keeping: ويكون بنشر الأمم المتحدة لبعثة تتكون من قوات مسلحة أو شرطة مدنية أو متطوعين مدنيين للمساعدة، وترتكز على ثلاث مبادئ أساسية، تتعلق بموافقة أطراف

---

[1] – يوسف، دور الأمم المتحدة في بناء السلام، 498.

[2] – مدلل حفناوي، "جهود المنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين،" *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 10 (2015):76.

[3] – نفس المرجع.

[4] –المادة 1/33 من ميثاق الأمم المتحدة.

[5] – حفناوي، "جهود المنظمات الدولية، 76.

[6] – الغفار ، فض النزاعات، 314.

[7] – نادية حسين عبد الله، "دور الأمم المتحدة في حفظ السلام–المناطق العازلة والمناطق الآمنة،" الحوار المتمدن، أطلع عليه بتاريخ 26 مارس، 2021، https://bit.ly/42C3Jlk.

الصراع وحياد القوات المشاركة في هذه العمليات، وعدم استخدام القوة العسكرية إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس[1].

3-بناء السلام peace building: وتهدف العمليات إلى إعادة البنى التحتية ، واسترجاع المؤسسات التي تضررت جراء الحرب أو النزاع، وفي حالة عدم وجودها يتم إنشاؤها للقيام بدورها المنوط بها، وتضطلع الأمم المتحدة بتقديم المساعدات الاقتصادية أو المساعدات الإنسانية، التي تتعلق بالجوع أو النزوح إلى دول مجاورة، والتدخل من أجل تحقيق العدالة ومراقبة سير الانتخابات، ويسمى هذا النوع من العمليات بالجيل الثاني من بناء السلام[2].

4-فرض السلام Peace enforcement: وهي العمليات التي تهدف إلى إنفاذ السلام باللجوء لاستخدام القوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها بهدف إرغام الطرف المستهدف للامتثال للقرارات، وقد تضمن جهود فرض السلام المشاركة في القتال أو استخدام القوة العسكرية [3].

وقد قامت قوات حفظ السلام بالعديد من المهام، ، فهناك عمليات الرقابة على خط الهدنة، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل، مصر وغزة وسوريا، مرتفعات الجولان ولبنان والأردن والضفة الغربية بعد حرب 1948، وحرب 1993، وبعثات المراقبة الدولية، حالة الهند وباكستان عام 1949، وقوات الطوارئ الدولية بالنسبة لمصر وغزة وإسرائيل ما بين أعوام 1956-1967، وقوات الأمن الدولية بالنسبة لايريان الغربية ما بين عامي 1962و1963، وقوات حفظ السلام الدولية قبرص1964 عام إلى يومنا هذا، وبعثة السكرتير العام للأمم المتحدة الدومنكان ما بين عامي 1965و1966، وقوات المراقبة والفصل بين القوات سيناء ما بين أعوام 1973 و1979، والقوات الدولية المؤقتة لبنان عام 1978، وبعثة المراقبة العسكرية الدولية بين العراق وإيران ما بين أعوام 1988و1991، وميثاق التقصي الدولية أنغولا ما بين 1969و1997، وبعثات المساعدة الدولية الانتقالية ناميبيا ما بين عامي 1989و1990، وبعثات الاستفتاء الدولية الصحراء الغربيةّ من عام 1991 إلى يومنا هذا، وبعثة الترقية الدولية كمبوديا ما بين عامي 1991 و1992، وقوات الجماعة الدولية البوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا ما بين أعوام 1192 و1995)[4].

[1] – عبد الله، دور الأمم المتحدة في حفظ السلام–المناطق العازلة والمناطق الآمنة.

[2] – نفس المرجع.

[3] – نفس المرجع.

[4] – نفس المرجع.

وما يلاحظ هو ذلك الاختلاف في الأساس القانوني لإنشاء قوات حفظ السلام من حالة لأخرى، فتدخل قوات حفظ السلام في الكونغو 1960، كان بموجب المادة 39و 40 ومجمل أحكام الفصل السابع، أما بعثة حفظ السلام في لبنان، فقد تأسست بموجب المادة 34 من الميثاق، وأنشأت قوات حفظ السلام في مصر عام 1956 بمقتضى المواد 10،11 و12 من الميثاق، في حين أن بعض عمليات حفظ السلام، تم تأسيسها استنادا إلى المادة 1/1 من الميثاق والتي تتعلق بتدابير جماعية دولية، وبالتالي لا يوجد هناك معيار موضوعي موحد، وهو ما أدى إلى اختلاف الأساس القانوني بحسب طبيعة ونمط كل عملية حفظ السلام[1].

وبالتالي فإن إنشاء قوات حفظ السلام يكون بحسب المهمة الموكلة لها، فإذا تم إنشاؤها في الحالات العادية، فإنها تكون بموجب الفصل السادس من الميثاق، أما في حالة ما إذا كان هناك تهديد أو إخلال بالسلم والأمن الدوليين، فإن تلك القوات سيتم استخدامها، وفقا للفصل السابع من الميثاق، على غرار هو قرار مجلس الأمن رقم 1772 عام 1990 والمتعلق بتيمور الشرقية، ونفس الشيء بالنسبة للقرار رقم 1224 لعام 1999 المتعلق بالكونغو، حيث تم إصدار القرارين استنادا للفصل السابع[2].

أما قرار مجلس الأمن رقم 186 لعام 1964 المتعلق بقبرص، فقد تم استنادا للفصل السادس، وقد لجأت الجمعية العامة إلى نص المادة 1/24، ونص المادة 2/11 ونص المادة 14 لتبريرها إنشاء قوات حفظ السلام، ومن بين 63 عملية لحفظ السلام إلى غاية عام 2007، فقد اقتصر دورها على عمليات تتعلق بوقف إطلاق النار والفصل ما بين المتحاربين، ماعدا قوات حفظ السلام في الكونغو لعام 1960، لكن فيما بعد أصبحت عمليات حفظ السلام، تقوم بمهام أخرى تتعلق بإعادة السلام إلى سابق عهده[3].

أما بالنسبة للحالات التي يتم فيها اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، يمكن الإشارة إلى ثلاث حالات، والتي تتمثل في عمليات حفظ السلام بعد نهاية النزاع، والنشر الوقائي للقوات، ونشر القوات في إطار عمليات حربية، وما تجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص هو وجود اختلاف جوهري بين هذه العمليات، وذلك بحسب الهدف من تلك العمليات، فالهدف من حفظ السلام لا يتم فيه استخدام القوة العسكرية، في حين أن استخدامها لوقف النزاع أو الحد منه، فذلك يدخل في اطار الاستخدام والنشر

[1] – بوغزالة محمد الناصر، " قوات حفظ السلام،" *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية* 04 (2015):420، 421.

[2] – نفس المرجع.

[3] –نفس المرجع، 421، 422.

الوقائي ،ويكون في المراحل الأولى للنزاع، أما النزاع الثالث لإنفاذ السلام فيكون بعد إتمام التسوية لإجبار أطراف النزاع على احترام الاتفاقيات الموفقة[1].

وفيما يلي نتطرق إلى أهم قوات حفظ السلام والمهام المنوطة بها:

1-قوات حفظ السلام وصياغة الأمن الدولي: وتقوم بمهمة مراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، ومن الأمثلة على ذلك بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين عام 1948 وقبرص عام 1963، وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا[2].

2-**النشر الوقائي للقوات (الخط الأزرق الرفيع):** وتضطلع بمهمة تحقيق التقارب والتصالح بين أطراف النزاع ومنع تجدده أو تكراره مرة أخرى، وقد برز تطور ملحوظ في أداء هذا النوع من القوات في مقدونيا عام 1992، عندما أرسلت قوات عسكرية صغيرة مرفوقة بعناصر مدنية من المراقبين لمقدونيا، بهدف منع انتشار الأعمال العدائية إلى مناطق أخرى من يوغسلافيا، وقد أثبتت هذه القوات نجاعتها وفعاليتها، لكن في الوقت نفسه كانت تتوخى الحذر، وكانت حريصة على البقاء في حالة حذر شديد، خاصة وأن مدة بقائها قد طال أمدها ومن دون أجال محددة، هذا إضافة إلى الأعباء المادية التي كانت مكلفة ومرهقة، كما هو بالنسبة لحالة القوات الدولية في قبرص[3].

3-قوات التدخل السريع: وهي قوات تتسم بالسرعة في الاستجابة والتحرك، لتمكين المجتمع الدولي من مواجهة الأزمات بسرعة وفعالية تجنا لاستفحالها، وليتحقق ذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار ما تتوفر عليه تلك القوات من قدرات وامكانيات، ذلك أن تلك القوات يتراوح تعدادها ما بين خمسة ألاف الى عشرة آلاف جندي من الدول الأعضاء بمجلس الأمن، وتكون لديها مقر للقيادة وهيئة الأركان وقدرات تدريبية وأجهزة[4].

الفرع الرابع: دور الفواعل المحلية في عمليات حفظ السلام:

إن انخراط المجتمعات المحلية في عمليات حفظ السلام، يعتبر من أفضل الوسائل وأنجع السبل لضمان الفعالية الدائمة لعمليات حفظ السلام، ويكون ذلك عبر بناء شراكات شاملة مع مختلف الفاعلين

---

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات، 321.

[2] – نفس المرجع.

[3] – نفس المرجع، 323.

[4] – نفس المرجع، 324، 325.

المحليين، بما في ذلك الحكومة، والجهات الفاعلة الإنسانية، والجهات الفاعلة في التنمية، والجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني والمنظمات الشعبية[1].

وعند حديثنا عن منظمات المجتمع المدني، نكون بصدد الحديث عن تلك الفسيفساء التي يتشكل منها المجتمع المحلي، على غرار المنظمات الدينية والمنظمات النسائية التعليمية، والتي قد تساهم في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومن أمثلة ذلك ما قامت به النشاطات في ليبيريا بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، كما أن هناك منظمات للمجتمع المدني كان لها الدور الإيجابي لمساعدة قوات حفظ السلام في بناء علاقات مع السكان المحليين، خاصة في العمليات الانتخابية وحقوق الإنسان وغيرها[2].

فمساعدو الاتصال المحلي يمثلون طاقما وطنيا، يقومون بعمل جبار بغرض استحداث روابط وعلاقات بين بعثات السلام والسلطات المحلية والسكان المحليين، ويقومون بنشاطات لنشر الوعي في الأوساط المجتمعية، بما يمكن من تعزيز وبناء الثقة في العمليات السياسية، وإشراك الجهات الفاعلة الدولية مع وضع استراتيجيات تتعلق بحماية المجتمع، وذلك بتحديد ودراسة مختلف التهديدات المحدقة به، ووضع استراتيجيات مناسبة للتصدي لها وذلك بمشاركة قوات حفظ السلام[3].

كما تعمل منظمة "أوكسفام" الواسعة في مجال الحماية، والتي تتواجد في المجتمعات التي تعاني صراعات، حيث تعمل بالتعاون مع المجتمعات المحلية، وقوات حفظ السلام من أجل بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات حفظ السلام، معتمدة في ذلك على تحسين الاتصال بينها، وبين المجتمعات المحلية بغرض حماية المدنيين، وترتكز هذه المبادرات على أنواع مختلفة من الدوريات، دوريات ليلية دوريات السوق ودوريات جمع الطلب وغيرها[4].

---

[1] – أنظر:

Tamara Kool , "The Role of Civil Society in Peacekeeping Missions," Accessed in 16 April , 2021, https://bit.ly/3o30x9A.

[2] – أنظر:

Tamara Kool , The Role of Civil Society.

[3] –أنظر: يانوش كالنبيرغ، "مساعدة والاتصال المحلي: جسر بين قوات حفظ السلام والسكان المحليين،" اطلع عليه بتاريخ 16 أفريل، 2021، https://bit.ly/42BcGld.

[4] – أنظر: تقرير موجز أوكسفام، "التواصل مع المجتمعات المحلية التحدي القادم لحفظ السلام،" أطلع عليه بتاريخ 18 أفريل، 2022، https://bit.ly/3W81sBX.

وقد أثبتت هذه المبادرات نجاعتها وفعاليتها في الكونغو، وتبنتها فيما بعد ثلاث بعثات أخرى لحفظ السلام، كوسيلة لتحسين تواصلهم مع المجتمعات المحلية، والاشتراك معهم بغرض حمايتهم[1].

حيث تضطلع بعثة حفظ السلام الأممية الكونغو بتسيير الدوريات وتأمين الطريق، على طول الطريق إلى السوق في كيفو الشمالية، كما تقوم قوات حفظ السلام في دارفور بدوريات لتأمين النساء اللواتي قد يتعرضن للخطر أثناء جمعهن للحطب، في حين مكنت جمهورية الكونغو الديمقراطية والتشاد المجتمعات المحلية من الاتصال مباشرة بقوات حفظ السلام، وهو ما ساهم في تحسين العلاقة ما بين المجتمعات المحلية وبعثات حفظ السلام[2].

وأهم ما تميزت به هذه المبادرات وما حققته من نجاحات على أرض نذكر ما يلي:

– خلق الروابط بين المجتمعات المحلية وقوات حفظ السلام، وبين قوات حفظ السلام وغيرها من الجهات الفاعلة ميدانيا؛

– الحصول على المعلومات وتوجيهها واستخدامها على نحو فعال؛

– الاستجابة لطلبات مباشرة من المجتمعات المحلية أو احتياجات الحماية الخاصة التي يتم تحديدها؛

– المبادرات التي وضعتها قوات حفظ السلام على الأرض، لتلبية احتياجات كانت في الغالب تتم بالتشاور مع المجتمعات المحلية؛

– الجمع بين نقاط القوة في مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، للاستفادة من المهارات المختلفة والقدرات التي يقدمونها لهذه المهمة المدنية والعسكرية والمنظمات الإنسانية والمجتمعات المحلية.[3]

الفرع الخامس: التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام:

تواجه قوات حفظ السلام العديد من التحديات، أثناء تأدية مهامها، لاسيما عند تواجدها في الخط الفاصل بين القوات المتنازعة، أو أثناء القيام بعمليات حفظ السلام وإنفاذه، وبين إنفاذ السلام والحرب وتحدي آخر، عند تقاطع مساري السلام والسياسة، والتي قد ينجم عنها تعقيد عملية السلام، نظرا للتقاطعات التي تحدث على المستوى الوطني أو الدولي[4].

---

[1] – كالنبيرغ، مساعدة والاتصال المحلي.

[2] – تقرير موجز أوكسسفام، التواصل مع المجتمعات المحلية.

[3] – نفس المرجع.

[4] – للاستزادة أكثر أنظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثالثة والستون البنود 12و31 و44 و107 و114(ل) من جدول الأعمال (20 فيفري 2009 نيويورك: منشورات الأمم المتحدة 2009)، 25، 26، (A63/729)، أطلع عليه بتاريخ 16 أفريل، 2022، https://bit.ly/43gisZt.

ويتمثل التحدي الثالث في كسب تأييد جميع الأطراف الفاعلة، أو التي لها مصالح مباشرة بما في ذلك الأطراف الفاعلة من غير الدول، بالإضافة إلى أن التوجه نحو توسيع نطاق عمل عمليات حفظ السلام يشكل تحديا استراتيجيا آخر[1].

ونجاح عملية حفظ السلام مرتبط بتوفر عدة عوامل، فقد حدده الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام في تقريره لعام 2000، وثيقة الأمم المتحدة (A/55/305–S/2000/809)، المعروفة باسم "تقرير الإبراهيمي" من أبرزها: "الالتزام المتجدد من جانب الدول الأعضاء وإحداث تغيير مؤسسي كبير وزيادة في الدعم المالي".[2]

وذلك حتى يتسنى لقوات حفظ السلام تنفيذ مهامها، وذلك بالاعتماد على عوامل هامة تتعلق بوحدة العمل وإقامة نظام فعال لإدارة الموارد البشرية، وإتباع نهج البعثات المتكامل، ووضع إستراتيجية سلمية للخروج، والربط بين صنع السلام وحفظ السلام وإنهاء السلام، ولتحقيق ذلك لابد من توفر قناعة مشتركة لدى كل الأطراف، بما في ذلك الدول الأعضاء، بضرورة السير على هذا النهج.[3]

وتضطلع بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد بموجب القرار 2076 المؤرخ في 2013 بالمهام التالية:

أ–العمل على مساعدة البلدان الضعيفة في وضع استراتيجيات لبناء السلام؛

ب–المساهمة الفعالة في إيجاد البيئة المناسبة، التي تمكن من خلالها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية أن تضطلع بمهام بناء السلام؛

ج–التأكيد بضرورة دمج البعثات وتجاربها في عملية وضع استراتيجيات بناء السلام؛

د–كما يقر ولاية كل بعثة من بعثات حفظ السلام، فلابد أن تراعي احتياجات البلد، وتستجيب للحالة السائدة فيها؛

هـ–المساعدة في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، والمساهمة في الجهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولحماية المدنيين الذين يتعرضون للتهديد باستخدام العنف البدني، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك كافة الشركاء المعنيين، ودعم مشاركة المرأة في جهود منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام؛

---

[1]– الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثالثة والستون البنود 12و 31 و 44 و 107 و 114.

[2] – نفس المرجع.

[3] – نفس المرجع.

و–تقديم الدعم في مجالي السلامة والأمن الأساسيين، وتمكين الحكومات الوطنية من تصور وضع برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم مؤسسات سيادة القانون في البلد المضيف مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وكفالة سرعة الخدمات الاستشارية، ودعم توطيد السلام والعمليات السياسية الشاملة من خلال المساعي الحميدة[1].

ومن بين أهم المعايير التي تستند إليها الأمم المتحدة، والتي تبرز مدى فعاليتها في نشر قوات أممية لحفظ السلام، نذكر "معيار القدرة على النشر السريع الفعال"، وذلك في غضون 30 يوما من اتخاذ مجلس الأمن القرار، وفي غضون 90 يوما في حالة ما إذا كانت هناك عمليات حفظ السلام تتسم بالتعقيد والتشابك، كما يتوجب على الأمم المتحدة إنشاء قوات احتياطية، والتي يطلق عليها تسمية "قائمة بأفراد تحت الطلب"، تضم 100 ضابط من الضباط العسكريين المدربين من ذوي الخبرة والكفاءة، كما يدعو الفريق إلى انشاء ما يعرف بـ:" مجمعات" وطنية منظورة من ضباط الشرطة، بالإضافة إلى إنشاء شراكات وبرامج إقليمية، لتدريب أعضاء والمجمعات الوطنية[2].

جدول رقم 07: يبرز إحصائيات عن بعض قوات حفظ السلام الأممية المنتشرة عبر العالم

البعثات / القوات	تعدادها / قوامها	زمان تواجدها
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة UNTSO	151 مراقبا عسكريا – 97 موظفا مدنيا – 130 مدنيا محليا	منذ ماي 1948
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان UNMOGIP	44 مراقبا عسكريا – 26 موظفا مدنيا ودوليا – 48 مراقبا محليا	منذ يناير 1994
قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص UNFICYR	865 جنديا–68 أفراد الشرطة–40 موظفا مدنيا ودوليا–111 مدنيا محليا	منذ مارس 1964
قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان UNIFIL	13312 جنديا–335 موظفا مدنيا دوليا–664 مدنيا محليا	منذ مارس 1978
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية MINURSO	20 جنديا–216 مراقبا عسكريا – 6 أفراد الشرطة–99 موظفا مدنيا دوليا–156 مدنيا محليا– 19	منذ أفريل 1991

[1] –للاستزادة أكثر أنظر: مجلس الأمن الأمم المتحدة، s/res/2086/2013 القرار 2086(2013) (2013 نيويورك: منشورات مجلس الأمن الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6903 المعقودة في 21 كانون الثاني / يناير 21، 2013جانفي2013)، 05، 04.

[2] – للاستزادة أكثر أنظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة مجلس الأمن، الدورة الخامسة والخمسون، البند 87 من الجدول الأعمال المؤقتة، استعراض شامل لكل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، .A/55/305S/2000/809، https://bit.ly/3M7flfp.

	متطوعي الأمم المتحدة	
بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو UNMIK	9 مراقبا عسكريا-7 أفراد الشرطة-150 موظفا مدنيا ودوليا- 150 مدنيا محليا- 26 متطوعي الأمم المتحدة	منذ حزيران 1999
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية MONUC	16418 جنديا- 701 مراقبا عسكريا- 940 أفراد الشرطة- 1008 موظفا مدنيا دوليا- 2611 مدنيا محليا- 630 متطوعي الأمم المتحدة	منذ نوفمبر 1999
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا UNMIL	9882 جنديا-125 مراقبا عسكريا- 1340 أفراد الشرطة	منذ سبتمبر 2003
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار UNOCI	277 جنديا -195 مراقبا عسكريا-1671 شرطيا- 406 موظفا مدنيا دوليا- 462 مدنيا محليا -633 متطوع أممي	منذ أفريل 2004
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي MINUSTAH	317 جنديا – 2052 شرطيا – 477 موظفا مدنيا دوليا – 1212 مدنيا محليا – 214 متطوع أممي	منذ حزيران 2004
بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS	8806 جنديا – 486 مراقبا عسكريا – 672 شرطيا- 672 موظفا مدنيا دوليا – 2395 مدنيا محليا- 329 متطوع أممي	منذ مارس 2005
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي UNMIT	32 مراقبا عسكريا – 1548 شرطيا – 361 موظفا مدنيا دوليا – 890 مدنيا محليا-196 متطوع أممي.	منذ مارس 2006
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID	68114 جنديا- 271 مراقبا عسكريا – 4636 شرطيا- 1053 موظفا مدنيا دوليا – 2357 مدنيا محليا – 406 متطوع أممي	منذ سبتمبر 2007
بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى MINURCAT	7432 جنديا – 23 مراقبا عسكريا – 266 شرطيا – 419 موظفا مدنيا دوليا – 323 مدنيا محليا – 137 متطوع أممي.	منذ سبتمبر 2007

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على: سهيل حسين الفتلاوي، *الأمم المتحدة الإنجازات والإخفاقات* (مصر: دار الحامد، 2011)، 363-368.

وتتواجد قوات حفظ السلام الأممية كذلك في أنغولا منذ جانفي عام 2000، في سيراليون منذ مارس 1991، في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 1995، في إثيوبيا وايريتيريا منذ ماي عام 1998،

في رواندا منذ عام 1994، في بورندي، في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ أفريل 1998، في غينيا بيساوي، في موزمبيق، في أفغانستان منذ 19 ديسمبر 2000، في طاجيكستان منذ ماي 2000، في تيمور الشرقية منذ عام 2000، في كوسفو عام 2000، في البوسنة والهرسك عام 1991. في جورجيا عام 1991، في قبرص، في لبنان منذ مارس 1978، وفي فلسطين منذ 1948، في سوريا عام 2000 و2001 لمراقبة فض الاشتباك ما بين سوريا وإسرائيل، في الصومال عام 1992، في الصحراء الغربية منذ عام 2000، في العراق عام 1990، وعام2003 [1].

وأهم ما يمكن الإشارة إليه هنا أن قوات حفظ السلام الأممية تنتشر أغلبها في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعطي لنا مؤشرات ودلالات واضحة على مناطق العالم الأكثر تضررا، والتي تعاني من النزاعات والصراعات، وهو ما يفتح لنا نحن كباحثين في العلاقات الدولية نافذة بحثية جديدة لتتبع مسارات وصيرورة النزاعات الدولية، والبحث في أسبابها والعوامل الكامنة والظاهرة التي تؤدي للنزاع، وهو ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: لماذا تنعم دول كثيرة في العالم بالسلام والاستقرار، في حين تعاني دول أخرى من عدم الاستقرار، وتنخرها النزاعات والصراعات والعنف؟ ذلك أن هذا النوع من الدراسات يتطلب البحث فيه والإحاطة به من كل الجوانب، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، السوسيو ثقافية، التاريخية، البيئية وغيرها، وعلى جميع المستويات الفردي، الجماعي، الدول، الإقليمي، الدولي.

[1] – الفتلاوي، الأمم المتحدة، 369-397.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق التطرق إليه توصلنا إلى أن الأمم المتحدة وجدت نفسها في فترة ما بعد الحرب الباردة، أمام تحولات ومتغيرات جديدة أثرت في البيئة والنسق الدولي، لاسيما في ظل بروز التهديدات الأمنية الجديدة، وما أفرزته العولمة من تداعيات على جميع الأصعدة والمستويات، وفي جميع مناحي الحياة، وتحول الصراع إلى داخل حدود الدولة نفسها، ما أدى إلى إعادة إعطاء تعاريف لمفاهيم السيادة، وبروز مفاهيم أخرى على غرار الأمن الإنساني وغيرها.

إن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، أدى إلى تغيير معالم السياسة الدولية وفقا للتصورات والرؤية الأمريكية، وأدت لبروز متغير القوة في العلاقات الدولية، ما جعل العالم يسير وفقا للإستراتيجية الأمريكية، وهو ما جعلها تهيمن وتفرض سيطرتها على العالم.

إن اتساع وكثافة الأزمات الدولية لاسيما النزاعات الداخلية التي اندلعت داخل الدول، وما أعقبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، جعلت الأمن الإنساني على المحك، ذلك أنها مست بحياة الفرد ووجوده مباشرة، ما أدى بالأمم المتحدة إلى تبني مقاربات، وخلق مبادرات من أجل التصدي لتلك التهديدات والأزمات، على نحو يحقق أمن الإنسان، ويعزز كرامته ويصون حقوقه وحرياته الأساسية، ويجعله في منأى عن كل ما يهدد حياته وكرامته، ولتحقيق ذلك كان لزاما على الأمم المتحدة انتهاج استراتيجيات، وإتباع سياسات، واستحداث آليات كفيلة بتحقيق الأمن الإنساني، وجعل الفرد في مركز أولويات واهتمامات المجتمع الدولي، الذي يقع على عاتقه مسؤولية حماية الإنسان مما قد يتعرض له.

ومن الآليات التي استخدمتها الأمم المتحدة آلية التدخل الإنساني على الرغم من تعارضها وتناقضها مع مبادئ هامة في القانون الدولي، على غرار مبدأ عدم التدخل ومبدأ السيادة الوطنية، لكن الواقع الدولي حتم على الأمم المتحدة تبني التدخل الإنساني، هذا إضافة إلى استخدام الدبلوماسية الوقائية كوسيلة هامة لحفظ وصنع وبناء وإنفاذ السلام، بالإضافة إلى ذلك الدور الذي تقوم به بعثات السلام الأممية، عبر تدخلها في العديد من النزاعات الدولية، بغرض إحلال السلام، وإعادة الأمور إلى سابق عهدها، أو إلى نصابها.

الفصل الثالث

إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: الأزمة السورية (2011-2023)

المبحث الأول: الأزمة السورية: النشأة، الأسباب، الأطراف، التداعيات

المطلب الأول: نشأة الأزمة السورية الأسباب والدوافع

المطلب الثاني: مواقف وأدوار القوى والمنظمات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية

المبحث الثاني: مقاربات وآليات إدارة الأمم المتحدة للأزمة السورية

المطلب الأول: الجهود والمساعي الأممية في إدارة الأزمة السورية

المطلب الثاني: المقاربة الإنسانية للأمم المتحدة في الأزمة السورية

المطلب الثالث: التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة في إدارة الأزمة السورية

تعتبر الأزمة السورية من أعقد الأزمات الدولية، لما تخللها من صعوبات وتعقيدات على جميع الأصعدة والمستويات، إن كان على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، ولعل موقعها الجغرافي في منطقة جيواستراتيجية هامة، وهو ما جعلها نقطة التقاء للمصالح والنفوذ من قبل العديد من الفواعل الدولية، ونقطة اختلاف حول من يضطلع بالدور الأكبر، وينال المصلحة الأعظم.

لذلك فقد وجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بمهامها المخولة لها، انطلاقا من ميثاقها، والعمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين، والاستجابة للأزمات الدولية لاسيما من قبل مجلس الأمن، لكن في مثل الأزمة السورية وعلى الرغم من الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها سوريا، إلا أن مجلس الأمن لم يستطع إصدار قرارات بالتدخل العسكري، وذلك على خلفية حق النقض الروسي والصيني، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة السورية، وبالتالي استمرار الأزمة على نحو أدى إلى مزيد من المعاناة لاسيما فيما يتعلق بأوضاع اللاجئين والنازحين السوريين.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة، والمؤتمرات الدولية التي تم عقدها من طرف الأمم المتحدة، والمساعي الحثيثة للمبعوثين الأمميين، إلا أنها باءت بالفشل، وهو ما فسح المجال واسعا لتدخل العديد من القوى الإقليمية والدولية، وهو ما زاد الأزمة صعوبة وتعقيدا.

المبحث الأول: الأزمة السورية: النشأة، الأسباب، الأطراف، التداعيات

لقد واجهت سوريا أزمة كبيرة منذ عام 2011 ولا زالت تداعياتها مستمرة، على الرغم من مختلف الجهود والمساعي الدولية للتوصل إلى تسوية للأزمة، إلا أن تلك الجهود كان مصيرها الفشل ومآلها الفتور، ذلك أن الأزمة السورية وجدت البيئة الداخلية والإقليمية الملائمة لاستفحالها واستمرارها، إلى درجة أن أصبحت أزمة معقدة، ولم يتم السيطرة عليها وطنيا وإقليميا ودوليا، وهو ما نجم عنها تداعيات على جميع الأصعدة والمستويات، وظلت تشغل الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والمنظمات الدولية والإنسانية بل المجتمع الدولي برمته.

المطلب الأول: نشأة الأزمة السورية الأسباب والدوافع

لقد وجدت الاحتجاجات التي اندلعت في سوريا عام 2011، في ما عرف بثورات الربيع العربي السورية، تربة خصبة لظهورها ومن ثم تصاعدها في منحى مثير للغاية، بحيث لم يستطيع النظام الحاكم على كبحها أو التحكم فيها، بل زادت وتطورت مع مرور الوقت إلى أن أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد، ولعل ذلك يعود بالأساس إلى نظام الحكم وما عاشه الشعب السوري طيلة حقبة زمنية من حكم حزب البعث السوري والممارسات السائدة في سوريا، وما زاد الطين بلة، هو تلك التدخلات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية، وهو ما أطال أمدها من دون التوصل إلى تسويتها، أو إيجاد مخرج سلمي لها، بما ينعكس إيجابا على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب السوري، الذي يتطلع لذلك بشغف كبير.

الفرع الأول: العوامل السياسية التي ساهمت في اندلاع الأزمة السورية

لقد بداية شرارة الأزمة السورية من مدينة درعا السورية في 15 مارس 2011 بطريقة سلمية، ولقد ساهمت التركيبة الطائفية في سوريا بدخول أطراف إقليمية في الأزمة، حيث عقدت إيران خلال الأشهر الأولى للأزمة اجتماع مع المعارضة، ومع الرئيس بشار الأسد، بغرض التوصل إلى اتفاق سياسي من خلال إجراء انتخابات حرة وعادلة، لكن هذا المقترح تم رفضه من قبل النظام الحاكم، ولم يتم قبوله من طرف المعارضة، لأنها رأت بأنه تكريس لبقاء النظام الحاكم وهو ما زاد الأمور صعوبة وتعقيدا، وفي شباط 2012 تم عقد مؤتمرا في إيران بعنوان "الملتقى الدولي والدعوة الإسلامية العالمي"، ولم يسمح

خلال المؤتمر من تناول الأزمة السورية، على اعتبار أن إيران تعتبر ما يحدث في سوريا على أنه مؤامرة غريبة وليست ثورة[1].

وتعود الأزمة في سوريا إلى النظام السوري الذي يتقاسم مع الأنظمة العربية العديد من الخصائص والسمات، حيث تنتشر مظاهر الفساد وغياب دولة القانون، وهو ما جعل الشعب السوري ينتفض ويحتج على النظام الحاكم بهدف الإصلاح، وبالتالي البحث عن نظام سياسي يعمل على توحيد كافة أطياف الشعب السوري، وقد ساهم التهميش الاقتصادي والاجتماعي في حدوث الانتفاضة السورية، والتي انطلقت شرارتها الأول من مدينة درعا لتدخل سوريا في مرحلة جديدة من النزاع[2].

فنظام الحكم في سوريا نظام جمهوري رئاسي، وقد حدد دستور لعام 2012 شروط الترشح للرئاسة، كما جاء في دستور 1973 مع وجود اختلافات بسيطة، وبحسب تعديل عام 2000 يجب أن يكون المترشح للرئاسة لا يقل عمره عن 34 عام، تقدر العهدة الرئاسية بسبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويقتصر دور البرلمان على المصادقة القوانين المطروحة من طرف الحكومة، حيث لم يسبق للبرلمان أن عمل على سحب الثقة من الحكومة، أو الاعتراض على أي مشروع للحكومة، في حين أن المؤسسة القضائية، فقد كانت إمكانيتها المادية والبشرية محدودة، على الرغم من بعض الجهود لإصلاح القطاع[3].

أما بالنسبة للأحزاب السياسية في سوريا، فيوجد نوعان من الأحزاب، فهناك أحزاب سياسية صغيرة تتسم بعدم الفعالية، تشكل طرفا في الجبهة التقدمية إلى جانب حزب البعث الحاكم، وأحزاب محظورة وغير مرخص لها بالنشاط السياسي، على غرار الأحزاب الإسلامية والكردية، وهو ما أدى إلى سيطرة كاملة وتامة لحزب البعث العربي الاشتراكي، والذي يعتبر حزب للدولة، والنظام الحاكم في نفس الوقت[4].

إن عملية توريث الحكم الذي تم في عهد حافظ الأسد الأب، هو الأمر الذي ساهم في انتشار الفساد، والسيطرة على الأراضي الفلاحية، والمال العام، بالإضافة إلى الإبقاء على حالة الطوارئ، وهو ما أدى

---

[1]– مونة قدوري، بوشيبة محمد، "دوافع وأسباب الأزمة السورية ومواقف القوى الكبرى،" *مجلة الحبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا* 3 (2022):836، 837.

[2]– طالب أسيا، "أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات، –دراسة حالة سوريا– " (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2017)، 122.

[3]– بوزيدي عبد الرزاق، "التنافس الأمريكي الروسي في ظل الأزمة السورية: الأهداف والمظاهر،" *مجلة القائد للدراسات السياسية* 02 (2021): 254.

[4]– نفس المرجع، 255.

لبروز وانتشار مظاهر القهر والاضطهاد داخل سوريا، حيث أن الدستور السوري لا يأخذ بمبدأ الفصل ما بين السلطات، حيث تستأثر السلطة التنفيذية بالحكم، وتهيمن على باقي السلطات الأخرى في البلاد، هذا في الوقت الذي يصادق فيه مجلس الشعب السوري على مشاريع قوانين الحكومة من دون أن يعمل على مراقبة أعمالها، فالنظام السوري هو نظام قومي بعثي، يتأسس على ولاءات العلويين والمسيحيين والدروز، مع الدعم الكبير لرجال المال والأعمال، والاعتماد على الأجهزة الأمنية وتوسيع حجم القوات المسلحة[1].

وقد تميز المشهد السياسي في سوريا أثناء حكم حافظ الأسد بـ:

منع التظاهر والاعتقالات والتعسفية؛

- حالة الطوارئ واعتقال المعارضين للنظام؛
- المحاكمات العسكرية وتعذيب المعتقلين السياسيين؛
- وضع قيود على إنشاء الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني؛
- غياب المعارضة السياسية، اقتصاد الإعلام والرئاسة على الاتصالات؛
- حدوث العديد من المجازر في الثمانينات؛
- تسلط العائلة الحاكمة وأثار بها وحزب البحث على مفاصل الدولة وغيرها[2].

ومع بداية الثورة في سوريا رفع المتظاهرون العديد من المطالب ويمكن تحديدها فيما يلي:

- إسقاط النظام بكل رموزه؛
- وضع دستور جديد للدولة؛
- إقامة دولية ديمقراطية تعددية.
- إقامة دولة المواطنة والقانون؛
- إعادة هيكلة مؤسسات الأمن والجيش؛
- إقامة عقد اجتماعي جديد ومكافحة الفساد؛
- التعددية الحزبية والإسلام؛
- محاسبة المجرمين المسؤولين على إراقة دماء الشعب السوري[3].

[1] - قدوري مونة، بوشيبة محمد، دوافع وأسباب الأزمة السورية، 843.

[2] – خالد مفتاح أشتوي، "مسار الأزمة السوري من 2011– 2016،" *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* 01 (2018): 944.

[3] – نفس المرجع.

ومع اشتداد واستمرار الأزمة، أعلن بشار الأسد في 21 مارس 2011 في خطابه أمام مجلس الشعب السوري عن العديد من الإصلاحات، ردّا على التطورات الحاصلة في سوريا والمطالب المرفوعة وأكد عزمه على:

- تشكيل حكومة جديدة؛
- القيام بإصلاحات كبيرة في الدولة؛
- رفع حالة الطوارئ المعمول بها منذ عام 1363؛
- منح الجنسية لآلاف الأكراد في محافظة الحسكة[1].

لكن تلك الإصلاحات لم يكن لها العديد لدى الشعب السوري لتتواصل المظاهرات وسقوط القتلى والمجازر والحصار في العديد من المدن السورية[2].

وما يميز الساحة السياسية السورية هو غياب دور المؤسسات، وتهميش فئات كبيرة وحرمانها من المساهمة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم قدرة هذه المؤسسات من التأقلم والتغير، وفقا لطموحات وتطلعات الشعب السوري، وهو ما أدى لاندلاع الأزمة السورية، على غرار باقي الثورات العربية في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا[3].

حيث تعاني العديد من الدول العربية من غياب التعددية السياسية، والتداول السلمي على السلطة وحرية التعبير والإعلام وغيرها، وهو ما أسس لظهور العديد من الممارسات والسلوكيات السياسية، من قبيل تكريس الرئاسة مدى الحياة، وغياب النزاهة والشفافية، وفساد الطبقة الحاكمة وغيرها.[4]

الفرع الثاني: البيئة الداخلية لسوريا وممارسات النظام الحاكم:

لقد تميزت البيئة السورية داخليا ببروز العديد من المظاهر، التي شكلت عوامل مساعدة ومساهمة في تأجج الوضع ووصوله إلى اندلاع الأزمة، وتطورها وتفاقمها واستمرارها لسنوات ولا زالت مستمرة، ومن هذه المسائل والعوامل نذكر:

1- أشتوي، مسار الأزمة السورية، 947.

2- نفس المرجع، 948.

3- للاستزادة أكثر أنظر: ربيع نصر وآخرون،" الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية،" المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013 https://2u.pw/wXsCikd

4- الهواري بلحاج،" ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها،" *مجلة الدراسات الحقوقية* 02 (2022): 482.

1- أهمية الموقع الجيو استراتيجي لسوريا في منطقة الشرق الأوسط:

تحتل سوريا موقعا حيويا واستراتيجيا، وهو ما جعلها تتميز عن باقي الثورات التي شهدتها المنطقة العربية مع بداية عام 2011، وهو ما جعلها تشهد اصطفافا إقليميا ودوليا غير مسبوق، ذلك أنها تقع في منطقة حيوية على تخوم ثلاث دول، تشهد صراعات ونزاعات حادة على العراق لبنان وفلسطين، فسوريا، تربط قارات العالم الثلاث آسيا وإفريقيا وأوربا، وهو ما زاد من أهمية موقعها، حيث تعتبر سوريا منطقة تجاذبات إقليمية وجيو- سياسية لثلاث مناطق، هي بلاد ما بين النهرين والأناضول ومصر العراق وتركيا ومصر والمفتوحة أمام التأثيرات القادمة من شبه الجزيرة العربية، وهو ما جعلها منطقة صراع، فالموقع الجيو- بولتيكي الهام لسوريا جعلها فاعلا أساسيا في المنطقة، حيث لعبت دور الوسيط في النزاع الإيراني الخليجي، ودور الموفق بين الأطراف، إلى جانب أدوارها في الصراع العربي الإسرائيلي[1].

وتحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة كبيرة في الإستراتيجية الأمريكية، حيث حددت هذه الأخيرة هدفين أساسين من تواجدها في المنطقة، حيث يتعلق الهدف الأول بضمان أمن إسرائيل وسلامتها وتفوقها الإستراتيجي على دول الجوار العربي، في حين يتعلق الهدف الثاني بالسيطرة الأمريكية المباشرة على منابع النفط، ومصادر الطاقة في المنطقة، وخطوط نقلها إلى كل من أوربا وأمريكا[2].

وبالتالي فإن إضعاف دول المنطقة يلعب في صالح إسرائيل، وبالتالي تعتبر سوريا منطلقا هاما، لإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بحكم موقها الجيو-استراتيجي الهام، بالإضافة إلى علاقاتها المتميزة وتحالفاتها الإقليمية مع إيران وحزب الله، وبالتالي فإن سقوط النظام السوري سيؤثر سلبا على إيران، وقد أكد "لافروف" Lavrov : " أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار هناك، ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا من سوريا."[3]

كما أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية "ألكسندر لوكاشيفتش" Alexandre Loukachevitch، بأن صورة العالم ستكون مرهونة بالكيفية التي يتم بها تسوية الأزمة السورية، كما أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعد جليلي، بأن ما يحدث في سوريا ليس

[1]- طالب أسيا، "أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات، دراسة حالة سوريا-" (أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 3)، 2017.

[2]- نجاة محمد مدوخ، *السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط -دراسة حالة سوريا 2014/2010* (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، 207.

[3]- نفس المرجع، 208.

قضية داخلية، وأكد أن إيران لن تسمح بكسر محور المقاومة مهما كان، والذي تعتبر سوريا ضلعا أساسيا فيه[1].

2- مسألة الانقسام الديني والعرقي:

تعتبر سوريا دولة متنوعة ثقافيا وتتشكل من أعراق متنوعة، وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، مع وجود عدة لهجات مثل الكردية والأرمينية والتركية، في حين يتشكل المجتمع السوري من 75% مسلمين منقسمين بين السنة والشيعة، ويشكل العلويين 11,5% والدروز 3% والإسماعليون 1,5% والمسيحيون الأرتدوكس4,7%، أما بالنسبة للتنوع العرقي فهناك العرب والأكراد يمثلون نسبة 8,5% و يمثل الأرمن 4% في حين يمثل التركماني 3% في حين أن الأغلبية فهم المسلمين السنة[2].

3- **مسألة انعدام الكرامة وسيطرة النظام الحاكم:** يعاني المواطنون في سوريا من سوء معاملة النظام الحاكم، حيث تولد لدى المواطن السوري شعور بانعدام الكرامة، وهي أحد العوامل التي أدت إلى بروز الأزمة في سوريا، فقد تولى حزب الشعب السلطة في سوريا عام 1363 الحكم، حيث فرض مبدأ الحزب الحاكم والسيطرة التامة على الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، وإحكام سيطرتها على السلطة التشريعية والتنفيذية والسياسية، وهو ما أثر على المشاركة السياسية وأدى إلى تهميش شريحة واسعة من الشعب السوري[3].

وذلك بتهميش الطبقة الوسطى، وهي الطبقة التي يمكن الاعتماد عليها في بلورة وحمل مشروع سياسي، فقد تمكن حافظ الأسد من محاصرتها وتهميشها منذ عام 1970، وذلك من خلال العمل على ربطها بالأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى المهام والمسؤوليات التي يتولاها الرئيس، فهو القائد الأعلى للجيش والأمين العام للقيادة القطرية وغيرها[4].

4- **مسألة تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر:** تتوفر سوريا على ثروات وموارد طبيعية، غير أن مصادرة الأراضي بحجة استخدامها لأغراض ومنافع عامة ، وهو ما جعل أصحابها يضطرون للهجرة ومغادرة أراضيهم، ووفقا التقرير الوطني الثاني عن الفقر، وعدالة التوزيع

1- مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، 208.

2- إبراهيم محمد النبا وآخرون، الأزمة السورية (2011-2012) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة، رواية في الأصول وآليات إدارة الصراع،" المركز الديمقراطي العربي، 2 فيفري 2023. https://2u.pw/Ty1bsf.

3- شمال حسين مصطفى ماموستا، "مبررات إصلاح الأمم المتحدة في ظل تزايد الأزمات الدولية الأزمة السورية منذ عام 2021،" *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز* 2 (2019): 456.

4- ماموستا، "مبررات إصلاح الأمم المتحدة، 457.

لعام 2010، فهناك تقديرات تشير إلى ما يقارب 7 مليون نسمة (34,3%) من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، كما أشار نفس التقرير إلى أن معدل البطالة في سوريا قد بلغ 16,5% (3,7 مليون نسمة لعام 2009)، هذا في الوقت الذي شهدت القدرة الشرائية انخفاض قدر بحوالي 2,8% خلال الأعوام العشرة الماضية، هذا بالإضافة إلى تفشي مظاهر الفساد والرشوة وغيرها[1].

5- **مسألة تفشي الظلم وانعدام المساواة:** يعاني المواطن السوري من ظاهرة تفشي الظلم وغياب العدالة والمساواة سواء في المجال الاقتصادي أو التجاري أو السكن أو التعليم وغيرها، كما عمل النظام على ربط مختلف عوامل الحياة الطبيعية في سوريا، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي بالأجهزة الأمنية[2].

الفرع الثالث: التداعيات الداخلية والإقليمية للأزمة السورية

نظرا للتشابكات والتجاذبات الإقليمية والدولية للأزمة السورية فقد نجم عنها تداعيات عدة نذكر منها:

1- على المستوى السياسي:

- انعدام الاستقرار السياسي في بعض المناطق السورية؛
- انقسام بنيوي وتدمير المجتمع المدني من خلال أعمال العنف من كل المواطنين؛
- حدوث اختلالات أمنية وانتشار التطرف على الحدود مع دول الجوار؛
- فشل المعارضة في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية؛
- تزايد أعداد النازحين والمهاجرين وتزايد نفوذ الجماعات الإسلامية المتصارعة؛
- تزايد عدد السكان في المدن المستقبلية للنازحين السوري الفارين من الحرب؛
- معاناة اللاجئين السوريين في ظل نقص الغذاء وانعدام المأوى وما نجم عنه من انتشار الأمراض والأوبئة في مخيمات اللاجئين؛

2- على المستوى الاقتصادي:

- شلل في الاقتصاد السوري، وذلك نتيجة استغلال تركيا للمصانع النفطية والمعامل والحبوب من خلال جبهة النصرة والكتائب التركمانية وغيرها وذلك بهدف إضعاف النظام الحاكم؛
- انخفاض الناتج المحلي، ومعدلات الاستهلاك والاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية؛

[1]- ماموستا، "مبررات إصلاح الأمم المتحدة، 457.

[2]- نفس المرجع.

- تدمير البنية التحتية، وتراجع القطاع الصناعي السوري[1].

الفرع الرابع: الفواعل والأطراف الداخلية المؤثرة في سوريا:

إن أهم ما يميز الأزمة السورية، هو وجود العديد من الأطراف المتناحرة والمتصارعة، في العديد من المناطق السورية، ومن هذه الأطراف نذكر:

1- **الحكومة السورية:** بقيادة نظام بشار الأسد بجناحيه السياسي والعسكري، والمتمثل في الجيش السوري، والذي يخوض معارك كبيرة في العديد من المناطق في سوريا ضد التنظيمات الإرهابية، أو المعارضة المسلحة.[2]

2- **المعارضة:** وتتمثل في مختلف التنظيمات السورية التي تنشط ضد النظام السورية، على غرار الجيش السوري الحر، والمجلس العسكري المؤقت، والقيادة العسكرية المشتركة للثورة السورية والتنظيمات الإسلامية على غرار جبهة النصرة وغيرها.[3]

3- **المجموعة الكردية:** وتعتبر من أهم الفواعل، حيث تلعب دورا هاما في رسم المشهد السياسي السوري، والتي تقوم باجتماعات ولقاءات في شمال وشمال شرق سوريا، بالإضافة إلى قوات سوريا الديمقراطية وهي قوة عسكرية ظهرت عام 2015، مشكلة من تحالف ميليشيات كردية، سريانية، أرمانية وتركمانية[4].

4- **تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"**: وقد ساهم بشكل بارز في الأزمة السورية، لكن لم يعد لهذا التنظيم القدرة على مواجهة النظام السوري، حيث أن قوات النظام وقوات سوريا الديمقراطية وتركيا قاموا بالهجوم على مواقعه من عدة محاور.[5]

5- **الجيش الحر:** وقد تم تشكيلة في تركيا بتاريخ 29 يوليو 2011 بقيادة "رياض الأسعد" وعدد من الضباط العسكريين الذين انشقوا عن المؤسسة العسكرية، ويتكون هذا الجيش من عدد من الأولية، يتوزعون على العديد من الأراضي السورية والتي تقدر بحوالي

---

[1]– قدوري، بوشيبة ، دوافع وأسباب الأزمة السورية ، 836.

[2]– منال بن جدو، راضية ياسمينة مزاني، "الأزمة السورية، من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي،" *مجلة أبحاث قانونية وسياسية* 02 (2021): 688.

[3]– نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

[5]– بن جدو، مزاني، "الأزمة السورية، 688.

11% على شكل مجالس عسكرية، حيث تتوزع في مناطق مختلفة من سوريا على غرار دمشق وحمص وحلب وإدلب ودير الزور وغيرها[1].

6- **جبهة النصرة لأهل الشام:** جماعة مسلحة يقودها "أبو محمد الجولاني" وظهرت في أواخر عام 2011، وقد شهدت تعبئة شعبية واسعة في بداية الأمر، لكن سرعان ما تراجعت تلك التعبئة على خلفية اتهامها بالتبعية لتنظيم القاعدة في العراق، حيث قدر عدد مقاتليها بحوالي 7 آلاف مقاتل، وقد تم تصنيفها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بكونها جماعة إرهابية عام 2012، وقد خاضت العديد من المعارك ضد النظام السوري مع فصائل مسلحة أخرى.[2]

المطلب الثاني: مواقف وأدوار القوى والمنظمات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية:

لقد شهدت الأزمة السورية تدخل العديد من القوى الإقليمية والدولية ما نجم عنه إطالة أمد الأزمة ومن دون التوصل إلى إيجاد حلول أو تسوية لها.

الفرع الأول: دور الأمم المتحدة في الأزمة السورية: بسبب فشل المبادرات العربية، وعدم توصلها لحل وتسوية الأزمة السورية، لاسيما في ظل استخدام كل من روسيا والصين لحق النقض، حيث تحولت سوريا إلى ساحة للتفاعلات والتجاذبات الإقليمية والدولية، وتعتبر خطة كوفي عنان التي صادق عليها مجلس الأمن في 21 مارس 2012، بمثابة رسم خارطة الطريق لحل الأزمة السورية، حيث تمكن المبعوث الأممي – العربي كوفي عنان من وضع خطة شاملة، والتي لاقت القبول والترحيب الإقليمي والدولي، حيث تشتمل على ست نقاط لإنهاء الأزمة السورية[3]، وقد تضمنت النقاط التالية:

- تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، ووضع حلول سياسية داخلية، تأخذ في الاعتبار الأول تطلعات الشعب السوري؛
- الالتزام بوقف إطلاق النار، ووقف جميع أطراف النزاع كافة أشكال العنف المسلح، بمراقبة الأمم المتحدة لحماية المواطنين؛
- يجب على جميع أطراف النزاع تأمين منافذ إدخال المساعدات الإنسانية لمدة ساعتين يوميا؛
- تقوم السلطات السورية بإطلاق سراح جميع المعتقلين الذين شاركوا في العمليات الاحتجاجية؛

---

[1]– النبا وآخرون، الأزمة السورية.

[2]– نفس المرجع.

[3]– سميرة ناصري، "دور المنظمات الدولية الإقليمية في الأزمة السورية، دراسة حول الأسباب والتداعيات،" *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية* 6 (2019): 284.

– تؤمن السلطات السورية حرية الحركة والصحافة في جميع أنحاء سوريا[1].

ونظرا لتضارب المصالح، والتناقضات الداخلية، والتجاذبات على الصعيدين الداخلي والخارجي، جعلت من المبعوث الأممي والعربي لسوريا كوفي عنان، يوجه جهوده نحو العمل على التوفيق بين أطراف الأزمة، والقوى الفاعلة إقليميا ودوليا لإنجاح مهمته، حيث رأى باستحالة الحل العسكري في سوريا، ولابد من التوجه نحو الحلول السياسية التوافقية، وبذلك دعا كوفي عنان إلى اتفاق، في 30 يونيو 2012 بجنيف، والذي توصلت إليه مبادرة مجموعة العمل الدولية، والتي ضمت كل مجموعة العمل الدولية بشأن سوريا، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بالإضافة إلى تركيا وقطر والكويت والعراق، ومفوضية الإتحاد الأوربي والأمم المتحدة[2].

الفرع الثاني: التدخل التركي في الأزمة السورية: تعتبر تركيا من اللاعبين الأساسيين في الأزمة السورية، وفقا لمصالح ودوافع مختلفة، لاسيما في ظل النظام السياسي القائم والأوضاع السائدة في سوريا، لذلك فإن تركيا تحركها أهداف ومصالح إقليمية وطائفية، وهو ما جعل دورها يغلب عليها السلبية أكثر في الأزمة السورية، حيث أن تركيا أيدت التدخل العسكري في سوريا، لكنها تراجعت عنه فيما بعد، ذلك أنها كانت تخشى من تحول المنطقة الكردية إلى ملاذ آمن لحزب العمال الكردستاني، وفي حال ما إذا سقط النظام السوري فإن تركيا تراهن على بسط سيطرتها ونفوذها على كل من لبنان والأردن وفلسطين، وهو ما سيعطيها ويمنحها بعدا استراتيجيا، ويجعل من تركيا عاصمة الإسلام السياسي بديلا عن مصر والسعودية، وهو الحلم الذي يراود القيادة الجديدة، منذ أن تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، وذلك في إطار ما يعرف بإعادة بعث أمجاد الإمبراطورية العثمانية، وعودة العثمانية الجديدة، وبذلك أصبحت تركيا معنية بشكل واضح ومؤثر في القضية السورية، وأصبح الخطاب الرسمي يتبنى بشكل واضح معادة، واستهداف النظام السوري [3].

فقد عملت تركيا منذ بداية الأزمة السورية، على دعم المعارضة، وإقامة مؤتمرات لها، كما عملت على تسليح المعارضة، وإقامة مناطق حظر جوي في سوريا، كما انضمت إلى قوات التحالف

---

[1]– ناصري، دور المنظمات الدولية الإقليمية في الأزمة السورية، 285.

[2] – نفس المرجع.

[3]– إبراهيم سعيد البيضاني، *السياسة الأمريكية تجاه سوريا* (عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2019)، 94.

الدولي، وذلك عبر القيام بعمليات عسكرية، وذلك بتوجيه ضربات جوية وقصف مدفعي على الأراضي السورية، استهدفت من خلالها مواقع التنظيم الدولة الإسلامية "داعش"[1].

وإجمالا يمكن أن تستعرض أهم المواقف التركية من الأزمة السورية:

- فرض عقوبات على النظام السوري تحت طائلة البند السابع من الأمم المتحدة؛
- استضافة مؤتمر للمعارضة السورية، والذي أدى إلى تأسيس مجلس انتقالي (المجلس الوطني السوري)، والذي أطلق عليه الائتلاف الوطني السوري؛
- محاولة التأثير على إيران وروسيا للتأثير على مواقفهم المؤيدة للنظام السوري؛

تنسيق تركي – أمريكي حول كيفية إدارة الأزمة السورية.[2]

ولقد ساهمت الأزمة السورية في تحول العلاقة السورية التركية من التحالف الاستراتيجي إلى الخلاف الاستراتيجي، وأدى إلى انعدام الثقة على خلفية الموقف التركي الداعم للمعارضة والجيش الحر، وهو ما ساهم في توظيف النظام السوري الأكراد كورقة ضغط على تركيا، وذلك بسحب الجيش السوري من الحدود، وإسناد حماية تلك المناطق الحدودية لعناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، الذي يعتبر حليفا لحزب العمال الكردستاني التركي المعارض، وهو ما أدى إلى بروز توترات كبيرة بين البلدين، وتسعى تركيا جاهدة بهدف إبعاد سوريا عن المحور الإيراني، وذلك بهدف التقليص من المد الشيعي في كل من لبنان والعراق والخليج، كما عملت تركيا على تحويل أراضيها إلى ممر وقاعدة للتنظيمات المتشددة على غرار جبهة النصرة، والتي تم إدراجها كتنظيم إرهابي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن الدعم اللوجستي التي تمنحه تركيا إلى الجيش السوري الحر، وهو ما انعكس سلبا على الأمن الداخلي لإيران، وأدى إلى تفاقم الأزمة بين البلدين[3].

الفرع الثالث: الدور الإيراني في الأزمة السورية: هناك علاقة وطيدة ما بين إيران والنخب الحاكم في العراق وسوريا ولبنان، ولقد ساعدت إيران سوريا بشكل مباشر منذ عام 2011، عبر تصدير الأسلحة ومد خطوط الائتمان بقيمة 30 مليار دولار على الأقل، والمساهمة في نقل شحنات النفط وتدريب الميليشيات

[1]– إبراهيم أحمد حسن الجبوري، الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية (الأزمة السورية أنموذجا) (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، 169.

[2]– نفس المرجع، 181.

[3]– سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، "الأزمة السورية في ظل القوات الإقليمية والدولية 2011– 2013" (مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، 2015)، 83.

المحلية، أو ما يعرف بالدفاع الوطني، وتجنيد الإسلاميين الشيعة الأجانب للقتال في سوريا، وإرسال ضباط من وحدات الحرس الثوري الإيراني[1].

ولقد لعبت دول الخليج دورا محوريا في الأزمة السورية، لاسيما قطر والسعودية والإمارات، وذلك بهدف العمل على تراجع النفوذ والمد الإيراني في المنطقة، لاسيما في العراق وسوريا، وبالتالي استغلت الأزمة السورية لتقليل النفوذ الإيراني[2].

لذلك تدرك إيران جيدا بأنها مستهدفة من خلال علاقتها بالنظام السوري، وبالتالي فإنها تحرص كل الحرص على بقاء النظام السوري، لأنه وفي حال ما إذا سقط فإن ذلك يعتبر هزيمة إستراتيجية لإيران ما يؤدي إلى تراجع نفوذها في المنطقة، وهو ما تعتبره إيران بأنه خسارة كبيرة لها[3].

لهذا تعتبر إيران بأن ما يحدث في سوريا، جزءا من مؤامرة غربية لزعزعة النظام الحاكم، وإضعاف محور المقاومة ضد إسرائيل، وبذلك أعلنت إيران صراحة معارضتها لأي تدخل خارجي في الأزمة السوري، لهذا تحرص إيران على بقاء النظام الحاكم، نظرا لما تشكله سوريا من أهمية إستراتيجية، لاسيما فيما يتعلق بموقعها الاستراتيجي، ذلك أن إيران تعتبر بأن سوريا مهمة جدا لها، وتعتبرها خطوط أمامية و صراع مع خصومها الإقليميين والدوليين، كما تتخوف إيران كثيرا من تولي نظام جديد للحكم في في سوريا، بدلا عن النظام الحاكم، وهو الأمر الذي قد يوسع من نفوذ منافسيها في المنطقة لاسيما تركيا[4].

وبالتالي فإن إيران تدرك تماما بأنها مستهدفة من خلال علاقتها القوية مع النظام السوري، لهذه الأسباب والعوامل فإن إيران تقدم كل الدعم للنظام السوري، ففي المجال العسكري قامت إيران بإرسال ضباط من الحرس الثورية الإيراني لمساعدة الجيش السوري، للإشراف على العمليات العسكرية، والتخطيط والتدريب، بالإضافة إلى تلك المساعدات العسكرية التي تحصل عليها سوريا من إيران[5].

أما في الجانب الاقتصادي ففي عام 2015، فقد أبرمت سوريا مع إيران خمسة عقود، في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعية والنفط والاتصالات، وفي عام 2013 تم توقيع اتفاقية بين

---

[1]- كمال شاهين، " التوازنات الإقليمية والدولية في مسار الأزمة السورية 2011-2019 (تسعة أعوام لم تغير سايكس بيكو)، مركز أسوا للاستشارات والدراسات، 2020، 16.

[2]- نفس المرجع.

[3]- رواء طه درويش، "التنافس الإقليمي وأثره في الأزمة السورية دراسة مستقبلية،" *المجلة السياسية والدولية* (2021): 07.

[4]- درويش، التنافس الإقليمي وأثره في الأزمة السورية، 08.

[5]- رائد عماد الخطيب، *العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الإقليمية والدولية* (عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2019)، 88.

الطرفين تمنح بموجبها إيران قروض مالية لسوريا، كما تم الاتفاق على عدة عقود في مجال انتقال الطاقة والمعدات الكهربائية[1].

ولقد قدمت إيران دعما سياسيا كبيرا للنظام السوري، لاسيما في المحافل والمؤتمرات الدولية، وقامت بتجميد علاقاتها مع جميع الدول التي وقفت ضد النظام السوري، ودعمت المعارضة السورية، وقد شهدت العلاقات الإيرانية – التركية أسوأ مراحلها على خلفية دعم تركيا للمعارضة السورية، هذا في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الروسية – الصينية تطورا كبيرا على خلفية الفيتو (حق النقض)، الذي تقوم به كل من روسيا والصين لصالح النظام السوري، هذا في الوقت الذي كانت إيران تدعو لحل الأزمة السورية عن طريق الحوار واستبعادها الحل العسكري[2].

الفرع الرابع: التدخل الإسرائيلي في الأزمة السورية: تعتبر سوريا من أهم دول المتحالفة مع إيران، وبذلك رأت إسرائيل أن سقوط النظام السوري، يساهم في منح إسرائيل القدرة على توجيه الضربات الاستباقية، واستنزاف خصومها بضربات عسكرية في أماكن معينة، من دون الدخول في حروب شاملة، ومن ثم العمل على تفكيك علاقات سوريا المحلية والإقليمية في كل من لبنان وفلسطين، حيث أكد وزير الحرب أيهود براك أن سقوط هذا النظام يشكل ضربة قوية لإيران وحزب الله، حيث أن الموقف الإسرائيلي اتجاه الأزمة السورية، يكاد يكون متوافقا إلى حد كبير مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي المؤيد لسقوط النظام[3].

ولقد باشرت إسرائيل التدخل المباشر في الشأن السوري عام 2013، وذلك بمنع دخول الأسلحة الإستراتيجية لأي طرف من أطراف الأزمة السورية، بالإضافة إلى الغارات الجوية التي تقوم بها بصفة متكررة، واستهداف مراكز العمل السوري، وذلك عبر منع انتقال السلاح في حزب الله، كما عملت على إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية المتاخمة للجولان بغرض حماية أمنها، كما عملت على محاولة إضعاف الدولة السورية وذلك من خلال إضعاف ترسانتها العسكرية لاسيما الأسلحة الكيماوية تحت الضغط الدولي[4].

[1]– الخطيب، العلاقات الإيرانية السورية، 88.

[2]– نفس المرجع، 89.

[3]– سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل القوات الإقليمية والدولية، 70.

[4] – نفس المرجع.

وتسعى بذلك إسرائيل من خلال ذلك إلى:

– إحداث تغيير في توازنات القوى بالمنطقة العربية والشرق الأوسط، وذلك بالعمل على تفكيك علاقات سوريا مع حلفائها التقليديين لاسيما إيران وحزب الله؛

– إطالة أمد الأزمة السورية وهو ما يخدم مصالح إسرائيل؛

– محاولة حزب سوريا على محور الاعتدال بهدف تعميق الانقسام الشيعي– السني، ما قد ينجم عنه مواجهة بين إيران وتركيا، كما يمكن انه يؤدي ذلك إلى تراجع النفوذ الإيراني – الروسي في المنطقة، وهو ما يكون في صالح إسرائيل[1].

الفرع الخامس: الموقف الأمريكي من الأزمة السورية:

استخدمت الولايات المتحدة العقوبات كوسيلة لإضعاف نظام بشار الأسد، حيث قام أوباما بإصدار قرارا تنفيذيا فرض بموجبه عقوبات على مسؤولين سوريين، يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان بما فيها بشار الأسد، بالإضافة إلى تأثير تلك العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي على النظام السوري، هذا في الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على إضعاف النفط السوري، وذلك عبر تجميد أموال تقدر ب 20 مليار دولار كاحتياط سوريا من العملة الصعبة[2].

وتتخوف الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا من التنظيمات المتشددة في سوريا، وهو ما جعلها تركز كثيرا على الشؤون الداخلية لسوريا، بدلا من التشديد على عملية السلام، حيث ركزت في إستراتجيتها على إبرام معاهدة سلام بين سوريا وإسرائيل، تجعل من الأسد يقطع علاقاته مع إيران وحزب الله، وذلك عبر قيام حكومة تقودها أغلبية سنية، في خطوة للتأثير على تحالف سوريا مع إيران[3].

كما أن الموقف الأمريكي ينسجم ويتناغم مع الموقف الأوربي والتركي، حول ضرورة حدوث التغيير في سوريا، ناهيك على أن مجلس الأمن يدين أعمال العنف، وبموجب اختصاصاته والصلاحيات الممنوحة له، فبإمكانه أن يؤدي بالأمم المتحدة لإصدار قرار لمحاكمة الأسد أمام محكمة الجنايات الدولية[4].

كما أن الولايات المتحدة لديها تخوفات من اتساع دائرة الأزمة، في حال حصول التدخل العسكري، لاسيما في ظل اصطفاف قوى دولية وإقليمية إلى جانب النظام السوري، ما قد ينجر عنه

---

[1] – سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل القوات الإقليمية والدولية، 71.

[2] –البيضاني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا، 71.

[3] – نفس المرجع، 74.

[4] – نفس المرجع، 75.

بروز تداعيات قد تشمل المنطقة برمتها، مع إمكانية لجوء النظام السوري لاستخدامه أسلحة كيماوية وبيولوجية، كما أن الولايات المتحدة لا تبدى استعدادها للتدخل في سوريا خارج الشرعية الدولية، وذلك على خلفية الموقف الروسي – الصيني الرافض لمنح أية شرعية للتدخل في سوريا[1].

وفي الجانب العسكري فقد حصل اتفاق أمريكي – تركي غير معلن، تم بموجبه موافقة أمريكا على إنشاء منطقة آمنة شمال سوريا، كانت قد طالبت به تركيا، مقابل السماح لطائرات التحالف الدولي باستخدام القواعد العسكرية، في قتالها لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[2].

وتركز إدارة الرئيس بايدن حول ثلاث أولويات، لمواصلة قتال داعش شمال شرق سوريا، مع التركيز على الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية، وتقديم المساعدات للمحتاجين، ووقف إطلاق النار، كما ركزت على قرار مجلس الأمن رقم 2254[3].

ولقد حدث هجوم باستخدام السلاح كيماوي في آب 2013، في منطقة الغوطة بدمشق، حيث تمكن تحقيق للأمم المتحدة من تجميع عينات، أثبتت استخدام غاز السارين المحرم دوليا من دون تحديد هوية الفاعل،حيث سارعت واشنطن لتوجيه أصابع الاتهام إلى النظام السوري، مهددة في الوقت ذاته بشن غارات جوية، وهو ما أدى بروسيا تتدخل باقتراح يتضمن تفكيك برنامج السلاح الكيميائي السوري، ويكون ذلك عبر عملية مشتركة ما بين الأمم المتحدة، ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وقد تم ذلك في غضون أشهر قليلة وهو ما جنب سوريا الضربة العسكرية[4].

وفي عام 2014 قامت الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها تحالف مكون من 77 دولة، بشن أكثر من 6 آلاف طلعة جوية، وقيامها بتوجيه ضربات جوية بكثافة على مواقع تنظيم "دولة الخلافة"، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الدعم لقوات سوريا الديمقراطية، وهو ما ساهم في ارتفاع حدة التوتر ما بين تركيا وواشنطن[5].

وتهدف مقاربة الولايات المتحدة الأمريكية في رؤيتها للأزمة السورية، هو العمل على إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية في المنطقة، ذلك أن واشنطن ترى بأن ما يحدث في سوريا، على أنه

---

[1]– البيضاني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا، 75.

[2]– إبراهيم أحمد حسن الجبوري، الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية، 201.

[3]– تشارلز ليستر، "التجميد والبناء مقاربة إستراتيجية ترجمة للسيادة في سوريا،" تر. احمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة مارس 2022، https// bitty/ 3kng62.

[4]– كمال شاهين، التوازنات الإقليمية والدولية، 7.

[5]– نفس المرجع.

جزءا من حالة المواجهة مع إيران، ومن هنا فإن إضعاف النظام السوري، ما من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز مواقفها التفاوضية بخصوص برنامج إيران النووي، والعمل على تعويض نفوذها في المنطقة، وذلك بمنع تشكل قوسي نفوذ أيراني، يمتد من غرب أفغانستان إلى الساحل الشرقي للمتوسط، وذلك حفاظا على مصالحها الإستراتيجية، ومصالح حلفائها في المنطقة، لاسيما في حال ما إذا وقع تحالف إيراني– روسي– صيني، فواشنطن تتبنى إستراتيجية أضعاف إيران وتقليص نفوذها في المنطقة، ما يحول دون حدوث تحالفات واسعة على الساحة الدولية، ولا تهتم بحال السوريين ومطالبهم بإسقاط النظام[1].

الفرع السادس: الموقف الصيني من الأزمة السورية: ينسجم ويتناغم تماما الموقف الصيني مع الموقف الروسي المؤيد للنظام السوري، وذلك لعدة اعتبارات والتي ترتبط أساسا بمصالح كبيرة متبادلة ما بين الطرفين، لاسيما فيما يتعلق بالتجارة والنفط وغيرها، كما أن التقارب السوري –الصيني يرجعه البعض إلى الاهتمام المتزايد الذي توليه الصين لإيران، نظرا لكونها أكبر مورد للنفط إلى الصين، كما ترتبط هذه الدول بالعديد من الاتفاقيات البينية[2].

بالإضافة إلى استياء الصين من الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن هذه الأخيرة تسعى دائما لكبح الصين في المنطقة، بالإضافة إلى تلك الضغوط التي تمارسها عليها في المحيط الهادي، وجنوب بشرق آسيا، وبالتالي من منظور الصين فإن سقوط سوريا قد يؤدي إلى إضعاف إيران، وهو ما يلعب في صالح الولايات المتحدة الأمريكية[3].

ولعل استخدام الصين لحق النقض في الأزمة السورية، يعتبر خير دليل على الدور الذي باتت تلعبه الصين في المنطقة، وبالتالي فهي تسعى للعب الدور الأساسي، الذي يتناسب وقدراتها الاقتصادية والعسكرية المتنامية، وبالتالي فإن الصين ترى بأنها قادرة على أن تلعب دورا فاعلا في الأزمة السورية، وذلك كرد فعل على السياسات الأمريكية اتجاه الصين، لاسيما فيما يتعلق بقرارات الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص بيعها الأسلحة لتايوان، وهو ما تنظر إليه الصين على أن هذا

---

[1]– مروان قبلان، "المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، 14.

[2]– أحمد سالم محمد أبو صلاح، "تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في حدود الاستقطابات الإقليمية والدولية،" *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات* 03(2015):298.

[3] – نفس المرجع، 299.

يدمر العلاقات الأمريكية – الصينية، لهذا يعتبر الموقف الصيني إزاء سوريا، لا يعد سوى رد فعل لا أكثر، على السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهها[1].

وما يمكن ملاحظته هو ذلك الانسجام والتناغم الواضح في الموقف الروسي – الصيني، نظرا للمصالح المشتركة بين الدولتين، ناهيك عن اختلاف البلدين مع الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا والمسائل الدولية، كما أن هناك توافق جلي ما بين الطرفين حول إيران، والتي تمثل بعدا استراتيجيا بالنسبة لروسيا، أما بالنسبة للصين فإن إيران تمثل ثاني مورد للنفط، وطريق الحرير الجديد الذي يربط الطاقة في الخليج العربي، وبحر قزوين، وآسيا الوسطى، وصولا إلى الصين[2].

وبحسب الصين فإن سقوط النظام السوري سينجر عنه إضعاف إيران، وهو ما يؤثر عليها بشكل مباشر، حيث سيجعل من حوالي 60% من النفط العالمي تحت السيطرة والهيمنة الأمريكية، وهو ما سيشكل ورقة ضغط كبيرة على الصين، وهذا بدوره سيؤثر مباشرة على العلاقة بين إيران كحليف استراتيجي لها[3].

الفرع السابع: التدخل الروسي في الأزمة السورية: لقد دعمت روسيا بشار الأسد والنظام السوري بكل قوة، كما عملت على تعطيل جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، عبر استخدامها لحق النقض برفقة الصين، وقد وافق الكرملين على تفويض يقضي بنشر قوات عسكرية في سوريا، وذلك بطلب من بشار الأسد، حيث أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن رغبته في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، وقيام تحالف حقيقي بين كل من سوريا وإيران وروسيا[4].

ويعود الموقف الروسي الثابت من الأزمة السورية والتدخل فيها، نظرا للمصالح الإستراتيجية التي يحوزها في المنطقة، لاسيما مع اتفاق فيينا، كما عملت على تعزيز مصالحها الإستراتيجية مع العديد من دول المنطقة على غرار مصر والعراق والأردن، هذا في الوقت الذي شهدت العلاقات الروسية–التركية تراجعا ملحوظا، فعودة روسيا إلى المنطقة كان في الوقت الذي تراجع فيه الدولار الأمريكي، حيث شهدت العلاقات الثلاثية المشتركة روسيا– غيران – سوريا تطورا واضحا منذ بداية الأزمة السورية عام 2011[5].

[1]– فكرت نامق عبد الفتاح، كرار أنور البديري،" التوازنات الإقليمية والدولية والأزمة السورية،" *مجلة قضايا سياسية* 34 (2013): 09.

[2] – نفس المرجع، 09.

[3] – قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية، 20.

[4]– الخطيب، العلاقات الإيرانية السورية، 82

[5]– نفس المرجع، 126.

ويعود التقاء المصالح الروسية–السورية خاصة مع إقامة القاعدة العسكرية البحرية الروسية في ميناء طرطوس، والتي تصل روسيا بالمياه الدافئة في البحر المتوسط، وهو ما يمنح روسيا دورا استراتيجيا ومحوريا في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي إدراج الملف السوري في إطار المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حدث ذلك في مؤتمر جينيف 1 وجنيف 2، وإشرافها كذلك على فتح مباحثات جديدة لتسوية الأزمة السورية في إطار مسار أستانة الثلاثي، الذي يضم كل من روسيا–تركيا–إيران[1].

وقد عملت روسيا منذ بداية الأزمة إلى لعب دور رئيسي في الأزمة ويتجلى في:

– الوقوف على جانب النظام السوري الحاكم، والترويج له على أنه مستهدف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والأصولية؛

– رفض روسيا تدويل الأزمة السورية، ورفض تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى جانب رفض العقوبات الدولية أحادية الجانب؛

– تشدد وتصلب الموقف الروسي إزاء الأزمة السورية، وذلك بوقوفها إلى جانب بشار الأسد؛

– التنسيق الدائم مع الصين بغرض التصويت ضد قرارات مجلس الأمن، واستخدام حق النقض، ورفض أي مشروع غربي ضد بشار الأسد، والنظام السوري الحاكم؛

– سعي فلاديمير بوتين لتفعيل حضوره الدبلوماسي، والعسكري في سوريا، لتعويض خسارة روسيا في ليبيا لصالح حلف الناتو آنذاك[2].

وقد عملت روسيا على توفير الحماية السياسية والدبلوماسية والعسكرية، والدعم الكامل الدائمة للنظام السوري، وسعت بكل قوتها لحمايته من الانهيار والسقوط، على الرغم من تأكيد روسيا على دعواتها للحوار، والحل السلمي، والمفاوضات لحل الأزمة السورية، وهي الدعوات التي أطلقها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، في يونيو 2016، حيث أكد على أن روسيا تسعى إلى تعزيز الثقة بين مختلف مكونات الشعب السوري من خلال عملية المفاوضات[3].

---

[1]– حفيظة طالب، الوليد أبو حنيفة، "التدخل العسكري الروسي في سوريا: قراءة في الخيارات الإستراتيجية والتداعيات الإقليمية،" *السياسة العالمية* 3 (2021): 35.

[2]– نفس المرجع.

[3]– معالي محمد لطفي محمود إبراهيم سالم،" التدخل الروسي في سوريا، الدوافع والمآلات،" *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 14 (2022):493.

ولقد عكست هذه الرؤية المواقف الثابتة لروسيا، لاسيما في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ضد مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العربية بخصوص الأزمة في سوريا، وفي هذا الصدد حذرت روسيا كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من تزويد المعارضة بالأسلحة، وتكرار السيناريو الليبي، وفي هذا الصدد أكدت روسيا بأنها تؤيد أي قرار يصدره مجلس الأمن بشأن سوريا، كما حدث في ليبيا، ووعليه فإن روسيا لا توجد لديها أية رغبة في أن تسير الأحداث في سوريا، كما كان الحال في ليبيا[1].

الفرع الثامن: موقف الاتحاد الأوربي من الأزمة السورية: يمثل موقف الاتحاد الأوربي في دعم الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، هذا في الوقت الذي لم تتمكن دول الاتحاد الأوربي من بلورة سياسة موحدة إزاء الأزمة السورية، حيث شهد موقف دول الاتحاد الأوربي تباين واضح بين أعضائه، فهناك من يؤيد التدخل العسكري في سوريا، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وهناك دول أخرى ترفض التدخل العسكري على غرار ألمانيا[2].

ولقد كان موقف دول الاتحاد الأوربي إزاء الأزمة السورية متدرجا، وذلك عن طريق مراقبة الوضع عن كثب، إلى دعوته ومطالبته بضبط النفس، ومطالبة بشار الأسد بوقف القمع، وتطبيق الإصلاحات التي تبنتها الحكومة السورية، لاسيما فيما يتعلق بقانون الطوارئ، والدعوة لتشكيل الأحزاب السياسية، غير أن الاتحاد الأوربي يرى بخلاف ذلك، حيث أن تلك الإصلاحات لا ترقى لتطلعات وطموحات الشعب السوري[3].

حيث مارس الاتحاد الأوربي ضغوطات على النظام السوري، وطالبه بإنهاء العنف ضد المحتجين، كفرض خطر استثمارات القطاع النفطي والغاز السوري، وتشديد الحظر على مصادر الأسلحة من خلال تعزيز عملية المراقبة، وما يلاحظ على موقف دول الاتحاد الأوربي أنها تتسم بالتباين والتمايز، حيث قامت بعض الدول بدعم النظام السوري، في حين وقفت دول أخرى إلى جانب المعارضة، في حين فضلت دول أخرى الحياد، حيث فضلت ألمانيا التحفظ ، في الوقت الذي عملت

---

[1]– إبراهيم سالم، التدخل الروسي في سوريا، 494.

[2]– عائشة الهوس، "النزاع السوري بين صراع القوى الكبرى والمجتمع الدولي" الدراسات والأبحاث، أطلع عليه في 13 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/GBFcw64.

[3]– أسماء حداد، "تحديات الاستراتيجيات الأورو أطلسية، حيال الأزمة السورية،" *مجلة مدارات سياسية* 02 (2020): 12.

فرنسا على توجيه مساعديها وجهودها للحل الدبلوماسي، وتركيزها على المساعدات الإنسانية اللاجئين السوريين[1].

هذا في الوقت الذي سارت فيه المملكة المتحدة على خطى الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي إزاء الأزمة السورية، والذي يركز على إنهاء الأزمة، والتوجه نحو الديمقراطية ليحدد الشعب السوري مصيره ويرسم مستقبله بنفسه، لكن تبقى تلك المواقف والرؤى حبيسة حق النقض الذي تتخذه روسيا في مجلس الأمن، وبالتالي نستطيع القول إن الأزمة السورية، أحدثت شرخا واضحا داخل دول الاتحاد الأوروبي[2].

وقد اكتفى الاتحاد الأوربي بإصدار البيانات والتصريحات، التي تدين من خلالها النظام السوري، بالإضافة إلى تلك القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية على سوريا، ووضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوربي، وقد أقر الاتحاد الأوربي 13 عقوبة منذ بداية الأزمة السورية، وقد قاطع الاتحاد الأوربي النظام السوري دبلوماسيا[3].

الفرع التاسع: موقف جامعة الدول العربية من الأزمة السورية: لقد تميزت العلاقات السورية مع الدول العربية بشبكة علاقات إقليمية مستقرة، وبنية عربية مريحة نوعا ما، حيث كانت العلاقات مع دول الخليج العربي تتسم بالهدوء والاستقرار، وعلى رأسها السعودية لاسيما عقب المصالحة الشهيرة في القمة العربية بالكويت، في حين شكلت علاقات سوريا مع قطر وتركيا شبكة حماية إقليمية فعالة، وقد شهدت تحسنا كبيرا خلال حرب تموز عام 2006، وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008، بيد أن تدخل سوريا في الملفات الرئيسية الثلاث، وهي العراق ولبنان وفلسطين، قد أثرت بشكل ملحوظ على شبكة علاقات سوريا الإقليمية، بما فيها حلفائها قطر وتركيا[4].

لكن مع اندلاع الأزمة السورية عام 2011، قامت الدول العربية بعقد اجتماعات للجامعة العربية وإدانة النظام السوري وحلفائه، وتأييد مطالب الشعب السوري، غير أن موقفها اتسم بالضعف، ومن دون أخذ مواقف حاسمة من الأزمة، لاسيما في ظل تدخل القوى الكبرى، وتعتبر كل من السعودية وقطر وتركيا من أهم القوى الإقليمية التي ساهمت بشكل فعال لحل الأزمة السورية، حيث قامت قطر بمبادرة من طرف الأمير تميم بن حمد، الذي اقترح مبادرة للحوار بين الدول الخليجية وإيران، وذلك

[1]– حداد، تحديات الاستراتيجيات الأورو أطلسية، 14.

[2]– نفس المرجع.

[3]– فكرت نامق عبد الفتاح وكرار أنور البديري، "التوازنات الإقليمية والدولية والأزمة السورية،" *مجلة قضايا سياسية*، 34 (2013):15.

[4]– قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية، 21.

في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام 2015، وأهم ما ميز تلك المبادرة هو الجدال الواسع الذي أعقبها، حيث أن السعودية كانت تقدم الدعم السياسي والعسكري للقوات السورية المعارضة، وبالتالي سعت لإسقاط نظام الأسد، لاسيما مع وصول سلمان إلى الحكم، وبدأ الحديث عن تحالف سعودي– تركي، وذلك للقيام بعمليات عسكرية داخل سوريا، هذا في الوقت الذي تم فيه هذا العمل من دون غطاء قانوني، حيث تبرر السعودية تدخلها في سوريا بأنها تتدخل لمحاربة الإرهاب وتنظيم داعش الذي يهدد أمنها[1].

وقد طرحت الدول الخليجية على العديد من المبادرات، لاسيما عند بداية الأزمة السورية، لكن التطورات التي شهدتها الأزمة السورية من الاحتجاج السلمي، وبلوغه درجة عالية من العنف المسلح، أدى إلى تطور موقف الدول الخليجية إلى المطالبة بتنحي الدين بشار الأسد، وذلك في أعقاب المبادرة العربية الثانية، ورفض الحوار مع النظام الحاكم، وهو ما حذا بالدول الخليجية إلى توجيه دعمها السياسي والمعنوي للمعارضة السورية، وقد تجلى ذلك في سحب سفرائها من سوريا في مقابل طرد السفراء السوريين من بلدانها[2].

وقد دعمت كل من قطر والسعودية والإمارات المعارضة لوجستيا، ودعت المجتمع الدولي إلى تسليح الجيش السوري الحر، والاعتراف كذلك بالمؤسسات المعارضة، هذا في الوقت الذي التزمت فيه كل من البحرين والكويت بموقف الجامعة العربية من الأزمة، وتميزت مواقفها بالتباين والتمايز، حيث تراوحت ما بين التصعيد والدبلوماسية، في حين رفضت سلطنة عمان فكرة تدويل الأزمة السورية، وتسليح المعارضة، ونزع الشرعية عن النظام الحاكم[3].

وقد تم تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، ومما يبدو جليا هو أن الدول العربية تسعى إلى تقويض النفوذ الإيراني في المنطقة، والذي تربطه علاقات وطيدة مع النظام السوري[4].

ولقد تبنت الجامعة العربية عدة ثوابت من الأزمة السورية وتتعلق بـ:

- تأييد الجامعة لكل الجهود المتعلقة بحقن دماء السوريين، وحماية المدنيين، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة؛

---

[1]– رائد عماد الخطيب، *العلاقات الإيرانية في ظل التحولات الإقليمية والدولية (2005، 2016)* (عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2019)، 80–81.

[2]– طلاع، دول الخليج: تطورات ومستقبل الأزمة السورية، 96.

[3] – نفس المرجع.

[4] الهوس، النزاع السوري بين صراع القوى الكبرى والمجتمع الدولي.

– الحرص على المسار السياسي لتسوية الأزمة السورية بصورة شاملة، وفقا لمقررات جنيف وقرار مجلس الأمن رقم 2254؛

– أن تكون سوريا مستقبلا صاحبة سيادة حقيقية على أراضيها، ولا مكان فيها للجماعات الإرهابية أو المقاتلين الأجانب؛

– رفض كل مبادرة ما من شأنها أن تؤدي إلى تقسيم سوريا، أو الإخلال بوضعها كدولة موحدة[1].

كما دعا الأمين العام على لسان السفير محمود عفيفي في 5 يوليو 2018، جميع الأطراف المعنية بالأزمة السورية إلى تهدئة الأوضاع، ووضع حد للتصعيد العسكري حفاظا على أرواح المدنيين ، مؤكدا على تضافر جهود الجميع من أجل إيجاد حل للأزمة السورية، تجنبا لتفاقم الأوضاع، لاسيما فيما يتعلق بالنازحين، واللاجئين السوريين، لذلك ركز على ضرورة الالتزام بقرار مجلس الأمن 2018/2401 والذي يدعو إلى التنفيذ السوري لوقف إطلاق النار في كافة التراب السوري والسماح بدخول المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة[2].

غير أنه وفي 7 ماي 2023 أعلن مجلس جامعة الدول العربية، باستئناف مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، كما صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بإمكانية مشاركة بشار الأسد في قمة الجامعة، لهذا الشهر "إذا ما رغب" لأن سوريا ابتداء من هذا التاريخ، أصبحت عضو كامل العضوية في الجامعة العربية[3].

وقد قامت الجامعة العربية منذ اندلاع الأزمة في سوريا، على اقتراح العديد من المبادرات والتي تتعلق أساسا بتعليق عضوية سوريا في الجامعة، وفرض عقوبات اقتصادية ووضع خطة سلام، واطلاق مهمة لحفظ السلام، وتبنت العديد من القرارات والبيانات، التي تم إصدارها من طرف جامعة الدول العربية، لاسيما السياق رقم 148 بتاريخ 27 أغسطس 2001، والبيان رقم 152 بتاريخ 13 سبتمبر 2011،

---

[1]– للاستزادة أكثر انظر: عمار عدنان شمران، "دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي (2011–2018)،" *المجلة العلمية للكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* (2020): 196.

[2]– نفس المرجع، 197.

[3]– "أول ردود فعل على قرار عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية،" أطلع عليه في 13 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/6h1YyV.

والقرار رقم 7436 بتاريخ 2 نوفمبر 2011، والقرار رقم 7438 بتاريخ 12 نوفمبر 2011 الذي نجم عنه العديد من الإجراءات على خلفية ما آلت إليه الأوضاع في سوريا وقد تم بموجبه[1]:

- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدولة العربية، وكافة المنظمات والأجهزة التابعة لها ابتداء من يوم 16 نوفمبير 2011؛
- دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف وقتل المدنيين؛
- توفير الحماية المدنية للسوريين، وفي حال عدم تحقيق ذلك، يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة؛
- دعوة الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق؛
- دعوة كافة أطراف المعارضة السياسية، للاجتماع في مقر جامعة الدول العربية، لبحث المرحلة الانتقالية في سوريا، والاعتراف بالمعارضة السورية؛
- فرض عقوبات سياسية واقتصادية ضد الحكومة السورية[2].

وقد تم اتخاذ هذا القرار بموافقة 18 دولة، واعترضت اليمن ولبنان على القرار، وامتنع العراق على التصويت، ومع دخول القرار حيز النفاذ في 16 نوفمبر 2011، تم إصدار قرار آخر يفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري[3].

ولكن ما إذا أردنا أن نقيم دور جامعة الدول العربية في الأزمة السورية نلاحظ ما يلي:

- معظم قرارات جامعة الدول العربية، كانت تعبيرا عن إرادات ومصالح القوى الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية؛
- حدوث انقسام لدى الدول العربية، فهناك من يرى بضرورة الحل السلمي، في حين يرى البعض الأخر بضرورة الحل العسكري للازمة؛
- عدم التوافق في الرؤى بالنسبة للدول العربية بخصوص الأزمة السورية؛
- عدم قدرة جامعة الدول العربية على إصدار قرارات صارمة بخصوص الأزمة السورية، ولم تتمكن من اتخاذ التدابير الوقائية لمنع النزاع القائم[4].

---

[1]– نهرين جواد شرقي، "الدول العربية في الأزمة السورية،" *مجلة العلوم السياسية* (2020): 216.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع، 226

[4]– نفس المرجع.

وهو ما أدى إلى تفاقم الأوضاع، ودائرة الأزمة بين النظام السياسي والمعارضة المسلحة، لاسيما في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية، والتي تدخلت بشكل مباشر وغير مباشر في الأزمة[1].

المبحث الثاني: مقاربات وآليات إدارة الأمم المتحدة للأزمة السورية

تعتبر الأزمة السورية من أعقد الأزمات الدولية، ذلك لما تخللها من صعوبات وتعقيدات على جميع الأصعدة والمستويات، إن كان على المستوى الداخلي أو الإقليمي والدولي، ولعل موقعها الجغرافي في منطقة جيوإستراتيجية هامة، هذا ما جعلها نقطة التقاء وللمصالح والنفوذ من قبل العديد من الفواعل الدولية، ونقطة اختلاف حول من يكون له الدور الأفضل وينال المصلحة الأعظم، ونظرا لذلك فقد وجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بمهامها المخولة لها، انطلاقا من ميثاقها والعمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين، والاستجابة للأزمات الدولية لاسيما من قبل مجلس الأمن.

لكن في مثل الأزمة السورية وعلى الرغم الانتهاكات الجسمية التي شهدتها سوريا، إلا أن على الأمن الدولي لم يستطيع إصدار قرارات بالتدخل نظرا لحق الفيتو الروسي والصيني، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة السورية، وبالتالي استمرارها على نحو أدى إلى المزيد من المعاناة لاسيما فيما يتعلق بأوضاع اللاجئين والنازحين السوريين.

المطلب الأول: الجهود والمساعي الأممية في إدارة الأزمة السورية

لقد انتقلت الأزمة السورية من المستوى العربي إلى المستوى الدولي، وذلك بعد تعثر مبادرتي الجامعة العربية، والتي تنص الأولى من على وقف العنف، والإفراج عن المعتقلين، وسحب الجيش من المدن السورية، والثانية تمثلت في نقل سلطات الرئيس بشار الأسد إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث نصت خطة جينيف1 على تشكيل حكومة انتقالية، لها كامل الصلاحيات التنفيذية، قائمة على قاعدتي التفاهم المتبادل دون تحديد مصير الأسد، حيث تشكل هذه الوثيقة الأممية بداية خارطة طريق لمسيرة ماراطونية من المفاوضات[2].

والتي أسست لمفاوضات جينيف 2 في كانون الثاني 2014، والتي عقدت في سويسرا ما بين المعارضة والحكومة السورية، إلا أنها كم تسفر على أي تقدم يذكر، وهو ما فسح المجال واسعا للعمل العسكري، وقد تلتها جولة ثانية في شهر فبراير أعلن بموجبها الأخضر الإبراهيمي وصول الحوار إلى

[1]– شرقي، الدول العربية في الأزمة السورية، 226.

[2]– معن طلاع، "واقع دور الأمم المتحدة في حل الأزمة السورية: المعضلة والأسباب،" مركز عمران للدراسات الإستراتيجية 10 أفريل، 2018، أطلع عليه بتاريخ 30 أكتوبر، 2023، https://2u.pw/H9lCigF .

طريق مسدود، وهو ما جعله يعلن استقالته وخلفه دي مستورا، وفي نوفمبر 2015 تم تشكيل مجموعة دعم دولية لسوريا في فينا، تضم 23 قوة دولية وداخلية ومنظمات متعددة الأطراف، تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والسعودية وإيران وتركيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، وقد أنشأت هذه المجموعة خارطة طريق للعملية الانتقالية[1].

الفرع الأول: جهود المبعوثين الأممين:

إن أهم ما يمكن قوله على أداء هؤلاء المبعوثين الأممين، بأنهم قد فشلوا جميعا في أداء مهامهم المنوطة بهم، ولم يتمكنوا من إحداث أي تغيير سياسي في سوريا، حيث لم يتمكنوا من توقيف القتال الدائر في سوريا، ولا وقف التهجير والنزوح، وبهذا يكونوا قد أعلنوا عن فشل الأمم المتحدة بشكل أساسي، وفشلهم في إحراز أي تقدم يذكر، وفشلهم في إصدار قرارات يمكنها التقليل من مستويات وأعمال العنف، حيث سعى "كوفي عنان" Kofi Annan بصفته المبعوث الأممي الأول إلى سوريا، لإيجاد حلول عملية وملموسة للأزمة، وذلك عبر وضع مبادئ وخطط توجيهية لإنهاء الحرب، والقيام بعملية انتقالية في سوريا، وذلك من خلال مؤتمر جنيف1 كما مهد لجنيف 2، لكن كل محاولاته ومبادرته لم تفلح وهو ما جعله يستقيل[2].

ليحل محله الأخضر الإبراهيمي، والذي اتسم دوره بالعقلانية والواقعية، وقد اقترح في بداية عمله هدنة بين الأطراف المتنازعة في سوريا خلال أيام عيد الأضحى عام 2012، لكن وفي ظل الأوضاع السائدة فقد وصف مهمته بالصعبة بل شبه مستحيلة، وباستقالته في ماي 2014 حل محله "دي مستورا" Du Mistura وقد طرح على أطراف الأزمة مبادرة جديدة أسمها " المناطق المجمدة" ،لكنها لم تتضمن أي هدنة ولا وقف لإطلاق النار، ولم يبرز بوضوح دور القوى الإقليمية والمحلية والدولية، وعلى الرغم من تلك المبادرات التي أطلقها، والمجهودات التي بذلها على مدار 8 جولات من جنيف، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، وبفشله حل محله بيدرسون الدبلوماسي النرويجي، وقد استلم 5 ملفات شائكة ومعقدة، والتي تتعلق بتشكيل اللجنة الدستورية، واستئناف العملية السياسية، وإخراج القوات الأجنبية، والحفاظ على وحدة سوريا، ومسألة إعادة اللاجئين، ومهمة إعادة الإعمار، لكن أهم ما يمكن قوله هو ميل هؤلاء المبعوثين لإدارة الأزمة بدلا من العمل على حلها[3].

---

[1] – طلاع، واقع دور الأمم المتحدة في حل الأزمة السورية.

[2]– "أخطاء المبعوثين الدوليين إلى سورية.. هفوات أم إستراتيجية؟،" أطلع عليه بتاريخ 24 نوفمبر، 2023، https//bit.ly/2ttwjxy

[3]- نفس المرجع.

وما يلاحظ على الأزمة السورية هو صدور العديد من القرارات، ولعل أبرزها القرار 2254 والذي ركز فيه على إجراءات الحل السياسي للأزمة، والمتعلق أساسا بمخرجات بيان جنيف 1، وقبله القرار 2118 لعام 2013، والذي تم إصداره على خلفية الهجوم باستخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة، ناهيك عن قرارات أخرى على غرار القرارين 2249 و2253 لعام 2015 والمتعلقان بمكافحة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى القرارين 2268 و2336 لعام 2016 والمتعلقان بوقف إطلاق النار، واعتماد إجراءات لبناء الثقة ودعم مسار ستانا[1].

ولقد أصبح القرار 2245 مرجعية أساسية، مما جعل المبعوث الأممي السابق دي مستورا يؤكد عليه في إحاطته، وذلك لوضوح تسلسل خطواته زمنيا، في حين أن المبعوث الأممي "بيدرسون" Pederson تناسى ذلك الترتيب الذي أكد عليه دي مستورا في إحاطته، ولم يتطرق إلى الجدول الزمني المتعلق بهيئة الحكم الانتقالية والدستور والانتخابات، بل ركز فقط على القضايا الإنسانية والأمنية وتمثيل المعارضة واستئناف اللجنة الدستورية[2].

ونظرا للدور الروسي البارز في الأزمة الروسية، وذلك بتوظيفها للفيتو المتكرر والداعم لنظام الأسد، مما أدى إلى حصر مسار الحل السياسي في اللجنة الدستورية، كما تم توظيف ملف المساعدات الإنسانية، ويمكن تحديد ملامح توجهات كل من المبعوثين الأممين دي مستورا وغير بيدرسون في ما يلي:

- تغييب أسس الحل السياسي وفق ما جاء في جنيف1؛
- التركيز على المسار الدستوري؛
- معالجة التداعيات الإنسانية والأمنية؛
- التبني النسبي للرواية الروسية فيما يتعلق بالبيئة الأمنية المحايدة والإرهاب؛
- التركيز على إشراك المرأة والمجتمع المدني[3].

وفي 24 يناير 2023 اجتمع ممثلو كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، على مستوى المبعوثين الأممين في جنيف لمناقشة الأزمة السورية مع المبعوث الأممي غير بيدرسون، وتم التأكيد على دعمهم الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الأممي، للتوصل إلى حل سلمي

---

[1]– نورس عبد الله، "عندما تخضع المؤسسات الأممية لتوازنات الواقع: اتجاهات المبعوث الخاص إلى سوريا،" مركز الحوار السوري، أطلع عليه بتاريخ، 08 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/ZQ3f9Ah.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

للأزمة السورية، وبما يتلاءم مع القرار رقم 2254، والالتزام بتنفيذ القرار ووقف إطلاق النار وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتوفير عودة أمنة وكريمة للاجئين السوريين، بما يتلاءم مع معايير الأمم المتحدة[1].

وفي بيان أصدره المبعوث الخاص للأمم المتحدة في سوريا غير بيدرسون، بمناسبة دخول الثورة السورية عامها الثالث عشر، حيث أكد بأن:" معاناة السوريين ستستمر ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي شامل في البلد" مضيفا:"[2] بينما يدخل الصراع في سوريا عامه ال13، فإننا نتذكر بعميق الأسف الخسائر البشرية الفادحة، والانتهاكات والمعاناة التي تعرض لها السوريين، وخاصة المهجرين قسرا والمعتقلين تعسفا" معتبرا أن الوضع في سوريا " صعب للغاية"[3] وهو ما يخالف المنطق والإنسانية، مشيرا إلى تلك الصعوبات التي تواجهها سوريا في الاستجابة لجهود الإغاثة، لاسيما في ظل الزلزال المدمر الذي ضرب سوريا مؤخرا، حيث لفت الانتباه إلى أنه :" لا يمكن حصر المساعي الجماعية على المساعدات الإنسانية فقط، فسوريا مدمرة ومقسمة وفقيرة وتشهد صراعا مستمرا"[4] مؤكدا على أن معاناة الشعب السوري ستستمر إن لم يكن هناك حل سياسي شامل، تعود من خلاله سيادة ووحدة الأراضي السورية، ويمكن للشعب السوري العيش في كنف الحرية والكرامة، ويرسم مستقبله بنفسه معتبرا أن الزلزال يمكن أن يكون نقطة تحول لتجاوز الخلافات القائمة، لاسيما إذا اتبعت الأطراف خطوات إنسانية، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة تسعى للمضي قدما نحو تحقيق شامل للأزمة والصراع السوري، وذلك بموجب القرار 2254 لعام 2015.[5]

وفي 28 نوفمبر 2023 أعربت نجاة رشدي نائبة المبعوث الأممي الخاص لسوريا، متحدثة إلى مجلس الأمن عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، عن قلقها العميق إزاء احتمال حدوث تصعيد واسع النطاق، حيث أشارت إلى أن التطورات المأسوية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل لا تزال تنعكس داخل سوريا، كما دعت جميع الأطراف السورية وغير السورية إلى ضبط النفس، وبذل الجهود بشكل عاجل لتهدئة الأوضاع الخطيرة والمتوترة في سوريا، حيث قالت بأنه قد تم استهداف غارات إسرائيلية لمطار دمشق مرة

[1]– بيان مشترك بشأن سوريا،" وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية، أطلع عليه في 05 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/rdyde68

[2]– جنيف الأناضول، "بيدرسون، معاناة السوريين ستستمر حال عدم التوصل لحل شامل، في بيان أصدره المبعوث الأممي بمناسبة دخول الثورة السورية عامها 13،" أطلع عليه في 11 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/8tcnD2a.

[3]– نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

[5]– نفس المرجع.

أخرى الأسبوع الماضي، وهو ما نجم عنه توقف الخدمة الجوية الإنسانية مؤقتا، مؤكدة أن استهداف البنية التحتية المدنية محظور بموجب القانون الدولي[1].

ودعت لمواجهة الوضع الحالي بإتباع نهج موثوق وشامل لحل سياسي، وهو ما يفسح المجال لتحقيق تطلعات الشعب السوري المشروعة، ورسم طريق لاسترجاع سوريا وحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2254، محذرة من تراجع الاهتمام الدولي بسوريا نظرا لخطورة الوضع، والتي يتوجب أن تكون خاضعة للمراقبة، وقد كررت الرسائل الأربع التي نقلها المبعوث الأممي غير بيدرسون الشهر الماضي[2]، والتي تتمثل في:

– الحاجة إلى وقف التصعيد داخل سوريا ما يؤدي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وإتباع نهج تعاوني لمواجهة الجماعات الإرهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن، بما يتوافق مع القانون الدولي

– على جميع الأطراف الفاعلة السورية وغير السورية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس؛

– أن تعمل جميع الجهات الفاعلة في إطار الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني؛

– إعادة تركيز التعاون الدولي على العملية السياسية المهملة[3].

الفرع الثاني: البعثة الأممية للمراقبة في سوريا:

والتي قام بها كوفي عنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وقد تضمنت خطة النقاط التي عرفت بخطة عنان، ذلك أن هذه الخطة لاقت ثقة موسكو حيث دعمته بشكل أكبر، هذا إضافة إلى الدول الرابعة، وقد تضمنت تلك الخطة وضع حلول تضع في الحسبان تطلعات ومخاوف الشعب السوري.

– وقف جميع أطراف الأزمة أعمال العنف المسلح بجميع أشكالها تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة لحماية المواطنين؛

- ضرورة تأمين جميع أطراف النزاع منافذ لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة؛
- الامتثال إلى الهدنة الإنسانية لمدة ساعتين يوميا؛

[1]– الأمم المتحدة، "في مجلس الأمن دعوة أممية لتهدئة الوضع المتوتر في سوريا،" أطلع عليه في 12 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/ZhXjg1n.

[2] – نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

- يجب على السلطات السورية أن تطلق سراح جميع المعتقلين الذين شاركوا في الحملات الاحتجاجية فورا؛
- يجب على السلطات السورية أن تؤمن حركة الصحافيين، وأن تحترم حرية التجمعات والحق في التظاهرات السلمية[1].

لقد أيدت روسيا القرار 2042 الصادر عن مجلس الأمن بالإجماع في 14 أفريل2012، والذي تم بموجبه نشر مراقبين دوليين في سوريا للإشراف على وقف إطلاق النار، حيث يتشكل ذلك الفريق من نحو 20 مراقبا عسكريا من دون سلاح، على أن يتم في وقت لاحق إرسال بعثة كاملة من المراقبين يمكن أن يصل تعدادها إلى 250 فردا بحسب الأمم المتحدة وبقرار من مجلس الأمن، وفي 31 أفريل 2011 أصدر مجلس الأمن قرارا رقم 2043، ويتعلق بإرسال قوة أممية قوامها 300 مراقب عسكري من دون أسلحة لمدة 9 أشهر لمراقبة وقف إطلاق النار، والنظر في مدى التزام قائمة الأطراف بخطة ضمان للسلام[2].

كما تم استخدام حق النقض من قبل روسيا والصين في 22 ماي 2014 ضد مشروع قرار فرنسي، يتعلق بإحالة الملف السوري منذ بداية مارس 2011 للنائب العام للمحكمة الجنائية الدولية، كما صوتت روسيا ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمتعلق بسوريا في أفريل وأوت 2011 وجوان 2012، وذلك تحت مبرر رفض استخدام الوسائل والآليات المتوقعة بغرض التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق الأهداف السياسية التي لا تتوافق مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة وتناقض مبدأ احترام سيادة الدول[3].

واتسم دور الأمم المتحدة بالمحدودية والفشل، باعتبارها مؤسسة دولية تعنى بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ذلك أن الأمم المتحدة كانت تعتمد في إصدار قراراتها على توصيات، لا على قرارات ذات طابع إلزامي لإحلال السلام في سوريا، لاسيما القرار رقم 2059 في جلسته رقم 6812 لعام 2012، حيث قرر استعداد المجلس لتجديد ولاية البعثة الأممية في سوريا، على أن يقدم الأمين العام تقريرا يؤكده مجلس الأمن يقر فيه بوقف استخدام الأسلحة الثقيلة وانخفاض مستوى العنف من طرف كافة الأطراف المتنازعة، بما يسمح للبعثة بأداء مهامها وولايتها، فالأمم المتحدة وصفت مشروع القرار بأنه

---

[1]– نجاة محمد مدوخ، *السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا 2014/2010)* (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، 217.

[2]– نفس المرجع، 218.

[3] – نفس المرجع.

خطوة أساسية، ذلك أنه ركز على دورين هامين يتعلقان بوقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سلمي ما بين النظام والمعارضة لكنهما قوبل بالرفض من الطرفين، وذلك نظرا للانقسام الداخلي الحاصل بين أطراف الأزمة[1].

كما ساهمت العوامل الخارجية في التأثير على دور الأمم المتحدة، ويعود ذلك إلى التدخلات الدولية، وردود الفعل الدولية على الانتفاضة، وعلى السياسات المنتهجة من طرف النظام السياسي السوري تجاهها، مما أدى إلى حدوث اصطفاف دولي ما بين مساند ومؤيد وداعم للنظام السوري في صورة روسيا، حيث صرح "سيرغي لافروف" Serguei Lavrov بأن:" السوريين هم من سيقررون مصيرهم"[2]، غير أن فرنسا طالبت بضمانات لتنحي الأسد، دون الرجوع إلى قرارات مجلس الأمن، الذي ركز على الخطة الأمريكية الروسية في حل الأزمة السورية، واتسم الدور التركي بالتدخل في الشأن السوري، دون الأخذ في الحسبان مسألة السيادة السورية[3].

وفيما يلي نستعرض أهم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن فيما يتعلق ببعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة:

أ- القرار رقم 2042: وتم إصداره بتاريخ 14 أفريل 2012 في جلسته رقم 5751 ، حيث أكد فيه دعمه للمبعوث الخاص والمشترك للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية كوفي عنان مع تأكيده وحرصه على الالتزام القوي بسيادة ووحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، كما أدان الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان من طرف السلطات السورية والجماعات المسلحة المعارضة مع ضرورة محاسبة المسؤولين، وضرورة إيفاد بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في سوريا، لمراقبة وقف أعمال العنف المسلح بكل أشكاله ومن طرف كافة الأطراف[4].

ب-القرار رقم 2043: بتاريخ 21 أفريل 2012 في جلسة رقم 6756 بالإضافة إلى النقاط التي تم ذكرها في القرار السابق، فقد قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا لمدة أولية قدرها 90 يوما، بقيادة رئيس المراقبين العسكريين بتعداد قوامه 300 مراقب

---

[1]- رنبوار كريم محمود، إبراهيم أحمد صلاح، "التجارب الفاشلة لدور الأمم المتحدة في بناء السلام العالمي (العراق، سوريا)،" *المجلة العلمية لجامعة جيهان*02 (2020): 41.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 42

[4]- للاستزادة أكثر أنظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2042، https://2u.pw/ImYUBYL.

عسكري غير مسلح، إضافة إلى عنصر مدني مناسب حسب حاجة البعثة إليه لتنفيذ ولايتها، وتتكفل البعثة بمراقبة وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله بين كل الأطراف، حيث يتم إبرام اتفاق ما بين الأمين العام للأمم المتحدة والحكومة السورية بشأن مركز البعثة، ومراعاة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 82/58، والذي يتعلق بنطاق الحماية القانونية، وذلك بمقتضى الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويدعو الحكومة السورية إلى ضمان تسهيل النشر السريع للبعثة، من دون عراقيل، ومنحها حرية الحركة بشكل كامل وفوري[1] .

ت–القرار رقم 2059: اتخذه مجلس الأمن في 20 جويلية 2012 في جلسته رقم 6812، حيث أشاد مجلس الأمن بجهود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، وقرر تجديد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها 30 يوما، مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل اللجنة، ومراعاة الآثار المترتبة على العمليات، لاسيما في ظل خطورة الأوضاع الأمنية في سوريا، كما يهيب بكافة الأطراف لضمان سلامة أفراد البعثة دون المساس بحريتهم في التنقل وقدرتهم على الوصول، وأن ذلك يقع على عاتق السلطات السورية، ويتم تجديد ولاية البعثة شريطة أن يقدم الأمين العام تقريرا يؤكده مجلس الأمن، يتحدث فيه عن توقف استخدام الأسلحة الثقيلة، وانخفاض مستوى العنف بما يمكن ويسمح للبعثة من أداء ولايتها[2].

الفرع الثالث: المؤتمرات الدولية بخصوص الأزمة السورية

1– مؤتمر جينيف 1: عقد في جوان عام 2012 بهدف تسوية سياسية للأزمة السورية، والتي لابد أن تمر عبر مرحلة انتقالية ويكون ذلك ب:

- تشكيل حكومة انتقالية توافقية تشمل أعضاء من الحكومة السورية الحالية والمعارضة؛
- القيام بحوار وطني شامل بين جميع كائنات الشعب السورية؛
- العمل من أجل الأمن والاستقرار إلى البلاد؛
- إعادة عمل المؤسسات الحكومية والموظفين بما فيها القوات العسكرية والأجهزة الأمنية[3].

[1]– للاستزادة أكثر أنظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2043، https://2u.pw/ImYUBYL.

[2]– أنظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2059، https://2u.pw/IDu4kPi.

[3]– مدوخ، السياسة الخارجية الروسية، 224.

ولقد شدد وزير الخارجية الروسي على ضرورة تقرير مصير سوريا، لا يكون إلا من طرف السوريين أنفسهم، وبالتالي عدم استثناء أي أحد في هذه العملية السياسية، في حين صرحت الخارجية الأمريكية بأن هذا الاتفاق يمهد الطريق لمرحلة ما بعد الأسد، هذا في الوقت الذي صرح فيه وزير الخارجية الروسي بأن اتفاق جنيف لم يشترط تنحي الأسد عن الحكم، وهو ما يفسر التباين والاختلاف في تفسير البيان الختامي لاجتماع جنيف ما جعله يفشل، ولم تطبق بنوده، وهو ما أدى إلى استقالة المبعوث الأممي كوفي عنان في 12 أوت 2012، وخلفه في المهمة الأخضر الإبراهيمي في 17 أوت 2012 [1].

2-مؤتمر جينيف 2: انعقد في جانفي 2014 وكان بداية لانطلاق مسار تفاوضي برعاية كل من روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة، والتي عملت على استمراره لأن فشله كان يعني أنها اتخاذ قرارات أخرى، ذلك أن الوفدين الروسي والأمريكي لم يتدخلا في مسار التفاوض، لكن عندما ساءت وتعقدت الأمور على أثر رفض النظام بقبول ما جاء في جنيف 1 لاسيما فيما يتعلق بمناقشة الهيئة الانتقالية[2].

وفي هذا المؤتمر لأول مرة تجلس فيه وفود من النظام السورية والمعارضة إلى طاولة المفاوضات، لكن بعد مرور ثلاثة أسابيع من المفاوضات أعلن الأقصى الإبراهيمي انتهاء المفاوضات ووصول الطرفين إلى طريق مسدود، ويرجع فشل المفاوضات إلى تلك الخلافات التي برزت بين الطرفين، والتي ترتبط بالدرجة الأولى بتشكيل هيئة الحكم الانتقالية، حيث يرى وفد دمشق بأولوية مكافحة الإرهاب، في الوقت الذي يرى ممثلو الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة على بدء مناقشة الهيئة الانتقالية، وهو ما جعل الجولة الأولى من مؤتمر جينيف 2 تنتهي دون أحرار أي تقدم بذكر، وهو ما جعل بان كي مون يدعو إلى مشاركة نشطة في العملية السياسية من قبل راعي جينيف 2 روسيا والولايات المتحدة الأمريكية[3].

كما تناولت الأطراف في مؤتمر جينيف 2 مشروع قرار الممرات الإنسانية، والذي وزعته دول غربية وعربية على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والذي يتعلق بالوضع الإنساني في سوريا، وذلك بناء على طلب قدمته منظمة العفو الدولية من أجل إيصال مساعدات إنسانية إلى سوريا، حيث اعتبر سيرغي لافروف أن مشروع القرار الذي قدم لمجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سوريا بغير المقبول على

---

[1] – مدوخ، السياسة الخارجية الروسية، 224.

[2]– نفس المرجع، 131.

[3] – نفس المرجع.

الإطلاق، كما لوح باستخدام حق النقض ضد المشروع، في حين أشار بأن كي مون الأمين العام للأمم المتحدة إلى وجوب رفع تقريرا خلال مهلة قدرها ثلاثين يوما، لاتخاذ إجراءات إضافية في مجال عدم تطبيق القرار[1].

ولقد كشفت الاستعدادات لعقد مؤتمر جينيف 2 عن وجهات نظر متباينة مابين الولايات المتحدة وروسيا، وقد برز الموقف الروسي أكثر تماسكا وثباتا في الأزمة السورية، لاسيما فيما يتعلق بالأسد في الوقت الذي تعاملت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمرونة مع الملف السوري، حيث كانت تخشى من اتساع مساحة الأزمة لتشمل دول مجاورة أخرى، واتساع دائرة الحرب لتشمل إسرائيل، بالإضافة إلى خشيتها من تسليح المعارضة ووصول السلاح إلى المتطرفين، وهو ما أدى إلى فقدان المعارضة السورية الثقة بالولايات المتحدة، وإذا كان موقف الولايات المتحدة يتجه بالأساس نحو تغيير وسقوط النظام، لكنها لم تضع تصورات كاملة لمرحلة ما بعد الأسد، وذلك نظرا للأوضاع المتشابكة والمتداخلة التي تشهدها الساحة السورية، وتدخل القوة الفاعلة والمؤثرة إقليميا ودوليا[2].

بدأت الجولة الأولى من مؤتمر جينيف في 22 جانفي بمدينة مونترو السويسرية، بحضور أطراف الأزمة في سوريا النظام والمعارضة، بالإضافة إلى الفاعلين الإقليمين والدوليين، ووضع الائتلاف السوري المعارض شروطا لحضور المؤتمر، والتفاوض مع حكومة الأسد، وذلك يكون فيها الأسد جزءا منها وتوكل لها مهمة تنظيم انتخابات شفافة، وتمنح لها كل الصلاحيات والإشراف على الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات، لكن ذلك الشرط قوبل بالرفض من طرف النظام السوري، وذلك في ظل الظروف السائدة في سوريا، أو تلك التي تتعلق بالمعطيات الإقليمية والدولية السائدة، ذلك أن النظام كان يرى بأن المعارضة أصبحت أكثر ضعفا وهشاشة مما كانت عليه في جنيف 1، بل كان يراهن على انهيارها لاسيما في ظل تنامي خطر الجماعات المتطرفة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وجبهة النصرة، في الوقت الذي تواصل فيه سوريا تنفيذ اتفاقها بخصوص الأسلحة الكيميائية[3].

وقد كان الحدث الأبرز في هذا المؤتمر، هو الغياب الواضح لإيران التي قدمت تنازلات من أجل اتفاقها النووي مع القوى الكبرى والأمم المتحدة، وقد تم دعوتها من قبل الأمم المتحدة لكنها سرعان ما

[1] – مدوخ، السياسة الخارجية الروسية، 232.

[2]– إبراهيم سعيد البيضاني، السياسة الأمريكية تجاه سوريا، 113.

[3]– محمد الطيب حمدان، "تسوية الأزمة السورية في ظل التوازنات الدولية والإقليمية "قرءاه هي مؤتمر جينيف 2 و3،" *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* 1 (2018): 476.

سحبت الدعوة تحت تهديد الائتلاف السوري بعدم الحضور، ورفض السعودية لدعوة غيران للمشاركة في المؤتمر، ونظرا لما تحتله إيران من ثقل في الأزمة السورية، وإمكانية إيجاد مخارج وحلول للأزمة، هذا ما جعل وزير الخارجية الروسي يرفض القرار، ويعلن بأن عدم دعوة إيران بعد "خطأ لا يغتفر"، حيث اشترطت المعارضة على إيران حزمة من الشروط قبل مشاركتها في المؤتمر، منها سحب قواتها من سوريا والتزامها بقبول كافة قرارات جينيف1، على غرار تشكيل حكومة انتقالية وإعلانها مسبقا بالالتزام بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن جينيف 2 ، وهذا ما جعل إيران ترفض تلك الشروط جملة وتفصيلا معلقة بأنه " مؤتمر جينيف 2 مات قبل أن يولد"[1].

3-مخرجات وقرارات جنيف 2:

أ-أولوية الحل السياسي: تباين واختلاف توجهات النظر حول تفسير قرارات جنيف1، حيث اختلفا الطرفان بشأن تحديد أولويات التفاوض، ما إذا كان يتم التفاوض حول محاربة الإرهاب التي يعتبرها النظام السياسي أولوية، في الوقت الذي تريد فيه المعارضة التفاوض حول تشكيل حكومة انتقالية وهو الملف الرئيسي للمفاوضات[2].

ب- أسباب فشل جنيف 2: لقد عمل الأخضر الإبراهيمي المبعوث الأممي على كيفية بناء الثقة بين طرفي الأزمة، ويكون ذلك بتوافق الطرفين على توصيل المساعدات الإنسانية لمدينة حمص المحاصرة، حيث تمكن الأخضر الإبراهيمي من عقد اجتماع ما بين طرفي الأزمة بمقر الأمم المتحدة للنظر في قرارات جينيف1، والتي تقر بتشكيل هيئة انتقالية لكن هذه المجهودات باءت بالفشل، وقد تم إعداد ورقة تشمل على جملة من الخطوات لوقف تبادل إطلاق النار بين الطرفين، والعمل على إدخال المساعدات الإنسانية إلى المدن السورية المحاصرة، والشروع في التفاوض حول تشكيل الهيئة الانتقالية، وتحديد المؤسسات التي يجب الحفاظ على بقائها[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الوفد الروسي غادر المؤتمر في اليوم الثالث من المفاوضات، وهو ما أثار قلق الولايات المتحدة وأعضاء المعارضة السورية، على خلفية توقف الضغط الروسي على وفد الحكومة السورية لإبداء نوع من المرونة في المفاوضات، هذا في الوقت الذي تشددت الولايات المتحدة اللهجة اتجاه الرئيس السوري بشار الأسد، حيث شن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري خلال "مؤتمر

[1]- حمدان، تسوية الأزمة السورية في ظل التوازنات الدولية والإقليمية، 476.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 477.

دافوس" بسويسرا هجومه على بشار الأسد، وأنه لا يمكن أن يكون جزءا من المرحلة الانتقالية القادمة' ولقد انتهت المفاوضات في 2 فيفري 2014 من دون أن تحد رأي يقدم يذكر[1].

3- مؤتمر جينيف3: انطلق في 26 يناير 2016 برعاية الأمم المتحدة وقد شارك في هذا المؤتمر المعارضة، والتي اشترطت تطبيق القرارات الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 2015/2254، لاسيما بنوده الموجودة في الفقرتين 13/12 من القرار، والتي تنص على رفع الحصار المفروض على المناطق المحاصرة، وإدخال المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح المعتقلين، لاسيما النساء منهم ووقف البراميل المنجزة ، وقد رفض النظام هذه المطالب، وقد وضعت المعارضة هذه الشروط بأنها غير قابلة للنقاش والتفاوض، لكن برفض النظام لهذه المطالب أدى إلى تليين موقف المعارضة والقبول بالجلوس على طاولة المفاوضات مع النظام[2].

ولقد حضر وفد النظام السوري بضغط من روسيا، وذلك على خلفية التصعيد الخطير للقتال في الجبهة السورية، ولقد انتهت جينيف 3 بتعليق من الولايات المتحدة الأمريكية للمفاوضات على أثر انسحاب المعارضة بسبب عدم تنفيذ القرار 2254، وتركزت تلك المفاوضات على وقف القصف ورفع الحصار عن مدن سوريا المحاصرة[3].

4- مسار فينا: ولقد شارك في هذا المؤتمر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمملكة العربية السعودية وتركيا وانعقد في 23 أكتوبر 2015، وتم توسيعه ليشمل كافة الأطراف الأساسية والدولية ذات الصلة بالشأن السوري، وقد تمكن بعد الاجتماع الموسع الذي انعقد في 14 نوفمبر 2015 من قرار خارطة طريق لتسوية الأزمة السوية، وفق جدول زمني ممتد على ثلاث فترات، حيث تتعلق العملية التفاوضية برعاية الأمم المتحدة عام 2016 بهدف التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، أما الفترة الثانية يتم من خلالها الإعلان عن تأسيس حكم ديمقراطي، ويعقبها إجراءات انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة[4].

5- مؤتمر الرياض: وقد اعتبر محطة هامة في مسار الأزمة السورية، وانعقد في أيام 8 و9 ديسمبر 2015 في الرياض، حيث اتفق المؤتمرات على وثيقة سياسة تصدر عنها العديد من النقاط الهامة، وتشمل التأكيد على وحدة سوريا، والاتفاق على مدنية الدولة ووحدتها وسيادتها في إطار التعددية، مع

[1] - حمدان، تسوية الأزمة السورية في ظل التوازنات الدولية والإقليمية، 478.

[2] - ناصري، دور المنظمات الدولية الإقليمية في الأزمة السورية، 288.

[3] - نفس المرجع، 289.

[4] - نفس المرجع.

الالتزام بالديمقراطية وإعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى الاتفاق على تشكيل هيئة تضطلع بمهمة الإشراف على المفاوضات برعاية الأمم المتحدة[1].

6- قمة سوتشي1: عقدت في جانفي 2018 في روسيا بعد تأجيله لعدة مرات، تم عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة سوتشي على مدار يوم واحد فقط، وذلك بحضور 1600 شخص من مختلف الطوائف، وقد تم خلال القمة تشكيل لجنة دستورية تتكون من ممثلي النظام السوري والمعارضة، وذلك للقيام بإصلاح الدستور وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2254، وبفشل هذا المؤتمر أدى ذلك إلى تصعيد وتيرة العنف المسلح خاصة في إدلب وحماة، وهو ما ساهم في سيطرة قوات الأسد على مناطق واسعة وحماية سوريا من التفكيك والتقسيم، ومحاربة الإرهاب والتصدي للإرادات الأمريكية الصهيونية في المنطقة[2].

7–قمة سوتشي2: وعقدت في 14 فيفري 2019 ما بين الأطراف "روسيا، إيران وتركيا"، وتم تقديم مقترحات لاسيما مناطق آمنة في سوريا، لكن هذه المقترحات رفضت من قبل بوتين والأسد لأنه كان يهدف ضمنيا إلى تقسيم سوريا، كما رفض الأسد منح الأفراد وحكمها ذاتيا[3].

8- **مؤتمرات بروكسل لدعم مستقبل سوريا والمنطقة:** نظم الإتحاد الأوربي مؤتمر بروكسل السابع، حول" دعم مستقبل سوريا والمنطقة" يومي 14 و15 يونيو 2023 ببروكسل، ويتمثل الهدف الرئيس لمؤتمرات بروكسل ضمان استمرار الدعم للشعب السوري والمنطقة، وذلك من خلال العمل على دعم الحلول السياسية الشاملة والموثوقة للأزمة السورية، بما يتماشى وقرارات مجلس الأمن رقم 2254، ويناقش المؤتمرون في بروكسل القضايا الإنسانية والمسائل الأساسية المرتبطة بالقدرة على الصمود، لاسيما فيما يتعلق بمسألة اللاجئين السوريين في المنطقة، وبالتالي يتم تجديد المؤتمرون الدعم السياسي والمالي من قبل المجتمع الدولي لدول الجوار بالأخص الأردن لبنان وتركيا إضافة إلى مصر والعراق، ذلك أنه قد تم عقد مؤتمر خاص للجهات المانحة سابقا، لدعم شعوب سوريا وتركيا على خلفية الزلزال المدمر، الذي ضرب المنطقة، ويتم من خلال المؤتمر السابع عقد يوم للحوار بواسطة منصة تفاعلية، للتواصل مع فعاليات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في سوريا والجوار[4].

---

[1] – ناصري، دور المنظمات الدولية الإقليمية في الأزمة السورية، 290.

[2]– منال بن جدو، راضية ياسينة مزاني، "الأزمة السورية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي،" *مجلة أبحاث قانونية وسياسية* 02 (2021):686.

[3] بن جدو، مزاني، الأزمة السورية، 686.

[4]– "دعم مستقبل سوريا والمنطقة،" تصفح في 03 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Zt0tHb3.

9- **القمم العربية:** منذ اندلاع الأزمة السورية ساهم القادة العرب، بتقديم عدة مقترحات ومبادرات بدءا بإعلان بغداد عام 2012، وتم التأكيد على الدعم الكامل لتطلعات ومطالب الشعب السوري المشروعة، مع ضرورة التمسك بالحل السياسي، والحوار الوطني، ورفض التدخل الخارجي، والحفاظ على وحدة وسلامة سوريا وشعبها، والوقوف إلى جانب المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا كوفي عنان وخطته، وفي قمة الدوحة 2013 (إعلان الدوحة) تم التأكيد على الدعم الكامل والمساندة للحقوق المشروعة، والعادلة للشعب السوري في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ورفض كافة الإجراءات المتخذة من طرف الاحتلال الإسرائيلي لتغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان العربي السوري، كما أدانت القمة التصعيد العسكري الخطير الذي تقوم به قوات النظام السوري، واستمرار عمليات القتل الجماعي ضد المدنيين، مع الترحيب بالائتلاف الوطني لقوات الثورة والمعارضة السورية بشغل مقعد سوريا في جامعة الدول العربية، واعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري[1].

في حين أكدت قمة الكويت 2014 على دعم ومساندة سوريا على استعادة الجولان المحتل، وجددت تضامنها الكامل مع الشعب السوري وحقه في الحرية والعدل والديمقراطية والمساواة، وتم التأكيد على دعمهم الكامل للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، بصفته ممثلا شرعيا للشعب السوري، وضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة السورية، وانعقدت القمة 26 في مصر وقد تحدث فيها الرئيس المصري عن الوضع في سوريا، ومعاناة الشعب السوري، وضرورة التنسيق والتعاون العربي لإنقاذ سوريا والمنطقة، وانعقدت القمة 27 في موريتانيا عام 2016، حيث طالب القادة العرب أطراف النزاع في سوريا إلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي في إطار الحفاظ على وحدة سوريا، وفي مارس عام 2017 انعقدت القمة العربية في الأردن، حيث أكد القادة العرب على أهمية الحل السياسي في سوريا، مع التركيز على مسألة اللاجئين، وتوفير الظروف المناسبة لجولات مفاوضات جنيف[2].

وقبل القمة العربية التي انعقدت بالجزائر عام 2022، حيث شكل موضوع مشاركة وعودة سوريا إلى الجامعة العربية جدلا واسعا، حيث عارضت بعض الدول ذلك بداع الممارسات التي يقوم بها النظام السوري، في حين رحبت دول أخرى لكن بشروط على أن تكون عودة سوريا مرهونة بتحقيق حل سياسي

[1]- عمار عدنان شمران، "دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي(2011-2018)،" *المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية* 05، (2020): 203-204.

[2]- نفس المرجع، 205، 207.

شامل، ومن الدول التي رحبت بعودة سوريا نذكر الإمارات العربية المتحدة، مصر سلطنة عمان الجزائر الأردن العراق وغيرها، وقد أكد هؤلاء على ضرورة عودة سوريا إلى الصف العربي لأن ذلك لا يعد من مصلحة الشعب السوري، حيث أن عودتها إلى الجامعة العربية ما من شأنه أن يزيد الدعم العربي لسوريا وشعبها سياسيا واقتصاديا، لاسيما في ظل التحديات الصعبة التي يواجهها الشعب السوري، وبذلك لم تشارك سوريا في قمة الجزائر لكن مسألة عودتها باتت وشيكة [1].

وفي القمة العربية العادية 32 والمنعقدة في جدة بالسعودية بتاريخ 19 ماي 2023 عاد النظام السوري ليشغل مقعد سوريا في جامعة الدول العربية، وذلك بعد مرور 12 سنة من تجميد عضوية سوريا بالجامعة، وقد حضر في هذه القمة ممثلي جميع الدول العربية بما فيها بشار الأسد، حيث أن عودة سوريا يعتبر كتتويج دبلوماسي على خلفية الزلزال المدمر الذي ضرب سوريا والمنطقة، وبالتالي أخذ الأمر بعدا إنسانيا، إضافة إلى ذلك التقارب والاتفاق السعودي الإيراني برعاية الصين في 10مارس 2023، واجتماع جدة السداسي والذي رسم خارطة طريق لإعادة مسار التطبيع مع النظام السوري، ولقد لعبت كل من الأردن والمملكة العربية السعودية دورا كبيرا في إعادة سوريا إلى الجامعة العربية، وقد تم التأكيد في ديباجة بيان الجامعة على وحدة وسيادة الأراضي السورية، ورفض التدخلات الخارجية، ومحاولة حل المسائل الإنسانية للشعب السوري، ويأمل البيان في عودة سوريا ودعم استقرارها، ومواصلة دورها الطبيعي في الوطن العربي، والتأكيد على مساعدة سوريا على تجاوز أزمتها، وتوفير الظروف المواتية لعودة اللاجئين السوريين[2].

الفرع الرابع: معالجة مجلس الأمن للأزمة السورية:

يضطلع مجلس الأمن بمهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وعلى ضوء ذلك تولى مجلس الأمن النظر في الأزمة السورية، باعتبارها أصبحت تهدد الأمن والسلم الدوليين، وذلك بعد تحول الانتفاضة السورية إلى مواجهات عسكرية مع القوات المسلحة للنظام السوري، واستنادا إلى المادة 93 من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يخول لمجلس الأمن تقرير وجود أي تهديد للسلم او انتهاك له أو أية عمل من أعمال العدوان، كما يمكن أن يوصي أو يتخذ الإجراءات لصيانة السلم والأمن الدوليين، واستنادا لبيان قمة مجلس الأمن بتاريخ 31 جانفي 1993 أصبح مجلس الأمن يتدخل في المسائل المتعلقة بحقوق

---

[1]– أحمد سيد أحمد، "القمة العربية.. سوريا الغائب الحاضر"، تصفح في 03 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/EaZrNL8.

[2]– "القضية السورية ومؤتمر القمة العربية في جدة،" مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تصفح في 03 ديسمبر، 2023 https://2u.pw/2RMiBz.

الإنسان والقضايا الإنسانية ومسألة اللاجئين وغيرها، ولقد تعاظم دور مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، وقد استخدم مبدأ التدخل الإنساني بصورة سلبية كما هو الحال بالنسبة للتدخل الدولي لحماية الأكراد والشيعة في العراق في فيفري 1991[1].

والعائق الأكبر الذي كان في كل مرة يعرقل عمل مجلس الأمن هو حق الفيتو، الذي منح للدول الخمس الأعضاء في المجلس، ذلك أن الدول الأعضاء كانت تستخدمه في حال ما إذا كان هناك أية قرار يتعارض أو يشكل خطرا على مصالحهم اليومية، ولقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة بفشل مجلس الأمن في حل الأزمة السورية، ذلك أن الفيتو المزدوج الثالث لروسيا والصين، قد أثر على أداء مجلس الأمن وقراراته، وهو ما دفع أمريكا إلى تبني سياسة العمل خارج مجلس الأمن كما هو الحال بالنسبة لحرب الخليج عام 2003 ، وبالعودة إلى حق الفيتو في الأزمة السورية فقد استخدمت كل روسيا والصين حق النقض في تشرين الأول 2011، والفيتو الثاني في شباط 2012، فقد استخدمت روسيا والصين حق النقض للمرة التالية ضد مشروع تقدمت به كل من بريطانيا وفرنسا يتعلق بفرض عقوبات على سوريا، وفق الفصل السابع من هيئات الأمم المتحدة في حال ما إذا لم يسحب النظام السوري الأسلحة الثقيلة من الأماكن السكانية[2].

ووضع خطة الوسيط الأقصى كوفي عنان من المادة 41 من الفصل السابع والذي أيدته 11 دولة ووضحته في مجلس الأمن، كما تبنت روسيا والصين حق الفيتو ضد مشروع قرار تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة' ورفضت أية تهديد عسكري أو أية عقوبات على سوريا، وهو ما جعل الولايات المتحدة تنتقد مجلس الأمن، وتنعته بالفشل الكامل في إيجاد حل للازمة السورية، في الوقت الذي ندد فيه بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة بالفيتو الروسي الصيني، واعتبر ذلك بأنه يقود الأمم المتحدة ويأسف لفشل مجلس الأمن في الاتفاق على قرار وصول سوريا، كما أدى الدول الكبرى إلى تجاوز خلافاتها، والتوصل إلى توافق وذلك في افتتاح الجمعية العامة حول الأزمة السورية مستطردا بضرورة تغليب مصالح الشعب السوري على الخلافات أو النزاعات من اجل النفوذ معتبرا أن الجرائم التي تحدثت عنها وكالات الأخبار في حلب تعد جرائم ضد الإنسانية[3].

وأهم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في الأزمة السورية نذكر:

---

[1]– موفق مصطفى الخزرجي، "نظرة في الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى"، *مجلس الباحث للدراسات الأكاديمية الرسمي* 01، (2016): 42.

[2]– الخزرجي، نظرة في الأزمة السورية، 42.

[3]– نفس المرجع، 44.

أ- **القرار رقم 2139:** تم بموجبه إدانة اللهجات الإرهابية المتزايدة في حق المدنيين السورين من طرف تنظيم القاعدة والقوى الموالية له. نصت على ضرورة محاربة الإرهاب؛

ب-**القرار رقم 2170:** ركز القرار على ظاهرة الإرهاب وأبدى مجلس الأمن قلقة حيال سيطرة تنظم الدولة والجماعة الموالية له، على غرار جبهة النصرة على بعض المناطق في سوريا والعراق، وأكد على ضرورة التعاون الدولي والأمني لمكافحة الظاهرة، وقد صدر هذا القرار تحت الفصل السابع؛

ت-**القرار رقم 2199:** وكان بمبادرة روسية وتبناه مجلس الأمن، وقد شدد على التزامات الدول في مكافحة الإرهاب، واتخذ خيارات اقتصادية بدلا عن التدخل العسكري، والتي تتعلق بتجفيف منابع التمويل للجماعات الإرهاب والحصار الاقتصادي، وقطع الصلات الدبلوماسية مع الدول الداعمة له؛

ث-**القرار رقم 2118:** وصدر على خلفية الاتهامات التي وجهت لنظام السوري باستخدام الأسلحة الكيميائية، وهو ما يعتبر انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، كما أكد القرار على تبني نتائج التحقيقات التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة، كما رحب بالاتفاق الذي توصل إليها الجانب الأمريكي والروسي بخصوص القضاء على البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية؛

ج-**القرار رقم 2253:** وتم بمبادرة روسيا أمريكية وتبناه مجلس الأمن، وتضمن الدعوة إلى تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية لتنظيم داعش والقاعدة، وما له صلة بالتنظيم من أشخاص أو جماعات أو مؤسسات، كما يدعو إلى تجريم المعاملات المالية المتصلة بالإرهاب، ووقف النفط والاتجار بالبشر والآثار؛

ح-**القرار رقم 2254:** وانعقد في 18 ديسمبر 2015 وحظي بالإجماع لكافة الدول المتبادلة، وأهم ما تضمنه القرار هو البند الثامن منه، حيث أشار إلى منع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها داخل سوريا[1].

ومثلما عجزت الأمم المتحدة في العديد من الأزمات الدولية، جاءت قرارات مجلس الأمن مخيبة للآمال، ولعب فيها حق النقض دورا كبيرا في إفشال مشاريع القرارات، فالأمم المتحدة لم تكن صارمة في استخدام القوة، بالرغم من الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، سواء من

[1]- خثير فؤاد، عباسة الطاهر، "شرعية استخدام القوة في العلاقات الدولية الحالة السورية نموذجا-،" *مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة* 1، (2022): 37.

طرف النظام الحاكم آو المعارضة، وهو ما جعل البعض يوجه الانتقادات لمجلس الأمن، ويراه بأنه أداة بيد القوى الكبرى تستخدم كما تريد وتشاء، لاسيما الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، كما أن حق النقض جعل دور مجلس الأمن مقيدا أو محدودا، ذلك أن عدم التوافق في الرؤى مابين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى تعاظم الأزمة السورية، حيث لم تتمكن الدول الأعضاء من إصدار قرارات تدين بموجبها المجازر التي تحدث يوميا في سوريا، وهو ما أدى إلى مضاعفة الخسائر وعدد القتلى وتشريد الملايين من اللاجئين السوريين والتضييق على المواطنين داخل سوريا[1].

وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطات كبيرة على مجلس الأمن بخصوص الأزمة السورية، لتعارض القرارات الصادرة عنه مع مصالحها، في حين أن روسيا كانت أكثر الدول التي عملت مع عرقلة دور مجلس الأمن في حل الأزمة السورية، ولقد لاقى القرار رقم 2401 الصادر عن مجلس الأمن استخفافا من طرف روسيا، حيث جاء على لسان المندوب الروسي بأنه:" من المستحيل تنفيذ هذا القرار ما لم تتواصل كل الأطراف مع الحكومة الروسية"[2].

إن عدم التوافق في الرؤى لاسيما ما بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى إطالة أمد الأزمة، وعلى الرغم من محاولات جامعة الدول العربية التأثير على روسيا بغرض تغيير موقفها من الأزمة السورية، إلا أن كل محاولتها باءت بالفشل، وهو ما أدى إلى استحالة التوصل إلى قرار أممي توافقي ومرضي، يضع حدا للأزمة السورية، ويوفر الحماية للمواطنين من الانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها[3].

وفي ظل الأوضاع السائدة، وعدم تمكن مجلس الأمن من إصدار قرار حازم بشأن الأزمة السورية، فقد دعت العديد من المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة العفو الدولية إلى إحالة جرائم الحرب التي أرتكبها كل من النظام السوري والمعارضة إلى محكمة الجنايات الدولية، على خلفية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بهدف المساءلة الدولية عن الجرائم المرتكبة[4].

ولعل إخفاق مجلس الأمن، وضعف دوره وتعاطيه مع الأزمة السورية، نجم عنه تداعيات خطيرة لاسيما فيما يتعلق بظاهرتي النزوح واللجوء، حيث بلغ عدد النازحين السوريين داخل سوريا ستة

---

[1]– كشان رضا، "محدودية دور مجلس الأمن في نشر السلم والأمن الدوليين، سوريا أنموذجا،" *مجلة القائد للدراسات السياسية* 02، (2020): 117.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع، 118.

[4]– نفس المرجع، 119.

ملايين، وما يقارب ستة ملايين خارج سوريا، ولا تزال الأزمة السورية مستمرة أمام مرأى المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان العالمية[1].

أما بالنسبة للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص الأزمة السورية، فهناك العديد من القرارات، وبالتالي نوجه عناية القارئ والمتفحص للأطروحة إلى تصفح إحاطات مجلس الأمن، والاطلاع على أهم ما ورد فيه بالتفصيل، وهو ما يجعل الباحث يستزيد أكثر OSES[2].

الفرع الخامس: معالجة الجمعية العامة للأزمة السورية:

لقد قامت الجمعية العامة بمناقشة الأزمة السورية، على أثر عجز مجلس الأمن على إصدار قرارات وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بسبب الفيتو الروسي الصيني، وهو ما فسح المجال أمام الجمعية العامة التي قامت بإصدار قرارات في الفترة الممتدة من 13 ديسمبر 2011 إلى 18 ديسمبر 2014، والتي جاءت تحت عنوان: حالة حقوق الإنسان في سوريا ومن هذه القرارات:

- **القرار رقم 176 الدورة 66:** بتاريخ 16 ديسمبر 2011 ، والذي يعد كآلية لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 161 المؤرخ في 29 أفريل 2011 ، والمتعلق بإيفاد لجنة دولية مستقلة للتحقيق وتقصي جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا؛
- **القرار رقم 253 في الدورة 66:** بتاريخ 16 فيفري 2012، وجاء لاستدراك التسرع الذي وقع فيه القرار السابق 176، والذي صعد فيه اللجنة ضد الحكومة السورية، وبالتالي تيقنت الجمعية العامة بأنه الأزمة في سوريا لا تعتبر مجرد أزمة بل امتدت وأصبحت إقليمية ودولية؛
- **القرار رقم 183 في الدورة 67:** بتاريخ 20 ديسمبر 2012 ولم يأت بالجديد، ولقد برز في هذه الدورة خلافات كبيرة وتبادل الاتهامات مابين الدولة العربية، حيث قامت مندوبية سوريا بمهاجمة كل من قطر والسعودية والعرب، بعد سعيهم لتبني القرار واتهام سوريا بدعم الإرهاب؛
- **القرار رقم 182/68 بتاريخ 18 ديسمبر 2013 والقرار 189/69 بتاريخ 18 ديسمبر 2014:** وقد تم إصدار هذين القرار على خلفية تقديم الفريق المعني بالتحقيق في سوريا التابع للأمم المتحدة، تقريرا للجمعية العامة أقر بموجبه قيام القوات السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة دوليا،

---

[1]– كشان، محدودية دور مجلس الأمن، 119.

[2]– "إحاطات مجلس الأمن (نص)،" OSES، تصفح في 03 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Yr0Hv8m.

وهو ما جعل الهيئة تتبنى القرارين السابقين تندد بموجبهما بالاستخدام غير المشروع للأسلحة الكيميائية[1].

لكن وعلى الرغم من كل تلك القرارات الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أنها لم تتمكن من فك الحصار على العديد من المدن السورية المحاصرة، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الملايين من السوريين، كما لم تتمكن من إيقاف قصف قوافل مساعديها، وقتل عشرات من موظفي الإغاثة، قد كانت في كل مرة تدين جميع الانتهاكات الجسمية، والمخالفة للقانون الدولي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والحريات الأساسية في شكل همجي، وعلى نطاق واسع، وبالتالي كانت تشدد على وضع حد لتلك الانتهاكات والجرائم، وضرورة التزام كافة الأطراف المتنازعة بذلك، وبالتالي يمكن القول بأن الأمم المتحدة لم تلعب دور الضامن، ولم يحقق مبعوثوها الأمميون الدور اللازم في حل الأزمة منذ مؤتمر جنيف الأول 2012 إلى جنيف الثالث، وبالرغم من التوصل إلى العديد من التفاهمات الأولية إلا أنها باءت كلها بالفشل ولم يتم الالتزام بها[2].

كما أصدرت الأمم المتحدة قرارا مهما في 29 جوان 2023، حيث صوتت الجمعية العامة على تشكيل هيئة خاصة لبحث مصير المفقودين والمعتقلين في السجون السورية، حيث تمت الموافقة على القرار من طرف 83 دولة وامتناع 62 دولة، فيما اعترضت 11 دولة عن القرار وهي سوريا، إيران روسيا، بيلاروسيا، الصين، كوبا، كوريا الشمالية، لاتفيا، زمباوبوي، ارتيريا ونيكارغوا[3].

وتعمل هذه المؤسسة الجديدة على تكريس جهودها الرامية لمنح الأسر حقها في معرفة الحقيقة، كما تعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للناجين، وبالنسبة للدور الذي تضطلع به الهيئة، فقد أشار المندوب الدائم للكسمبورغ لدى الأمم المتحدة "أولييفه مايس" بأن:" هذا القرار لا يوجه أصابع الاتهام لأي أحد، للمؤسسة هدف واحد هو هدف إنساني" وتعتبر المؤسسة هي الأولى من نوعها على الصعيد الدولي، وبالتالي فهي تفسح المجال وتمهد الطريق لتحقيق العدالة في سوريا، ولا يتحقق ذلك إلا عبر الالتزام والتعاون الدائم مع مختلف الجهات[4].

---

[1]– الياس عجابي، "انعكاسات الأزمة السورية على خط إدارة الأزمات الدولية،" *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية* 2، (2018): 206.

[2]– أميرة عمورة، "مدى كفالة الأمم المتحدة للمدنيين خلال الحرب السورية،" *مجلة الناقد للدراسات السياسي* 2، (2022): 253.

[3]– محمد حبش، "التدخل الإنساني في مواجهة السيادات الوطنية .. هيئة الأمم المتحدة للكشف عن المعتقلين في سوريا،" أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/P9vktKG.

[4]– "بيان حول قرار الأمم المتحدة القاضي بإنشاء مؤسسة دولية لاستجلاء مصير المفقودين في سوريا،" أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Yg2urd4.

المطلب الثاني: المقاربة الإنسانية للأمم المتحدة في الأزمة السورية:

لقد تبنت الأمم المتحدة مقاربة الأمن الإنساني في الأزمة السورية، سواء ما تعلق بجهود الإغاثة، وإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من الحصار، أو ما تعلق بالنازحين أو اللاجئين في دول الجوار، أو ما تعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا.

الفرع الأول: مقاربة الأمن الإنساني

تعد الدوافع الإنسانية من أهم العوامل التي تجعل المجتمع الدولي بصفة عامة والمنظمات الدولية بصفة خاصة من التحرك، لاسيما الأمم المتحدة بصفتها ترعى الأمن والسلم الدوليين، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه القوى الكبرى، وتسعى الأمم المتحدة إلى إدارة الأزمات الدولية، وتجريم انتهاكات حقوق الإنسان في التفاوض التي تشهد نزاعات محتدمة، وقد تعرضت مسألة التدخل الأممي لحماية حقوق الإنسان في مناطق النزاع لانتقادات لاذعة، حيث تراجعت بشكل واضح منذ 15 فيفري 2012 على خلفية الفراغ الدائر بين النظام الحاكم والمعارضة، وما خلفته من أضرارا كبيرة وترتبت عليها تداعيات غير إنسانية وفي حق السكان العزل والأبرياء[1].

فبحسب تقارير لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول حجم الكارثة الإنسانية في سوريا، والتي تعدت كل ما تجرمه القوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية، على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جينيف لمعاملة الأسرى وجرحى الحرب والمدنيين أثناء النزاعات المسلحة، حيث أصبحت سوريا مسرحا للانتهاكات والاعتداءات والعدوان على الأقليات والجماعات العرقية والطائفية، وانتهاك حقوق الإنسان والتعذيب والتخريب والتهجير القسري واللجوء والنزوح وغيرها من الظواهر اللاإنسانية، ولعل أزمة اللاجئين السورين خير دليل على معاناة الشعب السوري[2].

وتشير إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ 2011 إلى غاية 2021، إلى تزايد أعداد اللاجئين السوريين في أنحاء العالم، وحسب آخر الإحصائيات الصادرة عن المكتب الاتحادي للإحصاء التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 15 مارس 2011، فقد بلغ التعداد حوالي 6.7 مليون لاجئ سوري في أكثر من 130 دولة، والتي استمدت

---

[1]– ناير بن رقية فتيحة، "حدود تدخل منظمة الأمم المتحدة في إدارة أزمة اللاجئين السوريين،" *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 1(2023):466.

[2]– نفس المرجع.

جوهرها القانوني من مبادئ حقوق الإنسان العالمية، ولقد اعتمدت الأمم المتحدة مشاريع الأمن الإنساني لتحقيق السلامة الإنسانية للاجئين السورين حول العالم، في حين أن المفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فتهتم بإحصاء اللاجئين عبر العالم، ومتابعة شؤونهم وتقديم المساعدات الإنسانية لهم، ولقد واجهت المفوضة عراقيل كثيرة منذ تواجدها في سوريا، وعلى حدود مخيمات اللاجئين[1].

فالأمم المتحدة تتبنى عبر خطابها اعتماد مقاربة الأمن الإنساني لمواجهة مختلف الانتهاكات لحقوق الإنسان، لاسيما في سوريا، حيث يهدف الأمن الإنساني إلى صون كرامة الإنسان، وتلبية مختلف حاجياته، وضمان حقوق الإنسان، وبذلك فمقاربة الأمن الإنساني في سوريا تهدف للانتقال من الأمن عن طريق السلاح والعنف المسلح، إلى الأمن بواسطة إقامة دولة الحق والقانون والعدالة، وتفعيل دور المؤسسات وتحقيق التنمية الإنسانية[2].

وقد قامت لجنة التحقيق الأممية المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ما بين أفريل وماي 2012، في مناطق محافظة إدلب وشمالي محافظة حلب، وقد تضمنت هذه التحقيقات مقابلة 200 مع أقارب الضحايا والمعتقلين، والذين دمرت بيوتهم، وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا بعنوان:" انتقامات مميتة" قتل متعمد وانتهاكات أخرى من قبل القوات السورية في 14 يونيو 2012 ،وقد وثقت في التقرير الجرائم التي تتعلق بالقتل المتعمد والهجمات العشوائية، التي أدت إلى خسائر بشرية في صفوف المدنيين، والتدمير الوحشي للبيوت والممتلكات، والتعذيب والاعتقال التعسفي، معتبرة أن تلك الجرائم تشكل انتهاكا للقانون الدولي، باعتبارها انتهاكات واسعة ومنهجية، وبالتالي فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية[3].

وقد ركزت لجنة التحقيق الأممية في تقاريرها لعام 2018 على المعارك الدامية، التي كانت محافظات حلب وشمال حمص ودمشق وريف درعا مسرحا لها، حيث وصفتها اللجنة الأممية بأنها جرائم حرب، وبذلك فإن السوريين يواجهون أزمة كارثية في مجال حقوق الإنسان، على غرار التعذيب

[1]– "الأمم المتحدة، "استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة في سورية التقرير النصف السنوي" اطلع عليه بتاريخ 04 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/2L4VvOb.

[2]– نفس المرجع.

[3]– صالح بني فارس، "العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان–سوريا نموذجا–،" *المنار* 3، (2020): 425–426.

والقتل العمدي ومنع وصول المساعدات الإنسانية، ناهيك عن زيادة عدد النازحين وحرمانهم من الغذاء والماء والخدمات الطبية، وهو ما يهدد الأمن الإنساني في سوريا[1].

وعلى إثر الزلزال العنيف الذي ضرب سوريا وتركيا، والذي كانت أثاره وخيمة، وهو ما جعل المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون يصرح بأن الزلزال تسبب في معاناة كبيرة تفوق الوصف، بالنسبة لملايين الأشخاص، وفي هذا الشأن قدم غير بيدرسون إحاطة لمجلس الأمن، شدد فيه على أن الأولوية هي الاستجابة الإنسانية الطارئة والعاجلة للسوريين المتأثرين بالزلزال، حيثما كانوا، كما حث كافة الأطراف إلى الاستجابة الإنسانية دعما للواجب الإنساني مشددا على ضرورة :"... إزالة جميع العوائق التي تحول دون وصول الإغاثة إلى السوريين في جميع المناطق المتضررة، وهذا يعني الهدوء: فهذا ليس وقت العمل العسكري أو العنف"[2]، حيث حمل هذه الرسالة إلى جميع الأطرف في كل من جنيف بيروت دمشق اسطنبول وموسكو[3].

ونظرا لما خلفه الزلزال من دمار كبير، بالإضافة إلى النزاع والعنف القائم، وهو ما جعل السوريين يواجهون مشاكل كبيرة، تتعلق بندرة الماء، وحرائق الغابات، وتراجع الإنتاج الزراعي، وتدهور الوضع العام الصحي، ناهيك عن تدهور البنى التحتية، وهو ما ساهم بشكل كبير في في هجرة ونزوح السكان، وتفاقم الفقر، وما زاد الأمور صعوبة وتعقيدا هو التحديات الكبيرة التي تواجهها جهود الإغاثة، بهدف إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان في المناطق المتضررة[4].

وقد شهدت سوريا موجات نزوح كبيرة وكوارث طبيعية، على غرار انعدام الأمن المائي والغذائي والفقر المدقع، فهناك إحصائيات تشير إلى أن 15.3 مليون شخص هم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في سوريا، من بينهم 4.1 مليون شخص في الشمال الغربي من سوريا، وهو ما يحتم على المنظمات والجهات الدولية العاملة في مجال الإغاثة، وجهود التعافي أن تعمل على تطبيق سياسات، وبرامج لمعالجة الآثار والتداعيات الناجمة عن انعدام الأمن البيئي والمناخي، وذلك من خلال الاعتماد على ثلاث ركائز أساسية، تتمثل في تقديم الإغاثة الفورية للمتضررين، وتقدير حجم

---

[1]- فارس، العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، 246-247.

[2]- الأمم المتحدة، "مجلس الأمن يبحث الوضع في سوريا بعد 3 أسابيع من الزلازل المدمرة،" أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/lUBsBzz.

[3]- نفس المرجع.

[4]- "الأزمة الثلاثية التي تخيم على سورية: المشاكل البيئية وتداعيات الزلزال والاستجابة الإنسانية في العام 2023،" أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://carnegieendowment.org/2023/09/19/ar-event-8160.

التداعيات الناتجة عن أوجه التفاوت الهيكلي والتخفيف من حدتها، والتصدي لمحاولات تسييس جهود التعافي والمساعدات الإنسانية[1].

وقد حذرت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا في 26 ماي 2022 بجنيف من الإخفاق الذي سيكون من الدرجة الأولى، في حال ما إذا لم يمدد مجلس الأمن تقديم المساعدات إلى سوريا عبر الحدود، على اعتبار أن سوريا تعيش أسوأ أزمة اقتصادية وإنسانية منذ بداية الأزمة، وبالتالي يتوجب على المجتمع الدولي حماية وتوفير المساعدات المنقذة للحياة عبر الحدود، وزيادة تعهداته بشأن تمويل هذه المساعدات[2].

كما يتوجب أثناء إيصال المساعدات اعتماد تقييم إنساني شفاف وعادل وغير متحيز، مع ضرورة إزالة كافة العوائق أمام المساعدات الإنسانية، حيث تبنى مجلس الأمن عام 2014 أول قرار للسماح بإيصال المساعدات إلى شمال سوريا عبر أربعة معابر حدودية، غير أنه وفي عام 2020 تم استبعاد ثلاث معابر والإبقاء على معبر واحد هو باب الهوى[3].

وقد دقت منظمة الإغاثة الإنسانية ناقوس الخطر في مؤتمر بروكسل الذي عقده الإتحاد الأوربي، حيث صرح رئيس لجنة الأمم المتحدة بشأن سوريا باولو بينيرو قائلا:" ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلى عن الشعب السوري الأن، فقد عانى السوريون 11 عاما من الصراع المدمر الذي تسبب في معاناة لا توصف، ولم يكونوا أكثر فقرا وبحاجة إلى مساعدتنا كحالهم اليوم"[4].

وخلال ال11 عاما من الأزمة السورية من التحقيق في النزاع، عملت اللجنة على توثيق مختلف الأعمال العدائية، بما في ذلك الهجمات التي يتعرض لها موظفي الإغاثة في حالات الطوارئ والنقل والبنية التحتية، بالإضافة إلى انعدام الأمن والعنف، والتي تؤدي إلى عرقلة عملية إيصال المساعدات إلى كافة أنحاء سوريا، كما استخدمت كل من الحكومة والجماعات المسلحة المعارضة للنظام المساعدات الإنسانية بغرض المساومة السياسية، وغالبا ما تتعمد عدم توفيرها لسكان محددين عمدا، لاسيما أولئك الذين يتواجدون في المناطق المحاصرة، وفي كثير من الأحيان وعبر التراب السوري

---

[1]– مروى دووادي وآخرون، "شمال غرب سوريا في زمن الكوليرا والزلازل والتدهور البيئي،" أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Bh9yJwJ.

[2]– "الأمم المتحدة: تدعو لجنة الأمم المتحدة بشأن سوريا مجلس الأمن إلى ضمان تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لسوريا: لا يعقل إغلاق أخر معبر حدودي فيما الإحتياجات في أعلى مستوياتها،" أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/TKPJeDX.

[3]– نفس المرجع.

[4]– الأمم المتحدة: تدعو لجنة الأمم المتحدة بشأن سوريا مجلس الأمن إلى ضمان تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لسوريا.

يتعرض موظفو المنظمات الإنسانية وباستمرار لأخطار الاعتقال والاحتجاز التعسفي، بالإضافة إلى مختلف المضايقات[1].

وقد ساهمت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة المتاعب والمعاناة الاقتصادية للشعب السوري، لاسيما مع ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، وهو ما نجم عنه نقص كبير في العديد من السلع والقمح، وارتفاع في معدلات البطالة والفقر المدقع[2].

وفي التاسع من يناير عام 2023 وبإجماع أعضاء مجلس الأمن تبنى القرار رقم 2642، والذي جدد بموجبه عمل آلية إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة في شمال غرب سوريا عبر الحدود التركية لمدة 6 أشهر إضافية، وفي هذا الصدد صرح المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة "ستيفان دوجايك" أن عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود تظل شريان حياة لا يمكن الاستغناء عنه، بالنسبة ل 4.1 مليون شخص في شمال غرب سوريا[3].

وقد أكد البيان التزام الأمم المتحدة بإتباع كافة الطرق والسبل لتقديم المساعدة والحماية، وذلك عبر الطرق الأكثر أمانا وفعالية، حيث تم التشديد على أهمية توسيع نطاق وصول المساعدات إلى سوريا عبر الحدود وخطوط الصراع، حيث يتضمن القرار التنفيذ الفوري والكامل لكافة أحكام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعوة جميع الدول الأعضاء إلى الاستجابة بخطوات عملية لتلبية الاحتياجات الضرورية والملحة للشعب السوري، لاسيما في ظل التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا على كافة الأصعدة والمستويات، وهو ما جعل سوريا تمر بحالة طوارئ إنسانية معقدة للغاية[4].

وقد رحب القرار بكافة الجهود والمساعي القائمة، وحث على تكثيف المبادرات الرامية لتسوية الأنشطة الإنسانية في سوريا، لاسيما فيما يتعلق بالخدمات الأساسية، على غرار المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والكهرباء، بالإضافة إلى مشاريع الإنعاش المبكر التي تقع على عاتق المنظمات الإنسانية[5].

ولتسوية النزاع السوري لابد من إحقاق العدالة في الجرائم التي ارتكبها النظام السوري، والإفراج عن المفقودين، أو الكشف عن مصيرهم، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2254 بغرض

---

[1]– الأمم المتحدة: تدعو لجنة الأمم المتحدة بشأن سوريا مجلس الأمن إلى ضمان تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لسوريا.

[2]– نفس المرجع.

[3]– "الأمم المتحدة: مجلس الأمن يجدد أليه إيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا،" أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/ztokPMT.

[4]– نفس المرجع.

[5]– نفس المرجع.

التوصل إلى حل سياسي، وهو ما يحتم على الدول الغربية أن تعمل مع الدول العربية، ومع الجهات الإنسانية والأمنية لتحسين الأوضاع في سوريا، لاسيما في ظل الزلزال المدمر الذي ضرب سوريا خاصة في الشمال الغربي منها، وبالتالي لابد من العمل على تحقيق الأهداف المسطرة[1].

ويتعلق الهدف الأول بوقف إطلاق النار في كامل ربوع سوريا، ما يتيح البدء في العمل الإنساني، وهو ما يوفر الحماية لموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني، ومساعدة السكان المتضررين، ويركز الهدف الثاني على توسيع نطاق تأمين المساعدات لسوريا، حيث يتوجب على الجهات المانحة اعتماد إستراتيجية واضحة لتوسيع جهود التعافي في الشمال الغربي لسوريا، في حين يركز الهدف الثالث على قيام الدول العربية بفتح قنوات تواصل مع سوريا لمعالجة قضايا أمنية جوهرية، لاسيما فيما يتعلق بالأمن وحقوق الإنسان، مع زيادة الجهود الدبلوماسية وزيادة التمويل المقدم لسوريا، وهو ما يؤدي إلى حدوث مستوى معين من إعادة الإعمار، وهو ما قد ينجم عنه تغير في سلوك الأسد[2].

لذلك على الدول الغربية ومفاوضي الأمم المتحدة العمل مع الدول العربية بهدف وضع نهج تعاوني، لصياغة العديد من الطلبات الهامة، والتي تتعلق بالقطاع الأمني والحقوق الأساسية للسوريين، مع التركيز على الدور الذي تضطلع به الجهات المانحة الغربية والأمم المتحدة.[3]

الفرع الثاني: مقاربة صنع السلام في سوريا: لقد تبنت الأمم المتحدة أربع محاور في إدارة الأزمة السورية وتتشكل من:

1 – **الدبلوماسية الوقائية:** حيث يسعى مجلس الأمن لإيجاد مخارج سلمية للأزمة، ووقف إطلاق النار عن طريق التوجه إلى المفاوضات والمشاورات بين أطراف الأزمة، حتى لا تتجدد الأزمة، حيث أصدر مجلس العديد من القرارات التي تخص انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، ووقف القتال وبدء المشاورات من خلال قراره رقم 2268 الصادر في 16 فيفري 2016؛

2 – **صنع السلام:** وهي مرحلة من مراحل بناء السلام عبر المفاوضات التي ترعاها وتشرف عليها الأمم المتحدة والمبعوث الأممي للتوصل إلى ترتيبات لوقف إطلاق النار، والشروع في المفاوضات وتوقيع اتفاقيات الصلح؛

---

[1]– ايما بيلز، "ما بعد الزلزال: المسارات المحتملة من أجل تحقيق مكاسب إنسانية في سورية،" مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Nvw6sal.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

3- **عمليات حفظ السلام**:استنادا لقرارات مجلس الأمن فإنه يعين قوات أممية للإشراف على عمليات حفظ السلام ولو باستخدام القوة؛

4- **لا بناء السلام:** تشرف الأمم المتحدة على تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين، والنازحين السوريين المتضررين جرّاء الأزمة وإعادة الإعمار وإجراء الانتخابات وبناء دولة المؤسسات، ولقد أصدر مجلس الأمن في 22 أكتوبر 2014 القرار رقم 2139 ، والذي طلب بموجبه وصول آمن للمساعدات الإنسانية على كافة المناطق السورية، ويعتبر هذا القرار من أهم القرارات التي لها صلة بالشأن الإنساني في سوريا، وقد طالب القرار بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية، وتمكين الإجلاء الآمن للمدينين العزل الذين يرغبون في مغادرة مناطق الأزمة، وتشير تقارير صادرة عن الأمم المتحدة فإن هناك حوالي عشرة ملايين سوري منهم بحاجة إلى المساعدات، في الوقت الذي يعيش فيه حوالي 3 ملايين في مناطق من الصعب وصول المساعدات إليها، وهو ما جعل وكالة الإغاثة الدولية تشتكي من عدم توفر السلع المطلوبة في سوريا حيث تتأثر السوق السورية بالعقوبات المفروضة عليها[1].

واستجابة للتحديات التي تواجه المجتمع السوري في الداخل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2014، بإعادة توجيه نطاق عمله وزيادة عدد المشاريع الهادفة للتعافي المبكر، وتعزيز صمود الفئات المتضررة جراء الأزمة، مركزا بالأساس على الحاجات ذات الأولوية والأهمية التي تحتاجها المجتمعات السورية، لاسيما المناطق المتضررة والتي شهدت أعمال عنف واسعة، ولقد تم إعداد هذا البرنامج بالشراكة مع المنظمات المحلية غير الحكومية واللجان المحلية والهيئات الدينية، وذلك وفق أهداف وتوجهات البرنامج، والذي يسعى لتعزيز القدرات المحلية، وتفعيل مشاركة المجتمع الأصلي في عملية الاستجابة، ولأجل تحقيق ذلك تم جمع كافة المعلومات التي تخص كل محافظة، وتحليل الوضع السائد، وذلك بالتركيز على مؤشرات التنمية، والاحتياجات الأساسية، وتحديد أولويات التدخل، والموارد اللازمة لوضع خطة استجابة فعالة، وتنفيذ المشاريع محليا، وفقا لخطة البرنامج الإستراتيجية العامة المستمدة من خطة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية[2].

---

[1]- الأمم المتحدة، استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة في سورية.

[2]- نفس المرجع.

وهو ما يحتم على المجتمع الدولي تدعيم جهود الإغاثة، وإنشاء منظومة عمل إنساني واسعة النطاق، تم تشكيلها من آلاف الجهات التطوعية والتي تنتشر بشكل واسع في كل ربوع سوريا[1].

ولعل الزلزال الذي ضرب سوريا عام 2022 زاد الوضع تأزما، وهو ما جعل باولو بينيرو رئيس لجنة التحقيق المعنية في سوريا لدى الأمم المتحدة، يقر بفشل المجتمع الدولي بما فيها الأمم المتحدة والحكومة السورية في إيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا، عقب الزلزال المدمر الذي ضرب البلد، ولقد ورد هذا الحديث في تقرير صدر عن اللجنة الأممية قبيل حلول الذكرى السنوية لاندلاع الأزمة السورية بحسب بيان صادر عن المفوضة الأممية لحقوق الإنسان[2].

ومن وكالات الأمم المتحدة المتواجدة في سوريا نذكر:

أ- **الفريق القطري للأمم المتحدة:** ويشمل كافة هيئات منظومة الأمم المتحدة، والتي تقوم بنشاطات ميدانية في مجال التنمية والحالات الطارئة والتعافي، ويتولى الفريق التنسيق ما بين الوكالات واتخاذ القرارات المناسبة؛

ب- **برنامج الأمم المتحدة الإنماني في سوريا:** ويعمل على وضع السياسات، وتطوير المهارات، والقدرات المؤسساتية، تهدف للقضاء على الفقر والتخفيف من وطأة الإقصاء والتهميش في سوريا، والتخفيف بين النزوح الداخلي والخارجي وتعزيز جهود السكان؛

ت- **مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا:** ويساهم في في تقديم الاستجابة الإنسانية الفعالة والأخلاقية، وذلك من خلال أدوات وخدمات التمويل الإنساني والتنسيق، ووضع السياسات وإدارة المعلومات؛

ث- **إدارة الأمم المتحدة لشؤون السياسات وبناء السلام في سوريا:** وتقوم بدعم الأمين العام ومبعوثه للسلام، والبعثات السياسية الأممية في جهودها الرامية إلى منع وحل النزاعات في حالة سوريا، وتدعم المحادثات في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى تسوية الأزمة كما جاء في القرار رقم 2254؛

---

[1]- أوغاريت بوست، "للمرة الثالثة الأمم المتحدة تفرضها في حل الأزمة السورية وإيقاف النزاع المسلح والاستجابة الإنسانية،" اطلع عليه بتاريخ 4 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/3J7VMc8.

[2]- عبد الجليل زيد المرهون، "الأمم المتحدة والمسألة السورية،" مقالات المعرفة سوريا، اطلع عليه بتاريخ 4 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/7phuBil.

ج- **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا:** وهي الوكالة الأممية المختصة بحماية حقوق طالبي اللجوء، وفي سوريا تضطلع بمسؤولية تنفيذ عمليات الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للأعداد المتزايد من النازحين واللاجئين؛

ح- **المنظمة الدولية للهجرة في سوريا:** وتعنى بتأمين التنظيم الإنساني والمنظم للهجرة، وتعزيز التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالهجرة والمساعدة لإيجاد حلول عملية لمشكل الهجرة، وتقدم المنظمة مساعدات إنسانية للأشخاص الذين هم بحاجة إليها بجانب ذلك النازحين واللاجئين؛

خ- **الإسكوا في سوريا:** وتقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من أجل تقديم إطار لصياغة السياسات القطاعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونشر تقارير عن ذلك[1].

الفرع الثالث: الأمم المتحدة ومقاربة حقوق الإنسان في سوريا: يسعى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة للمحافظة على حقوق الإنسان وكرامته، ومنذ اندلاع الأزمة السورية سعى المجلس إلى حماية وتحسين حقوق الإنسان عبر العديد من القرار والتوصيات ومن هذه التقارير نذكر:

1- **تقرير مجلس حقوق الإنسان الدورة 23 في عام 2013:** وتم توقيف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، والتي اثبتتها القوات النظامية أو الميليشيات التابعة لها جراء أعمال القتل والتعذيب والاغتصاب والتهجير البشري، بالإضافة إلى الانتهاكات الجسمية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، الناجمة عن أعمال من قبيل الإعدام والاعتقال التعسفي والاحتجاز، والمجال نفسه ينطبق على الجماعات المسلحة للحكومة، وبحسب تقديرات تقدمها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، فهناك حوالي 6,8 مليون شخص تحت وضع الحصار في المناطق الأكثر تضررا من الأزمة ومن التوصيات التي خرج بها هذا التقرير نذكر:

- وجب على كل الأطراف احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- التأكيد على المساءلة والمسؤولية على جميع المستويات؛
- العمل على تعزيز وصول المساعدة الإنسانية للمدنيين وتوسيع نطاقها؛
- دعم عملية السلام استنادا إلى جينيف[2].

---

[1]- "وكالات الأمم المتحدة في سوريا،" غرفة دعم المجتمع المدني، أطلع عليه بتاريخ 4 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/c3lPNd.

[2]- بن داود محمد ياسين مختار، سلاطني إدريس، "الوضع القانوني للحالة الإنسانية في سوريا تحت مبدأ التدخل الإنساني،" *مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية* 1(2019): 115.

2- تقرير مجلس حقوق الإنسان الدورة 400 عام 2019:

وقد حذر التقرير من الانتهاكات الجسمية التي يتعرض لها المدنيين في سوريا، وذلك استنادا إلى مقابلات أجريت في المنظمة، واستنادا إلى جنيف، ورسائل وردت من دول وحكومات ومنظمات غير حكومية، ناهيك عن التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، وعليه أكدت اللجنة على ضرورة حماية المدنيين بالمناطق التي تشهد قتالا عنيفا، وهو ما يرهن إمكانية عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم على الأقل في الوقت الراهن، كما أوصت اللجنة بإمكانية وصول المدنيين إلى أماكن تواجد الإغاثة الإنسانية والأطقم الطبية، وتقديم ضمانات بحماية الأعوان والعاملين في مجال الصحة لكن وعلى أرض الواقع استمرت الأزمة الإنسانية في سوريا[1].

وحسب بيان المفوض السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين، والمرسل إلى مجلس الأمن، فإن الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية قد فشلت في اعتماد إجراءات حازمة لحماية القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وهو ما تولد عنه هواجس ومخاوف متنامية حول مستقبل حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية في العالم، ووجه نقد إلى الأمم المتحدة ذلك أن مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في سوريا وغيرها، بقوا بمنأى عن العدالة أو الإجراءات الوقائية لاسيما في ظل الاستخدام المتزايد لحق النقض[2].

فعدم حماية حياة الملايين من البشر وتآكل حقوقهم، هو أمر من شأنه أن يفوض الأمم المتحدة ويضع شرعيتها على المحك، وبالتالي فكيف يمكن الحديث عن الدور الذي يلعبه مجلس الأمن في مجال حماية حقوق الناس في العالم، إذا لم يضطلع بمهامه في مواجهة التحديات والأزمات، فإن البشرية ستواجه أخطار كبيرة في ظل الوهن الذي أصاب الأمم المتحدة، ونظرا لعدم قدرة مجلس الأمن على إصدار قرارات جادة في الأزمة السورية، وهو ما جعل الأمم المتحدة تقرر إنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة، تضطلع بمهمة جمع الأدلة عن أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا وتحليلها وحفظها، وذلك بهدف عرضها على المحاكم الدولية، وفي هذا الصدد يمنح مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الأولوية الطارئة للمساعدة في إنشاء هذه الآلية، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالمراقبة

---

[1]- بن داود، إدريس، الوضع القانوني للحالة الإنسانية، 116.

[2]- "الأزمة السورية تنهش عالمنا،" المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أطلع عليه بتاريخ 4 نوفمبر، 2023 https://2u.pw/j6NIKc1.

والإبلاغ، والمضي قدما في تحقيق حقوق الكانسان، ودعم شرعية الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن[1].

الفرع الرابع: الأزمة السورية: ما بين مسألتي عدم التدخل والتدخل الإنساني:

للحديث عن التدخل الإنساني في أي دولة، لابد من الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة، والذي يمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحريم استخدام القوة أو التهديد بها، ومن هذا المنطلق يتوجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها الدول الخمس التي تتمتع بحق النقض في مجلس الأمن الالتزام بهذا المبدأ، لكن تعرض مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى الانتهاك حيث تلجأ الدول إلى تبرير سلوكها بحسب ما يحقق مصالحها الدولية، وتستنكره إذا ما خالف مصالحها، وتتمسك الدول الغربية بالتفسير المرن لهذا المبدأ إذا ما تعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان، فيمنح الحق للدول والمنظمات الدولية للتدخل[2].

ونتيجة لتراجع مبدأ السيادة تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك تحت مسوغات وذرائع عدة، على غرار التدخل لأغراض إنسانية، أو التدخل لحماية حقوق الإنسان، وحماية الأقليات العرقية، أو بداع محاربة الإرهاب الدولي وغيرها، وأهم ما يميز التدخل هو عدم وجود معايير واضحة، وهو ما أدى إلى بروز الانتقائية والازدواجية، أو ما يعرف بسياسة الكيل بمكياليين[3].

وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخول لمجلس الأمن التدخل الإنساني، إذا ما رأى أنه هناك نزاع يهدد السلم والأمن الدوليين، وفي الحالة السورية كان بإمكان مجلس الأمن التدخل تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإذا ما فشلت تلك الإجراءات بإمكانه تفويض دولا أعضاء عنه باستخدام القوة لحماية المدنيين تحت الفصل السابع المادة 42 من الميثاق، لكن ما يلاحظ في الحالة السورية هو عدم قدرة مجلس الأمن على إصدار قرارا بالتدخل جراء حق النقض من طرف روسيا[4].

وعلى الرغم من مشاريع القرارات من طرف مجلس الأمن، إلا أنها كانت في كل فترة تصطدم بالفيتو الروسي والصيني، وهو ما حال دون حدوث التدخل، لكن لا يقتصر دور مجلس الأمن فقط على التدخل عسكريا، فقد أصبح يعنى بالعمل الإنساني، وتنفيذ الحق في الحصول على المساعدات الإنسانية، وقد

---

[1]– الأزمة السورية تنهش عالمنا.

[2]– إدريس قادر رسول، "فكرة الترابط بين مبدأ مسؤولية الحماية ومفهوم السيادة في الأزمات الإنسانية" (ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث للقضايا القانونية، ككلية القانون، جامعة أشيك أربيل، 10ماي، 2018)، 1110.

[3]– نفس المرجع، 1112.

[4]– بن داود، إدريس، الوضع القانوني للحالة الإنسانية، 123.

صنف التقرير الحالات والظروف التي يتم فيها تنفيذ حماية العمليات الإنسانية والمتعلقة بحماية القانون الدولي الإنساني كما يلي:

3- إذا ما تأثرت عمليات المساعدة الإنسانية نظير مشاكل أمنية حادة؛

4- اتخاذ قرارات إجراءات لتحقيق الأهداف الإنسانية إذا ما كانت هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين على غرار ما حدث في الصومال 1997، وإيران 1991، والبوسنة والهرسك 1995، كما عمل تم إنشاء المناطق الآمنة في سوريا كآلية للتدخل الإنساني، وهي مناطق جغرافية محددة خارج حدود الأهداف العسكرية ومحمية من النزاعات المسلحة، والتي زادت منذ التسعينات وهي تشكل بذلك حماية المدنيين وتقع تحت الرقابة والحماية الدولية؛

وبموجب المادة 50 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي أنشأ الحق الأصيل للدفاع عن النفس؛

وتوجد اعتبارات قانونية دولية لإنشاء المناطق الآمنة في سوريا، لاسيما القرار رقم 2118 والقرار رقم 2254 بصفته يدعو لوقف إطلاق النار، ويدعو لتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين السوريين، بالإضافة إلى إقامة منطقة خطر جوي بين 2170 و2249 ضد تنظيم الدولة الإسلامية، والقرارين 2249 و2254 والمتعلقان بدعم الجهود الإنسانية لمساعدة اللاجئين[1].

ومن خلال تفحص هذه القرارات وغيرها فإن مجلس الأمن حاول أن يعكس الشرعية الدولية، وذلك بالتوصل إلى حل لإنهاء الأزمة، ووقف المجازر المرتكبة في حق المدنيين والانتهاكات الجسمية التي يتعرض لها الشعب السوري، وهو ما أدى إلى عجز مجلس الأمن في التوصل إلى حل الأزمة السورية، على الرغم من تكييفه أن النزاع السوري بأنه يهدد السلم والأمن الدوليين، إلا أنه لم يستطيع إصدار قرارات بموجب الفصل السابع[2].

ومن القرارات الصادرة من مجلس الأمن لحماية المدنيين في سوريا نذكر منها:

قرارات تقديم الإغاثة:

أ- **القرار 2042 (2012):** والمتعلق بوقف إطلاق النار لتقديم المساعدة للمدنيين، وذلك بنشر مراقبين في سوريا للإشراف على وقف إطلاق النار، وضمان السلطات السورية ضمان أمن

---

[1] – بن داود، إدريس، الوضع القانوني للحالة الإنسانية، 123.

[2] – خثير فؤاد، عباسة الطاهر، شرعية استخدام القوة،41.

المراقبين وحرية تحركهم، وعدم إعاقة المبعوثين بتقديم المساعدات الإنسانية لكافة السكان في المدن السورية؛

ب-القرار 2043 (2012)62: والمتعلق بحماية المراقبين وجاء استكمالا للقرار السابق، حيث تم إرسال 300 مراقب عسكري على أن يكونوا مسلحين لمدة 3 أشهر، لمراقبة وقف إطلاق النار، والتزام سائر الأطراف بخطة السلام للمبعوث الدولي الخاص إلى سوريا كوفي عنان؛

ت-القرار 2118 (2013) 64: والمتعلق بتفكيك منظومة السلاح الكيماوي السوري جاء لشرعنة الاتفاق الروسي الأمريكي في 14 سبتمبر 2013 حول تفكيك منظومة السلاح الكيماوي السوري، والترحيب بانضمام سوريا إلى منظمة خطر انتشار الأسلحة الكيماوية والدعم الدولي لبيان جنيف؛

ث-القرار (2139) 201467: والذي يتعلق بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، وقد طالب هذا القرار بضرورة السماح بإيصال المساعدات الإنسانية من طرف الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، على نحو سريع وآمن ودون عوائق، كما طالب جميع الأطراف باحترام مبدأ الحياد الطبي، وتسهيل حركة المرور للأخصائيين الطبيين والمعدات الطبية، كما طالب جميع الأطراف باتخاذ كافة التدابير لحماية المدنيين في سوريا، ووقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس، وكافة المنشآت المدنية، وفك الحصار على المدن السورية المحاصرة[1].

وقد أشار مجلس الأمن في قراره رقم 2401 إلى خطورة الوضع الإنساني في سوريا، وأن السوريين هم بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وبالتالي فإنه يتوجب على جميع الأطراف الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مطالبا بضرورة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدن السورية المحاصرة، وأن الأوضاع ستزداد سوءا، وذلك وفقا لما جاء في القرار 2254 (2015)، وطالب الجميع بضرورة وقف الأعمال العدائية، لكنها لم تلق القبول سواء من طرف النظام السياسي أو المعارضة[2].

وقد شهدت الأزمة السورية في بدايتها بروز سجال حاد، ما بين قوى المعارضة السورية بشأن التدخل الدولي الإنساني، حيث كان هناك شبه إجماع على رفض أي تدخل خارجي نظرا لمساسه بالسيادة الوطنية، لكن في ظل سياسة القتل والتعذيب والجرائم التي يرتكبها النظام، هو ما دفع إلى مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لحماية المدنيين، لاسيما في ظل وجود مراقبين دوليين ومنظمات إنسانية في

[1]- عمورة، مدى كفالة الأمم المتحدة للمدنيين، 268.

[2]- بن داود، الوضع القانوني للحالة الإنسانية في سوريا، 111.

سوريا، وحظر تحليق الطيران السوري، تلتها المطالبة علنا بالتدخل العسكري نظرا للتجاوزات التي يرتكبها كل من النظام السياسي، أو الجماعات المسلحة المعارضة للنظام[1].

أما بالنسبة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتي حدثت في سوريا، فقد تم توثيقها من طرف المنظمات الدولية، على غرار لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، ومنظمة العفو الدولية ومنظمات وطنية سورية، على إثر ارتكاب قوات النظام السوري مجازر، وهجمات واسعة النطاق على المدنيين، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما تقوم الجماعات المسلحة بأعمال خارج نطاق القانون، وهو ما أدى إلى تفاقم الأوضاع في سوريا، وهو ما يجعل من التدخل الدولي الإنساني أمرا ضروريا لتوفير الحماية للمدنيين، وحمايتهم من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية[2].

ولعل الأساس القانوني للتدخل العسكري في سوريا يستند للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يتخذ في حالات تهديد للسلم والأمن الدوليين لاسيما المادتين 41 و 42 من الفصل السابع، والتي تنص على التدابير التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما، إلا أن أهم ما يميز التدخل هو وجود خلافات كبيرة ما بين الدول، لاسيما الدول الخمس الدائمين في مجلس الأمن، ذلك أنه وفي الغالب لا يتم التوصل إلى توافق حول قضية معينة لارتباطهما بالمصالح والتوظيف السياسي، وفي الحالة السورية وفي ظل تفشي العنف والجرائم المرتكبة، فإن ذلك الوضع يستدعي المجتمع الدولي للتحرك العاجل لحماية السكان، ولإضفاء الشرعية على التدخل لابد من أن يصدر أي قرار من طرف مجلس الأمن، وأن يقتصر على حماية المدنيين، ووقف الحرب ومساءلة ومحاسبة المتورطين والضالعين في الجرائم أمام محكمة الجنايات الدولية، والمساهمة في إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.[3]

فالتدخل العسكري في سوريا واستنادا للفصل السابع بهدف الحماية متوافر بقوة، لكن لابد من تنفيذه بعيدا عن التوظيف السياسي، واستنادا لمبادئ القانون الدولي، لكن هذا الأمر من الصعب تحقيقه، ذلك أن أغلب التدخلات العسكرية التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة كان بدواع سياسية، وليس بهدف الحماية، لذلك لجأت كل من روسيا والصين لاستخدام حق النقض بذريعة عدم التدخل، إلا أن استخدام حق النقض يتم كذلك بدوافع سياسية، وبالتالي فإن قرار التدخل العسكري لابد أن يتم بموافقة الدول

[1]– نزار أيوب، "التدخل الدولي الإنساني في سورية ومسؤولية الحماية،" مركز حرمون للدراسات المعاصرة،2017، أطلع عليه في 28 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/5NQEL8t .

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع، 18

الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وفي ظل حق النقض الروسي والصيني يبقى التدخل العسكري في سوريا بعيد المنال[1].

وعلى الرغم من توافر أسباب عديدة تبرر التدخل الإنساني العسكري في سوريا، إذا ما تحدثنا عن استخدام الأسلحة الكيميائية، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وهو ما يتطلب تفعيل آلية المسؤولية عن الحماية، والتي تعتمد بالأساس على حماية الإنسان، وإنهاء الأزمة الإنسانية، بغض النظر عن الأساس القانوني، لكن في مثل الحالة السورية فالحجة الأساسية لعدم التدخل يعوزها الرافضون للتدخل إلى الظروف الخاصة للأزمة السورية، ذلك أن أي تدخل محتمل في سوريا يمكن أن يزيد الوضع سوءا، بدلا من إنهاء المعاناة الإنسانية[2].

وفي هذا الصدد يؤكد "راميش ثاكور" Ramesh Thakur وهو من مهندسي مبدأ مسؤولية الحماية على أن سوريا حالة خاصة، حيث يقول:" الوضع الداخلي غير المستقر والمعقد في سوريا، وعلامات الاستفهام حول هوية المتمردين، وهدفهم وطرقهم، يشكل خطر المذبحة ضد الأقليات إذا انهار النظام، هذا إضافة إلى حالة الانقسام (السني / الشيعي) في الشرق الأوسط من المستحيل إجراء تقييم موثوق لتوازن نتائج التدخلات الخارجية"[3].

الفرع الخامس: عدم تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في الأزمة السورية:

يشير مبدأ مسؤولية الحماية إلى تلك الإجراءات التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الجسيمة، على غرار جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، والقائمة على المبادئ الأساسية للقانون الدولي[4] والتي تعتمد على مجموعة من الأسس:

1-مسؤولية الدولة على حماية مواطنيها: حيث يقع على الدولة حماية مواطنيها من الجرائم الفظيعة، حيث أكدت الدول على الالتزام بذلك وفقا للمادة 138 من الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة، والتي بموجبها تصبح الدول لها التزامات قانونية لمنع كل ما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم الدولية[5].

---

[1]- أيوب، التدخل الدولي الإنساني في سورية.

[2]- صهيب خالد جاسم، "الأزمة السورية في ضوء مبدأ مسؤولية الحماية،" *مجلة جامعة تكريت للحقوق* 02 (2019): 186.

[3] – نفس المرجع، الأزمة السورية، 187.

[4]-– وسام بن دريدي، "حفظ السلم والأمن الدوليين في ظل مبدأ مسؤولية الحماية،" *مجلة المعيار* 04 (2022):1230.

[5]- نفس المرجع، 1233

2–المساعدة الدولية في بناء القدرات: بموجب هذه الركيزة يلتزم المجتمع الدولي بمساعدة الدول في الاستجابة للأزمات الإنسانية، سواء من قبل الأمم المتحدة، أو المنظمات الإقليمية، أو المجتمع المدني، والقطاع الخاص.[1]

3– مسؤولية المجتمع الدولي في الاستجابة وبطريقة حاسمة: عندما تصبح الدولة غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها، فإن المجتمع الدولي بإمكانه أن يتحرك في الوقت الذي يراه مناسبا، في إطار استجابة فعالة وحاسمة، وتضطلع الأمم المتحدة بذلك في إطار المساعي السلمية باستخدامها للوسائل السلمية والدبلوماسية المنصوص عليها في الفصلين السادس والثامن من الميثاق، للمساعدة في حماية السكان من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وفي حال ما إذا كان ذلك غير مجديا، فبإمكانها اللجوء إلى الفصل السابع، وما نص عليه من تدابير للتدخل عسكريا[2].

لم يتمكن مجلس الأمن من إصدار قرار يقضي بالتدخل العسكري في سوريا، كما أن محاولة بتسوية الأزمة باستخدام الوسائل السلمية المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق، بإرساله لجنة للمراقبة وتقصي الحقائق قد باءت بالفشل، كما أن قرارات التي أشار فيها إلى استخدام الأساليب العسكرية قد قوبلت بالرفض، لاسيما من الدول الأعضاء في صورة روسيا والصين، ذلك أن روسيا لوحدها استخدمته إحدى عشر مرة، مما أدى على تفاقم الأوضاع في سوريا نظير الانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهو ما انجر عنه ارتفاع الخسائر وزيادة عدد القتلى والجرحى، ناهيك عن تفاقم أزمة اللاجئين والخارجين في سوريا والذي تجاوز 12 مليون يخص الأزمة السورية[3].

وبالتالي طرحت مسألة عدم تطبيق هذا المبدأ بما أنه يتحدث عن مسؤولية الحماية، في معالجة مسألة حماية السكان من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولقد أورد الأمين العام للأمم المتحدة تقريره حول حشد العمل الجماعي: "العقد القادم من المسؤولية عن الحماية" عام 2016، وقد تطرق فيه عن الأسباب التي قامت بتنفيذه وتتشكل من:

- تجاهل أطراف الأزمة المبادئ الأساسية للقانون الدولي؛
- عدم وفاء الدول بالتزاماتها ووعودها بالتصدي لارتكاب الجرائم الفظيعة
- قيام جهات فاعلة ثالثة بدعم أطراف الأزمة وتمكينها من ارتكاب الجرائم الفظيعة؛

---

[1]– بن دريدي، حفظ السلم والأمن الدوليين، 1233.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع، 1233.

- غياب الإرادة السياسية لمجلس الأمن[1].

وفي الحالة السورية لم يتم تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، على الرغم من التقارير الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، والتي أثبتت عن تجاوزات خطيرة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من طرف الأطراف المتنازعة، وبحسب البروفيسور "راينهارد ميركل"Reinhard Merkel أستاذ القانون الدستوري والفلسفة في جامعة هامبورغ في حوار له مع DW صرح بأن: " المسؤولية عن الحماية لا يمكن أن تمارس عسكريا إلا بعد استنفاد فرص نجاح الوسائل الأقل شدة"[2].

وبحسب "كريستيان شالر" Christian Schaller خبير القانون الدولي بالمعهد الألماني للدراسات الدولية والأمنية في برلين فإن:" مبدأ المسؤولية عن الحماية مازال غير معترف به تماما بموجب القانون الدولي، فهو مجرد مفهوم سياسي، يعتمد في جزء منه على القانون الدولي النافذ، ولكنه لا يغير شيئا في الأسس القانونية لميثاق الأمم المتحدة"[3].

وبالحديث عن الأمم المتحدة فإن ميثاقها ينص صراحة على منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول واستخدام القوة، كما ينص على مبدأ سيادة الدول، وبالتالي فهو يحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن مع وجود استثناءات يمكن أن يقرها مجلس الأمن على غرار الحالة الليبية، ومع ذلك فإن فكرة مبدأ المسؤولية صحيحة حيث يترك لمجلس الأمن فحص وتحديد ما إذا كان النزاع يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين من عدمه، وفي هذا الصدد يقول البروفيسور راينهارد ميركل:" بما أن استخدام القوة لا يمكن أن يتم إلا بشكل جماعي، فنحن بحاجة إلى جهة عليا تقرر ذلك، وليس لدينا أفضل من مجلس الأمن"[4].

وفي الحالة السورية فإن كل من "رينهاراد ميركل" و"كريستيان شارل" يستبعدان وبشكل كلي إصدار مجلس الأمن قرارا يقضي بالتدخل العسكري في سوريا[5].

ووفقا للركيزة الأولى التي يقوم عليها مبدأ مسؤولية الحماية، والتي تقضي بمعالجة الأسباب الجذرية التي سببت الأزمة، فإن النظام السوري لم يعمل على احتواء الأزمة بل لم يف بالتزاماته، بل تعداها لقصف ومهاجمة المدنيين، وقيامه بحملات قمع للمعارضة باستخدام العنف، وهو ما نجم عنه

[1]– بن دريدي، حفظ السلم والأمن الدوليين، 1236.

[2]– سفين بويهلة، "الأزمة السورية وحدود مبدأ المسؤولية عن الحماية،" أطلع عليه بتاريخ 25 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/sXttPPn.

[3] – نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

[5]– نفس المرجع.

سقوط العديد من القتلى و الجرحى، وقد أكدت العديد من التقارير حصول أعمال عنف وإبادة جماعية وتطهير عرقي، كما تم استخدام الأسلحة الكيميائية، وهي ظروف وعوامل كان يمكن توظيفها كمبرر للتدخل العسكري، بيد أن الظروف الخاصة بسوريا تستدعي غير ذلك، وهو ما أدى إلى تزايد عدد النازحين واللاجئين، حيث قدر عدد النازحين داخل سوريا بين عامي 2017 و2018 حوالي 1.6 مليون نازح، في حين قدر عدد النازحين في عام 2019 ب1.8مليون نازح[1].

وما يلاحظ في الأزمة السورية هو عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات وتدابير صارمة وفعالة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ووقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي تحدث أمام مرأى العالم ومسمعه، وهو ما أدى إلى زيادة عدد القتلى والنازحين واللاجئين، فهناك تقديرات تشير إلى نزوح أكثر من 12 مليون نازح سوري منذ بدء الأزمة السورية[2].

المطلب الثالث: التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة في إدارة الأزمة السورية:

لقد واجهت الأمم المتحدة في إدارتها للأزمة السورية عقبات وتحديات كبيرة، جعلت من دورها يتسم بالمحدودية، ولم تتمكن من التوصل لتسوية الأزمة، ذلك أن تدخل القوى الإقليمية والدولية بالإضافة إلى التناقضات الداخلية والخارجية، جعلت من الأزمة تطول وتتعقد أكثر.

الفرع الأول: تحدي تدخل القوى الإقليمية والدولية:

لقد شهدت الأزمة السورية تدخل العديد من القوى الخارجية، حيث لعبت المصالح دورا كبيرا في جعل سوريا مسرحا لأحداث دامية، حيث تشكل التعارض والتداخل ما بين هذه المصالح نقطة تحول في الأزمة السورية وأطال أمدها، في أشبه ما يكون حرب بوكالة، حيث اختلفت الرؤية وتباينت ما بين مؤيد للنظام القائم وما بين معارض له، على غرار العديد من الدول الأوروبية في صورة فرنسا وبريطانيا والاتحاد الأوربي وتركيا ودول الخليج، حيث يسعى هؤلاء للإطاحة بالنظام الحاكم، ويؤيدون مسعى التغيير في سوريا، حيث يهدف المعسكر الآخر للإبقاء على الوضع كما هو ويدعم نظام الأسد في صورة إيران والعراق وحزب الله في لبنان بدعم روسيا والصين والبرازيل والهند[3].

فهناك قوى تؤيد بقاء النظام الحاكم في صورة روسيا وإيران، حيث تسعى روسيا لتوفير حماية وتغطية للنظام السوري، وجعل ذلك ضمن أجندتها الإستراتيجية، وذلك لاسترجاع مكانتها ودورها المهيمن

[1]– بن دريدي، حفظ السلم والأمن الدوليين، 1237.

[2]– نفس المرجع، 1238.

[3]– إبراهيم محمد البنا وآخرون، "الأزمة السورية (2011،2012) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة، دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع،" المركز العربي الديمقراطي، أطلع عليه بتاريخ 25 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/Ty1bsf.

في منطقة الشرق الأوسط، وقد ساهمت من خلال تدخلاتها العسكرية في تراجع وانهيار قوات الجيش الحر المعارض للنظام السوري، في حين أن إيران قد رفضت الثورة السورية وسعت بكل قوة لاستمرار النظام الحاكم، باعتباره حليفا استراتيجيا لها، وفي المقابل تقف بعض الدول وتصطف إلى جانب المعارضة السورية، في صورة السعودية و تركيا، فهناك ملفات تجعل تركيا طرفا فاعلا في الأزمة السورية هذا إذا ما ذكرنا مشكلة اللاجئين والنازحين السوريين، مشكلة الأكراد، وعدم السماح بتهجير السنة السوريين، على غرار ما حدث في الموصل بالعراق، إضافة إلى ملأ الفراغ السعودي بالمنطقة[1].

فالأزمة السورية جد معقدة نظرا لتعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين، الذين يتنافسون في سوريا على غرار إيران والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى فواعل أخرى غير حكومية على غرار "داعش" والتنظيمات والجماعات الإرهابية، وهو ما يرهن جهود بناء السلام في سوريا، ناهيك عن الأزمة الإنسانية الناجمة عن الصراع، والتي تتعلق بالنازحين واللاجئين السوريين نتيجة استخدام الأسلحة الكيميائية، والتدمير والقصف العشوائي، وجرائم الحرب وغيرها، حيث أن تدمير البنى التحتية وانهيار الاقتصاد أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، وهو ما جعل السوريين يجدون صعوبة كبيرة في الوصول إلى ضرورات الحياة، وهو ما جعل الأمين العام للأمم المتحدة "مارتن غريفيث" يقدر بأن حوالي 90 % من السكان السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وهو ما يتطلب ضرورة تعاون من طرف المجتمع الدولي بهدف تحقيق السلام في سوريا[2].

الفرع الثاني: تحدي فشل المبعوثين الأممين إلى سوريا:

لقد أبانت الأزمة السورية على تعقيدات كبيرة، نظرا للتجاوزات الإقليمية والدولية التي أعقبتها، حيث لم يستطيع لا كوفي عنان ولا الأخضر الإبراهيمي ولا دي مستورا، من التواصل إلى إيجاد حلول عملية للازمة السورية، وعلى الرغم من الجولات العديدة التي قاموا بها إلا أنها باءت جميعها بالفشل وذلك أمام تعنت النظام الحاكم وعدم قبوله بأي حل سياسي للأزمة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل هؤلاء المبعوثين والمبادرات على غرار ما قام به الأمين العام السابق للأمم المتحدة، حيث وضع مبادرة تتضمن ستة بنود كانت بمثابة أرضية لبيان جنيف1 في يونيو 2012 لكنه قوبل بالرفض[3]

[1] – نورالدين حشود، "جيوبولتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري..،" *مجلة دفاتر السياسة والقانون* 16 (2017):69، 70.

[2]– وسام الدين العلكة، "في ذكرى الثورة تحديات تعترض مسارات السلام في سوريا،" أطلع عليه بتاريخ 08 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/6RiSps5.

[3] عمر كوش، "ازمة المبعوثين الأممين،" أطلع عليه بتاريخ 30 أكتوبر، 2023، https://2u.pw/qkqE34d.

الفرع الثالث: تحدي حق النقض الروسي الصيني:

لقد شكل حق النقض الروسي والتي استخدمته 11 مرة منذ 2011 تحديا للإرادة الدولية والأممية، وهو ما يدل على حجم الاختلاف مابين القوى الكبرى، وإلى التعرض والتناقض في المصالح الإقليمية والدولية، حيث ترى روسيا أنه لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تأخذ الأزمة السورية منحنى مغايرا عما تريده هي، وبالتالي منع أية اتجاه للأزمة السورية يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وهو ما جعل روسيا تقف إلى جانب النظام القائم وتدعمه بكل قوة[1].

وقد سعت روسيا والصين بكل قوة في افشال التوجهات الأمريكية، وتجسد ذلك من خلال الاستخدام المتتالي لحق النقض، حيث تم استخدامه 9 مرات في الفترة الممتدة ما بين 2011 و2018، في حين استخدمته الصين 4 مرات حول الأزمة السورية، كانت جميعها لصالح النظام الحاكم، والعمل دون السماح بإحالة القضية السورية إلى محكمة الجنايات الدولية، أو التعامل معها بموجب الفصل السابع، وكان أول استخدام لحق النقض الروسي – الصيني ضد مشروع قرار تقدمت به بريطانيا وعدد من الدول الأوروبية والتي تقضي بإدانة النظام السوري، كما رفضت كل من روسيا والصين مشروع قرار تقدمت به بريطانيا وفرنسا، حملت فيه المسؤولية للرئيس السوري في قتل مواطني بلده، كما تم إفشال مشروع قرار أخر تقدمت به فرنسا وبريطانيا، يسمح بانتقال سلمي للسلطة تحت بند الفصل السابع[2].

كما استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع قرار تقدمت به فرنسا، تدين فيه جرائم النظام مطالبة بإحالة الملف السوري على المحكمة الجنائية الدولية، كما استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع قرار، تقدمت به كل من مصر واسبانيا وفنزويلا، وبدعم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، والذي تضمن المطالبة بهدنة لمدة أسبوع في محافظة إدلب، كما استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع جديد، تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، يقضي بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في استخدام أسلحة كيميائية في بعض المناطق السورية، كما استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع قرار أمريكي يتضمن تمديد مهمة لجنة التحقيق حول استخدام الأسلحة الكيميائي في خان شيخون لعام أخر[3].

---

[1]– معن طلاع، واقع دور الأمم المتحدة في حل الأزمة السورية.

[2]– ضمير عبد الرزاق محمود، "الإرادة الدولية في مجلس الأمن تجاه الأزمة السورية،" *مجلة العلوم السياسية* 09 (2020): 349، 350.

[3]– الرزاق محمود، الإرادة الدولية، 350، 351

الفرع الرابع: تحدي أزمة اللاجئين السوريين: على خلفية الأزمة السورية فقد تصدرت سوريا عددا معتبرا من اللاجئين نحو دول عربية وأوروبية، لاسيما تركيا حيث احتلت المرتبة الأولى باستقبال اللاجئين، الذي تجاوز مليون ونصف مليون لاجئ سوري[1].

وهناك إحصائيات تشير إلى أن وفي عام 2014 ، بلغ عدد اللاجئين السوريين حوالي 6 ملايين ما بين لاجئ ونازح ، يعانون ظروفا إنسانية صعبة ومعقدة، وقد وصفت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، في تقريرها الصادر في يونيو 2013 ، بأن أزمة اللاجئين السوريين أكبر كارثة إنسانية في العصر الحالي، حيث عبر هؤلاء الحدود ودول الجوار على غرار الأردن، لبنان، تركيا، العراق، حيث استقبلت هذه الدول حوالي 97 % من اللاجئين بحلول التاسع من كانون الأول 2013[2].

وقد نجم عن الأزمة السورية على غرار باقي الدول العربية التي اندلعت فيها رياح التغيير مع بداية عام 2011، كما هو الحال بالنسبة لتونس ومصر واليمن وليبيا، أزمة اللجوء السياسي والنزوح والهجرة، لاسيما في المناطق التي شهدت معارك ضارية واقتتال كبير ما بين قوات النظام والمعارضة، وهناك دراسات أشارت إلى أن عدد النازحين واللاجئين قد بلغ 4 ملايين منذ اندلاع الأزمة في سوريا، إلى غاية عام 2016، يتوزعون على العديد من الدول المجاورة، خاصة الأردن وامتدت أزمة اللاجئين السوريين إلى ألمانيا، وهو ما أدى بالإتحاد الأوروبي إلى توقيع اتفاق مع تركيا يقضي برعاية وتكفل تركيا باللاجئين السوريين، وتوفير الإغاثة الإنسانية لهم في المخيمات[3].

وفي عام 2019 تم إحصاء ما يقارب 11.7 مليون داخل سوريا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، ويبلغ عدد النازحين ما يقارب 6.2 مليون، ويعيش حوالي 83% من السوريين تحت خط الفقر، وفي هذا الصدد صرح منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة "مارك لوك":" ما لم تتوفر مبالغ مالية كبيرة من التمويل على الفور، فمن المرجح أن يتوقف توفير الخدمات المنقذة للحياة في مجالات الغذاء والماء والرعاية الصحية والمأوى والحماية...[4]"

---

[1]– إبراهيم أحمد حسن الجبوري، *الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية* (عمان: شركة دار أكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، 185.

[2] – البيضاني، السياسة الأمريكية تجاه سوريا، 117.

[3]– حشود، جيوبولتيك الأزمة، 72.

[4]– "الأمم المتحدة تدعو إلى تقديم الدعم المستمر للسوريين والمنطقة قبل إنعقاد مؤتمر بروكسل،" أطلع عليه في06 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/z3HtV3H.

وهناك تقديرات تشير إلى وجود أكثر من 5.6 مليون لاجئ سوري، لذلك تسعى الأمم المتحدة بشكل عاجل لزيادة التمويل لمساعدة المحتاجين وخطة تتطلب توفر 5.5 مليار دولار لمساعدة اللاجئين، ودعم قدرتهم على الصمود في دول الجوار[1].

وفي عام 2023 طرحت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مسألة إعادة التوطين، حيث مع مطلع عام 2024 سيكون 2.4 مليون لاجئ سوري بحاجة إلى إعادة التوطين، وهو ما يشكل زيادة قدرها 20% عن عام 2023، ويقصد بإعادة التوطين هو عملية نقل اللاجئين من دولة اللجوء إلى دولة أخرى تسمح لهم بالدخول إليها[2].

وفي هذا الصدد قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "فيليبو غراندي" Flippo Grandi : "نرى زيادة مقلقة في أعداد اللاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين في عام 2024 تظل إعادة التوطين شريان حياة مهما لأولئك الذين هم أكثر عرضة للخطر ولهم احتياجات خاصة."[3] مضيفا بأن الدول عليها أن:" تصعد من جهودها وتقدم التزامات لإعادة التوطين المستدامة والمستمرة لسنوات من أجل توفير الأمان والحماية للمحتاجين والمشاركة في مسؤولية المجتمع الدولي تجاه اللاجئين."[4]

الفرع الخامس: تحدي استخدام الأسلحة المحظورة دوليا: في 21 أوت 2013 تداولت معلومات وأنباء عن هجوم سلاح كيميائي بريف دمشق، وذلك على خلفية وصول فريق متكون من خبراء الأمم المتحدة لسوريا للتقصي والتحقيق في معلومات عن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية، وفي 27 سبتمبر 2013 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 2118 وبالإجماع، أدان فيه استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا لاسيما الهجوم الذي وقع في 21 أوت، مؤيدا في ذلك قرار المجلس التنفيذي لمنظمة خطر الأسلحة الكيميائية، والذي يشمل جملة من التدابير الخاصة للتدبير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيميائية بسوريا، كما نص قرار على الأمن على عدم جواز لسوريا أو أي طرف آخر من استخدام أو تطوير أو إدماج أو احتلال وتخزين الأسلحة الكيميائية أو نقلها، مستندا على ضرورة تعارض سوريا بشكل كاف مع منظمة خطر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والامتثال لتوصياتها، كما قرر مجلس الأمن تفويض فريق من الأمم المتحدة لتتبع المساعدة لمنظمة خطر الأسلحة الكيميائية في سوريا، كما أيد مجلس الأمن إعلان جنيف المنعقد

---

[1]– الأمم المتحدة تدعو إلى تقديم الدعم المستمر للسوريين.

[2]– الأمم المتحدة، "مفوضية اللاجئين تتوقع زيادة كبيرة في احتياجات إعادة التوطين،" نشر في 26 حزيران، 2023، أطلع عليه في 6 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Pex9x0Z.

[3] – نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

في 30 جوان 2012، كما حذر من عدم الامتثال لتلك القرارات والتي سينجر عنه فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1].

الفرع السادس: تحدي عودة اللاجئين السوريين: إن من ابرز التحديات التي تواجه اللاجئين السورين، هو صعوبة عودتهم إلى وطنهم الأم، لاسيما في ظل الدمار الذي لحق بالمدن والقرية السورية، وذلك على خلفية القصف الذي شنه الجيش السوري، وتنظيم الدولة الإسلامية، وقوات التحالف والطيران الروسي، وهو ما حول بعض المناطق إلى خراب، ذلك أن عودة اللاجئين السورين مرهون بعودة المؤسسات الحقيقية للدولة ومحاسبة المسؤولين عن المجازر خلال سنوات الأزمة، كما أن عودة اللاجئين السورين أصبح مرتبط بالتجاذبات الإقليمية والدولية وارتباطها بالصراع السياسي، وبالتالي أصبح ملف اللاجئين السورين يوظف كورقة ضغط يستفيد منها أكثر من طرف سياسي إقليمي ودولي على طاولة المفاوضات، كما أن النظام السوري نفسه لا يرى في مسألة اللاجئين السورية قضية ذات أولوية ومستعجلة على الأقل في الوقت الراهن [2].

الفرع السابع: تحدي مسألة التطهير العرقي في سوريا: لقد ارتكبت في سوريا تجاوزات وانتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان سواء من طرف قوات النظام أو المعارضة وفي هذا الصدد فقد أكد أحد أعضاء وفد الجامعة العربية إلى سوريا الجزائري أنور مالك أنه قد تم تسجيل حالات قتل وتعذيب حقيقية في سوريا تم الوقوف عليها خلال فترة التفتيش التي قام بها الوفد العربي[3].

الفرع الثامن: تحدي تسوية الأزمة السورية: يعتبر أمر تسوية الأزمة السورية من أهم المشكلات التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ذلك أنها باتت تشكل مدخلا لإعادة رسم توازنات وتحالفات إقليمية ودولية في المنطقة واستقطابات كبيرة، ما بين محورين أساسين، الأول تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تسير في فلكها، والأخر بقيادة روسيا وحلفائها، وهو ما جعل سوريا مسرحا لتنفيس الاحتقانات والتجاذبات الإقليمية والدولية، وهو ما قد يرهن كل الجهود والمساعي الدولية والأممية للتوصل إلى حل للأزمة، ويتجلى ذلك الاستقطاب الجاد بين المحورين بارزا في التصويت الأول على مشروع قرار أممي في 4 أكتوبر 2011 والذي تقدمت به الدول بدعم أمريكي يدين بموجبه النظام السوري على خلفية قمع

[1]- مدوخ، السياسة الخارجية الروسية، 226، 229.

[2]- علي بن زهرة، "الأبحاث الإستراتيجية للتدخل الروسي في الأزمة السورية (2011-2018)،" *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 01 (2012): 94.

[3]- حشود، جيوبولتيك الأزمة السورية، 71.

الاحتجاجات، والأمر نفسه حدث مرة أخرى لما تم التصويت على مشروع قرار عربي بدعم الدول الفرنسية في 4 فيفري 2012 ويبين خطة العمل العربية للانتقال السياسي في سوريا[1].

ثم تكرر الأمر مرة أخرى في 19 يوليو 2012 تخص مشروع قرار غربي، لوضع خطة كوفي عنان تحت فقرات الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي تحاول الأطراف الخارجية المتدخلة في الأزمة السورية لتحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية ولو على حساب المصلحة السورية، في أشبه ما يكون حرب بالوكالة، وما زاد من تعقيد الأمور أكثر هو التناقض والتعارض في المصالح لدى هؤلاء، وتسعى بعض الدول إلى الضغط مع سوريا من أجل تغيير موافقها اتجاه القضايا الإقليمية والدولية، هذا في الوقت الذي يسعى فيه النظام الحاكم بكل ما أوتي من قوة للاستمرار في الحكم، وهو ما تدعمه بعض الدول بقوة ولا تريده أطراف أخرى [2].

الفرع التاسع: التحديات التي تواجه تقديم المساعدات الإنسانية في سوريا: نظرا لاستفحال الأزمة السورية وانتشار العنف والفوضى، وصعوبة التوصل إلى حلول توافقية، نظرا لتعدد الأطراف والفواعل المتدخلة في النزاع، مما أدى إلى صعوبة تطبيق القانون الدولي الإنساني، ومن أبرز التحديات التي تواجهها المنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدات نذكر[3]:

أ- **انتشار الفوضى وغياب القانون في ظل تعدد الأطراف والفواعل المتدخلة في النزاع:** لعل تعدد الأطراف والفاعلين في النزاع والتدخلات الدولية، لاسيما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، واختلاف توجهاتها السياسية وأهدافها، أدى إلى تفاقم الأزمة، هذا إضافة إلى ظهور التنظيمات الإرهابية، وهو ما زاد من صعوبة المنظمات العاملة في مجال الإغاثة، لاسيما في ظل عدم التزام الأطراف بالاتفاقيات والقرارات الأممية[4].

ب- **مسألة السيادة في رفض أو قبول المساعدات الإنسانية:** تعتبر مسألة السيادة مهمة في القانون الدولي العام، وبالتالي ووفقا لهذا المبدأ يمكن قبول أو رفض مرور المساعدات الإنسانية، لاسيما في ظل النزاعات متعددة الأطراف، حيث يمكن النظر إلى المساعدات

1- أبو صلاح، تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها، 284.

2- نفس المرجع.

3- رانيا عبدلي، محمد حداد، "واقع المساعدات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة في ظل تطبيق القانون الدولي الإنساني سوريا أنموذجا،" *دفاتر السياسة والقانون*، 02 (2021): 337.

4- نفس المرجع

الإنسانية على أنها تدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفي الأزمة السورية تم رفض المساعدات الإنسانية، على اعتبار أن ما يحدث في سوريا شأن داخلي[1].

ت-**التحديات التي تواجه العاملين في مجال الإغاثة:** تعتبر مهمة العاملين في الإغاثة في مجال المساعدات الإنسانية ليست بالمهمة السهلة، لاسيما في زمن الحروب والنزاعات، نظرا للمخاطر التي يتعرضون لها أثناء أداء مهامهم قد تصل إلى حد الاعتقال أو القتل أو القصف العمدي كما هو الحال في سوريا، وهذا بحسب تصريح لجنة الصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية، وهو ما يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، سواء من ناحية توفير وإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين، أو من حيث تطبيق القانون الدولي الإنساني[2].

ث-**مسألة تسييس المساعدات الإنسانية:** تقوم المنظمات العاملة في مجال الإغاثة بتقديم تقارير حول الأوضاع السائدة خلال النزاعات، وعلى هذا الأساس يتم رفض دخول المساعدات الإنسانية، وذلك حتى لا تكتشف الانتهاكات والمعاناة والمآسي التي يعيشها المواطنين، وحسب تقارير منظمة أتلانتيك فإن المناطق التي تم تقديم لها المساعدات الإنسانية بين عامي 2018، و2020 تم تسيسها، وذلك لإجبار بعض الجهات على الاستسلام، وتقوية نفوذ الجهة الثانية، وهو ما يجعل العمل الإنساني يبتعد عن الحياد والنزاهة[3].

ج- **تأثر المساعدات الإنسانية في ظل جائحة كورونا:** إن تعدد وتنوع المشكلات والأزمات في سوريا، أدى إلى تفاقم الأوضاع لاسيما في ظل بروز جائحة كورونا عام 2019، وهو ما ولد مخاوف وقلق كبير لدى المنظمات الدولية، لاسيما منظمة الصحة العالمية، والتي حذرت من حدوث الكارثة، معتبرة أن الأزمة السورية من أكثر الأزمات تعقيدا وخطورة في العالم على اعتبار أن المرافق الصحية قد تضررت كثيرا جراء النزاع، وبالتالي فإن هذه المنظمات تتخوف كثيرا من انتشار عدوى الفيروس، لاسيما في المناطق المكتظة والأهلة بالنازحين، مما قد يفتك بالكثير منهم خاصة في ظل سرعة انتشار الوباء وهشاشة المرافق الصحية، كما أن مرور ووصول المساعدات الإنسانية يمكن أن يتأثر كثيرا في ظل الجائحة[4].

---

[1]- عبدلي، حداد، واقع المساعدات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة، 337.

[2]- نفس المرجع، 338.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع، 339، 340.

الفرع العاشر: التحديات المرتبطة بزلزال 2023 وتداعياته في ظل الأزمة: لقد ضرب سوريا وتركيا زلزال مدمر في 6 فيفري 2023، وقد مس العديد من المناطق السورية، وقد كان تأثيره شديدا في منطقة الشمال الغربي لسوريا، والذي تسيطر عليه المعارضة، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية في المنطقة، وهو ما أدى إلى صعوبة تقديم المساعدات الإنسانية[1].

نظير ذلك قامت الأمم المتحدة بحشد مختلف وكالتها بهدف توفير الاستجابة الطارئة للمتضررين من الزلزال، حيث قام مجلس الأمن بإصدار قرار رقم 2672 بتاريخ 9 فيفري 2023، والذي حدد بموجبه مختلف الإجراءات الواجب إتباعها بغرض تقديم المساعدات الإنسانية لسوريا، وقد أكد القرار في الفقرة الثانية منه على ضرورة احترام سيادة الدولة واستقلالها وسلامة أراضيها، مؤكدا على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية من دون أي عائق في المناطق التي تشهد نزاعا، وذلك في إطار احترام القانون الدولي الإنساني[2].

وقد أكد مجلس الأمن على السرعة ودون تأخير في إيصال المساعدات على خلفية الخسائر التي لحقت بسوريا جراء النزاع وجائحة كورونا، وبالتالي فالوضع في سوريا أصبح يمثل تحديا على جميع الأصعدة، لاسيما في المجال الصحي والإنساني[3].

ولتقديم المساعدات الإنسانية في سوريا تم وضع جملة من الإجراءات تتمثل في:

- وجوب تمديد العمل بالقرارات السالفة المتعلقة بالأوضاع وتقديم المساعدات في سوريا لاسيما القرارين 2642 الفقرة 2 لعام 2022، والقرار 2165 الفقرتين 2 و3 لعام 2016
- تقديم الأمين العام تقريرا خاصا يتعلق بالاحتياجات الإنسانية في سوريا في أجل أقصاه 10 ماي 2023؛
- ضرورة الاستجابة العاجلة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على اعتبار أن الشعب السوري يمر بحالة طوارئ إنسانية صعبة ومعقدة؛
- توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في سوريا لتشمل مختلف الخدمات الأساسية، على غرار توفير الماء والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية والكهرباء والمأوى وغيرها؛

---

[1]– خضرة حسناوي، بلقاسم ديدوني، "زلزال سوريا والاستجابة الأممية لتقديم المساعدة الإنسانية،" *مجلة الدراسات القانونية والسياسية* 02 (2023): 98.

[2]– نفس المرجع، 103.

[3]– نفس المرجع.

– تقديم الأمين العام لمجلس الأمن تقرير منتظم كل 60 يوما عن كيفية تنفيذ القرارات المتعلقة بالشأن السوري، ومدى امتثال الجهات المعنية بها؛

– التشجيع على عقد حوار تفاعلي غير رسمي لمجلس الأمن من أجل عرض، ومتابعة هذا القرار بصفة منتظمة.[1]

فالزلزال جعل كل من الإتحاد الأوربي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، تعمد إلى تخفيف العقوبات وتقديم المساعدات الإنسانية، كما تعهدت بتوفير مساعدات إضافية في مؤتمر المانحين في منصف شهر مارس، وأكدت على الحاجة إلى عملية سلام برعاية الأمم المتحدة، لكن أعادت تكرار دعوتها لعزل ومحاسبة النظام على جرائمه، لكن على عكس ذلك قامت العديد من الدول العربية بإرسال مساعدات إنسانية إلى سوريا، معبرة عن استيائها من عزل النظام، على الرغم من عدم قيامه بأي إصلاحات التي تم وضعها كشروط لضمان تغيير سلوكه وتوجهاته، غير أن هناك تباين في مواقف الدول العربية بشأن إعادة سوريا إلى الجامعة العربية، كما قرر البرلمان العربي في شهر فيفري تأييد مقترحات الأردن لإنشاء صندوق إقليمي لدعم تعافي سوريا[2].

وفي خضم كارثة الزلزال طالب الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة" تنحية كل الخلافات السياسية لضمان حصول السوريين على الدعم الإنساني العاجل"[3] وذلك في إشارة منه إلى تلك العقوبات المفروضة من طرف الدول الغربية، والتي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين في شمال غرب سوريا[4].

الفرع الحادي عشر: تقيم دور وأداء الأمم المتحدة في الأزمة السورية:

لم تستطع الأمم المتحدة من حل الأزمة السورية، ولعل إخفاق المبعوثين الأمميين خير دليل على عدم قدرة الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية الأزمة، وذلك على الرغم من جهود الأمم المتحدة في دراسة الملف السوري عبر العديد من المؤتمرات والقمم، ولقد سجل مجلس الأمن فشل في ولاية المتعلقة بالأزمة السورية وذلك على خلفية الفيتو الروسي، حيث حالت هذه الأخيرة برفقة الصين لمنع إصدار أي قرار

---

[1]– حسناوي، ديدوني، زلزال سوريا والاستجابة الأممية، 104.

[2]– ايما بيلز، "ما بعد الزلزال: المسارات المحتملة من أجل تحقيق مكاسب إنسانية في سورية،" مركز مالكوم كار– كارنيغي للشرق الأوسط،" أطلع عليه في 09 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Nvw6sal.

[3]– صافيناز محمد أحمد، "زلزل سوريا..كسر عزلة النظام بين الفرص السياسية والمساومات الدولية،" مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، أطلع عليه في 9 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/kY3cHJA، 475.

[4]– نفس المرجع.

يكون في غير سوريا والنظام الحاكم، والقرار الوحيد الذي تم تمريره ويتعلق بإقرار هدنة إنسانية في سوريا مدتها 30 يوما، وذلك للسماح بدخول المساعدات والإجلاء الطبي[1].

وباستثناء القرارين 2118 و2170 فإن بقية القرارات تتعلق بإجراءات عمل، على غرار فتح المعابر وإيصال المساعدات الإنسانية، وفي ظل العجز الاممي أمام الفيتو الروسي الصين منح مجلس الأمن الإذن لوكالات الأمم المتحدة وشركائها، باستخدام الطرق بين خطوط النزاع وأربع محاور حدودية لإيصال المساعدات الإنسانية، ذلك بقرار من مجلس الأمن رقم 2156 (2014)، كما أصدر مجلس الأمن قرار رقم 2335 (2015)، لتشكيل آلية التحقيق المشتركة للأمم المتحدة، وطالب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة بالتحقيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإنشاء هذه الآلية، وذلك بتحديد الأفراد والهيئات والجماعات أو الحكومات الضالعة في استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، كما اعتمد مجلس الأمن القرار 2054 (2020)، والذي يقضي بتمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر معبر عن طريق تركيا[2].

ويمكن من خلال ما تم التطرق إليه، أن نتحدث عن ثلاث حالات ممكنة أو مسارات، قد تنجر عن الأزمة السورية، التي لا تزال مستمرة، ومعها تزداد معاناة السوريين، وتتعقد الحلول أكثر فأكثر، وبالتالي عدم القدرة على إيجاد تسويات أو ترتيبات معينة، ترضي أطراف الأزمة داخليا وخارجيا، بهدف التوصل لإنهاء الأزمة.

المسار الأول: إطالة أمد الأزمة:

ويفترض استمرار الأزمة السورية بين النظام والمعارضة، في إطار ما يعرف باللعبة الصفرية، من دون حسم الأمور لصالح طرف على حساب آخر، حيث يسعى كل طرف لاستنزاف الطرف الآخر، بالاعتماد على أسس عرقية ومذهبية وطائفية، وتعقد مستويات الأزمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهو ما ينجم عنه إطالة الأزمة وفق ما تقتضيه مصالح وأجندة القوى الفاعلة إقليميا ودوليا، وتعتبر هذه الحالة الأسوأ، نظرا لتكاليفها الباهظة، لاسيما في ظل عدم كفاءة الطرفين على إدارة الأزمة، أو في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية [3].

[1]– عمورة، مدى كفالة الأمم المتحدة للمدنيين، 270.

[2]– نفس المرجع.

[3]– محمود خليفة إبراهيم، "تفاعلات القوى الدولية والإقليمية في الأزمة السورية دراسة استشرافية،" *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 02 (2016): 201.

المسار الثاني: بقاء النظام القائم:

ويركز في هذه الحالة على الدعم الذي يجده النظام السوري، سواء من القوى الإقليمية والدولية المؤيدة له، أو الدعم الذي يجده داخل سوريا، حيث يدعم جزء من الشعب السوري، ويصطف إلى جانب بشار الأسد، معتبرا ما يحصل مؤامرة خارجية، وهو ما قد يلعب في صالح النظام القائم، لاسيما في ظل الفيتو الذي تلعبه كل من روسيا والصين، لمنع أي تدخل عسكري في سوريا، بالإضافة إلى عدم توفر الدعم الإقليمي لأي تدخل عسكري في سوريا بقيادة حلف الناتو[1].

المسار الثالث: تقسيم سوريا وتفكيكها إلى دويلات:

ويركز على افتراض قائم على إضعاف طرفي الأزمة، وإذكاء النزعة الانفصالية، وذلك باستغلال التركيبة السكانية، والامتدادات العرقية والمذهبية، حيث أن نظام الأسد تدعمه الفئة العلوية، وكثير من المسيحيين ونخبة من السنة، بالإضافة إلى ذلك الدعم والسند الذي يحصل عليه من طرف كل من وإيران وروسيا، واستنادا لهذا المعطى فإن السنة السوريين يسيطرون على مساحة مماثلة من الأراضي السورية، والتي تمتد من الشمال الغربي، وفي الحدود مع العراق، بما في ذلك شمال حلب، وتحظى هذه المنطقة بدعم ومساندة كل من السعودية وقطر وتركيا، في الوقت الذي سيحاول فيه أكراد سوريا للاستقلال في الشمال الشرقي السوري، أو عقد تحالف مع أكراد العراق[2].

ومع استمرار الأزمة السورية لأكثر من 12 سنة، وفي ظل التجاذبات الإقليمية والدولية، وعدم قدرة الأمم المتحدة على إيجاد حل أو تسوية للأزمة، وفي ظل تصلب المواقف الداخلي، وعدم التوافق على أرضية عمل معينة أو خارطة طريق لإنهاء الأزمة، أو حصول تفاهمات أو توافقات ما بين أطراف الأزمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، لاسيما في ظل الفيتو الروسي – الصيني، فإن كل هذه المعطيات تؤشر على إطالة أمد الأزمة، وهو ما ينجم عنه إضعاف للأطراف المتنازعة داخليا، واتساع الهوة أو الفجوة ما بين تلك الأطراف، ما يستبعد الوصول إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة.

لكن وبعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية مؤخرا، فإننا نعتبر أن ذلك مؤشرا بارزا على مدى إدراك المجتمع الدولي والجامعة العربية، من ضرورة العمل مع النظام السوري وإشراكه في أي مبادرة تتخذ للتوصل إلى حلول للأزمة، ذلك أن استبعاد النظام السوري في السابق من الجامعة العربية وفي مختلف

---

[1]– خليفة ابراهيم، تفاعلات القوى الإقليمية والدولية في الأزمة السورية، 204.

[2]– نفس المرجع، 204، 208.

المنظمات الدولية، جعل الوضع يتفاقم ويتطور أكثر، وبالتالي اعتبار النظام السوري جزء من الحل وليس العكس.

حيث أدركت الأمم المتحدة والجامعة العربية خطورة الوضع السائد في سوريا، وتداعيات الأزمة على المستويين الداخلي والخارجي لاسيما بالنسبة لأوضاع النازحين أو اللاجئين في دول الجوار وغيرها من الدول العربية والأوربية، وعجزهما على عدم إيجاد حلول للأزمة، على الرغم من تلك الجهود والمساعي الحثيثة للمبعوثين الأمميين، أو المبادرات العربية والمؤتمرات الدولية، أو تلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والتي وجدت كل من روسيا والصين بالمرصاد لها عبر استخدامها لحق النقض.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تتبع دور الأمم المتحدة في إدارتها للأزمة السورية، عبر العديد من المؤتمرات الدولية وإرسالها للعديد من المبعوثين في محاولة منها لإيجاد سبل كفيلة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، لاسيما في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية، ما جعل الأوضاع تزداد سوءا وتتعقد أكثر فأكثر.

فعدم قدرة الأمم المتحدة علة مجاراة الأحداث في سوريا، وعدم قدرة مجلس الأمن على إصدار قرارا يقضي بالتدخل العسكري، جعل الأوضاع تزداد سوءا إن كان على المستوى الداخلي أو على مستوى دول الجوار، لاسيما فيما يتعلق بأوضاع النازحين في الداخل السوري، أو بالنسبة للاجئين في دول الجوار أو الدول الأوربية.

وهو ما أدى إلى تزايد الأعباء على الأمم المتحدة بصفتها ترعى السلم والأمن الدوليين بصفة خاصة، وعلى المجتمع الدولي بصفة عامة، وذلك بالعمل على إيجاد آليات ووسائل كفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها في سوريا والمنطقة، بيد أن التدخلات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية من منظور مصلحي بحت، رهن وقوض الجهود الأممية، ورهن مساعيها في التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية، وبات دورها محدود جدا إن لم نقل شبه منعدم، حيث يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية، وعقد المؤتمرات الدولية، وتقديم بعض الخدمات ذات الطابع الإنساني والإستعجالي، لاسيما فيما يتعلق بالنازحين أو اللاجئين السوريين، ففي الأزمة السورية تم استبعاد التدخل العسكري ولم يتم تطبيق مسؤولية الحماية، وهو ما أدى إلى تعميق المأساة الإنسانية أكثر فأكثر لتستمر الأزمة.

الفصل الرابع

مستقبل إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: الواقع والأفاق

المبحث الأول: تحديات إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: الواقع والأفاق

المطلب الأول: التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية

المطلب الثاني: تقييم دور وأداء الأمم المتحدة: الأداء والفعالية

المبحث الثاني: مستقبل إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: الواقع والآفاق

المطلب الأول: سيناريوهات إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية مستقبلا

المطلب الثاني: سيناريوهات إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: مؤشرات ودلالات

سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين، انطلاقا من دورها في إدارة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي اتسمت ببروز أزمات دولية وتهديدات أمنية جديدة، وهو ما أدى بالأمم المتحدة لاستحداث آليات لمواجهة هذه الأزمات الدولية، والتي فرضت تحديات على الأمم المتحدة على غرار تلك التحديات المتعلقة بالأزمات المعقدة في صورة الصراع العربي الإسرائيلي، أو تلك النزاعات التي اندلعت في تسعينات القرن العشرين، وما نجم عنها من وقوع مجازر إبادة جماعية وأعمال عنف دامية، أو ما تعلق بحقوق الإنسان، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، أو ما تعلق بالإرهاب الدولي والتصدي له، أو بالأزمات الصحية والوبائية على غرار أزمة كوفيد19 ، وما أفرزته من أثار وتداعيات على العالم بأسره، أو تلك الأزمات المتعلقة بالتنمية والفقر، أو بالتغيرات المناخية والتدهور البيئي وغيرها.

كما سنحاول تقييم دور وأداء الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، ومواجهة تلك التحديات، من خلال الوقوف على مدى نجاح أو إخفاق الهيئة الأممية، وذلك من خلال التطرق لأهم النجاحات المحققة من طرف الأمم المتحدة، أو تلك الإخفاقات التي وقعت فيها، وذلك من خلال استعراضنا لبعض النماذج، كما سنعمل على إبراز مستقبل الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، وذلك بالتطرق إلى أهم السيناريوهات الممكنة والمحتملة.

المبحث الأول: تحديات إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: الواقع والأفاق

لقد واجهت الأمم المتحدة تحديات كبيرة من أجل الوفاء بمبادئها والتزاماتها التي أنشئت من أجلها، وكان لزاما عليها أن تظل حريصة على تلبية ما يصبو إليه المجتمع الدولي، أو بالأحرى شعوب العالم، لكنها وعلى أرض الواقع لاقت العديد من الصعوبات والتحديات، لاسيما مع تعدد وتنوع الأزمات الدولية من جهة، وتعارض أهدافها مع أهداف ومصالح القوى الكبرى في العالم من جهة ثالثة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات والموارد للأمم المتحدة، ما جعلها في كثير من الأحيان تحيد عن الأهداف المرسومة والمواضيع الموسومة باتجاه تحقيق السلام العالمي، وهو ما تروم له شعوب العالم، وترغب إلى تحقيقه تحت القبعة الأممية بصفتها الراعي الأول للسلام العالمي.

المطلب الأول: التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة واقعا دوليا مغايرا تماما لما كان إبان الحرب الباردة، وهو ما نتج عنه سياسة دولية مختلفة تماما عما كان سائدا من قبل، حيث برزت الواقعية الأمريكية في تبني إستراتيجية عالمية بغرض تحقيق هيمنتها وزعامتها على العالم بما في ذلك الهيئة الأممية، حيث أصبحت بيدق بيد الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها كيفما شاءت ووقتما شاءت، وهو ما أثر على أداء وأدوار الأمم المتحدة، وفيما يلي يمكن أن نستعرض بعض من هذه التحديات:

الفرع الأول: الأزمات المعقدة وطول الصراع:

لعل من بين أهم التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة لإحلال السلام العالمي، تتمثل في تلك الأزمات المعقدة والصراعات طويلة الأمد، حيث أكد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أنه هناك أزمات معقدة يصعب حلها نظرا لتشابكتها، وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ناهيك عن الأبعاد العسكرية والأمنية التي تنجر عنها، حيث أن النزاع في الغالب ما ينجم عنه أثار وخيمة على المجتمع والمؤسسات، ونظرا لخطورة الأوضاع التي تكون مرافقة للنزاع، فقد طلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة، أن يوجه انتباهه إلى الحالات التي تدعو إلى القلق فيما يتعلق بحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة، وذلك استنادا إلى القرار 1296 / 2000، وبموجب القرار 1366 / 2001، شجع مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتحدة، على أن يحيل إليه تقييمه لأي تهديدات ممكنة أو محتملة قد تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر [1] .

وإذا كانت هناك مؤشرات قد تبرز نجاح الأمم المتحدة في إرساء الأمن والسلم الدوليين، وذلك عبر استخدامها للعديد من الآليات المرتبطة بالحد من الأزمات على غرار حفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام والدبلوماسية الوقائية و آلية الإنذار المبكر وغيرها، لكن الواقع يؤكد على أن هناك انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني، وقضايا حقوق الإنسان كما اندلعت العديد من الأزمات في العالم واستمرت لعقود وسنوات طويلة من دون التوصل إلى تسوية أو حلول لتلك الأزمات[2]، ولعل القضية الفلسطينية واحدة من أهم القضايا الدولية التي لم تجد لها الأمم المتحدة حلا، على الرغم من تلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن[3].

حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور بارز في تهميش الأمم المتحدة لاسيما فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، أو في مفاوضات جنيف للسلام واتفاقية كامب ديفيد ثم معاهدة السلام العربية الإسرائيلية، والأمر نفسه حدث مع بدء عملية مدريد للتسوية السلمية، حيث تمت هذه التسوية وفقا لقرارات مجلس الأمن إلا أن دور الأمم المتحدة كان على شكل دور مراقب فقط[4].

[1]– الأمم المتحدة، "الفصل الثامن – النظر في المسائل المدرجة ضمن نطاق مسؤولية مجلس الأمن عن حقوق السلام والأمن الدوليين"، أطلع عليه بتاريخ 26 ماي2022، https://bit.ly/41GlmUH.

[2]– عبد الله تركاني، "الأمم المتحدة وتحديات الأمن والسلم الدوليين"، العربي الجديد، أطلع عليهسعاد بتاريخ 26 ماي، 2022، https://bit.ly/41H97Il.

[3]– محمد سالم سمرائي، "منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة"، *دراسات إقليمية* 14 (2009): 9.

[4]– نفس المرجع، 17.

بالإضافة إلى ذلك لم تتمكن الأمم المتحدة من إنهاء النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير المتنازع عليه، أو فيما يتعلق بالنزاع التركي اليوناني حول قبرص، أو النزاع البريطاني الأرجنتيني فيما يتعلق بجزر فوكلاند، ومشكلة الحدود بين العراق والكويت، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى المرتبطة بالجريمة المنظمة، ومشكلة اللاجئين، ونزع السلاح والحد من التسلح، وبروز الصراعات الطائفية، أو تلك المتعلقة بمشاكل الطاقة، والأمن الغذائي، وحقوق الإنسان، ومشاكل الصحة والبيئة وغيرها[1].

الفرع الثاني: تحديات الأمم المتحدة حسب مجموعة الأزمات الدولية:

طرحت مجموعة "الأزمات الدولية" Crisis Group تقريرا بتاريخ 13 سبتمبر 2021 تضمن وجود عشرة تحديات على الأمم المتحدة مواجهتها، والتي تتعلق بالصراعات المسلحة ذات الأبعاد الإنسانية، وجهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة القيام بغرض تسوية بعض النزاعات، وما يجب بذله لمواجهة التأثيرات المناخية وجائحة كورونا وغيرها، وتتمثل هذه التحديات بحسب مجموعة الأزمات الدولية في:

أ–تقليل المعاناة في أفغانستان: يعتبر وصول حركة طالبان إلى الحكم في أفغانستان تحديا كبيرا للأمم المتحدة، لاسيما في ظل صعوبة تعامل الدول الخمس الكبرى مع هذا النظام، أما بالنسبة للأمم المتحدة فإن التحدي الأكبر يتمثل في كيفية تقديم مساعدات غذائية للأفغانيين وتجنب حدوث كارثة غذائية محتملة، ناهيك عن وجود تحديات أخرى تتعلق بجهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية وغيرها[2].

ب–العمل على وقف إطلاق النار في اثيوبيا: على خلفية النزاع الذي نشب في نوفمبر 2009 بإقليم تيجراي، وما زاد في حجم المعاناة هو ذلك التعنت والتصلب في مواقف أطراف النزاع، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أنه يوجد أكثر من 5 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة، ويعاني حوالي 400 ألف آخرين من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يستدعي انتهاج الأمم المتحدة مقاربة أكثر صرامة بغرض تهدئة الصراع أو إيقافه، لاسيما إذا ما اشتد الصراع ما قد يزيد من حجم التهديدات والمخاطر[3].

ج–تأمين المسار السياسي في ليبيا: لقد سعت الأمم المتحدة جاهدة لاحتواء الأزمة في ليبيا، عبر تفعيل دور الوساطة لوقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، حيث عملت على تقريب وجهات النظر بين الإخوة

---

[1]– رابح نهائلي، "التعسف في استخدام حق النقض الفيتو،" *مجلة الواحات للبحوث والدراسات* 01 (2017): 235.

[2]– محمود قاسم، "مجموعة الأزمات الدولية عشرة تحديات تواجه الأمم المتحدة،" المرصد المصري، أطلع عليه بتاريخ 26 ماي، 2022، https://bit.ly/3MuPrn8. https://bit.ly/3MuPrn8.

[3]– نفس المرجع.

الفرقاء، وهو الأمر الذي أدى إلى تشكيل حكومة وحدة مؤقتة في مارس 2021[1]، ومن بين المهمات الأخرى التي قامت بها الأمم المتحدة نذكر على سبيل المثال لا للحصر:

- إعادة التفكير في صنع السلام في اليمن؛
- منع عودة الفوضى في هايتي؛
- دعم الحوار في القضية القبرصية[2].

الفرع الثالث: تحديات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان : لعل أحسن قول يمكن أن نستدل به على تلك التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، هو ما جاء على لسان داغ همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة (1953-1961) حيث صرح قائلا : "لم يتم إنشاء المملكة المتحدة لإدخالنا الجنة، بل لإنقاذنا من الجحيم [3]"، وبالتالي حتى تفرض الأمم المتحدة منطقها، يتطلب منها مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم، فهناك تحديات تتعلق بالمنظمة في حد ذاتها، والتي تتمثل في إعادة تجديد نفسها بما يمكنها من مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، ولذلك على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على:

- اعتماد السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وبرامج حقوق الإنسان كإستراتيجية دائمة ومستمرة عبر مؤسساتها ووكالتها؛
- التزام سياسي رسمي حول مبادئ التعددية الأساسية من قبل الدول الأعضاء، والتمتع بالعالمية والمشروعية؛
- القدرة على إنتاج وتخطيط لسياسات مستقبلية مجدية وفعالة؛
- القدرة على تبني مبدأ شاملا للوقاية بدلا من ردود الفعل فقط؛
- القدرة على بناء جسور التواصل والتعاون بين القوى الكبرى لاسيما في الأزمات؛
- القدرة على تحديد مختلف التهديدات على غرار الإرهاب والتطرف وغيرها؛
- القدرة على حل مختلف المشكلات في العالم، عبر إحداث فرق عمل ميدانية شاملة ومتعددة التخصصات؛
- إشراك المرأة كفاعل محلي هام، والشباب في دعم المستقبل؛

[1]- محمود قاسم، مجموعة الأزمات الدولية.

[2]- نفس المرجع.

[3]- كيفن رود، "الأمم المتحدة 2030: تجديد النظام في عالم متفرق، تقرير رئيس اللجنة المستقلة المعنية بتعدد الأطراف،" المعهد الدولي للسلام، أطلع عليه بتاريخ 27 ماي، 2022، https://bit.ly/41IODPK .

– التصرف بفاعلية وكفاءة ومرونة في مواجهة مختلف المشاكل في العالم[1].

وتركز الأمم المتحدة على حقوق الإنسان كمقاربة وركيزة أساسية لحماية الإنسان من كل المخاطر والتهديدات، ويبرز ذلك بوضوح في الميثاق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، على غرار العهدين الدوليين العهد الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الثاني يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد اعتمدا من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1966، حيث دخل العهد الأول حيز النفاذ بتاريخ 23 مارس 1976، في حين دخل العهد الثاني حيز النفاذ بتاريخ 30 جانفي من نفس السنة[2].

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 04 ديسمبر 1960 الإعلان العالمي 1514، الذي يقضي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس وقمعها في 9 ديسمبر 1948 ، كما اعتمدت الجمعية للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 21 ديسمبر 1965، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 04 جانفي 1969، كما اعتمدت الاتفاقية الدولية الخاصة بضمان وحماية حقوق الطفل عام 1989، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 02 سبتمبر 1990[3].

ولضمان ترقية وتعزيز حقوق الإنسان اعتمدت الأمم المتحدة على ما ورد في ميثاقها، و ذلك استنادا للنصوص الواردة في الميثاق لاسيما المواد 55 ، 56 ، 62 ، 68 ، 73، 76، ووفقا للمادتين 55 و56 والفقرة الثالثة من المادة الأولى من الميثاق، فإن الدول الأعضاء تكون ملزمة باحترام الحقوق والحريات، حيث نصت المادة 66 من الميثاق في الفقرة ج على إشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز سواء بسبب الجنس، أو اللغة، أو الدين، وعدم التمييز بين الرجال والنساء، مع الالتزام الفعلي بتلك الحقوق والحريات[4].

ولتحقيق الديمقراطية وجعلها تسود العالم، تم الربط بين مصفوفة الحقوق ومختلف البرامج، الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالتها، والتي تلت مؤتمر فينا 1993، حيث تم ربط البنك العالمي بثلاث

---

[1]– رود، الأمم المتحدة 2030: تجديد النظام في عالم متفرق.

[2]– نفس المرجع.

[3]– محمد ولد أعل سالم، "حماية حقوق الإنسان في إطار ميثاق الأمم المتحدة" (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002)، 28.

[4]– عبد الصمد ناجي، "الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان،" مجلة *كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* 23 (2010): 228.

متغيرات أساسية تتعلق بالربط بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستدامة، وربط برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره لعام 1989، بين هذه القيم وتحقيق الرشادة السياسية[1].

الفرع الرابع: التحديات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة:

تواجه الأمم المتحدة صعوبات جمة في طريق إصلاحها، ذلك أنها قد نجحت في منع نشوب واندلاع حرب عالمية ثالثة، لكنها في الوقت نفسه قد عجزت في العديد من المسائل والقضايا الدولية وتتمثل تلك العوائق في:

1- عدم وجود توافق ما بين الدول حول عملية إصلاح الأمم المتحدة : وهو ما ذهب إليه عنان، حيث أشار إلى أن الدول الكبرى تريد إدخال إصلاحات على الأمم المتحدة لكن بما يحقق مصالحها، وبالتالي فهي تسعى لإعادة صياغة المنظمة وقوانينها والقواعد التي تحكمها بما يحقق مصالحها وأهدافها، فإصلاح الهيئة الأممية يصطدم في الغالب بالمصالح القومية للدول، في حين أن دول الجنوب تسعى للحصول على المساعدات، وتحقيق التنمية، وإلغاء الديون، مع المحافظة على سيادتها الوطنية واستقلالها، وبالتالي فهي تسعى إلى إدخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما فيما يتعلق بالديمقراطية والتمثيل الحقيقي للنظام الدولي داخل الهيئة الأممية[2].

2-طبيعة ميثاق الأمم المتحدة: لاسيما المادة 108 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تجعل من التعديل أمرا صعب التحقيق على أرض الواقع، وغير ممكن أو مستحيل، وهو ما يعرقل ويعيق جهود تفعيل وإصلاح الأمم المتحدة، ناهيك عن الدور المحوري الذي تلعبه القوى الكبرى في العالم، لاسيما في ظل وجود حق النقض من قبل الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن[3].

3-تزايد النزاعات الدولية وتراجع الاعتماد المؤسسي: لقد نجم عن أحداث 11 سبتمبر 2001، والغزو الأمريكي للعراق 2003، والتدخلات التي اتسمت بعدم الشرعية والمشروعية في الدول الأخرى بذريعة مكافحة الإرهاب، إلى تراجع دور المؤسسات الدولية على نحو غير مسبوق، على غرار الأمم المتحدة[4].

---

[1]- محند برقوق، "عولمة حقوق الإنسان والسيادة،" *مجلة الحقيقة* 01 (2004)، 36.

[2]- زياد محمد الوحشات، "إصلاح هيئة الأمم المتحدة: نظرة تحليلية لمشكلاتها وطرق التغلب عليها،" مجلة *الدراسات والبحوث القانونية* 10 (2021)، 17.

[3]- الوحشات، إصلاح هيئة الأمم المتحدة، 18.

[4]- نفس المرجع.

الفرع الرابع: تحديات الأمم المتحدة في مجال تحقيق السلام العالمي:

تعتمد الأمم المتحدة نهجا ومقاربة عملية في إدارة الأزمات الدولية، وتواجه على أرض الواقع صعوبات جمة، لاسيما فيما يتعلق بعمليات السلام، حيث تبلغ بعثات السلام ما يقارب 120.000 فرد، وما يلاحظ على عمل الأمم المتحدة في هذا المجال أنها تتسم بالارتجال، وعدم التحكم في الأوضاع السائدة، حيث تتعرض بعثاتها في كثير من الأحيان إلى العديد من المخاطر والتحديات[1].

وتشهد السنوات الأخيرة العديد من القضايا الدولية، والتي أصبحت تتصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدولية والأممية، لاسيما إذا ما تحدثنا على مسألة السلاح النووي الإيراني، وذلك نظرا للدور الذي تقوم به إيران في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتصدر المشهد الدولي من حيث النزاعات والصراعات التي تدور في المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بالعراق ولبنان واليمن، حيث تم فرض عقوبات قاسية على النظام الإيراني عام 2019، في حين شكلت الأزمة السورية تحديا كبيرا للأمم المتحدة، لاسيما في ظل الاستخدام المفرط لحق النقض من طرف روسيا، حيث بلغ 12 مرة عام 2019[2].

وقد شهدت سنوات التسعينات زيادة النزاعات المسلحة، وقد اتسم أداء الأمم المتحدة بالتباين وعدم الوضوح، حيث تم التدخل في الصومال في أعقاب الإطاحة بالرئيس محمد سياد بري في 21 جانفي 1992، في الوقت الذي اشتد النزاع بين الفصائل الصومالية بهدف الاستيلاء على السلطة، وهو ما نجم عنه انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان على نطاق واسع، ما أجبر مجلس الأمن إصدار عدة قرارات بهذا الخصوص، لاسيما القرار رقم 751 الصادر في 24 أفريل 1992، والقرار رقم 794 بتاريخ 03 ديسمبر 1992، والذي يتعلق بتأمين عمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال[3].

وقد بدا تهميش منظمة الأمم المتحدة في يوغسلافيا سابقا واضحا، حيث تم التدخل من طرف حلف شمال الأطلسي " الناتو "، ولم يكن القرار من مجلس الأمن، وهو ما شكل انتهاكا صارخ القواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والذي يقضي بعدم التدخل لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلا في حدود ما يخوله الفصل السابع من الميثاق، والذي يعطي الحق لمجلس الأمن لفحص

---

[1] – ديفيد. م.مالون، "الأمم المتحدة وما يثير الاستياء منها نظرة أكاديمية،" الأمم المتحدة، أطلع عليه بتاريخ 27 جويلية، 2020، https://bit.ly/3o4cOdT.

[2] – علي بردي، "العالم في 2019: الأمم المتحدة أمام تحديات التعددية في النظام الدولي،" الشرق الأوسط، أطلع عليه بتاريخ 27 جويلية 2020، https://bit.ly/3M9b76Q.

[3] – السمرائي، منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش، 52.

النزاع وتقدير ما إذا كان النزاع يهدد السلم والأمن الدوليين من عدمه، ومن ثم إصدار القرار الذي يراه مناسبا[1].

وبنفس الطريقة وعلى نفس النهج سارت أزمة الخليج الثانية في العراق عام 1991، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية ووظفت كل جهدها بغرض التصدي لكافة المساعي السلمية لاحتواء الأزمة العراقية – الكويتية آنذاك، هذا في الوقت الذي تم تفعيل دور الأمم المتحدة لحماية المدنيين بموجب القرار رقم 688 في عام 1991، ذلك أن هذا القرار تم استغلاله كذريعة للتدخل الأمريكي في العراق[2].

الفرع الخامس: تحدي إدارة الأزمات الصحية: كورونا وتداعياتها

تعتبر انتشار الأمراض والأوبئة من أبرز التهديدات التي تواجهها البشرية في العصر الحالي، وتعمل الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة على غرار منظمة الصحة العالمية بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني مع الدول، لمواجهة تلك الأزمات الصحية، حيث تضطلع بالعديد من المهام نذكر منها:

-التعاون مع ممثلي الصحة واتخاذ الإجراءات المشتركة وتحديد الأولويات؛

-كشف الثغرات في الاستجابة لمقتضيات الأزمات؛

- تقييم الجوانب الصحية للسكان المعرضين لخطر مواجهة الأزمات؛

- تأهيل المؤسسات الأساسية، وتدريب العاملين، وتحسين القدرات لمواجهة الأزمات والاستجابة لها [3].

ولقد برزت جائحة كورونا في ظل ملامح التسابق نحو التسلح ما بين بعض القوى الكبرى، على غرار روسيا والصين والولايات المتحدة من جهة، و دول أخرى أقل قوة على غرار الهند والباكستان، أو ما بين إسرائيل ودول محور المقاومة، أو بين الولايات المتحدة و إيران، أو بين فنزويلا و كولومبيا[4]، ذلك أن وباء كورونا قد أحدث تغييرات كبيرة على صعيد الساحة الدولية، وأدى إلى إرباك العالم بأسره في طريقة التعامل معه، وأدى إلى توقف العالم بشكل كبير، وكأن الحياة قد توقفت، ما نجم عنه ركود في شتى

---

[1]- السمرائي، منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش، 55.

[2]- نفس المرجع.

[3]- منظمة الصحة العالمية، "جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسون البند 13-3 من جدول الأعمال المؤقت، التقرير من الأمانة العمل الصحي فيما يتعلق بالأزمات والكوارث،" أفريل 2005 6/A58، 5، أطلع عليه بتاريخ 20 أوت، 2022، https://bit.ly/3OgRooG.

[4]- عبد الخالق فاروق، "ملامح الصراعات والتحالفات الإقليمية الدولية في المستقبل المنظور،" الميادين، أطلع عليه 9 أفريل، 2022، https://bit.ly/3o44Npl.

المجالات ووضع العالم في مواجهة مباشرة مع هذا التحدي الصحي والوباء القاتل، وما انجر عنه من تحديات ومتاعب اقتصادية [1] .

فهناك إحصائيات بحسب خبراء دوليين تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سيتكبد خسائر قد تتجاوز 160 مليار دولار بسبب الجائحة، والتي قد تكون وبالا على البشرية، لاسيما من الناحية الاقتصادية والعواقب الجيوسياسية التي ستنجر عنه، لاسيما في حالة ما إذا طال أمده، ناهيك على حجم الأعباء والتكاليف التي سيخلفها الوباء على البشرية قاطبة، وعلى المؤسسات المالية الدولية، على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه بعض الدول من ضعف وهشاشة كبيرة في النظم الصحية.[2]

لقد كشفت الجائحة على أن هناك زيادة في درجة التشابك والارتباط العالمي، والذي تمثل في سرعة انتشار الوباء ليشمل كافة أنحاء العالم في وقت قياسي، كما كشف عن هشاشة الأمن الصحي في أغلب بلدان العالم، فالوباء أدى إلى تراجع حركية الاقتصاد العالمي، وحركة المواصلات والملاحة، وتوقف المصانع، وانخفاض الإنتاج، والملاحة، وأدى إلى توقف كثير من النشاطات المتعلقة بالعمل، والتعليم، وإغلاق الحدود عبر دول العالم[3].

حيث برزت عولمة التهديدات اللاتماثلية وعبر قومية، وكشفت بصورة واضحة عن بعض خصائص وميزات النظام الدولي الحالي، في كيفية تعامله وتعاطيه مع الأزمات الدولية من هذا النوع، ولجوئه إلى اتخاذ بعض التدابير والإجراءات الوقائية والاستباقية، ما أثر على بنيته وأنساقه الفرعية وتفاعلاته، في انتظار ما ستسفر عنه وما سيخلفه الوباء والأزمة الصحية من نتائج وتداعيات على المديين المتوسط والبعيد، والتي قد ينجم عنها إعادة بنية النظام الدولي، أو إلى إعادة ترتيب القوى الفاعلة فيه، وتوزيع القوة بين عناصره[4].

كما كشفت الجائحة على بنية الاقتصادي العالمي بأنه اقتصاد معولم، والتي يمكنها أن تعمل على نقل المخاطر والتهديدات ولتفادي ذلك لابد من:

– تطوير أنظمة موضوعية ذات شفافية للإعلام وتبادل المعلومات؛

---

[1]– منصور أبو كريم، "التحديات الجديدة للنظام الدولي: الأمن الإنساني والصناعي في مواجهة فيروس كورونا،" المركز الديمقراطي العربي، أطلع عليه بتاريخ 29 جويلية، 2022، https://bit.ly/3liAy4V.

[2]– نفس المرجع.

[3]– وليد شملال وسليم بوسكين، *مدخل لعلم التعقيد كبردايغم تحليلي لضم واستيعاب التحولات الجديدة في النظام الدولي* (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2021، 82.

[4]– نفس المرجع.

– تطوير قدرات فاعلة على الاحتواء السريع للمخاطر ومواجهتها؛

– تطوير الدول لقدراتها العلمية في البحث، والتنبؤ والاستشراف[1]؛

كما أبانت الجائحة على وجود صراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الكبرى الصاعدة في صورة الصين وروسيا، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها رائدة العالم، تكون قد فشلت في إبراز قدراتها كقوة عالمية في مواجهة الوباء والتهديد الصحي العالمي، ما أثر على صورتها في العالم، لكن وفي المقابل فإن نجاح الصين في إدارة الأزمة الوبائية على المستوى الوطني، وتقديمها لبعض المساعدات لعدة دول منحها ثقة أكبر، وولد انطباعا حسنا حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الصين كقوة صاعدة على الأقل في مثل هذه الأزمات واعتبارها كنموذج يحتذى به[2].

فجائحة كورونا بمثابة بارومتر لقياس مدى قدرة الدول الكبرى في العالم على إدارة الأزمات الدولية بنجاح وقت الشدائد، ويعتبر في الوقت نفسه اختبار لمدى قدرة مؤسسات النظام الدولي الحالي على إدارة الأزمات الدولية بنجاح وفعالية، والتحكم فيها بطرق وآليات عملية، لكن ومع ذلك لا يمكن التنبؤ في سير الأمور مستقبلا، وما ستسفر عنه، أو ستؤول إليه على الأقل على المدى القصير أو المنظور[3].

فأزمة كورونا أثبتت بأن هناك قصور واضح لدى المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، وهو ما أثار جدلا كبيرا حول مدى قدرة أو فاعلية هذه المنظمات في التعامل مع مثل هكذا أزمات، كما وجهت لها انتقادات لاذعة لاسيما فيما يتعلق بمدى كفاءة الإدارة والشفافية، والمحاسبة وتخصيص الموارد، حيث برز ضعف وقصور واضح في إدارة الأزمات الصحية، ولم يكن يتوقع بأن الأمم المتحدة ممثلة في منظمة الصحة العالمية، ستقف عاجزة على إدارة الأزمة الوبائية[4].

وهو ما وضع الهيئة الأممية على المحك، وأضر كثيرا بمصداقيتها، وأدى إلى تراجع الثقة التي تتمتع بها لدى المجتمع الدولي، وجعلها محل تذمر واستياء الكثير، ولعل من بين هؤلاء نذكر الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" Donald Trump الذي هدد بإنهاء علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة الصحة العالمية، لاسيما في ظل تفشي الوباء وانتشاره بطريقة رهيبة وعلى نطاق واسع، ليشمل العالم

---

[1]– شملال وبوسكين، مدخل لعلم التعقيد كبردايغم تحليلي، 83.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

[4]–عزيز عدنان البياتي ومثنى فائق العبيدي، "التعاون الدولي في جائحة كورونا،" *مجلة السياسة العالمية* 02 (2021)، 14.

بأسره وفي ظرف قياسي، وفي ظل عدم القدرة على التحكم فيه ومجابهته، وهو ما أدى إلى تراجع دور الأمم المتحدة وفعاليتها في إدارة الأزمة الوبائية.[1]

ومن المؤشرات التي يمكن رصدها، والتي تبين بوضوح عدم قدرة الدول والمنظمات الدولية على إدارة الأزمة الوبائية نذكر:

– انتشار الوباء وعدم توفر أو التوصل إلى اللقاح أو المصل المضاد للوباء، وهو ما زاد من حجم المخاوف؛

– اقتصار دور منظمة الصحة العالمية على إصدار بيانات بشأن الوباء؛

– التأخر في الإعلان على تفشي الوباء في ظل عدم صدور أي تصريحات رسمية؛

– هناك غياب ملحوظ لدور أطباء بلا حدود والتي كان لها دورا فاعلا في التصدي لفيروس إيبولا في إفريقيا عام 2014[2].

الفرع السادس: تحدي انتشار أسلحة الدمار الشامل : نظرا لخطورة هذه الأسلحة وما تخلفه من دمار هائل وعلى نطاق واسع، فقد وضعت الأمم المتحدة عام 1946 هذا النوع من الأسلحة هدفا للتوجه نحو الخلاص منه والحد من انتشارها، حيث بذلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ أن تأسست عام 1958، جهودا كبيرة للحد من انتشار هذه الأسلحة، كما توصلت لصياغة العديد من الاتفاقيات الدولية للحد من انتشار هذا النوع من الأسلحة، مع تخفيض حجم الترسانة النووية التي تمتلكها كل دولة، حيث أن أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 أبانت عن تهديدات خطيرة، قد تضع العالم في وضع خطير ومأسوي في حال ما إذا تم استخدام الأسلحة النووية[3].

وهو ما جعل الدول تسعى جاهدة للبحث عن أرضية عمل مشتركة، للتوصل إلى حلول ما من شأنها أن تهدأ الأوضاع، حيث تم التوصل لإبرام معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية، وتحديد عدد الأسلحة النووية التي بإمكان الأطراف المعنية امتلاكها، وبانضمام كل من الصين وفرنسا إلى النادي النووي، ما أدى إلى الموافقة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام1968[4].

حيث كانت خمس دول فقط هي من تمتلك الأسلحة النووية، ويتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، المملكة المتحدة، الصين وفرنسا، في حين قد نصت المعاهدة على منع

---

[1]– البياتي والعبيدي، التعاون الدولي في جائحة كورونا، 14.

[2]– طارق بروك، "أزمة كورونا: التداعيات وآليات إدارة الأزمة،" *مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية* 05 (2021): 115.

[3]– إم هانيماي، الأمم المتحدة، 80.

[4]– نفس المرجع،81.

حصول باقي الدول على هذا النوع من السلاح، ولقد أصبحت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية دائمة في عام 1995[1].

كما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، هذا في الوقت الذي برزت هواجس ومخاوف لدى الغرب، من امتلاك بعض الدول لأسلحة نووية على غرار العراق، وكوريا الشمالية، وفي ظل تزايد وتعاظم الترسانة النووية الروسية، تولدت مخاوف من إمكانية حصول الإرهاب النووي، وهو ما أدى إلى تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع السماح بتطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية فقط، حيث تضطلع الوكالة بالعديد من المهام تتعلق بالتفتيش وإصدار الأحكام أو توصيات للأمم المتحدة[2].

وتسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تحقيق أهداف أساسية تتمثل في:

- توسيع الاستعمال السلمي للطاقة الذرية؛
- ضمان عدم تحويل مساعدات الوكالة وبرامجها لأغراض عسكرية[3].

بالمقابل ومن أجل ضمان أمن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم 256 الصادر في 19 جوان 1968، والقرار رقم 984 بتاريخ 11 أفريل 1995، بخصوص الضمانات الأمنية للدول التي لا تحوز على السلاح النووي، في حال ما إذا تعرضت لهجوم بالأسلحة النووية، والقرار رقم 255 جاء كاستجابة لقلق الدول غير المالكة للأسلحة النووية، والتي وقعت على معاهدة عدم انتشار هذه الأسلحة، بمنحها ضمانات اتجاه هذا النوع من الأسلحة، لذا تعهدت كل من أمريكا ، بريطانيا والاتحاد السوفيتي بتقديم يد المساعدة لهذه الدول، في حالة ما إذا تعرضت لأي تهديد نووي، وفي هذا الصدد وبموجب المادة 51 من الميثاق، فإن مجلس الأمن يؤكد على حق الدفاع الجماعي في حالة وقوع هجوم مسلح على أي دولة عضو في الأمم المتحدة، مع اتخاذ مجلس الأمن لكافة التدابير التي يراها مناسبة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[4]

وقد تطرق مجلس الأمن بالمناسبة إلى قضية ومسألة في غاية الخطورة، وتتعلق بمسألة الإرهاب النووي، وذلك في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي، وإمكانية حصول بعض التنظيمات الإرهابية على

---

[1] – إم هانيماكي، الأمم المتحدة، 82.

[2]– نفس المرجع.

[3]– للاستفادة أكثر أنظر: حنان حكار، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة مسألة الانتشار النووي لفترة ما بعد الحرب الباردة البرنامج النووي الإيراني نموذجا 2002–2015" (أطروحة دكتوراه، 2018، جامعة 8 ماي 1945 قالمة)، 33 .

[4]– للاستزادة أكثر انظر: سعاد بوقندورة، "دور مجلس الأمن الدولي في منع انتشار الأسلحة النووية،" *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* 06 (2016): 285، 286.

هذا النوع من السلاح، وهنا تكمن الخطورة. في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 سبتمبر 2003، حث الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش مجلس الأمن على إصدار قرار جديد، يمنع ويحظر الانتشار النووي، وفي 28 أفريل 2004 تم التوصل وبالإجماع إلى قرار بخصوص منع انتشار الأسلحة النووية، كما تم إصدار القرار رقم 1540 والذي يقضي بمطالبة جميع الدول باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير، لمنع أي جهة غير حكومية من الحصول على أسلحة بيولوجية، وكيميائية أو نووية، وذلك في خطوة منها لكبح الانتشار النووي[1].

حيث أنه وتطبيقا لنظرية المخاطر الناجمة عن الأسلحة النووية والأضرار التي تخلفها، لم تعد فقد أصبحت مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام، حيث نصت عليها العديد من الاتفاقيات الدولية على غرار اتفاقية باريس لعام 1960، والتي تتعلق بالمسؤولية المدنية التي تخلفها الأضرار النووية، كما تم اعتمادها في جميع القوانين الوطنية، فالقانون الدولي يجرم ويمنع منعا تاما كل استخدام للطاقة النووية ، سواء ما تعلق الأمر بالقنابل النووية أو باستخدام الأسلحة النووية، وذلك نتيجة للأضرار الناجمة عنه، والتي لا يحمد عقباها، وتكون وبالا على البشرية جمعاء، وللاستدلال على كلامنا نسوق ما انجر عن انفجار المفاعل النووي تشرنوبيل، حيث تخطى الإشعاع النووي مساحة فاقت 3000 كم،[2] بالإضافة إلى تلك الأضرار التي لحقت بالأفراد[2].

وفي تقرير للجنة الأمن الإنساني فقد أشارت إلى أن: " انتشار أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، يعرض للخطر جميع الناس في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ويجب مضاعفة الجهود لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، ومراقبة تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الأخرى، ويجب أن يتناول النقاش العام جهود السياسات الرامية إلى وقف الانتشار.[3]"

هذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى خطورة وجسامة هذا النوع من الأسلحة ذات القوة التدميرية الهائلة، وما يحدثه من دمار لا نظير له، وما يخلفه من آثار ووبال على البشرية والبيئة، مما يستدعي تضافر مختلف الجهود الدولية والأممية لمنع والحد من انتشار هذه الأسلحة، حفاظا على كينونة ووجود البشرية على هذه البسيطة، واستمرارها مرتبط بمدى إدراكها للمخاطر والتهديدات المحدقة بها، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بأسلحة الدمار الشامل.

---

[1]– بوقندورة، دور مجلس الأمن الدولي في منع انتشار الأسلحة النووية، 289.

[2]– للاستزادة أكثر أنظر: عبد القادر زرقين، "تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية " (أطروحة دكتوراه جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2015)، 326.

[3]– عبد العظيم بن صغير، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة،" *مجلة الفكر* 05 (2010): 92.

الفرع السابع: التحديات المرتبطة بظاهرة الإرهاب الدولي: اعتبرت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعرجا حاسما في تاريخ العلاقات الدولية، وجعلت الأمم المتحدة تولي أهمية بالغة للظاهرة، ذلك لما أضحت تشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين، حيث هناك إحصائيات تشير إلى أن هناك 20 قرارا قد تم إصداره حول الإرهاب منذ تلك الأحداث إلى غاية 2007[1].

ومن المعايير المعتمدة في تحديد الإرهاب الدولي، ويأخذ بذلك الصبغة الدولية إذا شملت الأعمال الإرهابية أكثر من دولة، ويكون الإرهاب الدولي في الحالات التالية:

أ- **اتساع العمل الإرهابي:** حيث يتسع ليشمل أكثر من دولة واحدة، سواء ما تعلق بتنفيذ العمليات، أو اللجوء إلى دولة أخرى؛

ب- **تعدد الدول** : يأخذ الإرهاب بعدا دوليا إذا ما ألحق العمل الإرهابي الضرر بأكثر من دولة،كما هو الحال بالنسبة لاختطاف الطائرات وتحويل مسارها إلى دولة أخرى؛

ج- **مقر الإرهابين** : وذلك باتخاذ الإرهابيين دولة معنية مقرا لهم لتنفيذ عملياتهم الإرهابية في دولة أخرى؛

د- **التعاون الدولي** : يحدد العمل بأنه إرهابا دوليا إذا نظمت اتفاقيات دولية أو مؤتمرات دولية تحدد التزامات و حقوق واختصاصات كل دولة من هذه الدول في حال ما إذا وقع عمل إرهابي؛

ه- **انتهاك حقوق الإنسان:** يكون العمل الإرهابي دوليا إذا ما تعلق الأمر بانتهاك حقوق الإنسان، كأن تقوم دولة بمعاملة الإرهابيين بصورة مخالفة لحقوق الإنسان، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، عندما قامت بمعاملة مقاتلي القاعدة وطالبان عندما نقلتهم إلى قاعدة حربية في كوبا ،ما أدى إلى احتجاج المنظمات الدولية الإنسانية على هذه المعاملة[2].

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعطفا حاسما في التصدي للظاهرة الإرهابية، عبر إصدار العديد من القرارات، وبذلك أدخل مجلس الأمن الإرهاب ضمن مفهوم السلم والأمن الدوليين، ما أدى إلى توسيع مجلس الأمن دائرة اختصاصاته وفقا لهذا المتغير، الذي أصبح يهدد السلم والأمن الدوليين، حيث جعل مجلس الأمن مسألة الإرهاب تتعدد وتتجاوز الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وبأن الأعمال الإرهابية من أخطر التهديدات التي تهدد البشرية في القرن الواحد والعشرين[3].

---

[1]- القرينادي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي، 61.

[2]- الفتلاوي، الأمم المتحدة الإنجازات والإخفاقات، 78.

[3]- حاج أمحمد صالح وشعبان صوفيان، "دراسة على ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة،" *مجلة الواحات للبحوث والدراسات* 01 (2018): 188.

كما أنشأ الأمين العام فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في عام 2005 ، من أجل دعم وتنسيق الجهود الدولية التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، والتي تم الاتفاق عليها في عام 2006، كما تم تأسيس مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بغرض تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ إستراتيجية لمكافحة الإرهاب وتم ذلك في سبتمبر 2011، كما قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عمل لمنع التطرف العنيف في 15 يناير 2016، وذلك بإتباع نهج شامل، وعبر خطوات وقائية ومنهجية لمعالجة الأسباب والعوامل، التي تؤدي بالأفراد إلى التطرف والإرهاب[1].

الفرع الثامن: التحديات المرتبطة بالفقر والأمراض والتلوث:

تواجه الأمم المتحدة العديد من المشاكل التي تتعلق بالفقر والأمراض والتلوث وغيرها، فهناك إحصائيات عبر الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تؤكد على وجود أكثر من 820 مليون شخص في العالم يعانون من الجوع، و185 مليون شخص أصبحوا يعانون الجوع بسبب النزاعات والصراعات المسلحة، لاسيما في دول العالم الثالث، وبحسب تقارير صادرة عن الأمم المتحدة عام 2021، فإن هناك حوالي 700 مليون شخص حول العالم يعيشون حالة فقر مدقع، أي ما يعادل 10% من سكان العالم، وهذا العدد مرشح للارتفاع خلال عامي 2022 و2023، كما توجد هناك تقارير وإحصائيات تؤكد على بلوغ العدد 2 مليار جائع في العالم مع حلول عام 2050[2].

ولقد أصدر "نادي روما" ROM CLUB مجموعة من التقارير في التسعينيات بعنوان "الإشكالية العالمية" World Problematic، أشارت تلك التقارير إلى تزايد حدة الضغوطات التي أصبحت تتعرض لها البشرية في العالم وعلى نطاق واسع، وهو ما يتطلب توحيد وتنسيق الجهود الدولية بغرض التحرك الفعال للتصدي لها، وهو ما يستدعي إعادة النظر في تلك المفاهيم المتعلقة بمفهوم التنمية العالمية والأمن الإنساني، في إتاحة الفرصة إلى مساعدة الناس في تحسين خياراتهم، حيث ركزت تلك التقارير على وجود العديد من المشاكل التي تعانيها البشرية في العالم، والتي تتعلق أساسا بالفقر، وتدهور البيئة، وفقدان الثقة نحو مختلف المؤسسات، وتوسع المدن وغياب الأمن الوظيفي، وهجرة الشباب، وغيرها[3].

---

[1]– أيمن سلامة، "استراتيجية المجابهة التشريعية للإرهاب على المستوى الدولي،" *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية* 01 (2018)، 111.

[2]– توفيق عطاء الله، زوليخة عطاء الله، "تحديات الأمن الإنساني وآليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل،" مجلة *السياسة العالمية* 01 (2021)، 128.

[3]– بكار، دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني، 144.

وقد عملت لجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية، والتي يرأسها "فيلي براند" WILLY BRANDT، والتي تشكلت باقتراح من روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولي الأسبق عام 1988، حيث أصدرت تلك اللجنة تقريرين يتعلق الأول بتقرير "الشمال والجنوب" برنامج للبقاء عام 1980، حيث أكد التقرير على أن البشرية أضحت تواجه مشاكل من نوع أخر، ولم تعد تتعلق فقط بالمشاكل التقليدية على غرار الحروب، بل أصبحت تواجه مشاكل أخرى تتعلق أساسا بالجوع، وزيادة الفجوة ما بين الشمال والجنوب، في حين أن التقرير الثاني ورد بعنوان "الأزمات المشتركة" تعاون الشمال والجنوب للتعافي العالمي عام 1983،حيث تم طرح العديد من القضايا الجوهرية والأساسية التي تتعلق بالأمن الغذائي، وتوفير الطاقة والمساعدات الدولية[1].

ولقد قدم "أمارتياسين" Amartiacin والذي كان من أبرز أعضاء اللجنة العالمية للأمن الإنسان طرحا مميزا للتنمية، حيث اعتبرها بأنها ليست شيئا يعطى للآخرين، بل هي شيء يقدمه الناس لأنفسهم بشكل كاف وواف، سواء ما تعلق ذلك بالحريات السياسية، والفرص الاقتصادية، والسلطات الاجتماعية، أو بتلك الظروف المناسبة للخدمة الجيدة، والتعليم الأساسي، وتشجيع المبادرات وغيرها، في حين دعت لجنة الحكم الرشيد العالمي والمنبثقة عن مبادرة ستوكهولم للأمن العالمي والحكم الرشيد عام 1991، إلى المسؤولية المشتركة لمواجهة تلك التحديات والإشكاليات المرتبطة بمشاكل التنمية، والتلوث البيئي، والزيادة السكانية[2].

الفرع التاسع: التحديات البيئية والتغيرات المناخية:

تواجه البشرية تحديات كبرى في هذا المجال، حيث أصبحت بعض الظواهر الخطيرة كالاحتباس الحراري، واتساع ثقب الأوزون، وحرق للغابات، وارتفاع درجة حرارة الأرض كلها مشاكل وتهديدات أضحت تؤرق البشرية، ونظرا لعالمية وشمولية هذه القضايا وتداعياتها على الكون بأسره[3].

هذا ما جعل الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" Ban Ki-moon يدق ناقوس الخطر، ويصنف المخاطر البيئة في نفس درجة الحروب بقوله : " إن تغير المناخ بات أمرا لا يمكن تجاهله، وإن تدهور البيئة على الصعيد العالمي لم يجد من يوقفه ، كما تستغل الموارد الطبيعية بشكل يخلف ضررا كبيرا ...إن المشكلات التي تنشأ عن التغيرات المناخية قد تؤدي إلى صراعات في المستقبل ... وجميعا

[1]- خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 13 (2008)، 12.

[2]- نفس المرجع، 40.

[3]- ليتيم فتيحة، "إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن" (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009)، 40.

متورطون في مسألة الاحتباس الحراري، فالممارسات غير الحكيمة صارت جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية، وفي غياب الإجراءات الحاسمة ستدفع الأجيال القادمة، ثمنا باهضا نتيجة لهذه الممارسات، وتلك تركة آثمة يتعين على الجميع التعاون من أجل تغييرها."[1]

فالتهديدات البيئية والايكولوجية تعتبر من أهم التهديدات التي تعرض حياة البشرية إلى الخطر، وهو ما جعلها تحظى بالأهمية البالغة من طرف المجتمع الدولي، وذلك بالتأكيد على ضرورة مجابهتها والتصدي لها، سواء ما تعلق بتلوث الماء والهواء، وإزالة الغابات، والتصحر، واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها، ناهيك عما تتعرض له البشرية من كوارث طبيعية مدمرة، على غرار الزلازل والفيضانات والجفاف والكوارث البيئية والحوادث النووية وغيرها[2].

فتغير المناخ يؤثر بطريقة مباشرة على التنمية، ذلك لما له من تأثير بالغ على الإنتاج والمحاصيل الزراعية، لاسيما ما يتعلق بإنتاج الحبوب على غرار القمح، وعلى هذا الأساس، فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يصنف التدهور البيئي من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى وفاة الكثير من البشر، ويفوق بكثير ضحايا النزاعات المسلحة، حيث يؤدي ذلك إلى انتشار المجاعة والفقر والأمراض المختلفة، ما ينجم عنه إصابة الإنسان بأمراض وأوبئة متعددة ومتنوعة، على غرار الملاريا والكوليرا وغيرها[3].

فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، فقد أشار إلى أنواع أخرى من التهديدات العنيفة، والتي تنجم عن الحوادث والكوارث الصناعية، والتي تخلف أضرار بيئية بليغة على غرار حادثة تشرنوبيل، والتي نجم عنها أضرار بيئية، وتحولت إلى تهديدات مزمنة،[4]كما أن ارتفاع درجة حرارة الأرض بأكثر من درجتين، سوف ينجم عنه تزايد ارتفاع مستوى المياه، والتي قد تؤدي إلى فيضانات عارمة، والتي بإمكانها أن تغمر العديد من الجزر، وبالتالي زوالها، كما أن إزالة الغابات وحرقها قد ينجم عنه اضطرابات مناخية حادة ومقلقة، على غرار موجات الجفاف الشديدة أو الفيضانات وغيرها، وهو ما قد يؤشر أو يؤسس لبروز متغيرات أخرى، وارتباطها بقضايا أخرى تتعلق بنزوح أو هجرة السكان بحثا عن مناطق أكثر أمنا[5].

---

[1]– ليتيم، إصلاح منظمة الأمم المتحدة، 40.

[2]– بكار، دور الأمم المتحدة، 235.

[3]– نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع.

[5]–نفس المرجع، 241.

لقد أشار تقرير للفريق رفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير إلى المهام الجديدة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة في القرار 21، والذي نشر في 22 ديسمبر 2004 حيث تم إدراج التدهور البيئي من بين أهم التهديدات التي تواجهها الأمم المتحدة، والتي تستدعي اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية للتصدي للظاهرة[1].

وقد اعتبر "نورمان مايرز" Norman Myers بأن التدهور البيئي أصبح التهديد الرئيس الذي يهدد حياة البشرية، وهو بمثابة حرب عالمية ثالثة، فهو يتمثل أساسا في الحرب ضد الطبيعة على غرار ظاهرة الاحتباس الحراري، واتساع ثقب الأوزون، وتآكل التربة، ناهيك عن الزيادة السكانية، والاستهلاك المفرط، وانتشار الفقر والمجاعة في دول العالم الثالث، وهو ما أطلق عليه برينسG.prins بأنها : " تهديدات بدون أعداء[2]"، وتشير إحصائيات إلى أن ما بين ربع أو ثلث مجموع الوفيات في العالم، ترجع أسبابها إلى العوامل البيئية على غرار تلوث الماء والهواء[3].

وبحسب كوفي عنان فإن التهديدات البيئية تستدعي معالجتها والتصدي لها من خلال نظام الأمن الجماعي، ذلك أن التدهور البيئي بشكل تهديدا على الأمن، ويترتب عنه نتائج وخيمة على البشرية قاطبة، ونظرا للتغيرات البيئية والمناخية وما تشكله من مخاطر جمة على البشرية، فقد أدى ذلك إلى بروز العديد من الدراسات على غرار دراسة المجلس الاستشاري الألماني للتغير العالمي 2007، دراسة مؤسسة CNA كامبل وآخرون، وقد ركزت هذه الدراسات على تشخيص مختلف المخاطر الرئيسة المؤدية للتغير المناخ والبيئي،لاسيما تلك العواقب الوخيمة الناتجة عن الاحتباس الحراري، والذي ينجم عنه تغير في معدل التساقط وذوبان الأنهار الجليدية وارتفاع مستوى البحر وغيرها[4] .

وفي هذا الصدد كتب" روبرت كابلان" Robert kaplan مقالا بعنوان "الفوضى القادمة" The Coming Anarchy ، والذي نشر في مجلة الأطلسي الشهرية في شهر فيفري عام 1994، والذي تحدث فيها عن أهم التحديات والتهديدات الأمنية التي سيشهدها العالم فترة ما بعد الحرب الباردة ، حيث ستشهد هذه الفترة نوعا جديدا من التهديدات والصراعات التي تختلف تماما عن تلك الصراعات السائدة سابقا، والتي تعود بالأساس إلى التدهور البيئي، لاسيما في دول العالم الثالث، وفي

---

[1]– أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا: دراسة حالة دول القرى الافريقي" (مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014)، 31.

[2]– نفس المرجع، 32.

[3]– نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع، 37.

كتابه " حروب الموارد" تحدث "ميكاييل كلير" Michael Klare على أن زيادة عدد السكان وندرة الموارد، سينجم عنها نزاعات ذات طابع اثني أو ديني أو قبلي وغيرها[1].

وبحسب " نموذج المجتمع العالمي" global society فإن المخاطر والتهديدات التي تواجهها الدول والمجتمعات، ليست بالضرورة ذات طابع عسكري، بل تعدتها إلى تهديدات من طابع أخر مغاير ومختلف تماما عن تلك التهديدات السابقة، ونقصد بذلك تلوث البيئة، الفقر والتخلف، الزيادة السكانية، وتراجع الموارد، بالإضافة إلى تلك القضايا المتعلقة أساسا بحقوق الإنسان وغياب الديمقراطية، وقضايا المرأة، التوزيع غير العادل للثروات، الأمراض والأوبئة وغيرها[2].

وهي تحديات جوهرية تستدعي تضافر الجهود الدولية بغرض التصدي لها ومواجهتها، في هذا الشأن يؤكد "بول كينيدي" Paul Kennedy أن التحديات السكانية والبيئية، قد فرضت تحديات كبيرة على الدول، حيث أنه وعندما يولد كل عشر سنوات مليار نسمة بذلك يكون هؤلاء بحاجة ماسة إلى الغذاء، وبهذا تصبح زيادة السكان تحديا حقيقيا، كما أن زيادة نسبة التصنيع مع زيادة عدد السكان في العالم يصبح أيضا تحديا، لأنها ستزيد من انبعاث مستوى ثاني أكسيد الكربون في الجو مع مرور الزمن[3].

ومن الجهود الدولية في مجال البيئة نذكر:

1- مؤتمر ستوكهولم 1972 بالسويد: والذي يعتبر نقطة تحول هامة في مجال الاهتمام بالبيئة، حيث تم الربط ما بين قضايا البيئة وقضايا الإنسان، حيث نصت المبادئ الستة والعشرين إلى ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية المتوفرة في العالم، لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية، مع التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية لتحسين نوعية ونمط الحياة، على اعتبار أن حماية البيئة يتطلب تحقيق التنمية[4].

2- مؤتمر ريو جانيرو "قمة الأرض": البرازيل من 3 إلى 14 جوان 1992: شاركت فيها الدول الصناعية الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ، الدول الأوروبية واليابان وبعض دول شرق آسيا والدول النامية ومنظمات دولية، وقد تم في هذا المؤتمر مناقشة وإثارة العديد من النقاط الهامة، التي تتعلق بسبل معالجة الأخطار البيئية، وضرورة خلق آليات كفيلة، بغرض الاستجابة للتحديات التي أصبحت

---

[1]- سمرة بوسطيلة، "الأمن البيئي – مقاربة الأمن الإنساني –" (مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 3، 2013)، 8.

[2]- عبد الفتاح على الرشدان، "تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير،" دراسات *العلوم الإنسانية والاجتماعية* 3 (2019)، 121.

[3]- ننفس المرجع، 122.

[4]- بوسطيلة، الأمن البيئي، 63.

تهدد الإنسان على نطاق واسع، والتي تتعلق بالتدهور البيئي، وتدمير الغابات، الزيادة السكانية، بالإضافة إلى تلك المخاطر الناجمة عن التلوث وانبعاث الغازات، و ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض وغيرها[1].

3- بروتوكول كيوتو " اليابان 11 ديسمبر 1997 ": وتم من خلاله اتخاذ التدابير الكفيلة للحد من انبعاث الغازات الدفيئة، وغاز ثاني أكسيد الكربون، والميثان وغيرها، مع تحديد نصيب الدول الصناعية من هذه الانبعاثات[2].

4- مؤتمر جوهانسبورغ جنوب إفريقيا في 25 سبتمبر 2002: وركز على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة، مع التأكيد على الدور الذي تلعبه المؤسسات في نشر قيم الديمقراطية، مع التركيز على البنى التحتية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، تراعى من خلاله حقوق الأجيال القادمة وحقها في التنمية والحياة الكريمة؛

5- مؤتمر ديربان جنوب إفريقيا ديسمبر 2012: حيث أخضعت كل الدول لنفس النظام القانوني، وهو ما يجبرها على الالتزام بالسيطرة على الانبعاثات الحرارية، في حدود عام 2020 كحد أقصى للعمل بما ورد في هذا الاتفاق والالتزام به[3].

6- مؤتمر باريس للمناخ 2015: وتم بمشاركة 195 ممثل عن كل دولة، ومن أبرز ما توصل إليه المشاركون، هو التأكيد على الالتزام الجماعي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض، وذلك من خلال تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، كما كرس المؤتمر مبدأ المسؤولية المشتركة بين جميع الدول، لمجابهة الاختلالات البيئية، والتأكيد على ضرورة تبني مبدأ التعاون الدولي لحماية البيئة[4].

7- مؤتمر المناخ مصر 2022: وعقد في شرم الشيخ يوم 07 نوفمبر 2022، وهو المؤتمر السابع والعشرون المتعلق بتغير المناخ COP27، وتهدف القمة إلى وقف ومنع تدهور المناخ، وتحقيق أهداف اتفاقية باريس 2015، واستكمال ميثاق غلاسكو للمناخ 2021، والذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والشروع في استخدام الطاقات البديلة والمتجددة، والتقليل من ارتفاع درجة حرارة الأرض، مع العلم أن مؤتمر المناخ يعقد سنويا بداية من مؤتمر برلين عام 1995 للتغير المناخي COP1، والذي

---

[1]- بوسطيلة، الأمن البيئي، 64.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 66.

[4]- انظر: مريم لوكال، "جهود وتحديات مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي،" *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي* 03 (2020): 49.

انعقد من 28 مارس إلى 07 أفريل من نفس السنة، ومن المزمع أن تنعقد قمة المناخ COP28 لعام 2023 في دولة الإمارات العربية المتحدة[1].

الفرع العاشر: التحديات المرتبطة بالعولمة:

لقد منحت العولمة فرصا عديدة للبشرية في العديد من المجالات، وأدت إلى تطور العالم بشكل مذهل، لكنها ومع ذلك فقد فرضت تحديات كبيرة على البشرية ونجم عنها مخاطر جمة، لاسيما إذا ما نظرنا لدول العالم الثالث، ذلك أن العولمة أصبحت تسير في اتجاه واحد، وتعمل بشكل أساسي لصالح الدول المتقدمة والمتطورة صناعيا وتكنولوجيا على حساب الدول النامية، و بحسب دراسة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بعنوان " عولمة ذات وجه إنساني " فقد أشارت إلى جملة من مخاطر العولمة وتأثيرها على الأمن الإنساني ، وقد حددتها في سبعة عناصر أساسية تتعلق بغياب الأمن السياسي والمجتمعي، وغياب الأمن الوظيفي، وغياب الأمن الصحي، وعدم الاستقرار المالي، وغياب الأمن القضائي، وغياب الأمن الشخصي ، وغياب الأمن البيئي ، كما تساهم العولمة في إذكاء بعض النزاعات والصراعات الدولية والعمليات الإرهابية، حيث تعمل العولمة على تعقيد تلك الأنماط المتعلقة بمصادر التهديد[2].

فالعالم بفضل العولمة أصبح قرية صغيرة، و أصبح له أبعاد جديدة، ذلك أن حركة وتدفق السلع والأشخاص عبر الحدود، وسرعة التطور التكنولوجي ووفرة المعلومات و التحرر الفكري والثقافي، ما أدى إلى انحسار منطق الخصوصية وتراجع مفهوم السيادة، في مقابل سيادة المنطق الكوني العالمي، حيث أصبحت العديد من العوامل ذات البعد العالمي، هي التي تحدد مصير ونتائج الأزمات الإقليمية و الوطنية وما يترتب عنها، وأصبح مسار وسيرتلك الأزمات وما ينجر عنها، يتوقف على الإدارة الدولية التي تتمتع بها الأمم المتحدة، أو عن تلك القرارات التي تصدرها بخصوص ذلك[3].

ولقد ساهمت العولمة في إحداث تشابك وترابط الوحدات الدولية على حساب الدولة الوطنية، وبالتالي انتقال مجال الاهتمام الدولي بالتركيز على المجتمع العالمي، بدلا من التركيز على المجتمعات الوطنية، ذلك أن العولمة فرضت تحديات ونتج عنها مخاطر جديدة، اقتصادية، نووية، بيئية وتهديدات

---

[1]- منار مجدي، "ما هي أهداف قمة المناخ مصر 2022؟.. نشر أجندة فعاليات COP 27،" القاهرة 24، أطلع عليه بتاريخ 06 أفريل، 2023، https://bit.ly/3OgEcjh.

[2]- عرفة، مفهوم الأمن الإنساني، 20، 24.

[3]- ليتيم، إصلاح منظمة الأمم المتحدة، 41.

عبر قومية عابرة للحدود الوطنية للدول، وهو ما يستدعي تضافر الجهود الدولية، والعمل على الصعيد العالمي والجماعي، وذلك بغرض التصدي لتلك الأزمات والمخاطر الدولية المتنوعة والمتعددة[1].

فالعولمة بذلك فرضت تحديات كبيرة على الدول و المنظمات والمجتمع الدولي، ففي المجال الاقتصادي أسست لسيادة الاقتصاد الرأسمالي، وذلك عبر زيادة تحرير وتبادل السلع والخدمات عبر الحدود، وسرعة حركة تدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات، ناهيك عن ذلك الدور الذي تلعبه الأسواق المالية العالمية في هذا المجال، على غرار البنك الدولي و صندوق النقد الدولي[2] .

أما في المجال الاجتماعي فالعولمة تعمل على تحقيق التفاهم و إحداث التقارب والانسجام ما بين شعوب العالم، والتي كانت تعيش على وقع صراعات ونزاعات عبر عصور طويلة، فالعولمة أدت إلى إعادة نسيج العلاقات الاجتماعية وفق نسق قيمي، وهو ما أدى إلى بروز الثقافة الغربية، وتقبل كل ما هو غربي، أما في المجال السياسي فقد أعادت العولمة، النظر في الأدوار المنوطة بالدولة، أو بما يسمى دولة الرفاه "state of welfare"[3].

وفي هذا الصدد هناك العديد من الطروحات المتعارضة، وبحسب "ديفيد هيلد" David Held في كتابه " التحولات الكونية " Global Transformation فإن هناك تعارض لعدة أطروحات فيما يتعلق بآثار العولمة، فهناك من يرى بأن العولمة مصدر لتراجع سلطة الدول، وهناك من يرى على النقيض من ذلك، حيث يعتبرها مصدرا لتقوية سلطة الدولة، في حين ترى مجموعة أخرى بأن العولمة تعتبر فرصة سانحة للدولة، تمكنها من إعادة صياغة أدوارها وهيكلتها، على نحو يحقق لها مكانتها، فالعولمة السياسية تسعى وبكل الطرق للتأسيس لنظام عالمي موحد لحقوق الإنسان،وبالتركيز على قيم الديمقراطية والمواطنة استنادا إلى منطق دولة الحق والقانون،وذلك عبر تبني الحكم الراشد كركيزة أساسية لممارسة الحكم، مع خلق آليات تتعلق بالعقلانية السياسية[4].

أما في المجال الثقافي فإن العولمة الثقافية تعني دمج الثقافات الإنسانية في قالب عالمي واحد، وبحسب "نعوم تشومسكي" Naom Chomsky فإن "العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي على العالم كله[5]"، و بالتالي يسود النموذج

---

[1]– الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي، 122

[2]– سمية أوشن، "الدولة المعاصرة والعولمة الثقافية بين توظيف قيم الثقافة العالمية وعولمة قيم الثقافات المحلية" (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2019)، 53.

[3]– نفس المرجع، 55.

[4]– نفس المرجع.

[5]– أوشن، الدولة المعاصرة والعولمة الثقافية، 53.

الثقافي العربي ويصبح هو المرجعية الوحيدة ، التي يتم تصديرها إلى كافة أرجاء العالم، في حين أن العولمة التكنولوجية والتي تعتمد بالأساس على الوسائط التكنولوجية، فهي تسعى لتجسيد عالم من دون دولة ومن دون أمة، ومن دون أوطان، وبالتالي فهي تدعو للتأسيس إلى عالم قائم على المؤسسات والشبكات والمنظمات، و الشركات متعددة الجنسيات وغيرها[1].

وإجمالا هناك مجموعة من التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في أداء وظائفها وأدوارها فيمكن نذكر بعضا منها:

1- ميزانية الأمم المتحدة: حيث أن ميزانية الأمم المتحدة تبدو غير كافية لمواجهة مختلف القضايا الدولية، فمثلا في مجال تحقيق التنمية فإن الأمم المتحدة خصصت 268 مليون دولار مابين 2001 و 2003 و 347 مليون للأنشطة الإقليمية و 123 مليون لنشاطات حقوق الإنسان، وتخصص " منظمة التعاون الاقتصادية و التنمية " OECD حوالي 55 مليار للتعاون الإنمائي، وعلى الرغم من تلك المجهودات المبذولة، إلا أنها تبقى قليلة في مقابل الاحتياجات العالمية[2] .

2- مسألة التمويل: ومن أهم المشكلات التي تطرح على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تساهم ب 25% من الميزانية العامة، حيث كانت تساهم بأكثر من 30%، وقد تم تخفيض المساهمة إلى 22% بقرار من الكونغرس عام 1995، حيث تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه المسألة كورقة ضغط لتحقيق مصالحها[3].

3- عمليات حفظ السلام: والتي اتسمت في الغالب بالانتقائية، على اعتبار أن أغلب قرارات التدخل تكون وفقا لما ترغب فيه القوى الكبرى في العالم، وبما يخدم أهدافها ومصالحها الحيوية[4].

الفرع الحادي عشر: تحدي الغزو الروسي لأوكرانيا:

يعتبر الغزو الروسي لأوكرانيا تحديا للإرادة الدولية بصفة عامة وللأمم المتحدة بصفة خاصة، حيث اعتبر أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، بأن الغزو الروسي لأوكرانيا يعد انتهاكا لميثاق

---

[1]- أوشن، الدولة المعاصرة والعولمة الثقافية، 56.

[2]- رابح زغوني، " دور الأمم المتحدة في عالم متغير: رؤى نظرية متضاربة،" *مجلة أكاديمية للعلوم السياسية* 02 (2020)، 123.

[3]- نفس المرجع، 256.

[4]- نفس المرجع.

الأمم المتحدة، وأنه يشكل عواقب إنسانية وخيمة على حقوق الإنسان، حيث يرى بأن الحرب تتجاوز الحدود الأوكرانية[1].

وبالعودة إلى دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة الدولية فقد حاول مجلس الأمن مناقشة هذا الغزو في 25 فيفري 2022، كما حاولت الجمعية العامة للأمم المتحدة التطرق إلى هذه المسألة في دورتها الاستثنائية الطارئة، والتي انعقدت في مارس 2022، بدعوة من مجلس الأمن، لكنها لم تأت بالجديد ولم ينبثق عنها أي قرار يذكر، وتعود أسباب هذا الفشل في استصدار أي قرار بشأن الحرب، على اعتبار أن روسيا طرفا مباشرا في الحرب، وفي الوقت نفسه هي عضو دائم في مجلس الأمن، وتمتلك حق النقض، بالإضافة إلى أنها تولت الرئاسة الدورية لمجلس الأمن، وبالتالي في حالة إصدار أي قرار لا يكون في صالحها، سيقابل بالرفض واستخدامها حق النقض، وهي مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد، وقد خرجت الدورة بلائحة بعنوان:" العدوان ضد أوكرانيا" في 02 مارس 2022، حيث صوت لصالح اللائحة 142 دولة، فيما اعترضت 05 دول بما فيها روسيا عن ذلك، وامتنعت 35 دولة عن التصويت، وقد برزت خلال تلك الدورة وجود خلافات وتضارب واضح في المصالح ما بين الدول.[2]

لكن ومع ذلك فإن الأمم المتحدة تبدي اهتماما متزايدا بالمسألة الأوكرانية، حيث عقد مجلس الأمن 50 جلسة بشأن أوكرانيا خلال عام 2022، حيث كان الملف الأوكراني يحظى بنقاش أكبر ويستحوذ على النصيب الأكبر من المناقشة، حيث بلغ 17 من بين 22 اجتماع عقد تحت بند" التهديدات للسلم والأمن الدوليين"، وتم التركيز فيها على الحرب الروسية الأوكرانية، لكنها لم تجد الإجماع ولم تحقق التوافق ما بين المشاركين، على الرغم من مشاريع القرارات التي تقدمت بها كل من ألبانيا والولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

[1]– "الأمم المتحدة تجدد دعوة روسيا لوقف حربها في أوكرانيا وسحب قواتها فورا،" الأمم المتحدة، أطلع عليه بتاريخ 06 أفريل 2023، https://bit.ly/3OyBS7N.

[2]– محمد جعبوب، "الغزو الروسي لأوكرانيا 2022: دراسة تحليلية من منظور أسس ومقومات الأمن الجماعي،" *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية* 02 (2022): 322، 325.

[3]– طارق الشامي، "حرب أوكرانيا تضع الأمم المتحدة أمام لحظة محفوفة بالمخاطر،" أندبنتت عربية، أطلع عليه بتاريخ 06 أفريل، 2023، https://bit.ly/3Bvv2b5.

الجدول رقم 08: يبين أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية:

الأزمة الدولية	نوعها	مستوياتها	التحدي الذي تشكله	إدارة الأزمة الدولية من طرف الأمم المتحدة
الفقر والجوع	أزمة اقتصادية وغذائية	شاملة (الفردي، الوطني، الإقليمي، الدولي)	- وفاة ملايين الأشخاص حول العالم -الأمراض المختلفة وانتشار الأوبئة -مشاكل صحية - أفات إجتماعية وغيرها.	- مساعدات تمنحها الأمم المتحدة للدول المتضررة. - مساعدات على شكل قروض يمنحها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي
التغيرات المناخية والبيئية	أزمة بيئية	شاملة (كونية)	- الاحتباس الحراري - تغير المناخ- الجفاف- الفيضانات وغيرها	- عقد قمم دولية حول التغيرات المناخية وخروجها بتوصيات للحد من الأسباب المؤدية لذلك.
أسلحة الدمار الشامل	- أزمة كونية	شاملة (كونية)	- تدمير الكون في حالة استخدامها (الشتاء النووي) - موت الإنسان، الحيوان والنبات	- تقوم وكالة الطاقة النووية بمراقبة ومتابعة كل الأنشطة النووية – معاهدة حظر انتشار الطاقة الذرية.
الصراعات والنزاعات الدولية	أزمة سياسية	شاملة	- تخلف ملايين القتلى والجرحى -تدمير البنى التحتية - أزمات متعددة ومتنوعة - الفشل الدولاتي - التخلف الفقر وغيرها	- إدارة الأمم المتحدة للنزاع عبر بعثات السلام الأممية - التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان وغيرها
الإرهاب الدولي	أزمة سياسية ومجتمعية	شاملة	- نشر الخوف والرعب - اختطاف الطائرات وتحويل مسارها -تفجير مؤسسات وأماكن عمومية وغيرها	- وضع أليات واتفاقيات دولية بغرض التصدي للظاهرة ومكافحتها
الأزمات	أزمة صحية	شاملة	- وفاة الملايين من الناس	- وضع تدابير لتطويق الوباء

الصحية – كوفيد 19–			عبر العالم	ومنع انتشاره
العولمة	سياسية– اقتصادية – اجتماعية– ثقافية	شاملة	– عولمة السياسة والاقتصاد والمجتمع والقيم	– محاولة التقليل من مخاطرها وسد الثغرات والفجوات التي تحدثها.
الكوارث الطبيعية	متنوعة ومتعددة	شاملة	– تخلف خسائر بشرية ومادية كبيرة	– تقديم مساعدات الإنسانية – ارسال بعثات النجة والإنقاذ –إعادة الإعمار

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: تقييم دور وأداء الأمم المتحدة: الأداء والفعالية

تسعى الأمم المتحدة جاهدة من أجل الوفاء بمبادئها وأهدافها التي تأسست من أجلها، على نحو يؤسس لسلام مستدام، ويجعل شعوب العالم في منأى عن النزاعات والصراعات، لكن وعلى أرض الواقع هناك العديد من الأزمات التي أضحت تؤرق البشرية ووضعت الأمم المتحدة في مواجهة العديد من التحديات، وهو ما يجعلنا نبحث في مدى فعاليتها وقدرتها على القيام بالأدوار المنوطة بها من عدمه.

الفرع الأول: فعالية الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية

ننطلق من حيث تحدث الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد، عن ذلك الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في سبيل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، حيث اعتبر أنه وبعد سبعين عاما، فإن الأمم المتحدة أصبحت تأخذ في الاعتبار كثيرا بالنسبة للنظام الدولي، فالأمم المتحدة تعتمد نظاما دوليا يقوم على الأسس التالية:

أ– **مبدأ الشرعية:** يقوم على مبدأ المساواة ما بين جميع الدول ذات السيادة؛

ب–**مبدأ الشمولية:** النظام العالمي السائد حاليا هو نظام تعددي، حيث يعطي للأمم المتحدة الدور المنوط بها؛

ج– وضع قواعد ومعايير للسلطة: فالأمم المتحدة تتمتع بسلطة تحديد المعايير العالمية، والتي تشكل أساس القانون التعاهدي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية وغيرها؛

د– عقد السلطة: قدرة الأمم المتحدة على ممارسة سلطتها على جميع الدول الأعضاء، وذلك من خلال آليات رسمية أو غير رسمية؛

هـ- القدرة على المبادرة: وذلك طبقا لأحكام المادة 99، حيث يمنح ميثاق الأمم المتحدة للأمين العام القدرة على اتخاذ المبادرات فيما نص مجلس الأمن؛

و- القدرة على اتخاذ إجراءات كافية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين: وذلك بموجب الفصل السادس والسابع والثامن من الميثاق، يمكن للأمم المتحدة اتخاذ إجراءات وتدابير الوساطة والعقوبات والعمل العسكري الجماعي للحفاظ على الأمن والسلم؛

ز- القدرة على تقديم برامج اقتصادية واجتماعية: يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إصدار تقارير وتقديم توصيات وإنشاء لجان لتقديم برامج اقتصادية واجتماعية من أجل تحسين أحوال المعيشة، وذلك بموجب الفصل السابع من الميثاق.[1]

وفيما يلي نتطرق إلى مسؤولية الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين:

أ- دور مجلس الأمن: بمقتضى المادة 24 من الميثاق، والتي تم بموجبها تفويض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجلس الأمن بمهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك وفقا للإجراءات والتدابير المنصوص عليهما في الفصلين السادس والسابع من الميثاق، حيث يعتبر مجلس الأمن من أهم الهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة، نظرا لانطلاقه بمهمة الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين[2].

ب- دور الجمعية العامة: والتي تمثل فيه الإرادة الحقيقية للمجتمع الدولي، وتعتبر الجهاز الرئيسي الذي يمثل فيه كل الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، حيث تمكن للجمعية العامة من مناقشة أية مشكلة تتعرض لها الدول الأعضاء، ولها القدرة على تقديم توصيات بشأن المسائل المعروضة عليها إلى الدول الأعضاء، أو إلى مجلس الأمن أو لكليهما، كما تضطلع بمهمة إصدار توصيات لأطراف النزاع، والتي تتعلق بوقف إطلاق النار أو الأعمال العدائية، وسحب الجيوش والقيام بتسويات معينة، كما يمكن للجمعية العامة أن تنبه مجلس الأمن في المسائل والقضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وذلك بموجب الفقرة الثالثة من نص المادة 2/11، لكن المادة 1/12 تفرض قيود على الجمعية العامة في إصدار توصيات بشأن أي نزاع، يكون قد باشر مجلس الأمن في فحصه، إلا في حالة طلب مجلس الأمن ذلك من الجمعية العامة[3].

[1]- رود، الأمم المتحدة 2030، 7، 8.

[2]- زروال عبد السلام، "عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة " (مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010).6،

[3]- نفس المرجع، 7،8.

وفيما يلي نستعرض بعض النماذج لعمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة لإرساء السلام:

1- **عمليات حفظ السلام في كمبوديا :** بموجب قراري مجلس الأمن رقم (1991/717 و 1992/728) قامت الأمم المتحدة بالتدخل لحفظ السلام في كمبوديا ، وخلال الفقرة الممتدة من مارس(1992 إلى غاية سبتمبر 1993)، قامت هيئة الأمم المتحدة بالعديد من المهام، حيث قامت بإرسال 15900 جندي مقاتل و3600 شرطي و100 مراقب مدني للانتخابات، أوكلت لهم مهمة إدارة الانتخابات وحقوق الإنسان والشؤون العسكرية والإدارة المدنية والشرطة، وإعادة التوطين وإعادة التأهيل والإعلام والتعليم، وقد تم إجراء الانتخابات في كمبوديا تحت رقابة الأمم المتحدة على الرغم من عدم إنجازها لكافة المهام الموكلة لها.[1]

2-**عمليات السلام في السلفادور والموزمبيق وناميبيا:** ومن العمليات الناجحة لحفظ السلام تلك العمليات التي قامت بها الأمم المتحدة في السلفادور والموزمبيق، حيث ساهمت في تحقيق الاستقرار والسلام، حيث ساهمت حالة السلفادور في تحقيق السلام في أمريكا الوسطى، وذلك عبر إرساء الديمقراطية في حين قد قامت قوة عمليات الأمم المتحدة في انتقال الموزمبيق من الحرب الأهلية إلى الديمقراطية، وقد تمكن فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا بين عامي (1989 – 1990)، في الانتقال من حالة الصراع من أجل الاستقلال إلى تحقيق الاستقلال، في حين أشرف حوالي 15 ألف جندي من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الفترة ما بين عامي (1991-1992) وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في الفترة ما بين (1992-1993) على تنفيذ التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا.[2]

ولقد نظمت الأمم المتحدة 13 عملية لحفظ السلام من (1988 إلى غاية 1992)، وفي نهاية عام 2009 وصلت تلك العمليات إلى 51 عملية لحفظ السلام منذ 1988، وقد تجلت تلك العمليات في مراقبة وقف إطلاق النار، وتنظيم مراقبة الانتخابات، والمساعدة في إزالة الألغام، وتأمين تسريح المقاتلين وغيرها، وفيما يلي نستعرض بالأرقام عمليات حفظ السلام مع بداية نهاية الحرب الباردة إلى غاية 2009.[3]

---

[1]- عبد الرحمن صابرين القريناوي، "دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة من أحاث 11 أيلول 2001 ومن أحداث 11 أيلول 2001 حتى عام 2007" (مذكرة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين)، 52.

[2]- يوسي أم هانيماكي، *الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا*، تر. محمد نقيحي خضر (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2017)، 87.

[3]- زروال، عمليات حفظ السلام، 91.

وتدل الميزانية المخصصة لتلك العمليات على مدى اهتمام الأمم المتحدة بعمليات حفظ السلام، حيث بلغت عام 1994 3.6 مليار دولار،وبقوات يبلغ عددها 80 ألف جندي، موزعين على ثلاث عشرة مهمة في ثلاث قارات مختلفة من العالم ، وقد ارتفع عدد القوات الأممية، وتجاوز المائة ألف عام 2008، فيما بلغت الميزانية 5.4 مليار دولار.[1]

وفي خضم الحديث عن تلك الإنجازات التي قامت بها الأمم المتحدة منذ نشأتها منذ عام 1945 إلى يومنا هذا، فيمكن أن نستدل بما ذهب إليه كيفن رود، فبحسبه فإن الأمم المتحدة استطاعت أن تجنب العالم حرب عالمية ثالثة، كانت ستكون مدمرة بكل المقاييس، وستكون وبالا على البشرية إن حدثت، كما استطاعت الأمم المتحدة أن تتبنى أكثر من 560 معاهدة دولية طيلة 70 سنة الماضية، كما تبنت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مع وضعها لنظام خاص بآليات تسوية النزاعات الدولية، على غرار ما تقوم به محكمة العدل الدولية[2].

كما عملت الأمم المتحدة على تطوير المؤسسات الدولية، كما هو الحال بالنسبة للوكالات المتخصصة للأمم والمنظمات الإقليمية، كما عملت على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك عبر إنشائها للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة حظر الانتشار النووي، كما عملت الأمم المتحدة على نشر العديد من البعثات الأممية، وعمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى تلك الجهود التي تتعلق بمحاربة الفقر والحد منه عبر مناطق العالم، وتعزيز وترقية حقوق الإنسان عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1961، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لعام 1966[3].

فالأمم المتحدة تمكنت من منعها لقيام حرب عالمية ثالثة، كانت ستكون مدمرة بكل المقاييس، لاسيما في حالة ما إذا تم استخدام الأسلحة النووية، كما أن الأمم المتحدة ساهمت في حل بعض النزاعات الدولية، وإيجاد حلول ومخارج لبعض الأزمات الدولية، ويمكن إجمالا أن نركز على اعتباران أساسيان في عمل المنظمة وهما :

الاعتبار الأول: حققت الأمم المتحدة انجازات كثيرة في مجالات متعددة و مختلفة، سياسية، اقتصادية اجتماعية، ثقافية، بيئية، وغيرها، حيث تتعدد و تتنوع مجالات عمل و تدخل الأمم المتحدة، حيث أن

---

[1]– أم هانيماكي، الأمم المتحدة، 87.

[2]– رود، الأمم المتحدة 2030، 8.

[3]– نفس المرجع.

مجال عملها لا يدخل ضمن مجال السياسة الدولية، بل يتعداه إلى قضايا ومسائل دولية من قبيل الصحة والتعليم والثقافة وقضايا حقوق الإنسان والهجرة واللجوء وغيرها، وقد حققت نجاحا كبيرا لصالح الإنسانية وللدول[1].

الاعتبار الثاني: تعتبر الأمم المتحدة من أدوات القانون الدولي المنظمة للمجتمع الدولي، والذي تلعب فيه الدول الخمس الكبرى دورا كبيرا، ففي حالات النزاعات الدولية ليس بالضرورة أن يتم التوصل إلى حل عادل للنزاع بين الأطراف المتنازعة وفقا للتصورات المثالية، بل التوصل إلى تسوية ما من شأنها تحقيق السلم والأمن الدوليين، بما لا ينجم عنه وقوع حرب عالمية ثالثة[2].

الفرع الثاني: إخفاقات الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية:

بدأت تظهر إخفاقات الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، في ظل بروز دورا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير للقوى الكبرى في العالم، ويتجلى ذلك بوضوح في الحالة الصومالية، لاسيما بعد تعرض القوات الأممية للهجوم، ما أضطر الأمم المتحدة إلى سحب قواتها من الصومال، فاسحة المجال لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في المنطقة، حيث شرعت في القيام بعمليات عسكرية تحت ما سمي" بالدرع الموحد" بتعداد قوامه 2300 جندي من مشاة البحرية[3].

ولعل ما حدث في الصومال بين عامي 1992 و1995، يبرز مدى فشل الأمم المتحدة في إرساء السلام في المنطقة، لاسيما بعد فشل عمليتي السلام الأممية الأولى، حيث لم تتمكن من إيجاد مخرجا للحرب الدائرة في البلد، هذا بالإضافة إلى تلك المجازر الرهيبة التي حدثت في رواندا عام 1994 والتي وقعت فيها مجازر إبادة جماعية، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع، ما نتج عنها مقتل مالا يقل عن 200 ألف من قبيلة التوتسي ،على يد متطرفين من قبيلة الهوتو، وذلك على الرغم من تواجد بعثة الأمم المتحدة في المنطقة بغرض تقديم المساعدة اللازمة لرواندا، كما فشلت الأمم المتحدة في منع أعمال التطهير العرقي في يوغسلافيا سابقا، حين شهدت مجزرة رهيبة عام 1995 والتي راح ضحيتها ثمانية ألاف ضحية من البوسنيين في سبرينتشا.[4]

وقد أعقبتها إخفاقات متتالية، لاسيما في الأزمة البوسنية، فلم تتمكن الأمم المتحدة من حماية قواتها في المنطقة، حيث تمكن الصرب من استخدام تلك القوات كرهائن ودروع بشرية لمنع قوات حلف

[1]– محمد سامي عبد الحميد، *قانون المنظمات الدولية* (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية ،1998)، 242.

[2]–نفس المرجع، 243.

[3]– القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي، 53.

[4]– إم هانيماكي، الأمم المتحدة، 88.

شمال الأطلسي من قصف أماكن تواجدهم، وبالتالي تحولت تلك القوات من قوات حفظ السلام إلى أداة ووسيلة للحرب، مما أدى إلى تعويض تلك القوات الأممية بقوات الحلف الأطلسي " الناتو"، وهو ما أثار العديد من التساؤلات، وجعل الهيئة الأممية على المحك في مدى قدرتها على القيام بالمهام المنوطة به، لاسيما في المناطق التي تشهد مثل هكذا نزاعات[1].

لقد أظهرت هاتين الأزمتين على تراجع دور وفعالية الأمم المتحدة، وبدا واضحا القصور الذي أضحت تعاني منه في إدارة النزاعات الدولية، بعد أن ساد تفاؤلا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث رأى بعض المنظرين بضرورة إعادة الاعتبار للأمم المتحدة من أجل القيام بدور أكبر، لكن قصور وفشل الأمم المتحدة في إدارة هاتين الأزمتين، فسح المجال واسعا لمعالجة الأزمات الدولية من طرف الدول، لاسيما في ظل بروز الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل أساسي على المستوى الدولي، ونصبت نفسها كبديل للأمم المتحدة، وبالتالي ضمان الحفاظ على مصالحها الحيوية والإستراتيجية[2].

و قد تجلى ذلك بوضوح في "إعلان المبادئ"، والذي تضمن " تجاوز المؤسسات أو المنظمات الدولية في الحال التي تقف فيها عائقا أمام تحقيق الطموحات الأمريكية "، والذي نشره المحافظون الجدد عام 1997 بعنوان "القرن الأمريكي الجديد"، والذي تهدف من خلاله إلى تحقيق هيمنتها على العالم، عبر تصدير القيم الأمريكية إلى مختلف دول العالم، لاسيما ما يتعلق بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع السعي لحرمان باقي القوى الأخرى من ممارسة أي دور ريادي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي[3].

لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في كسب وحصول الولايات المتحدة الأمريكية على تأييد ودعم دولي كبير، وهو ما منحها الضوء الأخضر من طرف الأمم المتحدة ومجلس الأمن ،لتنفيذ عملياتها العسكرية في أي منطقة في العالم، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعلن وتباشر تنفيذ إستراتيجية جديدة لتحقيق أجندتها وسياستها الخارجية، والتي تتمثل في الحرب على ما أسمته بالإرهاب الدولي، ومن ثم برزت وبوضوح التصورات والنظرة الأحادية الأمريكية في اتخاذ مختلف القرارات الدولية كبديل عن الأمم المتحدة، ولقد تجلت من خلال حربها في أفغانستان عام 2001 ثم احتلالها للعراق عام 2003 وهو

[1]– القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي، 55.
[2]– نفس المرجع.
[3]–نفس المرجع، 56.

ما اعتبر تحديا صارخا للشرعية الدولية، وضرب عرض الحائط مختلف القوانين والمواثيق الدولية، وتجاوز أو تجاهل للهيئة الأممية، وهو ما بدا واضحا في التعامل مع مختلف القضايا الدولية[1] .

وما يلاحظ على دور وأداء الأمم المتحدة أنها لم تتمكن من إدارة العديد من الأزمات الدولية والنزاعات، ولم تتمكن من إيجاد آليات أو سبل كفيلة للتسوية أو الحل، وهناك أمثلة كثيرة يمكن أن نسوقها في هذا الصدد، على غرار النزاع حول إقليم كشمير بين الهند وباكستان، والقضية الفلسطينية وأزمة الخليج الأولى وغيرها، حيث تم استبعاد أي دور للأمم المتحدة فيها لاسيما في القضية الفلسطينية، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول الأسباب التي جعلت الأمم المتحدة، تقف عاجزة على حل ومعالجة تلك القضايا والمسائل وفي إطار الشرعية الدولية. هناك من يرجع ذلك إلى الدور الذي تلعبه الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، وما تتمتع به من حق النقض أو لعدم ممارسة المجلس لصلاحياته في إطار ما يخول له ميثاق الأمم المتحدة[2]، حيث نصت المادة 37 في فقرتها الأولى على أنه: "إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه في المادة 33 في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن".[3]

لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن مجلس الأمن، كان لا يستجيب أو يتماطل في اتخاذ القرارات المناسبة، وذلك بحسب ما تريده أو ترغب فيه القوى الكبرى، وبالتالي غابت عن مجلس الأمن الإرادة السياسية في حل مختلف النزاعات الدولية، والتي كان يفترض أن تكون وفقا للمعايير الدولية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.[4]

الفرع الثالث: إخفاق الأمم المتحدة في إدارة حرب الخليج: العراق 2003:

يعتبر التدخل العسكري في العراق من قبل الولايات المتحدة، ومن دون موافقة الأمم المتحدة انتهاكا فاضحا لقواعد القانون الدولي العام، لاسيما في ظل وجود مؤشرات تدل على أن العراق، لا يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وعدم امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، والتي تم دحض هذه الفرضية لاسيما بعد إعلان المفتشين التابعين للأمم المتحدة بعدم وجود ما يثبت على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل[5]، لكن ومع ذلك قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بتبني مشروع قرار

[1]– القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي، 61.

[2]– فؤاد البطانية، الأمم المتحدة، 171.

[3]– ميثاق الأمم المتحدة، المادة 37 الفقرة 01.

[4]– فؤاد البطانية، الأمم المتحدة، 171.

[5]– علي يونس عمر النعيمي، "دور الأمم المتحدة في إدارة أزمة حرب الخليج الثانية (2003)،" *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 9 (2020): 168.

طبقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبموجب هذا القرار فإن العراق قد فقد فرصته الأخيرة للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن الهدف أصبح " تغيير النظام في بغداد"، إن هذا التدخل الأمريكي والبريطاني في العراق جعل الأمم المتحدة، وما يتضمنه ميثاقها من مبادئ وأهداف ومقاصد نبيلة على المحك[1].

وفيما يلي نورد أهم القرارات المتخذة من طرف مجلس الأمن فيما يخص العراق:

* القرار 1500 في 14 أوت 2003 ويتعلق بإنشاء مجلس الحكم كخطوة نحو إنشاء حكومة عراقية متمثلة للشعب معترف بها دوليا؛

* القرار 1511 في 16 أكتوبر 2003 والذي نص على جملة من المواد التي تتعلق بمهمة القوة المتعددة الجنسيات؛

* القرار 1546 في 08 جوان 2004 والذي يتطلع بموجبه مجلس الأمن لإنهاء احتلاله للعراق وتولي زمام الحكم حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة المسؤولية كاملة مع حلول 30 جوان 2004؛

* القرار 1723 في 28 ديسمبر 2006: تم ترحيب مجلس الأمن بتشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الحكم في العراق؛

* القرار 1762 في 29 جوان 2007: وتم بمقتضاه إنهاء ولاية لجنة UNMOVIC وفريق INVO التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق IAEA؛

* القرار 1790 في 18 ديسمبر 2007: وتم بموجبه بإنهاء مهمة القوات المتعددة الجنسيات في العراق؛

* القرار 1859 في 22 ديسمبر 2008: رحب القرار بجهود الحكومة العراقية المنتخبة ديمقراطيا والدور الذي يقدم به في إطار ديمقراطي تعددي؛

* قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق عام 2003، وتضمنت العديد من الأمور المتعلقة بصلاحيات سلطة الائتلاف المؤقتة[2].

إن احتلال العراق واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لمبرر بأن العراق أصبح يهدد السلم والأمن الدولي، يعد مبررا واهيا ذلك أنه وفي حقيقة الأمر فإن العراق لا يشكل أي تهديدا للسلم والأمن الدوليين، على اعتبار أنه لا يمتلك الأسلحة المحظورة دوليا، وهذا بدليل التقارير الصادرة عن مفتشي الطاقة النووية، حيث أعلنوا على عدم حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل. إن التدخل العسكري في

[1] – النعيمي، دور الأمم المتحدة في إدارة أزمة حرب الخليج الثانية، 168.

[2]– نفس المرجع، 169.

العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، يعد خرقا فاضحا للقانون الدولي، والشرعية الدولية، وأبان عن الهزال الذي أصبحت تعاني منه الأمم المتحدة[1].

ذلك أنها أصبحت غير قادرة على حماية أعضائها من الدول الكبرى، حيث أصبحت هذه الأخيرة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، تنفرد في اتخاذ قرارات دولية هامة ومصيرية، حسب ما يوافق رغبتها ويحقق مصلحتها. لقد شكل الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق ضربة قوية للأمم المتحدة، وجعل مصداقيتها على المحك فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، وأدى إلى تراجع دورها على نحو غير مسبوق، ما جعل كوفي عنان يصرح في سبتمبر 2004 بأن "الحرب الأمريكية على العراق غير مشروعة".[2] والجدول الموالي يبرز القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ضمن الاحتلال الأمريكي للعراق حتى نهاية عام 2007.

جدول رقم 09: يبرز قرارات مجلس الأمن منذ الاحتلال الأمريكي للعراق حتى نهاية عام 2007

العام	عدد القرارات	القرارات
2003	7	تركزت تلك القرارات على تقديم المساعدة الإنسانية للشعب العراقي من خلال إنشاء هيئة للأمم المتحدة وتحديد ولايتها لأكثر من مرة وحث المنظمات الدولية على مساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء مؤسساته بالمقارنة مع بعثة الأمم المتحدة.
2004	3	
2005	2	
2006	2	
2007	2	
المجموع	16	مع التأثير على الدور المنوط به القوات المتعددة الجنسيات بطلب من الحكومة العراقية ودعم مجلس الحكم العراقي.

المصدر: عبد الرحمن صابرين القريناوي، "دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة من أحاث 11 أيلول 2001 ومن أحداث 11 أيلول 2001 حتى عام 2007" (مذكرة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 103

الفرع الرابع: اخفاق الأمم المتحدة في إدارة الأزمة السورية : لقد أدى تطور الصراع داخل سوريا إلى ارتباك الأمم المتحدة في اتخاذها لموقف مناسب، وحاولت الأمم المتحدة من البداية أن تسعى جاهدة للوصول إلى تسوية الأزمة في سوريا داخليا، بالاعتماد على السوريين أنفسهم، حيث أصدر مجلس الأمن

---

[1]– النعيمي، دور الأمم المتحدة في إدارة أزمة حرب الخليج الثانية، 170.

[2]– نفس المرجع.

في 3 أوت 2011 بيان بخصوص التسوية الأزمة، وذلك بالاعتماد على العملية السياسية الداخلية ،معتبرا بأنها الوسيلة الوحيدة للخروج من الأزمة، وقد تبنت الأمم المتحدة مبادرة جامعة الدول العربية في نوفمبر 2011، وتم إرسالها إلى مبعوث الأمم المتحدة كوفي عنان، لكن كل المحاولات باءت بالفشل في الوقت الذي ارتفع فيه عدد القتلى والجرحى والمفقودين في سوريا[1].

وهو ما اعتبره المتابعين للشأن السوري، بأن ذلك يعتبر فشلا ذريعا للأمم المتحدة، في ظل عجزها على التوصل إلى حل يرضي كافة الأطراف السورية، لاسيما مع اعتراف المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بارتفاع عدد القتلى، مما يتطلب تدخلا فوريا لحماية الشعب السوري، ومع ذلك لم تفعل الأمم المتحدة، ما جعل باكي مون يبعث برسالة إلى الرئيس السوري، يؤكد له فيها عن فقدان مشروعيته، كما أن تواجد الأمم المتحدة عبر مجموعتها في سوريا هو من أجل إقامة علاقات منتظمة وبناءة مع الأطراف السوريين، وتقييم الوضع على ارض الواقع[2] .

ويتوقع العديد من المتابعين وعلى رأسهم الدول الغربية، على أنه في حالة التدخل العسكري في سوريا قد لا يحقق الهدف المنشود، وقد ينجم عنه سقوط الأمم المتحدة في مستنقع الأزمة السورية، ولم تتمكن الأمم المتحدة من تبني موقف مشابه لذلك الذي حدث في ليبيا، ونظرا لما يعانيه الشعب السوري جعل الأمم المتحدة ترسل الأخضر الإبراهيمي، وذلك في خطوة منها لمحاولة تقريب وجهات النظر ما بين الأطراف المتنازعة، ومحاولة التخفيف من وطأة الأزمة وإيجاد سبل كفيلة بإعادة الاستقرار إلى سوريا[3]

الفرع الخامس: تقييم دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية:

يتسم دور الأمم المتحدة بالتباين وعدم الثبات، سواء ما تعلق بمواقفها أو قراراتها في إدارتها لمختلف الأزمات، وما يلاحظ على دورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين، فهناك نقص كبيرا في هذا المجال، في حين أن انجازاتها عبر وكالاتها المتخصصة خاصة في المجالات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي تعتبر إيجابية، لاسيما عبر أجهزتها المتخصصة على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو، والتي تمكنت من تحقيق وخلق تعاون مع مختلف الدول والشعوب، ما نجم عنه تحسين الخدمات في العديد من المجالات على المستوى العالمي[4].

[1]–العرجا، دور منظمة الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية، 154.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

[4]– نفس المرجع، 157.

ومما يحسب لصالح الأمم المتحدة أنها لعبت دورا فعالا، لاسيما في القضايا والمسائل التي تتعلق بحقوق الإنسان، كما نجحت في القضاء على النظام العنصري في جنوب إفريقيا، ونجحت في إنهاء الحرب ما بين ناميبيا والموزمبيق، وإعادة السلام في انجولا، كما أن الأمم المتحدة تساهم بشكل فعال من أجل التصدي للأوبئة والأمراض عبر ما تقوم بها منظمة الصحة العالمية، لاسيما فيما يتعلق بالأمراض واسعة الانتشار، أو الأوبئة المستجدة[1].

كما تسعى جاهدة للقضاء على الفقر والجوع في العالم، عبر برنامج التغذية العالمي للأمم المتحدة، حيث أنها توفر الغذاء لسبعة وخمسين مليون جائع في العالم، كما أنها تعمل جاهدة لمحاربة الإرهاب الدولي والمخدرات، لكن وعلى الرغم من تلك الجهود والمساعي الأممية الرامية إلى جعل شعوب العالم تعيش حياة كريمة، إلا أنه وفي المقابل هناك أزمات دولية جعلت الأمم المتحدة تعاني وفي قفص الاتهام، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بمجازر الإبادة التي وقعت في كل من الصومال وروندا وكمبوديا وغيرها[2].

كما أن من أهم الانتقادات التي وجهت للأمم المتحدة أنها استطاعت حل النزاعات الخفيفة، في حين أنها وقفت عاجزة تماما عن حل النزاعات الكبيرة، كما أنها لم تستطع إيجاد حل لبعض الأزمات والصراعات الدولية، لاسيما ما تعلق بالقضية الفلسطينية، وعدم القدرة على إصدار قرارات تجبر إسرائيل على الانسحاب، كما أن قضية لوكربي تبرز بوضوح سياسة الكيل بمكيالين من طرف مجلس الأمن[3].

حيث أصدر قرارا يقضي بتسليم ليبيا لرعاياها بغرض محاكمتهم في دولة أخرى، وهو ما يعد خرقا قانونيا، وبالتالي فإن القضايا المتعلقة بالدول الكبرى، إما أن تحل في إطار الأمم المتحدة، أو أن تحل خارج الأمم المتحدة بتدخل أو ضغوط تمارسها القوى الكبرى، بحسب ما يحقق رغبتها ومصلحتها، وهو ما يضع الأمم المتحدة بمبادئها وأهدافها وما ورد في ميثاقها على المحك[4]

ومما ورد في التقرير النهائي للجنة التي عملت على إنشاء الأمم المتحدة بعد مؤتمر فرانسيسكو ما يلي: "المنظمة حتى تكون وبصفة كلية فعالة يجب أن تشد انتباه العالم و تصوره[5] "، لكن هذا التصور يواجه صعوبات جمة على أرض الواقع، مما جعل أول أمين عام للأمم المتحدة "تريقن لي" يعبر عن عدم

---

[1] – العرجاء، دور منظمة الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية، 157.

[2] –نفس المرجع.

[3] – نفس المرجع، 158

[4] – نفس المرجع.

[5] – غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، 168.

رضاه حول الدور الذي يقوم به الرأي العام العالمي فيما يخص أداء الأمم المتحدة، كما أن زيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أدى إلى زيادة مطالبها واحتياجاتها، وأدى إلى زيادة النزاعات الدولية، لاسيما مع التطور التكنولوجي والعسكري والاقتصادي الذي شهده العالم، ما جعله في مواجهة تحديات عدة، لاسيما تلك المتعلقة بنظام المواصلات وحروب الفضاء وغيرها[1].

وهي معطيات ساهمت في جعل النظام الدولي نظام غير مستقر، وهو الطرح الذي ساقه "هوفمان" والذي أعتبر بأن النظام الدولي ما هو إلا نظام تتنافس فيه القوى والإيديولوجيات، وهو ما يؤثر في المنظمات الدولية، ويفقدها لدورها الأساسي الذي وجدت من أجله[2]، وبذلك فهو يدعو إلى خلق نظام دولي يتسم بالمرونة، ما يمنع المنظمات الدولية أن تلعب دورا أساسيا وفاعلا على الساحة الدولية، وحتى تكون لها القدرة على إدارة النزاعات والأزمات الدولية ونشر التعاون الدولي، وذلك بغرض تحقيق ما يصبو إليه المجتمع الدولي بصفة عامة[3].

وإذا ما أردنا أن نقيم أداء الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية فانه يمكن أن نسوق ما يلي:

أولا: الانتقائية والازدواجية في تعامل الأمم المتحدة مع الأزمات الدولية:

تبرز الانتقائية والازدواجية خاصة في عمل مجلس الأمن الدولي، ذلك أنه يتعاطف مع بعض القضايا والأزمات الدولية، ويولي لها الأهمية البالغة من حيث المعالجة، في حين أنه يتغاضى أو يتجاهل قضايا وأزمات دولية أخرى، ولا يلقي لها أي اعتبار، ويمكن أن نستعرض بعضا منها:

1 –اهتمام مجلس الأمن ببعض القضايا والأزمات الدولية:

أ–الأزمة الجورجية: فعلى الرغم من أن الصراع لم يرق إلى مستويات عليا، ولا يتطلب مثل هذه الإجراءات على اعتبار أنه يتعلق بوادي كودوري، إلا أن مجلس الأمن قام بإصدار قرارين عام ى 2007، على خلفية الاضطرابات التي شهدتها جورجيا، حيث أنه وبمقتضى القرار رقم 1752 قامت الأمم المتحدة بإرسال قوات إلى جورجيا، في حين يتعلق القرار الثاني بإرسال مساعدات وإعادة الإعمار[4].

ب–النزاع الاريتري الإثيوبي: نتيجة لحصول نزاع غير مؤثر ما بين الدولتين حول الحدود عام 2000، لكنه لم يصل إلى درجة تهديده للسلم والأمن الدوليين، ومع ذلك اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات

---

[1]– غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، 268.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

[4]– الفتلاوي، الأمم المتحدة، 226، 227.

بخصوص ذلك النزاع، حيث تم إرسال بعثة أممية للوقوف على النزاع، ويعود ذلك الاهتمام إلى الأهمية الحيوية والإستراتيجية التي تمثلها منطقة القرن الإفريقي بالنسبة للغرب[1].

ج-قضية هاييتي: بعد احتلال هاييتي وإسقاط الحكومة العسكرية عام 1990 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة الرئيس "جان أرشيد" إلى الحكم، شهدت هايتي اضطرابات داخلية، فقام مجلس الأمن بإصدار العديد من القرارات،معتبرا أن تلك الاضطرابات تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويعود ذلك الاهتمام بهايتي لموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي[2].

2-عدم اهتمام مجلس الأمن بقضايا وأزمات دولية أخرى:

من أهم الأزمات الدولية التي لم يناقشها مجلس الأمن ولم يهتم بها نذكر:

أ- في عام 2007 قامت المدفعية الإيرانية بضرب الأراضي العراقية في المنطقة الكردية شمال العراق؛

ب- التهديد التركي للعراق، وقيام حزب العمال الكردي التركي بضرب الجيش التركي؛

ج- قيام تركيا بحشد قواتها العسكرية على حدودها مع العراق منذ حزيران 2007، بحجة متابعة حزب العمال الكردي التركي ؛

د- التفجيرات التي حدثت في الأردن عام 2005، وقد راح ضحيتها العشرات من الأبرياء؛

ه- التغلغل الإسرائيلي في الضفة و قطاع غزة، والقصف الإسرائيلي للمواقع المدنية بشكل مستمر؛

و- اغتيال العديد من القادة الفلسطينيين من مختلف التيارات السياسية عن طريق الطائرات الإسرائيلية؛

ز- الاضطرابات التي حدثت في ماينمار منذ أيلول 2007[3].

ثانيا: الانتقائية والازدواجية في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل:

من أبرز أهداف الأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، و بالتالي فإن من أهم ما تصبو إلى تحقيقه هو تحقيق السلام العالمي، وذلك عبر العمل على إزالة شاملة لأسلحة الدمار الشامل، وخفض التوتر ما بين الدول، لكن ما يلاحظ على الدول الكبرى في مجلس الأمن، أنها عملت على توجيه هذا النوع من السلاح لخدمة مصالحها، بعيدا عما يصبو إليه المجتمع الدولي وما تنشده الأمم

---

[1]- الفتلاوي، الأمم المتحدة،227.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع، 228.

المتحدة، ومن دون تحقيق سياسة واضحة وعادلة ،من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل، والحد من السباق نحو التسلح[1].

وتتجلى هذه الازدواجية في تلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، لاسيما القرار رقم 687 والذي حضر بموجبه على العراق اكتساب أسلحة الدمار الشامل، مع إرغامه على تدمير أسلحته البيولوجية والكيماوية والنووية وغيرها، ووضعها تحت الرقابة الدائمة، في حين لم توقع إسرائيل على معاهدة حظر الانتشار، وتم استثناءها من عملية نزع أسلحة الدمار الشامل، هذا في الوقت الذي أرغمت فيه الدول العربية التوقيع على المعاهدة بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من مطالبة الدول العربية بجعل المنطقة خالية من هذا السلاح[2].

ثالثا–الازدواجية في التدخل لحماية حقوق الإنسان:

يعتبر القرار رقم 688 أول قرار يمنح الحق في التدخل لحماية حقوق الإنسان، والذي تم بموجبه إدانة العراق بانتهاكات لحقوق الإنسان الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، لكن في الوقت نفسه لم يتدخل مجلس الأمن لوقف تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الشعب الفلسطيني، على الرغم من صدور العديد من القرارات التي تدين الاحتلال الإسرائيلي على غرار القرار رقم 672 في 12 أكتوبر 1990 والذي أدان بموجبه أعمال العنف التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بعد مذبحة المسجد الأقصى؛

أ– القرار رقم 673 بتاريخ 24 أكتوبر 1990 والمتعلق بإدانة رفض إسرائيل البعثة التي أرسلها الأمين العام للأمم المتحدة على خلفية تلك المذبحة؛

ب– القرار رقم 681 بتاريخ 20 ديسمبر 1990 والذي تم التعبير من خلاله عن قلقه الشديد من تعنت السلطات الإسرائيلية ورفضها للقرارين السابقين؛

ج– القرار رقم 799 على خلفية إبعاد السلطات الإسرائيلية 115 فلسطينيا في 16 ديسمبر 1990 ، وذلك في انتهاك فاضح لاتفاقيات جنيف ،والتي تقضى بحماية المدنيين أثناء الحرب أو عند الاحتلال[3].

وبالإضافة إلى مسألتي الانتقائية والازدواجية، وحتى الانفعالية والمزاجية في تعامل مجلس الأمن مع مختلف القضايا والأزمات الدولية، هناك مسائل أخرى أدت إلى توجيه انتقادات لاذعة وقاسية لمجلس الأمن تتعلق بـ:

---

[1]– محمد بومدين، "أسباب اخفاق الأمم المتحدة في تحقيق السلم العالمي،" *مجلة الحقيقة* 2 (2003): 72، 73.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع، 75–77.

أ– مسألة السلطة التقديرية: حيث يتمتع مجلس الأمن بسلطة مطلقة في تكييفه للأزمات، ما إذا كانت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين من عدمه،وهو ما يمكن الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن من فرض منطقها وواقعيتها نظر لامتلاكها حق النقض، والتي في الغالب تصدر قرارات تخدم مصالحها؛

ب– قصور الآليات والأدوات اللازمة لتنفيذ التدابير القمعية لمجلس الأمن، وفقا ما يقتضيه نظام الأمن الجماعي؛

ج– عدم وجود هيئة دولية تختص بالرقابة على مدى شرعية قرارات مجلس الأمن[1].

د– الانفعالية والمزاجية في اتخاذ القرارات: يفترض من مجلس الأمن أثناء فحصه للنزاع التدقيق، فيما إذا كان يشكل فعلا تهديدا للأمن والسلم الدوليين من عدمه، أو أنه يمثل عملا عدوانيا أم لا، وفي الواقع يحتاج إلى وقت قد يدوم أسابيع أو شهور أو أكثر، بحسب الحالة النزاعية وتشابكاتها وتعقيداتها، لكن ما يلاحظ على بعض قراراته أنها جاءت متسرعة أو غير مدروسة بعناية، وأخرى جاءت متأخرة كثيرا[2].

ومن الأمثلة على ذلك:

ه– القرار رقم 660 بتاريخ في2 آب 1990، وذلك بعد احتلال العراق للكويت، حيث اجتمع مجلس الأمن بساعات قليلة من نفس اليوم، واتخذ قرارا أكد فيه على أن هناك خرق للسلم و الأمن الدوليين؛

و– وقد تأخر مجلس الأمن في مناقشة قضية كوت ديفوار، حيث أحال الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن بتاريخ 4 ديسمبر 2006، حيث أصدر هذا الأخير قراره بتاريخ 10 جانفي 2007، أي بعد مرور أكثر من سنة على إرسال تقرير الأمين العام؛

ي– تقديم الأمين العام تقريره حول الأوضاع المضطربة في ليبيريا بتاريخ 15 مارس 2007 إلى مجلس الأمن، في حين أن هذا الأخير اتخذ قراره رقم 2007/1750 بتاريخ 30 مارس 2007، أي بعد 15 يوما من هذا التقرير؛

ز–أصدر مجلس الأمن قراره رقم 2007/1752، بخصوص الأوضاع في جورجيا بتاريخ 03 أفريل 2007، حيث اجتمع مجلس الأمن بعد مرور 10 أيام فقط من تقديم الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن؛

ح– بالنسبة للأوضاع في سوريا أصدر مجلس الأمن ثلاث قرارات تستهدف سوريا على غرار القرار رقم 1559، والذي يقضي بالانسحاب الفوري من لبنان، والقرار رقم 1595، والذي تم بموجبه تحديد آليات

---

[1]– شريهان ممدوح حسن أحمد، "دور مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية،" *المجلة القانونية* 4 (2022): 992.

[2]– الفتلاوي، الأمم المتحدة، 245.

ذلك الانسحاب، والقرار رقم 1636، وقد تم من خلاله توجيه تحذير لسوريا من عدم تعاونها لإجراءات أخرى، والقرار رقم 1644، والذي تم من خلاله دعوة سوريا إلى التعاون التام مع اللجنة، وعدم التماطل في الاستجابة لكل ما تطلبه اللجنة من الحكومة السورية، هذا في الوقت الذي نجد فيه أن هناك العديد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص الصراع في المنطقة، والتي تدين بموجبها إسرائيل وتطالبها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة على غرار الجولان والضفة الغربية والقدس المحتلة، لكنها لم تنفذ[1].

ط- مسألة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن: يعتبر مجلس الأمن أداة لتنفيذ السياسة الأمريكية، حيث تم توسيع صلاحياته مقارنة بالجمعية العامة، وأوكلت له مهمة اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة، في حالة ما إذا رأى هناك تهديد للسلم و الأمن الدوليين، أو في حالة وقوع العدوان، وقد برز ذلك بوضوح مع بروز معالم جديدة للنظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث زادت و توسعت صلاحيات مجلس الأمن، هذا في الوقت الذي تراجع فيه دور الجمعية العامة، وأصبحت شبه معطلة وغير مجدية، والحال نفسه بالنسبة لمحكمة العدل الدولية[2].

في حين شكلت حرب الخليج الثانية نقطة تحول جوهرية، حيث مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على الأمم المتحدة، وبالتالي هيمنتها على العالم واتخاذ مجلس الأمن كأداة ووسيلة هامة لتحقيق أهدافها وما تصبو إليه، وهو ما جعل الأمم المتحدة تواجه انتقادات واسعة، حيث تعالت أصوات دولية كثيرة من داخل الأمم المتحدة وخارجها، تؤكد على ضرورة إصلاح الهيئة الدولية بمختلف أجهزتها ووكالتها ونظام عملها، والعمل على دمقرطتها، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية انفردت باتخاذ قرارات لإضفاء الشرعية الدولية، وذلك باستخدامها وتوظيفها للأمم المتحدة، وهذا ما يعتبر تعدي واضح على مبادئ وأهداف المنظمة وما أنشأت لأجله[3] .

وهذا ما جعل بعض الأصوات تعلق على ما آلت إليه الأمم المتحدة، حيث تم وصفها "بالجثة الهامدة"، وهو ما عبر عنه وزير خارجية بلجيكا " إريك ديريك " في ديسمبر 1998 من خلال منبري الاتحاد الأوربي EU، و حلف شمال الأطلسي NATO، حيث صرح قائلا بأن : " الأمم المتحدة أصبحت جثة هامدة، بعد أن نفذت كل دور لها أمام القوة الأمريكية ... الأمم المتحدة لم تعد هيئة ضبط و تنظيم،

[1]- الفتلاوي، الأمم المتحدة، 245، 246.
[2]-بكار مصطفى، "دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني" (مذكرة ماجيستير، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، 2015)، 81.
[3]- نجار، دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني، 82.

وبعض الدول تستخدمها عندما يناسبها ذلك."[1]، وهو ما جعل الأمم المتحدة لا تتمتع بالحرية والاستقلالية التامة، وأدى إلى تقييدها من طرف القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وبصرف النظر عما أسلفنا ذكره حول مدى نجاح، أو إخفاق الأمم المتحدة في سبيل تحقيق السلام العالمي الذي تنشده شعوب العالم، ويتطلع إليه المجتمع الدولي، إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نحكم جازمين ويقينا على أنها نجحت نجاحا باهرا، أو فشلت فشلا ذريعا، فقد تراوح أداؤها في عمومه ما بين النجاح أحيانا، والفشل والضعف أو القصور في أحيان أخرى، ذلك أن الأمم المتحدة لعبت دورا كبيرا في مجال حقوق الإنسان، لاسيما ذلك الدور الذي لعبته في القضاء على التمييز العنصري في جنوب إفريقيا[3].

بالإضافة إلى ذلك الدور الذي لعبته، لاسيما فيما يتعلق بتلك المساعدات التي تقدمها للدول الفقيرة بغرض تجاوز أزماتها المتعلقة بالفقر، والجوع والأمراض والأوبئة وغيرها، فهناك إحصائيات تشير إلى أن الأمم المتحدة عبر وكالتها اليونيسيف، تنقذ ما يقارب 3 ملايين طفل من الموت سنويا، بالإضافة إلى تلك المساعدات التي يمنحها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. ومما يحسب لصالح الهيئة الأممية، هو تلك الجهود المبذولة من طرفها بغرض تصفية الاستعمار، وحصول الشعوب على حريتها واستقلالها، وهو ما أدى إلى زيادة عدد أعضاء الدول في الأمم المتحدة، حيث بلغ عددها 185 دولة بعد أن كان عددها 50 دولة في عام 1945، هذا إضافة إلى تلك الجهود الكبيرة للتصدي ومكافحة الإرهاب الدولي، ومحاربة آفة المخدرات، وترقية وتعزيز الصحة على المستوى العالمي، وحماية الأطفال، وتطوير الفلاحة والزراعة وغيرها[4].

فتقييم دور وأداء الأمم المتحدة يقودنا للحديث عن ذلك الدور، الذي يقوم به مجلس الأمن في سبيل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وما ينجم عنه من قرارات سواء كانت تلك القرارات ايجابية أم سلبية، أو ما يتعلق بطريقة عمله ونظام التصويت فيه، حيث واجه ذلك العديد من الردود والانتقادات، لاسيما من طرف الباحثين وفقهاء القانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بحق النقض من طرف الدول الخمس الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن[5].

---

[1]– بكار، دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني، 82.

[2]– نعيمة عميمر، *دمقرطة منظمة الأمم المتحدة* (الجزائر: دار هومة، 2013)، 89.

[3]–كاظم حطيط، *استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي " الفيتو"* (الكويت: مكتبة الدار الكويتية للكتاب، 2000)، 156.

[4]– حطيط، استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي، 156.

[5]– نفس المرجع.

حيث يرى الدكتور حسن نافعة في هذا الإطار بأن مجلس الأمن يتمتع بسلطات مطلقة وواسعة، لاسيما فيما يتعلق بما يمتلكه من سلطة تقديرية في فحص وتحديد النزاع بموجب الفصل السابع، في الوقت الذي لا يوجد أي هيئة أخرى بإمكانها أن توقفه أو تمنعه عن تنفيذ قراراته، أو حتى التعليق أو التعقيب عنه، حيث لا يمكن لا للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحاسب المجلس، أو تسحب الثقة منه، أو تلزمه بشيء معين، ولا حتى المحكمة العدل الدولية تملك صلاحية النظر في مدى دستورية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن[1].

ويرى الدكتور نبيل العربي أن مدى شرعية بعض القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، كانت محل النقاش في محكمة العدل الدولية، حيث طالبت ليبيا المحكمة الدولية أن تتخذ إجراءات مؤقتة للنظر في قرار مجلس الأمن رقم 748، وهو ما جعل المحكمة تناقش مدى شرعية قرارات مجلس الأمن الملزمة ضد الدول[2].

وبمرور الوقت أصبح مجلس الأمن يشكل عائقا كبيرا لدى الأمم المتحدة، ذلك أنها لم تستطع إدخال تعديلات على تركيبته والقوانين التي تحكمه وتنظم عمله ومجال تدخله، وهو ما فسح المجال واسعا لأن تتعالى العديد من الأصوات الدولية، تنادي بضرورة إدخال تعديلات على ميثاق الأمم، وهو ما يتطلب العمل على توسيع مجلس الأمن، وإدخال تعديلات بخصوص حق النقض، حيث أن هناك العديد من المحاولات قامت بها الدول والمنظمات الدولية، على غرار ما دعت إليه دول عدم الانحياز، أو ما سعى إليه أمناء عامون للأمم المتحدة ورؤساء الدول، لكنها لم تجسد على أرض الواقع وكان مصيرها التجاهل[3].

ذلك أن تلك المطالب والاقتراحات ارتبطت بمدى قبول وموافقة الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، والتي تمتلك حق النقض، وباستطاعتها أن تعرقل أو توقف أي مقترح للإصلاح، لا يتوافق مع طموحاتها وما تصبو إليه، وفيما يخص التعديلات التي يمكن إجراؤها[4]، وبموجب المادة 108 من الميثاق فإن:" التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق، تسري على جميع أعضاء "الأمم المتحدة " إذا

[1]- حطيط، استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي،157.
[2]- نفس المرجع، 158.
[3]- نفس المرجع، 160.
[4]- نفس المرجع.

صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة، وصادق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة، ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وفقا للأوضاع الدستورية في كل دولة[1] ".

في حين يرى البعض بأن حق النقض تم منحه في وقت متقدم وفي ظروف خاصة، من دون إحداث تقارب أو توافق ما بين تلك الدول حول استخداماته، وهو ما أثر فيما بعد على استخدام حق النقض، وهو ما أساء كثيرا إلى مجلس الأمن، حيث برزت العديد من الإشكاليات والعوائق، وهو ما جعل مجلس الأمن في بعض الأحيان يصاب بالشلل أو الجمود[2].

وهناك من يرى بأن منح حق النقض لدول معينة، قد أساء إلى الأمم المتحدة نفسها، وأدى إلى عدم التوزيع غير العادل سواء ما تعلق بالتوزيع الجغرافي أو بالانتماء الحضاري، حيث نلحظ غياب مجموعات دولية كبرى وقارات، كما هو الحال بالنسبة للقارة الإفريقية، ناهيك عن غياب التوجه الديمقراطي لمجلس الأمن، حيث يفترض مثلا أن يكون الاتحاد الأوروبي ممثلا بعضو، وأمريكا الشمالية ممثلة بعضو، وأمريكا الجنوبية بعضو، وإفريقيا بعضو، وكذلك منطقة الباسفيك، بالإضافة إلى اقتراح زيادة عدد الأعضاء من 15 إلى 20 عضوا، مع المساواة في الحقوق، وإلغاء حق النقض، مع إدخال تعديلات على عمل المجلس، وتوسيع اختصاصاته لتشمل المجال الاقتصادي والاجتماعي[3].

وبالتالي أي تعديل ما من شأنه أن يمس بمصالح الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن سيكون مآله الفشل، وهذا ما صعب من مأمورية حدوث أي إصلاح داخل الهيئة الأممية، لكن ومع ذلك هناك فرصا للإصلاح في حالة ما إذا تغيرت المعطيات مستقبلا، وذلك في حالة صعود أو بروز قوى دولية جديدة مثلا، كما أن تعديل الميثاق يجد لهما يبرره في الواقع الدولي، على اعتبار أن المصادقة على الميثاق تم عام 1945 من طرف 50 دولة فقط[4].

لكن ومع تزايد وتضاعف عدد الدول الأعضاء في الجمعية العامة، فبالإمكان أن يتم إدخال التعديل المناسب ويكون ذلك بإضافة دول أخرى إلى مجلس الأمن على غرار الهند، الصين، اليابان وألمانيا، في حين أن هناك من يرى بإمكانية الاستغناء التام عن حق النقض وإلغائه تماما، أو على الأقل

---

[1]– ميثاق الأمم المتحدة، المادة 108.

[2]– حطيط، استعمال حق النقض، 162.

[3]– ناجي البشير عمر القحواش، *تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين أنموذجا)* (العراق: جامعة الشرق الأوسط، 2015)، 53.

[4]– هشام خلوق، "سلطات وممارسات مجلس الأمن الدولي،" *مجلة الاقتصاد وإدارة المحيط والحقوق* 1 (2021): 90.

ترشيد استخدامه، بدلا من توسيع مجلس الأمن، ولكن كل ذلك مرهون بالتغيرات أو التحولات التي يمكن أن تحدث مستقبلا على النظام الدولي وأنساقه الفرعية[1].

وإذا ما نظرنا إلى الأمم المتحدة وبشكل عام، فإنها قد نجحت في حل النزاعات الخفيفة أو الصغيرة، لكنها ظلت عاجزة عن حل النزاعات الكبرى على غرار القضية الفلسطينية، على الرغم من إصدار قرارات لصالح القضية الفلسطينية على غرار القرار 242 والعديد من القرارات الأخرى، لكنها لم تستطع القيام بدورها الايجابي كإجبار إسرائيل على الانسحاب[2].

كما برزت سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع مختلف الأزمات الدولية، بسبب مصالح الدول الكبرى، لكن وإجمالا فإن حفظ السلم والأمن الدوليين، يتطلب إمكانيات معتبرة وتضافر جهود الجميع، وهو ما لا تتوفر عليه الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال فإن حماية المناطق الآمنة، وإقامة خطوط فاصلة ما بين القوات المتحاربة، يتطلب على أقل حوالي 36 ألف جندي، في حين أنه لم يتم توفير سوى 8 ألاف جندي، وبالتالي فإنه وعلى أرض الواقع، هناك العديد من التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.[3]

المبحث الثاني: مستقبل إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: الواقع والآفاق

من خلال ما تم التطرق إليه في ظل تعدد وتنوع الأزمات الدولية الحالية، فإنه يمكن تتبع مسار الأمم المتحدة، وكيفية إدارتها للأزمات الدولية مستقبلا عبر مايلي:

المطلب الأول: سيناريوهات إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية مستقبلا

قبل التطرق إلى أهم السيناريوهات لابد من التطرق إلى العديد من المفاهيم ذات الصلة بالموضوع

الفرع الأول: مفهوم الدراسات المستقبلية:

فالدراسات المستقبلية فهي تعتبر كآلية للإنذار المبكر، كما أنها تشكل فرصة لاكتشاف أنفسنا وطاقاتنا ومواردنا، واستثمارها بغرض تحقيق التنمية المرجوة، وتساعدنا على صنع مستقبل أفضل، ذلك أنها تتيح لنا اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، وبالتالي الاستعداد المبكر لها[4].

وقد استخدم مصطلح "علم المستقبل" Science of the future من طرف عالم الاجتماع الأمريكي "كوليم جليفيلان" Colum Gilifllain، وذلك في أطروحة دكتوراه عام 1920، حيث استخدم

---

[1]– خلوق، سلطات وممارسات مجلس الأمن الدولي، 90.

[2]– العرجاء، دور منظمة الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية، 158.

[3]– نفس المرجع، 159.

[4]– ايمان دني وأمين البار، "الاستشراف في الدراسات السياسية والاستراتيجية،" *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 16 (2020): 94.

مصطلح Mellontology عام 1907، والتي تعني أحداث المستقبل، وفي عام 1943 دعا " أوسيب فلنختايم" ossip felecchtheim لتدريس المستقبليات والذي كان يعني به إسقاط التاريخ على بعد زمني لاحق[1].

وتعتبر أزمة الصواريخ الكوبية 1962 نقطة تحول جوهرية في حقل العلاقات الدولية، وبداية لدراسة علم المستقبليات، وهو ما أدى بوزير الدفاع الأمريكي "روبرت ماكنمارا" Robert Mcnamara للقول بأن تلك الأزمة "تعتبر مؤشرا بارزا على نهاية عصر الاستعدادات العسكرية، وبداية عهد جديد يعرف ب: "إدارة الأزمات"، وهو ما يستدعي التعمق أكثر في الدراسات الإستراتيجية وفق منظور شامل للأزمات المستقبلية، وذلك بوضع استراتيجيات لمواجهتها والتصدي لها، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة وتدعيمها بإمكانات جديدة[2].

فالدراسات المستقبلية علم يعنى بدراسة كل ما يحدث على الظاهرة من تغيرات أو تطورات، وتحديد مختلف الاحتمالات الممكنة لتطورها في المستقبل وذلك من خلال:

– تحديد آليات التكيف الموجودة في النظام الدولي لمواجهة التغيرات المحتملة؛

– تحديد المتغيرات التي تؤدي إلى انهيار أو بقاء النظام الدولي في حالة توازن؛

– تقديم تبريرات قانونية في حالة تدخل القوى الخارجية لضبط الخلل على المستوى الدولي؛

– تحديد قدرة الوحدات الدولية القائمة في النظام الدولي على تعبئة مواردها وإمكانيتها لمواجهة التغيرات؛

– اعتبار عملية التغيير هي الأساس والقاعدة[3].

فعلم الدراسات المستقبلية يقوم بدراسة كل الاحتمالات الممكنة، أو المتوقعة في المستقبل القريب أو البعيد، مع الأخذ في الحسبان تلك الاحتمالات القليلة، أو النادرة الحدوث، لكنها وإن حدثت يكون تأثيرها كبيرا وواضحا على مسار ومنحى تطور الظاهرة[4].

التعريف الإجرائي: الدراسات المستقبلية علم يهتم بالمستقبل، وذلك بتتبع مسار وصيرورة الظاهرة، انطلاقا من الحاضر، قصد التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلا، مع وضع كل الاحتمالات التي ستكون

---

[1]– محمد جمال جارحي سعداوي، "بناء السيناريوهات في ضوء الدراسات المستقبلية " (مذكرة ماجيستير، جامعة حلوان، 2016)، 65.

[2]– جارحي السعداوي، بناء السيناريوهات، 65.

[3]– دينا محمد جبر، "تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الاستراتيجية،" *مجلة العلوم السياسية* 38، 39 (2009): 355.

[4]– جارحي السعداوي، بناء السيناريوهات، 34.

عليها، أو التي ستؤول إليها، في حال ما إذا برزت متغيرات معينة بإمكانها أن تؤثر في مسار وصيرورة الظاهرة.

الفرع الثاني: أهمية الدراسات المستقبلية: تعنى الدراسات المستقبلية بأهمية كبيرة، وذلك باعتبارها تخصص علمي جديد، وبحسب "هارولد شان" Harold shan، فإن الدراسات المستقبلية تمكن صناع القرار من اتخاذ قرارات أكثر رشادة وعقلانية، من بين مجموعة من الخيارات والبدائل المطروحة"[1]، كما أن أهمية الدراسات المستقبلية تتجلى في تتبع مسار الظواهر، وذلك نظرا لوجود العديد من التهديدات والتحديات على غرار:

– وجود الأسلحة النووية وما تمثله من تهديدات على الإنسان والعالم بأسره، لاسيما في حالة ما إذا تم استخدامه؛

– الهجرة البشرية الواسعة؛

–– تهديدات متعلقة بنقص الموارد على غرار الطاقة والمياه والغذاء؛

– التغيرات السكانية؛

– التغيرات المناخية والبيئية وما تخلفه من تأثيرات على الإنسان والبيئة؛

– التحديات المتعلقة بالثورة البيولوجية؛

– إعادة صياغة الخرائط السياسية والصناعية والتكنولوجية على أسس عرقية أو دينية؛

– تقدم علوم الفضاء؛

– تحديات السلطة العالمية الواحدة.[2]

وفي الدراسات المستقبلية نتحدث عن:

– المستقبل الممكن possible future: ويعبر من خلاله عن البدائل الممكن وقوعها؛

– المستقبل المحتمل probable future: ويعبر عن البدائل المحتمل وقوعها بشدة، أو تلك المرجح حدوثها؛

– المستقبل المرغوب Desirable future: يعبر عن البدائل المرغوب فيها[3].

---

[1]– سليم عشور، "الدراسات المستقبلية: مقاربة تاريخية ومفاهيمه ومضامينه،"" *مجلة البحوث السياسية والإدارية* 12 (2018): 211.

[2]–جارحي السعداوي، بناء السيناريوهات، 36.

[3]– محمد عامر محمد العجمي، "واقع الدراسات المستقبلية في العلاقات العامة،" *المجلة العلمية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال* 6 (2019): 39.

وبحسب جامعة منسوتا فقد ميزت بين ثلاث أنواع للمستقبل، وكل مستقبل يعبر عنه بعدد من السنوات حيث ميزت من خلاله ما بين المستقبل المباشر، والمستقبل القريب والمستقبل المتوسط والمستقبل البعيد، حيث يمتد كل مستقبل من سنتين إلى أكثر من خمسين سنة[1].

ويعرف ادوارد كورنيش الدراسات المستقبلية بأنها: "العلم الذي يرصد التغيير في ظاهرة معينة، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"، ومن أبرز التعاريف تعريف مجلة " world future society " هي: " دراسات تستهدف تحديد وتحليل وتقديم كل التطورات المستقبلية في حياة البشر في العالم أجمع بطريقة عقلانية موضوعية ... وإن كانت تفسح مجالا للخلق والإبداع الإنساني والتجارب العلمية مادامت هذه الأنشطة تساهم في تحقيق هذه الأهداف"[2].

الفرع الثالث: السيناريو: دراسة مفهوماتية:

يعنى السيناريو بأهمية كبيرة في الدراسات المستقبلية، وذلك بمحاولة تتبع مسار الظاهرة في العلاقات الدولية ورصد تغيراتها ومدى ثباتها من عدمه، وذلك بالاعتماد على المتغيرات المتحكمة فيها، سواء ما تعلق بالمتغيرات الرئيسة أو المتغيرات الثانوية أو تلك المتغيرات النادرة أو قليلة الحدوث، والتي إن حدثت تؤثر في الظاهرة تأثيرا عميقا وجذريا.

أولا: تعريف السيناريو:

يرجع أصل الكلمة إلى إيطاليا، حيث استخدم لأول مرة كمصطلح سينمائي، والذي يعني وصف لوضع مستقبلي ممكن أو مرغوبا فيه[3]، فالسيناريو لغة يعني: " كتابة مفصلة لسير الأحداث " والسيناريو هو حدث مستقبلي ممكن الوقوع، أو محتمل مرغوبا فيه، أو مرغوب عنه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى الوضع المستقبلي، وبذلك فهو يشكل مجموعة من الافتراضات المتماسكة لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة، وذلك انطلاقا منوضع ابتدائي مفترض أو واقع موجود، أو يمثل مجموعة متتالية من الأحداث الممكنة أو المحتمل وقوعها في المستقبل، بناء على شروط وافتراضات أساسية وما ينتج عن ذلك[4] " .

---

[1]- عشور، الدراسات المستقبلية، 211.

[2]- نفس المرجع، 212.

[3]- فيروز مزياني، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية،" *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية* 9 (2016):474.

[4]- محمد علي أحمد السيد وزكريا محمد هيبة، "الدراسات المستقبلية في التعليم (السيناريوهات نموذجا): طرق ومنهجية بنائها، ومعايير جودتها،" *العلوم الزيرية* 2 (2018): 07، 08.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن السيناريو، هو مجموعة من الافتراضات أو التصورات حول المستقبل المنظور أو بعيد المدى، ويكون ذلك عبر تتبع مسار الأحداث، وصولا إلى المستقبل الممكن أو المأمول أو المرغوب فيه.

ثانيا: أنواع السيناريوهات

تتعدد وتتنوع السيناريوهات في الدراسات المستقبلية، وذلك نظرا لما يحيط بالمستقبل من غموض، والعديد من الاحتمالات الممكنة في ظل عدم التأكد بما سيحدث، وبما سيكون على اعتبار أننا نتعامل مع مجموعة من المتغيرات المتداخلة والمتشابكة، والتي يتحدد من خلالها صورة المستقبل، وفيما يلي سنعرض أهم السيناريوهات:

1: من حيث الهدف: يمكن تقسيمها إلى:

أ–السيناريو الاستطلاعي: و يتعلق بتتبع مسار الأحداث الممكنة أو محتملة الحدوث، وذلك استنادا إلى الاتجاهات العامة والمعطيات السائدة، ورصد وتتبع صيرورة الأحداث، وما يمكن أن تؤدي إليه مستقبلا ؛

ب–السيناريو الاستهدافي: وينطلق من الحاضر وصولا إلى المستقبل، حيث ينطلق من مجموعة أحداث محددة يتطلب تحقيقها مستقبلا[1]؛

2: من حيث القابلية والرفض: ويمكن تقسيمها إلى:

أ–السيناريو المتفائل: يفترض أن يكون المستقبل أحسن وأفضل حال عما هو عليه حاليا فيما يخص الظاهرة قيد الدراسة؛

ب–السيناريو المرجعي: ويفترض امتداد الظاهرة وصولا إلى المستقبل دون حدوث أي تغيير عليها، مع إمكانية حدوث تغيرات خفيفة لا تؤثر على مسار الظاهرة؛

ج–السيناريو المتشائم: ويفترض أن يكون الوضع في المستقبل بأسوأ حال عما كانت عليه سابقا[2].

3: من حيث الشمول: وتنقسم إلى:

أ–السيناريوهات الشاملة: وتتعلق بدراسات شاملة وعامة، قد تتعلق بالعالم بأسره أو بمنطقة معينة من العالم أو بلد في جميع المجالات؛

[1]– السيد وهيبة، الدراسات المستقبلية في التعليم، 10.

[2]– نفس المرجع.

ب-السيناريوهات المتخصصة: وتتعلق بقطاع واحد من القطاعات في المجتمع على غرار قطاع الصناعة أو قطاع الزراعة وغيرها.[1]

ولعل من أهم السيناريوهات التي تستخدم كذلك في الدراسات المستقبلية نذكر:

أ-السيناريو الاتجاهي أو الخطي: وهو السيناريو الذي يفترض بقاء الوضع الحالي كما هو في المستقبل، ما يؤدي إلى استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الظاهرة من دون أي تغيير؛

ب-السيناريو الإصلاحي: يفترض هذا السيناريو حدوث تغييرات وتعديلات كمية ونوعية على الوضع الحالي للظاهرة محل الدراسة، وقد ينتج عنها ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات الممكنة على الظاهرة؛

ج-السيناريو التحولي أو الراديكالي: و يفترض حدوث تغيرات عميقة وجذرية في الظاهرة، ما يؤدي إلى حدوث قطيعة Rupture مع مختلف المسارات أو الاتجاهات السابقة للظاهرة، ويرجع ذلك لبروز متغيرات قليلة الحدوث أو النادرة، والتي تؤدي إلى تغير جذري وعميق لمسار الظاهرة[2].

ثالثا: خطوات بناء السيناريو: يمر السيناريو بعدّة مراحل هامة نذكر منها:

المرحلة الأولى: وتتعلق بجمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة المراد دراستها؛

المرحلة الثانية: وتتعلق بتحديد وفحص مختلف مسارات تطور الظاهرة، وذلك استنادا للمعطيات والمعلومات التي تم رصدها خلال المرحلة الأولى، مع تحديد المتغيرات الرئيسة والثانوية التي تؤثر وتتحكم في الظاهرة، مع الأخذ في الحسبان إمكانية أو احتمال ظهور متغيرات بطريقة مفاجئة؛

المرحلة الثالثة: وتتعلق برصد واكتشاف النتائج والآثار التي قد تترتب عن إحدى اتجاهات تطور الظاهرة مستقبلا[3].

المطلب الثاني: سيناريوهات إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية: مؤشرات ودلالات

لنتمكن من استشراف قدرة الأمم المتحدة على إدارة الأزمات الدولية في المستقبل، وإن كانت ستظل على نفس النهج الحالي، والعمل وفق الأطر والمقاربات والاستراتيجيات والآليات المعتمدة في إدارتها للأزمات الدولية، أم أنها ستعمل على إحداث تعديلات وإدخال إصلاحات عليها سطحية كانت او جذرية في سبيل تحقيق السلام العالمي، فان ذلك يتوقف بالأساس على توفر العديد من المتغيرات، ومن خلال الدراسة سنتطرق إلى أهم السيناريوهات الممكنة أو المحتملة، والتي سيكون عليها النظام الدولي مستقبلا تحت لواء الأمم المتحدة وتدخلاتها.

---

[1]- وهيبة، الدراسات المستقبلية في التعليم،11.

[2]- مزياني، الدراسات المستقبلية، 476.

[3]- نفس المرجع، 477.

الفرع الأول: السيناريو الخطي: يفترض هذا السيناريو بقاء الوضع السائد على ما هو عليه من دون تغيير، وبالتالي استمرار نفس المتغيرات الرئيسة المتحكمة في مسار الظاهرة، وبالتالي استبعاد أي بروز لمتغيرات أخرى قد تؤثر في مسار الظاهرة، وهو ما يؤسس لاستمرار الأمم المتحدة على نفس النهج في إدارتها للأزمات الدولية في المستقبل، وبالتالي يفترض هذا السيناريو استمرار المنظمة على ما هي عليه في إدارة الأزمات الدولية، وفي أداء مهامها المنوطة بها في ظل سيطرة القوى الغربية عليها لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ولرصد ذلك يمكن استعراض المتغيرات أو الدلالات والمؤشرات التالية:

1- المتغير الأول: بنية وهيكل النظام الدولي السائد حاليا (وفق منظور النظام الدولي الجديد):

لقد برز مفهوم النظام الدولي الجديد مع بداية التسعينات، وذلك تعبيرا عن بداية عهد جديد يؤسس لبروز طبيعة جديدة للعلاقات الدولية، على خلفية انهيار الإتحاد السوفيتي، وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة من طرف الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 1991، بعد إخراج القوات العراقية من الكويت، حيث أعلن في اجتماع الكونغرس الأمريكي عن قيام نظام دولي جديد برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية[1]، فالنظام الدولي يقصد به مجموع التفاعلات الدولية التي تحدث بين الوحدات الرئيسة في النظام الدولي، وذلك وفقا لمبدأ توزيع القوة والنفوذ والسلطة والقدرات مابين الفاعلين الدوليين، وعلاقتها فيما بينها[2].

فالنظام الدولي الجديد استخدم ليعبر عن ذلك التحول الذي طرأ على هيكل النظام الدولي وأنساقه الفرعية، حيث تم الانتقال من نظام ثنائي القطبية إلى نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وفق استراتيجيات وسياسات جديدة تتماشى والتحولات الجديدة، فهيكل وطبيعة النظام الدولي لا يتأسس على ما تقوم به القوى الكبرى أو الأطراف الفاعلة فيه فقط، بل يتأسس وفقا لنمط وطبيعة التحالفات الموجودة بين القوى الكبرى، والقيم الإيديولوجية السائدة فيه، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات الدولية، والتي تعمل من أجل الحفاظ على توازن القوى داخل النظام الدولي[3].

في حين يرى البعض بأن التوازن في النظام الدولي يمكن تحقيقه من خلال زيادة الاهتمام بالفاعلين الدوليين والإقليميين، مع التركيز على تلك التفاعلات والعلاقات الموجودة بينها، فالنظام الدولي

[1]- خليفة بوزازي، "النظام الدولي الجديد بين الأحادية الأمريكية وتنامي الدول الصاعدة،" *المركز العربي للدراسات الاستراتيجية* (2010): 285.

[2]- محمد بلخيرة، "النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية،" *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* 03 (2021): 252.

[3]- بلخيرة، النظام الدولي الجديد، 257.

يسعى إلى توفير الأمن وتحقيق التنمية، وإلى عقد تحالفات أو التكامل، والعمل على التأقلم مع مختلف الأزمات وتعزيز الشرعية الدولية، وذلك تبعا لطبيعة وهيكل النظام الدولي السائد، حيث أن التحولات التي رافقت نهاية الحرب الباردة، أدت إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة ومسيطرة على مختلف التفاعلات الدولية[1].

2-المتغير الثاني: خصائص وميزات النظام الدولي الحالي: يتميز النظام الدولي الحالي بعدة خصائص وميزات يمكن رصدها في ما يلي:

أ-مؤشر تعقيد السياسة الدولية الحالية: لقد ساهم تعدد التكتلات السياسية والأقطاب في تنوع العلاقات الدولية، حيث أدى ذلك إلى بروز القوى الوطنية لبعض الدول، وفي المقابل انهيار دول أخرى، وهو ما ساهم بشكل واضح في تغيير موازين القوى، كما ساهم ذلك في بروز العديد من المشكلات الاقتصادية، هذا إضافة إلى بروز قضايا دولية أخرى، وهو ما ساهم في تعقيد العلاقات الدولية.[2]

ب-مؤشر تحقيق الاستقرار في العلاقات بين الشرق والغرب: يعتبر استمرار التوترات والأزمات ما بين الشرق والغرب، من أهم الأسباب التي أثرت بشكل لافت على النظام الدولي، والتي مازالت مستمرة ليومنا هذا، لاسيما في ظل الاختلافات الإيديولوجية السائدة، لذلك لابد من التركيز على الحوار والتعاون، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الصراع أو النزاع[3].

ج -مؤشر تحول الاقتصاد العالمي: هناك تحولات اقتصادية بارزة لبعض الدول، مما ولد الاهتمام بإدارة الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل زيادة القيود المفروضة على المواد الأولية، هذا إضافة إلى نمو حجم اقتصاديات مختلف الدول، وبروز العولمة وما رافقها من التطور التكنولوجي والصناعي وغيرها[4].

د-مؤشر الأحادية القطبية:Uni-polarity فالنظام الدولي السائد حاليا تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وما يلاحظ على واقع السياسة الدولية حاليا، هو أن هذه الأخيرة قد انفردت بالعالم، وأصبحت تتصرف فيه كيفما شاءت حيث أنها تقوم بدور الراعي الأساسي للمجتمع الدولي[5].

---

[1]-. تمارا أحمد يوسف العدوان، "الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأمم الصاعدة (دراسة حالة الصين) ،" *مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية* 02 (2021)، 122.

[2]- كرم سلام عبد الرؤوف سلام، "الإطار المفاهيمي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية استشراقية-المؤشر الدولي العالمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية استشراقية"، للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، المركز الوطني الديمقراطي، برلين، (2022): 24.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع، 24.

[5]-نفس المرجع.

وتعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول جوهرية، حيث جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى إستراتيجية قائمة على مواجهة الإرهاب والتصدي له، وهذا ما جعلها تشن حروب استباقية وأخرى وقائية ضد كل من أفغانستان والعراق، مستغلة في ذلك ما تمتلكه من قدرات عسكرية وتكنولوجية هائلة، بالإضافة إلى ما تمتلكه من قدرات اقتصادية كبيرة، وهو ما جعلها تنفرد في كثير من الأحيان بالقرارات الدولية بعيدا عن الشرعية الأممية[1].

ب-مؤشر تعدد الفاعلين الدوليين: لقد تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية على نحو مطرد، والتي أصبحت تشكل تحديا للسيادة الوطنية للدول، ما أدى إلى تنوع وتعدد مصادر السلطة على مستوى العالم، بالإضافة إلى التهديد الذي أصبحت تشكله الجماعات الإرهابية وغيرها[2].

ج-مؤشر تعدد الدول: لقد تزايد عدد الدول الأعضاء في النظام الدولي الحالي، بعد أن كانت 51 دولة في عام 1945، أصبحت اليوم 203 دولة، فالنظام الدولي الحالي يتشكل من مجموعة من الفواعل على غرار الدول، ومن مجموعة من المؤسسات الدولية، والتي تشمل كل من الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمات الإقليمية، بالإضافة إلى المعاهدات القانونية الدولية[3].

3-المتغير الثالث: التحديات التي يواجهها النظام الدولي الحالي:

أ-مؤشر النزاعات الداخلية المسلحة: لقد عرفت سنوات التسعينات من القرن العشرين، نزاعات داخلية مدمرة وحروب ومجازر إبادة جماعية، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وهو ما فسح المجال لتدخل مجلس الأمن لفضها[4].

ب-الإرهاب: لقد زاد الاهتمام به مع بداية التسعينات، لاسيما مع تلك الهجمات التي كانت موجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وما خلفته من خسائر لاسيما تلك المتعلقة بأحداث 11 سبتمبر 2001، وبالتالي أصبحت له أبعاد وتداعيات دولية، وهو ما أدى إلى التخوف أكثر من احتمال أو إمكانية حصول هذه الجماعات على أسلحة الدمار الشامل وغيرها[5].

---

[1]- عبد الرؤوف سلام، الإطار المفاهيمي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى.

[2]- نفس المرجع،25.

[3]- نفس المرجع.

[4]- سهيلة شريط، "ملامح النظام الدولي في ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة وتأثير حفظ السلم والأمن الدوليين"، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، (2022)، 152.

[5]- نفس المرجع، 152.

ج–القرصنة بالبحر: نظرا لانتشارها وعدم قدرة الكثير من الدول في التصدي لها والحد منها، وهو ما جعل مجلس الأمن يولي أهمية كبيرة للظاهرة، وهو ما جعل مجلس الأمن يصدر قراره الخاص بالتدخل لمكافحة القرصنة في الصومال، وذلك بناء على طلب من الحكومة الصومالية، كما أجاز استخدام القوة بموجب القرار رقم 1816 لعام 2018 لمكافحة أعمال القرصنة، والسرقة والاختطاف في أعالي البحار، على غرار المياه الإقليمية الصومالية[1].

د–الأوبئة والأمراض الفتاكة: وتتسم بخطورتها وقدرتها على الانتشار، لاسيما في ظل التشابك الدولي، ما نجم عنه هلاك البشر لاسيما في الدول الضعيفة[2].

هـ–انتشار أسلحة الدمار الشامل: لقد ولدت مخاوف وهواجس لدى المجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة، لاسيما التخوف من احتمال أو إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على هذا النوع من الأسلحة.[3]

4–المتغير الرابع: المعايير والقيم السائدة في النظام الدولي الحالي:

بعد نهاية الحرب الباردة بدأ الاهتمام بحقوق الإنسان، ذلك أن المعايير والقيم الدولية السائدة في النظام الدولي جاءت لتكرس وتجسد حقوق الإنسان، وذلك عبر وضع استراتيجيات وخلق آليات، وانتهاج مقاربات لتعزيز وترقية حقوق الإنسان، والدليل على ذلك هو تلك المشاركة الواسعة من رؤساء الدول في القمة العالمية للطفولة لعام 1990، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية 1995، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة عام 1995، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية في جنيف عام 2000[4].

وبالتالي فقد أصبحت حقوق الإنسان من أهم المعايير، والتي يؤكد عليها ويتم اعتمادها كشرط لانضمام الدول إلى المنظمات الدولية أو الإقليمية، أو في حالة تقديم المساعدات الإنسانية، فقد أولى المجتمع الدولي أهمية بالغة لحقوق الإنسان، وذلك منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، ثم العهدين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، بالإضافة إلى الاتفاقية الأوروبية لعام 1948، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، ثم الميثاق الإفريقي الخاص بحماية حقوق الإنسان[5].

---

[1]– شريط، ملامح النظام الدولي، 155.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع.

[4]– أميرة برحايل بودودة، "مكانة حقوق الإنسان في ظل النظام الدولي الجديد،" *المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية* 01 (2017): 37.

[5]– نفس المرجع، 37.

فمنذ عام 1992 بدأت مهمات بعثات السلام الأممية تقوم بمهمات ذات طبيعة إنسانية تتعلق أساسا بحماية حقوق الإنسان، وفقا لأحكام الفصل السابع، حيث كان دورها مقتصرا في السابق على القيام بأعمال المراقبة والإشراف على وقف إطلاق النار، أو الفصل ما بين القوات المتنازعة، لكن فيما بعد أصبحت بعثات السلام تضطلع بمهمات حفظ السلام والحفاظ على حقوق الإنسان، وهي معطيات هامة ما من شأنها أن تؤسس للسلام العالمي وفق منظور ومقاربة جديدة[1].

ويعد المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام 1993، برعاية الأمم المتحدة نقطة تحول أساسية بهدف ترقية وتعزيز حقوق الإنسان، وذلك بحضور 172 دولة ومراقبين دوليين عن 95 منظمة وطنية لحقوق الإنسان، و840 منظمة غير حكومية، حيث تم التطرق ولأول مرة إلى بعض المصطلحات والمفاهيم الجديدة، على غرار عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك وفقا للمنظور الغربي، حيث تم التوصل إلى اتفاق يرتكز بالأساس على اعتماد الديمقراطية كأساس شرعي لممارسة الحكم، ذلك أنها توفر النظام السياسي الأفضل، والذي يضمن حقوق الإنسان ويعزز الحريات الأساسية[2]

وقد ساعد البعد العالمي لحقوق الإنسان الدول الغربية لفرض القيم الغربية على غرار حقوق الإنسان، بما يحقق سيادة الحضارة الغربية، مع رقابة وتتبع مدى التزام الدول باحترامها لحقوق الإنسان، وتطبيقها للصكوك الدولية، وضرورة تبنيه من طرف المجتمع الدولي مستغلة بذلك العولمة والتطور العلمي والتكنولوجي، للترويج إلى تلك القيم والمعايير الغربية السائدة وجعلها قيم عالمية[3].

وبحسب منظمة اليونسكو فإن إرساء ثقافة السلم في العالم ترتكز على ثلاثية الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، والتي تضمن أن يتمتع الجميع بكل الحقوق، وامتلاك وسائل المشاركة في التنمية، فالديمقراطية شكلت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها، حيث وضعتها كمعيار تعتمده كشرط للحصول على المساعدات الاقتصادية، ما جعلها وسيلة لتحقيق مصالحها الوطنية، وقد اتخذتها في كثير من الأحيان كذريعة للتدخل في الدول الأخرى[4].

---

[1]– بودودة، مكانة حقوق الإنسان، 38.

[2]– بن يحي عتيقة، "عولمة حقوق الإنسان على ضوء مؤتمر فينا العالمي 1993،" *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية* 02 (2015)، 406.

[3]– نفس المرجع، 406.

[4]– فريدة حموم، "الأمن الإنساني ومبدأ عالمية حقوق الإنسان،" *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية* 09 (2018)، 768.

5- المتغير الخامس: الهيمنة الأمريكية على العالم

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مقومات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، ذلك أنها تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية كبيرة، ناهيك عن القدرات التكنولوجية، بالإضافة إلى الإنفاق العسكري الضخم، وما تمتلكه من قوات وقواعد عسكرية موزعة عبر العالم، كما تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الشركات التي تتولى بيع السلاح بالعالم، حيث بلغت 48 شركة عام 2009، بالإضافة إلى ما تمتلكه من أسلحة نووية، بالإضافة إلى ما يمتلكه حلف الناتو من قدرات عسكرية هائلة، والذي أصبح أداة بيد هذه الأخيرة[1].

ومن الناحية الاقتصادية تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى اقتصاديا في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، أو من حيث معدل النمو الاقتصادي، كما تعتبر أكبر قوة تجارية في العالم، ذلك أن هناك مؤسسات مالية دولية تعمل لصالحها، وتعزز سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم على غرار البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قدرات تكنولوجية كبيرة، أو ما يعرف بالتكنولوجيا المعقدة كنتيجة لما يعرف بعصر الثورة الصناعية الثالثة أو ثورة المعلومات، ما جعلها تمتلك مقومات تكنولوجيا الفضاء والاتصال، والتكنولوجية العسكرية، والهندسة الوراثية وغيرها، وهذا ما ساهم في امتلاكها لوسائل القوة الناعمة، واعتمادها كقوة جذب بدلا من القوة الصلبة[2] .

ويرى الواقعيون بأن مواجهة الهيمنة الأمريكية في الوقت الحالي أمر صعب للغاية وغير ممكن، لاسيما في ظل الواقع الدولي الحالي، وهو ما يؤكد على استمرار الوضع الدولي الحالي كما هو عليه، ولا يوجد على الأقل على المدى المنظور ما قد يؤثر على مكانتها وموقعها على الساحة الدولية ، وهو الطرح الذي ذهب إليه كل من جوزيف ناي وبريجنسكي وآخرون، وبحسب هؤلاء فإن:" الولايات المتحدة سوف تبقى قوة عظمى وحيدة خلال هذا القرن على المستويين العسكري و السياسي ، فالولايات المتحدة الأمريكية بامتلاكها القيادة العسكرية، والهيمنة الاقتصادية، والتفوق العسكري والنووي ، وستعمل على ترسيخ تفوقها على باقي القوى في النظام الدولي، وستحاول قدر الإمكان منع وجود منافسين أو شركاء محتملين معها طوال القرن الواحد و العشرين [3]".

---

[1]-خليفة بوزازي، "النظام الدولي الجديد بين الأحادية الأمريكية وتنامي الدول الصاعدة"، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، برلين، 2020، 285.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع ، 286.

وبحسب وزير الخارجية الفرنسي السابق " هيبرت فيدرين " Hubert Védrine فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر القوة الأولى والوحيدة في العالم، حيث وصفها بأنها أصبحت Hyper power نظرا لما حققته من نفوذ عالمي غير مسبوق، وهو ما ساهم في فرض الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها وسيطرتها على العالم في شتى المجالات وفي كل مناحي الحياة، و بحسب "جوزيف جوف" joseph joffe فإن الولايات المتحدة الأمريكية حققت الزعامة العالمية بفضل تفوقها على الآخرين، لاسيما القوى المنافسة لها[1]، كما استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بالأمم المتحدة لإضفاء الصبغة القانونية على ما تقوم به من تدخلات، وهذا ما برز واضحا في خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب أمام الكونغرس عام 1991، حيث قال : " الآن يمكننا رؤية عالم جديد تكون فيه الأمم المتحدة متحررة من مأزق الحرب الباردة مستعدة لتحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها ، عالم ترى فيه الحرية و احترام حقوق الإنسان مكانا بين كافة الأمم [2]".

ومنذ ذلك الخطاب بدأ الحديث عن دور جديد للأمم المتحدة، عبر صياغة مفاهيم أمنية وإستراتيجية جديدة تتماشى ومعطيات المرحلة الجديدة، وهو ما يبرز مدى الاهتمام الأمريكي بجعل الأمم المتحدة في صلب اهتماماتها بغرض تنفيذ إستراتيجيته، لاسيما مجلس الأمن، وهو ما جعل بطرس غالي يصرح : " إني أخطأت كثيرا عندما تصورت أن الأمم المتحدة تستطيع أن تؤدي دورا قياديا في العلاقة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة بمعزل عن التأثيرات الجانبية للولايات المتحدة ، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت إلى أن تكون القطب الأوحد و الأمم المتحدة خاضعة لإرادتها".

وهو ما يبرز واضحا في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية، والتصرف بعيدا عن قرارات مجلس الأمن في حربها على العراق بعد اجتياح القوات العراقية للكويت، حيث صرح الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بقوله: "لقد صرح مجلس الأمن باستخدام القوة لكن هذه الحرب ليست حرب الأمم المتحدة، ولا توجد قوات تابعة أو ترفع علمها، ولا نستطيع القول بأن الأمم المتحدة مسؤولة عن هذه الحرب ....[3]".

في الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف مجلس الأمن والأمم المتحدة للترويج لسيادة قيم ومعايير دولية على غرار حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب وغيرها من القيم الغربية الأخرى بما يحقق المصلحة الأمريكية، وهو ما أدى إلى بروز ما يعرف بازدواجية المعايير أو سياسة

---

[1]– شريفة كلاع، "نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، ورأي للصينيين في ذلك؟،" *مجلة السياسة العالمية* 2 (2021)، 73.

[2]– سليم كاطع علي، "التوظيف الأمريكي للأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة،" *أبحاث قانونية وسياسية* 2 (2016)، 16.

[3]– نفس المرجع، 16.

الكيل بمكيالين في مختلف التعاملات الدولية والأممية مع مختلف القضايا في العالم[1].وبذلك أصبحت الأمم المتحدة أداة في يد الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو ذلك واضحا في ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون بقوله : " أن وضع الولايات المتحدة الأمريكية جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة هو أمر غير مقبول ، وعلينا أن نطوع الأمم المتحدة لدعم سياستنا لا أن تكون ممنوعة عنها[2] " .

6- **استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة:** في ظل الأوضاع الدولية السائدة يفترض استمرار الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة، وذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي تمارسها في إطار مجلس الأمن، وبذلك أصبحت تفرض هيمنتها على العالم بأسره، نظرا لما تمتلكه من قدرات اقتصادية ومالية وعسكرية وتكنولوجية، لذلك فهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة معطى ما من شأنه أن يصعب من أي عملية تؤدي إلى دمقرطة أو إصلاح الهيئة الأممية.[3]

7- **المتغير السادس: دور العولمة والمؤسسات الدولية في سيادة القيم الغربية:** لقد أصبح الفكر الليبرالي من أبرز مظاهر العولمة حيث تسود القيم المتعلقة بحرية السوق والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها، وهو ما عزز من رواج وسيادة القيم الغربية[4]، فالعولمة بذلك فسحت المجال لحدوث هوة ما بين دول الشمال ودول الجنوب، وتشير إحصائيات عام 2000 إلى أن الدول المتقدمة تملك 80% من الدخل العالمي، وتمثل 20% من سكان العالم، في حين أنه الدول النامية فهناك فئة قليلة تملك 30% من الثروات وعامة الناس يتقاسمون 10%[5].

فالعولمة بذلك أدت إلى بروز:

أ- **تكنولوجيا المعلومات:** والتي أدت إلى إلغاء الحواجز والمسافات، بالإضافة إلى التطور الحاصل في وسائل الاتصال الإلكترونية على غرار الشبكة العنكبوتية؛

ب- **التكتلات الاقتصادية:** على غرار الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا، والتي تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والتجارة والإنتاج؛

ج- **منظمة التجارة العالمية:** والتي زادت في حجم المنافسة في الأسواق الوطنية والعالمية؛

[1]- كاطع علي، التوظيف الأمريكي للأمم المتحدة، 16.

[2]- نفس المرجع.

[3]- عميمر، دمقرطة الأمم المتحدة، 827،829.

[4]- سامي حصية، "عولمة حقوق الانسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة") أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2019)،54.

[5]- سعاد بن قتة، "الأمن الإنساني في ظل العولمة،" *مجلة العلوم الإنسانية* 41 (2015): 192.

د-**الشركات العالمية:** وتمتلك القدرة على المنافسة لما لها من قدرات مالية وفنية وإدارية على غرار الشركات المتعددة الجنسيات، وهي شركات لها القدرة على التواجد والانتشار في كافة أرجاء العالم[1].

ولقد توجه الكاتب جون رالستون سمول في كتابة " انهيار العولمة وإعادة اختراع العالم "بالنقد إلى العولمة، وبحسبه فإن بروز العولمة قد نتج عنه أضرار كثيرة في العالم لاسيما للفقراء، وهو ما أدى إلى ضعف اقتصاديات الدول وإضعاف دور الدولة، ما نتج عنه ضعف التنمية، وهشاشة اقتصاديات تلك الدول، وهو ما جعل المفكر الهندي أمارتيا يقول: "إن الحل غير المتاح أمام الدول النامية هو توقيف العولمة التجارة و الاقتصاد[2]".

وفقا لهذه المتغيرات التي تم رصدها بخصوص السيناريو الخطي والذي يفترض بقاء الأوضاع السائدة في النظام الدولي، فإن الأمم المتحدة ستظل على نفس النهج، وستستخدم نفس المقاربات والآليات في إداراتها للأزمات الدولية، على نحو يبقي على هيمنة القوى الكبرى على العالم في صورة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن الأمم المتحدة وانطلاقا من هذه المعطيات ستواجه المزيد من الانتقادات وهو ما يضر كثيرا بمصداقيتها وينعكس سلبا على أدائها ومخرجاتها.

جدول رقم 10: يبرز دور وأداء الأمم المتحدة وفقا لمؤشرات السيناريو الخطي

مؤشرات السيناريو الخطي	طبيعة الأزمات	نمط إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية	دور وأداء الأمم المتحدة
- بنية وهيكل النظام الدولي الحالي - الهيمنة الأمريكية - العولمة - الأحادية القطبية	أزمات صحية -أزمات بيئية ومناخية - أزمات دولية- نزاعات وصراعات دولية - كوارث طبيعة - تهديدات إرهابية وغيرها.	- مقاربة الأمن الإنساني - مقاربة حقوق الإنسان - الدبلوماسية الوقائية - التدخل الإنساني - بعثات السلام الأممية.	- محدودية الأداء والدور - الانتقائية والازدواجية - تواجه ضغوط من طرف القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: إعداد الطالب.

الفرع الثاني السيناريو التعديلي: المؤشرات والدلالات: يفترض هذا السيناريو استمرار الوضع كما هو، مع إدخال تعديلات أو إصلاحات على الظاهرة، أي استمرار الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية على نفس النهج، لكن مع إدخال إصلاحات أو تعديلات في طريقة عملها أو على القوانين التي

[1]- أوشن، الدولة المعاصرة والعولمة الثقافية، 52.

[2]- زهير لعميم، "النظام العالمي و منعطف كورونا، التصورات الممكنة و السيناريوهات المفترضة"، المركز العربي للدراسات...،برلين، 2022، 303.

تحكمها، ما يعزز من مصداقية الهيئة الأممية، ويزيد من فعاليتها بما يعود بالفائدة على المجتمع الدولي برمته، وذلك من خلال العمل على:

1-المتغير الأول: إصلاح مجلس الأمن: ويتمثل في اقتراح زيادة أعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، وإدخال تعديلات على طريقة اتخاذ القرار، ومناقشة الصلاحيات والامتيازات الممنوحة له، مع إدخال تعديلات على طبيعة العلاقة بينه وبين الجمعية العامة، مع زيادة العضوية في مجلس الأمن بالنسبة للقارات الثلاث: إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا، ذلك أن مجلس الأمن يتعامل في كثير من الأحيان بالانتقائية وازدواجية المعايير فيما يتعلق بالأزمات الدولية لاسيما في حالات التدخل[1].

كما أن عمليه إصلاح الأمم المتحدة تجعل مجلس الأمن يتمتع بديمقراطية حقيقية سواء من حيث التمثيل، أو طريقة التصويت، واتخاذ القرارات، مع التركيز على تلك القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان، وفقا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، مع وجوب تقديم مبررات لاستخدام حق النقض[2].

2-المتغير الثاني: مواجهة الأمم المتحدة لضغوط من طرف قوى كبرى: هناك مطالب أو ضغوط على الهيئة الأممية، تتعلق أساسا بتغيير النظام الدولي الحالي، وتعويضه بنظام متعدد الأقطاب، لاسيما من طرف روسيا، أو الصين كقوة اقتصادية أو ألمانيا واليابان، والدور البارز الذي أضحتا تقومان به على الصعيد الدولي، هذا إضافة إلى ذلك الدور الذي أصبحت تقوم به بعض القوى الإقليمية، أو بما يعرف بدول الطموح التي تسعى جاهدة للقيام بدور أكبر على المستوى العالمي، في هذه الحالة وإن حدث ذلك فسوف يؤدي إلى تغيرات جذرية، وبالتالي بروز متغيرات قد تؤثر على المنظمة الأمم المتحدة، سواء ما تعلق بميثاقها أو أجهزتها أو آليات عملها[3].

3-المتغير الثالث:- إصلاح الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام و حقوق الإنسان: وقد تم اقتراح إدخال بعض التعديلات الهيكلية على عمليات حفظ السلام، وذلك بجعلها أكثر تماسكا وفعالية، مع تحديد الأولويات سواء ما تعلق بإجراءات الوقاية، ونشر السلام والحوار الدائم مع مختلف الفاعلين، بهدف إضفاء الفعالية لقوات حفظ السلام الأممية، أما فيما يخص حقوق الإنسان، فقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة على إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، يتم إدماجها داخل مجلس حقوق الإنسان، وغير تابعة

[1]- الفلايلة، مستقبل الأمم المتحدة، 84.

[2]- للإستزادة أكثر أنظر: عمر صكصك وأمال بيدي،" آفاق حقوق الانسان في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة"، *دراسات وأبحاث* 3 (2011): 99.

[3]- نفس المرجع، 90.

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي سيكون عملها موازيا لمجلس الأمن مع تمتعها بنفس الصلاحيات والسلطات التي يمتلكها مجلس الأمن، وتضطلع بمهمة تحقيق العدالة والتنمية[1].

وفي هذا الصدد وضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان برنامج عمل، في إطار إصلاح الأمم المتحدة كخطة عمل، بناء على تقرير الأمين العام السابق كوفي عنان بعنوان " في جو من الحرية أفسح " لعام 2005، حيث طلب من المفوضية وضع خطة عمل مستقبلية وفق رؤية استراتيجية، لاسيما في ظل التهديدات المتزايدة لحقوق الإنسان، ويكون ذلك بتسخير قدرات وموارد جديدة لمواجهة مختلف المشكلات التي تتعلق بحقوق الإنسان، كتلك التي تنشأ عن الفقر أو التمييز أو الصراعات، وضعف المؤسسات وغيرها، وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة أصبحت حقوق الإنسان لبنة أساسية وركيزة محورية، حيث أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1998 سياسة تتعلق بدمج حقوق الإنسان، مع التركيز على التنمية الإنسانية المستدامة، حيث يضطلع البرنامج الإنساني للأمم المتحدة بـ :

- تطبيق منهج يعتمد على إرساء حقوق الإنسان وأخذه بعين الاعتبار عند إعداد برامج التنمية؛
- تقديم الدعم إلى النظم الوطنية التي تعهدت إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- المشاركة بشكل أكبر في الآلية الدولية لحقوق الإنسان[2].

وذلك نتيجة لتلك التحديات التي واجهتها عمليات السلام على أرض الواقع، سواء ما تعلق بعدد القوات، أو تلك المواقف الصعبة التي كانت تتعرض إليها وغيرها من المشاكل، وفي هذا السياق تحدث الإبراهيمي في تقريره عن قوات حفظ السلام لعام 2000، عن مسألة تطوير قدرة قوات حفظ السلام الأممية في الانتشار السريع في المناطق التي تشهد نزاعات، وهو ما ساهم في إنشاء لجنة بناء السلام الثانية للأمم المتحدة عام 2006[3].

ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أحد أهم الانجازات التي قامت بها الأمم المتحدة، والذي يعتبر بمثابة دستورًا عالميا لحقوق الإنسان، والذي تهدف الأمم المتحدة من خلاله ضمان وصون حقوق الإنسان، ذلك أنه يتمتع بحماية دولية، ويقع على كل الدول الالتزام به، لكنه في واقع الأمر ومن خلال الممارسة توجد هناك خروقات كثيرة لحقوق الإنسان، كتلك المتعلقة بالتعذيب وإنكار الحقوق السياسية والفقر المدقع وغيرها، وذلك على الرغم من وجود العديد من المنظمات الدولية الناشطة في مجال حقوق

---

[1]– هشام بخوش، "ضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة،" *مجلة مدارات سياسية* 02 (2021): 123، 124.

[2]– للإستزادة أكثر أنظر: صكصك وبيدي، آفاق حقوق الإنسان، 94، 95.

[3]– يوسي إم هانيساكي، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا، 144.

الإنسان، على غرار مجلس حقوق الإنسان و لجنة حقوق الإنسان، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و لجنة مناهضة التعذيب وغيرها، كما أن حقوق الإنسان تواجه اختلافات وتتباين في تطبيقها، لاسيما على المستويات الوطنية ما جعل من مسألة تطبيقها تواجه صعوبات عدة[1].

4-المتغير الرابع: إعادة هيكلة المنظمات الدولية على نحو يعزز العدالة والمساواة في العالم: فالنظام الدولي الحالي أصبح لا يجسد طموحات وأمال المجتمع الدولي، وعاجز على إدارة الشؤون الدولية بطريقة عادلة، ولم يعد باستطاعته حل مختلف الإشكاليات المتعلقة بالأمن والاستقرار في العالم، وبالتالي فهو بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في العديد من الأمور، سواء ما تعلق بنظامه القانوني وهياكله واختصاصاته، ونخص بالذكر المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة وغيرها[2].

ويكون ذلك بفسح المجال واسعا أمام الدول الأعضاء للمشاركة بفعالية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإدخال تعديلات على مجلس الأمن بعد إلغاء صفة العضوية الدائمة فيه، مع إلغاء حق النقض فيه، لكن هذه المطالب ستواجه لا محالة ضغوطات ومعارضة شديدة من طرف الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، والتي تتمتع بحق النقض، ذلك أن استمرار مجلس الأمن على ما هو عليه، وبتركيبته الحالية والقوانين المنظمة لعمله، سيعرقل ويعطل لا محالة ومن دون شك أي إصلاح منشود، من قبيل توسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن ليشمل دول أخرى، من قبيل اليابان وألمانيا والبرازيل والهند واندونيسيا وجنوب إفريقيا[3].

5- المتغير الخامس: تزايد المخاطر والأزمات الدولية والحاجة إلى الأمم المتحدة: لقد أدت متغيرات وسياقات ما بعد الحرب الباردة، إلى بروز قضايا وتهديدات أمنية في صورة النزاعات الإقليمية، والتهديدات اللاتماثلية، والحروب الداخلية، وقضايا البيئة والمناخ، والفقر والسكان وغيرها، وهو ما ساهم في تزايد الاهتمام الدولي بتلك القضايا، وهو معطى من شأنه أن يشكل فرصة سانحة للأمم المتحدة، من أجل توسيع نشاطاتها ووظائفها، لتكون فاعلا أساسيا ومحوريا في تنظيم العلاقات الدولية، على نحو يحقق الأهداف المنشودة للبشرية قاطبة[4].

---

[1]- يوسي إم هانيساكي، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا، 144.

[2]- كرم سلام وعبد الرؤوف سلام، الإطار المفاهيمي في ظل التغيرات العالمية، 42.

[3]- نفس المرجع.

[4]- زغوني، دور الأمم المتحدة في عالم متغير، 255.

ولقد استطاعت الأمم المتحدة من التأقلم مع العديد من القضايا الدولية من قبيل قضايا اللاجئين والهجرة غير الشرعية، والإغاثة الدولية، وقضايا السلام عبر عدة مناطق في العالم، ويرى الليبراليون بأن الأمم المتحدة باستطاعتها أن تكون أداة ووسيلة للتغيير، لاسيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وعمليات السلام، باعتبارها قضايا دولية ذات الأولوية والاهتمام العالمي المشترك[1].

وفقا لهذه المؤشرات والمعطيات فإنه وفي حال ما إذا تحقق هذا السيناريو، فإن الأمم المتحدة ستعمل على إدخال إصلاحات وتعديلات قانونية وهيكلية على ميثاقها، والقوانين التي تسير شؤونها أو على أجهزتها ووكالتها المتخصصة، ما يضفي تعديلات على آليات واستراتيجيات إدارتها للأزمات الدولية، على نحو يعزز الشفافية ويحقق العدالة والمساواة على الصعيد الدولي.

جدول رقم 11: يبرز دور وأداء الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية وفقا للسيناريو التعديلي:

مؤشرات السيناريو التعديلي	طبيعة الأزمات	نمط إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية	دور وأداء الأمم المتحدة
-إصلاح مجلس الأمن -إصلاح الأمم المتحدة -إصلاح عمليات السلام وحقوق الإنسان.	أزمات صحية -أزمات بيئية ومناخية – أزمات دولية -نزاعات وصراعات دولية – كوارث طبيعة – تهديدات إرهابية وغيرها	– استمرار نفس المقاربات والآليات مع إمكانية إدخال تعديلات عليها. – قد تبرز مقاربات وآليات جديدة قائمة على معايير الشفافية – النزاهة – العدالة والمساواة في إدارة الأزمات الدولية.	– تحسن الأداء والدور. – وجود معايير واضحة ومضبوطة ومحددة غير خاضعة لمنطق القوى الكبرى. – تمتع الأمم المتحدة بالاستقلالية والحياد في إصدار القرارات وإدارة الأزمات الدولية.

المصدر: إعداد الطالب.

الفرع الثالث: السيناريو الرديكالي: يفترض هذا السيناريو حدوث تغيرات جذرية وعميقة في بنية النظام الدولي وأنساقه الفرعية، وذلك ببروز المتغيرات النادرة أو قليلة الحدوث، ما يؤثر في مسار الظاهرة تأثيرا عميقا، مما يؤسس لبروز متغيرات جديدة تتحكم في مسار الظاهرة، ويفرض القطيعة مع ما كان سائدا من قبل، وبالتالي التأسيس لنظام دولي بمعطيات جديدة، ووفق توازنات وتوافقات جديدة، وهو ما قد يؤثر على

[1]– – زغوني، دور الأمم المتحدة في عالم متغير، 255..

إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية، وقد يؤثر مباشرة على وجود أو أداء الهيئة الأممية، وتتمثل تلك المتغيرات في:

1-المتغير الأول: الصعود السلمي للصين وإمكانية تغيير النظام الدولي:

هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن الصعود السلمي للصين، حيث تم صياغة نظرية الصعود السلمي للصين عام 2003 من طرف الصيني " زينغ بيجيان " Zheng Beijian مع بعثه لرسائل تطمينية للمجتمع الدولي، بأن ذلك الصعود وإن حدث لن يهدد الأمن الدولي، ولن يغير هيكل النظام الدولي[1].

في حين واجهت تلك التسمية " الصعود الصيني" انتقادات كبيرة، لاسيما من قبل الرئيس "يانغ زيمين " Yang Zeming حيث تحفظ على مصطلح " الصعود الصيني "، على اعتبار أنه قد يثير مخاوف لدى المجتمع الدولي، وتم استبداله بمصطلح " الصعود السلمي " بمعنى" السلام والتنمية " لكن مع مغادرة زيمين الحكم عام 2004، عاد مفهوم الصعود السلمي للتداول بقوة من جديد، وبذلك أصبح مفهوم :"الصعود السلمي " مكونا رسميا من مكونات السياسة الخارجية الصينية، والذي بني على خمس عناصر أساسية :

- الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط، وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها؛
- تعزيز التنمية في الصين في مقابل أن تساعد الصين على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية؛
- الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المفهوم " الصعود السلمي " سيتطلب أجيالا متعددة وسنوات طويلة؛
- الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف؛
- لن ينجز الهدف الصيني على حساب أي أمة، ولن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أخرى للخطر[2].

ويرى " فورين أفيرز" Foreign Affairs بأن هناك ثلاثة تحديات رئيسة ستواجهها الصين مستقبلا، وذلك في مقال له تم نشره في سبتمبر 2005 وتتعلق بـ:

[1]- الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي، 126.

[2]- نفس المرجع.

– الموازنة بين التنمية الاقتصادية بشكل لا يؤدي إلى حدوث فجوة قد تدفع الصين إلى الانهيار؛

– النقص في الموارد الأولية الوطنية اللازمة لإشباع حاجات البلاد في طريقها للصعود العالمي؛

– التحدي البيئي الذي يشكل عقبة أساسية في تحقيق التنمية الصينية المستدامة[1].

ومن خلال ما تم التطرق إليه فإن الصين تحاول أن تحقق الصعود سلميا، بما لا يشكل أي تهديد أو خطر على أية دولة أخرى، وبما لا ينجم عنه أي خلل في هيكل وبنية النظام الدولي الحالي، وهناك من يرى بأن الصين ستصبح القوة الاقتصادية، التي بإمكانها أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا، لاسيما بعد الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي على الساحة الدولية، ما قد يولد التنافس أو الصراع ما بين القوتين، على الرغم من التباين والاختلاف في المسعى و المنهج، وهناك من يرى بأن الصين تقف حجر عثرة في وجه مشروع الدول الغربية، لكنه وفي الواقع هناك من يرى بأن ذلك ما هو إلا تنافس من أجل اقتسام السلطة والنفوذ في العالم لا غير[2].

2– المتغير الثاني: عولمة الأوبئة: كوفيد 19: البشرية على المحك والعالم في خطر

لقد شهد العالم منذ القدم العديد من الأوبئة، حيث شهد العالم في بداية القرن الرابع قبل الميلاد طاعون أثينا، وشهدت الإمبراطورية الرومانية في منتصف القرن الثاني قبل الميلاد طاعون أنطوني، ثم طاعون جستنيان في الإمبراطورية البيزنطية، والذي ظهر بعد طاعون أنطوني بثلاثة قرون ، وهو نفس الطاعون الذي انتشر في أوروبا خلال القرن الرابع عشر[3]، ففي القرن السادس عشر انتشر جدري العالم الجديد، ثم الطاعون الإيطالي، و طاعون لندن العظيم، وقد ظهر وباء الكوليرا مع نهاية القرن التاسع عشر في الهند، والذي عم كل أوروبا وإفريقيا وأمريكا الشمالية وآسيا، ثم ظهرت الحمى الصفراء والأنفلونزا الروسية، وقد شهد القرن العشرين بروز الأنفلونزا الاسبانية، والأنفلونزا الأسيوية، وأنفلونزا هونغ كونغ والايدز، وقد شهد القرن الواحد والعشرين، ظهور العديد من الأوبئة على غرار وباء سارز، وأنفلونزا الخنازير، وميريس وإيبولا ثم جائحة كورونا عام 2019[4] .

ويرجع تزايد ظهور الأوبئة في القرن الواحد والعشرين، لاسيما بعد بروز جائحة كورونا عام 2019، إلى بروز العديد من العوامل والمتغيرات على غرار العولمة، والتي ساهمت في سرعة انتشار

[1]– الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي، 127.

[2]– محمد شحماط، "الوضع الدولي ومستقبل الأمم المتحدة،" *مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية* 28 (2011) ،29، 30.

[3]– محمد حميش، "العلاقات الدولية وجائحة كورونا: قصة قصيرة وأربع مقالات،" *سياسات عربية* 05 (2021): 10.

[3]– نفس المرجع.

الجائحة حيث برزت تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية وما ترتب عنها من أثار وخيمة على البشرية، فالعولمة بمختلف تجلياتها ساهمت في كثافة وسرعة انتشار الممرضات القاتلة pathogens[1].

3-المتغير الثالث: تراجع الهيمنة الأمريكية وبروز قوى دولية جديدة:

هناك من المنظرين والمفكرين الذين تحدثوا عن التحول الذي سيشهده العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، والمتمثل في الانتقال من الثنائية القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب، حيث يرى المؤرخ "بول كينيدي" Paul Kennedy بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستبدأ في الضعف شيئا فشيئا ،ما يجعلها تفقد قيادتها لصالح قوى جديدة في صورة اليابان والصين، أو قوى دولية أخرى على غرار الاتحاد الأوروبي، وهو ما ذهب إليه "إيمانويل تولد" Emmanuel Toold الذي تحدث عن الانهيار التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية، وفقدانها لموقعها الريادي ومكانتها الاقتصادية والعسكرية في العالم لصالح قوى دولية جديدة[2].

لكن ومع ذلك فهناك الكثير من الملاحظين يرون بعكس تلك الطروحات، حيث يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال في الريادة، وأنها لازالت تتسيد وتحكم العالم، ويرجعون ذلك إلى تلك المقومات والقدرات التي تحوزها، على غرار الشركات العالمية الكبرى، بالإضافة إلى تحكمها في السوق العالمية والاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى مسكها بزمام الأمور فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية والمالية على غرار البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرها[3].

وقد طرح الباحث سليم قسوم في مقال له بعنوان: "نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي": هل سيكون صعود الصين سلميا؟ وهو سؤال مهم جدا يحتاج إلى تمحيص وتدقيق للإجابة عنه، وعن ما إذا كانت الصين ستستمر بشكل سلمي في حالة صعودها كانت إجابة مير شايمر بالنفي، حيث يرجح فرضية مفادها أنه وفي حال ما إذا حققت الصين نموا اقتصاديا معتبرا وأصبحت قوة اقتصادية، فإنها ستحاول السيطرة على آسيا وبنفس الكيفية التي تسيطر بها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم[4].

وستعمل الصين على إبراز قدراتها في مجال الطاقة مقارنة بجيرانها لاسيما اليابان وروسيا، ما يجعلها على يقين من أنها أصبحت تمتلك القوة التي ليس في مقدور أي دولة في آسيا أن تحوزها، وبذلك

---

[1]- حميش، العلاقات الدولية وجائحة كورونا.

[2]-جديد خميس، "النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة،" *مجلة الفكر* 11 (2014): 163.

[3]- نفس المرجع.

[4]-سليم قسوم، "نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا،" *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 13 (2018): 150.

ستقوم بتضييق الخناق على الولايات المتحدة الأمريكية وإزاحتها من قارة آسيا، وهو ما يرجح فرضية دخولها في تنافس شديد مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تصل إلى درجة الحرب[1].

وفي هذا الصدد أثار " غراهام أليسون " Graham Allison في كتابه " متجهان للحرب" إمكانية وقوع الصدام ما بين القوتين، حيث تساءل عن إمكانية تجنب كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين الصدام بقوله: "هل تستطيع أمريكا والصين تجنب فخ ثيوسيديس؟" وذلك نتيجة للشعور الذي يصيب القوة المهيمنة الناجم عن صعود القوة الصاعدة، ما ينجم عنه حدوث الصراع وكأنها نتيجة حتمية على شاكلة ما حدثت مابين اسبارطا وأثينا فيما عرف "بالحروب البولبونيزية" آنذاك[2].

وفي دراسة "لأليسون" Allison فإنه من أصل 16 حالة تنافس ما بين قوة مهنية وأخرى صاعدة على مدار 500 عام فقد انتهت 12 منها بنزاعات عسكرية، وهو ما يعزز فرضية الصدام ما بين القوتين، وبذلك فإن الحالة الأمريكية– الصينية لا تشكل برأيه الاستثناء، في حين أن تجنب الطرفين الحرب متوقف بشكل أساسي على مدى استيعاب وإدراك القوتين لنتيجة هذا الصدام وتداعياته، وبالتالي استبعاد وقوع الحرب على الأقل في العقود المقبلة، مع ترجيح حدوثها أكثر في وقت لاحق لكنها ليست بالحتمية[3]، وهذا يعود إلى طريقة إدارة العلاقات ما بين الطرفين وإلى مسألة استيعاب الولايات المتحدة الأمريكية للقوى الصاعدة على غرار الصين، وذلك بالعمل على خلق السلام المستدام أو بما يعرف "بالسلام العميق " بين القوى الكبرى، وبحسب "كينث بولدينغ" Kenneth Boulding فهو أقرب إلى السلام الساخن، الذي يعني الاستقرار، والذي يبنى على التعاون والتنسيق المتبادل، وبالتالي فإن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على استيعاب الصين كقوة منافسة، يتوقف على مدى قدرتها في محاولة جذبها لها، وجعلها تنخرط في النظام الدولي بشكل مرن ومن دون مشاكل، أما في حالة ما إذا فشلت في تحقيق ذلك، فإن ذلك سيؤدي إلى استبعاد الصين من الانخراط بشكل سليم في النظام الدولي، ما يؤدي بالضرورة للتأسيس إلى نظام دولي جديد[4] .

وهناك عدة مؤشرات تنذر بمواجهة محتملة ما بين الولايات المتحدة والصين، والتي تعود إلى التسعينيات من القرن العشرين، حيث بدأت تبرز ملامح صعود الصين كقوة دولية، ومعه تعاظم القلق الأمريكي، لاسيما مع وصول المحافظين الجدد إلى الحكم بقيادة جورج بوش الابن عام 2001 ،حيث أن

[1]– قسوم، نظريات انتقال القوة، 150.

[2]– نفس المرجع.

[3]– نفس المرجع، 151.

[4]– نفس المرجع.

صعود الصين اقتصاديا، ولد قلقا ومخاوفا لدى واشنطن بخصوص نفوذها واستحواذها على القارة الأسيوية، خاصة وأن الصين قد تبنت سياسات إقليمية ودولية ذات أهمية بالنسبة لأمريكا، على غرار برامج تجارة الصين في الصواريخ والتكنولوجيا، وبرامج التحديث العسكري، ومنازعتها في بحر الصين الجنوبي، وفي الوقت نفسه يستوجب على الأمريكيين ضرورة المحافظة على تفوقهم ، وتحقيق ريادتهم للعالم،لاسيما في ظل التحدي الذي قد تشكله الصين على الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا[1].

لكن مع اعتلاء ترامب سدة الحكم أدى ذلك إلى حدوث تقارب ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان، التي كانت تعتبرها الصين منشقة عنها، هذا إضافة إلى الحرب التجارية التي أعلنها ترامب على الصين، حيث تراجعت صادراتها بنسبة 20.7% منذ عام 2018، وتراجع واردتها بنسبة 5.2%، ما أدى إلى تراجع كبير في أسواق البورصة الأسيوية، كما أدى فيروس كورونا إلى توتر العلاقات ما بين الدولتين، وهو ما جعل الرئيس الأمريكي ترامب يصرح بأن الفيروس الصيني مصنع في مختبرات ووهان[2].

وبالحديث عن تراجع الهيمنة الأمريكية من عدمه، فهناك العديد من الطروحات التي تروج للهيمنة الأمريكية من أمثال "تشارلز ك فوثمر" Charles k. vauthmmer حيث ذهب إلى حد القول بأن السيطرة الأمريكية من المحال مجاراتها أو مقاومتها، في حين يرى "جون أكنبري" Ackenberry John بأننا نعيش في عالم القوة الأعظم الواحدة، ويؤكد "رويرت ليبرمان" Robert Lieberman بالتفوق الأمريكي الذي لا يمكن تحديه في المستقبل القريب باستثناء الصين[3] .

وعلى النقيض من تلك الطروحات التي تقر بالتفوق الأمريكي وتمجده، فإن" بول كينيدي " Paul Kennedy وفي كتابه "التحضير للقرن الواحد والعشرين" لعام 1993، قد طرح افتراض مؤداه بأنه في حالة ما إذا لم تحدث كارثة كبرى في آسيا خلال الحقب الزمنية الآتية، وفي الوقت الذي ستحتفل به الأمم المتحدة بعيدها لعام 2045، فسوف تكون الصين أكبر قوة اقتصادية في العالم، تتجاوز حتى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتكزت تلك الرؤية على ثلاث افتراضات أساسية تتمثل في :

- تعتبر القوة الاقتصادية عاملا مركزيا لقوة أي أمة، وبالتالي فأي هبوط في القوة الاقتصادية، سيؤثر على الأبعاد الأخرى لقوة هذه الأمة؛

---

[1]–أحمد قاسم حسين، "النظام الدولي وجائحة كورونا بمجال تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية،" *سياسات عربية*، (2021): 53.

[2]– نفس المرجع، 54.

[3]– شريفة، نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد، 78.

– تراجع الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا مقارنة بقوى أخرى مثل اليابان وأوروبا والدول الصناعية الجديدة كالصين.

– إن التراجع في القوة الاقتصادية الأمريكية، يعود بالدرجة الأولى إلى إنفاقها الكبير على الأغراض العسكرية، وذلك كمحاولة الاحتفاظ بارتباطات خارجية لم تعد تقوى عليها[1].

وفي نفس الطرح يرى العديد من الأكاديميين تراجع القوة الأمريكية على غرار "جنيفر ليند" Jennifer Lind و "داريل جي برس" Daryl G.press ففي مقال لهما بعنوان: "التحقق من العالم: القوة الأمريكية في عصر القيود" Realitycheck American power in an Age of contraints والذي تم نشره في مجلة "foreign policy " في عدد الصادر شهري مارس وأفريل 2020 وهو ما يفرض تحديات كبيرة و بروز إشكالات على نظام الأحادية القطبية، ما يمنح فرصة كبيرة للقوى الدولية المنافسة من إعادة تشكيل النظام الدولي بما يناسب تطلعاتها.[2]

4–المتغير الرابع: نظرية تحول وانتقال القوة وإمكانية تغيير النظام الدولي الحالي:

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأ الحديث في الأوساط الأكاديمية عن تحول في القوى في النظام الدولي International Power Transformations لصالح قوى دولية صاعدة في صورة روسيا، الصين، الهند، ومن أهم ما تتميز به هذه القوى الصاعدة:

– القدرة على التأقلم مع المتغيرات الحاصلة في النظام الدولي؛
– قدرتها على التأثير الاقتصادي دوليا وإقليميا؛
– تحقيق نمو اقتصادي مرتفع؛
– ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية؛
– سرعة انفتاحها وقدرة استيعابها للتكنولوجيا؛
– سعي هذه الدول للتكتل لمواجهة الهيمنة الأمريكية على غرار دول البريكس[3].

ومن أهم وأبرز النظريات المفسرة لظاهرة تحول القوة نذكر:

أ–نظرية تحول القوة: Power transformation théorie فمفهوم "تحول القوة " يشير إلى تحول وانتقال القوة من دولة مهيمنة إلى دول أخرى، وليتحقق ذلك لابد للدول الصاعدة أن تمتلك مقومات للقوة تفوق

---

[1]– شريفة، نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد، 78، 79.

[2]– محمد بلخيرة، "النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية،" *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* 03 (2021)، 253.

[3]– ويكن فازية، "ديناميكية التفاعلات في النظام الدولي في القرن 21: الجدلية بين تحول القوة وتكريس الهيمنة"، المركز الوطني الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، (2022): 119.

مقومات القوة التي تمتلكها الدولة المهيمنة في النظام الدولي، وقد قسم "أورغانسكي" Organski الدول إلى:

- الدول القوية والراضية؛
- الدول القوية وغير الراضية؛
- الدول الضعيفة وغير الراضية؛
- الدول الضعيفة والراضية[1].

وفقا لهذا التصنيف فإن الدول تكون مرتبة بشكل تسلسلي هرمي بحسب ما تحوزه من قوة وقدرات، حيث تكون في قمة الهرم القوى المهيمنة، والتي تمتلك القدرة على التحرك والقابلية للتصرف، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية، في حين أن الصنف الثاني وهي دول عظمى لها قدرات كبيرة لكن لا تمكنها من القيام بدور المهيمن، ويمكنها أن تلعب في دائرة ضيقة النطاق، وهذا الصنف من الدول هي التي يمكنها أن تتسبب في عدم الاستقرار، لأن الصنف الأول من الدول من مصلحتها بقاء الوضع على ما هو عليه من دون تغيير[2].

ب- نظرية دور القوة: ذلك أن الدولة المهيمنة تسعى لفرض سيطرتها وبسط نفوذها على العالم، لكن بمشاركة دول أخرى ،ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في النظام الدولي، حيث تحدث "كنور"Knorr على القوة بمفهومها النسبي وليس المطلق ؛

ج- نظرية الدائرة الممتدة : بحسب "مودلسكي" و "تومبسون" Modelski and Thompson أن النظام الدولي هو نظام محكم ومضبوط ويكون برعاية دولة مهيمنة، فحسبه أن أي تحول للقوة في العالم يكون نتيجة اندلاع حروب غير قابلة للمنع؛

د- نظرية الاستقرار بالهيمنة: استقرار النظام الدولي يتحقق من خلال تلك التفاعلات السياسية والعسكرية والاقتصادية القائمة فيه، لكن مع الحاجة إلى الطاقة ومصادرها ونظرا لمحدودية الموارد وقرب نفاذها، وفي عالم معولم ومتغير جعل الخبراء لا يستبعدون أن يتحول ذلك إلى مصدر للأزمات، ما يؤدي إلى نشوب صراعات إقليمية ودولية[3].

---

[1]- فازية، ديناميكية التفاعلات في النظام الدولي، 119.

[2]- نفس المرجع، 120.

[3]- نفس المرجع.

وهناك مؤشرات بارزة تدل على أن روسيا أضحت في الوقت الحاضر، بإمكانها أن تجسد هذا التغيير الذي حدث على معايير وعناصر القوة، على الرغم من أنها لم تعد قوة سياسية وعسكرية كبرى في العالم، لكنها تحولت إلى مورد عالمي هام للطاقة، على غرار ما تملكه من احتياطي عالمي مهم من النفط والغاز، وهو ما يولد مخاوف وهواجس لدى الدول الأوروبية، من استخدامه كورقة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية أو مصالح اقتصادية[1].

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الصين على الساحة الدولية، محاولة إيجاد مكانة عالمية هامة، ويمكن أن نستدل على مقومات الصين كقوة اقتصادية صاعدة، بإمكانها منافسة الولايات المتحدة الأمريكية حيث:

–تعتبر الصين من الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن؛

– رغبة الصين في تولي قيادة النظام العالمي؛

– تحتل الصين المرتبة الثالثة فضائيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا؛

– الصين ثاني أكبر قوة عالمية في جذب الاستثمارات بعد الولايات المتحدة؛

– تعتبر الصين القوة الثالثة في العالم نوويا بعد الولايات المتحدة وروسيا؛

– الصين هي القوة العالمية الأولى في الاحتياطي النقدي الأجنبي؛

– يوجد توافق صيني روسي قد يتولد عنه حلف استراتيجي، يجعل من روسيا والصين القطبين الأكبر في العالم؛

– الصين هي ثالث قوة عالمية في التجارة الدولية بعد الولايات المتحدة واليابان، والثانية في دعم الإنتاج الإجمالي؛

– الصين دولة مؤثرة حيث نجحت في التعامل مع كوريا الشمالية في مسألة برنامجها النووي والبرنامج النووي الإيراني[2].

ونظرا للتباين بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في نظام الحكم، لاسيما من الناحية الإيديولوجية، حيث تعتمد الصين النظام الاشتراكي القائم على الحزب الواحد، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد النظام الليبرالي، وهو ما قد يؤدي إلى احتمال حدوث المواجهة بينهما، إلا أن الصين لا ترغب في ذلك على الأقل في الوقت الراهن، حيث أن الصين تنتهج سياسة خارجية تدعو

[1]– فازية، ديناميكية التفاعلات في النظام الدولي، 121.

[2]– العدوان، الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة، 130–131.

وتؤسس لعالم متعدد الأقطاب، في ظل وجود قوى متوازنة تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، واليابان ، والصين و روسيا، و في ظل الأزمة الوبائية يظهر كل طرف مدى قدرته ونجاعته على إدارة الأزمة بدلا من المواجهة[1].

5- المتغير الخامس: الدور المحوري لدول البريكس وإمكانية تغيير النظام الدولي : وتمتلك العديد من القدرات والمقومات التي تؤهلها لتشكيلها قطب دولي، وأن تكون فاعلا مهما في النظام الدولي، حيث تعمل هذه الدول لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي، وفي الوقت نفسه تحاول أن تبرز كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وتضم كل من الصين، البرازيل، الهند ، روسيا وجنوب إفريقيا، والتي تم تأسيسها على أعقاب الأزمة المالية العالمية، وقد نشأت عام 2009 ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا عام 2010، حيث تحول من مصطلح عام للاستثمار إلى تجمع له قوة تحدي لتجاوز الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية على العالم، حيث تركز على العوامل الاقتصادية[2].

وتشير بعض التوقعات إلى انه وبحلول عام 2050، ستساهم دول البريكس بما يقارب 50% من أسواق الأسهم العالمية، مع إمكانية أن تتوسع مجموعة دول البريكس لتشمل دول أخرى في صورة الأرجنتين وغيرها، حيث تم دعوة الأرجنتين للمشاركة في قمة جنوب إفريقيا عام 2018، لكن أهم ما يميز دور هذه المجموعة في الوقت الراهن، أنه يتسم بالمحدودية، لاسيما في ظل التفاعلات الدولية الراهنة، لكن في الوقت نفسه يتطلب منه استغلال الظروف الدولية، واستقطاب قوى صاعدة جديدة[3].

لكن وعلى أرض الواقع فقد تمكنت دول البريكس من مواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وفرضت نفسها في مقابل تكتلات اقتصادية كبرى، ومن بين هذه الإنجازات نذكر:

- الدفاع عن نظام عالمي مفتوح ومتعدد الأطراف ضد تحديات المنظمة الاقتصادية العالمية؛
- دعم تواجدها في المؤسسات المالية الدولية؛
- إنشاء آلية جديدة تعزز إصلاح الهيكل الإداري، السياسي والأمني في الأمم المتحدة والنظم المالية والنقدية والتجارية الدولية؛
- زيادة تمثيل الدول النامية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- الدور الذي تلعبه في تطوير الحوكمة العالمية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين؛

---

[1]- أحمد قاسم حسين، النظام الدولي وجائحة كورونا، 54.

[2]- مكي حفيظة، "تأثير جمع دول البريكس على واقع ومستقبل النظام الدولي"، المركز الديمقراطي للدراسات"، برلين (2022)، 251.

[3]- نفس المرجع، 254، 255.

– تحقيق نتائج إيجابية على صعيد الصحة العالمية[1].

ويبرز دور دول البريكس في القضايا العالمية ويمكن أن نبرزها من خلال:

– الموقف المشترك لدول البريكس في العديد من القضايا الدولية، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والمطالبة بتوحيد الجهود لمحاربته؛

– رفض التدخل العسكري في الأزمة السورية والدعوة للالتزام بالحلول السلمية؛

–معارضة بناء المستوطنات الإسرائيلية كونها مخالفة للقانون الدولي؛

– تحقيق الإدماج بين الاتحاد الأوروبي وأسواق أمريكا اللاتينية؛

–السعي بحفظ التعامل بالدولار بين الدول الخمس وضرورة خلق عالم متعدد الأقطاب؛

– رفض التجسس الإلكتروني الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية[2].

6–المتغير السادس: بروز الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام الدولي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن أغلب دوله هم أعضاء في حلف الناتو، ولقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تراجع عناصر قوتها في مقابل بروز قوى دولية أخرى منافسة لها مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي، لاسيما فيما يتعلق بالإنفاق العسكري حيث بلغ 47% عام 2002، ليتراجع إلى نحو 35% عام 2012، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي من 26% إلى نحو 18% والتجارة الدولية من 23% إلى نحو 16%[3].

كما شهدت كذلك تحول عناصر القوة من القوة العسكرية، لتشمل عناصر جديدة لها القدرة على التأثير، على غرار المعلوماتية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والأقمار الصناعية والتجسس، والقوة العسكرية الخفيفة والخاصة، ووحدات القيادة والسيطرة والاستثمارات والبحث والتطوير وغيرها بدلا من القوة العسكرية[4]، هذا في الوقت الذي حذر فيه بريجنسكي أثناء فترة رئاسة جيمي كارتر (1976–1981) من أن عالما جديدا معاديا لأمريكا ، سيظهر مع بداية القرن 21، كما حذر من قيام عملاق أوروبي سيكون منافسا للولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أنها أصبحت تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية وصناعية وتكنولوجية هائلة، وهو ما قد يمكنها من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنها تلتقي

---

[1]– سميرة ناصري، "مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصادي،" *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 02 (2022): 227.

[2]– نفس المرجع، 228.

[3]– كرم سلام عبد والرؤوف سلام، الإطار المفاهيمي في ظل التغيرات العالمية، 42.

[4]– نفس المرجع.

معها في العديد من النقاط، لاسيما فيما يخص النمو الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي المتنامي على نحو مطرد، لذلك يعتبر كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والصين، من أبرز القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا[1] .

وفي سؤال تم توجيهه إلى وزير خارجية فرنسا سابقا "جوبير فدرين" Jobber Vedrine حول الدور الذي يمكن لأوروبا أن تلعبه لخلق عالما متعدد الأقطاب، أجاب أن أوروبا ستصبح قطبا في عالم متعدد الأقطاب، وقوة عظمى بوجود المؤسسات النامية، وهو ما أدى بالرئيس الروسي الأسبق ديمتري مديفيد للقول: " إن عصر الهيمنة الاقتصادية الأمريكية قد ولى، ولابد من هندسة نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب"[2].

ويمكن أن نتتبع العلاقات الأمريكية – الأوروبية وذلك عبر الخيارات التالية:

أ- الخيار الأول : تفضله بريطانيا ويتعلق باستمرار بقاء العلاقات الأمريكية الأوروبية في مسار تتراوح ما بين التبعية للولايات المتحدة أو الشراكة أحيانا؛

ب- الخيار الثاني: ترغب فيه فرنسا ويتعلق بتغيير العلاقات الأمريكية الأوروبي بخروج الاتحاد الأوروبي من حالة التبعية و يزيد من قوته، لتكون له الكلمة المؤثرة على المستوى الدولي؛

ج- الخيار الثالث: ترغب فيه ألمانيا ويتعلق بالاستمرار والتغيير معا، بمعنى القيادة في العلاقة مع تغيرات لصالح الاتحاد الأوروبي نحو الأحسن[3].

7- **المتغير السابع: إمكانية إلغاء منظمة الأمم المتحدة:** والتخلي عن نظام الأمن الجماعي واستبداله بنظام الأحلاف، والذي يقوم على الأحلاف العسكرية والاقتصادية للدول، خاصة في ظل امتلاك بعض الدول للأسلحة النووية، واستمرار الدول الكبرى في تحديث أسلحتها، وخاصة الصين وبعض القوى الإقليمية، وما يمكن أن نستدل به هنا هو عودة بعض مظاهر السباق نحو التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية[4].

8- **المتغير الثامن: أزمة كوفيد 19 وإمكانية التأسيس لنظام عالمي جديد:**

---

[1]– كوثر عباس الربيعي ومروان سالم العلي، "مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة الغربية – الاتحاد الأوروبي نموذجا،" المركز الديمقراطي العربي، أطلع عليه بتاريخ 23 أوت، 2022، https://bit.ly/3o6fZ4E.

[2]– الربيعي والعلي، مستقبل النظام الدولي الجديد، 18.

[3]– نفس المرجع.

[4]– سلامة شاهر الفلايلة، "مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد" (مذكرة ما جستير، جامعة مؤتة، 2007)، 91.

هناك العديد من الافتراضات والسيناريوهات حول ما ستخلفه كورونا على التوازنات الإقليمية والدولية، فهناك من يرى بأن مراكز النفوذ والقوة ستنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أسيوية على غرار الصين، ذلك أن الصين قد تمكنت من احتواء الوباء والسيطرة عليه، كما أنها نجحت في إدارة الأزمة الوبائية، حيث أكد"ستيفان" فرضية انتقال مركز القوة من الغرب إلى دول أسيوية، والتي استطاعت أن تسيطر على الوباء بفضل إتباع إستراتيجية فعالة للتعامل مع الأزمة الوبائية، ما يمنحها موقعا رياديا في النظام الدولي[1].

لكن في المقابل هناك استجابة ضعيفة، وسوء تدبير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية، فالصين بالاعتماد على طرق رقمية مستجدة، وقدرتها على الضبط الاجتماعي، قدمت نموذجا فعالا في التصدي للوباء، في الوقت الذي أخفق الغرب في ذلك، هذا ما عزز مسألة التناقض ما بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم، والصين كقوة صاعدة، وهي متغيرات ومعطيات جاءت في ظل تصاعد الجدال، وتعدد وجهات النظر والطروحات، حول ما إذا كان ذلك سيؤدي لا محالة إلى الصراع والصدام مابين القوتين من عدمه[2].

فالصين استثمرت في الأزمة الصحية، لتعزيز مكانة الصين في مجال الأمن الصحي، وذلك عبر إحياء وتفعيل "مبادرة الحزام والطريق "، فقد دعت الصين في 17 جوان 2020 إلى عقد مؤتمر استثنائي إفريقي– صيني،عقد بتقنية التحاضر عن بعد برئاسة الرئيس الصيني " شي جين بينغ "، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أبهانوم غيبريسوس، وذلك بهدف تعزيز التعاون والتضامن الدولي لمواجهة الوباء، حيث شهدت القمة حضور العديد من رؤساء والقادة الأفارقة، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، ويأتي عقد القمة الإفريقية – الصينية الاستثنائية ليؤكد الدور أو الحضور الصيني، والدور البارز الذي تقوم به في مواجهة الوباء [3].

لقد أدت أزمة كوفيد 19 إلى بروز العديد من النقاشات حول مصير العالم ما بعد كورونا، حيث يرى "ستيفان ولت" Stephen M. Walt أن عالم ما بعد الجائحة سيصبح أقل انفتاحا، أقل ازدهارا وأقل حرية A world less open ; prosperous ; and free فالأزمة الوبائية أبانت على ضعف وهشاشة العمل المشترك، كما أبانت على عدم قدرة التكتلات الإقليمية والدولية على مواجهة الوباء، حيث شهد

[1]– مصطفى ونوغي، "النظام الدولي بعد جائحة كورونا: قراءة تحليلية نقدية للسيناريوهات المحتملة،" *مجلة أبحاث قانونية وسياسية* 02 (2021): 463.

[2]– نفس المرجع.

[3]– كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد، 83.

العالم تغير واضح وجلي في أنماط العلاقات الاجتماعية، وتغير أنماط العلاقات الدولية في النظام الدولي[1].

وبحسب جوزيف ناي فإن تبادل التهم مابين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول مصدر وسبب الفيروس، قد أثرت كثيرا على التعاون الدولي، فقد أدت الجائحة إلى غلق الحدود وتراجع التعاون وغاب التنسيق المشترك مابين دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي برزت النزعة الأنانية واضحة في تعاطي الدول وتعاملها مع الجائحة، ناهيك عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد قبل الجائحة، زيادة على العلاقات المتناقضة المتنافسة داخل الاتحاد في صورة فرنسا وألمانيا مثلا[2]، وهو ما أدى إلى رواج العديد من السيناريوهات حول مستقبل النظام الدولي ما بعد الجائحة، فقد لعبت الحروب والصراعات الدور البارز في تحول وانتقال مركز القوة من قطب إلى آخر، وتغير بنية النظام الدولي من طبيعة إلى أخرى، لكن ومع بروز الجائحة وتداعياتها، فهناك إمكانية لانتقال القوة والتغير في بنية النظام الدولي من دون عوامل عسكرية ومن دون حروب، و بحسب جوزيف ناي فإنه وعلى مر الأزمنة والتاريخ لم تحدث تغيرات في النظام الدولي بسبب الأوبئة والأمراض، ذلك أن التغيرات الدولية الكبرى كانت نتيجة للحروب ومحصلة للصراعات[3].

ويرى "ميشال ديكلاس" Michel Duclos أن جائحة كورونا أدت إلى اشتعال حدة التنافس ما بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة، حول نموذج النظام السياسي الأفضل. ففي دراسة خاصة حول "المستبدين الجدد في ظل كوفيد 19 الصادر عن "معهد مونتاني"، حيث يبرز النموذج الصيني كمرجع للتيار العالمي المناهض لليبرالية في محاولة للصين للاستفادة من التعافي من الفيروس لتعزيز نظامها السياسي، وقد أشار "ستيفان والت" إلى أن العالم سيشهد تنازع في انتقال مركز القوة والنفوذ من الغرب، باتجاه دول أسيوية لاسيما الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية نتيجة لسيطرتها على الوباء.[4]

9-المتغير التاسع : إمكانية بروز نظام دولي من دون قطبية (بلا أقطاب): ويعود ذلك إلى بروز فواعل دولية من غير الدول، وهو ما يؤسس لحدوث تفاعلات بينية مابين القوى الكبرى، والقوى الإقليمية الفاعلة، والقوى من غير الدول المعولمة، وهناك طروحات عدة تؤسس لهذا الطرح من أمثال "سيمون

[1]- نسرين نموشي، "تأثير الجائحة كورونا على دور الفواعل والتفاعلات واتصال في القوة النظام الدولي،" *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية* 02 (2021): 567.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

سيرفاتي" Simon Serfaty ففي مقال له بعنوان : " الحركة نحو عالم ما بعد الغرب " تحدث فيه عن الفاعلين الدوليين في عالم ما بعد الحرب، وطبيعة التفاعلات فيما بينها، وبرأيه فإن عصر الهيمنة والأحادية الأمريكية لم يعد له مكانا في عالم اليوم، وبالتالي وفقا لهذه الطروحات فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون سيدة العالم مستقبلا، ويعود ذلك إلى الدور الذي تلعبه القوى الصاعدة في منافستها للولايات المتحدة الأمريكية، في حين يرى الخبير الأسترالي "ليزلي جيلب" Leslie H.Gelb أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت فعلا نحو الانحدار[1].

ويرى سيرفاتي بأن النظام الدولي الحالي بحاجة إلى إعادة صياغة وفقا للمعطيات والمتغيرات السائدة حاليا، بحيث يتم من خلاله استيعاب كافة الفاعلين والقوى الدولية في كافة أنحاء العالم، وبعيدا عن تلك الصياغات القائمة على توازن القوة والمصلحة القومية، وعلى نفس النهج والطرح سار "ريتشارد هاس"Richard Hass، حيث يرى بأن القرن 21 سوف يتميز بعالم تسوده اللاقطبية[2].

فعالم اللاقطبية سيعرف تحولا هيكليا سيكون الدور فيه للاعبين يمارسون من خلاله أنواعا متعددة من القوة، مرجعا ذلك إلى بروز العولمة، كما يعوز ذلك تزايد وتنامي دور الفواعل الدولية من غير الدول، على غرار المنظمات الدولية والإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات، معتمدا بالأساس على توزيع القوة بدلا من تركيزها، في حين يرى " برتراند بادي" Bertrand Badie بأن التوجه نحو اللاقطبية يعتبر حتمية في ظل العجز الأمريكي، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه "قيموتي غارتون آش" Timothy Garton Ach حيث نشر مقال له بعنوان : " فوضى عالمية " تحدث فيه عن عالم بلا أقطاب تتعدد فيه الأشكال والنماذج الاقتصادية[3].

ولكن السؤال الذي يمكن طرحه هنا هو كيف سيكون النظام الدولي من دون هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل بإمكان القوى الصاعدة أن تعوض الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل العقلاني يمكن أن نتطرق إلى خمسة افتراضات أساسية:

- يقوم الافتراض الأول على فكرة مؤداها أن القوى العظمى هي الجهات الرئيسة الفاعلة في رسم السياسة العالمية، والتي تعمل في نظام فوضوي، لكن ليس بالضرورة أن يؤدي ذلك إلى حدوث عدم الاستقرار الدولي؛

---

[1]- بلخيرة، النظام الدولي الجديد، 257.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

- الافتراض الثاني مؤداه أن جميع الدول التي تمتلك قدرات عسكرية ذات طابع هجومي تمتلك القدرة على إلحاق الضرر بجيرانها مع التعاون في القدرات بين الدول؛
- الافتراض الثالث يؤسس على حالة الشك والريب وعدم التأكد ما بين الدول؛
- يؤسس الافتراض الرابع على أن الدول تسعى للحفاظ على البقاء، وذلك بالمحافظة على سيادتها الوطنية واستقلالها وسلامة أراضيها؛
- الافتراض الخامس يقوم على معطى أساسي مؤداه بأن الدول فواعل واقعية وعقلانية.[1]

فالواقع الدولي الجديد يتسم باللاقطبية، حيث تتعدد فيه القوى الصاعدة بشكل كبير، حيث يرى الكثير من الملاحظين للشأن الدولي، أنه وفي حالة تعثر الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ذلك سيؤدي لا محالة لاستغلالها من طرف قوى أخرى صاعدة، حيث أن هناك مؤسسات دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أضحت تواجه ضغوطات من قبل الدول الصاعدة على غرار الصين والهند، اللتان أصبحتا تطالبان بتعديل نظام التصويت المعتمد فيها، والتي تكون في الغالب في خدمة مصالح القوى الكبرى[2].

10-المتغير العاشر: الغزو الروسي لأوكرانيا وإمكانية تغيير النظام الدولي:

لقد ساهمت الحروب على مر الأزمنة والحقب التاريخية في إحداث تحولات على بنية وهيكل النظام الدولي، ما ينجر عنه في غالب الأحيان إعادة توزيع عناصر القوة والسلطة والنفوذ في العالم، وقد يشكل الغزو الروسي لأوكرانيا عاملا هاما من العوامل التي بإمكانها خلق توازنات دولية بمعايير جديدة، لاسيما في ظل الاستقطاب الدولي ،الذي بدأ يبرز مرة أخرى على السطح، حيث برز محور غربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، في مقابل محور روسي صيني من جهة أخرى، وهي مؤشرات قد تنبأ بالتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب ،حيث بدأت تبرز ملامح تؤشر على بداية التراجع الأمريكي لصالح قوى دولية جديدة[3].

ومن ناحية التنظير هناك العديد من الطروحات التي تتحدث عن ذلك، ومن هؤلاء "ألكسندر دوغين" حيث يرى بأن هناك توافق روسي صيني في مواجهة الهيمنة الأمريكية، وهو نفس الطرح الذي يؤكده "هال براندز" Hal Brands حيث يرى بأن التقارب الصيني الروسي يعتبر تحديا للهيمنة

1- فاروق طيفور، "الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة،" *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 2 (2021): 387.

2- نفس المرجع.

3- نائلة العابد، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية،" *مجلة المعيار* (2023): 501.

الأمريكية، وهو ما يعتبره إعادة لإحياء ما عرف" بالكابوس الجيوبوليتكي الأعظم" بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[1].

لقد دفعت الحرب الروسية الأوكرانية إلى عودة الدول من جديد للسباق نحو التسلح، والتوجه نحو التصنيع العسكري والتسليح، وهو ما أدى إلى تزايد وتنامي النزعة العسكرية من جديد، وبرزت مخاوف وتوجس من أن تتحول تلك الحرب إلى حرب عالمية ثالثة، وهو ما جعل الدول الأوروبية تعيد النظر في نظامها الأمني، وما زاد من حجم المخاوف هو فرضية أو احتمال حدوث صراع مباشر ما بين روسيا مع الحلف الأطلسي" الناتو"، ما قد يعرض أوروبا لحرب دولية كبرى[2].

ومن السيناريوهات الممكنة أو المحتملة في ظل الحرب الدائرة، فحسب الدكتور "عصام عبد الشافي "فإنه من الممكن التفكير في سيناريو نظام عالمي تسيطر فيه روسيا على الجزء الأكبر من أوروبا الشرقية، في حين تسيطر الصين على الجزء الأكبر من شرق أسيا وغرب المحيط الهادي، وما على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها أن يقرروا قبول حدوث ذلك الأمر، وهو ما يؤسس لنهاية النظام الدولي الحالي، وبروز نظام دولي جديد بمعايير مختلفة عما هو سائد حاليا، حيث قد يفسح المجال لبروز الفوضى الدولية وعودة الصراع العالمي من جديد[3].

وبحسب "ميرشايمر" فهناك ملمحان للنظام الدولي بدأ يرتسمان، حيث يفترض الملمح الأول استمرار الصين في صعودها، ما قد يعرضها للدخول في منافسة شديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ما قد يتولد عنه خلق أنظمة محدودة تهيمن عليها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقوم بالأساس على التحالفات العسكرية، لكن ومع ذلك هناك بعض العوامل والأسباب تجتمع مع بعضها تجعل من أمر التعاون بين القوتين وارد، لاسيما عندما يتعلق الأمر باتفاقيات الحد من الانتشار النووي، وبهذا تجد روسيا نفسها معنية هي الأخرى بالانخراط في هذا المسعى، في حين يتعلق الملمح الثاني بضرورة التعاون والتنسيق ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي، وذلك نظرا لتقاطع والتقاء مصالح الطرفين.[4]

---

[1]– العابد، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولي، 503.

[2]– نفس المرجع، 504.

[3]– عصام عبد الشافي، "الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي،" مركز الجزيرة للدراسات، أطلع عليه بتاريخ 05 أفريل، 2023، https://bit.ly/3M8tMQI.

[4]– نفس المرجع.

كما أبانت الحرب الروسية الأوكرانية على تراجع الفجوة ما بين القوى المهيمنة على النظام الدولي، والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والقوى الصاعدة والمتمثلة في روسيا والصين من جهة ثانية، لكن السؤال الجوهري الذي يمكن طرحه هنا، مفاده هل هذا التحول والانتقال للقوة وعناصرها سيكون عبر مواجهة عسكرية، أو أنه سيكون عبر مواجهات غير عسكرية[1].

كما بينت تلك الحرب عودة سياسة الأحلاف الدولية من جديد بعد أن سادت إبان فترة الحرب الباردة، والتي شهدت ميلاد العديد من الأحلاف العسكرية، على غرار حلف وارسو وحلف الناتو وغيرهما، حيث شهدت الخمس سنوات الأخيرة عودة سياسة الأحلاف، على غرار إحياء " الحوار الأمني الرباعي" عام 2018 بين الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، اليابان وأستراليا، والذي شهد تطورات هامة خلال عام 2021، وعلى الرغم من عدم تحوله إلى حلف عسكري، لكنه يعتبر إطارا استراتيجيا لتنسيق السياسات ما بين الدول الأربع، بالإضافة إلى تأسيس تحالف "أوكوس" AUKUS في سبتمبر عام 2021، بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا[2]

جدول رقم 12: يبرز دور وأداء الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية وفقا للسيناريو الراديكالي.

مؤشرات السيناريو الراديكالي	طبيعة الأزمات	نمط إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية	دور وأداء الأمم المتحدة
–الصعود السلمي للصين – بروز قوى دولية جديدة: البريكس – الاتحاد الأوروبي. – الأوبئة: كورونا – الغزو الروسي لأوكرانيا	أزمات صحية –أزمات بيئية ومناخية – أزمات دولية– نزاعات وصراعات دولية – كوارث طبيعة – تهديدات إرهابية وغيرها	– التغيير في المقاربات والآليات المستخدمة في إدارة الأزمات الدولية وفق الرؤية الجديدة للقوى الفاعلة في النظام الدولي. – بروز مقاربات وآليات جديدة وفقا لمصالح وأهداف القوى الجديدة.	– يتأثر أداء وأدوار الأمم المتحدة تبعا لمصالح وأهداف القوى الفاعلة الجديدة في النظام الدولي وبحسب التوازنات والتوافقات الجديدة.

المصدر: من اعداد الطالب.

ومهما يكن فإن إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة اتسم باستخدام مقاربات وآليات مختلفة بحسب طبيعة الأزمة، وقد اتسم أداؤها على العموم بالضعف والقصور، لكن ما

[1]– محمد فايز فرحات، "الحسابات الصينية في الأزمة الروسية الأوكرانية،" مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، اطلع عليه بتاريخ 15 ،06 ،2022 https://bit.ly/3pQFwzc.

[2]– فرحات، الحسابات الصينية في الأزمة الروسية الأوكرانية.

يهمنا كباحثين مهتمين بالشأن الدولي هو تفحص دور وأداء الأمم المتحدة في إدارتها للأزمات الدولية مستقبلا، وما ستكون عليه أو ما ستؤول إليه، وبالتالي نسعى لتتبع مسارها وصيرورتها إن كانت ستبقى على نفس النهج، أم أنها ستعمل جاهدة للاضطلاع بأدوار محورية بعيدا عن الاستغلال والتوظيف السياسي أو بما يعرف بسياسة الكيل بمكيالين، أو أنها ستخضع للتغيير الجذري، وفقا لبروز معطيات ومتغيرات جديدة، قد تؤسس لقيام نظام دولي جديد، يختلف شكلا ومضمونا عن النظام الدولي السائد حاليا.

جدول رقم 13: يبرز أهم السيناريوهات في إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية مستقبلا:

نوع السيناريو	السيناريو الخطي / الاتجاهي	السيناريو الإصلاحي / التعديلي	السيناريو الراديكالي / الثوري
مميزات السيناريو	يفترض بقاء الوضع كما هو عليه من دون تغيير أي استمرار نفس المتغيرات الرئيسة المتحكمة في الظاهرة.	يفترض إدخال إصلاحات وتعديلات على هيكل وقوانين الأمم المتحدة.	يفترض حدوث تغيير جذري ما يؤسس لنظام دولي جديد مغاير تماما لما هو سائد في النظام الدولي الحالي.
مؤشرات السيناريو	– بنية وهيكل النظام الدولي الحالي – الهيمنة الأمريكية – العولمة – الأحادية القطبية	–إصلاح مجلس الأمن – إصلاح الأمم المتحدة – إصلاح عمليات السلام وحقوق الإنسان – تزايد المخاطر والأزمات الدولية.	– الصعود السلمي للصين – بروز قوى دولية جديدة: البريكس – الاتحاد الأوروبي – الأوبئة: كورونا – الغزو الروسي لأوكرانيا
ترجيح السيناريو	نرجح فرضية السيناريو الخطي أي استمرار الأمم المتحدة على نفس النهج وبإتباع نفس المقاربات والآليات في إدارة الأزمات الدولية.	حتى إذا ما افترضنا إمكانية حدوث إصلاحات على الأمم المتحدة إلا أنها لا تؤثر على بنية وهيكل النظام الدولي الحالي.	نستبعد حدوث التغيير الجذري استنادا إلى المؤشرات السائدة في النظام الدولي الحالي.
الفواعل في النظام الدولي	الدول (الدول الكبرى) المنظمات الدولية والإقليمية الشركات الكبرى ومتعددة	الدول (الدول الكبرى) المنظمات الدولية والإقليمية الشركات الكبرى ومتعددة	الدول (الدول الصاعدة) المنظمات الدولية والإقليمية لكن وفق معطيات جديدة

	الجنسيات المجتمع الدولي والعالمي	الجنسيات المجتمع الدولي والعالمي	بحسب أهداف ومصالح القوى الجديدة في النظام الدولي.

المصدر: من إعداد الطالب.

وبعد استعراضنا لأهم السيناريوهات الممكنة أو المحتملة، وذلك من خلال تطرقنا للعديد من المتغيرات والمؤشرات حول مستقبل إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية، إن كانت ستستمر على نحو يحقق السيناريو الخطي – الإتجاهي –،وفق ما يحقق مصالح القوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقا لبنية وهيكل النظام الدولي الحالي، أم أنه سيؤسس لإحداث إصلاحات على هيكل وأجهزة الأمم المتحدة، بما يضفي نوعا من التعديل في إدارتها للأزمات الدولية، وبما يضفي نوعا من الشفافية والعدالة والمساواة في العالم، ذلك أن إصلاح الأمم المتحدة قد طالب به الكثير، لاسيما في ظل المتغيرات الدولية التي طرأت على النظام الدولي سواء من حيث البنية، أو الفواعل والتفاعلات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

أم أن الأمور ستتجه نحو السيناريو الراديكالي– الثوري– أو التغيير الجذري– في بنية النظام الدولي وأنساقه الفرعية، حيث أن ذلك وإن حدث فهو مرتبط ببروز متغير أو متغيرات قليلة الحدوث أو نادرة، ما يؤدي إلى حصول التغيير الشامل والكلي في موازين القوى الحالية، لصالح قوى دولية جديدة، تؤسس لبروز نظام دولي جديد بمعايير وقيم جديدة، تتعارض أو تتناقض تماما مع المعايير السائدة حاليا في النظام الدولي، ما يؤسس لبروز تحالفات، أو تكتلات، أو أنظمة دولية، وأنساق فرعية مغايرة تماما لتلك الموجودة حاليا.

فمستقبل الأمم المتحدة وطريقة إدارتها للأزمات الدولية مرتبط بمستقبل النظام الدولي، وما سيكون عليه من توازنات أو توافقات وتوزيع للقوة والنفوذ والسلطة ما بين القوى الكبرى في العالم، والذي تلعب فيه هذه الأخيرة دورا كبيرا في تحديد مساراته وسياقاته ومساقاته وأنساقه الفرعية وتوازناته الكبرى، ضمن نظام ومسار مضبوط ومحكم، ووفق أطر وقواعد قانونية محددة، حيث لا يكون فيها مجالا للصدفة، أو فسح المجال لإمكانية أو احتمال بروز متغيرات جديدة، قد تؤدي إلى إحلال الواقع الحالي بواقع دولي جديد ليس من نفس الطبيعة أو النسق أو البنية الدولية.

وفي هذه الدراسة ومن خلال استعراضنا لأهم المؤشرات حول إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية مستقبلا، فقد ركزنا على مجموعة من المتغيرات الخاصة بكل سيناريو، ففي السيناريو الخطي ركزنا على بنية النظام الدولي الحالي، وما يتوفر عليه من توزيع للقوة والنفوذ وموازين القوى السائدة، والتي تلعب فيه القوى الكبرى دورا بارزا لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعمل على رسم معالم سياسة دولية بمعايير أمريكية خالصة، سواء ما تعلق بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعولمة، عبر مقومات

وأدوات قائمة على ثنائية القوة الصلبة وتوظيفها لتحقيق مصالحها القومية من جهة، والقوة الناعمة كقوة جذب وإبراز النموذج الغربي– الأمريكي – وتسويقه على أنه النموذج الناجح.

فالنظام الدولي الحالي أساسه الدول والمنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية، وفواعل ما فوق وما تحت الدولة، وهو ما يؤسس لاستمرار الوضع كما هو عليه حاليا، من دون تغيير في موازين القوى، أو في بنية النظام الدولي، حيث أنه وفي واقع الحال أو على الأقل على المدى المنظور لا يوجد ما يؤشر على حصول تغييرات كبرى على بنية وهيكل النظام الدولي، على الرغم من بروز العديد من الأزمات الدولية، لكنها لم تصل إلى درجة التأثير في النظام الدولي.

في حين أن السيناريو التعديلي– الإصلاحي– يتجه إلى الإبقاء على الوضع الحالي في النظام الدولي كما هو، لكن مع إجراء بعض التعديلات أو الإصلاحات، لاسيما على الأمم المتحدة سواء ما تعلق بهياكلها وأجهزتها أو نظام عملها أو ميثاقها والقوانين التي تؤسس لعملها وأداء مهامها، ذلك أن هناك العديد من الأصوات الدولية التي تعالت منذ مدة، سواء من داخل الهيئة الأممية أو من خارجها مطالبة بإصلاحها، وذلك للعديد من الاعتبارات سواء تلك التي تتعلق بالتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية، والتي طرأت على النظام الدولي وعلى أنساقه الفرعية، أو ما تعلق بمهام ووظائف وأدوار الهيئة الأممية، والتي لاقت انتقادات لاذعة، لاسيما ما تعلق بإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية، خاصة تلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والتي اتسمت في الغالب بالانتقائية والازدواجية، وفي كثير من الأحيان كانت تتم خارج الشرعية الدولية، وبعيدا عن طموحات وتطلعات المجتمع الدولي، وهو ما جعل الأمم المتحدة في كثير من الأحيان محل استياء وتذمر الكثيرين.

في حين أن السيناريو الراديكالي وإن حدث فهو متوقف على بروز متغيرات جديدة تكون قليلة أو نادرة الحدوث، والتي ستؤثر في بنية وهيكل النظام الدولي، على غرار بروز قوى دولية جديدة في صورة الصين أو الهند أو مجموعة البريكس مثلا، ذلك أن نظرية الصعود السلمي للصين قد أثار جدلا واسعا على الصعيد العالمي، لاسيما من ناحية التنظير الأكاديمي حول مدى جدوى هذه النظرية، وإمكانية تحقيق الصعود السلمي للصين من عدمه، في ظل تضارب الآراء واختلاف الرؤى ما بين مؤيد ومتفائل، وما بين معارض ومتشائم، لاسيما في ظل الأزمات الدولية الحالية، التي ضربت العالم سواء ما تعلق بالأزمة الوبائية – كوفيد19–، والتي فسحت المجال لبروز مخاوف عالمية كبيرة ، وسيناريوهات محتملة أو ممكنة حول مستقبل العالم أو النظام الدولي ما بعد الجائحة.

أو في ظل الحرب الروسية الأوكرانية الحالية ومآلات ومستقبل الصراع، وهو ما يفسح المجال لبروز العديد من السيناريوهات حول ما إذا كان الصراع سيبقى محصورا في رقعة جغرافية محددة، أم أنه سيتوسع ليشمل دولا أخرى، أم أنه سيتحول إلى صراع دولي شامل ينذر بحدوث حرب عالمية ثالثة، وهي حرب مفتوحة على كل الاحتمالات، ويبقى انحسارها أو تمددها مرتبط بمدى التوافقات أو التوازنات الدولية، أو بمدى تعارضها أو تناقضها، وكذلك بمدى إدراك صناع القرار للقوى الفاعلة في النظام الدولي

للواقع الدولي في ظل الحرب الدائرة، ذلك أن الدول في الغالب يغلب على قراراتها العقلانية والرشادة، بغرض تعظيم المكاسب والتقليل من التكاليف من منظور واقعي عقلاني مصلحي بحت.

وباستعراضنا لأهم السيناريوهات واستنادا إلى بعض المؤشرات ومن خلال الدراسة، فنحن نرجح السيناريو الخطي في إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية، أي بقاء الوضع الحالي كما هو عليه في ظل الهيمنة الأمريكية، وفي ظل التوازنات والتوافقات الدولية القائمة حاليا، أي استمرار النظام الدولي الحالي بنفس الهيكلة والبنية، وبالتالي استمرار الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية بالاعتماد على نفس المقاربات على غرار مقاربة الأمن الإنساني، وبتبني التدخل الإنساني في حالة ما إذا كان هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو حصول أعمال عنف واسعة النطاق وتخللتها مجازر إبادة جماعية، أو بتوظيف بعثات السلام الأممية لإرساء السلم العالمي، وتعزيز حقوق الإنسان ونشر قيم الديمقراطية، كمعايير عالمية للقضاء على العنف ونشر السلام في العالم.

فعلى المدى القريب وعلى الرغم من بروز أزمات دولية حادة في السنوات الأخيرة على غرار أزمة كوفيد19 والحرب الروسية الأوكرانية لعام 2022، وعلى الرغم من تداعيات الأزمة الوبائية العالمية، فقد أظهر النظام الدولي الحالي صلابة وقوة وثباتا، كما أثبتت القوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قوة سياسية ودبلوماسية، سواء في مواجهة الأزمة الوبائية، أو في التعاطي مع الحرب الروسية الأوكرانية الحالية، ذلك أن كلا الأزمتين كانتا تنذران بإمكانية التأسيس لنظام دولي جديد، على خلفية عدم قدرة القوى الدولية الكبرى على مجاراة تلك الأحداث، أو الانخراط فيها بطريقة خاطئة، وعلى الرغم من تلك الأفكار والطروحات الأكاديمية حول مستقبل النظام الدولي وإمكانية تغييره، فإن الواقع الدولي يؤكد على بقاء الأوضاع على ما هي عليه من دون تغيير، ذلك أنه وفي الأفق أو على المدى المنظور، لا تبدو ملامح للتغيير في بنية أو هيكل النظام الدولي، حتى وإن افترضنا حصول إصلاحات أو تعديلات على الأمم المتحدة، فإن ذلك لا يرقى إلى المستوى الذي يؤدي إلى إحداث التغيير الجذري، أو إحداث تغيير في بنية وهيكل النظام الدولي الحالي، أو يؤثر في نظامه وتفاعلاته أو أنساقه الفرعية، ذلك أن تلك الإصلاحات التي يطالب بها المجتمع الدولي، فإنه ولحد الساعة لم تلق القبول أو الرد الإيجابي، ولم يتم دراستها لتبقى مجرد مطالب وطروحات، كما أنه وفي حالة مناقشتها أو وضعها قيد الدراسة، فإنها ستخضع للضغوط أو الرفض من طرف القوى الكبرى، لاسيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

ذلك أن هذه القوى لا تسمح بحدوث تغيرات أو إصلاحات لا تتوافق مع رغبتها، وبالتالي ستعمل على إفشال أي مشروع يتعارض مع مصالحها، أو أهدافها الحيوية والإستراتيجية، وهو ما يؤسس لبقاء النظام الدولي الحالي، وبالتالي استمرار نفس المتغيرات الرئيسة المتحكمة في بنية النظام الدولي الحالي، وبالتالي استمرار الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، باستخدام نفس المقاربات والآليات والبرامج

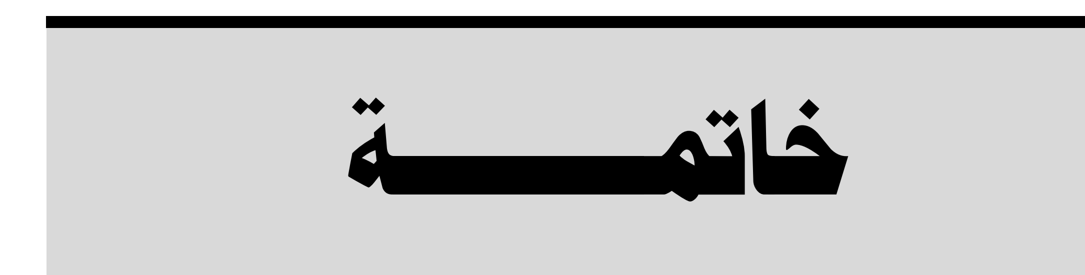
والمبادرات، وعلى نفس النهج، وهو ما يجعلها تواجه مزيدا من التحديات والانتقادات في سبيل تحقيق أهدافها.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد فرض الواقع الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة تحديات كبرى للمجتمع الدولي عامة والأمم المتحدة خاصة، ذلك أنه أدى إلى بروز أزمات دولية وتهديدات أمنية جديدة، ما تولد عنه إشكاليات متعددة صعبة ومعقدة، لاسيما في ظل بروز معطيات ومتغيرات جديدة من قبيل العولمة، والتي أعطت لهذه القضايا والأزمات أبعادا دولية وعالمية وحتى كونية شاملة، وهو ما جعل المجتمع الدولي والأمم المتحدة يولون أهمية بالغة لهذه الأزمات الدولية، ويتبنون استراتيجيات ومقاربات وآليات للتصدي لها.

ولقد تميز أداء الأمم المتحدة بالانتقائية والازدواجية في التعامل مع مختلف القضايا والأزمات الدولية، والتي أثرت كثيرا على دور وأداء الهيئة الأممية لاسيما مجلس الأمن الدولي، والذي أوكلت له مهمة فحص وتحديد ما إذا كان النزاع يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين من عدمه، والذي يخضع في الغالب لضغوطات وتدخل القوى الكبرى ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى تعالي العديد من الأصوات المطالبة بإدخال إصلاحات على الأمم المتحدة، سواء من داخل الهيئة أومن خارجها، ذلك أن مستقبل الهيئة الأممية مرتبط ارتباطا كبيرا بما سيكون عليه النظام الدولي مستقبلا، وذلك وفقا للتطورات أو المتغيرات التي ستحصل أو لا تحصل، أو تبقى ثابتة أو تتغير نسبيا أو تتغير جذريا، وهو ما يفتح المجال لتتبع تلك المسارات والمساقات والسياقات الحالية السائدة في النظام الدولي، وتفاعلاته وبنيته وطبيعة العلاقات الموجودة ما بين فواعله، والدور الذي تلعبه القوى الكبرى فيه، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، أو ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الصاعدة، ومدى قدرتها على إثبات ذاتها كقوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال استعراضنا لأهم السيناريوهات الممكنة أو المحتملة التي سيكون عليها النظام الدولي، والذي سينعكس بدوره لا محالة على وظائف وأدوار الأمم المتحدة سلبا أو إيجابا في إدارتها للأزمات الدولية بما يحقق السلم والأمن الدوليين، حيث توصلنا من خلال استعراضنا لأهم المؤشرات إلى ترجيح السيناريو الخطي – الاتجاهي، أي بقاء الأوضاع على ما هي عليه، وهو ما يؤسس إلى نظام دولي بنفس المتغيرات من دون حدوث تغيرات جذرية، قد تؤثر على بنية النظام الدولي وأنساقه الفرعية، وبالتالي استمرار الأمم المتحدة في أداء أدوارها المنوطة بها في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين، على نحو يحقق مصلحة القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.


خاتمة

لقد اتسمت فترة ما بعد الحرب الباردة بالعديد من التحولات والتغيرات على الساحة الدولية، وما رافقها من بروز تهديدات أمنية جديدة، ساهمت العولمة في زيادتها وكثافتها كما ونوعا وحجما وامتدادا، حيث أن الأزمات والتهديدات البعيدة زمانا ومكانا أصبحت مع مرور الوقت قريبة، وبالتالي لم يعد أي أحد بمنأى أو بمعزل عنها، سواء ما تعلق بظاهرة الإرهاب الدولي العابر للحدود القومية، أو تلك الأزمات الوبائية الصحية على غرار كوفيد 19 أو ما تعلق بالتغيرات المناخية والبيئية أو بالنزاعات الداخلية وتداعياتها الإقليمية والدولية.

ذلك أنها في كثير من الأحيان ينتج عنها إما تدخلا دوليا أو أمميا، جراء تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو مجازر الإبادة الجماعية على نطاق واسع، حيث أن تلك النزاعات كانت تؤدي في الغالب إلى بروز وتنامي لظواهر أخرى، على غرار ظاهرة النزوح أو اللجوء أو الهجرة غير الشرعية، وتنامي الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وغيرها.

لقد وجدت الأمم المتحدة نفسها في فترة ما بعد الحرب الباردة، أمام مستجدات دولية وسياسة دولية بدأت معالمها ترتسم نحو نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وانفراد أمريكا بالعالم في نظام أحادي القطبية، وهو ما أسس للهيمنة الأمريكية وفقا للرؤية والتصورات الأمريكية في قيادة العالم، وبناء نظام دولي يستجيب لتطلعات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية ،وبما يحقق مصالحها الحيوية والإستراتيجية مستغلة في ذلك ما تمتلكه من مقومات ومقدرات تفوق كل دول العالم، وما التواجد العسكري الأمريكي في مناطق متعددة من العالم خير دليل على ذلك.

ناهيك عن قدرتها على التأثير في الهيئة الأممية، هذا ما جعلها تؤثر تأثيرا مباشرا على أدوار وأداء الأمم المتحدة في إدارتها للأزمات الدولية، حيث أصبحت الأمم المتحدة أداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها كيفما شاءت ووقتما شاءت، لاسيما مجلس الأمن الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في فحص وتحديد النزاع، والتقدير ما إذا كان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدولي من عدمه.

ونظير لتلك الممارسات والهيمنة الأمريكية على الهيئة الأممية برزت الانتقائية والازدواجية، أو ما يعرف بسياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع مختلف القضايا في العالم، ما جعل الأمم المتحدة تتلقى انتقادات واسعة، إلى حد مطالبتها بإدخال تعديلات وإصلاحات هيكلية وبنيوية عليها، سواء ما تعلق بإصلاح أجهزتها ووكالتها المتخصصة أو ما تعلق بالقوانين المسيرة لها لاسيما ميثاقها.

وبذلك أصبحت الأمم المتحدة بين كماشتين، أو بين مطرقة الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية كهيئة عالمية تعنى بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين من جهة، وبين سندان الهيمنة الأمريكية وما تمارسه من ضغوط على الهيئة الأممية من جهة ثانية، وهو ما أثر على أداء الأمم المتحدة وتجلى واضحا، فعلى الرغم مما تملكه الأمم المتحدة من صلاحيات في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والذي يمنحها إياه ميثاقها المنشأ إلا أنها في الغالب تصطدم بواقعية الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

ولعل الأزمة السورية التي اندلعت عام 2011 في سياق الثورات العربية، تبرز بوضوح مسعى الدول كفواعل عقلانية، حيث أن مختلف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن قوبلت بالرفض، عبر استخدام كل من روسيا والصين لحق النقض، وهو ما أثر كثيرا على أداء ودور الأمم المتحدة، لاسيما مع تلك التدخلات للقوى الإقليمية والدولية في الأزمة، وهو ما أطال أمدها من جهة، وزادها تعقيدا وصعب مأمورية التوصل لحلول سلمية لها من جهة ثانية، وعلى الرغم من تلك الجهود والمساعي لتسوية الأزمة، سواء ما تعلق بجهود المبعوثين الأممين، أو ببعثات المراقبة في سوريا، إلا أن تلك الجهود كانت بعيدة عن ما يصبو إليه الشعب السوري.

وأهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا السياق وفي الحالة السورية خصوصا، هو استبعاد واستحالة تفعيل آلية التدخل العسكري الإنساني عبر مجلس الأمن، وعدم تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في سوريا، على الرغم مما يشوب تلك الآليات أثناء تنفيذها، وما تتعرض له من انتقادات لاذعة ، إضافة إلى عدم الاتفاق بشأنها بالنسبة لفقهاء القانون الدولي، على اعتبار أنها تتناقض وتتعارض مع مبدأ عدم التدخل، ومبدأ السيادة الوطنية للدول، وبالتالي فقد اكتفت الأمم المتحدة بمبادرات ومقاربات على غرار مقاربة الأمن الإنساني، ومقاربة حقوق الإنسان، وجهود الإغاثة، وتوفير المساعدات الإنسانية للمتضررين، أو المحاصرين أو أولئك النازحين أو اللاجئين في دول الجوار وغيرها، وهو ما أبان على محدوديتها وقصور دورها، لأنها لم تتمكن من التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة بما يحقق السلم والأمن الدوليين، في إطار الميثاق ووفقا للمقاصد والأهداف النبيلة للأمم المتحدة.

وفي الأخير لا يمكن الجزم والتأكيد على نجاح الأمم المتحدة في إدارتها للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ذلك أن نجاحها يعتبر نسبيا، حيث نجدها قد نجحت في إدارة بعض الأزمات الدولية، في حين نجدها قد عجزت أو فشلت في إدارة أزمات دولية أخرى، وذلك راجع للعديد من الأسباب والمعطيات

سواء تلك التي تتعلق بمدى توفر الأمم المتحدة على القدرات والموارد والإمكانيات، ما يؤهلها لحل تلك الأزمات لاسيما في حال التدخل الإنساني، أو الدور الذي تقوم به بعثات السلام الأممية.

فالتدخل الإنساني يخضع لقرارات مجلس الأمن، والذي قد يصدر القرار بعد استفحال النزاع وتفاقم الأزمة، كما أنه في الغالب يجد معارضة شديدة من قبل الدول المتدخلة فيها، حيث أنها ترفض ذلك التدخل رفضا قاطعا، وهو ما يصعب من مأمورية تلك القوات أو البعثات فيما بعد، حيث يغيب التنسيق والتعاون ما بين تلك الدول وتلك القوات أو البعثات، ناهيك عن استخدام حق النقض من طرف الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، هذا إضافة إلى تلك الصعوبات التي تجدها تلك البعثات أو القوات على أرض الواقع أثناء تأدية مهامها، حيث أنها كانت تتعرض لمخاطر عدة في سبيل تنفيذ وتأدية المهام الموكلة لها.

فالأمم المتحدة تعمل بشتى الطرق والوسائل للتصدي لمختلف الأزمات الدولية، وذلك بالاعتماد على وسائل قانونية متمثلة في تلك القرارات التي يصدرها مجلس الأمن، أو عن طريق وسائل التسوية السلمية، وذلك من خلال توفير المناخ السياسي الملائم، وإتاحة الفرصة لاستعادة الاستقرار والسلم في العديد من الدول التي تعرضت لنزاعات داخلية مدمرة، وذلك عبر الدور الذي تلعبه القوات أو البعثات الأممية في إرساء السلم الداخلي والعودة إلى الحياة العادية، وذلك بتوظيف واستخدام مقاربات عدة وتبني مبادرات وطنية للمساهمة في استتباب الأمن لتلك الدول، على غرار تفعيل دور الفواعل المحلية لاسيما العنصر السنوي وفعاليات المجتمع المدني المحلي.

لكن على الرغم من تلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة إلا أنها وفي واقع الحال لازالت بعيدة عن أمال وطموحات المجتمع الدولي، وما تصبو إليه شعوب العالم، ذلك أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يعتبر هدفا نبيلا وغاية سامية ومقصدا شريفا، يستدعي من الأمم المتحدة أن تظل حريصة على تحقيقه مهما كانت الظروف والسياقات الدولية، ومهما كانت طبيعة ونمط العلاقات الدولية وموازين القوى التي تتحكم في بنية النظام الدولي، أي أنه يفترض أن تظل الأمم المتحدة على العهد الذي التزمت به ونشأت من أجله بعيدا عن كل المتغيرات أو التجاذبات الإقليمية والدولية، لكنها وفي واقع الحال كانت في كل مرة تجد نفسها في قلب الأحداث، وهو ما صعب من مأموريتها وجعلها تواجه صعوبات جمة في سبيل الوفاء بمبادئها والتزاماتها الدولية.

وهو ما يدفعنا للقول بأن وجود الأمم المتحدة يجعل من المجتمع الدولي يستشعر على الأقل بأن هناك هيئة دولية تسعى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ويمكن اللجوء إليها في حالات معينة لأنه في حالة ما إذا انتهت الأمم المتحدة أو زالت فإن ذلك سيفتح المجال واسعا للفوضى الدولية لذلك فوجود الأمم المتحدة من الناحية المعنوية مهم جدا وهو ما يجعل المجتمع الدولي يدرك أهمية ووجودها وبقائها حتى وإن اتسم أداؤها في بعض الأحيان بالضعف أو القصور أو حتى الفشل في إدارة بعض الأزمات الدولية.

وهو ما جعل الأمم المتحدة تواجه العديد من الانتقادات في صورة ما يعرف بالانتقائية وازدواجية المعايير في التعامل مع مختلف الأزمات والقضايا الدولية وهو ما يحتم عليها إعادة النظر في كثير من الأمور وتصحيحها بغرض تحقيق الأهداف المرجوة والتي تأسست من أجلها خدمة للبشرية وشعوب العالم بأسره، وبالتالي الابتعاد قدر المستطاع على أن تكون بيدق أو وسيلة يتم توظيفها لتحقيق مصالح وطموحات القوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

النتائج: من خلال الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

- **مسألة استقلالية الأمم المتحدة:** لم تتمتع الأمم المتحدة أثناء إدارة الأزمات الدولية بالاستقلالية التامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتلك الأزمات، حيث أنها لم تكن تمتلك السلطة الكاملة في أداء مهامها، على الرغم من تلك الصلاحيات التي يخولها إياه ميثاقها المنشأ، وقد تجلى ذلك واضحا لاسيما في ظل الهيمنة الأمريكية.
- **مسألة التمويل:** تتحصل الأمم المتحدة على التمويل من الدول الأعضاء وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما شكل ورقة ضغط على الأمم المتحدة من طرف هذه الأخيرة، لاسيما في حالة ما إذا لم تكن تتوافق هذه القرارات مع المصلحة الأمريكية، وبالتالي أثرت هذه المسألة على مخرجات وقرارات الأمم المتحدة كما، أثرت على أدائها وتعاطيها مع مختلف القضايا والأزمات الدولية.
- **مسألة السلطة التقديرية لمجلس الأمن:** يتمتع مجلس الأمن بسلطات، وصلاحيات واسعة في اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا في حالة ما إذا كان هناك تهديد أو إخلال بالسلم والأمن الدوليين، وهو ما جعله مثار للجدل في كثير من الحالات، كما جعله محل لانتقادات واسعة، حيث لاحظنا أن مجلس الأمن تدخل في مناطق متعددة من العالم، في حين لم يتدخل في نزاعات أخرى، وهو

ما يفهم على أنه تسييس ممنهج للقضايا والأزمات الدولية بحسب ما تقتضيه مصالح القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

- **مسألة حق النقض في مجلس الأمن:** تتمتع الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن بحق النقض فيما يتعلق بالأزمات الدولية، وبالتالي تمنح هذه الدول حق الاعتراض على قرارات مجلس الأمن، وبذلك قد تعترض دولة عضو في مجلس الأمن على قرار معين يتناقض أو يتعارض مع مصالحها، في الوقت الذي يكون حق النقض المتخذ في غير صالح المجتمع الدولي أو الإنسانية، والواقع يؤكد ذلك حيث أن الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن اتخذت قرارات عديدة في هذا الشأن بحسب مصلحة كل دولة من الدول الأعضاء.
- **مسألة الازدواجية في اتخاذ قرارات مجلس الأمن بشأن النزاعات الدولية:** نتيجة لغياب معايير واضحة ومحددة، ومتفق بشأنها أو تحقق الإجماع الدولي، يتم من خلالها الحكم على أن ذلك النزاع يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أثناء فحص النزاع من طرف مجلس الأمن، جعل الأمم المتحدة تتبع سياسة الكيل بمكيالين، أو بما يعرف بازدواجية المعايير، وهو ما أضر باستقلالية الأمم المتحدة كهيئة عالمية تعنى بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهو ما جعلها تتعرض في كثير من المرات لانتقادات لاذعة.
- **مسألة التدخل الإنساني:** هذه مسألة غاية في التعقيد، وقد أثارت حفيظة فقهاء القانون الدولي والمجتمع الدولي، إذ أنها تتعارض أو تتناقض مع مبادئ هامة في العلاقات الدولية، على غرار مبدأ عدم التدخل وسيادة الدول، وهو ما يضع الأمم المتحدة على المحك فيما يتعلق بهذه المسألة، والتي أثارت جدلا واسعا ولازالت.
- **مسألة تعدد وتنوع الأزمات الدولية:** تواجه الأمم المتحدة أزمات متعددة ومتنوعة، تكون على شكل نزاعات أو كوارث طبيعية أو أزمات وبائية صحية أو بيئية أو مناخية، وهو ما يجعلها على أهبة الاستعداد لتلك الأزمات، ويجعل من أمر مواجهتها أمرا صعبا وأحيانا معقدا، وكمثال على ذلك يمكن أن نستدل بالأزمة الوبائية الصحية الأخيرة كوفيد 19، حيث لاحظنا أن هناك عدم قدرة الأمم المتحدة ممثلة في منظمة الصحة العالمية من التعامل بحزم وصرامة مع الوباء، لاسيما في ظل صعوبة التوصل إلى اللقاح وفي ظل سرعة انتشار الوباء، وهو ما عرض حياة الملايين من البشر إلى الخطر، ناهيك عن تداعياتها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي خلفها الوباء على البشرية قاطبة.

- **مسألة كثافة الأزمات الدولية:** في العديد من المرات تجد الأمم المتحدة نفسها أمام عدة أزمات دولية في مجال زمني واحد أو متقارب، كما حدث في تسعينيات القرن الماضي على إثر اندلاع العديد من النزاعات الداخلية سواء في إفريقيا أو يوغسلافيا سابقا، وهو ما يزيد من حجم الأعباء والتكاليف التي تقع على عاتق الأمم المتحدة للتصدي إلى تلك النزاعات.
- **مسألة الهيمنة الأمريكية:** لقد وجدت الأمم المتحدة نفسها في كثير من الأحيان عاجزة أو غير قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة لمختلف القضايا والأزمات الدولية، ذلك أنها كانت تصطدم بمصلحة القوى الكبرى لاسيما في ظل الهيمنة الأمريكية، والتي جعلت من الأمم المتحدة أداة لخدمة المصالح والإستراتيجية الأمريكية، وبالتالي نستطيع القول أن الأمم المتحدة قد حادت أو انحرفت عن ما تم تسطيره من مبادئ وأهداف سامية ونبيلة، وأثرت تلك الهيمنة كثيرا على قرارات الأمم المتحدة.
- **مسألة أسلحة الدمار الشامل:** وهي مسألة في غاية الأهمية نظرا لما تشكله تلك الأسلحة من مخاطر كونية شاملة قد تعرض الكون للزوال أو الفناء في حالة ما أسيئ استخدامه من طرف أي دولة نووية أو حدث عارض نووي بسبب خلل ما وبالتالي فالأمم المتحدة عبر وكالتها للطاقة النووية تسعى جاهدة للحد من انتشار الأسلحة النووية ومراقبة مختلف الأنشطة النووية للدول.
- **مسألة التغيرات البيئية والمناخية والايكولوجية:** شهدت السنوات الأخيرة تغيرات مناخية وبيئة، ما جعل المجتمع الدولي يدق ناقوس الخطر ويتوجس خيفة مما قد تحمله السنوات القادمة، ما جعل الأمم المتحدة تعمل جاهدة من أجل إيجاد حل لهذه المشكلات والقضايا الدولية التي قد تنذر بحدوث الكارثة إن لم يتم تداركها، وتسعى الأمم المتحدة لتدارك ذلك عبر عقد القمم والمؤتمرات الدولية لدراسة هذه الظواهر، ووضع برامج وتبني مقاربات ومبادرات للتخفيف من حدتها ووطأتها.

التوصيات:

- لابد أن تعمل الأمم المتحدة بكفاءة وفعالية وسرعة في التنفيذ، لاسيما فيما يتعلق بالأزمات الدولية، وذلك تفاديا لاستفحال النزاع وتعقده وخروجه عن السيطرة، كما حدث في رواندا ويوغسلافيا سابقا.
- لابد أن تتمتع الأمم المتحدة بالاستقلالية التامة في اتخاذ القرارات المناسبة، وفق ما ينص عليها ميثاقها، ووفقا للشرعية الدولية، وبما يتماشى وقواعد القانون الدولي العام، بعيدا عن تلك الضغوط أو الممارسات التي تقوم بها الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

- لابد من إدخال إصلاحات أو تعديلات على الأمم المتحدة بما يحقق العدالة والمساواة ما بين الدول، سواء في الممارسة أو التمثيل، لاسيما في مجلس الأمن، وبما يضفي الشفافية والنزاهة على أداء الهيئة الأممية، ويجعلها في خدمة البشرية أو شعوب العالم بعيدا عن كل ما يعرقل سير عملها، أو يسئ لمبادئها وأهدافها.
- لابد من تمتع الأمم المتحدة بكافة أجهزتها ووكالتها المتخصصة بالاستقلالية التامة في اتخاذ مختلف القرارات، بعيدا عن كافة الضغوطات أو الهيمنة التي تمارسها القوى الكبرى في العالم، ما يمكنها من لعب دورها على أحسن حال، ويجسد حقيقة طموحات وأمال شعوب العالم كما ورد في ديباجة الميثاق، وبالتالي تصبح حقيقة وواقع ملموس وليس مجرد كلام أو شعار.
- نقترح خلق جهاز أممي يكون عمله موازيا لمجلس الأمن، حيث يضطلع بمهمة رقابة مدى قانونية قرارات مجلس الأمن، ومنحه صلاحيات تمكنه من نقض قرارات مجلس الأمن وإيقافها في حال ما إذا تبين أن هناك خللا في القرار وعدم شرعيته، وبالتالي الامتناع عن تنفيذ ذلك القرار ويبطل مفعوله ويصبح لاغيا.
- نقترح تحديد أو وضع معايير واضحة فيما يخص التدخل الإنساني حتى لا تكون خاضعة لمنطق القوى الكبرى، أو خاضعة للانتقائية أو التوظيف السياسي، على اعتبار أن التدخل الإنساني ينجر عنه تداعيات وإشكاليات كبيرة.
- نقترح وضع نظام عالمي للحوكمة والرشادة للقضاء على مختلف مظاهر الفساد في العالم، وتحقيق العقلانية في التسيير بما يمكن من تحقيق التنمية المنشودة والرفاهية، ويعزز من قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق واسع وشامل.
- وضع آليات واستراتيجيات عملية للتصدي لمختلف التهديدات الأمنية، تتسم بالفعالية والسرعة في التحرك والتنفيذ والتنسيق للوصول إلى الأهداف المرجوة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: المصادر

1. إبن منظور. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، 2010.
2. ميثاق الأمم المتحدة.
3. "قاموس المعجم الوسيط"، أطلع عليه بتارخ 12 مارس، 2020، https://www.maajim.com/dictionary.

ثانيا: الكتب

1. الأقداحي، هشام محمود. *الأمم المتحدة واستراتيجيات القوى الكبرى*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.
2. البشير عمر القحواش، ناجي. *تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين أنموذجا)*. العراق: جامعة الشرق الأوسط، 2015.
3. البطانية، فؤاد. *الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل*. الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2003.
4. التومي، خالد. السيادة الوطنية وتحولات العلاقات الدولية الراهنة. مصر: المعهد العربي للدراسات، 2019.
5. الجبوري، إياد ضاري محمد. *إدارة الأزمات الدولية*. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).
6. الجبوري، خلف رمضان محمد. *دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013.
7. الحريري، محمد سرور. *الإدارية العالمية للمنظمات*. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع الأردن، 2016.
8. الخزرجي، تامر كامل محمد. *العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.
9. الرقاق، محمد السعيد وحسن سلامة، مصطفى. *المنظمات الدولية المعاصرة: منظمة الأمم المتحدة –جامعة الدول العربية–منظمة التجارة العالمية–آليات إدارة اتفاقية الغابات*. الإسكندرية: منشأة المعارف، د.س.ن.
10. الرويلي، علي هلهول. *إدارة الأزمات: إستراتيجية المواجهة*. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، د.س.ن.

11. الزبون، هاني مفلح. *الأبعاد السياسية في التدخل الدولي الإنساني*. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2019.

12. الزبيدي، نصير مطر . *إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية*. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011.

13. السيد أحمد، عزت. *كيف ستواجه أمريكا العالم؟ الهيمنة الأمريكية والنظام العالمي الجديد*. دمشق، دار السلامة للطباعة، 1992.

14. الشعلان، فهد بن أحمد. *إدارة الأزمات الأسس– المراحل – الآليات*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2012.

15. الصديق، حيدر حاج حسن. *دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد*. الجزائر: دار هومة، 2007.

16. العرجا، زياد. *دور منظمة الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

17. العزاوي، أنس أكرم محمد الصبحي. *التدخل الدولي الإنساني بين هيئات الأمم المتحدة والتطبيق العلمي، دراسات مقارنة*. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015.

18. العيساوي، مالك محسن. *إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ،2014.

19. الفتلاوي، سهيل حسين. *الأمم المتحدة الإنجازات والإخفاقات*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.

20. القضاة، علاء فواز أحمد. *السياسة الخارجية الأمريكية في ظل المحافظين الجدد*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2021.

21. المريض، رجب ضو وعبد الرحمان الصالحي، خليفة. *إدارة الأزمات الدولية: أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي دراسة مقارنة*. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.

22. المغربي، طارق صالح عبد النبي والمطردي، منى رمضان بو بكر . *إدارة الأزمات الدولية في العلاقات الدولية*. مصر: المكتب العربي الحديث، 2010.

23. المرعول، محمد بن عبد الله بن عثمان. *الأزمات مفهومها– أسبابها وآثارها ودورها في تحقيق الوحدة الوطنية*. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد،2014.

24. الياسري، نداء محمد باقر. *إدارة الأزمات*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014.
25. بلخيرات، حسين. *النظرية السياسية للمجتمع الدولي: دراسة في اتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة*. القاهرة: دار الكتاب الأكاديمي، 2017.
26. بوسكين، وليد شملال وسليم. *مدخل لعلم التعقيد كبردايغم تحليلي لضم واستيعاب التحولات الجديدة في النظام الدولي*. برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2021.
27. جاد الله، محمود. *إدارة الأزمات*. الأردن: دار أسامة، 2015.
28. جلدة، سليم بطرس. *الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات*. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.
29. حطيط، كاظم. *استعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي " الفيتو"*. الكويت: مكتبة الدار الكويتية للكتاب، 2000.
30. خولي، معمر فيصل. *الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني*. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2010.
31. ديري، زاهد محمد، *إدارة الأزمات الإدارية*. عمان: الابتكار للنشر والتوزيع، 2018.
32. رشيد، نردين نجاة نردين. *الأمم المتحدة بين التفعيل والتعطيل*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2015.
33. رفاعين، ممدوح وماجدة، جبريل. *إدارة الأزمات*. مصر: كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2007.
34. زاقود، عبد السلام جمعة *إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد*. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.
35. زرزور، بن نولي. *الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة*. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017.
36. زهران، عدنان. *إدارة الأزمات والصراعات الدولية*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.
37. سامي عبد الحميد، محمد. *قانون المنظمات الدولية*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1998.

38. سعادي، محمد. *قانون المنظمات الدولية، منظمة الأمم المتحدة أنموذجا* . الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

39. شعيلي بن عربي، سناء. *الدبلوماسية الوقائية وأثرها على فاعلية الأمم المتحدة (الأزمة اللبنانية نموذجا.* عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2017.

40. عبادة، محمد التامر. *سياسة الولايات المتحدة لإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سوريا، لبنان أنموذجا*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

41. عبد الغفار، محمد أحمد. *فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام*. مصر: دار هومة، 2004.

42. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح *إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة*. القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2009.

43. عبد اللطيف، عبد اللطيف. *الإدارة الدولية*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018.

44. علي، جمال سلامة. *تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي*. القاهرة: دار النهضة العربية،2013.

45. عودة، جهاد. *السياسة الدولية والإستراتيجية: علم الإدارة الدولية البناء التحتي للعلاقات الدولية*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013.

46. قاسمي، مليكة مرباح وناصر. *إستراتيجية إدارة الأزمات وفعالية التسيير دراسة نظرية تطبيقية*. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012.

47. لكريني، ادريس. *إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات*. عمان: المركز العربي للدراسات السياسية، 2010.

48. ماجيسكي، ديفيد سيلفان وستيفن. *آليات الهيمنة الأمريكية*، تر. وائل شري. واشنطن: مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، 2020.

49. مبروك، غضبان. *التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته: عصبة الأمم، الأمم المتحدة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

50. محمد سليم، حسن. *الهيمنة الأمريكية مستقبل القوى الكبرى*. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013.

51. مرباح، مليكة وقاسيمي، ناصر. *استراتيجيه إدارة الأزمات وفعالية التسيير دراسة نظرية وتطبيقية*. مصر: دار الكتاب الحديث، 2011.

52. نافعة، حسن. *إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرين، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

53. نافعة، حسن. *الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي سنة 1945*. مصر: عالم المعرفة، 1995.

54. ناي، جوزيف. *المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ*، ترجمة أحمد الأمين الجمل ومجدي كامل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، 1997.

55. هانيماكي، يوسي أم. *الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا*، تر. محمد نقيحي خضر. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2017.

56. ياسين، سعد غالب. *الإدارة الإستراتيجية*. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2010.

57. الخطيب، رائد عماد. *العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الإقليمية والدولية*. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2019.

58. مدوخ، نجاة محمد. *السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط –دراسة حالة سوريا 2014/2010*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.

59. البيضاني، إبراهيم سعيد. *السياسة الأمريكية تجاه سوريا*. عمان: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2019.

60. الجبوري، إبراهيم أحمد حسن. *الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية (الأزمة السورية أنموذجا)*. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.

61. مدوخ، نجاة محمد. *السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا 2014/2010*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.

ثالثا: المجلات:

1. إيثار، عبد الهادي محمد. "إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي." *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية* 64 (2017): 48-63.
2. أبو عرقوب، ابراهيم أحمد. "دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات،" دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية 02 (2020): 556-570.
3. الحدراوي، حامد. "أسباب نشوء الأزمة وإدارتها دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي." *مجلة الكوفة* 05 (2000):192 -214 .
4. الحفناوي، مدلل. "جهود المنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين." *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 01 (2015): 62 -87.
5. الربيعي، غيث سفاح متعب. "ماهية الأزمة الدولية، دراسة في الإطار النظري." *مجلة العلوم السياسية* 42 (2011): 139 – 165.
6. الطائي، عمار سعيد. "المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية." *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية* 1 (2019): 134 -155.
7. الوحشات، زياد محمد. "إصلاح هيئة الأمم المتحدة: نظرة تحليلية لمشكلاتها وطرق التغلب عليها." مجلة *الدراسات والبحوث القانونية* 10 (2021)، 12- 31.
8. البياتي، عزيز والعبيدين عدنان ومثنى فائق، "التعاون الدولي في جائحة كورونا." *مجلة السياسة العالمية* 02 (2021)، 08-19.
9. الرشدان، عبد الفتاح علي. " تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير." دراسات *العلوم الإنسانية والاجتماعية* 3 (2019): 116 -131.
10. النعيمي، علي يونس عمر. "دور الأمم المتحدة في إدارة أزمة حرب الخليج الثانية (2003)." *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 9 (2020): 163-186.
11. السيد، محمد علي أحمد وهيبة، زكريا محمد. "الدراسات المستقبلية في التعليم (السيناريوهاتنموذجا): طرق ومنهجية بنائها، ومعايير جودتها." *العلوم الزيرية* 2(2018): 03-23.
12. العجمي، محمد عامر محمد. "واقع الدراسات المستقبلية في العلاقات العامة." *المجلة العلمية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال* 6 (2019):38-52.

13. العدوان، تمارا أحمد يوسف."الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأمم الصاعدة (دراسة حالة الصين)." *مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية* 02 (2021): 116-136.

14. الطراح، علي أحمد وسنو. غسان منير حمزة. "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني(ج1)." *مجلة العلوم الإنسانية* 04 (2003):83-98.

15. السادة، إيناس عبد علي وصالح يسرى، مهدي."الدبلوماسية الوقائية بين مثالية النظرية وواقعية المتطلبات الأمنية." *قضايا سياسية* 01 (2013):106-167.

16. نافعة، حسن. "الأمم المتحدة بعد 11 سبتمبر هل ما تزال قادرة على التكيف مع تحولات النظام الدولي؟." *أمتي في العالم* 05 (2004): 773-779.

17. بشير النجاب، "نظرية الدور مفهومها." *الحوار المتمدن* 5518 (2017): د.ص.

18. لدغش، رحيمة. "مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة." *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*02 (2018): 738-759.

19. داسة، أحمد مداس ومصطفى. "إدارة الأزمات في المنظمات مدخل تنظيمي." *مجلة التمكين الاجتماعي* 01 (2021): 289 -278.

20. زناندة، العيد حيتامة وأمينة. "إدارة الأزمة من منظور العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية نظرية." *المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية*01 (2020): 94 -111.

21. جرمون، محمد الطاهر."الاستعجال الدولي في حالة الأزمات. " *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 02 (2015): 79 -89.

22. نهائلي، رابح."التعسف في استخدام حق النقض"الفيتو." *مجلة الواحات للبحوث والدراسات* 01 (2017):229-250 .

23. خضور، بسام محمد."صيانة السلم والأمن الدوليين ضمن إطار الأمم المتحدة في ظل سيطرة القوى الكبرى." *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية* 6 (2018): 387 -402.

24. محمد عقيل، وصفي. "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة." *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*01 (2015): 99- 118.

25. سمرائي. محمد سالم، "منظمة الأمم المتحدة بين التفعيل والتهميش بعد انتهاء الحرب الباردة." *دراسات إقليمية*14 (2009): 61- 86.

26. ناجي، عبد الصمد ملا ياس"الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان." مجلة *كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* 23(2010): 225 -242.

27. برقوق، أمحند. "عولمة حقوق الإنسان والسيادة." *مجلة الحقيقة* 01 (2004)، 31-41.

28. بروك، طارق. "أزمة كورونا: التداعيات وآليات إدارة الأزمة." *مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية*05(2021): 108-119.

29. بوقندورة، سعاد."دور مجلس الأمن الدولي في منع انتشار الأسلحة النووية." *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* 06 (2016): 282-296..

30. بن صغير، عبد العظيم."الأمن الإنساني والحرب على البيئة." *مجلة الفكر* 05 (2010): 89-95.

31. صالح، حاج أمحمد وصوفيان، شعبان. "دراسة على ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة." *مجلة الواحات للبحوث والدراسات* 01 (2018): 180-198.

32. سلامة، أيمن. "استراتيجية المجابهة التشريعية للإرهاب على المستوى الدولي." *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية*01 (2018): 101 -119.

33. عطاء الله، توفيق وعطاء الله، زوليخة. "تحديات الأمن الإنساني وآليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل." مجلة *السياسة العالمية* 01 (2021): 118-136.

34. لوكال، مريم. "جهود وتحديات مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي." *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي* 03 (2020): 42-59.

35. زغوني، رابح. "دور الأمم المتحدة في عالم متغير: رؤى نظرية متضاربة." *مجلة أكاديمية للعلوم السياسية* 02 (2020): 248-259.

36. جعبوب، محمد. "الغزو الروسي لأوكرانيا 2022: دراسة تحليلية من منظور أسس ومقومات الأمن الجماعي. " *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية* 02 (2022): 307 -333.

37. بومدين، محمد. "أسباب اخفاق الأمم المتحدة في تحقيق السلم العالمي." *مجلة الحقيقة* 2 (2003): 63-83.

38. ممدوح حسن أحمد، شريهان. "دور مجلس الأمن الدولي في تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية." *المجلة القانونية* 4 (2022): 967-996.

39. خلوق، هشام. "سلطات وممارسات مجلس الأمن الدولي." *مجلة الاقتصاد وإدارة المحيط والحقوق* 1(2021): 85-92.

40. فيروز، مزياني. "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية." *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية* 9 (2016):471-487.

41. دني، إيمان والبار، أمين. "الاستشراف في الدراسات السياسية والاستراتيجية." *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 16(2020): 84-97.

42. جبر، دينا محمد. "تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الإستراتيجية." *مجلة العلوم السياسية*38، 39(2009):354-358.

43. عشور، سليم. "الدراسات المستقبلية: مقاربة تاريخية ومفاهيمه ومضامينه." *مجلة البحوث السياسية والإدارية*12 (2018):207-227.

44. سالم العلي، مروان. "إستراتيجية إدارة الأزمات الدولية: أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجا." *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية* 19 (2018): د.ص..

45. بلخيرة، محمد. "النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية." *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* 03 (2021):249-263.

46. برحايل بودودة، أميرة. "مكانة حقوق الإنسان في ظل النظام الدولي الجديد." *المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية* 01 (2017):26-42.

47. عتيقة، بن يحي. "عولمة حقوق الإنسان على ضوء مؤتمر فينا العالمي 1993." *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية* 02 (2015):404-415.

48. حموم، فريدة. "الأمن الإنساني ومبدأ عالمية حقوق الإنسان." *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية* 09 (2018):754-772.

49. كلاع، شريفة. "نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، ورأي للصينيين في ذلك؟." *مجلة السياسة العالمية* 2 (2021): 71-96.

50. كاطع علي، سليم. "التوظيف الأمريكي للأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة." *أبحاث قانونية وسياسية* 2(2016): 10-028

51. بن قفة، سعاد. "الأمن الإنساني في ظل العولمة." *مجلة العلوم الإنسانية*41 (2015): 183-198.

52. صكصك، عمر وبيدي أمال. "آفاق حقوق الانسان في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة." *دراسات وأبحاث* 3 (2011):83-109

53. بخوش، هشام. "ضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة." *مجلة مدارات سياسية*02 (2021): 111-131.

54. شحماط، محمد. "الوضع الدولي ومستقبل الأممالمتحدة." *مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية* 28 (2011):10-33.

55. حميش، محمد. "العلاقات الدولية وجائحة كورونا: قصة قصيرة وأربع مقالات." *سياسات عربية*05 (2021).

56. خميس، جديد. "النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة." *مجلة الفكر* 11 (2014):160-178.

57. قسوم، سليم. "نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا." *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 13 (2018):146-156.

58. حسين، أحمد قاسم. "النظام الدولي وجائحة كورونا بمجال تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية." *سياسات عربية*، (2021):39-57.

59. ناصري، سميرة. "مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصادي." *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 02(2022):221-231

60. ونوغي، مصطفى."النظام الدولي بعد جائحة كورونا: قراءة تحليلية نقدية للسيناريوهات المحتملة." *مجلة أبحاث قانونية وسياسية* 02 (2021):472-458.

61. نموشي، نسرين. "تأثير الجائحة كورونا على دور الفواعل والتفاعلات وانتقال في القوة النظام الدولي." *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية* 02 (2021): 550-569

62. طيفور، فاروق. "الدول الصاعدة وعالم ما بعدالهيمنة." *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 2 (2021): 382-405.

63. العابد، نائلة. "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية." *مجلة المعيار* (2023):498–510.

64. بخوش، مصطفى."مضامين ومدلولات التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي." *مجلة الحقيقية* 11 (2008):30–43..

65. دالع، وهيبة. "تأثير التحولات الدولية الجديد على إدارة النزاعات." *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 01 (2019):1666–1677.

66. حكيمة، قداش."التدخل الدولي الإنساني كآلية لحماية حقوق الإنسان." *مجلة القانون والمجتمع* 02 (2016): 190–209.

67. جارش، عادل. "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة." *مجلة العلوم السياسية والقانون*01 (2017): د.ص.

68. فريجة، أحمد وفريجة، فريجة "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة." *دفاتر السياسة والقانون* 14 (2016): 157–170.

69. بلال، العيساني. "التهديدات الأمنية الجديدة ومأزق الدولة الوطنية في افريقيا." *مجلة البحوث السياسية والإدارية* 02 (2016): 15–31.

70. صويلح، أمال. "إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي." *المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*02 (2017): 30–43.

71. نصير، خلفة. "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية في منطقة الساحل الإفريقي." *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية* 02 (2018): 473–490.

72. جراية، الصادق. "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة." *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 08(2014):17–31.

73. حبش، لورد. "الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية." *سياسات عربية* 04 (2011):21–44.

74. بن الشيخ، عصام. "الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الامريكية... ودراسة في أدبيات جوزيف ناي –فرنسيس فوكوياما، زبيغينيو بريجنسكي أنموذجا." *دفاتر السياسية والقانون*15 (2016).

75. عبد الملك عودة، جهاد. "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية." *المجلة العلمية للبحوث العلمية والدراسات التجارية* 03 (2017): 577-600.

76. زلاقي، حبيبة. "نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي." *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 17 (2018):770-787

77. رقولي، كريم. "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري." *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية* 01 (2018): 287-308

78. محمد، نديم خليل. "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية." *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع* 63 (2021):95-109

79. دليلة، مداني. "البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية." *المجلة الجزائرية للسياسات العامة* 04 (2014):175-197

80. عبد الله مطر، سليم. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين ثوابت الاستمرارية ومتطلبات التغيير، دراسة مقارنة لإدارتي(بوش الابن وباراك أوباما)." *مجلة الأزمات والأبحاث السياسية* 01 (2017):88-117

81. ناصري، سميرة. "تداعيات العولمة الاقتصادية ومؤسساتها على دول العالم الثالث." *مجلة الدراسات القانونية*02 (2017): 141-163

82. بن مقورة، جنات."آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة." *مجلة العلوم الإنسانية* 47 (2017):395-405

83. محمد، غربي. "تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي." *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*06 (2009): 17-40

84. عميروش، نجوى. "العولمة وتأثيرها على منظومة القيم." *مجلة العلوم الإنسانية*47 (2017): 27-41

85. سمير، حمياز."اشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة." *مجلة العلوم الاجتماعية* 24 (2017):282-289

86. شعنان، مسعود. "حقوق الإنسان بين عالمية القيم وخصوصية التعاون وعلاقة ذلك بالعولمة." *مجلة المفكر*08،(2018):227-251

87. حزام والي، خميسي. "تعزيز وتنمية الوعي لحقوق الإنسان، أفاق وتصورات جديدة." *مجلة بابل للعلوم الإنسانية* 03 (2013): 478-508.

88. بن صغير، مراد."أهداف العولمة وأثرها على حقوق الإنسان والسلام العالمي." *مجلة البحوث والدراسات العليا* 01 (2011):19-65.

89. عرفة محمد، خديجة. "مفهوم الأمن الإنساني." *مفاهيم* 13 (2006):04-49 .

90. ثجيل، عادل عبد الحمزة. "الأمن القومي والأمن الإنساني، دراسة في المفاهيم." *مجلة العلوم السياسية* 51(2016):325-355.

91. عدوي، محمد أحمد علي. "الأمن الإنساني والأمن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الأمنية العربية." *المجلة العربية للدراسات الأمنية* 285 (2017).

92. سلمى، مشري. "الأمن الإنساني وحقوق الإنسان: من الإقصاء والتهميش إلى التمكين." *مجلة الحقوق والعلوم السياسية 10*(2018):51-63.

93. محي الدين يوسف، خولة. "الأمن الإنساني في القانون الدولي العام." *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* 02(2012):523-550.

94. محمد رشاد، سوزي. "الأمن البيئي في اليابان، مدخل لتحقيق الأمن الإنساني." آفاق أسيوية 02 (2017):221-234.

95. حمدوش، رياض. "تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل العولمة حقوق الإنسان – دراسات في تحول المفاهيم–." *مجلة العلوم الإنسانية* 41 (2014): 385-399.

96. جصاص، لبنى وشحماط، مراد. "المنظمات الدولية والمساعدات الإنسانية بين تقديم الإعانات وتسييس المساعدات." *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني* 01 (2019):108-126.

97. ماسنغام، ايف. "التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية." *المجلة الدولية للصليب الأحمد* 876(2009):157-186.

98. مدافر، فايزة. "مسؤولية الحماية: بديل لحق التدخل الإنساني." *حوليات جامعة الجزائر* 01 33 (2019): 102-118.

99. سالمي، عائشة. "مسؤولية الحماية الدولية وازدواجية المعايير ليبيا نموذجا." *مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية* 02(2019): 27-39.

100. بلهواري، سمية. "دور قوات حفظ السلام في حفظ السلام والأمن الدوليين." *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية* 04 (2018):198-232.

101. يوسف. خولة محي الدين، "دور الأمم المتحدة في بناء السلام." *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* 03 (2011):487-508.

102. محمد ناصر. بوغزالة، "قوات حفظ السلام." المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية." 04 (2015):411-444.

103. قدوري، مونة وبوشيبة، محمد. "دوافع وأسباب الأزمة السورية ومواقف القوى الكبرى." *مجلة الحبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا* 3 (2022): 830-840.

104. بوزيدي، عبد الرزاق. "التنافس الأمريكي الروسي في ظل الأزمة السورية: الأهداف والمظاهر." *مجلة القائد للدراسات السياسية* 02 (2021): 252-273.

105. أشتوي، خالد مفتاح. "مسار الأزمة السوري من 2011- 2016." *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* 01 (2018): 941-959.

106. بلحاج، الهواري. "ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها."*مجلة الدراسات الحقوقية* 02 (2022): 438-469.

107. ماموستا، شمال حسين مصطفى. "مبررات إصلاح الأمم المتحدة في ظل تزايد الأزمات الدولية الأزمة السورية منذ عام 2021." *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز* 2 (2019): 450-469.

108. بن جدو، منال. راضية ياسمينة مزاني، "الأزمة السورية، من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي." *مجلة أبحاث قانونية وسياسية* 02 (2021): 679-697.

109. ناصري، سميرة. "دور المنظمات الدولية الإقليمية في الأزمة السورية، دراسة حول الأسباب والتداعيات." *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*6 (2019): 267-294.

110. درويش، رواء طه. "التنافس الإقليمي وأثره في الأزمة السورية دراسة مستقبلية." *المجلة السياسية والدولية* (2021): 07-19.

111. محمد أبو صلاح، أحمد سالم. "تطور الأزمة السورية ومعضلة تسويتها في حدود الاستقطابات الإقليمية والدولية." *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات* 03 (2015):270-308.

112. نامق، فكرت عبد الفتاح وكرار، أنور البديري. "التوازنات الإقليمية والدولية والأزمة السورية." *مجلة قضايا سياسية* 34 (2013): 01-30.

113. طالب، حفيظة والوليد، أبو حنيفة. "التدخل العسكري الروسي في سوريا: قراءة في الخيارات الإستراتيجية والتداعيات الإقليمية." *السياسية العالمية* 3 (2021): 32–45.

114. سالم، معالي محمد لطفي محمود إبراهيم. " التدخل الروسي في سوريا، الدوافع والمآلات." *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 14 (2022):461–524.

115. حداد، أسماء. "تحديات الاستراتيجيات الأورو أطلسية، حيال الأزمة السورية." *مجلة مدارات سياسية* 02 (2020): 08–18.

116. شمران، عمار عدنان. "دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي (2011–2018) " *المجلة العلمية للكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* (2020): 189–226.

117. جواد شرقي، نهرين. "الدول العربية في الأزمة السورية." *مجلة العلوم السياسية* 58 (2020): 209–230.

118. رنبوار، كريم محمود، وأحمد صلاح، إبراهيم. "التجارب الفاشلة لدور الأمم المتحدة في بناء السلام العالمي (العراق، سوريا)." *المجلة العلمية لجامعة جيهان*02 (2020): 28–46.

119. حمدان، محمد الطيب. "تسوية الأزمة السورية في ظل التوازنات الدولية والإقليمية "قرءاه هي مؤتمر جينيف 2 و3." *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* 1 (2018): 458–473.

120. الخزرجي، موفق مصطفى. "نظرة في الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى." *مجلس الباحث للدراسات الأكاديمية الرسمي* 01 (2016): 35–64.

121. خثير، فؤاد وعباسة، الطاهر. "شرعية استخدام القوة في العلاقات الدولية الحالة السورية نموذجا." *مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة*1 (2022): 24–54.

122. كشان، رضا. "محدودية دور مجلس الأمن في نشر السلم والأمن الدوليين، سوريا أنموذجا." *مجلة القائد للدراسات السياسية* 02، (2020): 107–128.

123. عجابي، الياس. "انعكاسات الأزمة السورية على خط إدارة الأزمات الدولية." *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية* 2 (2018): 203–211.

124. عمورة، أميرة. "مدى كفالة الأمم المتحدة للمدنيين خلال الحرب السورية." *مجلة الناقد للدراسات السياسي* 2. (2022): 247-280.

125. بن رقية فتيحة، نايرِ. "حدود تدخل منظمة الأمم المتحدة في إدارة أزمة اللاجئين السوريين." *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 1 (2023): 458-474.

126. بني فارس، صالح. "العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان-سوريا نموذجا-." *المنار* 3، (2020): 229-251.

127. مختار، بن داود محمد ياسين وإدريس، سلاطني. "الوضع القانوني للحالة الإنسانية في سوريا تحت مبدأ التدخل الإنساني." *مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية* 1(2019): 107-131.

128. خالد جاسم، صهيب. "الأزمة السورية في ضوء مبدأ مسؤولية الحماية." *مجلة جامعة تكريت للحقوق* 02 (2019): 174-198.

129. بن دريدي، وسام. "حفظ السلم والأمن الدوليين في ظل مبدأ مسؤولية الحماية." *مجلة المعيار* 04 (2022): 1229- 1244.

130. عبد الرزاق محمود، ضمير. "الإرادة الدولية في مجلس الأمن تجاه الأزمة السورية." *مجلة العلوم السياسية* 09 (2020): 333-364.

131. حشود، نورالدين. "جيوبولتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري.. ." *مجلة دفاتر السياسة والقانون* 16 (2017):65-75.

132. بن زهرة، علي. "الأبحاث الإستراتيجية للتدخل الروسي في الأزمة السورية (2011-2018)." *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 01 (2012): 83-96.

133. عبدلي، رانيا وحداد، محمد. "واقع المساعدات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة في ظل تطبيق القانون الدولي الإنساني سوريا أنموذجا." *دفاتر السياسة والقانون*. 02 (2021): 326-343.

134. حسناوي، خضرة وديدوني، بلقاسم. "زلزال سوريا والاستجابة الأممية لتقديم المساعدة الإنسانية." *مجلة الدراسات القانونية والسياسية* 02 (2023): 97-110.

135. خليفة إبراهيم، محمود. "تفاعلات القوى الدولية والإقليمية في الأزمة السورية دراسة استشرافية." *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 02 (2016): 177-214.

رابعا: المذكرات والأطروحات:

1. أبو صالحة، أشرف غالب. "تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي (1991-2011)." مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
2. ادري، صفية. "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني." مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012.
3. أوشن، سمية. "الدولة المعاصرة الثقافية بين توظيف الثقافة العالمية وعولمة قيم الثقافات المحلية بين توظيف قيم الثقافات المحلية." أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، الحاج لخضر،2019.
4. الزبيدي، نصير مطر كاظم. "الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية: دراسة تحليلية تطبيقية." أطروحة دكتوراه، جامعة St.Clements، 2010.
5. العقيبي، عادل علي سليمان موسى. "مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1990-2017 (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)" مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
6. الفلايلة، سلامة شاهر. "مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد." مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، 2007.
7. القريناوي، صابرين عبد الحق. "دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث 11 أيول 2001، ومن أحداث 11 أيول 2001 حتى عام 2007." مذكرة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2008.
8. بركان، فايزة. "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية." مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 01، 2011.
9. بشكيط، خالد. "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي." مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011.
10. بوسطيلة، سمرة. "الأمن البيئي – مقاربة الأمن الإنساني –." مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 3، 2013.
11. حصية، سامي. "عولمة حقوق الانسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة." أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2019.
12. حفناوي، مدلل. "الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين." مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012

13. حكار، حنان. "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة مسألة الانتشار النووي لفترة ما بعد الحرب الباردة البرنامج النووي الإيراني نموذجا 2002-2015." أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018.

14. حمدوش، رياض. "تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001." أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

15. داودي، عبد العزيز. "التدخل الإنساني في ضوء ميثاق منظمة الأمم المتحدة – دراسة حالة إقليم كوسوفو – نموذجا." مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2012.

16. دير، أمينة. "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا: دراسة حالة دول القرى الافريقي." مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

17. رسولي، أسماء. "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر." أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2018.

18. زرقين، عبد القادر. "تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية." أطروحة دكتوراه جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2015.

19. سعادي، محمد. "التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد." أطروحة دكتوراه، جامعة وهران،2011.

20. سعداوي، محمد جمال جارحي. "بناء السيناريوهات في ضوء الدراسات المستقبلية." مذكرة ماجيستير، جامعة حلوان، 2016.

21. سميرة، سلام. "الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان." أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016.

22. شوية، مسعود. "إدارة الأزمات الدولية من منظور كمي، فحص أداء الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث." أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2018.

23. شيباني، إيناس. "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي بوش الأب والابن – دراسة تحليلية مقارنة-." مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2010.

24. عبد السلام، زروال. "عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة." مذكرة ماجستير، جامعة منثوري، قسنطينة، 2010.

25. عبيدي، محمد. "الأمن الإنساني في ظل مبدأ المسؤولية." أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

26. عكروم، ليندة. "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين الدول شمال وجنوب المتوسط." مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

27. علي سليطين، سوما. "الإدارة الإستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال –دراسة ميدانية على المنظمات الصناعية العامة في الساحل السوري–." مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، 2007.

28. عياشي، حفيظة. "أثر العولمة على السيادة في الوطن العربي –دراسة حالة الجزائر–." أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2015.

29. غنام، فايزة. "التعاون الأمني الأورو–مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5 (2001–2011)." مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.

30. فتيحة، ليتيم. "إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن." أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

31. قنوفي، وسيلة. "حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنسان ومبادئ القانون الدولي." أطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين،2017.

32. لدمية، فريجة. "إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية أنموذجا." مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2010.

33. لعفيفي، محمد حسن علي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي الغربي." مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، 2012.

34. لكمين، خيرة. "إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ: العراق 2003–2016 نموذجا." أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018.

35. مزارة، زهيرة. "الإستراتيجية الأمنية للدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل (دراسة حالة: الجزائر نموذجا)." أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2018.

36. مصطفى، بكار. "دور الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني." مذكرة ماجيستير، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، 2015.

37. مصطفى، قرزان. "مبدأ الحماية وتطبيقاتها في ظل مبادئ وأحكام القانون الدولي العام." أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان،2015.

38. منصر، جمال. "التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية –دراسة في المفهوم والظاهرة." أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2011.

39. مور، إنعام عبد الكريم. "مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية." مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، 2013.

40. ولد أعل سالم، محمد. "حماية حقوق الإنسان في إطار ميثاق الأمم المتحدة." مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

41. وناسي، لزهر. "الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001." مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2009.

42. وهيبة، العربي. "مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية." أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2014.

43. أسيا، طالب. "أبعاد الموقف التركي تجاه الثورات، –دراسة حالة سوريا– ". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2017.

44. فتحي سليمان أبو مصطفى، سهام. "الأزمة السورية في ظل القوات الإقليمية والدولية 2011– 2013". مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، 2015.

خامسا: المؤتمرات

1. سلام، كرم سلام عبد الرؤوف. "الإطار المفاهيمي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى –رؤية استشراقية– المؤشر الدولي العالمي مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى – رؤية استشراقية." للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المركز الوطني الديمقراطي، برلين، 2022.

2. عريقات، أحمد يوسف. "دور التمكين في إدارة الأزمات في منظمات الأعمال." المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الزرقاء الأردن، د. س. ن.

3. قادر رسول، إدريس. "فكرة الترابط بين مبدأ مسؤولية الحماية ومفهوم السيادة في الأزمات الإنسانية." ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث للقضايا القانونية، كلية القانون، جامعة أشيك أربيل، 10ماي، 2018.

سادسا: الدراسات والتقارير

1. التومي، خالد. "السيادة الوطنية وتحولات العلاقات الدولية الراهنة"، المعهد المصري للدراسات، 2019.

2. بوزازي، خليفة. "النظام الدولي الجديد بين الأحادية الأمريكية وتنامي الدول الصاعدة." المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، برلين، 2020.

3. بوستي، توفيق. "مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية،" المعهد المصري للدراسات دراسات استراتيجية، (2019): 01،02.

4. تقرير الأمين العام الجمعية العامة الأمم المتحدة: A/64/884، الدورة 64، "الإنذار المبكر والتقييم والمسؤولية عن الحماية"، البندان 47و114 من جدول الأعمال، 14 جويلية 2010.

5. حفيظة، مكي. "تأثير جمع دول البريكس على واقع ومستقبل النظام الدولي." المركز الديمقراطي للدراسات، برلين 2022.

6. شريط، سهيلة. "ملامح النظام الدولي في ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة وتأثير حفظ السلم والأمن الدوليين." المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2022.

7. عرفة محمد، خديجة. "مفهوم الأمن الإنساني." المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2008.

8. عرفة محمد، خديجة. "مفهوم الأمن الإنسانيك: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2006.

9. فازية، ويكن. "ديناميكية التفاعلات في النظام الدولي في القرن 21: الجدلية بين تحول القوة وتكريس الهيمنة." المركز الوطني الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2022.

10. فيش، مارتينا. ترجمة يوسف حجازي، "المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات"، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2009.

11. لعميم، زهير. "النظام العالمي ومنعطف كورونا، التصورات الممكنة والسيناريوهات المفترضة." المركز العربي للدراسات، برلين، 2022.

12. مجلس الأمن الأمم المتحدة، s/res/2086/2013 القرار 2086(2013) (2013 نيويورك: منشورات مجلس الأمن الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6903 المعقودة في 21 كانون الثاني / يناير 21،2013جانفي2013).

13. منظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، الصحة والأمن الإنساني، الدورة الثالثة والأربعون، البند 9 من جدول الأول، أغسطس 03،2002.

14. شاهين، كمال. " التوازنات الإقليمية والدولية في مسار الأزمة السورية 2011-2019 (تسعة أعوام لم تغير سايكس بيكو)، مركز أسوا للاستشارات والدراسات، 2020.

15. قبلان، مروان. "المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1. "الأمم المتحدة تجدد دعوة روسيا لوقف حربها في أوكرانيا وسحب قواتها فورا." الأمم المتحدة، أطلع عليه بتاريخ 06 أفريل 2023، https://bit.ly/3OyBS7N.

2. "نظرية المباريات في العلاقات الدولية." الباحثون السوريون، أطلع عليه بتاريخ 11 جويلية، 2020، https://bit.ly/3o6k74r.

3. أبو كريم، منصور. "التحديات الجديدة للنظام الدولي: الأمن الإنساني والصناعي في مواجهة فيروس كورونا." المركز الديمقراطي العربي، أطلع عليه بتاريخ 29 جويلية، 2022، https://bit.ly/3IiAy4V.

4. الدويك، عبد الغفار عفيفي. "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية – الشرق الأوسط نموذجا-،" أطلع عليه بتاريخ 21أكتوبر، https://bit.ly/42MDXRH.

5. الأمم المتحدة، "الفصل الثامن – النظر في المسائل المدرجة ضمن نطاق مسؤولية مجلس الأمن عن حقوق السلام والأمن الدوليين." أطلع عليه بتاريخ 26 ماي2022، https://bit.ly/41GImUH.

6. الأمم المتحدة، الجمعية العامة مجلس الأمن، الدورة الخامسة والخمسون، البند 87 من الجدول الأعمال المؤقتة، استعراض شامل لكل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، A/55/305S/2000/809. https://bit.ly/3M7flfp.

7. أوغاتا. ساداكار. "الاجتهاد من أجل تحقيق الأمن البشري." أطلع عليه بتاريخ 09 جويلية، 2021، https://bit.ly/42zowMF.

8. بردي، علي. "العالم في 2019: الأمم المتحدة أمام تحديات التعددية في النظام الدولي." الشرق الأوسط، أطلع عليه بتاريخ 27 جويلية 2020، https://bit.ly/3M9b76Q.

9. بورزان، أية رياض العبد القادر. "إدارة الأزمات لسوريا." الجامعة السورية الافتراضية، أطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبرن 2021، 63، 64، https://bit.ly/42Fhwh2.

10. تركاني، عبد الله. "الأمم المتحدة وتحديات الأمن والسلم الدوليين." العربي الجديد، أطلع عليه بتاريخ 26 ماي، 2022، https://bit.ly/41H97ll.

11. تقرير موجز أوكسفام، "التواصل مع المجتمعات المحلية التحدي القادم لحفظ السلام." أطلع عليه بتاريخ 18 أفريل، 2022، https://bit.ly/3W81sBX.

12. جبور، مازن. "الواقعية الهجومية في تفسير المتغيرات الدولية." مركز دمشق للأبحاث والدراسات، أطلع بتاريخ 18 ماي، 2020، https://bit.ly/3KNAImp.

13. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثالثة والستون البنود 12و 31 و44 و107 و114(ل) من جدول الأعمال (20 فيفري 2009 نيويورك: منشورات الأمم المتحدة 2009)، 25، 26، (A63/729)، أطلع عليه بتاريخ 16 أفريل، 2022، https://bit.ly/43gisZt.

14. حسين عبد الله، نادية. "دور الأمم المتحدة في حفظ السلام–المناطق العازلة والمناطق الآمنة." الحوار المتمدن، أطلع عليه بتاريخ 26 مارس، 2021، https://bit.ly/42C3Jlk.

15. حماد، كمال. "إدارة الأزمات (الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للأزمات نموذجا)." الدفاع الوطني اللبناني، أطلع عليه بتاريخ، 01 نوفمبر،2020، https://bit.ly/41gB9eZ.

16. حميداني، سليم. "الدبلوماسية الوقائية كآلية أممية في التعامل مع نزاعات ما بعد الحرب الباردة." أطلع عليه بتاريخ، 21 أفريل، 2021، https://bit.ly/3Icjjll.

17. خلف، مي. "الدجاجة ومعضلة السجين، لعبتان لتعلم إدارة الصراعات." أطلع عليه بتاريخ 31 أكتوبر، 2020، https://alkaleejonline.net.

18. رود، كيفن. "الأمم المتحدة 2030: تجديد النظام في عالم متفرق، تقرير رئيس اللجنة المستقلة المعنية بتعدد الأطراف." المعهد الدولي للسلام، أطلع عليه بتاريخ 27 ماي، 2022، https://bit.ly/41IODPK .

19. ستوفلز، روث أبريل. "التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة: الإنجازات والفجوات." أطلع عليه بتاريخ 23 مارس، 2021، https://bit.ly/3Mtffjt.

20. سليمان، خليل عرنوس. "الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، (2011)، https://bit.ly/40SobUh.

21. صندوق الأمم المتحدة الائتماني للأمن البشري، أطلع عليه بتاريخ 09 جويلية، 2021، https://bit.ly/42zowMF.

22. عباس الربيعي، كوثر ومروان سالم، العلي. "مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة الغربية – الاتحاد الأوروبي نموذجا." المركز الديمقراطي العربي، أطلع عليه بتاريخ 23 أوت، 2022، https://bit.ly/3o6fZ4E.

23. عبد الحفيظ، علاء. "الأزمات السياسية الدولية: المفهوم–الأنواع–الإدارة." المعهد المصري للدراسات، اطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر، 2020، https://bit.ly/3Upzhxu.

24. عبد الشافي، عصام. "الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي." مركز الجزيرة للدراسات، أطلع عليه بتاريخ 05 أفريل، 2023، https://bit.ly/3M8tMQl.

25. عرنوس سليمان، خليل. "الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2011)، 09،https://bit.ly/3KR352Z.

26. عقيل، سارة إبراهيم. "التعامل مع الأزمات." مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسة المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، (2015)، 06، https://bit.ly/3GOWYdp.

27. علوان، محمد. "مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني." أطلع عليه بتاريخ 04 أكتوبر، 2021، https://bit.ly/3MsDHRX.

28. علي، ندى. "أساليب إدارة الأزمات ونماذجها." شبكة النبأ المعلوماتية، أطلع عليه بتاريخ 12 ماي، 2020، https://bit.ly/409aX4A.

29. العمارات، فارس محمد. "إشكالية حقوق الإنسان وضمان الأمن الإنساني في ظل الفقر." المركز العربي للبحوث والدراسات، أطلع عليه بتاريخ 25 جويلية، 2021، https://bit.ly/42BWnEH.

30. فاروق، عبد الخالق. "ملامح الصراعات والتحالفات الإقليمية الدولية في المستقبل المنظور." الميادين، أطلع عليه 9 أفريل، 2022، https://bit.ly/3o44Npl.

31. فرحات، محمد فايز. "الحسابات الصينية في الأزمة الروسية الأوكرانية." مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، اطلع عليه بتاريخ 15 06، 2022، https://bit.ly/3pQFwzc.

32. فريجة، أحمد. "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم الحرب الباردة." أطلع عليه بتاريخ 21 جانفي، 2021، https://bit.ly/3LZNbUI.

33. فريجة، أحمد. "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة." ملتقى الباحثين السياسين العرب، أطلع عليه بتاريخ 21 جانفي، 2021، https://bit.ly/44UNqaW.

34. الفلاح، رضى. "مستقبل النظام العالمي في ظل عولمة الأزمة." أطلع عليه بتاريخ 04 فيفري، 2022، https://bit.ly/41zSAGn.

35. قاسم، محمود. "مجموعة الأزمات الدولية عشرة تحديات تواجه الأمم المتحدة." المرصد المصري، أطلع عليه بتاريخ 26 ماي، 2022، https://bit.ly/3MuPrn8

36. كالنبيرغ، يانوش. "مساعدة والاتصال المحلي: جسر بين قوات حفظ السلام والسكان المحليين." اطلع عليه بتاريخ 16 أفريل، 2021، https://bit.ly/42BcGld.

37. م.مالون، ديفيد. "الأمم المتحدة وما يثير الاستياء منها نظرة أكاديمية." الأمم المتحدة، أطلع عليه بتاريخ 27 جويلية، 2020، https://bit.ly/3o4cOdT.

38. مجدي، منار. "ما هي أهداف قمة المناخ مصر 2022؟.. نشر أجندة فعاليات COP 27." القاهرة 24، أطلع عليه بتاريخ 06 أفريل، 2023، https://bit.ly/3OgEcjh.

39. محيريق، مبروكة عمر. "ملف شامل حول ماهية علم إدارة الأزمات والأزمات النظرية والتطبيق." الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، أطلع عليه بتاريخ 15 سبتمبر، 2020، https://bit.ly/3KNi7ae.

40. مقلد، حسين طلال. "المنظمات ونظريات العلاقات الدولية." أطلع عليه بتاريخ 09 نوفمبر،2020، https://bit.ly/41kG6CR.

41. مكرم، نهاد. "الأزمات بين الماهية والإدارة." أطلع عليه بتاريخ 31 أكتوبر،2020، https://bit.ly/43kTfhj.

42. المكوطر، عمار أحمد. "بحث إدارة الأزمة الدولية." الموقع الشخصي للباحث، أطلع عليه بتاريخ 01 نوفمبر، 2020، https://bit.ly/3KNAImp.

43. منظمة الصحة العالمية، "جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسون البند 13–3 من جدول الأعمال المؤقت، التقرير من الأمانة العمل الصحي فيما يتعلق بالأزمات والكوارث." أفريل 2005 6/A58، 5، أطلع عليه بتاريخ 20 أوت، 2022، https://bit.ly/3OgRooG.

44. الموسوعة السياسية، "مفهوم الأزمة الدولية." أطلع عليه بتاريخ 21 أوت،2020، https://bit.ly/2Qh32my.

45. الموسوعة السياسية، "نظرية الدور في العلاقات الدولية." أطلع عليه بتاريخ 27 ديسمبر 2021، https://bit.ly/3nB2dGY.

46. مولانا، أحمد. "جدلية سيادة الدولة والتدخل الإنساني." موقع البوصلة، 06 يونيو 2020، أطلع عليه بتاريخ 06 أكتوبر، 2020، https://bit.ly/42UCEzG.

47. يحي، عمر. "نظرية المباريات وإمكانية تطبيقها على الصراعات الداخلية دار فور دراسة حالة." الحوار المتمدن، أطلع عليه بتاريخ 11جويلية، 2020، https://bit.ly/3mzdmHI.

48. نصر، ربيع وآخرون. " الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية." المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013 https://2u.pw/wXsCikd

49. النبا، إبراهيم محمد وآخرون. الأزمة السورية (2011–2012) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة، رواية في الأصول وآليات إدارة الصراع." المركز الديمقراطي العربي، 2 فيفري 2023. https://2u.pw/Ty1bsf.

50. ليستر، تشارلز. "التجميد والبناء مقاربة إستراتيجية ترجمة للسيادة في سوريا." تر. احمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة مارس 2022، https// bitty/ 3kng62.

51. الهوس، عائشة. "النزاع السوري بين صراع القوى الكبرى والمجتمع الدولي." الدراسات والأبحاث، أطلع عليه في 13 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/GBFcw64.

52. "أول ردود فعل على قرار عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية." أطلع عليه في 13 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/6h1YyV.

53. طلاع، معن. "واقع دور الأمم المتحدة في حل الأزمة السورية: المعضلة والأسباب." مركز عمران للدراسات الإستراتيجية 10 أفريل، 2018، أطلع عليه بتاريخ 30 أكتوبر، 2023، https://2u.pw/H9lCigF، .

54. "أخطاء المبعوثين الدوليين إلى سورية.. هفوات أم إستراتيجية؟." أطلع عليه بتاريخ 24 نوفمبر، 2023، https//bit.ly/2ttwjxy

55. عبد الله، نورس. "عندما تخضع المؤسسات الأممية لتوازنات الواقع: اتجاهات المبعوث الخاص إلى سوريا." مركز الحوار السوري، أطلع عليه بتاريخ، 08 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/ZQ3f9Ah.

56. بيان مشترك بشأن سوريا، "وزارة الخارجية الأمريكية." مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية، أطلع عليه في 05 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/rdyde68

57. "بيدرسون، معاناة السوريين ستستمر حال عدم التوصل لحل شامل، في بيان أصدره المبعوث الأممي بمناسبة دخول الثورة السورية عامها 13." أطلع عليه في 11 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/8tcnD2a.

58. الأمم المتحدة، "في مجلس الأمن دعوة أممية لتهدئة الوضع المتوتر في سوريا." أطلع عليه في 12 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/ZhXjg1n.

59. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2042، https://2u.pw/lmYUBYL.

60. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2043، https://2u.pw/ImYUBYL.

61. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2059، https://2u.pw/IDu4kPi.

62. "دعم مستقبل سوريا والمنطقة." تصفح في 03 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Zt0tHb3.

63. أحمد سيد أحمد، "القمة العربية.. سوريا الغائب الحاضر"، تصفح في 03 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/EaZrNL8.

64. "القضية السورية ومؤتمر القمة العربية في جدة." مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تصفح في 03 ديسمبر، 2023 https://2u.pw/2RMiBz.

65. "إحاطات مجلس الأمن (نص)." OSES، تصفح في 03 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Yr0Hv8m.

66. حبش، محمد. "التدخل الإنساني في مواجهة السيادات الوطنية .. هيئة الأمم المتحدة للكشف عن المعتقلين في سوريا." أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/P9vktKG.

67. "بيان حول قرار الأمم المتحدة القاضي بإنشاء مؤسسة دولية لاستجلاء مصير المفقودين في سوريا." أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Yg2urd4.

68. "الأمم المتحدة، "استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة في سورية التقرير النصف السنوي." اطلع عليه بتاريخ 04 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/2L4VvOb.

69. الأمم المتحدة، "مجلس الأمن يبحث الوضع في سوريا بعد 3 أسابيع من الزلازل المدمرة." أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/lUBsBzz.

70. "الأزمة الثلاثية التي تخيم على سورية: المشاكل البيئية وتداعيات الزلزال والاستجابة الإنسانية في العام 2023." أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://carnegieendowment.org/2023/09/19/ar-event-8160.

71. دووادي وآخرون، مروى. "شمال غرب سوريا في زمن الكوليرا والزلازل والتدهور البيئي." أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Bh9yJwJ.

72. "الأمم المتحدة: تدعو لجنة الأمم المتحدة بشأن سوريا مجلس الأمن إلى ضمان تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لسوريا: لا يعقل إغلاق أخر معبر حدودي فيما الإحتياجات في أعلى مستوياتها." أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/TKPJeDX.

73. "الأمم المتحدة: مجلس الأمن يجدد أليه إيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا." أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/ztokPMT.

74. بيلز، ايما. "ما بعد الزلزال: المسارات المحتملة من أجل تحقيق مكاسب إنسانية في سورية." مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، أطلع عليه في 10 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Nvw6sal.

75. بوست، أوغاريت. "للمرة الثالثة الأمم المتحدة تفرضها في حل الأزمة السورية وإيقاف النزاع المسلح والاستجابة الإنسانية." اطلع عليه بتاريخ 4 نوفمبر، https://2u.pw/3J7VMc82023.

76. المرهون، عبد الجليل زيد. "الأمم المتحدة والمسألة السورية." مقالات المعرفة سوريا، اطلع عليه بتاريخ 4 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/7phuBil.

77. "وكالات الأمم المتحدة في سوريا." غرفة دعم المجتمع المدني، أطلع عليه بتاريخ 4 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/c3lPNd.

78. "الأزمة السورية تنهش عالمنا." المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أطلع عليه بتاريخ 4 نوفمبر، https://2u.pw/j6NIKc12023.

79. أيوب، نزار. "التدخل الدولي الإنساني في سورية ومسؤولية الحماية." مركز حرمون للدراسات المعاصرة،2017، أطلع عليه في 28 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/5NQEL8t.

80. بويهلة، سفين. "الأزمة السورية وحدود مبدأ المسؤولية عن الحماية.." أطلع عليه بتاريخ 25 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/sXttPPn.

81. محمد البنا وآخرون، إبراهيم. "الأزمة السورية (2011،2012) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة، دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع." المركز العربي الديمقراطي، أطلع عليه بتاريخ 25 نوفمبر، 2023، https://2u.pw/Ty1bsf.

82. العلكة، وسام الدين. "في ذكرى الثورة تحديات تعترض مسارات السلام في سوريا." أطلع عليه بتاريخ 08 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/6RiSps5.

83. كوش، عمر. "ازمة المبعوثين الأمميين." أطلع عليه بتاريخ 30 أكتوبر، 2023، https://2u.pw/qkqE34d.

84. "الأمم المتحدة تدعو إلى تقديم الدعم المستمر للسوريين والمنطقة قبل إنعقاد مؤتمر بروكسل." أطلع عليه في06 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/z3HtV3H.

85. الأمم المتحدة، "مفوضية اللاجئين تتوقع زيادة كبيرة في احتياجات إعادة التوطين." نشر في 26 حزيران، 2023، أطلع عليه في 6 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/Pex9x0Z.

86. محمد أحمد، صافيناز. "زلزل سوريا..كسر عزلة النظام بين الفرص السياسية والمساومات الدولية." مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أطلع عليه في 9 ديسمبر، 2023، https://2u.pw/kY3cHJA، 475.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

أولا: المجلات

1. Barbour, Brian and Gorlick, Brian. Embracing the 'responsibility to protect': a repertoire of measures including asylum for potential victims, *New issues in refugee research* 159 (2008.
2. Coccia, Mario. “Critrical Decision in Crisis is Management: Rational Strategies of dicision making.” *journal of Economics Library* 08 (2020): 81-96.
3. Opio, j.odada. “the challenge of preventive diplomacy: The united nations poste cold war escperiense in Africa.” Africa union, *African Journal on Conflict Resolution* 01 (2012): 61-82.

ثانيا: المواقع الإلكترونية

1. “The responsibility of to protect (R2P): Moving the camping forward, human rights center religion, politics and globalization program international human rights law clinic university of clifornia.” Human Rights Center, accessed in 02 January,2022, https://bit.ly/3BvUWf3.
2. George, Alexander.L. “The Impact of Crisis’ Induced stress on Decision Making.” National Library of Medicine, accessed in01 November, 2020, https://bit.ly/3KP8bNk.
3. Gorodnia, Nataliya,. “Transformation of the post-Cold War international system: trends and prospects.”, Univ Kiev, accessed in 02 January, 2021, https://bit.ly/3LB1E9i, 03.
4. Kool, Tamara. “The Role of Civil Society in Peacekeeping Missions.” Accessed in 16 April , 2021, https://bit.ly/3o30x9A.
5. Petker, Sofia. “Cold war what is a cold war, what’s the definition and where does the phrase come from.” the Sun, accessed in 14apr, 2020,https://bit.ly/2AqUkIZ.

6. Ross, Don.“Game Theory.” Stanford Encyclopedia of philosophy, accessed in 01 November, 2020, https://stanford.io/2z6sbW1.
7. United Nation,”human security in theory and practice ,Application of the human security concept and the united nations trust fund for human security.” accessed in 03 october,2021, https://bit.ly/2C5AMKm.

الفهرس

أولا: فهرس الجداول

ثانيا: فهرس الأشكال

ثالثا: فهرس المحتويات